الاقتصاد الصيني

(العقبات والحلول)

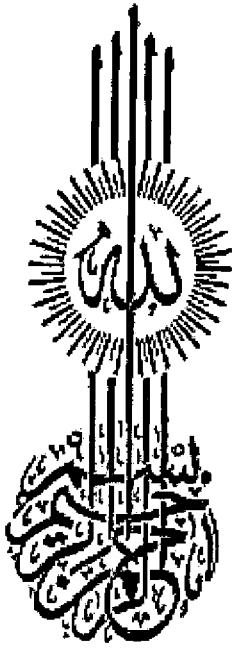

من ترجمات بيت الحكمة

الاقتصاد الصيني (العقبات والحلول)

أكبر ١٨ مشكلة اقتصادية
تواجه الصين وكيفية حلها

تأليف
هان باو جيانغ

ترجمة
مليجي جلال مليجي
مراجعة: أحمد السعيد

ضمن مشروع تبادل الترجمة والنشر بين الصين والدول العربية
(المكتب المصري للمطبوعات - دار الشعب بسيتشوان - دار انتركونتيننتال الصينية)

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مليجي جلال ، هان باوجبانغ
الاقتصاد الصيني العقبات والحلول
ط-1 القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2015.
ص320؛ 24سم.
تدمك: 9789774071376
1-
أ- العنوان

* تاريخ الإصدار: 1436هـ 2015-م
* النـــاشـــر: المكتب المصري للمطبوعات - مصر
* حقوق الطـبع: محفوظة للناشر
* رقـــم الإيداع: 23163 / 2014
* الترقيم الدولي: ISBN: 978-977-407-137-6
* الكـــــود:
* تحـــــذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد مستقبلا) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.

مقدمة

"المتطلبات الثنائية" هو مصطلح يُقصد به القضايا الساخنة التي تحظى باهتمام الكوادر والجماهير العريضة بتلك المنطقة والتي تحاول تحقيقها، بالإضافة إلى القضايا النظرية الصعبة التي تتطلب إجابة لها، والتي قام الحزب الشيوعي الصيني بوضع المسودة الخاصة بها لصياغة شروط التحاق الكوادر رفيعة المستوي للدراسة في تلك المدارس، كما أنها تعد الوسيلة الهامة لفهم المدرسة الحزبية الاحتياجات الدراسية لكبار الكوادر القيادية. ويعكس مصطلح "المتطلبات الثنائية" تناقضات ومشاكل جديدة موجودة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الصيني الحالي، حيث إنها تعد إحدى النقاط المجتمعية الهامة، بالإضافة إلى كونها بؤرة قلق للكوادر والجماهير. ولذلك، من يجرؤ على مواجهة تلك القضايا الهامة والصعبة محاولاً البحث عن أجوبة وحلول لها ومساعدة الكوادر والجماهير على التخلص من القلق وإزالة الشكوك، أنها بلا شك مهمة أساتذة وطلاب المدرسة الحزبية والمنظّرين التي لا يمكن التنصل منها. ونظرًا لأن الكوادر المشاركة في الدراسة بالمدارس الحزبية قد قدِموا من مناطق وإدارات مختلفة، مع اختلاف مناصبهم، ورتبهم، وخلفياتهم، وبتطبيق مصطلح "المتطلبات الثنائية" في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والعسكرية والعرقية والحياة المعيشية للشعب وغيرها من المجالات الأخرى، بالإضافة إلى التأكيد السنوي الذي يشوبه بعض الاختلافات، فإن الإجابة على جميع هذه الأسئلة على نحو صحيح يكون أمرًا صعبًا للغاية. وقد اختار هذا الكتاب بين طياته جوانب البناء الاقتصادي فقط، وخاصة تلك المشكلات الرئيسة التي حظيت بالاهتمام المتواصل لدى العديد من الكوادر القيادية والجماهير العامة في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال إجراء الأبحاث والدراسات على تلك المسائل والقيام بتحاليل وتوصيات لها. وإذا كان الجواب غير معقول وشامل، فهذا أمر طبيعي؛ حيث تتم دعوة المنظّرين والقراء والجماهير لانتقادها من أجل التصحيح. وفيما يتعلق باختيار القضايا ذات النقاط الساخنة، فإننا نريد أن نعرف ما هي تلك النقاط الساخنة. لكن من الصعب إعطاء تعريف دقيق؛ لأن الجميع لديهم مواقفهم وآرائهم الخاصة، وكذلك فإن مواطن التأثير مختلفة من شخص لآخر. ولقد اخترنا هذه القضايا الثمانية عشر ذات النقاط الساخنة، ليس جذبًا للانتباه، أو مشاركة في الأفراح، أو مسايرة للتيار السائد، وإنما من واجب الالتفات إلى الوضع العام لمسايرة الاتجاه، مع الأخذ في الاعتبار أهمية وطول مدى القضية؛ مثل ما هو مخرج الاقتصاد الصيني بعد الأزمة المالية العالمية، وتوافر العديد من إمكانات النمو الاقتصادي الصيني، وكيفية منع الصين من

السقوط في "فخ الدخل المتوسط"، وكيفية تعامل الصين مع أزمات الموارد الشديدة المتزايدة، وهل يمكن إشراق آفاق الصادرات الصينية، وكيفية التغلب على "المشاكل الزراعية الثلاث"، وكيفية تعامل الصين مع "الإفقار المزدوج" في المناطق الحضرية والريفية، وكيفية تعديل الهيكل الصناعي ليصبح معقولاً، وكيفية تنمية الأعمال المصرفية الصينية لتصبح آمنة، وكيفية تعميق إصلاح النظام الضريبي، وكيفية تدويل اليوان، وكيفية جعل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي أكثر كمالاً وغيرها من القضايا. وانطلاقًا من أهميتها ومدى تأثيرها، يتم اختيار حلول لهذه القضايا. وبطبيعة الحال، فإننا نأخذ في الاعتبار الكامل أيضًا القضايا "اللافتة للنظر"، مثل "الأزمتين الكُبريين" في البطالة والوظائف الشاغرة، لماذا الاقتصاد الصيني في "منحني تصاعدي" بينما سوق الأوراق المالية في "منحني تنازلي"، وكيفية حل مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولماذا تتعرض الشركات المملوكة للدولة لانتقادات متكررة، ولماذا لا تعترف الدول الغربية بوضع اقتصاد السوق الصيني الخ. وقد تم اختيار هذه المشكلات لأنها تحظى باهتمام بالغ من قبل الجماهير والكوادر، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وقد اخترنا من بينها القضايا التي تقع تحت قدراتنا ومستوانا، والتي يمكن أن يجاب عنها بوضوح، وسوف نحاول الإجابة عنها. وحينما لا يكون الجواب واضحًا، فإننا سنضطر إلى التهرب دونما إجابة، وفقًا لإمكانياتنا ومجهوداتنا.

وفيما يتعلق بالإجابة على الأسئلة ذات النقاط الساخنة، فإننا نستخدم في الأساس سياسة "المراحل الثلاث" وهي عبارة عن طرح المشكلة وتحليل الأسباب ووضع التدابير المضادة. كما يحتوي كل جواب على أكثر من ثلاثة أجزاء، لكنه أيضًا يدور حول المنطق التقليدي للرد على مثل هذا السؤال. فطرح المشكلة عبارة عن عرض توضيحي للظروف المحيطة والأداء الرئيسي للمشكلة إلى القارئ. أما تحليل الأسباب فيكون من خلال استخدام النظريات الاقتصادية والمعارف المتعلقة بها لتحليل أسباب ونتائج حدوث المشكلة. وأما وضع التدابير المضادة فيكون عن طريق دمج النظرية بالتطبيق، والاستفادة من الخبرات الدولية، ومراعاة أوضاع الدولة، وتقديم توصيات وسياسات قابلة للتطبيق. وبالنسبة إلى تقسيم العمل، فقد أُعدت الخطوط العريضة من قبل مؤلف الكتاب، والذي شارك في تأليف "مخرج الاقتصاد الصيني بعد الأزمة المالية العالمية"، و"تعديل الهيكل الصناعي ليصبح معقولاً"، و"كيفية جعل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي أكثر كمالاً" وغيرها من القضايا. بينما قام الكاتب "لي شيا" بتأليف "كيفية تعامل الصين مع "الإفقار المزدوج" في المناطق الحضرية والريفية"، و"كيفية تضييق الفجوة في توزيع الدخل المتزايد" وهلم جرا. أما "تشاو كه يوان" فقد ألّفَ "توافر العديد من إمكانات النمو الاقتصادي الصيني"، و"كيفية تعامل الصين مع أزمات الموارد الشديدة المتزايدة"، و"كيفية التغلب على المشاكل

الزراعية الثلاث"، و"لماذا تتعرض الشركات المملوكة للدولة مرارًا وتكْرارًا لانتقادات دائمة" وغيرها. أما "يان هاي يوان" فقد ألّفَ "كيفية منع الصين من السقوط في فخ الدخل المتوسط" وغيرها. أما الكاتب "تشانغ فييو" فقد ألّفَ "الأزمتين الكبريين: الوظائف الشاغرة والبطالة". أما "وانغ بينغ في" فقد ألّفَ "إمكانية إشراق آفاق الصادرات الصينية"، و"لماذا لا تعترف الدول الغربية بوضع اقتصاد السوق الصيني". أما الكاتب "ليو فينغ" فقد ألّفَ "لماذا الاقتصاد الصيني في "منحني تصاعدي" بينما سوق الأوراق المالية في "منحني تنازلي""، و"كيفية تنمية الأعمال المصرفية الصينية لتصبح آمنة"، و"كيفية تعميق إصلاح الأنظمة المالية والضريبية"، و"كيفية تدويل اليوان" وغيرها. أما الكاتب "قو يي" فقد ألّفَ "كيفية حل مشكلات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة". وأخيرًا، فإن الإحصاءات الصادرة هي من قبل المؤلف نفسه.

ويتقدم ناشر الكتاب بشكر خاص للأستاذ لي هونغ ليا بدار الشعب للنشر بسيتشوان، الذي اقترح وشجع كتابة هذا العمل، وبفضل تفانيه وحثنا فقد أتممنا هذا الكتاب. وفي الوقت ذاته، نتقدم بخالص الشكر إلى الإدارات النظرية والعملية المختصة، وإلى ما قدمه العلماء المتخصصون الباحثون في تلك القضايا السالفة الذكر، وقد استشهد ذلك الكتاب عند إجابته على تلك القضايا ببعض من وجهات نظركم ومناقشاتكم، لذا أتقدم بخالص الشكر لجميع العلماء فردًا فردًا. وإذا وجدتم ما هو غير مناسب، فإننا نرجو منكم الصفح والتفهم.

هان باو جيانغ في الخامس من سبتمبر عام ٢٠١٢م مدرسة الحزب المركزية

❊❊❊

الباب الأول
أين يكمن مخرج الاقتصاد الصيني بعد الأزمة المالية العالمية

مع تخفيف القوة التدميرية للأزمة المالية العالمية والانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي، بدأ الاقتصاد العالمي في دخول عصر ما بعد الأزمة المالية العالمية. في هذه الحقبة الجديدة، وتمشيًا مع إجمالي الاقتصاد الصيني وغيره من الاقتصاديات الناشئة الأخرى وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد، فقد حدثت تغيرات عميقة على نمط المنافسة بين الدول الكبرى وكذلك آليات الإدارة على صعيد المجتمع الدولي. وفي هذا النمط الجديد من المنافسة الدولية، فإن على الصين أن تسعى جاهدة لتحقيق المزيد من التنمية لمواجهة جميع تحديات التنمية من أجل بناء مجتمع يتمتع بحياة رغدة، كما يجب عليها الإسراع في تسوية جميع التناقضات الهيكلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعند تسوية جميع التناقضات الهيكلية التي تراكمت على مر السنين والتي تخضع أيضًا لـ"ضغط الزمان والمكان"، فإنه يمكن بالفعل للاقتصاد الصيني حينها أن يزهو نحو مسار التنمية الشاملة والمنسّقَة والدائمة.

الفصل الأول: العقبات الجديدة التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الصين بعد الأزمة المالية العالمية:

بعد الأزمة المالية العالمية، وبسبب التفاوت الكبير بين البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان النامية الناشئة سواء في الوقوع في تلك الأزمة أو الخروج منها، فقد حدث تغير جذري في نمط القوة الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت الصين في أعقابه بلدًا يتمتع بقوى تأثيرية سريعة باعتبارها ممثل "البريكس[1]" حيث نجحت في عام ٢٠٠٩م فيما يسمى بـ"حماية الثمانية في المائة"[2]. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٠م تجاوز إجمالي الناتج الاقتصادي الصيني دولة اليابان لتصبح "ثاني أكبر اقتصاديات العالم" بعد الولايات المتحدة. ونتيجةً لهذا التغير في موازين القوى الدولية، فقد بدأت دول العالم كافة بعد الأزمة في ضبط استراتيجياتها وأفكارها التنموية وفقًا لمصالحها الوطنية وتأثير الأزمة المالية عليها، الأمر الذي جعل هيكلة العلاقات الدولية ونظرية لعبة الدول العظمى شيئًا لا مفر منه في التأثير على المصالح الوطنية للصين. ولذا، فقد تعين على الصين عند صياغة استراتيجيات تعديل هيكلها الاقتصادي إمعان النظر في الوضع العالمي الجديد سياسيًا واقتصاديًا وفهم قيود لعبة القوى العظمى فهما جيداً.

أولاً: نتناول الحديث عن القيود الجديدة، وأول ما نتحدث فيه هو أن نمط المنافسة الجديدة للدول الكبرى بعد الأزمة المالة العالمية سيؤدي إلى تردي البيئة الدولية للتنمية الصينية. وخلال ثلاثون عامًا من الاصلاح والانفتاح، بدأ الاقتصاد الصيني يتقدم بخطوات واسعة متصاعدة، حيث وصل معدل

---

(١) هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

(٢) وهو تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من ٨٪.

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٨٪. وبالتالي، فإن الاقتصاد الصيني بدأ في اللحاق بالاقتصاديات الكبرى متجاوزًا الاقتصاد البريطاني والفرنسي والألماني وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة، لتصبح "ثالث أكبر اقتصاديات العالم". وبسبب السياسة الحاسمة المركزية التي انتهجها الحزب الشيوعي الصيني، وإدخال "حزمة" أربعة تريليونات لتحفيز الخطة الاقتصادية، والتي مكنت الصين من التعامل بنجاح مع الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في تلك المائة عام، إلى جانب الركود الطويل والأزمات المالية العالمية الكبرى السيئة المتتالية التي واجهها الاقتصاد الياباني، بالإضافة الى النمو السلبي للاقتصاد العالمي، وبالتالي تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الصيني في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ الناتج المحلي الإجمالي لليابان لتصبح "ثاني أكبر اقتصاديات العالم" بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للمرء أن يتصور، مع تلك التنمية والتطور السريع للاقتصاد الصيني، سواء من وجهة النظر المتعلقة بالمصلحة الوطنية أو بالنظر إلى الأحكام الأيديولوجية، لم يكن للمجتمع الدولي وخاصة القوى الاقتصادية الغربية التقليدية الوقوف بلا أدنى مبالاة، بل لا بد من وجود بعض التعديلات الاستراتيجية لديهم تجاه الصين.

فمن ناحية، نجد أن توقعات المجتمع الدولي تجاه الصين في تزايد مستمر، حيث يتجسد تركيزها حول ما يتعلق بنظرية تعزيز العلاقات الصينية الأمريكية. فقد ذكر ذلك المفهوم مدير معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن بيرجستين، بمجلة "الشؤون الخارجية" في عدد يوليه، وأغسطس لعام ٢٠٠٨، حيث يرى أن الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة شراكة حقيقية

مع الصين من أجل تحقيق زعامة مشتركة في النظام الاقتصادي العالمي، بدلاً من الخوض في كثير من المشاكل والشكاوى المتبادلة بين البلدين. حتى أن هناك بعض العلماء وعدداً من الاستراتيجيين قد رفعوا نظرية تعزيز العلاقات الصينية الأمريكية لتصل إلى المستوى السياسي، وخصوصًا القواعد المطروحة لهيكل القيادة المؤسسية في حكم الصين وأمريكا. علاوة على ذلك، وبسبب هذه الأفكار، فإن على الصين أن تكون أكثر مسؤولية أمام المجتمع الدولي، ومن ثم يجب عليها "العمل باعتبارها شريكًا مسئولاً والوفاء بكافة التزاماتها مع الولايات المتحدة والدول الأخرى للعمل معًا لتوفير النظام الدولي المناسب من أجل أن تحظى بالنجاح". وتحقيقًا لهذه الغاية، فقد أسندت الولايات المتحدة إلى الصين عددًا من المسؤوليات. فمن الجانب الاقتصادي، نجد على سبيل المثال فتح الأسواق، وزيادة الطلب المحلي، وتغيير علاقات العجز التجاري بين الصين وأمريكا، ومن الجانب السياسي، نجد تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتحقيق سبل التحرر السياسي وإرساء الديمقراطية، ومن الجانب العسكري، نجد زيادة الشفافية العسكرية، وعلى الصعيد الدبلوماسي، نجد المساعدة في حل قضايا الأمن الإقليمية والقضايا الساخنة، مثل القضية الكورية الشمالية وإيران، وقضية دارفور في السودان، وعلى الجانب البيئي، نجد مثلاً خفض انبعاثات الغازات لتتماشى مع معايير الانبعاثات الدولية وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول الغربية المتقدمة وبعض البلدان النامية أصبحت أكثر احتراسًا تجاه الصين، بل إنها خلقت العديد من المتاعب والمشاكل تجاه قضايا تطوير وتدويل الصين. وهذا ليس

بسبب ما ينتابهم من شعور سيء بصعود الصين وهي دولة اشتراكية تقوم تحت قيادة الحزب الشيوعي فحسب، وإنما أيضًا بسبب مخاوفهم من أن التنمية السريعة للصين سوف تخلق العديد من المشاكل والمتاعب التي بدورها ستؤثر على مصالحهم التنموية، مما أدى إلى استمرار مسلسل "شيطنة" التنمية الاقتصادية للصين. مثل ما طرحه الباحث الأمريكي روبرت كابلان، في مقاله المنشور تحت عنوان "خريطة جهود الصين – مدى قدرة الصين على التوسع البري والبحري" والذي نشرته مجلة "الشؤون الخارجية" الأمريكية لشهري مايو، ويونيه، حيث طرح ما يلي: "تمتد الصين من ناحية الشمال حتى الشرق الأقصى الروسي، حيث يمكنها نقل النفط والغاز الطبيعي بمنطقة آسيا الوسطي عن طريق أنابيب البترول إلى منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم، بالإضافة إلى مزيد من قمع التبت وإنشاء سلسلة من القواعد البحرية في المحيط الهندي والتي تبدو مقصودة لمحاصرة الهند، بالإضافة إلى ضم تايوان والاستيلاء على مواردها. كما تسيطر الصين على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، هذا بالإضافة إلى زحف قواتها المتواصل نحو المحيط الهادي. وقد أصبحت الصين أحد العوامل الرئيسة التي تعطل النمط العالمي". وأشارت صحيفة "الاختيار" اليابانية في إحدى مقالاتها المنشورة في يونيه عام ٢٠١٠ تحت عنوان "علم السياسة الجغرافية للصين" إلى ما يلي: "إن اضطرار الصين إلى الحصول على الغذاء والمعادن ومجموعة من الموارد الطبيعية من وراء البحار من أجل تحسين مستوى معيشة ١,٣ مليار نسمة هو السبب المباشر لتحفيز توسع الهيمنة الصينية. فمن وجهة النظر الجيوسياسية، يبدو لنا أن هذا التوسع سيخلق مزيداً من التناقضات والصراعات مع اليابان وروسيا والهند وغيرها من الدول، ويمكن القول أن النظام الآسيوي العام سينطلق سريعًا بعد نهاية الحرب الباردة إلى "عصر القطب الواحد الصين". مقتبسة من إحدى "المراجع" في صفحتها السابعة عشر، للعدد رقم ١٣٨ والتي صدرت في ٢٢ يوليه ٢٠١٠م. ووفقًا لدراسة أجراها مركز بيو الأمريكي لبحوث الشعوب، فقد تبين ما يلي: "أكثر الشعوب التي تتخذ موقفاً سلبيًا تجاه المواقف الصينية هو الشعب الياباني، حيث تبلغ نسبة من تشكلت لديهم انطباعات سيئة تجاه الشعب الصيني نحو ٦٩ ٪، تليه تركيا وألمانيا، بينما تبلغ نسبة من

لديهم انطباع سلبي نحو الصين في كل من فرنسا وكوريا والهند على التوالي ٥٠ ٪، ٥٦ ٪، ٥٢ ٪. أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فتبلغ نسبة من تشكلت لديهم انطباعات سلبية تجاه الشعب الصيني نحو ٣٦ ٪ و٣٥ ٪. نقلاً عن "مراجع الأخبار" الصادرة في ١٩ يونيو ٢٠١٠م. ولذا، فإن البيئة الدولية للتنمية الصينية في مثل هذه البيئة من الوعي الدولي ستصبح أكثر تعقيدًا وتوترًا.

ثانيًا: ومع انطلاق "الحمائية التجارية[١]" للمجتمع الدولي، فإن هذا الأمر سيصبح عائقًا أمام زيادة زخم نمو الصادرات الصينية. فعلى الرغم من أن الأزمة المالية الحالية نشأت في الولايات المتحدة، إلا أن المناطق الأكثر تضررًا لم تقتصر فقط على أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، بل امتدت حتى وقعت في

---

(١) هي السياسة الاقتصادية للتقييد التجارة بين الدول، من خلال طرق مثل التعريفات الجمركية على السلع المستوردة، والحصص التقييدية، ومجموعة متنوعة من غيرها من الأنظمة الحكومية المقيدة.

براثنها الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والتي تضررت جميعها بشدة. وهذا التدمير لم يؤثر على تراجع النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضًا أدى إلى ارتفاع نسبة الفوضى الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة. وبالتالي، فإن انطلاق الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ممثلًا للعديد من الدول الغربية المتقدمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي، والحاجة لحماية العمالة المحلية، والتخلي عما يوصف بـ "تحرير التجارة"، أدى إلى تعميم الحمائية التجارية الجديدة، والاستبعاد المصطنع للواردات، على الرغم من السماح باستيراد بعض المنتجات، لكنه أضاف أيضًا عددًا من الشروط. وبالنظر إلى النموذج الأمريكي، فعلى الرغم من أن أمريكا بدأت قبل الأزمة المالية في استخدام مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وغيرها من الوسائل لتقييد الواردات الصينية، إلا أنها بعد اشتداد الأزمة كانت أكثر حزمًا في تطبيق مثل هذه القيود. ومنذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠١١، بلغ مجموع ما قدمته الدول الأجنبية من شكاوى تجارية تجاه الصين أكثر من ١٣٠٠ شكوى. وقد عانت الصين طيلة سبعة عشر عامًا متتالية من شكاوى تجارية مقدمة من دول عديدة، ليس من البلدان المتقدمة كدول أوروبا وأمريكا للحد من الواردات الصينية بكل السبل الممكنة فحسب، بل تعدت لتشمل الهند وروسيا وتركيا وغيرها من البلدان النامية للحد من واردات المنتجات الصينية. وبدأت الاحتكاكات التجارية في البداية بالاحتكاك بين المنتجات البسيطة الصغيرة حتى أضحت احتكاكات اقتصادية ضخمة، واحتكاكات استثمارية ونظامية وتجارية تكنولوجية وغيرها من المجالات. وبالتالي، فإن هذا الوضع المنتشر من الحمائية التجارية جعل وضعية الصادرات الصينية أكثر تعسرًا، ومن ثم كان من الصعب تحمل نمط النمو الاقتصادي الذي تقوده سياسة الصادرات المتبعة على المدي الطويل.

ثالثًا: سيؤدي تنفيذ الدول المتقدمة لاستراتيجية "إعادة التصنيع" إلى إضعاف الميزة النسبية للصناعات التحويلية الصينية. ففي السنوات العشر الماضية، كان حوالي ٤٠ ٪ من أرباح الشركات الأمريكية ناتجًا عن القطاع المالي، وهذا الاقتصاد الافتراضي غير مستدام، كما أنه أحد الأسباب الجذرية التي أدت إلى وقوع الولايات المتحدة الأمريكية في براثن الأزمة المالية. لذا، كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي، ومن خلال صياغة خطط تعليم جديدة، وخطط الرعاية الصحية وخطط الطاقة، تمكنت الحكومة من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، وإرساء أساس متين لانطلاقة اقتصادية جديدة. وقد ساهمت هذه الميزة من الصناعة الإنتاجية على خلق فرص عمل. وتوضح البحوث المتعلقة بذلك أن كل وظيفة تصنيع يمكن أن تدعم ثلاث وظائف في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويتوقع مكتب إحصائيات العمل الأمريكي أن تصل وظائف التصنيع في الولايات المتحدة فيما بين عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٨م إلى أكثر من ٢,٢ مليون وظيفة شاغرة في مجالات الإنتاج الصناعي. وفي حقبة ما بعد الأزمة، كانت الحكومة الأمريكية في حاجة ملحة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل. علاوة على أن الأحجام الفطرية، ومزايا العمل، وإمكانات التنمية التي يتسم بها قطاع التصنيع في الولايات المتحدة كانت الخيار الطبيعي لإدارة الرئيس أوباما في حل المشاكل العملية. ففي الواقع، منذ وقوع الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، لم تنفك الولايات المتحدة الأمريكية عن التفكير في الاهتمام باقتراحات

التصنيع وإعادة التصنيع. ففي يناير عام ٢٠٠٩م، وفي خطاب الرئيس أوباما السنوي الذي استعرض فيه أوضاع البلاد، كان أكثر ما تطرق إليه هو حتمية تحول الاقتصاد الأمريكي إلى نموذج النمو المستدام، أي النمو الاقتصادي ونمو التصنيع القائم على التصدير. وما يسمى بـ"إعادة التصنيع" هي استراتيجية العودة التي تم اقتراحها والتي تستند على الاستمرار في خفض الصناعة في مختلف الصناعات، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في السوق الدولية، والذي يعني العودة إلى الاقتصاد الحقيقي، والعمل على إعادة التركيز على الاستثمار الصناعي المحلي. والسبب في ذلك، أنه خلال فترات طويلة جدًا كانت تكاليف العمالة في الولايات المتحدة وتكاليف الرعاية الصحية في ارتفاع مستمر، بالإضافة إلى الاستمرار في فتح أسواق خارجية، كما أن العديد من الشركات الأمريكية كانت تفضل الهجرة بالمصانع لصناعة منتجاتها في الخارج، حيث يمكنها الحصول على الموارد الانتاجية بأثمان بخسة. ولكن على الرغم من أن هذا النهج يسمح للشركات الأمريكية بتحقيق هوامش ربح كبيرة، إلا أنها لا تستطيع أن تقدم أدنى مساعدة لحالة العمالة الأمريكية المحلية. وفيما يتعلق باستراتيجية أمريكا في اقتراح "إعادة التصنيع"، فقد بدأت في تطوير صناعات جديدة، وخصوصًا تطوير الاستثمارات في مجال الطاقة الصديقة للبيئة والذي أصبح هو التصرف السياسي الهام. وفي الوقت ذاته، لم يقتصر تخطيط الحكومة الأمريكية على استثمار ١٥٠ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات لدعم تنمية الجيل القادم من الوقود الجديد والبنية التحتية المتعلقة بالوقود، بل اتخذت أيضًا سياسات وتدابير لتشجيع الشركات وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، مما جعل الولايات المتحدة رائدة في مجال التكنولوجيا النظيفة. ومثل هذه الدول المتقدمة صناعيًا ستؤثر بلا شك على الدول الصناعية الناشئة مثل الصين، وبالتالي فإنها ستواجه منافسة شرسة مع المنتجات الصناعية لتلك الدول المتقدمة التي تتمتع بالتفوق التكنولوجي.

رابعًا: أسهمت قواعد تغير المناخ العالمي وموجة اقتصاد الكربون المنخفض في الضغط على أساليب الإنتاج التقليدية الصينية وأنماط الاستهلاك. وفي مؤتمر كوبنهاجن الذي عُقد في عام ٢٠٠٩م، تم الإشارة إلى نقطة هامة هي بداية المجتمع الدولي في إعادة وضع قواعد جديدة لتغير المناخ العالمي على أساس "اتفاقية كيوتو"[١]، والذي يتعلق بالترتيبات النظامية المختلفة لتقليل الانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ويمكن القول أن رأس حربة قواعد تغير المناخ العالمي الجديد ستوجه مباشرة إلى الصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من البلدان الصناعية الناشئة والبلدان النامية. والقصد من ذلك هو الحد من انطلاقة وتطور البلدان الصناعية الناشئة من خلال قواعد الحد من انبعاثات الغازات والاحتباس الحراري. وقد استغلت الدول المتقدمة مؤتمر كوبنهاجن الاحتراز المناخي وشجعت الدول الجزر في شتي أنحاء العالم على التمسك بمثل هذه القوانين للضغط على الصين وغيرها من البلدان الصناعية الجديدة، ومن ثم يمكن مطالبة الصين بالحد من انبعاثات الكربون، وهذه هي إحدى الأمثلة. لذلك، يمكننا من خلال المشاركة في تلك المفاوضات والمباحثات صياغة تلك القوانين

---

(١) تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

الجديدة والنضال من أجل أن نحصل على حقوقنا. لكن يجب علينا أيضًا أن ننظر إلى الموضوع بشكل كامل، فقواعد تغير المناخ في المستقبل لن تعمل على إعادة تشكيل وتخطيط الهيكل الصناعي العالمي فحسب، بل ستخلق أيضًا بيئة مؤسسية تعمل على تطوير الطاقة النظيفة واقتصاد الكربون المنخفض. وهذا سيقرر إلى حد ما في المستقبل مكانة كافة الدول في التقسيم الدولي للعمل. ولذلك، فإن الصين في حاجة إلى إعادة تخطيط وتشكيل هيكلها الصناعي ونموذجها التنموي.

خامسًا: أجبر "فخ الدخل المتوسط" الصين على المعالجة الدقيقة للعلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبعد ثلاثين عامًا من تنمية الإصلاح والانفتاح، بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد في الصين حوالي ثلاثة آلاف دولار، كما بلغ في عام ٢٠٠٩م إلى ٣٧٠٠ دولار، ولم يصبح الفرد الصيني واحدًا من الأفراد الذين يتمتعون بدخل متوسط بين دول العالم فحسب، بل دخل مرحلة جديدة لبناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل. ولكن أثبت التاريخ أن تلك المرحلة هي المرحلة الحساسة التي تستطيع فيها الدول ذات الدخل المتوسط من رفع مستوى الصناعة، وبالتالي تصبح في مصاف الدول التي تحظى بدخل مرتفع، والذي يعني مرحلة "فخ الدخل المتوسط". وبعد أن دخلت بعض دول العالم في سبعينيات القرن العشرين إلى طبقة الدول التي تتمتع بدخل متوسط للفرد، أمثال البرازيل والأرجنتين والمكسيك وتشيلي بأمريكا الجنوبية وماليزيا في آسيا، وبسبب الفجوة الكبيرة في مستوى دخل الفرد الناجم عن تباطؤ النمو في الطلب المحلي، بالإضافة إلى عملية التحضر التي سارت الدولة في غمارها والتي أظهرت عددًا كبيرًا من الأحياء الفقيرة، وكذلك المخاطر المالية التي كانت السبب في خسارة الثروة الوطنية، فضلًا عن تحويل العديد من الصناعات العادية إلى صناعات راقية والرقي بالخدمات الاجتماعية كلها، فإن كل هذه الأمور قد أبرزت حواجز لا يمكن تجاوزها وأسبابًا لا يمكن حلها مما جعلها في نضال مستمر في نفس مستوى التنمية الاقتصادية. وقد استغرقت تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا أقل من عشرين عامًا حتى وصلت إلى مصاف الدول المتقدمة التي تتمتع بدخل مرتفع للفرد. وكان الاتجاه الكوري لمواجهة جميع هذه المشكلات هو رفع مستوى الصناعة، والبدء في رفع الخدمات الترفيهية. أما في سنغافورة فقد كان دور صناعة الخدمات كبير نسبيًا. وبالتالي يجب على الصين تأمين هذه المرحلة والمرور بمرحلة "ترقي ناجح"، كما يجب عليها الاستفادة من الخبرات الدولية والمعالجة الدقيقة للصناعات التقليدية والصناعات الناشئة الاستراتيجية، بجانب الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمركزية واللامركزية وسيادة القانون وإرساء الديمقراطية وغيرها من العلاقات، للحد من تكاليف إعادة الهيكلة الاقتصادية والصراع الاجتماعي.

سادسًا: كان عدد السكان الإجمالي، وكذلك عدد المسنين والعاملين بالدولة مع خطورة نقص الموارد الطبيعية من المشاكل الرئيسة التي ساهمت في تعقيد هيكلة البناء الاقتصادي للصين؛ حيث تعد المشكلة السكانية أهم العقبات التي تواجهها الصين، وذلك للأسباب التالية:

١ - تتمتع الصين بكثافة سكانية عالية جدًا، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع. وعلى الرغم من السياسة الصارمة التي تنتهجها الصين حاليًا لتنظيم الأسرة، إلا أن الزيادة السنوية لعدد السكان لا تزال

تتزايد كل عام بحوالي ١٤ إلى ١٥ مليون نسمة؛ أي أن الكثافة السكانية في الصين تتزايد كل عام بحجم دولة من دول العالم. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في الصين عام ٢٠٤٠م ما يقرب من مليار وستمائة مليون نسمة.

٢- في عملية النمو السكاني للصين، هناك ما يقرب من ٨٠٠ مليون إلى مليار نسمة من الأيدي العاملة في حاجة إلى فرص عمل، وبذلك تتعرض الصين لضغط هائل بسبب مشكلة إيجاد فرص العمل.

٣- زيادة عدد المسنين في الصين؛ فالصينيون يعمرون طويلًا على الرغم من معاناتهم من الفقر. ووفقًا للبيانات الصادرة عن المكتب الوطني للشيخوخة، بلغ عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم الستين عامًا حوالي أكثر من مائة مليون، أي حوالي ١٢٪، ومن المتوقع أن يزيد العدد إلى مائتي مليون وخمسمائة ألف، أي حوالي ٢٣٪ من إجمالي عدد السكان. وتمثل نسبة من زادت أعمارهم عن الستين عامًا مقارنة بمن تجاوزوا العشرين عامًا من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف. ومن الواضح أن هذه السمات الفريدة التي تتمتع بها التنمية السكانية في الصين ستتعارض مع ما تملكه الصين من موارد طبيعية محدودة، وهذا أمر حادث لا محالة. ومن الدلائل الملموسة على ذلك: نقص الموارد المعدنية. فالصين تمتلك كمية كبيرة من الموارد المعدنية، أي ما يمثل حوالي ١٢٪ من إجمالي الموارد المعدنية في العالم؛ حيث تأتي الصين في المرتبة الثالثة عالميًا، إلا أن نصيب الفرد من الموارد المعدنية ضئيل جدًا، ولذلك فهي تحتل المركز الثالث والخمسين على مستوى العالم من حيث نصيب الأفراد. نقص موارد المياه؛ حيث يبلغ نصيب الفرد في الصين من الموارد المائية حوالي ٢٢٠٠ متر مكعب، أي حوالي ربع المتوسط العالمي. نقص موارد الأراضي الصالحة للزراعة؛ حيث يبلغ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ١,٤ مو[١]، أي لم يحظى بحوالي ٤٠٪ من المتوسط العالمي لنصيب الفرد. كما تعاني من نقص في موارد الطاقة؛ حيث بلغ نصيب الفرد من احتياطيات النفط والغاز والفحم في عام ٢٠٠٩م حوالي ١١٪، و ٥,٥ ٪، و ٥٨٪ من المتوسط العالمي لنصيب الفرد. لذلك، يجب علينا النظر في التناقضات الواضحة بين إجمالي عدد السكان والموارد الطبيعية استراتيجيًا، لمواصلة التمسك بالوعي الكافي لضبط الهيكل الاقتصادي.

الفصل الثاني: التناقضات الهيكلية الرئيسة التي أبرزها الاقتصاد الصيني في ظل القيود الجديدة بعد الأزمة المالية:

تشبه الأزمة المالية العالمية والقيود الجديدة التي فرضتها الأزمة على التنمية الاقتصادية للصين أجهزة الأشعة التي يستخدمها الأطباء لإجراء الفحوصات الطبية؛ حيث مكنتنا الأزمة المالية العالمية من رؤية التناقضات الهيكلية الموجودة والتي أبرزتها عملية التنمية الاقتصادية الصينية، حيث لا يقتصر دور هذه التناقضات الهيكلية في التحديد المباشر لطريقة وقوة ونوعية التنمية الاقتصادية للصين فحسب، لكنها تعمل على استقرار وانسجام المجتمع الصيني. ومن دلائلها الملموسة ما يلي:

(١) وحدة مساحة صينية، تساوي حوالي ٦٦٦,٦٧ متر مربع.

الأول: الخلل الهيكلي الاقتصادي بين الحضر والريف، وأبرز التناقضات في المشكلة الزراعية الثلاثية (الزراعة والريف والفلاح). ففي عام ٢٠٠٩م، كان إجمالي الناتج المحلي الزراعي الصيني يكفي لإطعام حوالي ٥٣ ٪ من سكان الريف، ولذا كان من المستحيل أن يعتمد سكان الريف على الدخل الزراعي. وبالرغم من جهود دعم السياسات الزراعية التي انتهجتها الصين منذ عام ٢٠٠٤م، فإن نمط الهيكل الاقتصادي بين الحضر والريف بالإضافة إلى أسلوب فرق تسد الذي تنتهجه الدولة بين الحضر والريف لم يستطع أن يحطم تلك التناقضات؛ حيث كان الحضر هو الذي يحظى دائمًا بكافة الموارد المميزة وقوى التنمية، ومن ثم كانت فروق الأسعار للمنتجات الصناعية والزراعية وكذلك رأس المال الاجتماعي والبشري وعائدات الأراضي وغيرها من المعاملات غير العادلة في تزايد مستمر. وقد أدى هذا إلى زيادة الاستثمار الزراعي وزيادة دعم الدول، وبالتالي زادت فجوة الدخل بين الحضر والريف. ووفقًا للإحصاءات، فقد حققت الحكومة المركزية استثمارات زراعية في الفترة من عام ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٩م، هي على التوالي: ٢٦٢ مليار يوان، و٢٩٧ مليار يوان، و٣٣٩ مليار يوان، و٣٩١ مليار يوان، و٥٩٥ مليار يوان، و٧١٦ مليار يوان. وفي تقرير مجلس الدولة حول أعمال الحكومة والذي تم إعداده منذ عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٠م، أظهر التقرير أن الفجوة في الدخل بين سكان الحضر والريف لعام ١٩٧٨م كانت من ٢,٥٦ إلى ١. وفي عام ١٩٨٥م كانت ١,٨٦ إلى ١؛ واتسعت في عام ٢٠٠٥م حتى بلغت ٣,٢٢ إلى ١؛ وفي عام ٢٠٠٦م وصلت من ٣,٢٨ إلى ١؛ ثم تواصل اتساعها في عام ٢٠٠٧م لتصل ٣,٣٣ إلى ١؛ وفي عام ٢٠٠٨م ظلت في الارتفاع لتصل من ٣,٣١ إلى ١؛ وفي عام ٢٠٠٩م كانت ٣,٣٢ إلى ١؛ أما في عام ٢٠١٠م كانت ٣,٢١ إلى ١. وبسبب هذا النمط التنموي غير المتكافئ بين الريف والحضر، برزت المشاكل الزراعية على نحو متزايد، الأمر الذي أصاب المواطنين بالقلق حيال الأمن الزراعي واستقراره.

الثاني: الخلل الهيكلي للمطالب، والاستهلاك غير الكاف، وإبراز التناقضات. من الشروط الأساسية للتنمية الصحية للاقتصاد الضخم لأي دولة من دول العالم هو العرض والطلب الإجماليان. وفي ظل ظروف تحقيق الفائض، هل تصبح المطالب الإجمالية كافية لتقرير وتيرة النمو الاقتصادي؟! فالمطالب الإجمالية تتألف من ثلاثة أجزاء: الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات، حيث يعتبر الاستهلاك والاستثمار والتصدير الترويكا[1] التي تمكن الناس من العمل على تعزيز النمو الاقتصادي. ومنذ فترة طويلة، وبسبب المتابعة المفرطة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم إهمال نوعية النمو الاقتصادي، إلى جانب ذلك تشوهت لدى بعض المسؤولين نظرية الإنجازات. ومن أجل الحفاظ على السرعة يمكن في كثير من الأحيان الاعتماد على الاستثمارات الهائلة لتحقيق "المردود السريع في وقت قصير"، ومع مرور الوقت يمكن تجاهل الزيادة الاستهلاكية التي تؤثر بشكل كبير وطويل المدي على استقرار النمو الاقتصادي. وبالتالي، أصبح نقص الاستهلاك هو التناقض الهيكلي الذي لم يحصل على

---

(١) عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد، ويستخدم أحيانا للإشارة إلى أي فريق من ثلاثة أحصنة تسخر جنبا إلى جنب، بغض النظر عن أسلوب تسخيرها.

أدنى حلول جيدة على المدى الطويل في جمهورية الصين. وعند التحقيق في الأسباب الجذرية لعدم كفاية الاستهلاك نجد أنها تكمن في انخفاض نسبة توزيع الدخل القومي بين المواطنين، مما جعلهم لا يحصلون على فوائد ملموسة مقارنة مع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث لم يتمكنوا من التمتع بثمار التنمية الاقتصادية بشكل كامل. لذلك، يتم بذل كل الجهود الممكنة من أجل توسيع الطلب على السلع الاستهلاكية، ليس لكونه هو الخيار الذي لا مفر منه عند مواجهة العقبات التي تتعلق بالصادرات بعد الأزمة المالية العالمية فحسب، بل لأنه هو الاختيار العقلاني للحفاظ على التنمية المستدامة والصحية للاقتصاد للصيني.

الثالث: الاختلالات الهيكلية في توزيع الدخل القومي، وظهور التناقض بين معيشة الشعب والمجتمع. حيث يظهر الاختلال الهيكلي لتوزيع الدخل القومي الصيني الحالي في ثلاثة جوانب رئيسة. أولاً: الانخفاض المستمر لدخل الفرد مقارنة مع الدخل القومي، بالإضافة إلى ارتفاع دخل المشروعات والحكومة. ووفقًا للتحقيقات، فقد بلغت نسبة دخل الفرد مقارنة بنسبة الدخل القومي ما بين عام ١٩٩٨م وحتى عام ٢٠٠٧م حوالي ٦٨٪، وفي المقابل، بلغت نسبة مردود المشروعات (مكاسب رأس المال) ١٢٪ من إجمالي الدخل القومي، بينما بلغت نسبة مكاسب الدولة مقارنة بالدخل القومي حوالي ٥٦٪ حيث حظيت بارتفاع سريع. ويحتل دخل المواطن في الصين حاليًا حوالي ٣٩٪ من الدخل القومي للبلاد، والذي يعد أقل بكثير من أمريكا حيث يبلغ ٧١٪، بينما في الهند يبلغ ٥٥٪، أما في البرازيل فيبلغ ٤٦٪. ثانيًا: تحظى المكاسب العمالية بنسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي الدخل القومي، حيث تتزايد النزاعات ما بين العمال ورأس المال. ثالثًا: توزيع الدخل القومي (الملكيات) توزيعًا غير متكافئ بين المواطنين، حيث ما زالت تعاني من مشكلة الاستقطاب. ووفقًا لتقديرات الخبراء، فيبلغ نصيب أفقر خُمس في الصين من السكان حوالي ٤,٢٧٪ من إجمالي الدخل، بينما الخُمس الذي يليه في قلة الفقر يبلغ نصيبه حوالي ٩,١٢٪، بينما يبلغ نصيب الخُمس الذي يقبع في منطقة الوسط حوالي ١٤,٣٥٪، في حين أن نصيب الخُمس الغني يبلغ حوالي ٢١,١٣٪، أما الخُمس الأغنى فيبلغ نصيبه حوالي ٥٠,١٣٪. ووفقًا لبيانات ١٩٩٠م للولايات المتحدة الأمريكية، فإن دخل الخُمس الأشد فقرًا في أمريكا يبلغ حوالي ٤,٦٪ من إجمالي الدخل القومي، أما الخُمس الأكثر ثراءً في أمريكا فيبلغ نصيبه ٤٤,٣٪ من إجمالي الدخل القومي. ولا يقتصر هذا الخلل في هيكل التوزيع على فرض قيود مشددة على التوسع في الطلب على السلع الاستهلاكية فحسب، ولكنه أيضًا يؤدي إلى تدهور خطير في التناقضات الاجتماعية.

الرابع: الخلل الهيكل الصناعي، والتنمية غير الكافية لصناعة الخدمات. ويعيب البنية الصناعية في الصين ثلاثة مساوئ هي عدم استقرار الإنتاج، وضعف إمكانيات الإنتاج، وقلة الإنتاج. نتناول أولاً قضية عدم استقرار الانتاج، ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية ونقص رأس المال الاستثماري والتكنولوجيا، وما زالت الصين الزراعية لم تتخلص من "الاعتماد على الأمطار للحصول على الغذاء". أما القضية الثانية وهي ضعف إمكانيات الانتاج، فهذا يرجع إلى افتقار الصين للتكنولوجيا الأساسية وحقوق الملكية الفكرية المستقلة، على الرغم من كون الصين أصبحت "مصنع العالم" وإحدى دول

التصنيع الكبرى، إلا أنها ما زالت لا تمتلك القدرة لتصبح "دولة الابتكار الكبرى"، ليس لحاجتها إلى استيراد عدد كبير من الآلات والمعدات فحسب، بل لحاجتها إلى تخصيص هامش ربح بسيط لما تنتجه من منتجات صناعية حتي يتسنى لها منافسة المنتجات الأجنبية. وتعتمد حوالي ٩٠٪ من الدوائر الكهربائية المتكاملة (IC)، وحوالي ٧٠٪ من معدات تصنيع السيارات وآلات النسيج وغيرها من المعدات ذات التقنية العالية على الاستيراد. أما ٩٥٪ من براءات الاختراع الصيدلانية، وكذلك ٩٠٪ من براءات اختراع السيارات و٨٠٪ من براءات اختراع رقائق الكمبيوتر وكذلك حوالي ٧٠٪ من براءات اختراع أجهزة التصنيع باستخدام الحاسب الآلي وآلات النسيج تقع جميعها في أيدي الشركات الأجنبية. وبسبب عدم وجود التكنولوجيا الأساسية والماركات التجارية المستقلة، فإن الشركات الصينية تقدم أكثر من ٢٠٪ من أسعار أجهزة المحمول محلية الصنع وكذلك ٣٠٪ من أسعار أجهزة الكمبيوتر، و٢٠٪ إلى ٤٠ ٪ من أسعار آلات التصنيع باستخدام الحاسب الآلي إلى الشركات الأجنبية التي تمتلك براءات اختراع. حتى أن أسعار أجهزة محركات الأقراص المدمجة (DVD) التي أنتجتها الشركات الصينية المحلية أقل من ٣٠ دولار لكل قرص، فإنها تدفع ما يقرب من عشرة دولارات لتلك الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع، وعلى هذا يكون الربح النهائي الذي تحصل عليه الشركات المحلية الصينية لا يتجاوز الدولار الواحد. ووفقًا للتقرير الذي أعدته مجلة "واشنطن بوست" الأمريكية، فقد أفادت بأن الشركات الصينية المحلية التي قامت بإنتاج الدمية باربي، تباع الواحدة منها في أمريكا بحوالي ٢٠ دولار، وبالتالي فإن تكاليف نقل هذا المنتج من الصين إلى أمريكا تصل إلى ٢ دولار، ودولارًا واحدًا عبارة عن رسوم النقل ورسوم الإدارة، و٠,٦٥ دولار تكاليف رسوم المواد الخام، وعلى هذا يتبقى للصين من الجانب الأمريكي حوالي ٣٥ سنتًا، وهو ما يمثل ١,٧٥٪ من سعر التجزئة للدمية باربي. أما في هذا الجزء فنتناول فيه العيب الثالث من عيوب البنية الصناعية الصينية الثلاثة، ألا وهو: قلة الانتاج، حيث تتخلف صناعات الخدمات الصينية بشكل خطير عن مستوى التصنيع والتحضر، وبالتالي فقد شكلت عنق الزجاجة التي قيدت تطوير الكفاءة العالية للاقتصاد الصيني. ووفقًا لتقرير التنمية العالمي الذي صدر في عام ٢٠٠٦م، فقد أظهرت المقارنة التي عُقدت بين نسبة التنمية لعام ١٩٩٠م والتنمية في عام ٢٠٠٥م ارتفاع نسبة الدول ذات الدخل المرتفع من ٦٢٪ إلى ٧٢٪، أما الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض فقد ارتفعت من ٤٦٪ إلى ٥٣٪، بينما تلك الدول ذات الدخل المنخفض فقد زادت من ٤١٪ إلى ٥٠٪. وقد بلغت نسبة صناعة الخدمات في الصين عام ٢٠٠٨م فقط حوالي ٤١,٨٪، أما العمالة المتعلقة بصناعة الخدمات فقد بلغت حوالي ٣٣٪؛ وفي عام ٢٠٠٩م بلغت نسبة صناعة الخدمات حوالي ٤٢,٦٪، بينما لم تتجاوز نسبة العمالة في مجال صناعة الخدمات نسبة ٣٤٪. وتعد صناعة الخدمات في الصين صناعة متخلفة؛ فهي ليست مظهرًا مباشرًا من مظاهر الانتشار الأفقي للتنمية الاقتصادية الصينية فحسب، لكنها أيضًا أحد الأسباب الهامة للتخلص من الاستنزاف الكبير والتلوث الطاغي الذي يتعرض له الاقتصاد الصيني.

الخامس: الاختلالات الهيكلية الاقتصادية الإقليمية، والتناقضات الناتجة عن تخلف التنمية بغرب ووسط الصين. وقد أبرزت التنمية الاقتصادية الإقليمية غير المتوازنة للصين هياكل معقدة "مصفوفة". فيمكننا من خلال هياكل التنمية الإقليمية الكبيرة أن نرى عدم تناسق التنمية في الشرق والوسط والغرب، إلى جانب التفاوت الشاسع في الدخل الإقليمي؛ ومن داخل المنطقة، نرى عدم التوازن بين المناطق الغربية المختلفة وكذلك عدم التوازن في التنمية الإقليمية العرقية المختلفة، بالإضافة إلى عدم التوازن التنموي بين المحافظات الداخلية بالمناطق الوسطى وكذلك الاختلال التنموي بين المناطق الشرقية؛ كما نرى الاختلال الخطير في تنمية المناطق الداخلية بالصين، مثل المناطق الواقعة بين جنوب وشمال شينجيانغ، والمنطقة الواقعة بين منطقة دلتا نهر اللؤلؤ وشمال قوانغدونغ، بالإضافة الى الفجوة الكبيرة في التنمية بين جنوب جيانغسو وشمال جيانغسو. وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى هذه الاختلال في التنمية الإقليمية، منها ظروف طبيعية وغيرها من الأسباب الموضوعية، وبعضها أسباب مؤسسية وسياسية وغيرها من الأسباب الذاتية. وفيما يتعلق بتلك الأسباب المؤسسية والسياسية، فيمكن من خلال إصلاح سياسات الإصلاح والتنظيم تعويض فجوة التنمية، ولكن من الصعب تعويض فجوة الدخل التي يكون سببها الظروف الطبيعية وغيرها من الأسباب الموضوعية. فلقد أصبحت تلك الفجوات الموضوعية مصدرًا رئيسًا لصراعات التنمية الإقليمية، كما أنها السبب الرئيسي لعدم استقرار المنطقة الغربية.

السادس: اختلال هيكل التجارة الخارجية، والتناقضات الناتجة عن انخفاض القدرة على الابتكار الذاتي. وبالرغم من التطور السريع للتجارة الخارجية الذي توليه الصين اهتماما كبيرا، إلا أنه في الوقت ذاته تراكمت بعض التناقضات الهيكلية. الأولى: أصبحت نسبة التجارة التصنيعية أكبر. حيث بلغت نسبة التجارة التصنيعية في عام ٢٠٠٨م حوالي ٤١,١٪ من إجمالي نسبة التجارة الخارجية، والتي كانت نسبة الصادرات فيها كبيرة جدًا. وتعد التجارة التصنيعية هي الطريقة الهامة التي تستخدم فيها الصين ما تتميز به من موارد عمالية خاصة بها، بالإضافة إلى المشاركة في التقسيم الدولي للعمل، واستغلاله من أجل زيادة فرص العمل وزيادة عائدات النقد الأجنبي. ولكن ما زالت مساهمة التجارة التصنيعية في الضرائب والتقدم التكنولوجي ضئيلة، حيث يمكن للشركات المحلية فقط الحصول على رسوم تصنيعية منخفضة. الثانية: أن عددًا كبيرًا من المنتجات التي تقوم الصين بتصديرها ما هي إلا صناعة المعدّات الأصلية. وتمتلك شركات التصدير الصينية أقل من ٢٠٪ من العلامات التجارية الخاصة بها، فنسبة تصدير الصين للعلامات التجارية الخاصة بها تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الصادرات. وبذلك تحصل العلامات التجارية الأجنبية على معظم الأرباح، بينما لا تستفيد الصين إلا التلوث واستنزاف الطاقات. الثالث: انخفاض مستوى منتجات التصدير، وضحالة القيمة المضافة. وتتركز الصادرات الصينية على المنتجات كثيفة العمالة وبعض قطاعات الصناعة، رغم أن المنتجات الميكانيكية والكهربائية ومنتجات التكنولوجيا العالية معظمها منتجات تجميع وتصنيع ضحلة وبسيطة، ومعدل القيمة المضافة المحلية ليست عالية، حيث تبلغ ٢٦,٢٣٪، وبمقارنة تلك النسبة مع أمريكا واليابان وألمانيا نجدها ٢٢٪، و٢٢٪، و١١٪ على التوالي.

الفصل الثالث: سياسات مواصلة الحفاظ على النمو السريع والمستدام للاقتصاد الصيني

بعد الأزمة المالية العالمية، بدأت الصين في تغيير طرق التنمية الاقتصادية حيث أصبح مفهوم التطور العلمي هو الدليل في عملية الحفاظ على النمو السريع؛ وذلك لأن الهدف من وراء هذا الأمر هو تعزيز وتطوير التنسيق والاستدامة بالإضافة إلى تحسين القدرة على الابتكار المستقل. ومن أجل ذلك، كان لابد من التمسك بالعديد من القيم؛ أولاً: لا تزال التنمية على رأس قائمة الأولويات وكذلك التعامل بشكل ملائم مع العلاقة بين النمو الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ أي السعي من خلال الحفاظ على النمو الاقتصادي المستقر والسريع إلى خلق بيئة وظروف مواتية للتكيف الهيكلي، بالإضافة إلى تحسين كفاءة ونوعية النمو الاقتصادي من خلال التحسين والارتقاء الهيكلي، وذلك بتطبيق مبدأ الاعتماد المتبادل والتعزيز المتبادل بين كلاهما. ثانيًا: الإصرار على إعطاء الأولوية للعمالة والتعامل بشكل ملائم مع العلاقة بين تطوير الصناعات التقليدية كثيفة العمالة وتطوير الصناعات الاستراتيجية الناشئة إضافة إلى تعزيز تقدم البنية الصناعية بخطوات ثابتة. ثالثًا: التمسك بالتوجه السوقي، وافساح المجال كاملاً أمام السوق كي يقوم بدوره الأساسي في التكيف الهيكلي، والاستغلال الصحيح للوسائل الاقتصادية والقانونية والإدارية اللازمة لتعزيز التكيف الهيكلي. رابعًا: التمسك بمبدأ المبادرة الذاتية، وتوطيد النفس على كل ما هو محلي والتمتع بمزاياه، وفي الوقت ذاته وضع رؤية عالمية تهدف إلى توجيه التنمية الصناعية الدولية وتطوير الهيكل الاقتصاد العالمي ومواصلة تعزيز تحسين البنية الاقتصادية الصينية. خامسًا: التمسك بقوانين إعادة الهيكلة، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف إعادة الهيكلة، والتمسك بمبادئ تعديل الدليل السوقي والإكراه الحكومي. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يجب علينا أن نعتمد على "الآلية القسرية" التي شكلتها الأزمة المالية العالمية، واختيار تدابير فعالة لتعزيز التعديل العلمي للهيكل الاقتصادي.

أولاً: الاهتمام بالحلقات المفتاحية، وتسليط الضوء على النقاط الرئيسة في التعديلات التي يتم إجراؤها.

الأولى: تعديل الهيكل الحضري والريفي، والتخلص الحقيقي من ورطة "الاقتصاد المزدوج". ففي الوقت الذي تتم فيه مواصلة تعزيز البناء في المناطق الريفية الجديدة، لابد من زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التحضر والتكامل بين التنمية الحضرية والريفية. فالتحضر هو إحدى الوسائل الهامة في التوسع المستمر على الطلب المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والسريع. فليس هو تلك العملية التي تتألف من مجموعة متنوعة من الموارد الاقتصادية المتركزة في المدينة فحسب، وإنما يشتمل أيضًا على عملية تغير الذات البشرية، بما في ذلك تحول العمالة من العمالة الزراعية إلى الصناعات غير الزراعية، وانتقال المواطنين من المناطق الريفية إلى الإقامة في الحضر، وفي نهاية المطاف يتحول سكان المناطق الريفية إلى سكان مدن. وفي أثناء عمليات التحضر، ظهرت متطلبات كثيرة في العديد من المجالات مثل مرافق البنية التحتية الحضرية، والإسكان، والخدمات العامة وغيرها، لتصبح قوة دافعة قوية طويلة للنمو الاقتصادي المطرد والسريع. ووفقًا للتقديرات، فإن كل نقطة مئوية واحدة زيادة في سكان الحضر في

الصين، يمكنها سحب نمو الناتج المحلي الإجمالي بزيادة ١,٥ ٪. وقد بلغت الزيادة السنوية لمتوسط معدل التحضر في الصين حوالي ١,٤٤٪، كما تبلغ الزيادة الاستهلاكية السنوية حوالي ١١٤ مليار يوان سنويًا، مما زاد من جملة المتطلبات بحوالي ٢,٣٪.

الثانية: تعديل الهيكل الطلبي؛ حيث ينحصر مفتاح تعديل الهيكل الطلبي في توسيع الطلب المحلي، وخاصة التوسع في الاستهلاك. فتوسيع الاستهلاك يعمل في الأساس على زيادة دخل المواطنين، الأمر الذي يتطلب من ناحية وجود "كعكة" أكبر، والعمل على التحسين المستمر في دخل المواطنين سواء على مستوى الريف أو الحضر وذلك على أساس التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل، ومن ناحية أخرى التقطيع الجيد لتلك "الكعكة"، أي التأكيد على تحسين مستوى الدخل لغالبية الفلاحين والفئات ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية. وفي الوقت الراهن، لا يتمتع توزيع الدخل في الصين بالمنطق أو العدل. ومن خلال المنظور الكلي، نرى أن دخل المواطنين بالمقارنة مع الدخل الإجمالي القومي للصين ضعيف جدا، بالإضافة إلى انخفاض نسبة مكافأة العمل في التوزيع الأولي. وتعد هذه هي النقطة الأساسية لاستمرار انخفاض معدل الاستهلاك في الصين والارتفاع المستمر في معدل الاستثمار. ومن وجهة النظر المجهرية، يتضح لنا أن الفجوة في معدلات الدخل بين المواطنين في الصين مازالت في اتساع. ويميل استهلاك محدودي الدخل نحو الارتفاع، ولكن مع عدم وجود قوة شرائية، أما أصحاب الدخل المرتفع فتوجد لديهم قوة شرائية كبيرة، ولكن تميل قوتهم الاستهلاكية نحو الانخفاض. وبالتالي، فإن التعديل المعقول لتوزيع الدخل هو من الضروريات التي لا مفر منها لتوسيع الاستهلاك وتشجيع النمو الاقتصادي المستقر والسريع.

الثالثة: تعديل هيكل توزيع الدخل القومي؛ حيث نجد أن التوزيع الأولي وإعادة التوزيع كلاهما في حاجة إلى معالجة العلاقة بين الكفاءة والنزاهة، كما أن الاهتمام بإعادة توزيع الدخل لابد وأن يتسم في الوقت نفسه بالعدالة والنزاهة. فمن ناحية، لا تعد الزيادة التدريجية في دخل المواطنين من حصة الدخل القومي ومكافأة العمل في نسبة التوزيع الأولي إضافة إلى الاجتهاد في جعل نمو الدخل في المناطق الحضرية والريفية قليلةً بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والعمل على زيادة مكافآت العمل دون تقليل أو حتى أعلى قليلاً من النمو الاقتصادي ونمو إيرادات الشركات. ومن ناحية أخرى، فإن العمل على التضييق التدريجي في فجوة الدخل بين المواطنين يعني العمل على إثراء وتحسين نظم السياسة الزراعية والفوائد الزراعية، وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي، والزيادة التدريجية في معايير معونات الفقر ومعايير الحد الأدنى للأجور، والعمل باستمرار على تحسين دخل الفلاحين وسكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المنخفض. كما ينبغي أيضًا العمل على تحسين نظام الأجور وإدارة الشركات، وتنظيم إيرادات الصناعات الاحتكارية، وتحسين الهيكل الضريبي لأصحاب الدخل المرتفع، والعمل على تعديل هيكل توزيع الدخل بصورة عقلانية أكبر.

الرابعة: تعديل الهيكل الصناعي؛ بمعني مواصلة تعزيز الوضع الأساسي الزراعي، وفي الوقت ذاته العمل على تنمية قطاع الصناعة بشكل جذري مع التركيز على تحسين نسبة قطاع الخدمات، حيث ظهرت مشكلة انخفاض نسبة قطاع الخدمات واضحة خصوصًا في تلك الأزمة المالية العالمية الحالية. ولذا نجد

أن تسريع عملية تطوير الخدمات في حاجة أساسية إلى أفكار متحررة، وتغيير كامل للصناعة الثقيلة، ومفهوم الخدمات الخفيفة، والاهتمام الحقيقي بقطاع الخدمات ليصبح إحدى الصناعات الهامة، وتعزيز تنمية صناعة الخدمات لتصبح الصناعة الرائدة في الاقتصاد الوطني الصيني. وفي الوقت نفسه، لابد من التعامل بشكل ملائم مع العلاقة بين الصناعات التقليدية كثيفة العمالة والصناعات الاستراتيجية الناشئة، والعمل بقدر المستطاع على خلق فرص عمل.

الخامسة: تعديل الهيكل الإقليمي. فمن ناحية، نريد أن نركز على بناء التفوق التكميلي في الشرق والغرب الأوسط، وكذلك التفاعل الإيجابي وتنسيق وضع آليات جديدة. حيث ينبغي لنا أن نعزز بكل بقوة تكافؤ الخدمات العامة بين الأقاليم، كما يجب علينا أن نعكس تفوق نسبي للتنمية الصناعية في كل المناطق. وينبغي أن تقوم كل منطقة بتشكيل صناعات تنافسية مميزة على أساس المراعاة الكاملة للقدرة الاستيعابية للموارد والبيئة. ومن ناحية أخرى، يجب أن نركز على إنشاء شعبة تساعد على تقسيم العمل بين المناطق والتعاون فيه، وآلية تعويض بيئي لتنسيق التنمية وآلية تداول لحقوق انبعاثات الكربون، إضافة إلى العمل على تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال إعادة ضبط علاقات المصالح المادية.

السادسة: تعديل هيكل التجارة الخارجية؛ بمعنى التركيز على تحسين التجارة العامة، والعلامات التجارية المستقلة ونسبة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.

ثانيًا: تكثيف جهود الإصلاح، وتشكيل آليات مؤسسية تساعد على التحسين والتطوير الهيكلي وتغيير أنماط التنمية. فالانتشار الأفقي لأنماط التنمية والعديد من الظواهر غير العقلانية للهيكل الاقتصادي يمكن أن تعود أسبابها أساسًا إلى مشاكل الآليات المؤسسية. فلن نتمكن من تمهيد طريق إعادة الهيكلة إلا بإزالة عقبات الآليات المؤسسية.

الأول: يجب علينا تعميق إصلاح أنظمة الأراضي وأنظمة سجل الأحوال المدنية بما في ذلك الأسر والأنظمة الضريبية والمالية، بالإضافة إلى إنشاء آليات مؤسسية تساعد على خلق جو من التنمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية. فالتنمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية بحاجة إلى دعم النظم الأساسية. ونحن بحاجة إلى الإسراع في إنشاء نظام نقل ملكية الأراضي والسماح للفلاحين في المدن الصغرى والمتوسطة من تجنب قيود سجل الأحوال المدنية، بالإضافة إلى إنشاء أنظمة مالية تضمن لكافة مواطني الدولة التمتع بالموارد العامة بكل عدالة. وفي الوقت ذاته، يجب علينا أن نبذل كل الجهود لتطوير صندوق التمويل الريفي وتوفير الدعم المالي للتنمية الريفية.

الثاني: يجب علينا تعميق الإصلاح المالي والضريبي وتنفيذ أنظمة ضريبية تساعد في مجال التنمية العلمية. وتتمثل المرحلة التالية من الإصلاح في الإسراع في ترسيخ وتوطيد الأنظمة التي تعمل على اقتران الموارد المالية المركزية والمحلية وكذلك السلطات، كما يتطلب الإسراع في إنشاء وتحسين الأنظمة المالية والسياسية التي تساعد على تشكيل المجالات الوظيفية الرئيسة، إضافة إلى تشكيل النظم والآليات الضريبية التي تساعد في التعديل الهيكلي وتعزيز التنمية العلمية.

الثالث: تعزيز إصلاح أسعار منتجات الموارد الطبيعية، حيث تلعب الأسعار دورًا مهمًا في كونها هي العتلة التي تعمل على تعزيز إعادة الهيكلة. فالإسراع بعملية تعزيز العوامل الانتاجية وآلية تشكيل أسعار منتجات الموارد الطبيعية تعكس علاقة العرض والطلب في السوق وندرة الموارد وتكاليف الخسائر البيئية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا بالنسبة للأسعار من حيث توفير موارد الطاقة، وحماية البيئة، وكبح التوسع الأعمى للصناعات، وتعديل الهيكل الاقتصادي. كما أن تأسيس آلية حقيقية لتشكيل المنتجات الزراعية يعمل على معرفة تكاليف الإنتاج الزراعي، ولهذا لابد من الإسراع في تضييق فجوة أسعار المنتجات الصناعية والزراعية.

رابعًا: يجب علينا تحسين نظام الضمان الاجتماعي من أجل تسريع تعزيز التعديل الهيكلي. فيجب العمل علي التحسين التدريجي لمستوى الضمان الاجتماعي على أساس التنمية الاقتصادية، وتفعيل دور الضمان الاجتماعي كونه "صمام أمان" حياة المواطنين، كما أنه "منظم" توزيع الدخل، ويجب توفير الضمان الفعال من أجل تحقيق وضع مربح لإعادة الهيكلة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الحماية.

خامسًا: يجب علينا تحسين التنظيم الكلي وتعزيز التوجيه لإعادة الهيكلة. فمن ناحية، يلعب السوق دورًا كبيرًا في توزيع الموارد، وذلك من خلال ضبط وتحسين تفوق السوق والشركات لتحقيق إعادة هيكلة البنية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نولي اهتمامًا كبيرًا لدور التنظيم الحكومي، ويمكن من خلال السيطرة الكلية على التعديلات الهيكلية خلق بيئة اقتصادية مواتية.

الثالث: تعزيز الابتكارات السياسية وخلق توجهات سياسية تساعد علي التفوق الهيكلي وتغيير أنماط التنمية. ويجب من خلال الحوافز السياسية والدور الإلزامي توجيه وتعزيز اتجاه تنمية التعديل الهيكلي المتوقع نحو البلاد. ويمكن من خلال السياسات المالية كخفض الضرائب والخصومات والإعانات وغيرها من الطرق تشجيع تطوير صناعات محددة، كما يمكن من خلال رفع الضرائب وغيرها من الوسائل تقييد بعض الصناعات المحددة. ويمكن للسياسة الصناعية من خلال تذليل العقبات الصناعية، وتشجيع ودمج الشركات، وضبط المعايير التقنية الصناعية وغيرها من الوسائل تشجيع أو تقييد تطوير الصناعة. ويجب أن تلعب سياسة الاستثمار دورًا توجيهيًا جيدًا تجاه الاستثمارات الحكومية، وتقديم مزيد من المواصفات والإصلاحات لأنظمة التدقيق الاستثماري والموافقة، ونظم الإيداع، والعمل بنشاط من أجل تهيئة الظروف للتوسع في الاستثمار الاجتماعي. وتستند سياسة الائتمان على السياسة الصناعية، وتعزيز الإرشاد، وتوسيع أو تضييق امدادات صناديق الائتمان لصناعات محددة. ويمكن من خلال تعديل التقييم البيئي والمعايير البيئية تعزيز التعديل الهيكلي للسياسة البيئية. ويتمتع التعديل الهيكلي بسياسات واعدة، ومفتاح ذلك هو أن يُعامل بشكل مختلف، واغتنام الفرص لدمج "الأمن" و"الضغط" بكل جد. وفي الوقت ذاته، يجب تعزيز التنسيق المتبادل بين السياسات وحشد الطاقات لتعزيز جهود التعديل الهيكلي.

الرابع: بذل الجهود لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي، وخلق نظام دعم تكنولوجي وموظفين للمساهمة في التحسين الهيكلي وتغيير سبل التنمية. ويعد تحسين القدرة على الابتكار المستقل هو الحلقة المركزية التي تعمل على تعزيز التعديل الهيكلي وتحول طرق التنمية الاقتصادية، وتعد المؤسسات

والأفراد هي الضمان الهام لتعزيز القدرة على الابتكار المستقل. وينبغي تعزيز البحوث الأساسية والبحوث التكنولوجية المتطورة والبحوث التكنولوجية المجتمعية التي لا تستهدف الربح، وتحقيق اختراقات جديدة في مجالات الطاقة والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية والفضاء والبحار والمحيطات والمواد الجديدة وغيرها من المجالات، وتحديد الحواجز الفنية الرئيسة التي تعمل على تقييد تطوير الصناعات الرئيسة في الصين. علاوة على ذلك، فقد أُصدرت مجموعة من التقنيات المبتكرة المستقلة التي من شأنها تعزيز فعالية رفع مستوى الصناعة والابتكار التكنولوجي وتوفير الطاقة مع زيادة كثافة وحجم التطبيقات الصناعية، والإسراع في إنشاء أنظمة ابتكار تكنولوجية مرتكزة على الشركات ومتوجهة إلى الأسواق، وتجمع بين الأبحاث والإنتاج، مع توجيه العناصر المبتكرة نحو جميع المشروعات، وتحسين نظام حماية الملكية الفكرية ونظام الحوافز، وإدخال عناصر تكنولوجية رفيعة المستوى من الخارج للعودة إلى البلاد والقيام بالإبداعات الجديدة، والإسراع في إنشاء عناصر تكنولوجية محلية لتكون نواة تدريبية في البلاد وغيرها من الوسائل الأخرى، بالإضافة إلى تدريب مجموعة من الموظفين الوطنيين رفيعي المستوي في مجال العلوم والتكنولوجيا وغيرها. كما تعمل على الاهتمام بتصميم الأنظمة والمضي قدمًا في الإصلاح الشامل للنظام التعليمي، والانتقال بالصين من دولة ذات عدد كبير من السكان فقط إلى دولة قوية ذات موارد بشرية.

الخامس: الإسراع في تحسين تقييم الأداء وتعزيز الضمانات التنظيمية التي تساهم في التحسين والتطوير الهيكلي وتغيير أنماط التنمية، بالإضافة إلى تعزيز التعديلات الهيكلية وتحويل أنماط التنمية الاقتصادية، والمفتاح لهذا كله هو الهيئات والكوادر القيادية. وقد أصدرت اللجنة المركزية "آراءً بشأن آلية تقييم الهيئات الحزبية والحكومية الرائدة والكوادر القيادية التي من شأنها تعزيز التنمية العلمية"، والتي أكدت على أن مؤشرات تقييم الكوادر عكست التكامل والشمول والتي من الضروري أن تولي اهتمامًا لسرعة ونطاق التطوير، مع التركيز أيضًا على طرق ونوعية وبنية وكفاءة التنمية؛ كما يجب الالتفات أيضًا إلى حالة البناء الاقتصادي والتنمية المجتمعية والتنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، مع التركيز على الإنجازات الكامنة عند وضع حجر الأساس وكذلك المحتملة على المدى البعيد. ووفقًا لمتطلبات تعزيز بناء المجالات الوظيفية الرئيسة ينبغي التوجه إلى المواقع الوظيفية الرئيسة بمختلف المناطق، وتسليط الضوء على النقاط الرئيسة من التقييم بمختلف الأماكن، وتعزيز القيود الصارمة في مواجهة تلك الإجراءات التي تنتهك التنمية العلمية، وإطلاق العنان لتلك الفحوص التي يجريها الكوادر من أجل تعزيز التعديلات الهيكلية وتعزيز التنمية العلمية.

***

الباب الثاني
ما مدى إمكانات تواصل نمو الاقتصاد الصيني؟

بعد مرور ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، حققت أعمال البناء الاقتصاد الصيني إنجازات ملحوظة، ويبقى معدل سرعة نمو الاقتصاد الصيني متمسكًا بنسبة حوالي ٩,٨٪، والذي خلق معجزة في تاريخ الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فقد عانى الاقتصاد الصيني من عدة أمور أهمها التلوث البيئي الخطير المتزايد، ونقص الموارد الطبيعية وارتفاع تكاليف العمالة، وخاصة مع انخفاض الطلب الخارجي، فهل يمكن للصين أن تواصل الحفاظ على معدل النمو السريع؟!! وفي الوقت ذاته هل يمكنها الحفاظ على ذلك النمو السريع لفترة طويلة؟!! وفي النهاية، ما هو حجم إمكانات النمو المحتملة، حيث ما زالت هذه هي بعض القضايا الساخنة التي تحتاج إلى إجابات ويشعر الناس بالقلق حيالها.

الفصل الأول: الصين تحقق معجزة على جانب النمو الاقتصادي:

حافظ معدل النمو الاقتصادي الصيني على مدى ٣٠ عامًا على نسبة ٩,٨٪، سواء على صعيد النمو الاقتصادي، أو على صعيد الوقت، حيث تفوقت الصين على كثير من دول شرق آسيا التي حققت معجزات تنموية اقتصادية مثل اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ وغيرها من بلدان "النمور الآسيوية"، فقد كانت أعلى مرحلة وصل فيها النمو الاقتصادي الياباني إلى أعلى مستوياته في الفترة من ١٩٥٥م-١٩٧٣م، والتي ظلت مدة ١٩ عامًا، وبلغ متوسط النمو السنوي حوالي ٩,٢٢٪، بينما كانت أعلى مرحلة وصل فيها النمو الاقتصادي الكوري إلى أعلى مستوياته في الفترة من ١٩٦٢م-١٩٩٠م، أي حوالي ٢٨ عامًا، حيث بلغ متوسط النمو السنوي حوالي ٨,٤٨٪؛ أما سنغافورة فكانت أعلى مرحلة وصل فيها نموها الاقتصادي إلى أعلى مستوياته في الفترة من ١٩٦٥م-١٩٨٤م، أي في حوالي ٢٠ عامًا، حيث بلغ متوسط نموها السنوي حوالي ٩,٨٦٪؛ أما أعلى مرحلة وصل فيها النمو الاقتصادي لهونغ كونغ إلى أعلى مستوياته فكان في الفترة من ١٩٦٨م-١٩٨٨م، أي في مدة تصل إلى ٢١ عامًا، حيث بلغ متوسط النمو السنوي حوالي ٨,٦٩٪؛ أما أعلى مرحلة وصل فيها النمو الاقتصادي لتايوان إلى أعلى مستوياته فكان في الفترة من ١٩٦٢م-١٩٨٧م، أي في مدة تصل إلى ٢٦ عامًا، حيث بلغ متوسط النمو السنوي حوالي ٩,٤٨٪. ونتيجة لذلك، فقد حققت الصين بلا شك معجزة تنموية جديدة.

في عام ١٩٧٨م بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٦٤ مليار، أما في عام ١٩٨٦م فبلغ الناتج المحلي الإجمالي أكثر من تريليون يوان، وفي عام ١٩٩١م بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢ تريليون يوان، وفي عام ٢٠٠١م بلغ الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١٠ تريليونات يوان، ودخل

اقتصاد الصين فترة التطور السريع، وفي عام ٢٠١١م نما الناتج المحلي الإجمالي حوالي أربع أضعاف قيمة الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠١م، حيث وصل إلى أكثر من ٤٧ تريليون يوان. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي وصل من تريليون إلى ٢ تريليون في خلال خمس سنوات، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ٢٠٠ مليار يوان، وأمضى حوالي عشر سنوات ليزيد من ٢ تريليون إلى ١٠ تريليون، أي بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٠٠ مليار دولار سنويًا، وأمضى النمو الاجمالي حوالي إحدى عشر عامًا ليزيد من ١٠ تريليون إلى ٤٧ تريليون، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي ٣ تريليونات يوان.

وقد أدى النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي إلى تغيرات هائلة في البنية الصناعية المحلية والقوة المالية واحتياطيات النقد الأجنبي. ومع بداية مرحلة الإصلاح والانفتاح، بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في الصين حوالي ٢٨,١٩٪، أما مستوى الناتج المحلي الإجمالي الصناعي فقد بلغ ٤٧,٨٨٪، حيث حققت الصناعة الثالثة نسبة حوالي ٢٣,٩٤٪، وكانت الصناعة الأولى والثالثة في غاية التخلف والتدهور، وبلغ نسبة الاقتصاد الصناعي نصف الاقتصاد المحلي. وبدأت البنية الصناعية في التحسن المستمر منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وفي عام ٢٠١٠م وبعد إقرار الخطة "الخمسية الحادية عشرة"، انخفضت نسبة الصناعات الأولية إلى حوالي ١٣,٧٤٪، والتي تمثل حوالي ١٠,٢٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. أما نسبة الصناعات الثانية فقد انخفضت لتصل إلى حوالي ٤٦,٨٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت نسبة الصناعات الثالثة إلى نسبة ٤٣,٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها حوالي ١٩,٠٦٪ من تلك القيمة التي كانت عليه في بداية عصر الإصلاح والانفتاح. ففي عام ١٩٧٨م بلغت قيمة الإيرادات المالية الصينية حوالي ١١٣ مليار يوان، بينما تجاوزت الإيرادات المالية الوطنية قيمة ٨ تريليون يوان في عام ٢٠١٠م، لتصبح أداة قوية لتنظيم الحكومة للاقتصاد الصيني. وعلى صعيد احتياطيات النقد الأجنبي، فقد كان هناك حوالي مليار دولار فقط في عام بداية الإصلاح والانفتاح في ١٩٧٨م، بزيادة قدرها ٠,٢٨ مليار دولار عن تلك النسبة التي حققتها الصين عند تأسيس الصين الجديدة، بمتوسط زيادة سنوية قدرها حوالي ١ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٧٨م بدأت حجم الصادرات التجارية الصينية في الازدياد التدريجي، مما أدى بدوره إلى الارتفاع المستمر في نسبة احتياطيات النقد الأجنبي، حيث بلغ إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي للصين بحلول نهاية عام ٢٠١٠م حوالي ٢ تريليون، والذي ظل في المرتبة الأولى في العالم لمدة خمس سنوات متتالية.

ومن وجهة نظر التصنيف العالمي للناتج المحلي الإجمالي تبين ما يلي: أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٠٠م قد تجاوز إيطاليا، وأصبح من أكبر ستة دول في العالم؛ وفي عام ٢٠٠٥م، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين اثنتين من البلدان الرأسمالية القديمة في أوروبا هما المملكة المتحدة وفرنسا، واحتلت المرتبة الرابعة في العالم، وبعد أكثر من أربع سنوات، وتحديدًا في عام ٢٠٠٨م تجاوزت الصين أقوى اقتصاد أوروبي، ألا وهو الاقتصاد الألماني، وبهذا احتل الناتج المحلي الإجمالي الصيني المرتبة الثالثة عالميًا. وفي عام ٢٠١٠م بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية

حوالي ١٤,٦٦ تريليون دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين ٥,٨٨ تريليون دولار، أما اليابان فقد بلغ انتاجها المحلي الاجمالي حوالي٥,٤٦ تريليون دولار، وبهذا يكون الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي المصنف في المرتبة الثانية عالميًا ألا وهو اليابان، وبهذا تكون الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى الدول النامية يتبين ما يلي: تعد الصين والهند أكبر البلدان النامية في العالم، حيث يتشابهان تقريبًا في إجمالي عدد السكان والظروف المحلية الأساسية، ولكن نظرًا للنظم السياسية والاقتصادية المختلفة بين البلدين، فإن الفجوة في التنمية الاقتصادية لكلا البلدين ضخمة للغاية. فنجد أن الناتج المحلي الإجمالي في الهند هو فقط ١,٥٧ تريليون دولار، حيث يقع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في التصنيف العاشر عالميًا، أي حوالي ٢٦,١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي هو الوسيلة الهامة لقياس الإنجازات الاقتصادية الشاملة الإقليمية والدولية، كما يعد المؤشر الاقتصادي للأفراد والذي يمكن استخدامه لقياس الأثر الاقتصادي على مستويات المعيشة الاجتماعية والثراء سواء المحلي أو الإقليمي، وهو في الوقت ذاته يعد مؤشرًا هامًا على تحديد المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية المحلية.

في عام ١٩٧٨م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين حوالي ٣٨١,٢٣ يوان، وفي عام ١٩٨٧م بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز الألف يوان حيث بلغ ١١١٢,٣٨ يوان، وفي غضون تسع سنوات كان متوسط الزيادة السنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٣ يوان؛ وفي عام ١٩٩٥م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي ٥٠٤٥ يوان، وقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ يوان في مدة ثمان سنوات، بزيادة سنوية قدرها ٤٩٢ يوان. وبناءً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ خمسة آلاف يوان، فقد أمضت الصين حوالي ثمان سنوات لتحقق قفزة هائلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٠٠٠٠ يوان، وفي عام ٢٠١٠م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٩٩٩٢ يوان.

وبناءً على تحويل سعر التكافؤ للقوى الشرائية للبنك الدولي، ووفقًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، يمكننا تقسيم درجة الثراء في جميع دول العالم إلى أربعة مستويات اقتصادية، وهذا التقسيم على النحو التالي: دول ذات دخل منخفض، ودول ذات دخل متوسط يميل للانخفاض، ودول ذات دخل متوسط يميل للارتفاع، ودول ذات دخل مرتفع. وتعد بيانات الدخل القومي هي البيانات التي يعتمد عليها البنك الدولي لتحديد معايير تقسيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، ونظرًا لأن التحليل يكون وفقًا لنصيب الفرد، لذا فإن الفارق في العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الإنتاج الصافي ضئيل، ولأجل تبسيط هذا الكتاب للمعلومات، فإنه يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثناء إجراء معالجة البيانات لتحل محل نصيب الفرد من الدخل القومي التابع للبنك الدولي. ووفقًا لمعايير البنك الدولي، فإن البلدان ذات

الدخل المنخفض في العالم تتمثل في نيبال وأوغندا وحوالي خمس وثلاثين دولة أخرى ومنطقة؛ أما الدول ذات الدخل المتوسط الذي يميل للانخفاض فهي بوتان، باراجواي، العراق وست وخمسون دولة أخرى؛ بينما الدول ذات الدخل المتوسط المائل للارتفاع فهي الصين، وبالاو، وروسيا واثنتان وأربعون دولة أخرى؛ أما الدول ذات الدخل المرتفع فهي أمريكا وبريطانيا واليابان وسبع وسبعون دولة أخرى. وهذا المعدل يتغير باستمرار وفقًا لمستوى التنمية على صعيد الاقتصاد العالمي. ووفقًا لأحدث معايير البنك الدولي التي طُرحت في عام ٢٠٠٨م، فإن الدول والبلدان التي يبلغ معدل دخل الفرد فيها أقل من ٩٧٥ دولار أمريكي تنتمي إلى الدول ذات الدخل المنخفض، أما الدول والبلدان التي يتراوح معدل دخل الفرد فيها ما بين ٩٧٦ دولار إلى ٣٨٥٥ دولار أمريكي فتنتمي إلى الدول ذات الدخل المتوسط المائل للانخفاض؛ في حين تنتمي الدول والبلدان التي يتراوح نصيب الفرد من الدخل ما بين ٣٨٥٦ دولار و١١٩٠٥ دولار إلى الدول ذات الدخل المتوسط المائل للارتفاع؛ بينما تنتمي الدول والبلدان التي يتجاوز دخل الفرد فيها ١١٩٠٦ دولار إلى الدول ذات الدخل المرتفع. وفي عام ٢٠٠٠م بلغ معدل نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٤٩,١٨ دولار أمريكي، وفي عام ٢٠٠١م بلغ نصيب الفرد ١٠٤١,٦٥ دولار، ولذلك كانت الصين تنتمي قبل عام ٢٠٠٠م إلى الدول ذات الدخل المنخفض؛ وفي عام ٢٠٠٩م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٧٤٨,٧٢ دولار، وفي عام ٢٠١٠م بلغ ٤٤٣٠,٤٣ دولار، وبذلك أصبحت الصين واحدة من الدول ذات الدخل المتوسط المائل للانخفاض فيما بين عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٩م؛ وفي عام ٢٠١٠م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٤٣٠,٤٣ دولار، وبذلك تكون بدأت السير في طريق الدول ذات الدخل المتوسط المائل للارتفاع.

ولقد قسم عالم الاقتصاد الأمريكي هوليس تشينري[1] التنمية الاقتصادية لجميع الدول وفقًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان والمناطق المختلفة إلى ثلاث مراحل مختلفة شكلتها ست فترات مختلفة. ومن خلال معايير ٢٠٠٨م، يمكننا القول بأن الدول التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي بين ٨١٩ دولار و ١٦٣٨ دولار قد عاشت في فترة إنتاج المنتجات الأولية، وهذه المرحلة تنتمي إلى مرحلة شبه التصنيع. ويري تشينري أن مرحلة شبه التصنيع هي إحدى مراحل التخلف الاقتصادي، حيث تهيمن الزراعة فيه على الهيكل الصناعي، بينما نجد فيها الصناعة الحديثة معدومة أو شبه معدومة، مع انخفاض في مستوى الإنتاج. أما مرحلة التصنيع، فقد قسمها تشينري إلى ثلاث فترات مختلفة، فتنتمي الدول التي يصل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٦٣٨ وحتى ٣٢٧٧ دولار أمريكي إلى المراحل الأولى للتصنيع، وتشير إلى الفترة التي تسيطر فيها الزراعة على الهيكل الصناعي بكونه الهيكل التصنيعي التقليدي ثم تنتقل تدريجيًا إلى الهيكل التصنيعي الذي تسيطر فيه الصناعات الحديثة على الهياكل الصناعية، حيث تأتي صناعة الطعام والتبغ

---

(١) أول من تولى منصب كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك، وأطلق تشينري أول برنامج للبحوث الكمية للبيانات في البنك الدولي.

والتعدين ومواد البناء والمنتجات الأولية الأخرى في المقام الأول. وتعتمد الصناعة في هذه الفترة أساسًا على الصناعات كثيفة العمالة. أما الدول التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٢٧٧ إلى ٦٥٥٣ دولار أمريكي فتنتمي إلى مرحلة شبه التصنيع، والتي تعني بأن مرحلة التصنيع الداخلي تبدأ بنمو سريع للصناعة الخفيفة ثم تنتقل إلى النمو السريع للصناعات الثقيلة، وتصير القوة العاملة غير الزراعية هي القوة المهيمنة، ثم تبدأ الصناعة الثالثة (صناعة الخدمات) تتطور بسرعة، وهو ما يسمى بمرحلة الصناعات الثقيلة. وتعد تنمية الصناعات الثقيلة على نطاق واسع العاملَ الرئيس الذي يدعم النمو السريع للاقتصاد الإقليمي، وتنتمي غالب صناعات هذه المرحلة إلى الصناعات ذات رأس المال الكثيف. فالدول التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٥٥٣ حتى ١٢٢٨٧ دولار أمريكي تنتمي إلى فترة التصنيع المتقدمة. وتشير فترة التصنيع المتقدمة إلى التنمية المتسقة بين الصناعات الأولية والصناعات الثانوية، وتبدأ الصناعات الثالثة من نمو ثابت لتصل إلى أعلى معدل تنموي، وبذلك تصبح قوة رئيسة في النمو الاقتصادي الإقليمي. وتعد الصناعة الثالثة هي أسرع المجالات نموًا في هذه الفترة، وخاصة صناعات الخدمات الناشئة مثل المالية، والمعلومات، والإعلانات، والمرافق، والخدمات الاستشارية. وبعد فترة التصنيع المتقدمة التي شهدتها جميع المناطق، وبعد أن تجاوزت مرحلة التصنيع حتى وصلت مرحلة ما بعد التصنيع، يرى تشينري أن اقتصاديات ما بعد التصنيع تنتمي إلى الحالات الاقتصادية المتطورة، وهذه المرحلة تقوم بتحويل المرحلة الأولى للاقتصاديات المتطورة التي تتبع البنية الداخلية لقطاع الصناعات التحويلية من صناعات تهيمن عليها الصناعات ذات رأس المال الكثيف إلى صناعات تهيمن عليها الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وفي الوقت ذاته يتم تحديث (عصرنة) نمط الحياة، حيث يبدأ ترويج وتعميم السلع الاستهلاكية المعمرة الراقية. ويعد التطور السريع للصناعات ذات الكثافة التكنولوجية أحد الملامح الرئيسة لهذه الفترة، ثم تبدأ الصناعة الثالثة ذات المرحلة المتقدمة في التشعب والانقسام، ثم تبدأ الصناعات كثيفة المعرفة في الانفصال تدريجيًا عن صناعة الخدمات، بل وتصير لها الهيمنة والريادة بين الصناعات المختلفة؛ وقد ظهرت التعددية والتنوع في رغبات الاستهلاك البشري والبحث عن كل ما هو مميز. ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولية للاقتصاديات المتطورة من حوالي ١٢٢٨٧ حتي ١٩٩٦٠ دولار، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المتقدمة للاقتصاديات المتطورة فيتراوح فيما بين ١٩٩٦٠ حتى ٢٩٤٩٠ دولار، بل وأعلى من ذلك.

وقد بلغ نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤م حوالي ١٤٩٠,٣٨ دولار، وفي عام ٢٠٠٥م بلغ ١٧٣١,٦٧ دولار، ووفقًا للمراحل الاقتصادية الصناعية التي يراها تشينري، فإن معدل نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ٢٠٠٥م أقل من ١٦٣٨ دولار وهو معيار الفترة الأولية للتصنيع، وبالتالي فإن الصين في ذلك الوقت ما زالت تقع في مرحلة شبه التصنيع في فترة الإنتاج الأولي. وفي عام ٢٠٠٥م تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٦٣٨ دولار، وفي هذا إشارة إلى أن المستوى العام للاقتصاد الصيني بدأ في الدخول إلى الفترة الأولية للتصنيع،

وخلال ثلاث سنوات حقق نموًا سريعًا في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل في عام ٢٠٠٨م إلى ٣٤١٣,٥٩ دولار، وبهذا بدأت الصين في الدخول إلى المرحلة المتوسطة للتصنيع الشامل.

ووفقًا لشرح السيد دينغ شياو بينغ[١] في عام ١٩٧٩ حول مجتمع رغيد الحياة، أنه عندما بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٠ دولار، كان هذا هو النصيب الذي يحقق للفرد الثراء. وفي ٦ ديسمبر ١٩٧٩م، وعندما التقى دينغ شياو بينغ ورئيس الوزراء الياباني ماسايوشي أوهيرا تحدث إليه قائلاً: "إن العصرنة التي تحتاجها الصين هو العيش حياة رغيدة"، حيث قال ذات مرة: "وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي أربعة أضعاف، حيث بلغ ٨٠٠ دولار، ويمكن في نهاية هذا القرن تأسيس مجتمع يتمتع بحياة رغيدة في الصين". ووفقًا للدراسات التي أجراها العلماء في داخل وخارج الصين، نرى أنه لابد أن يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار حتى يتحقق مقياس رغد العيش في الصين. وقد بدأ المجتمع الدولي في الاتجاه إلى مرحلة الثراء وفقًا لذلك المفهوم من مستوى التنمية الاقتصادية، وهذا هو مستوى الرغد في الصين؛ فعندما يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣٠٠٠ و٦٠٠٠ دولار، فهذه هي المرحلة الأكثر ثراء المعترف بها دوليًا، وهذه هي مرحلة الثراء التام للصين التي تحدثنا عنها. ومن ثم بدأت الصين في دخول مرحلة تنمية الثراء المتوسط وذلك في عام ٢٠٠٨م، حيث بلغ نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلى الإجمالي حوالي ٣٤١٣,٥٩ دولار أمريكي، ومن ثم دخلت فترة البناء الشامل لمجتمع يتمتع برخاء الحياة.

الفصل الثاني: النزاعات الداخلية والخارجية وآفاق النمو الاقتصادي الصيني

يحتوي الاقتصاد المحلي ذا النمو السريع على مشاكل ضخمة، ولأن النمو الاقتصادي الصيني ينمو أفقيًا، فإنه يستهلك الكثير من الموارد، مما أدى إلى وجود العديد من المشاكل البيئية مثل التلوث البيئي واختلال الهيكل الاقتصادي، وبالتالي فإن الإمكانات الداخلية والخارجية قد دخلت في صراع محتدم تجاه النمو السريع للاقتصاد الصيني. وفي معرض هذا الأمر، قال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك[٢]: "في ظل المناخ الذي يتسم بتباطؤ النمو الاقتصادي الحالي والاقتصاد المهتز، يتعين على الصين تعزيز الانتباه لطرق تعديل النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فقد أثبتت الصين مرارًا، في الثلاثين عامًا الماضية، قدرتها على تحقيق تقدم ملموس في تحقيق الرخاء للشعب، وبالتالي أسهمت في تعزيز النمو الإقليمي والعالمي، حيث تمتلك الصين إمكانات نمو ضخمة، ونعتقد أن البنك الدولي يمكنه مساعدة الصين على تحقيق النمو الذكي والدائم".

وقد أشار السيد لي داو كوي مدير جامعة تشينغهوا ورئيس مركز البحوث الاقتصادية الصينية في هذا الموضوع إلى ما يلي: "ليس هناك أدنى شك في إمكانات نمو الاقتصاد الصيني، وعلى وجه التحديد

---

(١) ولد في ٢٢ أغسطس ١٩٠٤ وتوفي في ١٩ فبراير ١٩٩٧، سياسي ومنظّر وقائد صيني، قاد جمهورية الصين الشعبية إبان توليه قيادتها (بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٢).

(٢) روبرت زوليك (٢٥ يوليو ١٩٥٣)، رئيس البنك الدولي بالفترة من ١ يوليو ٢٠٠٧ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

ثلاثة أحداث كبرى سوف تكون القوة الدافعة للنمو الاقتصادي الصيني. أولاً: التحضر، حيث ما زالت نسبة التحضر الصيني في غاية التخلف، وقد أشارت أحدث البيانات الرسمية إلى أن نسبة مستوى التحضر في الصين بلغت ٥٥ ٪، ونلاحظ أن ثمة ترابط بين مستوى التحضر ومستوى التنمية الاقتصادية، فكلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية، ارتفع مستوى التحضر. ويقل مستوى تحضر الاقتصاد الصيني بأكثر من ١١ ٪ من مستوى التنمية الاقتصادية المناسبة. فمع كل زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة من التحضر يمكن تحقيق حوالي ٢٪ إلى ٢,٥٪ نمو في الناتج المحلي الإجمالي. ثانيًا: البنية التحتية، فالبنية التحتية التي سنتحدث عنها هنا ليست الطرق السريعة والمطارات فقط، وإنما الأراضي والمباني الأساسية، وقدرة المواطنين على الاستجابة للكوارث الطبيعية؛ فالأراضي والمباني جميعها بنية تحتية واعدة. ثالثًا: الاستهلاك، حيث شهد الاقتصاد الصيني تغيرات هيكلية في الزيادات في الأجور، حيث بلغت نسبة دخل العمالة الصينية في عام ١٩٩٢م مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٢٪، ومنذ عام ١٩٩٢م بدأت في طريقها إلى الانخفاض، حيث بلغت فيما بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م إلى أقل من ٤٠ ٪. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت في الارتفاع، ثم أخذت في الارتفاع التدريجي في عامي ٢٠١١م، ٢٠١٢م. وقد تعرضت العمالة الصينية للنقص النسبي في الوقت الذي ارتفعت فيه دخول العمال، والذي ساهم أيضًا في ارتفاع الاستهلاك، وبالتالي فإن إمكانات النمو في الاقتصاد الصيني في الخمس إلى العشر سنوات المقبلة ستكون في ارتفاع مستمر.

وعلى الرغم من ذلك، هناك من يرى أن الاقتصاد الصيني ما زال في حالة متدهورة. حيث يري فريدريش فون هايك[١] في كتابه "الغرور القاتل" أن مصير الاشتراكية يعتريه الفشل وهو إلى زوال، وسوف يتعرض الاقتصاد الصيني للانهيار على أثر انهيار نظام الدولة. ومن خلال بحث الخبير الاقتصادي الشهير بول كروغمان[٢] (١٩٩٤م) لماهية الأسباب التي أدت إلى النمو الاقتصادي السريع في آسيا، فقد تبين أن النمو السريع الذي شهدته آسيا والصين في أكثر من عشرين عامًا هو نمو أفقي، حيث تعتمد بكثافة على الاستثمار والقوى العاملة لدعم وتحقيق النمو الاقتصادي، وهو مشابه بشكل لافت للنظر للنموذج السوفياتي في تحقيق نموه الاقتصادي، ويعد هذا النمط الامتدادي أحد أنواع نمط النمو الاقتصادي غير القابل للاستمرار. فإذا لم تتمكن موارد الدولة من دعم هذا النمط من النمو، فإن هذا الاقتصاد لن يتمكن من مواصلة نموه، وبسبب اندلاع "الأزمة المالية الآسيوية" فيمكن الحكم عليه بأنه أحد الممارسات القابلة للتطبيق. وفيما يتعلق بإمكانات النمو الاقتصادي الصيني، فإن "ما جون" كبير الاقتصاديين في بنك دويتشه[٣] بالصين يرى أن أوضاعه لا تدعو إلى التفاؤل، حيث يعتقد أن النمو الاقتصادي السريع للصين في الفترة الماضية يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها وجود بيئة سوق محلية

---

(١) اقتصادي ومنظر سياسي أسترالي بريطاني من مدرسه أسترالية، عرف بدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على أساس السوق الحر ونقده للفكر الاشتراكي والجماعي.

(٢) اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠٨.

(٣) بنك ألماني متعدد الجنسيات يعمل على امتداد العالم وبلغ عدد موظفيه أكثر من ٦٧ ألف شخص.

وخارجية مواتية، بما في ذلك الطلب الخارجي القوي، أدت إلى تعزيز ازدهار وتنمية الصادرات الصينية؛ وازدهار قطاع العقارات أدى إلى النمو السريع للاقتصاد الصيني المحلي؛ والتقدم السريع للتحضر في الصين يوفر بيئة استثمار ليبرالية وأسواقًا للاستثمار؛ والعائد الديموغرافي يعد أحد الميزات التنافسية للشركات الصينية على صعيد السوق الدولية؛ وانخفاض تكلفة رأس المال يعمل على تعزيز ازدهار الاستثمار؛ والتحسين المستمر لكفاءة الإنتاج يعمل على تعزيز التقدم الاقتصادي العام. ولكن مع اندلاع الأزمة المالية وشيخوخة المواطنين والاستهلاك الكبير في الموارد، كل هذا أدى بدوره إلى جعل الصين تواجه تباطؤ الصادرات، وتباطؤ الطلب العقاري، وتباطؤ التحضر، وانخفاض معدل نمو القوى العاملة، وانخفاض في معدلات الإنتاج، وارتفاع في تكاليف رأس المال وغيرها من المشاكل. ولذلك على الرغم من أن حالة الاقتصاد الصيني لم تكن سيئة بدرجة كبيرة، إلا أن آفاق النمو الاقتصادي لا تزال تواجه تحديات صعبة للغاية. (ما جون: انحدار إمكانات النمو الاقتصادي الصيني).

الفصل الثالث: إمكانات النمو الاقتصادي الصيني "نظرة مزدوجة":

١- العوامل المواتية للنمو الاقتصادي الصيني المستدام:

منذ أن تأسست الصين الجديدة، أعطت الدولة أولوية اهتمامها لتطوير الصناعات الثقيلة؛ فقد أسست الصين نظامًا صناعيًا مثاليًا متكاملاً وشكلت هيكلاً اقتصاديًا وطنيًا مثاليًا، حيث تأتي العديد من منتجات الصناعات الأساسية الصينية في المقدمة مثل صناعة الحبوب والقطن والفحم والكهرباء والنفط وصناعة القوى الكهربية وغيرها من الصناعات الأساسية، ومن أجل التنمية الاقتصادية الوطنية فقد أرست الصين أسس مواد وفيرة. وفي الوقت ذاته، لا تزال السلطة المركزية تعمل على تعزيز السيطرة الكلية، وانطلاقًا من الوضع العام، فقد استمرت في تعزيز تنمية صناعة الطاقة وصناعة المعلومات مع كسر عنق الزجاجة الذي يعوق مباشرة أعمال التنمية الوطنية، ومن بين العوامل التي تتمتع بها الصين:

الأول: تمتلك الصين بيئة دولية خارجية مستقرة. فما زال السلام والتنمية هما أهم المشكلات التي تؤرق دول العالم كافة، وفي مثل هذه البيئة الدولية، ونظرًا لاستخدام الصين للموارد الخارجية، وإدخال تكنولوجيا حديثة وتطبيق الخبرات الإدارية المتقدمة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، كل هذا كان له الأثر الأكبر في خلق بيئة خارجية مواتية. وقد أدت التنمية الاقتصادية السريعة للصين في السنوات الأخيرة إلى التوسع المستمر في السوق العالمية؛ فمن ناحية، ازداد إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين، ومن ناحية أخرى، ازداد نمو القوة الوطنية الشاملة في الصين، حيث رفعت مكانة الصين الدولية في العالم. ونظرًا لإدخال الصين أساليب جديدة في مجال التنمية الاقتصادية مثل رأس المال والتكنولوجيا وغيرها من الأساليب، فقد حققت ظروفًا أكثر ملاءمة. وفي الوقت ذاته، وتمشيًا مع التحسن المستمر في سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي تنتهجها الصين، وفي ظل ما يتمتع به الاقتصاد الصيني من قوة جعلته واحدًا من الاقتصاديات المتكاملة في العالم، فقد أصبح هذا جزءًا هامًا في منظومة التقسيم العالمي للعمل. وفي ظل اتجاه العولمة والاستمرار في المشاركة في التقسيم العالمي للعمل، فقد شكلت نمطًا

جديدًا لسياسة الانفتاح الخارجية يتسم بالشمول والسعة ذات مستويات متعددة، وكذلك القدرة التنافسية الدولية، لذا فقد أصبحت تلعب دورًا هامًا في النظام التجاري العالمي، كما أنها تحتل مكانة بارزة متفوقة على صعيد التنمية الاقتصادية.

الثاني: تمتلك الصين موارد بشرية كافية؛ حيث تعد الموارد البشرية في القرن الواحد والعشرين هي أثمن الموارد التي تحتاجها جميع الدول لتنمية بنائها الاقتصادي. فالمنافسة بين اقتصاديات دول العالم هي في الحقيقة منافسة بين كافة العاملين في كل دولة. فالصين تعد من دول العالم التي تحظى بكثافة سكانية عالية، ولهذا فهي تمتلك وفرة في الأيدي العاملة، ويعد هذا أحد العوامل المناسبة التي تلعب دورًا هامًا في حفاظ الاقتصاد على تنمية مستقرة طويلة الأجل. وبالرغم من السياسة الصارمة التي تنتهجها الصين في قوانين تنظيم الأسرة، إلا أن القاعدة السكانية في الصين ضخمة جدًا، حتى مع انخفاض معدل النمو السكاني، فما زالت الزيادة السنوية السكانية كبيرة. ووفقًا للتوقعات الحكومية، فإن إجمالي عدد سكان الصين سيستمر في الزيادة خلال الفترة القادمة. ففي عام ٢٠٠٠م بلغ إجمالي عدد السكان حوالي ١,٣ مليار نسمة، وبحلول عام ٢٠٣٠م سيصل إجمالي عدد السكان إلى ١,٥ مليار نسمة، بينما في عام ٢٠٤٠م سيتجاوز إجمالي عدد السكان أكثر من ١,٦ مليار نسمة. وتعد القوى العاملة هي واحدة من أهم عوامل الإنتاج في طريق النمو الاقتصادي، ومع استمرار زيادة عدد

كبار السن في العالم، فقد أصبحت الموارد البشرية أحد الاختناقات الخطيرة التي تعوق النمو الاقتصادي في جميع الدول، ومن خلال الموارد البشرية الوفيرة التي تنعم بها الصين يمكنها ضمان وجود امدادات مستمرة من القوة العاملة، وسوف تعمل لفترة طويلة على دعم النمو المستمر للاقتصاد الصيني.

الثالث: تمتلك الصين احتياطيات رأس مال كافية. فاحتياطيات رأس المال الصينية الكافية مصدرها جانبان؛ الجانب الأول هو أن الصين تعتبر من أكبر دول العالم التي لديها أعلى معدل ادخار، حيث ما زال السكان المحليون هناك يحافظون على العادات الادخارية العالية، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى النمو الاقتصادي الوطني إلى ارتفاع مستويات الادخار المحلي، حيث بلغت ميزانية الادخار للسكان في الوقت الحالي إلى ما يقرب من حوالي ٢٠ تريليون يوان، لتحتل الصين المرتبة الأولى في معدل الادخار بالعالم، وهذا يعني أن كل فرد قد تجاوز مبلغه الادخاري أكثر من ١٠,٠٠٠ يوان. أما الجانب الأخر فهو أن الاقتصاد الصيني يعتبر اقتصادًا ذا توجهات تصديرية، كما أنه قوة دافعة هامة للتنمية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، حيث حقق النمو السريع للصادرات مبلغًا هائلاً من النقد الأجنبي في الخزائن الصينية، وبلغ إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي في عام ٢٠١٠م أكثر من ٢ تريليون دولار أمريكي، وأصبحت الصين أكبر دول العالم لديها احتياطي من النقد الأجنبي. وفي الوقت ذاته، ونظرا للبيئة السياسية المستقرة التي تنعم بها الصين، بالإضافة إلى آفاق التنمية الاقتصادية الجيدة للبلاد، فإن كل هذه العوامل قد شجعت جميع دول العالم على مواصلة تعزيز الاستثمار في الصين، والذي أثر بدوره على

استمرار ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد رأس المال هو الركيزة الهامة للنمو الاقتصادي، كما أن استمرار النمو الاقتصادي يتطلب الاستمرار المستمر في استثمار رؤوس الأموال. وقد أصبحت احتياطيات رؤوس الأموال الكافية هي الأساس المادي للنمو الاقتصادي في البلاد. ومع التحسين المستمر في الاستثمار ونظام التمويل والانفتاح الاقتصادي المستمر، سيؤدي ذلك بالتأكيد إلى رفع كفاءة استثمار رأس المال المحلي ودعم الصين للحفاظ على معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

الرابع: إمكانات التقدم التكنولوجي الضخمة للصين. فبمقارنة التقدم التكنولوجي للصين مع الدول الغربية، نجد أن الفجوة بين القوة الإنتاجية والتكنولوجيا في الصين لا تزال كبيرة، مما يدل أيضًا على أن الصناعات التقليدية في الصين لا تزال في حاجة إلى مزيد من التطوير والتنمية. وقد اقترح "جيانغ زي مين"[1] لأول مرة في عام ١٩٩٥م تنفيذ استراتيجية "التعليم من أجل النهوض بالوطن" على الصعيد الوطني، والتي تعمل على تعزيز القوة العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحقيق القدرة على التحول الإنتاجي وتحسين الجودة العلمية والثقافية للأمة بأسرها، وتحويل البناء الاقتصادي إلى المسار الذي يعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين نوعية العاملين. أما "هو جين تاو"[2] فقد أعلن في عام ٢٠٠٦م في المؤتمر الوطني للعلوم والتكنولوجيا أن الصين ستصبح دولة مبتكرة في عام ٢٠٢٠م، وسيتم استخدام التطور التكنولوجي ليكون داعمًا قويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن استراتيجية "التعليم من أجل النهوض بالوطن" و"بناء الدولة المبتكرة"، مع تحسين نوعية العاملين، ستعمل على تحسين القدرة على الابتكار التكنولوجي أيضًا في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال سياسة الانفتاح التي ستنتهجها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي، مع الاستمرار في دراسة الخبرات الإدارية للبلدان المتقدمة، واستغلال الضعف التكنولوجي للدول النامية، ومن خلال التجارة التكنولوجية ستحصل على العديد من الإنجازات التكنولوجية للدول المتقدمة، وستعمل على دراسة وفهم والاستفادة من تلك التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة، وعلى هذا الأساس، سيكون هناك مزيد من الابتكارات، وبخاصة خلق تكنولوجيا أساسية تتمتع بحقوق الملكية الفكرية المستقلة، مع توفير الكثير من النفقات والوقت في بحوث التكنولوجيا وتنميتها، ومع تضييق الفجوة التكنولوجية مع البلدان المتقدمة تدريجيًا. ومن خلال التعلم والابتكار، بالإضافة إلى الإمكانات التكنولوجية المتقدمة الهائلة للصين، فمن المتوقع أن يكون للتقدم التكنولوجي إسهامات جليلة سيكون لها أكبر الأثر في التفوق على تلك الإسهامات التي تحققت في العشرين سنة الماضية، ومن ثم يمكن الحفاظ على النمو الاقتصادي المطرد.

الخامس: تعميق إصلاح النظام سيعمل على تحرير قوة النمو الاقتصادية الهائلة. فالإصلاح هو تحسين وتطوير النظام الاشتراكي، وهو القوة الدافعة القوية للتنمية الاشتراكية. وقد حدد نظام الإصلاح والانفتاح لعام ١٩٧٨م الاتجاه العام لإصلاح سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وكذلك سياسات

(١) ولد في ١٧ أغسطس ١٩٢٦، شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية بين ٢٧ مارس ١٩٩٣ و١٥ مارس ٢٠٠٣.
(٢) ولد في ٢١ ديسمبر ١٩٤٢. وهو رئيس جمهورية الصين الشعبية من ١٥ مارس ٢٠٠٣ – ١٤ مارس ٢٠١٣.

السوق، وطالب بإنشاء نظام اقتصادي سوقي اشتراكي في الصين. وقد أدى هذا القرار العظيم في تحرر كبير وتطوير للقوى الإنتاجية الوطنية، وتعزيز النمو السريع للاقتصاد المحلي والذي يصل لأكثر من ثلاثين عامًا. وقد قفز الاقتصاد الإجمالي ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهذا يعطي برهانًا قويًا على سياسات الإصلاح الرائعة في مجال التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التأثير المتزايد للاشتراكية الصينية في إصلاح العديد من القضايا في المرحلة الحالية يتراجع تدريجيًا، مع تعثر إصلاح الشركات المملوكة للدولة، حيث ما زال نظام اقتصاد السوق الاشتراكي في حاجة إلى مزيد من التعمق، وفي الوقت ذاته، نجد أن الإصلاح السياسي ما زال لا يستطيع مواكبة الإصلاحات الاقتصادية، فما زال في غاية الركود، حيث أصبحت عقبة كبيرة في طريق التنمية الحالية للقوى الإنتاجية في الصين. وبالتالي، فإن الأنظمة الاقتصادية والسياسية في الصين ما زالت في حاجة كبيرة إلى الإصلاح، فمع مزيد من إصلاح النظام الاقتصادي والسياسي في الصين، ستكون الدولة قادرة على مواصلة تقليل القيود المؤسسية في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد وتحقيق قوة دفع هائلة جديدة على صعيد النمو الاقتصادي الصيني.

السادس: تتمتع الصين بمزايا الدول الكبرى في مجال التنمية الاقتصادية. وأعني بمزايا الدول الكبرى هي تلك الخصائص الاقتصادية التي تفقدها الدول الصغرى في عملية التنمية الاقتصادية والتي تساهم في التطور السريع لاقتصاد الدول الكبرى. وتتمثل المميزات التي تمتلكها الدول الكبرى في المجالات التالية: ضخامة عدد السكان، وامتلاك مساحة شاسعة مترامية الأطراف؛ فتجد في القوة الإنتاجية التي تمتلكها عدم التوازن، بالإضافة إلى كونها متعددة المستويات. أولاً: نبدأ بضخامة عدد السكان، وهذا لا يعني أن الدولة لديها قوى عمالية مجتمعية وفيرة فقط، بل يمكنها في الفترات الطويلة اختيار الصناعات كثيفة العمالة، من أجل استغلال ميزة تكاليف القوة العمالية لاكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية؛ بل تعني ضخامة عدد السكان وجود سوق ضخمة، فعلى الرغم من أن مستويات نصيب الفرد من الدخل الحالي في الصين في غاية الانخفاض، والذي ينتمي إلى المستوى المتوسط المائل للارتفاع، والقوة الشرائية في السوق الوطنية ليست ضخمة، إلا أن مستوى دخل العمالة الصينية في تزايد مستمر، وما زال هناك مجال كبير للتوسع، بل وقدرتها الكاملة على تشكيل سوق ضخمة، وسيؤدي الطلب المحلي القوي إلى نمو سريع في الاقتصاد الوطني. ثانيًا: نظرًا للفروق الإقليمية، نجد القوة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية يعتريها عدم التوازن، فنجد القوة الإنتاجية والتوزيع الصناعي ذا مستويات متعددة بين المناطق وبعضها وكذلك بين الريف والحضر. فتنعم المنطقة الشمالية باقتصاد متقدم، وبالتالي تتمتع القوة الإنتاجية هناك بمستوى عالٍ وبنية صناعية أكثر تقدمًا، أما المنطقة الوسطى فنجد أن وضعها الاقتصادي العام أقل بكثير مما هو عليه في المنطقة الشرقية، بينما ما زالت التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية في غاية الانحدار والتخلف، وبالتالي تعيش القوة الإنتاجية هناك في مستوى منخفض، وفي الوقت ذاته، نجد أن التنمية الحضرية والريفية في الصين غير متساوية، مما يبرز التناقض الواضح في سمات كلا الاقتصادين. فتنوع القوة الإنتاجية والهيكل الصناعي يوفر البديل الجيد في التحول الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تساهم في تعديل مستوى الهيكل الصناعي للصين، والتي هي من أكبر الفوارق التي

تفرق بين الاقتصاد الصيني والبلدان المتقدمة والبلدان والمناطق الصناعية الصغيرة الناشئة، كما أنها هي الميزة الواقعية للتنمية الاقتصادية في العشرين عامًا المستقبلية.

٢- العوامل السلبية التي تقيد النمو الاقتصادي الصيني الدائم

هناك العديد من العوامل الإيجابية للنمو الاقتصادي المستقبلي للصين التي أشرنا إليها سابقًا، لكن تجدر الإشارة أيضًا إلى وجود بعض العوامل غير المواتية أو العوامل السلبية التي تشكل بعض القيود والتحديات على التطور السريع والسليم للاقتصاد الصيني.

أولاً: قلة نصيب الفرد من الموارد. فتتمتع الصين بموارد وفيرة، كما أنها تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في امتلاكها مساحة واسعة من الأراضي، حيث تلي الولايات المتحدة وروسيا، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد أمريكا والهند وروسيا في امتلاكها أراض صالحة للزراعة، كما أنها تحتل المرتبة السادسة عالميًا في جريان الأنهار ومساحة الغابات. ولكن نظرًا لعدد سكان الصين الكبير، لذا نجد أن نصيب الفرد من الموارد الصينية قليل جدًا لا يمكن أن يتناسب مع التنمية المستدامة للمجتمع الصيني الاقتصادي.

وعلى صعيد مساحة الأراضي المنزرعة، فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين والمساحة الإجمالية للأراضي الصينية غير متناسبة، حيث إن الأراضي الصالحة للزراعة قليلة، وهي تحتل حوالي ٧٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في العالم، أما بالنسبة لعدد السكان في الصين، فيحتل نسبة حوالي ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان في العالم، وبالتالي فإن نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أقل من ثلث المتوسط العالمي، بالإضافة إلى أن تدابير حماية الأراضي الصالحة للزراعة غير كافية، الأمر الذي يسهل من عملية التآكل السنوي لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة. فمن ناحية، فإن هذه المشكلة تعود إلى تدمير الغطاء النباتي وسوء الأوضاع بسبب تآكل التربة والزيادة التدريجية في عملية تصحر الأراضي والتآكل الكبير الذي تواجهه الأراضي الزراعية بسبب هجوم الحشرات. ومن ناحية أخرى، فإنها ترجع إلى عدم صرامة التشريعات التي تسنها الدولة في سبيل حماية أراضي الدولة، مع الاستمرار السريع في عمليات التحضر، فضلاً عن إمكانية مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الريفية، وتفاقم سوء حالة إمداد الأراضي الصالحة للزراعة بما تحتاجه من موارد. وفي الوقت ذاته، فإن التزايد المستمر في عدد سكان الصين والتناقض الشديد بين عدد السكان ومساحة الأراضي ومشكلة إنتاج الغذاء وغيرها من القضايا قد أصبحت من المشاكل الاستراتيجية التي تقيد الأمن الاقتصادي للصين.

وفيما يتعلق بالموارد المائية، فتحتل الصين المرتبة السادسة عالميًا في امتلاكها للمياه العذبة، في حين أن إجمالي نصيب الفرد من المياه العذبة حوالي ٢٣٠٠ متر مكعب، أي حوالي ربع متوسط الفرد العالمي، أي المرتبة حوالي ٨٨ عالميًا، وبهذا تكون واحدة من أفقر ١٢ دولة في العالم يعاني الفرد فيها من نقص موارد المياه، خاصة وأن توزيع المياه العذبة في الصين يعاني من عدم التوازن، حيث ينعم الجنوب ويعاني الشمال، يزيد في الربيع والصيف ويجف في الخريف والشتاء، وعلى وجه الخصوص، فثلث الأمطار الإقليمية التي تشهدها البلاد أقل من ٢٠٠ ملم. وتعاني مدن الشمال نقصًا حادًا في المياه، وبسبب

التلوث الصناعي الذي شهدته البلاد في الآونة الأخيرة، وبسب معاناة مدن الجنوب من منسوب المياه الغير قياسي، فإن الصين تواجه مشكلة نقص المياه العذبة وكذلك تواجه مشاكل جودة المياه.

وفيما يتعلق بالطاقة، فإن نصيب الفرد في الصين من احتياطيات الفحم يصل حوالي ٩٠ طن، في حين أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من احتياطات الفحم يبلغ ١٦٢ طن، أي تصل حوالي الضعف من نصيب الفرد في الصين؛ أما نصيب الفرد من احتياطيات النفط فيبلغ حوالي ٢,٦ طن، أي حوالي عشر نصيب الفرد من احتياطيات النفط في المتوسط العالمي، وقد أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجاوزت نسبة اعتماد الصين على النفط الأجنبي لتصل أكثر من ٥٠٪؛ أما مصدر الطاقة الآخر وهو الغاز الطبيعي، فيبلغ نصيب الفرد في الصين من احتياطيات الغاز الطبيعي حوالي ٥٪ من المتوسط العالمي.

ثانيًا: النمط الأفقي للإنتاج؛ فتصل نسبة كفاءة الطاقة التي تستخدمها الصين حوالي ٣٣٪ فقط، أي أقل بحوالي ١٠٪ مما هي عليه في البلدان المتقدمة. فتستهلك صناعة الكهرباء والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيماويات ومواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعات الخفيفة والمنسوجات وغيرها من أكثر من ثمان صناعات حوالي ٧٣٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في الصين، ولكن ومع انخفاض نسبة كفاءة استخدام الطاقة، فإن مستوى استهلاك الطاقة لكل وحدة من منتجاتها الرئيسة يكون أعلى بحوالي ٤٠٪ من مستوى التقدم العالمي.

فعلى سبيل المثال، نتناول صناعة السيارات، حيث أن عملية إنتاج السيارات في الصين تستهلك حوالي ١,٦ طن من النفط المكافئ، بينما تستهلك أمريكا ٠,٩ طن من النفط المكافئ. وهناك أكثر من ٨٠ ٪ من المباني الجديدة هي أيضًا جزء من المباني عالية الاستهلاك للطاقة، وتمثل الطاقة التي يتم استهلاكها في تدفئة مساحة من المباني حوالي ثلاثة أضعاف استهلاك التدفئة في البلدان المتقدمة ذات المناخ المماثل لمناخ الصين.

لذلك، وعلى وجه العموم، يمكن القول بأن استهلاك الطاقة في الصين على الضعف من متوسط الاستهلاك العالمي، ويبلغ استهلاك الطاقة في الصين لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي حوالي سبعة أضعاف اليابان، وحوالي ستة أضعافها في الولايات المتحدة، حتى إنها تبلغ حوالي ٢,٨ ضعفًا منها في الهند؛ حيث تصل تكلفة كل كيلوجرام من إجمالي الإنتاج المحلي للفحم المعياري (الفحم المكافئ) حوالي ٠,٣٦ دولار، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ١,٨٦ دولار. ويحتاج النمو الأفقي للإنتاج في الصين إلى استهلاك ضخم للموارد المعدنية المحلية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاعتماد المباشر على الطاقة الأجنبية والموارد المعدنية الرئيسة، وهذا الأمر يزيد من مخاطر الطاقة في الصين. كما أن المخاطر الجمة التي تشكلها على البيئة تشكل تهديدًا خطيرًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

ثالثًا: التدهور المتزايد في البيئة (فيزياء حيوية). فالغابات في الصين تتعرض لأضرار جسيمة؛ حيث إن الوظيفة البيئية للغابات المقبلة على النضوج والغابات الناضجة والتي تجاوزت مرحلة النضوج هي

أقل من ٣٠٪، و٩٠٪ من البلاد. وهناك أكثر من ٩٠٪ من الغابات في الصين تعاني من درجات مختلفة من التدهور، حيث إن تدمير الأعشاب أدى إلى تعرض الأراضي الزراعية في الصين لمشكلة التصحر؛ كما أن المناطق الصحراوية ومناطق التصحر والتي بلغت مساحتها في عام ١٩٤٩م حوالي ٦٦٧,٠٠٠ كيلو متر مربع قد زادت وتوسعت حتى بلغت مليونًا وثلاثة سبعين ألف كيلو متر مربع، وهو ما يمثل أكثر من ١٨٪ من مساحة الأراضي الإجمالية للصين، وبهذا فإن نسبة مساحة الأراضي التي تتعرض للتصحر تزيد كل عام بحوالي ٦٠ كيلومتر مربع. وتصل نسبة استخدام الموارد المائية لنهر هوايخه حاليًا إلى ٦٠٪، أما نسبة نهر لياوخه فتصل حوالي إلى ٦٥٪، وحوالي ٦٢٪ للنهر الأصفر، أما نهر هايخه فنسبته مرتفعة حيث تصل إلى حوالي ٩٠٪، وهو ما يتجاوز النسب المعترف بها دوليًا من استغلال الموارد المائية، وهي حوالي من ٣٠٪ إلى ٤٠٪. وبسبب المياه الجوفية التي ظهرت في مناطق شمال الصين، فقد شكلت منطقة أقماع بلغت حوالي من ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف كيلو متر مربع، ومن ثم تعرضت الأراضي الرطبة في الصين لتخريب خطير. ووفقًا للإحصاءات الأولية، فإن الخسارة المتراكمة لمساحة الأراضي الرطبة الساحلية في الصين تبلغ حوالي ٢ مليون و١٩٠ ألف هكتار، وهو ما يمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي مساحة الأراضي الرطبة الساحلية، ومع جفاف الأنهار، وتفاقم ظاهرة تكثيف البحيرات، فإن وظيفة حفظ المياه بدأت في التدهور، ولا تزال البيئة الإيكولوجية المائية في التدهور.

وبالنسبة للتلوث الخطير الذي شهدته الزراعة والقرى، فقد بلغ متوسط معدل استخدام الأسمدة في الصين حوالي ضعفين مقارنة بما تستخدمه البلدان المتقدمة من أسمدة، متجاوزًا الحد الآمن لاستخدام الأسمدة، حيث إن متوسط معدل الاستخدام حوالي ٤٠٪ فقط. وبالنسبة لخطورة ظاهرة استخدام مياه الصرف الصحي في الري بمنطقة شرق ووسط الصين، فإن تلوث الأراضي الزراعية بالمعادن الثقيلة يبلغ حوالي خمس مساحة الأراضي التي تروى بمياه الصرف الصحي، ولذا فقد أصبح التلوث الزراعي أحد أسباب التلوث الهامة في الصين. كما أن التلوث الزراعي يقوم بالتهديد المباشر للأمن الغذائي، وقد أظهرت إحدى الاستطلاعات التي تم إجراؤها على حوالي ست عشر سوق جملة للخضروات بعواصم المقاطعات الصينية أن إجمالي معدل اكتشاف المبيدات بلغ ٢٠٪ إلى ٦٠٪، وبهذا يكون قد تجاوز المعدل القياسي والبالغ ٢٠٪ إلى ٤٥٪.

رابعًا: ضغوط التوظيف الهائلة. ووفقًا لتقديرات مؤسسات البحوث المختصة وخبراء البنك الدولي، فإن معدل البطالة الفعلي في المدن الصينية حوالي ٨٪ إلى ١٠٪. وبالتالي، فإن مشكلة البطالة هي واحدة من أبرز المشكلات التي تعانيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين.

وفي العقود المقبلة، فإن القوة العمالية ستزيد في الصين كل عام حوالي سبعة مليون شخص. وفي الوقت ذاته، ستزيد حجم البطالة بشكل كبير في المناطق الريفية، مما سيساهم في اتجاه القوة العمالية الفائضة في الريف إلى المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، وستصل القوة العمالية الريفية الفائضة في كل عام حوالي ٢٠ مليون نسمة، وبالتالي، فإن عدد العمالة التي تحتاج الصين لترتيب أوضاعها في كل عام حوالي

٢٧ مليون نسمة. ووفقًا لميزانية مكتب الإحصاء الوطني، فإنه ومع كل زيادة قدرها نقطة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، سيكون هناك حوالي ١ مليون زيادة في فرص العمل. وإذا استمر معدل النمو الاقتصادي الصيني في الثبات على نسبة ١٠٪، فستزيد نسبة الحاجة إلى فرص عمل إلى حوالي ١٠ مليون وظيفة سنويًا. ولكن، على الرغم من ذلك، فإن الصين لا يزال لديها حوالي ١٧ مليون فرد من القوة العاملة عاطلين عن العمل كليًا أو جزئيًا. وفي الوقت ذاته، تجد الاختلال الهيكلي للعرض والطلب في سوق العمل المحلي. ومن أبرز الفئات التي تواجه صعوبات التوظيف هي فئة خريجي الجامعات حيث تصل إلى أكثر من ٦ مليون شخص سنويًا، ولكن نظرًا للمناهج الدراسية ومقررات التخصصات وإجراء التجارب وغيرها من الأسباب الأخرى والتي تكون بعيدة كل البعد عن متطلبات العمل، فقد أدى كل هذا إلى ظهور ضغوط قوية لفرص العمل لخريجي الجامعات. وفي الوقت ذاته، هناك عدد كبير من العمال المهاجرين الصينيين لا يملكون المهارات المهنية، بل إن مستواهم الثقافي شبه معدوم، ومن الصعب عليهم التكيف مع متطلبات وظائف العمال المهرة، ومن ثم فقد دفعت هذه الأسباب كثيرًا من المصانع إلى استغلال التوتر العمالي حتى تتفادي تحسين الأجور، بينما هناك قطاع كبير من العمال المهاجرين لا يجدون أدنى فرصة عمل، في الوقت الذي يواجهون فيه الفقر المدقع. وقد أصبحت التناقضات الهيكلية في سوق العمل هي النقطة الأساسية الهامة في مشكلة العمالة في الصين.

خامسًا: التنامي الخطير لمشكلة الدخل. فمن جهة، تعد مشكلة الدخل المحلية هي العقبة الكؤود في مشكلة إيرادات الصناعة، وتتركز الثروة في أيدي أقلية، وارتفاع المعاملات الجينية. ووفقًا لمكتب الإحصاء الوطني، فإن أعلى متوسط لأجور العاملين يتمثل في ثلاث قطاعات صناعية: صناعة الأوراق المالية (البورصة)، حيث يبلغ متوسط الدخل فيها حوالي ١٧٢,٠٠٠ يوان، والتي تبلغ ستة أضعاف المعدل الوطني، فهناك العديد من الصناعات مثل الكهرباء، والاتصالات، والنفط، والتمويل، والتأمين، والمياه، والطاقة الكهرومائية، والتبغ وغيرها من الوظائف التابعة للصناعات المملوكة للدولة لا يمكنها أن تكفي ٨٪ من إجمالي عدد الموظفين بالدولة، ولكن إجمالي الدخل من الأجور والمرتبات يعادل ٥٥٪ من إجمالي أجور الموظفين بكافة أنحاء الدولة، وبهذا نجد الخلل الرهيب الموجود في إيرادات الصناعة المحلية. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، فإن معظم المعاملات الجينية لأوروبا واليابان تقع بين ٠,٢٤ و ٠,٣٦، إلا أن المعامل الجيني الصيني بدأ في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٠م حتى بلغ الحد الأدنى وهو ٠,٤، ثم بدأ يرتفع تدريجيًا كل عام، وفي عام ٢٠٠٧م بلغ ٠,٤٨، ويعتقد بعض الخبراء المحليين أن المعامل الجيني الحالي قد تجاوز نسبة ٠,٥. وأظهرت إحدى تقارير البنك الدولي أن النسبة بين ٢٠٪ من السكان أصحاب أعلى متوسط دخل في الصين و٢٠٪ من السكان أصحاب أقل دخل في الصين تبلغ حوالي ١٠,٧ ضعفًا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ حوالي ٨,٤ ضعفًا، وفي الهند تبلغ ٤,٩ ضعفًا، بينما تبلغ في اليابان حوالي ٣,٤ ضعفًا. وتشير هذه المعطيات من زوايا مختلفة إلى أن فروق الدخل في الصين قد وصلت إلى حافة الخطر، وقد أصبحت مشكلة اختلال توازن توزيع الدخل في الصين هي محور اهتمام المجتمع.

ومن ناحية أخرى، فإن الفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية في الصين في اتساع مستمر. فمع بداية عصر الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨م، كانت نسبة الفجوة في الدخل بين سكان الحضر والريف هي ٢,٥٦ إلى ١؛ أما في عام ١٩٨٥م فبلغت ١,٨٦ إلى ١، واتسعت الفجوة في الدخل بين سكان الحضر والريف في عام ٢٠٠٥م، حيث بلغت ٣,٢٢ إلى ١، وفي عام ٢٠٠٧م زاد الاتساع فبلغت ٣,٣٣ إلى ١، أما في عام ٢٠٠٨م فقد حافظت على الارتفاع حيث بلغت ٣,٣١ إلى ١، وفي عام ٢٠١٠م كانت الفجوة في الدخل بين الحضر والريف ما زالت كبيرة، حيث بلغ نصيب الفرد في المدينة من الدخل حوالي ١٩١٠٩,٤ يوان، أما الفرد في الريف فبلغ نصيبه من الدخل حوالي ٥٩١٩ يوان، أي أن الفرق بين القيمتين حوالي ١٣١٩٠,٤٣ يوان، وعلى هذا تكون نسبة الدخل بين الحضر والريف حوالي ٣,٢٣ إلى ١. ومع بداية الإصلاح والانفتاح، أصبحت فجوة الدخل بين شرق وغرب ووسط الصين متقاربة، ولكن بمقارنة نسبة الدخل المتاح لسكان الحضر في المناطق الشرقية والمناطق الغربية في عام ٢٠١٠م، نجد أن الفرق بين المنطقتين بلغ حوالي ٧٤٦٦ يوان، وزادت الفجوة في الدخل بين المنطقتين لتصل إلى نسبة حوالي ١,٤٦ إلى ١، أما الفرق بين دخل سكان الريف في المناطق الشرقية والغربية فقد بلغ حوالي ٣٧١٤ يوان، وبهذا تكون الفجوة في الدخل بين المنطقتين قد زادت أيضًا لتصل إلى ١,٨٤ إلى ١. وتعد الفجوة في الدخل بين المواطنين كبيرة جدًا، وتؤدي هذه الفجوة بدورها إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة. فمن ناحية، تؤثر على نمو الطلب المحلي في الصين، وبالتالي لا تساهم في عملية التحول التي يتطلع إليها النمو الاقتصادي الصيني، ومن ناحية أخرى، فإن الفجوة الكبيرة في الدخل قد تدمر حماسة وإيجابية العاملين، والذي لا يتناسب مع الإنتاج الاجتماعي، بل وأكثر من ذلك فقد تؤثر تلك الفجوة الكبيرة على الفقراء والأغنياء، مما تؤدي إلى إشعال فتيل الاضطرابات الاجتماعية وتهدد استقرار الأوضاع في البلاد، وتدمر القضية العظمي في الاصلاح والبناء الاشتراكي في الصين.

الفصل الرابع: الاختيارات السياسية للحفاظ على النمو الاقتصادي الدائم

لمواجهة البيئة الاقتصادية المحلية المعقدة وتحقيق نمو اقتصادي دائم في الصين، فيتعين معالجة العوامل الإيجابية والسلبية للتنمية الاقتصادية في الصين على أساس موضوعي، واتخاذ استراتيجيات محددة، مع عدم الالتفات إلى نقاط الضعف، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستقرة والسريعة للاقتصاد الوطني.

أولاً: تحويل نمط النمو الاقتصادي؛ فطرق تخصيص الموارد في إطار نموذج الاقتصاد التقليدي المخطط هو السبب الرئيس في النمو الأفقي للاقتصاد، لكنه أيضًا عامل مباشر في استهلاك الموارد والتدهور البيئي. ويجب تعميق إصلاحات السوق من أجل تحويل نمط النمو الاقتصادي، وإنشاء نظام اقتصادي سوقي اشتراكي. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يجب علينا، من ناحية، أن نستمر في تسريع وتيرة إصلاح الملكيات، كما يجب تطوير الدعم والتوجيه الثابت وتشجيع تنمية الاقتصاد غير العام، وكسر احتكار الاقتصاد العام، والقضاء على التمييز ضد الاقتصاد غير العام، بالإضافة إلى بذل الجهود من أجل

تنمية اقتصاد الملكية المختلطة ذات الأسهم المشتركة في رأس المال المملوكة للدولة ورأس المال الجماعي واقتصاد الملكية غير العامة، واستكشاف أشكال مختلفة من الملكية العامة، وتشجيع الاستثمار وإصلاح نظام التمويل، وتخفيف قيود الاستثمار في القطاعات المالية، والتأمين، والاتصالات وغيرها من الصناعات والوصول إلى الأسواق، وتعزيز رقابة الدول في كل الصناعات المتعلقة بالاقتصاد الوطني وحياة الشعب، وتشجيع التنافس الشريف والعادل بين الاقتصاد العام والاقتصاد غير العام، وإنشاء آليات منافسة ونظام تجاري صحي ومنظم، وتحقيق التوزيع الأمثل لموارد الدولة، والوصول إلى الهدف الذي تنشده الدولة من تحقيق التنمية المشتركة للاقتصاد العام وغير العام. ومن ناحية أخرى، يجب علينا تعميق إصلاح نظام المؤسسات، وإنشاء أنظمة مؤسسية جديدة تكون شروطها هي حقوق الملكية الواضحة والمسؤوليات الواضحة وفصل الشركات عن السياسة، وإدارة العلوم، وتنظيم السلوك التجاري للشركات، ومواصلة تعزيز نظام حقوق الملكية، وإنشاء أنظمة حقوق ملكية حديثة تتسم بالوضوح ولديها مسئوليات واضحة وتخضع للحماية المشددة وتتمتع بالتداول السلس، مع تحسين أنظمة الأسعار، وتسريع تعزيز الإصلاح الضريبي للموارد، وتشكيل أسعار معقولة للموارد. كما يتم هذا أيضًا من خلال إصلاح أنظمة الشركات، وإصلاح أنظمة حقوق الملكية وأنظمة الأسعار، وتأسيس أساس جزئي لاقتصاد السوق، وتشكيل آليات تحفيز تساهم في التقدم التكنولوجي والتخصيص الأمثل للموارد والاستخدام الفعال.

ثانيًا: تنفيذ استراتيجية ذات دوافع ابتكارية. فينبغي تسريع وتيرة الابتكار العلمي والتكنولوجي، وزيادة دعم الدولة للعلوم والتكنولوجيا، وزيادة معدلات الاستثمارات المالية في مجال البحث والتطوير، وزيادة معدلات بحوث العلوم والنظريات الأساسية، مع تعزيز التكنولوجيا المشتركة، وتحقيق التنمية المستقلة والابتكار التكنولوجي الأساسي، وتشجيع البحوث ذات التقنية العالية التي تحمل أهمية استراتيجية، وتحقيق إعجازات حقيقية في مجال العلم والتكنولوجيا، وإنشاء آليات تحفيز لتشجيع الابتكار، مع تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية بكل صرامة، ومع التوصيات بإجراء بحوث مشتركة، وتشجيع تحولات الإنجازات العلمية والتكنولوجية. ويمكن من خلال الأنظمة الفعالة التشجيع على مواصلة تعزيز أنشطة الابتكار الاجتماعي.

ثالثًا: سرعة إعادة الهيكلة الصناعية. فيجب أن تتم عملية إعادة الهيكلة الصناعية بشكل مطرد هرمي واضح. حيث ينبغي أولاً إرساء الأسس الزراعية، وزيادة أنشطة الاستثمار في التنمية الزراعية، وتنفيذ سياسة التطوير المعتمدة على "الارتقاء بالعاملين لتشجيع الزراعة والنهوض بالمدينة للارتقاء بالقرية" بكل جدية، والاعتماد على التكنولوجيا الصناعية واقتصاد الحضر لتمويل التنمية الريفية، وتعزيز التعاون الزراعي، وتسريع وتيرة التصنيع الزراعي، وتشجيع تطوير الزراعة الحديثة عالية الجودة والبيولوجية الآمنة، وتقديم جميع سبل الدعم للبنية الزراعية والمنتجات الزراعية الخالية من التلوث والصناعات الغذائية العضوية المتفوقة. ثانيًا: إصلاح الصناعات التقليدية والإسراع في رفع مستوى المعدات الصناعية التقليدية، ومواصلة تعزيز تكنولوجيا المعلومات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحفيز

التصنيع، واستخدام التصنيع لتعزيز تكنولوجيا المعلومات، وأخيرًا الاعتماد على تطوير صناعات الخدمات كثيفة العمالة والخدمات الحديثة، مع التركيز على ترشيد العلاقة بين تطوير البنية الصناعية والتوظيف، وتغيير الوضع المتأخر في التنمية الطويلة الأجل للصناعة الثالثة، وبذل الجهود لتطوير المطاعم والسياحة التي تحتاج إلى عمالة هائلة لتكفي احتياجاتها وكذلك صناعات الخدمات التقليدية، والعمل بنشاط على تحسين الصناعات الثقافية والتعليمية ذات النوعية الوطنية، وتسريع تطوير إدارة الممتلكات وخدمات التدبير المنزلي والخدمات الاجتماعية وغيرها من صناعات الخدمات كثيفة العمالة الناشئة، وتنشيط الخدمات اللوجستية الحديثة، والاستشارات الفنية وخدمات المعلومات وغيرها من الخدمات الحديثة الأخرى.

رابعًا: توازن التنمية الاقتصادية الإقليمية. فيعتمد توازن التنمية الاقتصادية الإقليمية من جهة على مواصلة زيادة سياسات استمالة غرب ووسط الصين، والتركيز على تعزيز تنمية المناطق الغربية، وتسريع بناء مشروعات المياه والطرق بمنطقة غرب ووسط الصين وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وتعزيز حماية البيئة الإيكولوجية في منطقة الغرب والوسط، وتعزيز الاستثمار التعليمي وتدريب العاملين في المناطق المتخلفة، وفي الوقت ذاته، ينبغي الإسراع في تطوير البنية الصناعية في المنطقة الشرقية، مع تعزيز إعادة الهيكلة الصناعية بالمنطقة الشرقية، وتشكيل نمط جديد لتنمية المناطق الشرقية والغربية والوسطي. ومن ناحية أخرى، ينبغي القضاء تمامًا على السياسات التي تنتهج نهج "الاقتصاد المزدوج بين المناطق الحضرية والريفية"، وإصلاح نظام السجل المدني الحالي، وتحقيق التوازن في توزيع الموارد بين الحضر والريف وكذلك في تنقلات الأيدي العاملة، وبذل الجهود لتعزيز بناء ريف اشتراكي جديد، والتكامل بين التنمية الحضرية والريفية، وتعزيز توازن نمو الدخل بين المناطق الحضرية والريفية.

❊❊❊

الباب الثالث
كيف تتجنب الصين السقوط في "فخ الدخل المتوسط"؟

مع تطور المجتمع الاقتصادي الصيني، دخلت الصين في مصاف الدول متوسطة الدخل. ولهذا، هل تقع الصين في "فخ الدخل المتوسط" الذي وقعت فيه العديد من بلدان أمريكا اللاتينية؟!! وهل تقع الصين في براثن الفوضى الاجتماعية والركود الاقتصادي نتيجة التوزيع غير العادل في نصيب الأفراد من الدخل القومي؟!! فكل هذه الأسئلة الساخنة أصبحت محط اهتمام الجميع وتحتاج إلى إجابة.

الفصل الأول: "فخ الدخل المتوسط" ومظاهره الرئيسة:

بعد أن تخطت بلدان الأسواق الناشئة فخ الفقر والذي تجاوز نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠٠ دولار، دخلت سريعًا مرحلة الانتعاش الاقتصادي والذي يبلغ نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الاجمالي من ١٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار؛ لكن حينما اقترب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٠٠٠ دولار، بدأت التناقضات المتراكمة تظهر في ظل ذلك التطور السريع، ومع تحديث الأنظمة الخاصة وآلياتها بدأت الدخول في النقطة الحرجة. ولكن نظرًا لصعوبة السيطرة على التناقضات الشخصية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية في تلك المرحلة، بالإضافة إلى أخطاء التنمية الاستراتيجية أو تعرض تلك الدول للصدمات الخارجية، فقد أدى كل هذا إلى تراجع النمو الاقتصادي أو الركود طويل الأجل، ومن ثم سقطت تلك الدول في ما يسمى بمرحلة "فخ الدخل المتوسط".

ويشير "فخ الدخل المتوسط" إلى أن نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة ما لم يصل بعد إلى مستوى متوسط. ونظرًا لعدم قدرة الدولة على تحقيق أي تغيير في أنماط التنمية الاقتصادية الخاصة بها، فإن هذا يؤدي إلى عدم وجود قدرة محركة للنمو الاقتصادي، وبالتالي تظهر في النهاية حالة من الركود الاقتصادي. ووفقًا لمعايير البنك الدولي، فقد وصل معدل نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م إلى ٤٤٠٠ دولار، وبهذا تكون الصين قد دخلت في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المائل للارتفاع. ولكن في عالم اليوم، فإن الغالبية العظمى من دول العالم تنتمي إلى الدول النامية التي تواجه مشكلة "فخ الدخل المتوسط"، كالبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، وشيلي، وماليزيا، حيث دخلت جميع هذه الدول في ١٩٧٠م في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط، إلا أن هذه الدول ما زالت حتى عام ٢٠٠٧م تكافح من أجل الوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٠٠ دولار وحتى ٥٠٠٠ دولار، ورغم ذلك فهي لم ترى إلى الآن القوة الدافعة والأمل في سبيل النمو الاقتصادي.

وفي خضم عملية تحول النظام الاقتصادي من الدخل المتوسط إلى الدخل المرتفع، فلن يمكن بل يصعب التخلص من نمط التنمية بالانتقال من الدخل المنخفض والدخول في الدخل المتوسط. ومن السهل إبراز ركود وتقلبات النمو الاقتصادي، حيث من الصعب أن يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي ١٠,٠٠٠ دولار. وفي هذه الفترة، تبدأ التناقضات المتراكمة للتنمية الاقتصادية السريعة في الظهور؛ حيث لا يمكن أن تتعامل آلية النمو الأصلي ونموذج التنمية بفعالية مع المخاطر النظامية التي تشكلت من جراء ذلك، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي من الممكن أن يتعرض بكل سهولة لتقلبات كبيرة أو الركود. وقد قاست معظم الدول مرحلة الدخل المتوسط لفترة طويلة، حيث تأخرت كثيرًا عن اللحوق بركب الدول ذات الدخل المرتفع.

وتظهر مشكلة "فخ الدخل المتوسط" واضحة جلية في تسعة جوانب هي؛ الأول: "فخ التحول"، وتظهر في عدم توازن العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك، والقيود التي تواجهها الموارد والبيئة، وانعدام التنسيق بين المناطق الحضرية والريفية في مجالات التنمية الإقليمية والريفية، وضعف البنية الأساسية الزراعية، والضغط الإجمالي لمشاكل العمالة والتناقض الهيكلي الخ. الثاني: "فخ الرفاهية"، ويظهر ذلك في تخطي نظام الضمان الاجتماعي لمستوى التنمية الاقتصادية، وبالتالي تصبح عبئًا ماليًا وضريبيًا على المواطنين. الثالث: "فخ التحضر"، وتظهر في "الإفراط في التحضر" على غرار دول أمريكا اللاتينية أو "التحضر الضحل" الذي تنتهجه الصين حاليًا. الرابع: "فخ فقاعة الأملاك"، وتظهر بوضوح في العقارات وغيرها من فقاعات السوق، والانحراف بعيدًا عن قوانين التنمية الاقتصادية. الخامس: "فخ الأعمال المالية"، وتتمثل في مشاكل النظام المالي وشل حركة الاقتصاد الحقيقي. السادس: "فخ الدولار"، وتتمثل في امتلاك احتياطي ضخم آمن من النقد الأجنبي. السابع: "فخ الديموغرافية"، وتظهر في انخفاض أعداد المواطنين التي تتناسب أعمارهم مع شروط العمل، مع ارتفاع عدد المسنين. الثامن: "فخ التملق القاتل"، وتظهر مع التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلتزم الصين بتحمل المزيد من المسؤولية المتعلقة بالأمن العالمي أو الإقليمي. التاسع: "فخ الديمقراطية"، وتظهر بعد دخول الصين في مصاف الدول "ذات الدخل المتوسط المائل للارتفاع"، حيث تبدأ في تسليط الضوء على التطلعات الديمقراطية غير اللائقة مثل الالتحاق بركب الديمقراطية على النمط الغربي.

الفصل الثاني: التجارب والدروس المستفادة من "فخ الدخل المتوسط" التي تجاوزها المجتمع الدولي:

يعد "فخ الدخل المتوسط" هو أكثر المشاكل التي تواجهها العديد من البلدان والأقاليم، لكن اليابان و"النمور الآسيوية" تعد من الدول التي حققت نجاحًا كبيرًا في هذا المعترك وباعتراف المجتمع الدولي، حيث تعتبر اليابان وكوريا هي الأنظمة الاقتصادية الكبرى الوحيدة التي حققت معجزة اقتصادية كبرى بانتقالها من الدول ذات الدخل المنخفض إلى الدول ذات الدخل المرتفع. فقد تجاوزت اليابان تلك النسبة التي حققتها ألمانيا الغربية في عام ١٩٦٨م، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لليابان حوالي ١٠٠ مليار دولار، مما جعل من اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة

الأمريكية. وفي ذاك العام، كان نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي يحتل المرتبة رقم عشرين في العالم. ولكن في أقل من ١٠ سنوات منذ ذلك الحين، كان نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي في نمو مستمر، ولم يكن أسرع بكثير من الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا فقط، بل حافظ في الوقت ذاته على الاستقرار الاجتماعي، حيث مضى ذلك الاستقرار متجاوزًا ما يسمى بـ "فخ الدخل المتوسط". وفي عام ١٩٨٠م، كان نصيب الفرد الكوري الجنوبي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٦٤٥ دولار، وفي عام ١٩٨٣م وصل نصيبه إلى حوالي ٢٠٧٤ دولار، بينما وصل في عام ١٩٩٥م إلى حوالي ١١٤٦٩ دولار، وتجاوز معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي كان حوالي ١١ ألف دولار، وبذلك تكون كوريا قد قفزت لتنضم إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وفي الوقت الذي تجاوزت فيه اليابان وكوريا الجنوبية "فخ الدخل المتوسط"، فقد نفذتا سلسلة من الإصلاحات، ومن ثم رسم نجاح هاتين الدولتين دلالات معينة للاقتصاد الصيني.

١- التخلص من الاحتكار الاقتصادي، وممارسة الضغوط القوية على البلوتوقراطيين[1]:

في خضم معركة التنمية الاقتصادية لليابان وكوريا الجنوبية، ظهرت مجموعة من البلوتوقراطيين الذين كانوا يتمتعون بالنفوذ والثروة. ومع اتساع نطاق الاحتكار، أصبحت هذه الطبقة البلوتوقراطية هي العقبة الكؤود أمام حرية التنمية الاقتصادية. وبدأت اليابان وكوريا الجنوبية بشن عمليات قمعية قوية تجاه البلوتوقراطيين.

وبعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، جمدت الحكومة اليابانية أموال طبقة ميتسوي، وميتسوبيشي، وسوميتومو، وياسودا، وكذلك حوالي خمسة عشر طبقة ثرية ذات نفوذ. وعلى الرغم من تجميد أموال تلك الأسر البلوتوقراطية، إلا أن أعدادها زادت حتى وصل عدد الأسر البلوتوقراطية إلى خمس وستين أسرة، ووصل عدد الشركات إلى ٦٢٥ "شركة محدودة". ومن أجل العمل على عدم عودة الأسر البلوتوقراطية، فقد تم الإعلان عن "قوانين حظر الاحتكار وضمان التجارة العادلة" و"قوانين التخلص من تركز القوة الاقتصادية"، ووفقًا لهذا القانون تم تفتيت هذه الأسر إلى ٣٢٥ أسرة، وأصبحت شركات ذات قوة اقتصادية.

أما في كوريا، فقد تشكل فيها تدريجيًا منذ أواخر عام ١٩٥٠م العديد من القوى الاحتكارية الكبرى مثل سامسونج، يكسي، واليابان، وفينوس وغيرها من القوى، وبعد ثلاثين عامًا تقريبًا، بدأت تلك الأسر في تلقي الدعم الحكومي. ومع ذلك، شكلت الأسر البلوتوقراطية تدريجيًا في أثناء هذه العملية علاقات ثلاثية بينها وبين الحكومة والبنوك، حيث كانت معظمها تستدين من الحكومة وتدير الأعمال. وفي عام ١٩٩٠م أدركت الحكومة الكورية تدريجيًا أن "النموذج الاقتصادي البلوتوقراطي" غير صالح للمنافسة في السوق، بل على العكس يسهل من التعجيل بظهور الفساد والعديد من المساوئ،

---

(١) البلوتوقراطية أو حكم الأثرياء هي أحد أشكال الحكم تكون فيها الطبقة الحاكمة مميزة بالثراء. في البلوتوقراطية، درجة التفاوت الاقتصادي تكون عالية بينما مستوى الحراك الاجتماعي يكون منخفضا.

ومن ثم بدأت الحكومة في خفض الدعم لتلك الأسر البلوتوقراطية. ولكن قامت العديد من الأسر البلوتوقراطية بدفع مبالغ باهظة كرشوة لمسؤولين كبار في الحكومة حتي يتسنى لها الحصول على الدعم، حتى إنها أعطت الرشوة مباشرة إلى الشخصيات المتوقع أن تتولى زمام السلطة في الدولة كرؤساء البلاد، حتى جاء العصر الذي طغت فيه الرشوة للرؤساء، فنجد ثلاثة رؤساء سابقين لكوريا الجنوبية قد ولعوا بالرشوة بدرجات متفاوتة أمثال تشون دو هوان، روه تاي وو، كيم يونغ سام. وفي أوائل عام ١٩٩٨م، وفور تولي الرئيس الكوري الجنوبي السابق كيم داي جونج حكم البلاد، بدأ في ممارسة الضغوط القوية على الأسر البلوتوقراطية، وقام بإصلاحات عديدة في الاتحاد المالي والشئون المالية، وإعادة هيكلة ودمج الشركات، وسن أنظمة جديدة لتنظيم الاستثمار وأنظمة التمويل وتعزيز تدابير رقابة الضرائب وغيرها من الإجراءات.

٢- الاهتمام بزيادة الدخل والضمان الاجتماعي:

بدأت اليابان وكوريا الجنوبية في الاهتمام بزيادة دخل المواطنين، وخاصة زيادة دخل المزارعين. وفي عام ١٩٦٠م، أطلقت وزارة أكيدا "خطة مضاعفة الدخل القومي"، وخططت الحكومة لزيادة دخل المواطنين حتي يصل الضعف في خلال عشر سنوات، ولكن بعد سبع سنوات من الجهود فقط، استطاعت الحكومة مضاعفة الدخل القومي. وبعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، قامت اليابان بإجراء العديد من الإصلاحات الزراعية حتي يتسنى لها زيادة دخل المزارعين وإلغاء نظام التملك، وأصبح المزارعون المستأجرون هم الملاك الحقيقيين للأراضي، وقضت على ما يقرب من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من قيمة الإيجار لرفع حماسة المزارعين الإنتاجية. علاوة على ذلك، فقد أصدرت اليابان القوانين الثلاثة المتعلقة بالعمل وهي (قانون الاتحاد العمالي، وقوانين علاقات العمل، وقوانين معايير العمل)، واعترفت بإنشاء نقابات عمالية حرة وحقوق العمال في النضال مع المؤسسات.

وفي عام ١٩٦٠م، واجهت كوريا الجنوبية اختلالاً خطيرًا في التنمية الصناعية والزراعية، وكانت القضايا الريفية أشد اشتعالاً. فكان العديد من المزارعين في كوريا الجنوبية يعانون أشد المعاناة، حيث ما زالوا يعيشون في أكواخ من القش ويعيشون تحت أنوار مصابيح الجاز ويتناولون وجبتين في اليوم. ومع دخول عام ١٩٧٠، بدأت كوريا الجنوبية في تعزيز "حركة القرية الجديدة" في شتى أنحاء البلاد، وبدأ استخدام الدعم الحكومي والمبادرات الذاتية للمزارعين ومشروعات التنمية لتكون قوة الدفع الذاتي الأساسية، وأدى هذا إلى بناء المزارعين للقرى بشكل عفوي.

وقد أدت هذه الإصلاحات سالفة الذكر التي قامت بها اليابان وكوريا الجنوبية إلى زيادة دخل المزارعين والعمال وتجنب الفجوة المادية بين الأغنياء والفقراء المترتبة على التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فقد علقت اليابان أهمية كبيرة أيضًا على مسألة الضمان الاجتماعي. ففي عام ١٩٧٠م، دخل الاقتصاد الياباني فترة التنمية السريعة. وفي عام ١٩٨٠، كانت الفقاعة الاقتصادية لم تحن بعد، ومع ذلك

كان بناء نظام الرعاية الاجتماعية قد اكتمل بشكل أساسي، وتم تجميع ما يكفي ليتعامل مع قوى الركود الاقتصادي الخطير وطويل المدى.

وعلى الرغم من أن اليابان لم تستطع أن تتفادى تلك الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي ظهرت في العديد من دول أوروبا وأمريكا، إلا أن اليابان لم تنتكس ولم تنهار، لأن نظام الرعاية الاجتماعية استطاع إلى حد كبير استكمال مشروعات "البنية التحتية".

٣- التركيز على مكافحة الفساد، وتنفيذ نظام إقرار الذمة المالية:

كان من أعظم الأسباب التي أدت إلى وقوع العديد من الدول في فخ الدخل المتوسط هو ما تشهده الهيئات الرسمية في البلاد من فساد إلى جانب فقدان الحكومة لمصداقيتها. وعلى صعيد معالجة الدول لمشكلة الفساد، فقد قامت كوريا الجنوبية بقيادة رؤسائها بتنفيذ نظام إقرار الذمة المالية، حيث تم السيطرة على الفساد الموجود بالبلاد بقبضة حديدية. وبالمثل قامت اليابان هي الأخرى بتفعيل نظام الذمة المالية ولعبت وسائل الإعلام اليابانية أيضًا دور الرأي العام في الرقابة، حيث قامت بالكشف عن العديد من قضايا الفساد الكبرى التي تورط فيها العديد من القيادات الوزارية. وفي عام ١٩٩٣م، وعندما كان الرئيس كيم يونغ سام يتولى مقاليد الحكم في كوريا حيث بلغ فساد المسؤولين أشده، لذا قام بتفعيل نظام إخطار الذمة المالية للمسؤولين بالدولة. وفي خضم هذه العاصفة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ في سبل مكافحة الفساد، تم معاقبة آلاف المسؤولين الذين كان من بينهم أعضاء بالبرلمان ورؤساء محاكم وضباط كبار وقادة بالقوات الجوية والبحرية ومسؤولون بارزون آخرون. وقد عانت اليابان تاريخًا طويلاً من فساد المسؤولين بالدولة؛ وقد لعبت وسائل الإعلام اليابانية وأحزاب المعارضة دورًا لا غنى عنه في كشف فضائح الفساد وتعزيز الإصلاحات السياسية. فقد تورط العديد من رؤساء الوزراء أمثال تاناكا، ونوبورو تكشيتا، وناكاسوني، وتوشيكي كايفو في العديد من فضائح الفساد، حيث تمكنت وسائل الاعلام وبعض أحزاب المعارضة من القيام بتحقيقات وتقارير عميقة للكشف عن تلك القضايا وعن المتورطين فيها وكانت هناك استجوابات حامية لهم أمام البرلمان. علاوة على ذلك، فقد أقرت اليابان قوانين وأنظمة أكثر شمولاً لمحاربة الفساد، حيث تم صياغة فصل خاص لقوانين مكافحة الفساد والرشوة في كتاب أحكام القانون الجنائي الياباني، وقد تم تعديل هذه القوانين أكثر من ثلاث عشرة مرة. وفي عام ١٩٩٢م، أعلنت اليابان "قانون إقرار الذمة المالية لأعضاء البرلمان"، وبهذا فقد أصبح المسؤولون بالدولة مطالبين أيضًا بتقديم إقرارات ذمة مالية.

يعد "فخ الدخل المتوسط" هو إحدى المشاكل التي تضطر العديد من البلدان أو المناطق إلى مواجهتها بعد دخولها في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط. فما هو إذن مصير الدول التي لا يوجد لديها حلول مناسبة لمثل هذه المشكلة؟ هل تواجه ركودًا في نموها الاقتصادي؟!! وتعد منطقة أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وبعض الدول الأخرى من الدول التي سقطت في "فخ الدخل المتوسط". على سبيل المثال، في عام ١٩٨٠م وصل نصيب الفرد الفلبيني من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٧١

دولار، بينما في عام ٢٠٠٦م وصل إلى ١١٢٣ دولار، مع الأخذ في الاعتبار عوامل التضخم، وعلى هذا الأساس لم يطرأ على نصيب الفرد من الدخل أدنى تغيير. وعلى الرغم من وجود العديد من الدول ما زالت تتميز بارتفاع دخلها القومي، لكن من الصعب دائمًا تضييق الفجوة بينها وبين الدول ذات الدخل المرتفع كماليزيا، حيث وصل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م إلى ١٨١٢ دولار، وفي عام ٢٠٠٨م بلغ حوالي ٨٢٠٩ دولار. أما الأرجنتين فقد تجاوز نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٤م حوالي ١٠٠٠ دولار، وفي نهاية عام ١٩٩٠م وصل حوالي ٨٠٠٠ دولار، لكن في عام ٢٠٠٢م انخفض انخفاضًا رهيبًا ليصل حوالي ٢٠٠٠ دولار، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٠٨م ليصل إلى حوالي ٨٢٣٦ دولار. وما زالت هناك العديد من دول أمريكا اللاتينية على هذا النحو المماثل رغم الجهود المتكررة التي تجاوزت أكثر من ثلاثة عقود، إلا أنها لم تستطع عبور عتبة العشرة آلاف دولار.

وعلى هذا، لماذا يكون مصير التنمية في الدول مختلفًا، على الرغم من أن تلك الدول كانت تتمتع بمستوى التنمية ذاته والظروف ذاتها؟ والمفتاح هو القدرة على التغلب على التحديات الفريدة لمرحلة الدخل المتوسط بشكلٍ فعال. ويمكن من خلال البحث في أوضاع منطقة أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا أن ندرك ما هي الأسباب الرئيسة التي جعلت هذه الدول تسقط في "فخ الدخل المتوسط"، وهي كما يلي:

الأول: تضييع فرصة تحويل نمط التنمية؛ فعلى سبيل المثال نجد الأرجنتين وغيرها من دول أمريكا اللاتينية قد اتخذت من الواردات بديلاً لاستراتيجيتها في المراحل الأولى للتصنيع، ثم فشلت بعدها في تغيير نمط التنمية، لكنها استمرت في تشجيع استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية، حتى في أزمة النفط التي عانتها أوائل عام ١٩٧٠م، فقد استمرت في مواصلة سياستها في "نمو الديون"، واستمرت حوالي نصف قرن تعتمد على الاستيراد بعيدًا عن تطبيق أدنى استراتيجية لها. أما ماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، فبسبب السوق المحلية الصغيرة الذي جعلها تعتمد دائمًا على استراتيجية التصدير والاعتماد أيضًا على الطلب في السوق الدولية، أدى بها إلى أن تكون عُرضة للصدمات الخارجية.

الثاني: صعوبة التغلب على عنق الزجاجة في مجال الابتكار التكنولوجي. فبعد دخول اقتصاد أي دولة مرحلة الدخل المتوسط، فإنه يبدأ تدريجيًا في فقدان ميزة التكلفة المنخفضة، حيث من الصعب عليه المنافسة مع الدول ذات الدخل المنخفض في الأسواق العادية، أما في الأسواق المتوسطة والراقية، فنظرًا للقيود المفروضة من جراء قدرات البحث والتطوير وشروط رأس المال البشري، سيكون من الصعب المنافسة مع الدول ذات الدخل المرتفع. ومن السهل في مثل هذه البيئة المضطربة أن تفقد الزخم التنموي، والذي سيؤدي بدوره إلى الركود الاقتصادي. وللتغلب على هذا التحدي، فأنت بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في مجالات الابتكار ورأس المال البشري بالإضافة إلى ابتكار مزايا تنافسية جديدة.

فعلى سبيل المثال، لم تعد ماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا بعد الأزمة المالية الآسيوية قادرة على العودة الى النمو المرتفع الذي كانت عليه قبل هذه الأزمة، حيث يرتبط نقص زخم الابتكار التكنولوجي بالنمو الاقتصادي ارتباطًا مباشرًا.

الثالث: الاهتمام غير الكافي بعدالة التنمية. فالتنمية العادلة لا تعني تحسين توزيع الدخل فحسب، بل هي خلق تنمية أكثر توازنًا، مع إمكانية تخفيف حدة التناقضات والصراعات الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الدائمة. فبعد أن دخلت دول أمريكا اللاتينية إلى مرحلة الدخل المتوسط، ونظرًا للزيادة السريعة في فجوة الدخل، الأمر الذي أدى إلى نقص خطير في حجم الاستهلاك، ومن ثم أصبح حافز طلب السلع الاستهلاكية ضعيف التأثير على النمو الاقتصادي. كما هو الحال في عام ١٩٧٠م، فقد كان المعامل الجيني المرتفع لدول أمريكا اللاتينية ينحصر بين ٠,٤٤ إلى ٠,٦٦، فالبرازيل وصل فيها المعامل الجيني المرتفع عام ١٩٩٠م إلى ٠,٦٤، أما بعض الدول فبسبب التفاوت الشاسع بين الأغنياء والفقراء، انقسم المجتمع انقسامًا خطيرًا، مما تسبب في اضطرابات اجتماعية مكثفة، حتى وصل الأمر إلى سرعة تعاقب استلام السلطة، وكان لهذا تأثير خطير على التنمية الاقتصادية.

الرابع: انحراف سياسة الاقتصاد الكلي. فمن خلال فحص دول أمريكا اللاتينية، نتبين أن الدول التي تأثرت بالليبرالية الغربية الجديدة كان دور الحكومة فيها ضعيفًا للغاية، وكانت إدارة الاقتصاد الكلي تفتقر لإطار مؤسسي فعال، وبالتالي فقدت السياسة الكثير من الاستقرار، وغرقت الحكومات في الديون، بالإضافة إلى التضخم وعدم وجود توازن بين دخول ومصروفات الدولة وغيرها من العوامل التي من الصعب القضاء عليها، كما أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة إلى خلق اضطرابات كبيرة في اقتصاد هذه الدول. على سبيل المثال، أزمة ديون أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٠م؛ والأزمة المالية المكسيكية في عام ١٩٩٤م؛ وأزمة العملة البرازيلية في عام ١٩٩٩م؛ والأزمة الاقتصادية الأرجنتينية في عام ٢٠٠٢م، وقد كان لهذه الأزمات تأثير شديد على النمو الاقتصادي الدائم. وقد تعرضت الأرجنتين طوال خمس وأربعين عاما لستة عشر عامًا من النمو السلبي والذي بدأ منذ عام ١٩٦٣م وحتي عام ٢٠٠٨م، والتي كان السبب الرئيس فيها أزمة الديون التي تعرضت لها الأرجنتين في عام ١٩٨٠م والأزمة المالية المحلية في عام ٢٠٠٢م.

الخامس: تغيير الأنظمة والركود الخطير؛ حيث تعرض تغيير الأنظمة في دول أمريكا اللاتينية لأغلال جماعات المصالح، لذا فقد عانت التنمية الاقتصادية هناك من الركود والتخلف، في الوقت ذاته سعت نخبة من "التقليديين الحديثة" من جانب واحد إلى تحقيق نمو اقتصادي وجمع الثروة، واعترضوا على إجراء إصلاحات في البنية الاجتماعية ومفاهيم القيم وتوزيع السلطات وغيرها، ووافقوا على إجراء تغييرات بسيطة جدًا. وقد تعاظمت قوة جماعات المصالح في عمليات تجميع الثروة الاقتصادية، مما أدى إلى البحث عن الريع والمضاربة وانتشار الفساد، وقد تعرضت الموارد المخصصة للأسواق إلى تشوهات خطيرة.

الفصل الثالث: مخاطر "فخ الدخل المتوسط" الذي تواجهه الصين:

حافظ الاقتصاد الصيني على مدار ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح على النمو الدائم السريع، إضافة إلى الارتفاع المستمر في دخل المواطنين، فقد تطورت الصين من دولة ذات دخل منخفض يصل نصيب الفرد فيها من الدخل أقل من ٣٠٠ دولار إلى دولة ذات مستوى دخل متوسط. وفي الوقت الذي حققت فيه هذا النجاح، واجهت الصين أيضًا خطر الوقوع في "فخ الدخل المتوسط".

مرت التنمية الاقتصادية الصينية بمراحل متعددة بداية من الدخل المتوسط وحتى الدخل المتوسط المائل للارتفاع. وفي هذه الفترة الحرجة، واجهت الصين أيضًا خطر السقوط في "فخ الدخل المتوسط". ولكن كان هناك ثلاثة جوانب حفزت الصين على تفادي السقوط في فخ الدخل المتوسط، أولاً: ضعف الطلب، وخصوصًا ضعف الطلب المحلي، مما أدى إلى الاعتماد المفرط على الطلب الخارجي. ثانيًا: زيادة نفقات تكاليف الطاقة والعمالة بشكل كبير. فإذا لم تتمكن من مواكبة التكاليف المرتفعة في الفترة التي تكون فيها الفعالية مرتفعة، حينها ستواجه شبح انخفاض الفائدة، وفي الوقت ذاته، ومع الزيادة التدريجية في التكاليف وارتفاع معدلات التضخم، يواجه الاقتصاد حالة من الركود. ثالثًا: تشتمل القدرة الابتكارية على ابتكارات في الأنظمة والابتكارات التكنولوجية؛ فضعف الابتكار التكنولوجي سيجعل الطلب المحلي غير كاف، ومن الصعب العثور على فرص استثمارية جديدة، بل من الصعب وجود صناعات مبتكرة وتطوير المنتجات الجديدة، وبالتالي ستكون فرص الاستثمار الفعال غير كافية، وعند الافتقار إلى أنظمة مبتكرة ستكون المنافسة السوقية في غاية التخلف، مما سيؤدى إلى ندرة الموارد وفقدان السيطرة على السوق. وإذا لم يتم توزيع الموارد النادرة وفقًا لمؤشرات الكفاءة، فستكون الفعالية غير فعالة. رابعًا: التوزيع غير العادل للدخل، وزيادة الاستقطاب، وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية. وهذا بدوره سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والصراعات المجتمعية، وبالتالي ستسقط الدولة في ما يسمى بـ "فخ الدخل المتوسط".

بعد دخول الدولة مرحلة الدخل المتوسط، وبسبب تغير الظروف الداخلية والبيئة الخارجية التي قدمت كل الدعم سابقًا للنمو الاقتصادي السريع، فقد واجهت الصين عدة تحديات فريدة من نوعها.

الأول: التعديلات التي يتعرض لها المعدل الادخاري. فارتفاع معدل الادخار وكذلك ارتفاع معدلات الاستثمار الناتجة عن ذلك هي في الحقيقة العامل المهم الذي حافظ فيها للاقتصاد على مدار ثلاثين عامًا على النمو السريع والدائم. وقد بلغ معدل الادخار الصيني في عام ٢٠٠٩م إلى حوالي ٥١,٤٪، أي بمعدل زيادة قدرها ٠,٤. ويرتبط ارتفاع المعدل الادخاري والهيكل العمري للسكان ارتباطًا كبيرًا؛ وذلك لأن نسبة الإعالة السكانية ومعدل الادخار يرتبط ارتباطًا عكسيًا. وقد كانت نسبة الأطفال قبل عام ١٩٨٠م بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان كبيرة جدًا، لذلك كانت نسبة الإعالة السكانية مرتفعة جدًا، بينما كان المعدل الادخاري غاية في الانخفاض. أما بعد عام ١٩٨٠م فقد شرعت الدولة في تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة، وبالتالي بدأت نسبة الإعالة السكانية في الانخفاض السريع، في الوقت ذاته

ارتفع المعدل الادخاري. ولكن في السنوات الأخيرة، ومع تزايد أعداد السكان من كبار السن، فقد انخفض معدل الادخار نتيجة لانخفاض المعروض من العمالة. وإضافة إلى العوامل الديموغرافية، فإن العوامل النظامية والسياسية تستطيع التأثير على مستوى معدل الادخار. وفي السنوات القليلة الماضية، اكتمل نظام الضمان الاجتماعي في الصين تدريجيًا، وقد كان من ضمن مقترحات "الخطة الخمسية الثانية عشر" توسيع نطاق تغطية المعاشات لتشمل المناطق الريفية، وزيادة الاستثمار في الخدمات العامة، الأمر الذي سيجعل السكان يستخدمون ادخاراتهم لإعالة كبار السن والإنفاق على الرعاية الصحية وتعليم الأبناء، وبكل تأكيد سيكون له مردود على انخفاض معدلات الادخار في الصين.

الثاني: تغير شكل العرض والطلب للأيدي العاملة، والارتفاع الناتج عن ذلك في تكاليف العمالة. فالإمدادات الكافية من العمالة منخفضة التكلفة كانت أحد العوامل المهمة للنمو الاقتصادي السريع للصين في الماضي. ولكن مع التغير الكبير الذي طرأ على البنية السكانية الصينية، فقد تغير أيضًا شكل العرض والطلب على الأيدي العاملة، فقد بلغ جيل الطفرة السكانية المرتفعة الأول والثاني سن التقاعد الآن، أما جيل الطفرة السكانية المرتفعة الثالث فقد اقترب أيضًا من سن التقاعد، كما أن عملية انتقال الفائض من جيل شباب المزارعين من الريف إلى المدينة قد أوشك على الانتهاء. وقد وصلت أعداد الأيدي العاملة في الصين إلى ذروتها، لكنها ستنخفض تدريجيًا، وهو ما يعني أيضًا أن العائد الديموغرافي للصين في طريقه إلى الزوال تدريجيًا. ومن خلال ما نراه في السنوات الأخيرة من انخفاض نسبة الشباب في أعداد الأيدي العاملة، يتضح لنا أن العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة للأيدي العاملة ستتعرض لتغير جذري شامل، حيث إن الانخفاض في نسبة المعروض من العمالة سيبدأ في الظهور تدريجيًا، وبالتالي لن تحقق مساهمات عامل "العائد الديموغرافي" للنمو الاقتصادي ما يصبو إليه لأنه سيصاب بالضعف تدريجيًا.

الثالث: تغير المساهمات الإنتاجية لعوامل الإنتاج. فبعد تخفيض استثمار رأس المال وتخفيض تشغيل الأيدي العاملة، يجب الاعتماد على ارتفاع معدلات عوامل الانتاج. وقد أشارت تقديرات العلماء الصينيين أنه بمقارنة النمو الإجمالي لإنتاجية عوامل الإنتاج الصينية في القرن الواحد والعشرين مع تسعينات القرن العشرين نجد أن مؤشر إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج يتجه إلى الانخفاض. ويرجع ذلك أساسًا إلى تغييرات توزيع الأيدي العاملة. وفي تسعينات القرن العشرين حدث تغير هائل في الأيدي العاملة سواء في الصناعة الأولي ألا وهي الزراعة أو الصناعة الثانية أو الثالثة، بينما وصل معدل إنتاج الأيدي العاملة في الصناعة الثانية والثالثة حوالي خمسة أو ستة أضعاف ما عليه إنتاج الأيدي العاملة في الصناعة الأولي، ولذلك تحسنت معدلات إنتاج الأيدي العاملة في المجتمع بأسره مع هذا التحول. ومع حلول القرن الواحد والعشرين، بدأت سرعة هذا التحول تتباطأ وانخفضت معدلات إسهامات إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بشكل كبير. ومع نهاية هذا التحول، كانت صعوبات الحفاظ على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج من الآن فصاعدًا في ازدياد كبير. علاوة على ذلك، بدأت الصين في تسعينيات القرن العشرين في جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل ضخم، كما بدأت في تحقيق التكنولوجيا على صعيد

المواهب العمالية والخبرات الإدارية، وعلى الرغم من تضييق الفجوة بين الصين والدول المتقدمة على صعيد المستوي التكنولوجي، إلا أن تأثير تلك المؤثرات الخارجية بدأ يضعف تدريجيًا، كما أن تعزيز قدرة الصين على الابتكار المستقل أصبح محدودًا، الأمر الذي يحد من الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج إلى حد ما. وفي الوقت ذاته، لا تعد الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها الصين منذ بداية هذا القرن تعديلات أنظمة، ولكن من الممكن أن يكون لها تأثير كبير أيضًا على تعزيز إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

الرابع: صعوبة استمرار التوسع الصناعي. أولاً، يعد التوسع الصناعي الهائل هو العامل الأساسي في النمو السريع للاقتصاد الصيني والذي امتد على مدار ثلاثين عامًا، لكن يبدو أن هذا التوسع اقترب من الحد الأقصى. ففي عام ٢٠٠٨م، بلغت نسبة القيمة المضافة الصناعية في الصين حوالي ٤٢,٩٪ من الإنتاج المحلي، بينما لم تتجاوز نسبة القيمة المضافة الصناعية في الدول الصناعية المكتملة حوالي ٤٠٪. على سبيل المثال، بلغت نسبة القيمة المضافة الصناعية في ألمانيا حوالي ٣٩,١٪. وهكذا يتضح أن الصناعة الصينية قد بلغت بل وتفوقت على الارتفاعات القياسية للدول الرئيسة، ومن الصعب تكرار ظهور تحسن كبير في الصناعة الصينية. ثانيًا، تعرض البيئة الخارجية للتنمية الصناعية الصينية لكثير من التغيير. فقد كانت الصين قديمًا تعتمد في طاقتها الإنتاجية أساسًا على السوق الدولية، ولكن بعد الأزمة المالية، اقترحت أمريكا والدول الأخرى "إعادة التصنيع"، وتُظهر البيانات أن معدل التوسع التصنيعي لها أصبح يتسارع باستمرار. وعلى الرغم من أن تكلفة العمالة الصينية أقل بكثير من العمالة في أمريكا، إلا أن تكاليف الخدمات اللوجستية وتكاليف المعاملات مرتفعة جدًا. وهذا يعني أن التوسع الصناعي الصيني سوف يخضع لقيود الأسواق الدولية. ثالثًا، تعرض توسع نطاق الصناعة الثالثة لمزيد من القيود، سواء قيود بيئية أو قيود في الموارد.

الخامس: تباطؤ نمو الطلب الخارجي؛ حيث يعتمد النمو الاقتصادي الصيني منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير على الطلب الخارجي، فقد بلغ متوسط معدل نمو التجارة الخارجية فيما بين عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠٠٧م إلى ٢١,٦٪، كما بلغت إسهامات الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي حوالي ٢,٥٪. ولكن تعرض نمو الاقتصاد العالمي للتباطؤ بعد الأزمة المالية، وبالتالي تعرض الطلب الخارجي لانكماش واضح. وفي الوقت ذاته، شددت دول الغرب مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى إعادة توازن سوق الطلب الخارجي، وقد كان لهذه التعديلات تأثير كبير أيضًا على التوسع الصيني في الأسواق الخارجية. وقد بدأت الحمائية الناشئة في الانبعاث من جديد والتي تعمل علي خفض الكربون والطاقة، حيث يعد منخفض الكربون أحد العقبات المقيدة للصادرات الصينية.

السادس: مواصلة تعزيز قيود الموارد البيئية. فعلى مدار الثلاثين عامًا الماضية، كان النمو السريع للاقتصاد الصيني لا يمكن أن ينفصل عن الموارد الهائلة ذات الكثافة العالية. على سبيل المثال، في مجال الطاقة، طرحت الخطوط العريضة للخطة طويلة الأجل للطاقة والتي تم اقتراحها في عام ٢٠٠٤م إلى أن إجمالي استهلاك الطاقة لا ينبغي أن يزيد عن حوالي ٣ مليار طن من الفحم بحلول عام ٢٠٢٠م، لكن في

واقع الأمر تجاوزت الصين خطة الطاقة المقررة قبل الموعد المحدد، حيث وصل إجمالي استهلاك الفحم في عام ٢٠١٠م إلى ٣,٢ مليار طن، كما بلغ متوسط الزيادة السنوية في حجم استهلاك الطاقة منذ عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٠م حوالي ١٠٠ مليون طن من الفحم المعياري سنويًا، وإذا كان حجم الاستهلاك في السنوات العشر المقبلة سيبلغ زيادة سنوية قدرها حوالي ١٠٠ مليون طن، فهذا يعني أن إجمالي استهلاك الطاقة سيتجاوز ٥ مليارات من الفحم المعياري بحلول عام ٢٠٢٠م، وعلى النقيض من ذلك، فإمدادات الفحم في الصين غير متوفرة، ومثل هذا الاستهلاك الكبير للطاقة لا يمكن أن يدوم.

السابع: تزايد فجوة التفاوت في توزيع الدخل. وبالنظر إلى المدينة والريف، نجد أن الفجوة بين دخل المواطنين في الحضر والريف قد بلغ في عام ٢٠٠٩م حوالي ثلاثة أضعاف. وبالنظر إلى المناطق، نجد أن نصيب الفرد من الدخل في المناطق الحضرية الأعلى دخلاً قد بلغ في عام ٢٠٠٩م حوالي ضعفي نصيب الفرد من الدخل في المناطق الحضرية الأقل دخلاً، بينما بلغت بالمقارنة مع المناطق الريفية التي يحصل الفرد فيها على دخل صاف حوالي أربعة أضعاف. وبالنظر إلى الصناعة، نجد أن الفجوة بين نصيب العامل في المدينة من الدخل في العشر صناعات الأعلى أجرًا ونظيره في العشر صناعات الأقل أجرًا قد زاد من ثلاثة أضعاف في عام ٢٠٠٥م حتى وصل إلى أربعة أضعاف في عام ٢٠٠٩م. وبالنظر إلى فئات الدخل المختلفة، نجد أن الفئات ذات الدخل المرتفع في المناطق الحضرية بلغت في عام ٢٠٠٥م ضعف الفئات ذات الدخل المنخفض، وفي عام ٢٠٠٩م زادت حتى بلغت حوالي ٥,٧ ضعفًا، كما نلاحظ أن الفئات ذات الدخل المرتفع في الريف زادت من ٦,٥ ضعفًا حتى بلغت حوالي ٧,٥ ضعفًا. ولذا، فإن اتساع فجوة توزيع الدخل لديه علاقة مباشرة مع نموذج التصنيع في الصين. ففي الوقت الذي تميل فيه نسبة الصناعة إلى الارتفاع، تميل نسبة قطاع الخدمات إلى الانخفاض، حيث ترتفع نسبة أرباح رأس المال عن نسبة أجور العمالة، كما تعد عوائد عناصر رأس المال هي من يحدد مكافآت العمال. وقد زاد تدني وانخفاض نسبة دخل المواطن الصيني مقارنة بالدخل القومي، حيث أصبح توزيع الدخل من الموضوعات الساخنة التي تشغل المجتمع، وسوف يؤثر الاتساع المتزايد في فجوة الدخل على استقرار المجتمع بأسره.

الثامن: زيادة الصراعات الاجتماعية بشكل ملحوظ؛ حيث تتعرض البنية الاجتماعية لتغيير كبير بعد الدخول في مرحلة الدخل المتوسط، مثل تخفيض عدد أفراد الأسرة وتحرير الإسكان وسوق العمل وغيره، وهذا يجعل الجسم الاجتماعي أكثر تنوعًا، حيث يعمل على تعزيز استقلاليته واختياراته بشكل كبير، لكن أشكال المصالح الاجتماعية تصبح أكثر تعقيدًا وتنوعًا، مع انعدام وجود آلية لتنسيق تنوع المصالح، لذلك سوف تزيد التناقضات الاجتماعية بشكل كبير، وإذا لم يتم التعامل مع تلك التناقضات بشكل صحيح، فإن الصراعات المحتملة ستكون واضحة ويمكنها أن تتسبب في حوادث جماعية ومخاطر نظامية.

الفصل الرابع: كيفية تجنيب الصين السقوط في "فخ الدخل المتوسط":

١ - تسريع تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وتشجيع الابتكار التكنولوجي ورفع مستوى الصناعة

لقد حققت الصين إنجازات هائلة على مدار الثلاثين عامًا التي انتهجت فيها سياسة الإصلاح والانفتاح، لكن مستقبل التنمية الاقتصادية الصينية يحتاج إلى الانتقال من الإصلاحات العامة إلى الإصلاحات العميقة. فتعزيز إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتحقيق نقلة نوعية هي في الحقيقة تدابير أساسية مكنت الصين من تخطي "فخ الدخل المتوسط" بكل سلاسة، كما ينبغي تحقيق متطلبات تحول المجتمع ليصبح من المجتمعات ذات الدخل المرتفع، وحل مشاكل عدم توازن التنمية الاقتصادية الصينية وغيرها من المشاكل عميقة الجذور. وفي السنوات الأخيرة، وفي الوقت الذي كانت الصين تحقق فيه تنمية اقتصادية سريعة، كانت سمات مخاطر "فخ الدخل المتوسط" تظهر بدرجات متفاوتة: الأول: الابتكارات النظامية التي لا يمكنها الاستمرار، وافتقار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقوى الدافعة الدائمة؛ الثاني: قدرات الابتكار التكنولوجي غير الكافية، فلا يمكن من غير الاستقرار تحسين الكفاءة وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي؛ الثالث: افتقار التنمية الاقتصادية إلى التوازن سيؤدي إلى تردي أوضاع توزيع الموارد وافتقار التوازن بين العرض والطلب؛ الرابع: الاعتماد المفرط على العالم الخارجي في عملية التنمية، حيث تفتقر الأنشطة الاقتصادية إلى الاستقرار المحلي وغيره. وجدير بالذكر، أن البنية الاقتصادية الصينية تحتوي على تناقضات عميقة غير عقلانية. وأصبح بحث البلاد عن الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الرئيسي، وتوسيع نطاق الاستثمار هو المهمة الرئيسة، كما أصبحت مشاريع الصناعات الثقيلة وتأجير الأراضي بالجملة هي الوسيلة الأساسية، وأصبحت التعزيزات والتدخلات الإدارية هي الوسائل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثرت التنمية الاقتصادية في الصين بالعديد من العوامل، منها أزمة الديون في أوروبا، وافتقار الاستهلاك المحلي إلى الطاقة الدافعة، وارتفاع تكاليف العمالة وغيرها من العوامل، وأصبحت المشاكل الهيكلية أكثر بروزًا. ويؤدي انعدام التوازن بين الطلب المحلي والخارجي، وكذلك بين الاستثمار والاستهلاك إلى عدم وجود استقرار اقتصادي، ولن يساهم في البناء الجيد للاقتصاد الوطني؛ كما يؤدي عدم التنسيق بين تنمية الصناعات الثلاث الكبرى إلى مزيد من الضغوط على موارد البيئة والتوظيف؛ كما يؤثر استمرار ازدياد الفجوة في الدخل بين الحضر والريف، والمناطق وبعضها، والصناعات وبعضها والفئات المختلفة، وتدني مستوى التحضر، وتخلف التنمية بمنطقة الغرب الأوسط تأثيرًا سلبيًا على عملية توسيع الطلب المحلي وتطوير الأماكن الشاغرة؛ كما أن ارتفاع استهلاك الموارد سيضاعف من الضغوط البيئية والقيود المفروضة على الموارد وغيرها. وبالطبع، فإن هذه المشاكل تشكل تهديدًا خطيرًا على التنمية المستدامة في البلاد.

الأول: تخفيف سرعة معدل النمو الاقتصادي وتعزيز جودة النمو الاقتصادي؛ حيث حددت "الخطة الخمسية الثانية عشرة" ارتفاع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الصين خلال

الخمس سنوات المقبلة إلى ٧٪. وقد طرح ون جياباو[١] في إحدى التقارير الحكومية أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الصين سيصل في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٥٪، حيث سيبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في الصين للمرة الأولى منذ ثمان سنوات أقل من ٨٪. وهذا الهدف المتوقع يجب أن يتقارب تدريجيًا مع أهداف "الخطة الخمسية الثانية عشر"، وتوجيه جميع القطاعات إلى التركيز في عملهم على زيادة تسريع تحويل نمط التنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية وكفاءة التنمية الاقتصادية تحسينا فعالاً لتحقيق نموًا حقيقيًا يتسم بطول المدى وارتفاع المستوى ونوعية أفضل.

الثاني: رفع مستوى الهيكل الصناعي. ففي الوقت الذي يتم فيه توسيع الاستثمارات المالية لرفع المستوى التكنولوجي وتعزيز الارتقاء بالصناعات التقليدية، يجب التركيز أيضًا على تعزيز التنمية الصحية للصناعات الاستراتيجية الناشئة، وإنشاء آليات لتعزيز استغلال الطاقة الجديدة، وتعزيز سبل التخطيط الشامل ودعم المشروعات والتوجيه السياسي، بالإضافة إلى توسيع الطلب المحلي، والتوقف عن استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتوسع الأعمى للصناعات. وينبغي تطوير جيل جديد من تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز البنية التحتية لشبكة الانترنت، وتعزيز سبل التقارب بين وسائل الاتصالات الثلاث لتحقيق تقدم ملموس. كما يجب بذل مزيد من الجهود لتطوير تصنيع المعدات، وتوفير الطاقة وحماية البيئة، وتطوير الطب الحيوي، ومركبات الطاقة الجديدة والمواد الجديدة وغيرها من الصناعات.

الثالث: التخلص من الاحتكار، وتحسين "البنية الاقتصادية" الصينية تحسينًا فعالاً؛ حيث ينبغي تشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام على أسس تثبيت وتطوير الاقتصاد العام، وبالتالي تعزيز تطوير التنمية المشتركة لجميع أنواع الاقتصاديات. وفي الوقت ذاته، يجب مواصلة تعزيز التعديل الاستراتيجي لاقتصاد الدولة، وتحسين آليات السيولة المعقولة لرأس مال الدولة، وبحث سبل إصلاح قطاع السكك الحديدية والكهرباء وغيرها من الصناعات، كما يجب تحسين وتنفيذ جميع التدابير السياسية لتعزيز تنمية الاقتصاد غير العام، وكسر الاحتكار، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتشجيع رأس المال الخاص للدخول في مشروعات السكك الحديدية، وإدارة البلدية، والتمويل، والطاقة، والاتصالات، والتعليم، والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، وخلق بيئة جيدة يمكن القيام فيها بمنافسة اقتصادية عادلة وتنمية مشتركة في جميع أنواع الملكيات.

الرابع: تحسين الهيكل المالي للصين؛ حيث ينبغي على الصين اعتماد بعض الاستراتيجيات طوال فترة الخطة "الخمسية الثانية عشرة" لتحسين الهيكل المالي. ومن بين هذه الاستراتيجيات "الدخول في المشروعات الضخمة المستقرة والمتناهية الصغر"، و"الاهتمام بالقطاعين العام والخاص"، و"إنشاء

---

(١) ولد في ١٥ سبتمبر ١٩٤٢ بمدينة تيانجين شمال الصين. عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) منذ ٢٠٠٣، وتم تجديد ولايته في ١٥ مارس ٢٠٠٨ من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات أخرى.

مجموعة مؤسسات مالية لتطوير المؤسسات المالية العامة والخاصة"، و"التركيز على تنمية وتطوير المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة، و"تشجيع وتوجيه وتنظيم رأس المال الخاص للدخول في القطاع المالي". كما يتسنى للدولة وضع آليات لرفع أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتسريع بناء أسواق رأس مالية متعددة المستويات، واستخدام قنوات متعددة لتوسيع نسبة التمويل المباشر، والتخطيط الشامل لتطوير الأسواق المالية المحلية والأجنبية، مع التسريع التدريجي لفتح حسابات رأس المال، والسوق المالية، وإنشاء أسس سوقية مالية متينة لتدويل اليوان، والذي سيلعب دورًا هامًا في تعديل وتحسين الهيكل الاقتصادي الصيني.

٢- حل مشكلة توزيع الدخل حلاً أمثل

يُعد تحقيق العدل والانصاف في توزيع الدخل أحد المشاكل العالمية. وأصبح معدل سرعة تقدم إصلاح توزيع الدخل حلقة من الحلقات التي تؤثر على التقدم الشامل لإصلاح أنظمة الاقتصاد الصيني، كما أنها الركيزة الأساسية التي تستطيع الصين من خلالها التخلص من "فخ الدخل المتوسط"، وتحقيق إعادة الهيكلة الاقتصادية. وعلى مر السنين، حافظ الناتج المحلي الإجمالي الصيني ونمو العائدات المالية على معدل نمو سريع، لكن على النقيض من ذلك، لا يزال معدل دخل الأفراد منخفضًا. ويعكس هذا التشوه القائم نظام توزيع الدخل؛ حيث تشير البيانات إلى أن النمو الفعلي في توزيع الدخل لكل فرد بلغ في عام ٢٠١١م حوالي ٨,٤٪، أي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ٩,٢٪. وفي التوزيع الأول، لم تتشكل أدنى علاقة طردية بين توزيع المشروعات والمواطنين، حيث كان التركيز منصبًا على ضرائب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولم يتم تأسيس آلية نمو طبيعية لأجور العاملين لتتناسب مع قوانين اقتصاد السوق، بل لم يكن نظام الأجور في المؤسسات مثاليًا. وكانت نسبة أجور العاملين التي توزع كل مرة قليلة جدًا، حيث أن السبب في ذلك كان يرجع أحيانًا إلى مشكلة الأسعار وأحيانًا إلى مشكلة سياسات الصناعة. وهناك اعتقاد بأن الأيدي العاملة والأراضي لا تكون نادرة في المراحل الأولى للتصنيع، بل النادر يكون رأس المال، لذلك فإن السلسلة الصناعية تميل إلى رأس المال، وليس إلى الأيدي العاملة والأرض. أما التوزيع الثاني فلم يتشكل في الصين أي نظام على جميع مستويات الميزانية الحكومية يوضح نسبة الإنفاق التي ستستخدم كضمان اجتماعي ومدفوعات التحويل وغيرها من أمور بناء حياة الشعب. وفي الوقت ذاته، كانت الأمور المالية التي تنفق سواء على الطعام والشراب والملبس والوقود أو على المدفوعات التحويلية غير كافية ولا يمكنها المساهمة في حل مشكلة كبرى كالفجوة بين الأجور لمنطقة بين المناطق؛ فنظام التنظيم الشامل لتوزيع الدخل بعيد تماما عن الصحة والسلامة، وقد نُظمت سياسات توزيع الدخل على المواطنين بترتيبات تفتقر إلى الشمولية والمنهجية.

وفي مجالات التوزيع الأولي، تم تسريع تعديل هيكل توزيع الدخل القومي، وكانت التدابير الأكثر مباشرة هي توضيح كيفية تعديل علاقة التوزيع بين الدول والشركات والمواطنين؛ حيث يتحسن نظام التنظيم الشامل لتوزيع الدخل في مراحل التوزيع الأولى والثاني، بما في ذلك الحد الدنى من الضمان

المعيشي لمواطني الحضر والريف، ونظام الحد الأدنى للأجور، ونظام التأمين ضد البطالة، ونظام المبادئ التوجيهية للأجور، ونظام نشر الدراسات الاستقصائية للمرتبات وتكاليف العمالة، ونظام تنظيم مستوى المرتبات للصناعات الاحتكارية، ونظام تنظيم مستوى الأجور بين الأجهزة والمؤسسات في المناطق المختلفة، ونظام تحصيل الضرائب على الدخل الشخصي الخ. ويجب الاستفادة من الضرائب استفادة كاملة لحل مشكلة توزيع الدخل، وبذل الجهود لتعزيز تعديل ضريبة الدخل المرتفع، وتعزيز الرقابة والسيطرة على أصحاب الدخول المرتفعة من رجال الأعمال وكذلك أصحاب الدخول المرتفعة من أصحاب الصناعات الاحتكارية، والتحكم في النمو غير المعقول لإيراداتهم، ومن خلال سبل تعزيز ضريبة الدخل الشخصي يمكن ضبط توزيع الدخل.

الأول: يجب أن يتم الانتهاء في أقرب وقت ممكن من تحويل دور الحكومة من دور رقابي إشرافي إلى دور خدمي. وكما يعلم الجميع، فإن الحكومة الصينية على اختلاف مستوياتها هي في الحقيقة حكومة قادرة على القيام بكل ما هو ممكن في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات. فمثلاً في الجانب الاقتصادي، لا يقتصر دور الحكومة على اختلاف مستوياتها على صياغة السياسات الصناعية بجميع أشكالها، بل ينبغي أن تشارك شخصيًا في أنشطة تجارية محددة، مثل جذب الاستثمارات، وإدارة المشروعات، وتجارة الأراضي، أو تلعب دورًا رئيسًا في تحصيل الضرائب أو القيام بعمليات دمج الشركات. ويمكن القول، بأن الحكومة ستصبح مشغولة جدًا طوال العام، بحيث تتحول الحكومة بجميع مستوياتها إلى الخصخصة، ومن ثم يصبح المسؤولون الحكوميون هم الملاك. وبهذا يصير للحكومة مطلق الحق في توزيع الموارد الاجتماعية والثروة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى امتلاك الحكومة لدافع غريزي لتعظيم مصالحها الخاصة؛ فمن ناحية، ستتذرع الحكومة بشتى الحجج من أجل تحصيل الضرائب، ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة عند سن أنظمة الرواتب والرفاهيات ستعمل على محاباة العاملين في هذا القطاع، أما المسؤولون فسيكون الإسراف والتبذير هو حالهم في الاستهلاكات العامة الثلاثة. وسيؤدي كل هذا حتمًا إلى أن تكون الحصة الأكبر من كعكة الثروة الاجتماعية بحوزة الحكومة. لذا، يجب علينا اتباع مبدأ "حكومة صغيرة، ومجتمع أكبر"، بمعنى فرض المزيد من القيود على صلاحيات الحكومة، وإعادة تحديد مواقع الوظائف الحكومية، وجعل الحكومة تقوم بدورها الأساسي وهو حماية المواطنين؛ حيث يجب أن تتسم الحكومة ببعض السمات، منها: أن تكون ذات إدارة أبسط وكفاءة أرفع، وأن لا يكون لديها سلطات، وأن يتمتع الشعب بكعكة الثروة، وبهذه الشروط الأساسية يمكن بناء آلية تجعل الشعب يتمتع بثروة المجتمع بكل عدالة وانصاف.

الثاني: الاتجاه نحو الاهتمام بتحسين سبل العيش، والاستخدام الرشيد للضرائب، وتنظيم تدفق الثروة؛ حيث إن الصين، وباعتراف العالم أجمع، تحمل على عاتقها عبئًا ضريبيًا ضخمًا، وبالتالي تجرع المواطنون الآلام الشديدة في مثل هذه الأمور. وعلى مر السنين، فإن معدل نمو الإيرادات المالية للصين دائمًا ما يكون أعلى بكثير من معدل نمو الدخل، ويكمن السبب الرئيس في تشكيل مثل هذا الوضع غير المعقول هو أن النظام الضريبي غير معقول، فهو من جهة يشجع الحكومة على التبذير والإسراف وجميع

العادات السيئة المتعلقة بالمال، ومن جهة أخرى، يعتبر قوة تعمل على قمع نمو دخل المواطنين وتوسيع إنتاج الشركات. وبالتالي، فإن تصحيح هذا الطريق يكون من خلال خفض الضرائب التي يتحملها المواطنون وتتحملها الشركات. كما ينبغي أن تتضمن التدابير زيادة تحسين عتبة الضريبة، ففرض الضرائب لابد وأن يتم عن طريق الأسر، وأن تحل الضرائب المباشرة محل الضرائب غير المباشرة ومن ثم تصبح هي الضرائب الرئيسة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وغير ذلك. والحل المناسب لذلك هو مضاعفة الضرائب على المؤسسات المركزية الاحتكارية التي تمتلك صناعات مربحة وكذلك الطبقات التي تتمتع بدخل مرتفع. وهكذا يمكن تحسين نمط توزيع الثروة إلى حد ما بين جميع المستويات؛ أي بين الحكومة والمواطنين، والمؤسسات المركزية والمواطنين، وأصحاب الدخل المرتفع وأصحاب الدخل المتوسط والمنخفض.

الثالث: ينبغي إنشاء وتحسين نظام حماية حقوق الملكية القائم على أسس العدالة والإنصاف. فلا يمكن انتهاك الممتلكات المشروعة لأي مواطن، وهي مبنية على فرضية سيادة القانون الذي يتمتع بآلية توزيع الثروة المجتمعية بكل إنصاف وعدل. وبهذه الطريقة فقط يمكننا التخلي عن فكرة سرقة الأغنياء لمساعدة المحتاجين، كما لا يمكن أن ننخدع بطريقة الهدايا كطريقة لمساعدة الفقراء، ويمكن تجنب السقوط في فخ الكراهية العمياء لجماعة الأغنياء اتباعاً لسياسة "لا تقلق من الفاقة ولكن عليك أن تقلق من التوزيع غير المتكافئ" ويمكن من خلال ذلك جعل الناس يتقبلون فكرة فجوة الدخل بين المواطنين، وبالتالي يمكن الحفاظ على القوة الدافعة التي تؤدي إلى تنافس المواطنين على جمع الثروات.

***

الباب الرابع
كيف تتعامل الصين مع أزمة الموارد المتزايدة الخطورة؟

نظرًا للتنمية السريعة التي يحظى بها الاقتصاد الصيني إضافة إلى افتقار الصين في الوقت نفسه للحلول الجذرية لمشكلات التطور الأفقي للتنمية الاقتصادية، لذلك فإن تناقضات التنمية الاقتصادية الصينية وتدهور أوضاع البيئة والموارد تزداد تفاقمًا وسوءًا. وبالتالي، فقد أصبحت مشكلة كيفية فهم أزمة الموارد الحالية للصين وحلها بشكل فعال هي محط اهتمام الجميع.

الفصل الأول: أزمة الموارد الصينية في ظل العولمة:

لقد أشارت اللجنة المركزية للحزب في اجتماع الدورة السابعة عشر الخاصة بـ "توصيات الخطة الخمسية الثانية عشر لتنمية الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية" والتي تم اختصارها فيما بعد إلى "التوصيات" بشكل واضح إلى: "التأكيد على أن بناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة هي النقطة المحورية الهامة لتسريع تحويل نمط التنمية الاقتصادية". ففي الحقيقة، يعد تأكيد الصين على بناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة نقطة محورية ذات خلفية دولية ومحلية عميقة في عملية تسريع تحويل النمط الاقتصادي؛ حيث يعتبر تدهور البيئة الدولية للموارد وارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي وإهدار الموارد بشكل فج أحد العوامل الأساسية الهامة لتفاقم أزمة الموارد الصينية.

ولتحليل مشكلة أزمة الموارد التي تواجهها الصين في الوقت الحالي بكل وضوح، يجب علينا أولاً وضع تعريف واضح محدد للمفاهيم الأساسية للموارد وأنواعها. ووفقًا للتصنيف الدولي، فإن الموارد تنقسم، من الناحية الإجمالية، إلى نوعين أساسين هما: الموارد الطبيعية والموارد البشرية؛ وهذه هي الموهبة الطبيعية والموهبة الإنسانية التي يراهما الناس دائمًا. ففي الواقع، تتشكل الموارد الطبيعية من ثلاثة موارد أساسية كبرى: الموارد المعدنية، والأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية. فأما الموارد المعدنية فتشتمل على موارد معدنية منتجة للطاقة وأخرى غير منتجة للطاقة، ويعد النفط والغاز والفحم وموارد النفط والغاز غير التقليدية أحد فئات المعادن المنتجة للطاقة، في حين أن النحاس وخام الحديد والذهب وغيرهم من موارد المعادن الأخرى تعد أحد فئات الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة.

وبالتالي، فإن كلمة الموارد التي تمت الإشارة إليها في هذا الكتاب ضمن ما سمي بأزمة "الموارد" تشير بمعناها الضيق، ووفقًا للصياغة الدولية المتعارف عليها، إلى الموارد الطبيعية، أما ما تمت الإشارة إليه من معادن منتجة للطاقة وغير منتجة للطاقة فهي تدخل في نظام الموارد المعدنية، بينما كلمة "قاعدة التثليث" المستخدمة فتشير إلى نقص الموارد المعدنية والأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية. ولعل في هذا الإطار التحليلي يمكن معالجة أزمة الموارد التي تواجهها الصين في الوقت الحالي.

١- أزمة الموارد الأولى: نقص الموارد المعدنية:

تعد الموارد الطبيعية هي الثروة المشتركة بين البشر وإكسير الحياة لهم. فالبشر يعيشون على هذا الكوكب منذ ألاف السنين، وفي حقيقة الأمر، كانوا يعتمدون على إمدادات الموارد الطبيعية، الأمر الذي كان سببًا في بقاء الجنس البشري إلى الآن. ومع ذلك، ومع تقدم الحضارة البشرية الصناعية، فقد أصبحت الموارد المعدنية هي الموارد الطبيعية الرئيسة في حياة البشرية، وخضعت للاستهلاك البشري بسرعة غير مسبوقة.

الأول: وبالنظر إلى الموارد المعدنية المنتجة للطاقة يتبين لنا ما تعانيه الصين في الوضع الراهن من نقص في هذه الموارد. فتضم الموارد المعدنية المنتجة للطاقة كلا من النفط والغاز والفحم وموارد النفط والغاز غير التقليدية، ويعد الفحم هو أكثر الموارد المعدنية المنتجة للطاقة أهمية من بين المعادن الأخرى. ووفقًا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية، فإن الموارد المعدنية المنتجة للطاقة بجميع أنحاء العالم قد أصبحت نفطًا قياسيًا، حيث بلغ إجمالي موارد الطاقة من النفط القياسي حتى عام ٢٠١٠م حوالي ١ تريليون و ١٠٦ مليار طن، ولكن ما زال توزيع هذه الطاقة غير متكافئ للغاية. فعلى سبيل المثال، كانت منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٠٩م تمتلك حوالي ٥٦,٦٪ من إجمالي موارد النفط في العالم، حيث كانت منطقة الشرق الأوسط تستأثر وحدها بحوالي ٢٦ حقلاً نفطيًا عملاقًا من إجمالي ٣٧ حقلاً نفطيًا عملاقًا على مستوى العالم. وكان إجمالي ما تمتلكه الصين من موارد النفط حوالي ١,١٪ من إجمالي النفط في العالم، وبمقارنة ذلك مع ما تمتلكه الصين من مساحات شاسعة وعدد سكان ضخم، فلن نتحرج من الاعتراف بأن الصين واحدة من المناطق ذات مخزون نفطي قاحل.

ووفقًا للتقديرات، فقد بلغ معدل نصيب الفرد الصيني من احتياطيات النفط والغاز والفحم مقارنة بالمتوسط العالمي عام ٢٠٠٣م حوالي ١٠٪، و٥٪، و٥٧٪ على التوالي. وهذا يعني أن امدادات الطاقة التي يتم استخراجها في الصين محدودة للغاية من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن معدل الطلب الصيني على موارد الطاقة، مع التقدم المستمر لعملية التصنيع في الصين، آخذ في الارتفاع. ووفقًا لإحصاءات لجنة التنمية والإصلاح الوطنية، فقد بلغ إنتاج الصين من النفط الخام في عام ٢٠٠٩م حوالي ١٨٩ مليون طن، بينما بلغ صافي واردات النفط الخام حوالي ١٩٢ مليون طن، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتخطى فيها الاعتماد على واردات النفط الأجنبية أكثر من ٥٠ ٪، حيث بلغت ما يقرب من ٥٠,٣٪. ويرجع السبب الأكثر أهمية في ذلك إلى أنه على الرغم من أن الصين إحدى الدول الشرائية الكبرى في سوق الطاقة العالمي، إلا أنه نظرًا لركود النظام المالي في الصين، فليس من حقها التسعير في سوق الطاقة الدولية، وعلى هذا، فقد ظهرت حلقة مفرغة في السوق العالمية؛ بمعنى أن أي بضاعة ترغب الصين في شرائها إلا ويزيد سعرها في السوق الدولية. وبالتالي، زادت نكبات ومساوئ الموارد المعدنية الصينية على الصعيد الدولي.

الثاني: تعاني الصين من نقص في الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة، وقد رفعت البحوث والتقارير ذات الصلة من فهم المواطنين، حيث جعلتهم يدركون أن عولمة سوق الموارد المعدنية أصبح اتجاهًا لا

رجعة فيه. ويرتبط هذا الاتجاه التنموي مع اتجاهات التنمية للتسوق والتدويل ارتباطًا وثيقًا. وتعد لعبة جزر دياويو[١] والأتربة النادرة بين الصين واليابان في السنوات الأخيرة مثالاً حيًا يعكس حالة السوق الدولية للموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة. فمثلاً، تعتبر اليابان هي البلد الوحيد في العالم التي لديها الآن سلسلة متكاملة لصناعات الأتربة النادرة، وفي الوقت ذاته تعد من أكبر المستفيدين بصناعة الأتربة النادرة. وعلى الرغم من استيراد اليابان من الصين لأكثر من ٩٠٪ من موارد الأتربة النادرة، إلا أن الصين مازالت تعاني انخفاضًا في صناعة الأتربة النادرة، ومن ثم فهذا لا يعد إهدارًا كبيرًا في الموارد فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يؤثر بشدة على الإدارة البيئية.

وبالنظر إلى أكبر ثلاثة منافذ لتوزيع الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة في العالم يتضح لنا أن أمريكا الجنوبية هي أكثر المناطق في العالم ثراءً بالنحاس، أما خام الحديد فينتشر بشكل أساسي في أوكرانيا وروسيا ودول أخرى، وبالنسبة للذهب فينتشر بشكل كبير في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة وبلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، بلغ إنتاج خام الحديد في عام ٢٠٠٩م في أكبر ثلاثة أماكن رئيسة لإنتاج خام الحديد حوالي ٣٥٪ من الإنتاج العالمي، وهذه الأماكن الثلاثة الرئيسة هي فالي دي ريو دوسي[٢]، وريو تينتو[٣]، وبي اتش بي بيليتون[٤]، كما تسيطر هذه الأماكن الثلاثة على ٦١٪ من حصة التجارة البحرية العالمية. وتواجه الصين حاليًا فترة حاسمة من مراحل التصنيع المتأخرة، كما أصبحت اختلافات العرض والطلب على الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة أكثر سوءًا، حيث تجاوز اعتماد خام الحديد الصيني إلى ٧٠٪، إلا أنها لا تمتلك حق التسعير في سوق المعادن الدولية.

٢- أزمة الموارد الثانية: نقص الأراضي الصالحة للزراعة

اشتهرت الصين منذ القدم بكونها إحدى البلاد التي تتمتع بحضارة زراعية، حيث كانت الحضارة الزراعية الصينية عريقة الينبوع طويلة المجرى. وقد أصبح نقص موارد الأراضي الصالحة للزراعة عاملاً هامًا في تقييد إنتاج الحبوب والتحضر في الصين، حتى إن البحوث المتعلقة بموارد الأراضي الزراعية أثارت قلقًا كبيرًا لدى الناس. وقد أصبحت المشاكل المتعلقة بمصادرة الدولة للأراضي الزراعية ودفع التعويضات عنها الحدث الجماهيري العام في الصين، مما أدى إلى تأثير سلبي اجتماعي كبير، وأصبح يمثل تحديا كبيرًا للإدارة الحكومية والاجتماعية.

في بداية خمسينيات القرن العشرين بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم حوالي ١ مليار و ٢٦٠ مليون هكتار، وفي بداية ستينيات القرن العشرين بلغت حوالي ١ مليار و ٣٧٦ مليون هكتار،

---

(١) جزر سينكاكو: هو الاسم الياباني المتعارف عليه للجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان أو بالصينية (دياويو).

(٢) أكبر شركة تعمل في مجال المناجم في البرازيل.

(٣) شركة متعددة الجنسيات تأسست عام ١٨٧٣. أنشئت في الأصل للبحث عن المعادن ومعالجتها، امتدت عمليات الشركة إلى صناعة المعادن والهندسة ومواد التشييد والمواد الكيميائية وتوريد المواد الخام لإنتاج الطاقة. وقد اشتق اسم الشركة من منجمها ريو تينتو في إسبانيا.

(٤) أكبر الشركات الأسترالية البريطانية للتعدين في العالم.

بينما بلغت حوالي ١ مليار و ٤٦٨ مليون هكتار في بداية ثمانينيات القرن ذاته. وبالنظر إلى العدد المطلق لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، يتبين لنا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ازدياد، لكن بالنظر إلى الواقع الصيني يتبين لنا عكس ذلك.

ووفقًا لأرقام تقرير لجنة الزراعة والشئون الريفية بمجلس الشعب الصادر في فبراير ٢٠١١م، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين حوالي ١ مليار و٨٢٦ مليون مو؛ أي أقل بحوالي ١٢٣ مليون مو عن عام ١٩٩٧. وقد أشارت لجنة الزراعة والشئون الريفية بمجلس الشعب في معرض "تقرير لجنة التنمية والإصلاح" إلى تنفيذ الآراء التي وردت بتقرير اللجنة الدائمة للمجلس الوطني حول حالة الأمن الغذائي القومي. ومع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدأت مشكلة ندرة موارد الأراضي في الظهور تدريجيًا، كما بدأت ضغوط حماية الأراضي الزراعية في الازدياد. وفي الوقت الراهن، قررت الصين أن "المليار و٨٠٠ مليون مو" خطٌ أحمر، وذلك من أجل حماية الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تقترب على نحو متزايد.

وفي المؤتمر الثالث للدورة السابعة عشر للحزب، تم مناقشة المشاكل "الزراعية الثلاثة" بوجه خاص، حيث نص الاجتماع بوضوح على ما يلي: "يجب التمسك بالنظام الأكثر صرامة من أجل حماية الأراضي الزراعية، مع التأكيد المضاعف على المسؤولية، والتعهد التام بالحفاظ على مساحة المليار و٨٠٠ مليون مو من الأراضي الصالحة للزراعة باعتبارها خطًا أحمر". ولذلك، وبالنظر إلى أوضاع إمدادات الأراضي الصالحة للزراعة، يتبين لنا أنه في ظل ظروف معينة لمساحة أراضي الدولة، ستكون قيود إمدادات موارد الأراضي الصالحة للزراعة أكثر وضوحًا في نقص موارد الأراضي الصالحة للزراعة.

وتشير البيانات والاحصائيات إلى أن نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين حاليًا أقل من ١,٤ مو، أي أقل من ٤٠٪ من مستوى المتوسط العالمي، وخاصة في مناطق التلال والمناطق الجبلية بشرق ووسط الصين، حيث يكون نقص المعروض من الأراضي الصالحة للزراعة أكثر وضوحًا.

٣- أزمة الموارد الثلاث: نقص المياه

الماء هو إكسير الحياة، ولكي يحيا البشر لابد من الماء. وقد انتشرت حوادث تعرض سلامة المياه للمخاطر في الصين مرارًا وتكرارًا. ومع تطور المناخ العالمي والاصطناعية البشرية وغيرها من العوامل، فقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة الموارد المائية في الصين؛ حيث تكررت حوادث تلوث المياه، وهناك "ثلاثة مصادر تؤدي إلى تلوث المياه"، وهذه المصادر هي التلوث الصناعي والتلوث الزراعي والتلوث المحلي، حيث تعد هذه المصادر حلقة مستدامة تتناوب على النيل من الموارد المائية الصينية. وبالتالي، فإننا ندرك جيدًا أن الصين لديها حاليًا نقص في الموارد المائية، ويمكننا من خلال معرفة أماكن انتشار الموارد المائية وهيكل متطلبات الموارد المائية وتلوث المياه فهم الوضع الراهن للموارد المائية في الصين.

الأول: من وجهة نظر توزيع المياه. فبالنظر إلى أماكن توزيع المياه في العالم، يمكن القول بأن موارد المياه العذبة الصالحة للاستخدام البشري في الوقت الحالي حوالي ٠,٣٪ من إجمالي موارد المياه العذبة في العالم، أي حوالي سبعة على عشرة فقط من إجمالي السعة التخزينية في العالم. وعلاوة على ذلك، فليس هناك نقص في موارد المياه العذبة في العالم فقط، بل هناك تفاوت في التوزيع الإقليمي. وبالنظر إلى انتشار الأماكن يتضح لنا أن موارد المياه العذبة العالمية تتوزع بشكل رئيسي في البرازيل وروسيا وبعض البلدان الأخرى. وهناك توقعات تشير إلى أن هناك حوالي ٣ مليار شخص سيعانون من نقص المياه في عام ٢٠٢٥م.

ومن زاوية توزيع موارد المياه في الصين، يمكن القول بأن هناك أكثر من ٦٠٠ مدينة في جميع أنحاء البلاد يعاني أكثر من نصفها من نقص في المعروض من الموارد المائية، بينما وصل عدد المدن التي تتعرض لنقص شديد وخطير من المياه إلى أكثر من ١٠٠ مدينة. ووفقًا للإحصاءات والمعطيات المتعلقة بتلك المشكلة، فإن نصيب الفرد في الصين من المياه يبلغ حوالي ٢٢٠٠ متر مكعب، أي حوالي ربع المتوسط العالمي؛ ويبلغ المتوسط السنوي للأراضي المزروعة التي تتعرض للجفاف في الصين إلى حوالي ٢٠ مليون هكتار، بينما المناطق التي تتعرض للكارثة فتبلغ مساحتها حوالي ٦,٧ مليون هكتار. ومن خلال هذه الإحصاءات، يمكن القول بأن نقص المعروض من الموارد المائية في الصين في غاية الخطورة. أما من وجهة نظر الطلب على المياه، فقد أدى ما تعيشه الصين حاليًا من سرعة في عملية التحضر والتمدن والتصنيع إلى جعل احتياجات المدن من المياه في ازدياد كبير. لذلك، من وجهة نظر علاقة العرض والطلب، نرى أن الوضع الراهن لحالة العرض والطلب على الموارد المائية في الصين قد تفاقم.

الثاني: ومن خلال البحث في هيكل متطلبات الموارد المائية يمكن معرفة الوضع الحالي لنقص الموارد المائية في الصين. فقد أشارت البيانات التي أصدرها المكتب الوطني للإحصاءات إلى أن الزراعة هي التي تستنزف نسبة كبيرة من إجمالي الطلب على المياه الزراعية في الصين. ووفقًا للتقديرات، فإن نسبة ما تستنزفه الزراعة من إجمالي الموارد المائية تبلغ حوالي ٧٠٪. ولكن نظرًا لأن الأراضي الزراعية بالمناطق الريفية في الصين ما زالت غير مثالية، وأن أنظمة الري بها غير مزودة بالآلات الحديثة، بالإضافة إلى وجود رشح في قنوات الري، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كفاءة المياه التي تروى بها الأراضي الزراعية. ومن ناحية أخرى، فإن حاجة الصناعة في الصين إلى المياه شديدة، ويرجع ذلك إلى أن النظام الصناعي في الصين ما زال يعيش في استهلاك مرتفع، وارتفاع معدلات التشغيل، وانخفاض في الانتاج. ولذلك، فهناك العديد من المقترحات لابد من طرحها تجاه مشكلة استهلاك موارد المياه العذبة. ونظرًا لانخفاض أسعار المياه في الصين، فهناك عدم اكتراث من جانب العديد من القطاعات الصناعية الصينية الحالية بتكلفة المياه، الأمر الذي يسبب انخفاضًا في كفاءة استخدام المياه.

الثالث: وبالنظر إلى حوادث تلوث المياه يتبين لنا ما هي أوضاع نقص الموارد المائية في الصين في الوقت الحالي؛ حيث تعرضت الصين في السنوات الأخيرة للعديد من حوادث التلوث، والتي ضاعفت من حدة التناقضات في العلاقة بين العرض والطلب للموارد المائية بالصين. ففي أبريل عام ٢٠١٠م تم اكتشاف تغير رائحة الماء في ست محطات من محطات مياه الشرب بمدينة تشنغدو، وثبت بعدها أن الحادث كان نتيجة تلوث صناعي. وفي يوليو عام ٢٠١٠م تسببت شركة "زي جين" للتعدين في تلويث

المنطقة المائية بتينغ جيانغ تلوثًا خطيرًا، وقد أثارت تلك الحادثة القلق الشديد لدى المجتمع الصيني. وفي يوليو عام ٢٠١٠م وقعت تفجيرات في شركة "سينوبك جيلين" للبتروكيماويات، الأمر الذي أدى إلى تلوث نهر سونغهوا[١] تلوثًا خطيرًا. وفي يناير عام ٢٠١٢م تعرض نهر لونغجيانغ بمدينة يوتشو بمقاطعة قوانغشي لحادث تلوث شديد بالكادميوم[٢] الثقيل. وفي مايو عام ٢٠٠٧م تعرضت مساحة كبيرة من بحيرة تاي بمدينة ووشي لتفشي الزراقم[٣]، وقد كان لهذا الحادث تأثير خطير على إمدادات المياه بمدينة ووشي. وفي نوفمبر ٢٠١٠م تعرضت بحيرة ديانتشي بمدينة كونمينغ بمقاطعة يونان لتكاثر رهيب من الزراقم، مما تسبب في حادث تلوث خطير. وفي أغسطس ٢٠١١م ظهرت تجمعات كبيرة للزراقم في بحيرة تشاو بمقاطعة آنهوي.

وبالنظر إلى تلك الحوادث يمكن أن نفهم جيدًا مدى تفاقم وضع امدادات الموارد المائية في الصين بسبب التلوث الصناعي والزراعي والمحلي وغيرها من مصادر التلوث التي بإمكانها تلويث مياه الشرب في الصين مثل تفشي الزراقم، مما جعل كمية الموارد المائية الصالحة للاستخدام الآدمي في الصين تنتقل من سيء إلى أسوأ.

الفصل الثاني: الأسباب الرئيسة لأزمة الموارد في الصين

في الحقيقة، لا تقتصر خلفية أزمة الموارد الطبيعية الثلاثة في الصين (الموارد المعدنية، والأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية) على قلة الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الصين، بل هي أعمق من ذلك، فهناك عوامل تاريخية وعوامل أنماط التنمية الاقتصادية في الصين والعوامل المتعلقة بعادات ووعي الناس. فمع تعميق الإصلاح والانفتاح في الصين، ومع تطور التصنيع والتحضر، فقد برزت التناقضات بين العرض والطلب على موارد البلاد، وسيتفاقم الوضع الراهن لأزمة الموارد في الصين بصورة أكبر.

وقد أشارت توصيات الخطة الخمسية الثانية عشر بوضوح إلى: "الاهتمام بالتنمية العلمية لتكون الأساس، وجعل تسريع تحول التنمية الاقتصادية هي الخط الرئيسي"، ويجب أن تكون هذه هي الأفكار التوجيهية الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية في الصين. كما أشارت "التوصيات" أيضًا إلى أن "التطوير العميق للتصنيع، والمعلوماتية، والتحضر، والتسويق، والتدويل" هو الطريق المحدد الجديد لتقوية الصين وفهم المواقع الجديدة للتقسيم العالمي للعمل فهما جيدا. وبالتالي، يمكن من خلال الفهم الجيد للجذور الحقيقية للوضع الراهن لأزمة الموارد في الصين كسر كافة قيود الموارد، كما يمكن وضع سياسات جديدة تتفق مع المبادئ الوطنية من أجل أن تنعم الصين بالتنمية العلمية.

يعد علم الاقتصاد الذي نتحدث عنه كثيرًا هو، في الحقيقة، العلم الذي يبحث في مجال تخصيص الموارد في عملية الإنتاج المجتمعي. فمثلاً، يخضع إنتاج المواد عند المجتمع البشري لدروة مستمرة من

---

(١) يقع شمال شرق الصين، ويعتبر أكبر روافد نهر هيلونغ، حيث يتدفق لمسافة ١,٤٣٤ كيلومتر من جبال تشانغ باي عبر مقاطعتي جيلين وهيلونغجيانغ.

(٢) عنصر كيميائي له الرمز Cd والعدد الذري ٤٨ في الجدول الدوري للعناصر.

(٣) الزَراقِم أو البكتيريا الزرقاء أو الجراثيم الزرقاء، هي شعبة من البكتيريا موجبة الغرام القادرة على التمثيل الضوئي، عادة ما تعيش في الماء.

إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك قائم على أسس مادية للموارد الطبيعية، وبالتالي فإن أنماط التنمية الاقتصادية للإنتاج الاجتماعي وأنظمة السوق وأنماط الاستهلاك هي التي تعمل على تحديد تخصيص الموارد وكفاءة الاستخدام بشكل مباشر، ولذلك فإن مقارنة الوضع الراهن للموارد الطبيعية الموجودة في عملية التنمية الاقتصادية بالصين تمكننا من خلال بحث أنماط التنمية الاقتصادية وأنظمة السوق وأنماط الاستهلاك تتبع جذور خلفية أزمة الموارد في الصين على أسس التحليل التاريخي.

١- قلة نصيب الفرد من الموارد:

تعد الموارد أحد الكيانات الواقعية الموجودة، وعندما نقوم بتحليل الأسباب التي أدت إلى تعرض دولة ما أو منطقة ما لأزمة من أزمات الموارد، فلا يظهر أمامنا سوى تناقضات عرض وطلب الموارد في الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، فإن الاطلاع على العوامل التاريخية لأزمة الموارد إنما هو في الأساس إطلاع على ما تنعم به الصين من موارد.

وبالنظر إلى أوضاع توزيع الموارد في العالم يتبين لنا أنه على الرغم من امتلاك الصين لكمية كبيرة مطلقة من الموارد المعدنية غير المتجددة للطاقة، حيث تملك حوالي ١٢٪ من إجمالي ما يمتلكه العالم من هذه الموارد، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة عالميًا، إلا أن نصيب الفرد من الموارد ضئيل جدًا، حيث يبلغ حوالي ٥٨٪ من المتوسط العالمي، وبذلك يحتل المرتبة الثالثة والخمسين عالميًا؛ كما أن الموارد المعدنية المتجددة للطاقة التي تنعم بها الصين تواجه هي الأخرى قيود العوامل التاريخية، حيث إن أكثر الموارد المعدنية المتجددة للطاقة التي تتمتع بها الصين هي الفحم، ولكن نظرًا للاستغلال غير المنضبط الحالي، فقد أدى أيضًا إلى تفاقم أزمة موارد البلاد. ويقل نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن ١,٤ مو، أي لم يصل إلى ٤٠٪ من المتوسط العالمي؛ حتى ما تتمتع به الصين من موارد مائية ما زالت في وضع متخلف مقارنة بالمتوسط العالمي. ولذا، فإن الصين دولة واسعة الأراضي غنية بالموارد الطبيعية، ولكن باستعراض الموارد التي تنعم بها الصين من المنظور التاريخي، نجد أنه على الرغم من المميزات الكبيرة التي تتمتع بها الموارد في الصين، وبمقارنة الصين مع روسيا وأمريكا وغيرهم من الدول الكبرى التي تتمتع بموارد طبيعية، هناك فجوة كبيرة بين نصيب الفرد من إجمالي الموارد المتوفرة في الصين والإجمالي العالمي للموارد، وهذه هي إحدى العوامل الواقعية التي أدت إلى معاناة البلاد من أزمة في الموارد.

٢- تنمية الاقتصاد تنمية أفقية

من منظور الإنتاج الواقعي يتبين لنا أن النمو الاقتصادي الحالي ونمط التنمية الاقتصادية أحد أهم أسباب التنمية الاقتصادية الأفقية. فهناك كثير من دول العالم مثل اليابان وكوريا الجنوبية وبعض الدول الأوروبية والأمريكية على الرغم من قلة مواردهم الطبيعية، إلا أنه لديهم القدرة على خلق قوة إنتاجية هائلة، وفي الوقت ذاته لا توجد أدنى قيود في الموارد تقيد إنتاجهم مثل ما تعانيه الصين من قيود. وفي الحقيقة، هذا هو بالضبط ما أحدثه نمط التنمية الاقتصادية الحالية للصين. فقد طرحت الصين حاليًا مقترحًا تم تصور فيه نمط التنمية الاقتصادية، وهذا الاقتراح سيكون له أهمية تاريخية ومغزى واقعي.

ويرتكز النمط التقليدي للتنمية الاقتصادية للصين في الأساس على الاستثمار المرتفع، والاستهلاك المرتفع، والفاقد المرتفع، وأساليب لا تتصف بالكفاءة. ويشير ما يطلق عليه "الاستهلاك المرتفع،

والفاقد المرتفع" إلى أن المجتمع البشري ينتج ما يحتاج إليه من موارد، ويمكن أن يحدد تشغيل هذا الأسلوب للتنمية الاقتصادية بشكل أساسي ماهية أزمات الموارد التي من الممكن أن تظهر في المجتمع الصيني الحالي.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة الفحم المستخدم في توليد الطاقة الحرارية في الصين أعلى من المتوسط الدولي بحوالي ٢٢,٥٪، كما أن استهلاك الطاقة لإنتاج طن من صناعات الحديد والصلب المتوسطة والكبرى أعلى من المتوسط العالمي بحوالي ٢١٪، بينما استهلاك الطاقة لإنتاج الإسمنت أعلى من المعدل العالمي بحوالي ٤٥٪. وبهذا تكون كثافة الاستهلاك للموارد المعدنية المنتجة للطاقة في الصين أعلى بكثير من متوسط المعدلات العالمية. وتشير معطيات المكتب الوطني للإحصاء إلى أن كثافة الاستهلاك الحالي من الصلب والنحاس والألومنيوم والرصاص وغيرها من الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة قد بلغت ٥,٦ ضعفًا، ٤,٨ ضعفًا، ٤,٩ ضعفًا و٤,٩ ضعفًا بالنسبة إلى المعدل العالمي. ولا يؤثر التطور السريع للتنمية الاقتصادية ومواصلة تعزيز التحضر والتصنيع في الصين على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الريفية فحسب، بل يؤدي في الوقت ذاته إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه العذبة. وبالتالي يؤدي إلى تفاقم التناقض في العلاقة بين العرض والطلب لإمدادات الموارد.

ومن خلال استعراض مجموعة من الأرقام يتبين لنا بوضوح أن أنماط التنمية الاقتصادية الحالية في الصين تعد واحدة من الأسباب الهامة للقيود المفروضة على الموارد، كما يعد الاستهلاك المفرط في الموارد أحد الأسباب المهمة لتفاقم أزمة الموارد في البلاد.

٣- نقص بنية الأنظمة السوقية للموارد

باستعراض أزمة الموارد في الصين من منظور التبادل الحقيقي، يمكن أن تعزو تلك الأزمة إلى بنية النظام السوقي. ففي النظام الاقتصادي السوقي المعاصر، يلعب السوق دورًا محوريًا في توزيع الموارد، وفي ظل نظام الاقتصاد السوقي الاشتراكي، فإن السوق يلعب أيضًا دورًا أساسيًا في تخصيص الموارد. ومن المنظور الجوهري، نجد أن الأسباب الجذرية لأزمة الموارد في الصين تكمن في انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، وترتبط الأسباب الحقيقية لانخفاض تخصيص الموارد ارتباطًا وثيقًا مع بنية الأنظمة السوقية. ويمكن تحليلها من زاويتين هما زاوية نظام السوق الدولية وزاوية نظام السوق المحلية.

أولاً: من منظور نظام السوق الدولية. لقد ذكرنا آنفًا ملف الشراء لشركتي "بي انش بي بيليتون" و"ريو تينتو"، حيث تنفق الصين حوالي ٩٠ مليار يوان سنويًا كرسوم دراسية، وهذا هو بالضبط الواقع في الصين حيث تقف الصين موقفًا ضعيفًا في سوق الموارد الدولية. وهناك سوقان يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالموارد ألا وهما سوق الموارد الدولية والأسواق المالية الدولية. ويجب علينا النظر بوعي إلى أن الموارد المعدنية المنتجة للطاقة وغير المنتجة للطاقة قد أصبحت اتجاهًا لا رجعة فيه في ظل عولمة تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال، أصبح اكتشاف وتعدين وصهر الموارد المعدنية البترولية حقيقة واقعية في جوانب تخصيص الموارد ضمن النطاق العالمي. وتعد الصين إحدى الدول التي وصلت إليها التنمية الاقتصادية السوقية متأخرة، ولذا فإن موقف الصين لا يزال ضعيفًا في حقوق المساومة والقوة التفاوضية على صعيد سوق الموارد العالمية وذلك على عكس الدول الغربية المتقدمة. فمثلاً، عند إبرام الصين صفقات لشراء كميات كبيرة من الموارد المعدنية المنتجة للطاقة وغير المنتجة غالبا ما تواجه

تحديات صعبة وتعاني من حوادث تجارية مخالفة للقوانين الواقعية، وبالتالي تتعرض الصين لخسائر اقتصادية فادحة تزيد من تفاقم أزمة الموارد في البلاد. وعلى صعيد الأسواق المالية الدولية، تعد الصين من أكثر الدول التي تواجه تحديات كبيرة يضعف من موقفها؛ حيث إن النظام المالي الذي تنتهجه أمريكا من اتخاذ الدولار الأمريكي عملة عالمية قد أدى بدوره إلى سيطرة الدول الغربية على تحديد أسعار الموارد في الأسواق المالية الدولية، ومن ثم زاد من تفاقم أزمة الموارد في الصين.

ثانيا: من منظور نظام السوق المحلية. يعد تأخر تطوير نظام السوق المحلية إعاقة خطيرة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد في الصين، كما يعد أحد الأسباب الرئيسة لتفشي أزمة الموارد. وما زالت الأسواق التجارية وأسواق رأس المال التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتخصيص الموارد المعدنية في الصين غير ناضجة.

فمن زاوية السوق التجارية يتضح لنا أنه نظرًا لأن الغالبية العظمى من اكتشافات الموارد المعدنية في الصين تنتمي إلى إدارات احتكارية مملوكة للدولة، لذلك فإن خسائر كفاءة تخصيص الموارد التي يسببها الاحتكار أمر لا مفر منه، في حين أن موارد الأراضي الصالحة للزراعة تعود إلى ملكية الدولة وبعض الكيانات، لكن هناك نقص في تلك الكيانات الاقتصادية، وحتى الآن لم تبدأ الدولة في تطوير سوق نقل ملكية الأراضي، ومن ثم فقد ساهمت كل هذه العوامل في انخفاض نسبة كفاءة توزيع الأراضي في الصين، كما أنها تعد أحد العوامل الهامة التي أدت إلى تفشي أزمة موارد الأراضي. ونظرًا لما تعانيه توريدات الموارد المائية من احتكار الدولة، فإن هناك الكثير من الشركات المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات الوطنية ليس لديها آليات تسعير عند استهلاك المياه. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن غض الطرف عن تكلفة استهلاك المياه سيؤدي أيضًا إلى تفاقم أزمة الموارد المائية في الصين.

وبالنظر إلى بنية سوق رأس المال المحلي يتبين لنا أن بورصة شنغهاي وشنتشن للأوراق المالية هي أساس سوق رأس المال في الصين. ووفقًا للإحصاءات، فإن الشركات التي تعمل في صناعة التعدين في الصين ليست سوى عدد قليل من الشركات السوقية مثل شركة شينخوا الصينية، وشركة الصين للفحم، وشركة جيانغشي للنحاس، وشركة شيشان للفحم وغيرهم، وقد أعاق هذا تطوير شركات التعدين في الصين بشكل خطير. وفي الوقت ذاته، تواجه سوق رأس المال في الصين مشكلة كبيرة وهي كونها غير نظامية، فهناك أحداث خطيرة مثل الصفقات التي تجري في الخفاء، والتي أثرت بشكل كبير على توقعات الناس نحو الاستثمار في أسواق رأس المال، كما أثرت على استثمارات المستثمرين في الشركات السوقية المهتمة بمجال الموارد، والذي من شأنه أن يصل تأثيره على تنمية الشركات التي تتخذ من موارد الدولة أهدافًا تشغيلية، الأمر الذي سينجم عنه تأثيرات سلبية على أزمة الموارد في الصين. وما زالت موارد الأراضي والموارد المائية لا تمتلك سوقًا وطنية موحدة، وبالتالي ستكون هذه الموارد سواء أكانت أراض أو مياه قليلة، وبهذا فلن تسبب آليات التسعير إلى حد كبير جوًرا في توزيع الموارد. ومن ثم يمكننا أن نرى الدور الكبير الذي لعبته بنية النظام السوقي في حل مشكلة أزمات الموارد.

٤- تخلف أساليب الاستهلاك:

من الناحية الموضوعية، يمكن القول بأن السبب الأكبر في أزمة الموارد هو الإسراف في استهلاك الموارد؛ حيث صرخ المواطنون مذعورين قائلين إن الصين ضيعت النمر الشرس. فعلى الرغم من أن موارد الصين قد بلغت حدًا كبيرا في مجالات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ثقافة التوفير

والاقتصاد ما زالت ضحلة عند كثير من الناس. وتعد ظاهرة الإسراف التي تعكسها أساليب استهلاك المواطنين للموارد ظاهرة شائعة مألوفة في الصين. وتظهر المعطيات ذات الصلة أن الإنفاق السنوي في الصين على الطعام والشراب والمواصلات العامة قد بلغ ٦٠٠ مليار يوان. فعلى سبيل المثال، هناك إسراف كبير في استعمال واستهلاك المياه من جانب الشعب الصيني، حيث نجد في كثير من الأحيان صنابير المياه مفتوحة والناس يمرون أمامها ذهابًا وإيابًا دون أن يقوم أحد بإغلاقها. وبالمثل ترك الأضواء الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر قيد التشغيل دون الحاجة الى استخدامها، وللعلم فإن الطاقة الكهربائية التي يستخدمها الناس تعد في النهاية استهلاكًا للموارد المائية وموارد النفط والفحم وغيرهم. وبالتالي، فإن عادات الاستهلاك لدى مواطني الصين أدت إلى زيادة استهلاك الموارد في الصين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التناقضات بين العرض والطلب على إمدادات الموارد.

الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لتجنب السقوط في أزمة الموارد:

كيف يمكن حل سلسلة الأزمات الحالية للموارد في الصين؟ هذا السؤال في حاجة إلى إجابة ليتم وضعها أمام التنمية الاقتصادية للصين. فأزمة الموارد الأساسية تتمثل في الموارد الثلاثة الكبرى وهي الموارد المعدنية والأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، والتي تعكس بعمق العوامل التاريخية والعوامل الواقعية التي أثرت على توزيع الموارد في الصين.

ففي الوقت الحاضر، تعيش الصين مرحلة حاسمة من تعميق الإصلاح والانفتاح وتغيير أساليب التنمية الاقتصادية. وقد أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة بكل وضوح "اعتبار التنمية العلمية هي العامل الرئيسي، واعتبار تحويل التنمية الاقتصادية هي الخط الرئيسي، والتمسك ببناء مجتمع موفر للموارد صديق للبيئة هو النقطة المحورية الهامة في مجال تحول التنمية الاقتصادية". ولهذا نرى أنه يجب علينا فهم روح التوجيهات المركزية فهمًا حقيقيًا وتنفيذها على الوجه الأمثل من أجل حل أزمة الموارد الحالية، كما يجب علينا أيضًا وضع حلول علمية ومنطقية واتباع قوانين اقتصادية موضوعية. وحين تطبيق هذه التوجيهات سنجد أن هذا هو الحل السحري الذي يمكننا من حل جميع مشاكل الموارد الناجمة عن التنمية الاقتصادية الحالية وغيرها من المشاكل.

فيما يتعلق بالمحتوى الأساسي لمفهوم التنمية العلمية، يعتبر التطوير هو شرطه الأول، حيث يعتبر الاهتمام بالعنصر الإنساني هو الجوهر، وشروطه هي الشمولية والتنسيق والاستدامة، ومنهجه الأساسي هو التخطيط الموحد والنظرة الشاملة. وبالتالي، فإن تنفيذ مفهوم التنمية العلمية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد هما الطريقة الأساسية لحل ما تواجهه البلاد من أزمة في الموارد بشكل أمثل، وهو ما يتماشى مع المتطلبات المحددة والخطط الاستراتيجية للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة تجاه التنمية الاقتصادية للصين. ويمكن من خلال أربعة جوانب لمفهوم التنمية العلمية اقتراح إجراءات لمشكلة أزمة الموارد في الصين.

الجانب الأول: تسريع تحول أنماط التنمية الاقتصادية. فيجب أولاً حل مشكلة تحويل نمط التنمية الاقتصادية بالشكل الأمثل. كما يجب أن تتحرر أنماط التنمية الاقتصادية الصينية من ارتفاع معدلات الاستهلاك التقليدية، وارتفاع معدلات إهدار الموارد والطرق غير الفعالة، وينبغي تسريع تحول أنماط التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الصناعة والابتكار التكنولوجي وغيرها من الأساليب. وقد

كشفت الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨م النمط غير المستدام للنمو الاقتصادي العالمي، كما أن بنية المتطلبات المحركة والتي تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي العالمي للدول المتقدمة آخذة في التغيير. وإذا استمرت الصين في الاعتماد على الاستهلاك التقليدي للموارد التقليدية من أجل تشجيع نموذج النمو الاقتصادي، فإن هذا سيؤدي أيضًا إلى تفاقم أزمة الموارد. ولذا يتعين على الصين مواصلة تغيير نمط التنمية الاقتصادية، مما يجعل الهيكل الصناعي في الصين قادرًا على مواكبة الصناعات العالمية، وبالتالي فإن التغيير الشامل لأوضاع استهلاك الموارد في الصين سيعمل على توفير أساس متين لحل أزمة الموارد. وفي الوقت ذاته، يتعين على الصين تسريع عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية العالمية للموارد والتعامل مع أزمة الموارد في الصين من منظور توزيع ونشر الموارد العالمية، سواء في مجالات الموارد المعدنية المنتجة للطاقة والتي تعتمد على النفط، أو في مجالات الموارد المعدنية غير المنتجة للطاقة والتي يكون خام الحديد أساسها، كما يجب علينا تسريع التكامل مع السوق الدولية، وتعميق بنية السوق المحلية، ومن ثم يمكن من خلال هذه الطريقة الوحيدة حل أزمة الموارد حلاً مثاليًا وخدمة التنمية الاقتصادية في الصين بشكل أفضل.

الجانب الثاني: تعزيز ثقافة الحفاظ على الموارد. ويمكن لتحويل أنماط التنمية الاقتصادية تحليل كيفية حل أزمة الموارد من منظور المستوى الاستراتيجي الكلي للدولة وتعزيز ثقافة الحفاظ على الموارد مع التنفيذ الملموس على أرض الواقع. ونفهم من مفهوم التنمية العلمية أن الجوهر هو الاهتمام بالعنصر الإنساني. فظاهرة الإسراف في استهلاك المواطنين في الصين حاليًا ليست عن عمد، لكن ثقافة الاقتصاد والبيئة وغيرها من المفاهيم لا يمكن أن تأتي في تفكيرهم. لذلك، نحن بحاجة إلى الاستمرار في تعزيز الوعي لدى المواطنين بالحفاظ على مواردهم، وغرس العادات الجميلة "شرف التوفير وعار الإسراف" في جميع أنحاء المجتمع، وتنفيذ شتي السبل للحفاظ على الموارد. ويجب علينا أيضًا أن ندرك تمامًا أنه لا يمكننا أن نعمل على تنفيذ سبل الحفاظ على مواردنا في شكل حملات، بل لابد وأن تصاحب سياسة الدولة التنمية العلمية. وفي الوقت الحاضر، يمكن صياغة القوانين من أجل المحافظة على الموارد الصينية، بالإضافة إلى الاقتصاد فيها واستغلالها الاستغلال الأمثل، وبذلك تصبح سياسة وطنية أساسية يجب علينا أن ننفذها بدقة. فمن ناحية، يجب علينا تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، ووضع معايير للاقتصاد في الموارد، وتعزيز تكنولوجيا الحفاظ على الطاقة، ومن ناحية أخرى، يجب علينا تعزيز ثقافة الاقتصاد في البيئة لدى المواطنين، والعمل على الجمع بين "فتح مصادر جديدة" و" تخفيض التكاليف"، ومن ثم الوصول إلى الهدف وهو حل أزمة الموارد، وفي الوقت ذاته تحسين مستويات المعيشة والرفاهية الاجتماعية للشعب.

الجانب الثالث: تسريع بناء "المجتمع ذي النمطين". فإذا قلنا أن التحول في التنمية الاقتصادية من منظور التنمية الاقتصادية، وإذا قلنا أن تعزيز ثقافة الاقتصاد في الموارد من منظور التنمية البشرية يمكنهم حل أزمة الموارد الصينية، إذاً يجب تسريع المجتمع ذي النمطين حتي يتسنى حل أزمة الموارد الصينية من منظور التنمية المجتمعية. ويخبرنا المفهوم العلمي للتنمية بأن المطلب الأساسي هو الشمولية والتنسيق والاستدامة. وبالتالي يتعين على الصين تطوير اقتصاد إعادة التدوير بكل قوة، والتنفيذ الشامل للسياسة الوطنية الأساسية في الحفاظ على الموارد وحماية البيئة، وتعزيز اقتصاد وإدارة موارد الطاقة، وتعزيز الحفاظ على الطاقة، وتنفيذ نظام المسؤولية نحو خفض الطاقة بكل دقة. ويجب تأسيس المجتمع

ذي النمطين في الوقت الحالي، وبذلك ينبغي على الصين تشكيل نظام ابتكاري تكنولوجي لاقتصاد إعادة التدوير تكون الشركات هي الأساس فيه، والجامعات الرئيسة ومعاهد البحوث هي الأساس في ذلك النظام البحثي للاقتصاد الدائري، والشركات الوسيطة ومؤسسات الخدمات الاستشارية هي الأساس أيضًا في نظام خدمات الاقتصاد الدائري. وهكذا تكون الصين قادرة على تحقيق بنية مجتمعية صديقة للبيئة موفرة للموارد يكون أساسها "استكشافات منخفضة واستغلال مرتفع وتلوث أقل" في السنوات العشر المقبلة. ويعد هذا هو السبيل الوحيد القادر حقيقة على حل أزمة الموارد الحالية، وتنفيذ التطوير الشامل والمنسَّق والدائم للاقتصاد والمجتمع والبيئة.

الجانب الرابع: توازن أربعة أنواع من العلاقات. فمن خلال تحليل ما سبق يمكنك أن ترى أربعة أسباب كبرى لأزمة الموارد: العوامل التاريخية، وأنماط التنمية الاقتصادية، وبنية نظام السوق، وأنماط الاستهلاك. ومن مفهوم التنمية العلمية نستلهم أن المنهج الأساسي يتمثل في التوازن. وبالتالي، فإن المشاكل المحددة تتطلب حلولاً محددة. ونعتقد أن حل مشكلة أزمة الموارد الحالية يتطلب توازن أربعة أنواع من العلاقات، أي العلاقة بين استكشاف واستغلال الموارد، والعلاقة بين تطور البيئة وحماية الاقتصاد، والعلاقة بين السوق الدولية والسوق المحلية، وكذلك العلاقة بين الاستهلاك الصناعي والاستهلاك المنزلي. وبالتالي، فمن جانب، فإننا لسنا مطالبين بالاهتمام باستكشاف واستغلال الموارد المحلية والدولية والعمل باستمرار على تحسين المستوى التكنولوجي للاستكشاف والاستغلال فحسب، بل إننا أيضًا في حاجة إلى الاهتمام بتنسيق العلاقة بين الاستكشاف والاستخدام تنسيقًا كاملاً، مع التحسين الشامل لكفاءة الاستخدام وتحسين كفاءة توزيع الموارد حتى يتسنى حل مشكلة أزمة الموارد حلاً مثاليًا. ومن جانب ثانٍ، يجب أيضًا الاهتمام بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ويمكننا، من خلال اقتصاد السوق الأوربية والذي امتد لأكثر من مائتي سنة، أن نرى أن السير في طريق "التنمية أولاً والإدارة ثانيًا" سوف تجلب كوارث خطيرة على الدول والمناطق. لذا، يجب أن نجعل التنمية الاقتصادية وحماية البيئة مرتبطة ترابطًا عضويًا. ومن جانب ثالث، يجب الاهتمام بالعلاقة بين السوق الدولية والسوق المحلية. فأسواق الموارد الدولية والأسواق المالية الدولية دائما ما تعمل على تقييد المعروض من الموارد الصينية، لذلك يجب علينا الاندماج سريعًا في نظام توزيع الموارد العالمي، مع مضاعفة حق تسعير الصين لمواردها في الأسواق المالية العالمية، ويجب علينا أيضًا تسريع عملية تطوير نظام السوق المحلية. ومن جانب رابع، يجب الاهتمام بالعلاقة بين الاستهلاك الصناعي والاستهلاك المنزلي، حيث لا يزال استهلاك الموارد في الصين مرتفعًا وكذلك نسبة الإهدار، سواء أكان استهلاكًا صناعيًا أم استهلاكًا منزليًا، وبالتالي يجب أن نقوم بتنسيق العلاقة بين هذين الاستهلاكين تنسيقًا كاملاً، وتعزيز تنمية الاقتصاد الصناعي، وتحسين مستوى معيشة الشعب، ولا شك أن جميعها يساهم في حل مشكلة أزمة الموارد الحالية.

❊❊❊

الباب الخامس
هل يمكن لآفاق الصادرات الصينية أن تشهد إشراقة مستمرة؟ الأستوديو والمايكروفون

لقد تعرضت الصادرات الصينية منذ عام ٢٠١٢م لانخفاض الطلب عليها في السوق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المحلية وغيرها من القيود، الأمر الذي أدى بدوره إلى بداية تباطؤ نمو الصادرات الصينية. وعلى هذا، فقد ظل حاضرها كمستقبلها لفترة طويلة من الزمن، حيث حافظت فيه التجارة الخارجية الصينية على التنمية المستقرة مع بعض العوامل الإيجابية، إلا أن التحديات والصعوبات التي واجهتها التنمية كانت كبيرة، والعوامل المقيدة التي وقفت في طريقها كانت متشابكة ومعقدة، كما أن الوضع لم يكن يدعو إلى التفاؤل. وبالتأمل المماثل لكل العوامل المختلفة، نجد أن معدل نمو الصادرات الصينية أقل استقرارًا، كما أن أوضاع الميزان التجاري في تحسن مستمر. وفيما يتعلق بالبيئة المحلية والدولية شديدة التعقيد، فينبغي إحراز تقدم في الصادرات الصينية مع ضمان الاستقرار، والتركيز على استقرار النمو والتعديل الهيكلي وأنماط التحول، والحفاظ على نمو مطرد في حجم الصادرات، وفي الوقت ذاته تعديل هيكل زيادة الصادرات وبذل الجهود من أجل التحول والارتقاء، وتعزيز القدرة التصديرية المستدامة.

الفصل الأول: تباطؤ نمو الصادرات الصينية منذ عام ٢٠١٢م:

منذ انطلاق عصر الإصلاح والانفتاح، حققت استراتيجيات نمو الاقتصاد الصيني القائم على التصدير العديد من النتائج الهامة، كما ازدادت وتيرة معدل نمو التجارة الخارجية، حيث حققت التجارة الخارجية الصينية نتائج ملحوظة. فقد وصلت الصادرات الصينية مقارنة بإجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٧٨م إلى أقل من ١٪، بينما بلغت في عام ٢٠١٠م حوالي ١٠,٤٪. وفي فترة تنفيذ "الخطة الخمسية الحادية عشرة" استمر تفوق هيكل الصادرات الصينية، حيث تحسنت درجة التسهيل التجاري، كما خضعت آليات أنظمة التجارة الخارجية للتحسن المستمر. وفي عام ٢٠١٠م، بلغ حجم الواردات والصادرات الصينية إلى ٢,٩٧ تريليون دولار، أي حوالي ضعف ما وصل إليه في نهاية الخطة الخمسية العاشرة، وبهذا يكون قد تخطى المرتبة الثالثة عالميًا ليتبوأ المرتبة الثانية عالميًا، وبذلك يكون قد احتل المرتبة الأولى عالميًا في حجم الصادرات والمرتبة الثانية عالميًا في حجم الواردات. وبعد عام ٢٠١١م هو عام بداية فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة، حيث حافظت فيه التجارة الخارجية الصينية على التنمية المستقرة والمتوازنة، وبلغ حجم الصادرات حوالي ١,٨٩٨ تريليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٠,٣٪ مقارنة بالعام السابق، كما استمرت الصين في الحفاظ على وضعها كدولة تحتل المرتبة الأولى عالميًا في مجال التصدير.

وقد تعرضت الصادرات الصينية منذ عام ٢٠١٢م لانخفاض الطلب عليها في السوق العالمية، مع ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المحلية وغيرها من القيود، واستمر الاتجاه التنازلي في الربع الرابع من عام ٢٠١١م، حيث بدأ معدل النمو في الانخفاض تدريجيًا. ففي الربع الأول، بلغ إجمالي الواردات والصادرات الصينية حوالي ٨٥٩,٢ مليار دولار، ثم زادت حوالي ٧,٣٪، ثم هبطت بعد الارتفاع الذي حظيت به في الفترة ذاتها بنسبة تقدر بحوالي ٢٢,٣٪، حيث بلغ إجمالي الصادرات حوالي ٤٣٠ مليار دولار، ثم بدأت تلك النسبة في الانخفاض من الربع الثالث لعام ٢٠١١م لتصل إلى ٢٠,٦٪. وفي الربع الرابع، بلغت النسبة ١٤,٢٪، ثم هبطت لتصل إلى ٧,٦٪، ثم هبطت بعد الارتفاع الذي حظيت به في الفترة ذاتها بنسبة تقدر بحوالي ١٨,٨٪، حيث أن معدل النمو هذا كان يعتبر أدنى مستوى للنمو في نفس الفترة من عام ١٩٩٩م (باستثناء عام ٢٠٠٩م والذي تأثر بشدة جراء الأزمة المالية العالمية).

١- النمو السلبي للصادرات الصينية إلى أوروبا وزيادة معدلات النمو مع الأسواق الناشئة:

بعد تعرض الصين لمشكلة أزمة الديون الأوروبية التي طالت دون حلول، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على منتجاتها في السوق العالمية، بدأ معدل نمو الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي ينخفض بداية من الربع الثالث لعام ٢٠١١م حيث بلغت النسبة حوالي ١٨,٢٪، ثم هبط بشدة في الربع الرابع ليصل إلى ٦,٥٪. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٢م، بلغ معدل نمو الصادرات الصينية إلى أوروبا حوالي ١,٨٪، وكان من بينها إيطاليا والتي انخفض معدل الصادرات إليها ليبلغ حوالي ٢٩,٤٪، وانخفضت لألمانيا بنسبة بلغت ٢,٩٪، بينما كانت مستقرة إلى حد ما تجاه أمريكا واليابان، حيث بلغ معدل نمو الصادرات لكلا البلدين حوالي ١٢,٨٪ و١٠,٣٪، أي بزيادة قدرها ٥,٢٪ و٢,٧٪، وهي أعلى نسبة مقارنة بحجم الصادرات الإجمالية. ومع العمل بنشاط على تعزيز استراتيجية تنويع الأسواق، كان النمو التجاري بين الصين والدول ذات الأسواق الناشئة لا يزال سريعًا، حيث زاد إجمالي حجم التجارة بين الصين ودول البريكس مقارنة بالفترة ذاتها ليصل إلى ١٤٪، حيث بلغ نصيب الصادرات وحدها من تلك النسبة حوالي ٨,٨٪، وبلغ حجم الواردات حوالي ١٨,٢٪، كما زاد حجم التجارة مع دول الآسيان إلى ٩,٢٪، حيث حظيت علاقة الصين بدول الآسيان بمزيد من التوطيد باعتبارها ثالث أكبر شريك تجاري للصين.

٢- ركود صادرات المنتجات كثيفة العمالة، واستقرار نمو صادرات المنتجات الكهروميكانيكية:

ففي الربع الأول من عام ٢٠١٢، تعرضت صادرات المنتجات النسيجية للركود، حيث بلغ معدل نمو الصادرات للملابس والمنسوجات والأحذية ٣,٩٪، ١,٤٪، ٢,٨٪ على الترتيب، بينما انخفضت صادرات الحقائب إلى حوالي ٢,١٪، في حين بلغ إجمالي الواردات والصادرات من المنتجات الكهروميكانيكية حوالي ٤٢٦ مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ٥,٤٪، وهذه الزيادة تمثل حوالي ٤٩,٧٪ من إجمالي الصادرات والواردات بجميع القطاعات في الفترة ذاتها. وقد بلغ حجم الواردات حوالي ١٧٣ مليار دولار، بزيادة قدرها حوالي ٠,٥٪، وهو ما يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي واردات

البلاد في الفترة نفسها؛ بينما بلغ حجم الصادرات حوالي ٢٥٣ مليار دولار، بزيادة قدرها حوالي ٩,١٪، حيث تجاوز معدل النمو الإجمالي بحوالي ١,٥٪، وهو ما يمثل حوالي ٥٨,٩٪ من إجمالي صادرات البلاد خلال نفس الفترة. كما تراجعت صادرات المنتجات مرتفعة الأسعار، وانخفضت صادرات النفط المكرر والفحم إلى ٧,١٪ و٤٤,٦٪ على الترتيب.

٣- ضعف صادرات المقاطعات الساحلية، بينما حافظت مناطق غرب ووسط الصين على زخم النمو السريع للتجارة الخارجية

بلغ معدل نمو صادرات المنطقة الشرقية حوالي ٥,٦٪، حيث وصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الأول لعام ٢٠١٠م. ومن بين هذه المدن الواقعة في المنطقة الشرقية نجد قوانغدونغ، وجيانغسو، وتشجيانغ، وشانغهاي، وشاندونغ، حيث بلغ معدل نمو الصادرات لتلك المدن حوالي ٥,٤٪، و٢,٨٪، و٦,١٪، و٣,٢٪، و١,٣٪ على الترتيب. ومع تعزيز الاستراتيجية الشاملة للتنمية الإقليمية بالبلاد وإعادة تخطيط المناطق الرئيسة، فقد تعهدت مناطق غرب ووسط الصين بنقل الصناعات الساحلية وتسريع وتيرة جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة معدلات النمو السريع لحجم التجارة الخارجية بتلك المناطق. فقد وصل معدل نمو صادرات مناطق وسط وغرب الصين إلى ٢٣,٧٪ و٣٠,١٪ على التوالي، وهي نسبة أعلى من المنطقة الشرقية البالغ معدل نمو صادراتها حوالي ١٨,١٪ و٢٤,٥٪، بينما وصل معدل نمو واردات مناطق وسط وغرب الصين إلى حوالي ١٦,٤٪ و٦,٤٪، وهي أعلى من المنطقة الشرقية بحوالي ١٠,١٪ و ١,٠٪.

٤- ضعف معدل نمو التجارة التصنيعية ومساهمة مؤسسات القطاع الخاص في مجال التصدير بأكثر من النصف؛

قامت مؤسسات القطاع الخاص في خضم معاناة الأزمة المالية العالمية بتسريع وتيرة التحول والارتقاء، حيث وسعت قدراتها السوقية بشكل كبير في المنافسة الشديدة، وفي ذلك الوقت كانت وتيرة نمو الصادرات أسرع من نمو مواضيع أخرى، حيث بلغ معدل نمو الصادرات في الربع الأول لعام ٢٠١٢م حوالي ١٢,٦٪، قدمت فيه مؤسسات القطاع الخاص ما يزيد عن ٥٠,٨٪ من إجمالي الصادرات، وحفزت نمو الصادرات بأكثر من ٣,٨٪. وقد زاد معدل نمو صادرات الشركات الأجنبية حوالي ٦,٩٪، بينما انخفض معدل نمو صادرات شركات القطاع العام حوالي ٠,١٪. وفي خضم هذا التأثر، كان نمو التجارة العامة أسرع بكثير من نمو التجارة التصنيعية، حيث بلغ معدل نمو واردات وصادرات التجارة العامة حوالي ٨,١٪، أما معدل نمو واردات وصادرات التجارة التصنيعية فقد بلغ حوالي ٤,٤٪.

الفصل الثاني: احتمالية كبيرة لعدم استقرار الانتعاش الاقتصادي العالمي؛

في الآونة الأخيرة، بدت الكثير من العلامات التي تدل على انتعاش الاقتصاديات المتقدمة والناشئة. أولاً، ظهور مؤشرات إيجابية على التصنيع العالمي؛ حيث يشير بنك جي بي مورجان تشايس[١]

(١) واحد من أكبر البنوك في الولايات المتحدة حاليا تأسس عام ١٧٩٩ يقع في نيويورك في الوول ستريت.

في أحد تقاريره إلى أن مؤشرات قطاع التصنيع العالمي في فبراير ومارس ٢٠١٢م استقرت فوق خط ٥٠٪، حيث وصلت النسبة إلى حوالي ٥١,٢٪ و٥١,١٪ على التوالي، ومن المتوقع أن يستمر النمو في شهر أبريل، ومن ثم فإن هذا يشير إلى أن أنشطة التصنيع بالاقتصاديات العالمية الأساسية ستنعم بحالة من الدفء. أما بخصوص مؤشرات قطاع التصنيع الأمريكية التي طرحها معهد إدارة التوريدات الأمريكية، فإنها سترتفع من نسبة ٥٢,٤٪ التي كانت في شهر فبراير لتصل إلى ٥٣,٤٪، وبالتالي ستكون أقوى مما كان متوقعًا. ثانيًا، تنمية النشاط الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فبينما وصلت المؤشرات التجريبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر فبراير إلى ١٠٠,٥، حيث استمر الانتعاش للشهر الرابع على التوالي منذ شهر نوفمبر عام ٢٠١١م، وظهرت مؤشرات إيجابية تدل على تحسن الاقتصاد. وكانت من بين تلك الدول التي تجاوزت مؤشراتها التجريبية المركبة أكثر من ١٠١ الصين واليابان وأمريكا، حيث استمرت علامات تحول الاقتصاد تتجه إلى الأفضل، كما أن المؤشرات التجريبية المركبة للسبع عشرة دولة التي يطلق عليها منطقة اليورو في شهر يناير كانت غير متحيزة. ثالثًا، قدمت أسواق الأسهم العالمية أداءً أفضل. فمنذ نمو الأرباح الفعلية للشركات في عام ٢٠١٢م، ارتفعت ثقة المستثمرين عمومًا في أسواق الأسهم العالمية. فارتفع مؤشر داو جونز[1] في الربع الأول حتى بلغ حوالي ٨,١٪، بينما ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز[2] حوالي ١٢٪. ومن المنظور الحالي يتبين لنا أنه من المتوقع أن يستمر زخم انتعاش الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢م، أو على الأقل استبعاد إمكانية عودة ظهور الركود. ولكن بصفة عامة، لم يحدث تغير في الاتجاه الأساسي لانتعاش الاقتصاد العالمي البطيء، ومع عمق اندلاع وانتشار الأزمة المالية العالمية، فقد ظهرت مساوئ الاقتصاد العالمي الحالي، سواء على صعيد آليات الأنظمة والمفاهيم السياسية أو على صعيد أساليب التنمية وغيرها من المجالات، كما أنها أظهرت التناقض المتأصل بين الاقتصاد العالمي والمشاكل والمضاعفات الناجمة أساسًا عن الأزمة المالية العالمية وغيرها من القضايا الجديدة المتشابكة. علاوة على ذلك، فإن انتعاش الاقتصاد العالمي وأسس نموه كانت ضعيفة نسبيًا، وكانت التوقعات غير واضحة، بالإضافة إلى تزايد عوامل عدم الثبات وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن عملية الانتعاش ستكون طويلة ومضنية. وفي الوقت الحاضر، فإن جميع المؤسسات الدولية غير متفائلة بالاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٢م. وطبقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٢م سيعيش حالة ركود ضخمة وسيعاني من خطر التراجع المتزايد. وعلى الرغم من زيادة النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٢م ليصل إلى حوالي ٣,٥٪ على عكس ما توقعه صندوق النقد الدولي من زيادته في شهر يناير إلى ٣,٣٪، إلا أن المخاطرة الكبيرة التي تهدد النمو الاقتصادي العالمي لم تنتهي تمامًا، فضلاً عن أن أزمة الديون الأوروبية والارتفاع المحتمل في أسعار النفط بوسعها تضييق الخناق على الانتعاش الاقتصادي الهش. ومع ضبط الأوضاع المالية العامة

---

(١) مؤشر الداو جونز أو الداو ٣٠، وهو مؤشر صناعي لأكبر ٣٠ شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشأ في ٢٦ مايو ١٨٩٦.

(٢) شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة.

وتخفيض الديون المصرفية وغيرها من الضغوط، فإن ذلك سيحد من الانتعاش القوي للاقتصاديات المتقدمة في وقت قصير.

الفصل الثالث: الوضع المعقد الخطير الذي تواجهه صادرات الصين:

تعتمد تنمية الصادرات بشكل رئيسي على ثلاثة عوامل أساسية هي: الطلب في السوق، وبيئة التنمية، والقدرة التنافسية الصناعية. وقد واجهت تنمية التجارة الخارجية للصين أوضاعًا أشد تعقيدًا وأكثر صعوبة أدت إلى تزايد صعوبات الحفاظ على التنمية المستقرة. وقد عانت الصين من نقص في النمو المستقل وتعميق أزمة الديون السيادية وتزايد الضغوط التضخمية العالمية وغيرها من التأثيرات متعددة العوامل، وبالتالي أصاب زخم انتعاش الاقتصاد العالمي الضعف والوهن، وانخفض الطلب في السوق العالمية. ومع تواجد تلك العوامل في البيئة الدولية وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالإضافة إلى صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القضايا المتشابكة، فقد أدى كل هذا إلى زيادة الضغوط والمخاطر التي تعانيها مؤسسات التجارة الخارجية الصينية، حيث واجهت التنمية المستقرة للصادرات الصينية صعوبات كبيرة.

١- النقص المستمر في الطلب الإجمالي العالمي أدى إلى فقد نمو الصادرات الصينية للقوة الدافعة على المدى الطويل.

يعد طلب الأسواق للبضائع هو أساس تنمية الصادرات؛ فالاقتصاد العالمي يعبر حاليًا مرحلة صعبة للغاية، حيث يعاني من تباطؤ الطلب في السوق العالمية، كما تعاني الصين من الضعوط المتزايدة من أجل الحفاظ على النمو المستقر للصادرات. علاوة على ذلك، فما زالت معوقات الانتعاش الدائم للاقتصاد العالمي كثيرة، وما زال تأثير الأزمة المالية العالمية ومستويات أزمة الديون السيادية في تطور، وما زالت حالة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الإجمالي ثابتة لم تتغير، ولا تزال عملية الانتعاش الاقتصادي طويلة وشاقة وتوقعات النمو غير واضحة. وقد عانت الاقتصاديات الكبرى من الارتباك الناتج عن أزمات الديون، إلى جانب الانكماش الاقتصادي، وضعف الطلب نسبيًا، مما أدى إلى نقص في نمو الصادرات الصينية. وبسبب صعوبة حل أزمة الديون الأوروبية حلاً فعالاً في وقت قصير، لذلك فقد عانت منطقة اليورو من تزايد خطر الركود، كما أن معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية كان مرتفعًا، حيث عمل على إعاقة عملية استهلاك المواطنين؛ وفي الوقت ذاته، تواجه الاقتصاديات الناشئة ضغوطًا مزدوجة سواء على صعيد تباطؤ النمو الاقتصادي أو على صعيد التضخم المالي. علاوة على ذلك، فقد ضاعفت الانتخابات الأمريكية والأوروبية والعوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل غير الاقتصادية الأخرى من عدم ثبات انتعاش الاقتصاد العالمي. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن نمو الاقتصاد العالمي ستبلغ نسبته في عام ٢٠١٢م حوالي ٣,٥٪. ومن بينها نجد أن نسبة نمو الاقتصاديات المتقدمة حوالي ١,٤٪، أما منطقة اليورو فتعاني من ركود هادئ، حيث بلغت نسبة الركود

حوالي ٠,٣٪، في حين بلغت نسبة تباطؤ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والبلدان النامية حوالي ٥,٧٪.

(١) ما زالت تطلعات منطقة اليورو على حالها يشوبها التعقيد. ففي عام ٢٠١١م، ونظرا لضعف النفقات الأسرية والصادرات والتصنيع، فقد اقتصر نمو اقتصاد منطقة اليورو على نسبة ١,٤٪، أي بانخفاض قدره ٠,٥٪ مقارنة بالعام السابق، كما انخفض الربع الرابع وحده بنسبة ٠,٣٪. أما البلدان المثقلة بالديون فدائما نموها الاقتصادي ضعيف جدًا، حيث تراجع الاقتصاد اليوناني حوالي ٦,٩٪، بينما تراجع نمو البرتغال الاقتصادي حوالي ١,٥٪، في حين انخفض النمو الاقتصادي لإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا حوالي ٠,٧٪، و٠,٤٪، و٠,٧ على الترتيب. وبالنسبة إلى الدول المحورية الأساسية، فلا تزال هي القوة الدافعة الرئيسة للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو، حيث ارتفع النمو الاقتصادي الألماني حوالي ٣,١٪، بينما بلغ النمو الاقتصادي لفرنسا حوالي ١,٧٪. وعمومًا، فلا تزال هناك العديد من المتغيرات تجاه تطور أزمة الديون، والتي ما زالت تمثل الخطر الأعظم الذي يؤثر على انتعاش الاقتصاد العالمي.

الأول: لا تزال أزمة الديون السيادية هي الخطر الرئيسي. فعلى الرغم من أن مخاطر الديون الأوروبية قصيرة الأجل منخفضة إلى حد ما، إلا أنه لم يتم حل المشكلة حلاً جذريًا. وقد تحسنت أوضاع السيولة المصرفية الأوروبية، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من العقبات مثل التخلص من الديون وتحسين نسبة كفاية رأس المال وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى، لا سيما في بعض دول جنوب أوروبا التي لا تزال لديها الكثير من الديون المعدومة، ولا يزال القطاع المصرفي يواجه مخاطر جمة. وعلى الرغم من تخفيف ضغوط الديون على اليونان في فترة قصيرة، إلا أن الاقتصاد اليوناني قد عانى من حالة ركود امتدت لأربع سنوات متتالية، فضلاً عن أن التقشف المالي قد أضعف من زخم الانتعاش الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن ضغوط تسديد الديون والتي امتدت لفترة طويلة والعجز عن سدادها أدى إلى عدم الاستقرار. كما أن مشكلة الديون التي تعاني منها الاقتصاديات الكبرى مثل إسبانيا وإيطاليا خطيرة جدًا، بحيث لا يستبعد اندلاع المخاطر المحتملة. وفي الوقت ذاته، فإن جميع الدول الأعضاء بمنطقة اليورو قد اتخذت بعض التدابير مثل التقشف المالي وتقليص مديونيات القطاع المصرفي من أجل مجابهة هذه الأزمة، وهذا بالطبع يؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي. الثاني: ارتفاع معدلات البطالة؛ فقد واصل معدل البطالة بمنطقة اليورو الارتفاع لمدة ثمانية أشهر متتالية، حيث بلغت نسبة البطالة في شهر فبراير حوالي ١٠,٨٪، وبهذا يتحقق رقم قياسي جديد في نسبة البطالة بمنطقة اليورو، حيث تجاوزت نسبة البطالة في حوالي سبع دول من الدول الأعضاء بمنطقة اليورو حوالي ١٠٪، أما اليونان وإسبانيا وغيرهم من الدول المثقلة بالديون فقد بلغت نسبة البطالة فيها أكثر من ٢٠٪. الثالث: ميلان الكيان الاقتصادي إلى الركود؛ حيث بلغت مؤشرات مديري المشتريات بقطاعات التصنيع في منطقة اليورو في شهر إبريل حوالي ٤٦٪، أي بانخفاض حوالي ١,٧٪ مقارنة بشهر مارس من العام ذاته، ثم استقرت خلال تسعة أشهر متتالية في فترة انكماش أقل من ٥٠٪. أما مؤشرات قطاعات التصنيع في ألمانيا وفرنسا

فقد بلغت حوالي ٤٦,٣٪ و٤٧,٣٪ على التوالي، وقد استقرت أيضًا لمدة شهرين متتالين في أقل من ٥٠٪.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن اقتصاد منطقة اليورو سينخفض في عام ٢٠١٢م بنسبة قدرها حوالي ٠,٣٪، والتي من بينها اليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا حيث ستنخفض مؤشراتهم الاقتصادية بنسبة ٤,٧٪، و٣,٣٪، و١,٩٪، و١,٨٪ على الترتيب. وعمومًا، فإن الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو لا يزال يواجه العديد من عوامل عدم الثبات وعدم الاستقرار، ومن الصعب تغيير زخم الركود المعتدل في وقت قصير.

(٢) يواجه انتعاش الاقتصاد الأمريكي العديد من المخاطر. في الواقع، لقد تعرضت أمريكا للعديد من الكوارث أهمها الزلازل وأزمة الديون السيادية الأوروبية وغيرها من العوامل الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاستهلاك وغيرها من العوامل المحلية التي أثرت على نسبة نمو الاقتصاد الأمريكي الفعلي في عام ٢٠١١م والتي وصلت إلى ١,٧٪، أي بانخفاض قدره ٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م. ومن بين المخاطر الرئيسة الحالية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ما يلي: أولاً، على الرغم من أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قد انخفض من ١٠٪ في عام ٢٠٠٩م إلى ٨,٢٪، إلا أن العدد الفعلي لفرص العمل الجديدة لا يزال محدودًا. ثانيًا، زيادة القيود بسبب المخاطر الخارجية؛ فالوضع المعقد والمتشابك في إيران، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الأمريكي عرضة للتأثر بارتفاع أسعار النفط، ولذا ففي حالة ارتفاع أسعار النفط والغاز ستكون النتيجة هي تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي. ثالثًا، لا يمكن تجاهل تأثير أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاد الأمريكي.

وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاقتصاد الأمريكي سيتمكن في الربعين الأولين لعام ٢٠١٢م من النمو بنسبة سنوية تقدر بنحو ٢,٩٪ و٢,٨٪ على الترتيب. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد الأمريكي سيبلغ في عام ٢٠١٢م حوالي ٢,١٪، وهي نسبة أعلى قليلاً من العام الماضي.

(٣) بطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي في اليابان؛ حيث تعرضت اليابان لأقوى الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والتسونامي في عام ٢٠١١م، كما تعرضت إلى التسرب الإشعاعي لمحطة فوكوشيما النووية، وقد أدت هذه الكوارث إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في اليابان حوالي ٠,٧٪. كما تعرضت اليابان أيضًا لتأثرات شديدة جراء أزمة الديون السيادية الأوروبية، وارتفاع قيمة الين، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط وغيرها من العوامل، بالإضافة إلى أن كارثة الزلازل قد أثرت بشكل كبير على صناعات السيارات وغيرها من الصادرات الصناعية، وبالتالي انخفض الطلب العالمي على المنتجات اليابانية، الأمر الذي أسهم في انخفاض النمو الاقتصادي لليابان. وفي السنة المالية ٢٠١١م (إبريل ٢٠١١م- مارس ٢٠١٢م) بلغ العجز التجاري الياباني حوالي ٤,٤ تريليون ين، وبهذا فقد بلغ

العجز التجاري لليابان أعلى مستوى له منذ عام ١٩٧٩م، إلا أنها تعد المرة الأولى التي يستمر فيها العجز لما يقرب من ثلاث سنوات.

وفي عام ٢٠١٢م، ومع التحسن التدريجي للبيئة الخارجية ودوافع إعادة إعمار اليابان بعد هذه الكوارث، بدت على الاقتصاد الياباني بوادر الانتعاش، حيث بدأت تظهر علامات تحسن على البيانات الاقتصادية، إلا أنها لا تزال محدودة. وقد ارتفعت صادرات اليابان في مارس إلى حوالي ٥,٩٪ حيث كان أول نمو إيجابي يظهر من ستة أشهر. وتتوقع الحكومة اليابانية في بلوغ معدل النمو الاقتصادي الفعلي لليابان في العام المالي ٢٠١٢م نسبة ١,٨٪، حيث ستسهم الميزانيات والاستثمارات التي ستدخل إلى الاقتصاد الياباني بعد إعادة الإعمار في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حوالي ١٪ تقريبًا، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي الياباني سيصل إلى ٢٪ في عام ٢٠١٢م.

(٤) الانخفاض العام للنمو الاقتصادي المتوقع في الأسواق الناشئة والدول النامية؛ حيث بلغ النمو الاقتصادي لدول الأسواق الناشئة في عام ٢٠١١م حوالي ٦,٢٪، أي بنسبة تباطؤ بلغت حوالي ١,٣٪ مقارنة بالعام الماضي. كما بلغ معدل نمو الاقتصاد البرازيلي حوالي ٢,٧٪، أي أقل من نصف النمو في العام الماضي. وبلغ نمو الاقتصادي الصيني حوالي ٩,٢٪، أي أقل بنسبة ١,٢٪ مقارنة بالعام الماضي. كما بلغ النمو الاقتصادي الهندي في السنة المالية لعام ٢٠١١م-٢٠١٢م حوالي ٦,٩٪، أي أقل من النمو الاقتصادي الذي حققته الهند في السنوات الثلاث الماضية. وتراجع النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا حوالي ٣,١٪، وهو أقل من المتوقع، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي لروسيا حوالي ٤,٣٪، أي دون أدنى تغيير عن لعام الماضي. علاوة على ذلك، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي لتايلاند حوالي ٠,١٪، وهو انخفاض كبير عن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته في العام الماضي والذي بلغ حوالي ٧,٨٪، في حين بلغ معدل النمو الاقتصاد الماليزي حوالي ٥,١٪ وهي نسبة أقل مما حققتها ماليزيا في العام الماضي والتي بلغت حوالي ٧,٢٪؛ وهذا التراجع في معدلات النمو ناجم عن تأثر تلك الدول بالأوضاع المضطربة وتدهور البيئة الخارجية. كما بلغ النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط حوالي ٣,٥٪، أي أقل من العام الماضي بنسبة ٠,٩٪.

وفي عام ٢٠١٢م، انخفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول النامية باعتبارها الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن معدل النمو الاقتصادي للأسواق الناشئة والدول النامية سيبلغ في عام ٢٠١٢م حوالي ٥,٧٪، أي بانخفاض قدره حوالي ٠,٥٪ عن العام الماضي. ويبلغ معدل النمو الاقتصادي للكيانات الاقتصادية النامية الأسرع نموًا في آسيا حوالي ٧,٣٪. أما في منطقة الشرق الأوسط فتبلغ حوالي ٤,٢٪، أي بزيادة قدرها حوالي ٠,٧٪ مقارنة بالعام الماضي. أما معدل النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فانتقل من نسبة ٤,٥٪ التي تحققت في العام الماضي إلى نسبة ٣,٥٪. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للبرازيل حوالي ٣٪، وروسيا حوالي ٤٪.

٢- أدت التعقيدات المتزايدة في بيئة التجارة الدولية إلى نقص الضمانات الفعالة لنمو الصادرات الصينية

تعد البيئة التجارية إحدى ضمانات تنمية الصادرات. فمع التطور السريع للتجارة الخارجية للصين، أصبحت نزاعات المصالح التجارية بين الصين وبلدان معينة أخرى أكثر وضوحًا؛ حيث إن الصين أصبحت من أكثر دول العالم تعرضًا لتحقيقات مكافحة الإغراق في العالم والتي امتدت لأكثر من ستة عشر عامًا، كما أنها أكثر دول العالم التي تعرضت لتحقيقات صرف التعويضات لدول أخرى والتي امتدت لأكثر من خمسة أعوام. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت قضايا سعر صرف اليوان، والابتكار المستقل، والطاقة الجديدة، وحماية الملكية الفكرية، والبيئة الاستثمارية والوصول إلى الأسواق وغيرها النقاط الساخنة للاحتكاكات التجارية التي تعانيها الصين. وفي الوقت ذاته، فإن الدور الصيني على صعيد الإدارة الاقتصادية العالمية في حاجة إلى تحسينات، كما أن حق الصين في التعبير عن رأيها في مجالات سن قوانين اقتصادية وتجارية دولية لا يتناسب مع حجمها كدولة تجارية كبرى.

(١) تواجه البيئة التجارية العادلة للصادرات الصينية تحديات قاسية. فمع صعود الوضع الاقتصادي والتجاري للصين، أصبح وضع البيئة التجارية العادلة للصين في السوق الدولية أكثر تعقيدًا، حيث يُطبق مبدأ الحمائية التجارية ضد الصين بكل عنف، وما زالت الاحتكاكات مستمرة ولكن في أطر متغيرة، إلى جانب التدخل المستمر في الصناعات الصينية. وخير دليل على ذلك مفاوضات جولة الدوحة التي طالت دون التوصل إلى حلول، حيث تركز اهتمام القوى الكبرى على ترتيب أوضاع التجارة الإقليمية، وحرصت كل دولة على تعزيز الرعاية الذاتية لأوضاعها التجارية، بينما رفعت رأسها عند الحديث عن مبدأ الحمائية الموجه إلى الصين، ودخلت الاحتكاكات التجارية الدولية في مرحلة التزايد؛ حيث ارتفع عدد حالات التدخل في الأوضاع التجارية للصين مع إصدار عدة محظورات للسياسة التجارية الصينية، وكانت الحواجز التقنية تتوالى بلا انقطاع. ومنذ عام ٢٠١٢م، أطلقت أمريكا والاتحاد الأوروبي واستراليا وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة حملة من التحقيقات "للمكافحة المزدوجة" تجاه الصادرات الصينية. كما واصلت أمريكا الضغط على أسعار صرف اليوان، بالإضافة إلى إنشاء وكالات إنفاذ قوانين تجارية دولية جديدة. كما قامت أمريكا وأوروبا أيضًا بتحدي سياسة ائتمان الصادرات الصينية، وتشويه سمعة الاستثمار الأجنبي الصيني بالخارج، والانتقاد الدائم للصين. ومن ناحية أخرى، كانت المنافسة مع الدول النامية في المجالات التجارية ورؤوس المال والتكنولوجيا وغيرها من المجالات قد بلغت أشدها، مما زاد من الخلافات والاحتكاكات التجارية.

(٢) واجه أسلوب الاقتصاد العالمي تعديلات واضطرابات لفترات طويلة. وفي ظل غياب آليات فعالة للإدارة العالمية، فقد أدت تناقضات عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك إلى تفاقم اضطرابات الدورة الاقتصادية وتسارع اندلاع الأزمة المالية العالمية. وفي ظل انتشار آثار الأزمة المالية العالمية، أصبحت أنماط الاستهلاك والديون للكيانات الاقتصادية المتقدمة من الصعب استمراراها. وبدأت

الدول المتقدمة في إدخال عدة تدابير وقائية، ثم طرحت على التوالي مجموعة من الأفكار مثل "عودة الصناعة"، و"إعادة التصنيع"، و"شراء المنتجات المحلية"، و"توظيف أبناء الشعب" وغيرها. وقد أظهرت إحصاءات منظمة التجارة العالمية والتي صدرت مؤخرًا مدى الانخفاض الملحوظ في معدل النمو الكلي للتجارة الدولية. وفي عام ٢٠١١م، ارتفع حجم الصادرات الأمريكية ودول منطقة اليورو من القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة الصادرات الأمريكية حوالي ١٤٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزة بذلك النسبة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨م، وهذه النسبة تعد رقمًا قياسيًا للصادرات الأمريكية في السنوات الأخيرة؛ أما صادرات دول منطقة اليورو فقد ارتفع حجمها من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتكون المرة الأولى التي يتخطى فيها حجم صادراتها المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت نسبة الصادرات الألمانية حوالي ٥٠,١٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وعند تطبيق الدول حاليًا للأفكار النظرية والإصلاحات والتعديلات السياسية بعد الأزمة، فيجب أن تضع في اعتبارها المشاكل المؤسسية والهيكلية لمعالجة قيود التنمية الاقتصادية، وتعجيل خطى ثورة صناعية جديدة، وبذل مزيد من الجهود في البحث عن ثغرات فعالة لرفع مستوى الابتكار التكنولوجي والبنية الاقتصادية، وزيادة التركيز على توسيع الطلب المحلي، وتعزيز الدوافع الذاتية للتنمية، وتغيير سياسة الإفراط في اعتماد دولة واحدة على أوضاع الاستيراد أو التصدير.

(٣) صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية. ففي حقبة ما بعد الأزمة، كان اختلاف الظروف الاقتصادية الواقعية لجميع الدول وانطلاقاتها الجديدة مختلفة جدًا، حيث بدأت جميع الدول في اتخاذ العديد من الإجراءات من منظور تحقيق أقصى قدر من الفوائد، إلا أنه كان من الصعب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الدولية، حيث أدت الصراعات السياسية إلى تأثيرات سلبية لا يمكن إحصاؤها ليس على اقتصاد الدول الأخرى فحسب بل على الاقتصاد العالمي كافة. أولها، تفاقم حدة تخفيف السيولة العالمية؛ حيث عانت الأنظمة النقدية الدولية من التغييرات والتعديلات، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار اتجاهات الكيانات الاقتصادية. وقد قام البنك المركزي الأوروبي بإعادة تمويل العمليات السوقية لفترتين طويلتين بسيولة مالية تجاوزت تريليون يورو، واستمرت لمدة أربعة أشهر متوالية في الحفاظ على سعر الفائدة المقدرة بـ ١٪؛ أما أمريكا فقد استمرت أسعار الفائدة المنخفضة بها والتي تقدر بـ ٠٪ -٠,٢٥٪ حتى نهاية عام ٢٠١٤م؛ بينما واصلت اليابان الحفاظ على "سعر الفائدة الصفرية"؛ في حين أن سعر الفائدة في انجلترا استمر على أدنى مستوياته التاريخية والذي يقدر بـ٠,٥٪. أما السياسات النقدية للكيانات الاقتصادية الناشئة فقد كانت متفاوتة من حيث التضييق ثم التيسير، فمنذ عام ٢٠١٢م بدأت البرازيل والهند وفيتنام وتايلاند وإندونيسيا على التوالي بتخفيض سعر الفائدة المصرفية أو احتياجات الاحتياطات النقدية، وبدأت السياسات النقدية في التحول إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وبدأت السيولة العالمية تعاني مزيدًا من التخفيف، والذي من الممكن أن يعمل على تفاقم التدفق غير المنضبط لرؤوس الأموال الدولية والتقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الرئيسة، وسيفتقر السوق لاستقرار الامدادات المرجوة وارتفاع وتقلب أسعار كميات كبيرة من السلع في الأسواق. ثانيها، تفاقم

العوائق غير الاقتصادية. فقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على العديد من الدول، الأمر الذي سيؤثر على الاستقرار الاجتماعي لتلك الدول، حيث تفاقمت العديد من المشاكل في العديد من الدول مثل التضخم والبطالة والضمان الاجتماعي والاستقطاب وغيرها من القضايا المتراكبة التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الصراعات الاجتماعية، وتزايد نقاط انطلاق مختلف المخاطر، وتعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الصدامات التي من الصعب التنبؤ بها. ومع الاضطرابات الجيوسياسية الدولية، أصبح تسييس العديد من الدول للقضايا الاقتصادية والتجارية أكثر وضوحًا.

٣- أدى إضعاف المميزات النسبية الدولية إلى فقدان نمو الصادرات الصينية للقدرة التنافسية الجوهرية

فقد واجهت صناعة الصادرات الصينية في الوقت الحالي منافسة دولية حادة؛ حيث أولت الدول المتقدمة المزيد من الاهتمام للاقتصاد الفعلي، كما بذلت المزيد من الجهود للإسراع في السيطرة على المكانة التصنيعية، وعلى هذا احتدمت المنافسة بين الصين وهذه الدول في العديد من المجالات مثل قطاع الصناعات والصناعات الناشئة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت تكاليف العمالة في الصين والأراضي والموارد والطاقة وغيرها من العوامل، كما ارتفع سعر صرف اليوان، الأمر الذي أدى إلى ضعف المزايا التنافسية التقليدية على صعيد التجارة الخارجية. علاوة على ذلك، فقد اتسعت المنافسة بين الصين والدول النامية في صناعة المنسوجات والملابس والحقائب وغيرها من الصناعات الأخرى كثيفة العمالة، وظهر ذلك فيما يلي:

(١) من الصعب استمرار المزايا النسبية التقليدية؛ حيث تعرضت الصين للعديد من المؤثرات مثل التغير الديموغرافي ونمو الطلب السريع وخفض الطاقة ومتطلبات حماية البيئة وغيرها من العوامل، كما تواجه الصين في الوقت الراهن ضغطًا مزدوجًا سواء من ارتفاع تكاليف العمالة والمواد الخام والطاقة والأراضي والبيئة وغيرها من العوامل أو من قلة العرض.

الأول: التضعيف التدريجي لمزايا العمالة التي تتمتع بها الصين. ففي الواقع، استفادت الصين من سياسة تنظيم الأسرة منذ تطبيقها لسياسة الإصلاح والانفتاح والذي طبقته على مدار عشرة أعوام حيث حققت "العائد الديموغرافي" الذي يعد الخطوة الصحيحة على طريق النمو السريع للاقتصاد. ومع ذلك، فإن نسبة الإعالة لسكان الصين سترتفع بشكل كبير خلال العشرين سنة المقبلة، حيث إنه في حالة تقاعد الجيل الذي وُلد في خمسينيات القرن العشرين وابتعاده عن مناطق الإنتاج، سيتضاعف عبء إعالة سكان الصين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بالسابق، ومع بلوغ الكثير من السكان سن الشيخوخة سيكون عبء التقاعد ثقيلاً. وبالتالي، سينتهي عصر الإمدادات اللامحدودة من الأيدي العاملة، وبهذا ستواجه الصين ضعفًا تدريجيًا في ميزة توافر الأيدي العاملة. ففي عام ٢٠١١م، بدأت الصين تعاني من انخفاض حصتها من المنتجات كثيفة العمالة في سوق الدول المتقدمة، حيث انخفضت نسبة المنسوجات والملابس والأثاث والأحذية ولعب الأطفال والحقائب في سوق الواردات الأمريكية حوالي ٢,١٪، و١,٧٪،

و٢,٠٪، و١,٢٪، و٢,٦٪ على التوالي. الثاني: تزايد حدة القيود المفروضة على الموارد البيئية؛ حيث تواجه الصين "عنق زجاجة الموارد" و"عنق زجاجة البيئة". فنحن نعتمد في العديد من المجالات على وضع الكثير من الموارد الطبيعية والاجتماعية للحصول على حصة من السوق العالمي، إلا أن انخفاض الموارد والتدهور السريع للبيئة الإيكولوجية يعد حقيقة لا جدال فيها. فعلى سبيل المثال، فإن سمعة "الدولة الكبرى الأولى في تصدير القمصان الكشمير" اعتمدت على تجاوز معدل تخزين المراعي عامًا بعد عام وتدهور الغطاء النباتي المتتالي لتزيد من سعر هذه القمصان. فالموارد الطبيعية معين لا ينضب ولا ينفد، وفي الوقت ذاته يوجد اختلافات في توزيع الموارد وثبات الموقع الجغرافي لبعض الموارد، بالإضافة إلى مميزات ندرة الموارد الطبيعية والبيئية، وكل هذا يعني أن بعض الصناعات التصديرية القائمة على الموارد لا يمكن أن تساهم في استمرار التنمية.

(٢) رفع مستوى تحول التجارة الخارجية أصبح عبئاً ثقيلاً ودرباً طويلاً. أولاً: نظرًا لقلة المصالح النسبية التجارية، فإن الصين في الوقت الحالي تعد الطرف الأدنى في سلسلة قيمة تقسيم العمل على صعيد التجارة الدولية، وحقوق الملكية الفكرية، والعلامات التجارية المستقلة، وقنوات التسويق المستقلة، ومحتوى التكنولوجيا الفائقة، والقيمة المضافة العالية، والمنتجات عالية الفعالية منخفضة النسبة. ووفقًا للتقديرات، فإن قيمة الصادرات الصينية من منتجات العلامات التجارية المستقلة تقل عن ١٠٪. أما المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات الجديدة ذات النسبة المنخفضة لا يمكنها الحصول على أرباح عالية، وكلاهما يشتملان على أضرار ميكانيكية للشركات التصنيعية والشركات التصديرية في الصين. أما في الشركات التجارية العالمية، فقد بلغ معدل نجاح المنتجات الجديدة حوالي ٧٧٪، بينما حققت الصين ما يعادل حوالي ١٣٪ فقط. ثانيًا: تزايد صعوبات إعادة هيكلة التجارة الخارجية؛ حيث تواجه الميزة التي كانت تنعم بها الصين من انخفاض التكاليف تضاؤلاً مستمرًا، مع تباطؤ النمو في الطلب الخارجي، بالإضافة إلى افتقار العديد من الصناعات التقليدية والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلزمها من رأس مال وتكنولوجيا وخبرات، إلى جانب عدم القدرة على تحمل المخاطر ومواجهة معضلتي تنمية البقاء والتعديلات الهيكلية. ثالثًا: البون الملحوظ بين قدرة ورغبة شركات التجارة الخارجية مع شركات الدول المتقدمة. فما زالت الصين تعيش في الدرجة الدنيا من سلسلة تقسيم العمل العالمية، وما زال هناك بون شاسع بين معظم مؤسسات التجارة الخارجية في الصين ومثيلاتها في المؤسسات التجارية للدول العظمى سواء على صعيد الابتكار التكنولوجي وتطوير المعايير ومواقع التسويق الإليكترونية أو القدرة على صنع التوافق بين الموارد وغيرها من المجالات. فتعزيز ثقافة الملكية الفكرية المستقلة والحماسة للشركات الصينية في حاجة إلى تحسين.

(٣) شراسة المنافسة في السوق الدولية. أولاً: التزايد المستمر في أعداد المنافسين. فمع رفع مستوى الصناعة في الصين وقبول العديد من الدول النامية إجراءات تحول الصناعة الدولية، بدأت الصين في الدخول مع الدول المتقدمة في منافسة مباشرة في مجالات الصناعات التكنولوجية والصناعات كثيفة رأس المال، كما دخلت في منافسات حادة مع الدول النامية في مجالات الصناعات كثيفة العمالة التقليدية.

وكانت معدلات الطلب والقوة الشرائية للسوق الدولية لإحدى المنتجات مستقرة نسبيًا ومحدودة، إلا أنه مع تزايد أعداد الدول النامية التي دخلت في مصاف الدول الاقتصادية ذات التوجهات التصديرية كالهند وغيرها من الدول ذات الأسواق الناشئة التي تزداد قدرتها يومًا بعد يوم، الأمر الذي جعل توافر المنتجات في السوق الدولية يميل نحو الزيادة، ويعد هذا تهديدًا قويًا لحصة الصين في السوق العالمية. ثانيًا، الحصول على هوامش ربح أصغر. ففي معظم مجالات المنتجات التصديرية، وعلى الرغم من كون الشركات الصينية شركات بائعة، إلا أن الصين ما زالت لا تملك الحق في فرض تسعيرة لمنتجاتها؛ وذلك لأن تقنيات المنتجات الصينية ما زالت ضعيفة، بالإضافة إلى انخفاض حواجز الدخول الإنتاجي وانتشار البدائل بين الدول بشكل قوي. فالدول الشرائية الدولية التي تتحكم بمبادرات البيع والشراء وخاصة دول أوروبا وأمريكا غالبًا ما تعمل على إثارة المنافسة غير الشريفة من خلال وسائل مختلفة للحصول على أقل الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عدد كبير من المنتجات القائمة على الموارد والمنتجات كثيفة العمالة وغيرها. وبالنظر إلى المدى البعيد، يتبين لنا أن الكميات الكبيرة والأنواع القليلة وانخفاض القيمة المضافة والفروق الصغيرة بين المنتجات أصبحت هي خصائص حرب أسعار المنتجات، والتي تؤدي حتمًا إلى ارتباك في أنظمة التصدير، وبالتالي أصبحت ظروف التجارة الدولية تتحول من سيء إلى أسوأ، ليس لعدم قدرتها في الاستمرار على توسيع حصتها في السوق الدولية فحسب، بل لأن أوضاع التجارة التصديرية في الصين ستسيء من حالها.

الفصل الرابع: سياسات تعزيز التنمية المستقرة للصادرات الصينية:

فبالنظر إلى اتجاهات الاقتصاد العالمي وتغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية نظرة واسعة، فإن فرص حفاظ الصين على زخم النمو السريع لصادراتها تفوق التحديات.

فمن المنظور الدولي يتبين لنا الآتي: أولاً، ما زالت العولمة الاقتصادية تسير على درب التنمية العميقة. فالأصوات التي تنادي بإصلاح آلية الإدارة الاقتصادية العالمية قوية، كما أن حق إبداء الصين لرأيها في ظل مشاركتها في الإدارة الاقتصادية العالمية أصبح أقوى مما سبق. فقد واصلت الصين المضي قدمًا في تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي مع زيادة عدد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى أن التراضي بين العديد من الدول والصين عند توقيع اتفاقيات تجارة حرة أصبح أكبر. وبذلك تحولت الصناعة الدولية من مجرد حلقة تصنيعية إلى سلسلة من الصناعات سواء الصناعات الخفيفة أو الصناعات المتقدمة، حيث أدي إلى تمديد السلسلة الصناعية وتوزيع العناصر الجيدة العديد من الفرص للصين. ثانيًا، لا تزال التجارة العالمية في توسع؛ حيث تتسارع عملية رفع المستوى التصنيعي والتحضر للكيانات الاقتصادية الناشئة والدول النامية، ومن المتوقع أن يكون هناك حفاظ على التنمية السريعة للاقتصاد، وتوفير دعم جديد للصين من أجل فتح أسواق جديدة. علاوة على ذلك، فإن النضج التكنولوجي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات يقللان بشكل كبير تكاليف المعاملات، ويعملان على إضافة حيوية جديدة للتجارة العالمية. ثالثًا، تمتع التجارة الصناعية بمزيد من

النمو؛ حيث يعمل الابتكار التكنولوجي على تعزيز الصناعات الناشئة، وتسريع رفع مستوى الصناعة، وتعزيز تعميق التقسيم الدولي للعمل، مع تشجيع تنمية التجارة الصناعية، والتوسع في فضاء التجارة الدولية. رابعًا، اقتصاد منخفض الكربون يجلب فرصًا تجارية جديدة؛ حيث بدأت جميع الدول في زيادة اهتمامها من أجل حماية البيئة منخفضة الكربون. ومن أجل توفير الطاقة والحفاظ على البيئة، فقد اهتمت بالتوسع في افتتاح أسواق جديدة، ومن ثم حظيت بعض صناعات الطاقة الجديدة بالقدرة على المنافسة القوية نسبيًا واتساع آفاق التنمية.

أما من المنظور المحلي فيتبين لنا الآتي: أولاً: لا تزال المزايا الشاملة للصناعة التصديرية موجودة؛ حيث تمتلك الصين قاعدة صناعية قوية، وبمرور الأيام سيحظى النظام الصناعي في الصين بالتكامل. كما تتمتع الصين بقدرة إنتاجية صناعية قوية جدًا، مع التحسن الملحوظ للبنية التحتية، والتحسين المستمر لجميع العوامل المتعلقة بالأيدي العاملة، بالإضافة إلى تعميق تعزيز التكنولوجيا، والتي تتناسب بشكل كبير مع المزايا التنافسية التصديرية التي تعتمد في هيكلها الجوهري على التكنولوجيا والعلامات التجارية والجودة والخدمات. ثانيًا: التدفق الهائل في معدلات نمو التجارة الخارجية الجديدة. فرفع مستوى الهيكل الصناعي والتحضر وتحسين مستويات معيشة المواطنين سيعمل بالطبع على تعزيز نمو الواردات القائم على المعطيات الإنتاجية والمعطيات المعيشية. كما سيؤدي التطور السريع للصناعات الاستراتيجية الناشئة إلى تشجيع استيراد وتصدير المنتجات والتكنولوجيا ذات الصلة. فقاعدة التصدير تعني تحسين التجمعات الصناعية، وبالتالي سينتج عنها ازدهار التجارة الإلكترونية وغيرها من التجارات الجديدة، إلى جانب افتتاح أسواق متخصصة تزيد من معدلات نمو جديدة للتجارة الخارجية. ثالثًا: الزخم القوي لحجم التجارة الخارجية بمنطقة وسط وغرب الصين وكذلك المناطق الحدودية؛ حيث تسعى الدولة جاهدة إلى تسريع تنمية منطقة وسط وغرب الصين، ورفع مستوى الإصلاح والانفتاح للمناطق الحدودية، وبالتالي التحسين المستمر لبيئة الاستثمار والتجارة بمنطقة وسط وغرب الصين والمناطق الحدودية. فقد أصبحت هذه المناطق تحظى بالقدرة على جذب الاستثمارات والصناعات، بالإضافة إلى أن مجالات الاستيراد والتصدير فيها تتمتع بقواعد وظروف ملائمة للتنمية بشكل أسرع.

لكن أين المفتاح الذي من خلاله يمكن اغتنام هذه الفرص؟ فالمفتاح يكون من خلال وجود آليات مؤسسية، وابتكار سياسات تجارية جديدة، وتعزيز رفع مستوى مزايا هيكل التجارة الخارجية. ولذلك يجب خلال تلك الفترة الحرجة وهي فترة "الخطة الخمسية الثانية عشرة" أن تتقدم الصين بخطوات واسعة لتتحول من دولة تجارية كبرى إلى دولة تجارية قوية، وتغير من أنماط تنمية التجارة الخارجية، مع طرح التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية مزيدًا من المتطلبات نحو التجارة الخارجية، حيث تواجه مجالات التصدير على صعيد التجارة الخارجية أوضاعًا أشد تعقيدًا يصعب معها الحفاظ على التطور المطرد. وبالنسبة للبيئة المحلية والدولية الراهنة، ينبغي إحراز تقدم على صعيد الصادرات الصينية مع ضمان الاستقرار، والتركيز على النمو المطرد، والتعديل الهيكلي وتغيير أساليب التنمية. فمن

ناحية، ينبغي العمل على استقرار الأوضاع الحالية، والحفاظ على استقرار أسس سياسة التجارة الخارجية، ومضاعفة الإجراءات للحفاظ على النمو المطرد للتجارة الخارجية، وبذل المزيد من الجهود للتغلب على نقص استيرادات طلب البضائع وارتفاع التكاليف، ولتقليل احتكاكات الدول الأخرى بالصين وغيرها من الصعوبات الأخرى، مع زيادة جهود افتتاح أسواق جديدة، والحفاظ على النمو المستقر للصادرات، وتعزيز مكانة الصين كدولة تجارية كبرى. ومن ناحية أخرى، ينبغي التركيز على زيادة تعديلات هيكل التجارة الخارجية، ورفع مستوى التحول الهيكلي على المدى الطويل، وتسريع تغيير أنماط تنمية التجارة الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات التصديرية، وتحسين الأسواق التجارية الخارجية والمنتجات وقوام التجارة الخارجية وكذلك الهياكل الإقليمية، مع تعزيز قدرة التنمية المستدامة للتجارة الخارجية، وتحسين جودة وكفاءة تنمية التجارة الخارجية.

١- النمو المطرد للصادرات:

(١) تحسين بيئة تنمية التجارة الخارجية؛ فيجب إنشاء آليات فعالة لتحديد معايير النظام التجاري، وقيادة المؤسسات للمشاركة في المنافسة الدولية، وتحسين القدرة على المساومة في أسعار الصادرات. كما ينبغي التمسك باستقرار الأسس السياسية للتجارة الخارجية مثل الخصم على الصادرات والتمويل التجاري وتأمين اعتمادات التصدير وغيرها، بالإضافة إلى التوقعات السياسية المستقرة، وتعزيز الثقة في الشركات التجارية، وتنظيم الأنظمة الإدارية للتجارة الخارجية، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمؤسسات، مع تحسين التخليص وتصفية الحسابات البيئية، وتعزيز الإشراف على جمع رسوم الصادرات والواردات، والقضاء التدريجي على القيود غير المعقولة المفروضة على قطاعات الاستيراد والتصدير، إلى جانب تشجيع المدن المطابقة للمواصفات لاستكشاف مراكز التجارة الدولية التي تتمتع بوظائف متكاملة من توزيع لوجستي وتسعير للمعاملات وتصميم معارض وخدمات مالية وغيرها من الوظائف.

(٢) خلق مزايا جديدة لزيادة الصادرات؛ حيث يمكن من خلال تطبيق استراتيجيات التصدير الأربعة "التكنولوجيا، والعلامات التجارية، والتسويق، والخدمات" التشجيع على تحويل الصادرات من مزايا تكاليف الإنتاج إلى مزايا تنافسية جوهرية جديدة غير تقليدية، وتعزيز تجاوز مرحلة شعار "صنع في الصين" ليتحول إلى شعار "ابتكار صيني" و"خدمات صينية"، مع تحسين سياسات الملكية الفكرية والتجارية والصناعية والضريبية والتمويل، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، والتحلي بالقوة الذاتية للتحول الذاتي، وتعزيز الأسس التكنولوجية والصناعية للصادرات، وتشجيع المنتجات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الاستراتيجية الناشئة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية لافتتاح أسواق دولية. كما ينبغي التشجيع على بذل المزيد من الجهود لتنمية تصدير العلامات التجارية، وتقديم الدعم للمؤسسات لإنشاء مواقع تسويق إلكترونية في الخارج، وتحسين تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، بالإضافة إلى

تقديم الدعم للشركات للحصول على علامات تجارية مسجلة بالخارج، وبذل الجهود للحصول على تراخيص دولية للمنتجات والخدمات وأنظمة الإدارة في الصين.

(٣) بذل الجهود لتطوير خدمة الصادرات؛ حيث ينبغي على الصين إنشاء أنظمة تحسين وتعزيز للخدمات التجارية، مع تعميق إمكانيات الخدمات التجارية التقليدية، وبذل المزيد من الجهود لتوسيع خدمات التصدير الناشئة كالخدمات الثقافية والتكنولوجية والطب الصيني التقليدي والبرمجيات وخدمات المعلومات وتدفق الصادرات والتأمين والتمويل وغيرها من الخدمات الأخرى، إلى جانب التوسع في مجالات البحوث والتطوير والاختبارات التكنولوجية والتحليل والاستشارات الإدارية وتكنولوجيا التحكم في التلوث البيئي المتقدمة وغيرها من خدمات الاستيراد. كما يتعين على الصين تحسين الإجراءات السياسية التي تهدف إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم دعم خدمات المدن النموذجية، مع بذل المزيد من الجهود لتطوير خدمات الاستعانة بمصادر خارجية، وتوسيع الإصلاحات الخارجية على صعيد الخدمات المالية والخدمات اللوجستية وصناعة الخدمات، وتقديم إصلاحات في العديد من المجالات كالتعليم والصحة والرياضة وغيرها من المجالات، وإدخال موارد دولية عالية الجودة، وتشجيع المنافسة الكاملة في السوق المحلية وتحسين معايير تدويل صناعة الخدمات.

٢- تحسين هيكل الصادرات:

(١) تحسين هيكل الصناعات التصديرية والسلع التجارية؛ حيث يمكن تعميق تنفيذ استراتيجيات تنمية التجارة من خلال تطبيق التكنولوجيا، وتشجيع الشركات على الابتكار المستقل، وتعزيز التكنولوجيا المتطورة لتحقيق إنجازات إنتاجية ورفع مستوى الصناعات التقليدية، إلى جانب السعي بكل قوة لتطوير الصناعات التصديرية الجديدة، وتعزيز تدويل الصناعات الاستراتيجية الناشئة، والتوسع في تصدير المنتجات التي تهدف إلى توفير الطاقة وحماية البيئة، ومنتجات التكنولوجيا العالية والمنتجات الميكانيكية والكهربائية التي تتمتع بالتكنولوجيا وكثافة رأس المال والمنتجات الموفرة للطاقة، بالإضافة إلى تشجيع ابتكار علامات تجارية مستقلة، والحفاظ على الملكية الفكرية المستقلة، وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مع تحسين نوعية وجودة الصادرات كثيفة العمالة. وينبغي إحكام السيطرة على ارتفاع استهلاك الطاقة والتلوث وتصدير منتجات الموارد.

(٢) تحسين هيكل الكيانات التشغيلية والإدارية؛ وهذا يمكن تحقيقه من خلال تأسيس شركات تجارية قوية كبيرة، ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تشجيع الشركات الرائدة في مجال الصناعة إلى مد سلاسلها الصناعية بين الصناعات الخفيفة والصناعات المتقدمة، والقيام بحملات تدويل التشغيل والإدارة، وتدريب مجموعة من الشركات عبر المحيطات التي تتسم بالقدرة على تكامل الموارد العالمية، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للقيام بعمليات تشغيل متخصصة، وتوجيه الشركات الإنتاجية الصغرى والكبرى وشركات التوزيع إلى تعزيز سبل التعاون والتكامل بين بعضهم البعض، وتحسين القدرة التنافسية الشاملة، إلى جانب تعزيز الوظائف الخدمية الحكومية

للشركات، وإنشاء العديد من الشركات سواء المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة أو الأجنبية وغيرها من الشركات، بحيث تعمل جميعها في بيئة نظامية تتسم بالمشاركة العادلة والمنافسة النزيهة والبقاء للأصلح.

(٣) تحسين الهيكل التجاري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة تجارة عادية قوية، والتوسع التدريجي في نسب تلك التجارة العادية، والارتقاء بمعالجة التجارة، وتشجيع الشركات التجارية على امتداد السلسلة الصناعية ورفع القيمة، وتحسين القيمة المضافة المحلية ونسبة التوزيع المحلي، وإطلاق العنان للدور الذي تلعبه المؤسسات الرقابية للإشراف على الجمارك، وتوجيه المعالجة التجارية للإشراف التدريجي على الجمارك، مع تطوير أعمالها التجارية الأخرى، والتركيز على تشجيع المناطق الحدودية لتفعيل المزايا التي تتمتع بها فيما يتعلق بدورها الإقليمي ومواردها وسياساتها، إلى جانب تطوير الخصائص الصناعية للصناعات التي تتميز بها، وتعزيز التطور السريع للتجارة الحدودية.

(٤) تحسين الأوضاع الإقليمية والسوقية. فعلى صعيد السوق الدولية، ينبغي مواصلة توطيد وتعميق مستوى الأسواق التقليدية للبلدان المتقدمة، مع بذل الجهود المضنية من أجل تحسين جودة وكفاءة الصادرات. وفي الوقت ذاته، اعتبار الدول النامية سوقًا مثاليًا رئيسًا، لا سيما تلك الدول النامية التي تتميز باحتياطيات غنية من الموارد، وحجم سكاني كبير، وقواعد تجارية ثنائية أصغر، وكذلك الدول النامية التي تتمتع بموقع استراتيجي هام. أما على صعيد الأوضاع الإقليمية المحلية، فينبغي مواصلة توطيد حجم التجارة الخارجية للمناطق الساحلية الشرقية، وتسريع تصعيد مستوى تحول التجارة الخارجية، وتعزيز قدرات البحث العلمي، وبذل الجهود المضنية من أجل توسيع علامتها التجارية المستقلة وغيرها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الواردات. وفي الوقت ذاته، الاتجاه الى تنمية مناطق وسط وغرب الصين وجعلها منطقة إقليمية مثالية رئيسة وبخاصة تلك المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، والموارد البشرية الكافية، والتي تحظى أيضًا بقاعدة صناعية قوية ومزايا إقليمية (سواء مناطق ذاتية الحكم أو مدن).

٢- تحسين القدرة التنافسية الدولية للصناعات:

(١) الإسراع للسيطرة على نقطة ارتفاع من أجل التحكم في تنمية الصناعات العالمية المستقبلية. فيمكن الإسراع في تنمية وتطوير الصناعات الاستراتيجية الناشئة لتكون الثغرة الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تحسين القدرة التنافسية الدولية للصناعات، وتعزيز تطوير تدويل الصناعات الاستراتيجية الناشئة. كما ينبغي تتبع وملاحظة اتجاهات التنمية التكنولوجية الصناعية في العالم بأسره، واختيار الاستراتيجيات الرئيسة للصناعة كتوفير الطاقة وحماية البيئة، ومعرفة الأجيال الجديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبيولوجيا وتصنيع المعدات المتقدمة، والاطلاع على الطاقة الجديدة والمواد الجديدة وسيارات الطاقة الجديدة، واختراق التكنولوجيا الجوهرية الرئيسة، وتسريع تشكيل الصناعات الإرشادية والأساسية.

(٢) تحسين مستوى التدويل التصنيعي. فينبغي التغير والتحول إلى الدرجة التي تتناسب مع متطلبات السوق الدولية، مع إطلاق العنان للمزايا النسبية للصناعات الصينية، وضبط المواد الخام الصناعية ضبطًا مثاليًا، وتطوير تصنيع المعدات المتقدمة، وإصلاح مستوى صناعة السلع الاستهلاكية، وتعزيز قدرات تنمية الصناعة الصينية المنسقة والمشتركة، وتعزيز تنمية وتقوية مستوى التصنيع، إلى جانب بذل الجهود من أجل القيام بأنشطة تعاونية وتبادلية دولية، ومواصلة توسيع مجالات جديدة للتعاون.

(٣) استغلال الموارد العالمية لتعزيز الابتكار الصناعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الشركات المحلية على إقامة مراكز أبحاث وتطوير في الدول والأقاليم الأجنبية التي تتمتع بكثافة الموارد التكنولوجية والتي من خلالها يتحقق التكوين الذاتي وعمليات الدمج والاستحواذ والمشاريع المشتركة والتعاون وغيرها من الأساليب، مع إفساح المجال كاملاً للاستيراد والتصدير التكنولوجي ليلعب دورًا كبيرًا في مجال الصناعة، بالإضافة إلى تقوية الاستيراد والاستهلاك والجذب وإعادة الابتكار، والاعتماد على المؤسسات الرئيسة الكبرى والتحالفات الجديدة الإبداعية التكنولوجية الصناعية، إلى جانب اختراق مجموعة من التكنولوجيا الجوهرية الرئيسة، ورفع مستوى القدرة على تنمية الإبداع الصيني في الصين والقدرة التنافسية الجوهرية.

٤- تعميق التعاون الاقتصادي الدولي:

(١) العمل بنشاط على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ حيث ينبغي العمل بنشاط على تعزيز استراتيجية التجارة الحرة، وتشكيل أنماط تجارية حرة يتم فيها اتخاذ إجراءات متضافرة، وتنسيق إقليمي وتخطيط عقلاني، بحيث يعتمد كل هذا على التخطيط الشامل للتوسع في الانفتاح الخارجي والحفاظ على أمن الصناعات المحلية. كما ينبغي العمل على التوسع المستمر في مناطق التجارة الحرة ومفهوم التعاون المالي الإقليمي، وتعميق الصين التعاون التجاري مع دول الآسيان في مناطق التجارة الحرة، بالإضافة إلى التعاون في مجالات الاستثمار والتمويل ومشروعات البنية التحتية وغيرها من المجالات، وتسريع المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا، وتفعيل المشاركة بين الصين واليابان وكوريا من جهة، ودول الآسيان مع الصين واليابان وكوريا من جهة أخرى، إلى جانب منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وقمة شرق آسيا والاجتماع الآسيوي الأوروبي وغيرها من آليات التعاون الدولي.

(٢) التخطيط الشامل لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية. وهذا يعني الاهتمام المتبادل بوجود توازن جيد في العلاقات بين الصين والدول المتقدمة، والتوسع التدريجي في تبادل المصالح المشتركة، واتخاذ ما يلزم من أجل معالجة وإنهاء الصراعات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الكيانات الاقتصادية الناشئة في مجالات إصلاح نظام الإدارة الاقتصادية العالمية، والسياسات الاقتصادية الضخمة، والتجارة، والاستثمار، وموارد الطاقة، والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. كما

ينبغي تعميق التعاون العملي مع الدول النامية، واستكشاف مزيد من سبل التعاون الفعالة من أجل تحقيق مكاسب مشتركة، مع تحسين جودة وفعالية المساعدات الخارجية.

(٣) المشاركة الفعالة في الإدارة الاقتصادية العالمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على دعم الدول العشرين للاستمرار في القيام بدورها على منصة الإدارة الاقتصادية العالمية، مع التحسين المطرد لقوة الصين التفاوضية والتأثيرية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والعمل على تعزيز مفاوضات منظمة التجارة العالمية بجولة الدوحة، وتعزيز إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتحقق فيه التوازن والمكاسب المشتركة والتنمية المشتركة. كما ينبغي العمل على تعزيز إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز التعاون الرقابي على القطاعات المالية الدولية، بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية في مجالات التعاون الدولي التي تنطوي على المشاكل العالمية التي تحقق المصالح الحيوية للصين.

٥- معالجة الخلافات التجارية الدولية بشكل صحيح:

(١) إجراء العديد من المفاوضات مع العديد من الجبهات؛ وهذا يعني الاستغلال الشامل لمختلف الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والقانونية وغيرها من الوسائل، مع تبادل الزيارات رفيعة المستوى، وتبادل الحوارات رفيعة المستوى، وإنشاء اللجان التجارية المشتركة وغيرها من الجبهات، حيث يمكن للشركات الصينية من خلال هذه الوسائل أن تحقق مفاوضات إيجابية في جوانب المصالح والشكاوى، وتحد من الزخم الأمريكي والأوروبي في الاعتداء على الصين بزعم اتخاذ تدابير للحماية التجارية، وتحاول الحصول على اعتراف من أمريكا وأوروبا بمكانة اقتصاد السوق الصيني في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي على الصين أن تحسن إدارة دول البريكس وغيرها من آليات التعاون، مع تقوية روابط المصالح بين الصين والكيانات الاقتصادية الناشئة والدول النامية الأخرى حتى يمكنها تحقيق العديد من المكاسب من خلال كسب أصوات هذه الدول من أجل تحقيق التوازن أمام الرأي العام العالمي، وتخفيف الضغوط على الصين.

(٢) ابتكار أنماط وآليات فعالة؛ حيث يتسنى للصين مواصلة الالتزام بالقوانين والقواعد الخاصة بالاعتراض، وفي الوقت ذاته العمل على تعزيز لغة التشاور والحوار مع سلطات التحقيق ذات الصلة بمعالجة شؤون التجارة الخارجية، وتعزيز التواصل والحوار على أسس تكنولوجية وقانونية، وتعزيز الثقة المتبادلة، والعمل على تسوية النزاعات بين المنظمات العالمية، واستخدام قواعد متعددة الأطراف لحماية مصالحها الصناعية. كما يتعين عليها بناء منصة للحوار، وتعزيز سبل التواصل والتشاور بين الصين وغيرها من الدول، وبخاصة الدول النامية الصناعية، والسعي من خلال الوسائل التعاونية حل الخلافات التجارية، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المحلية، ودراسة وصياغة تدابير مضادة تتماشى مع القواعد الدولية، وتعزيز قدرات الاستجابة، والمشاركة الفعالة في مفاوضات قوانين معالجة التجارة الثنائية والتجارة متعددة الأطراف.

(٣) تنفيذ القانون لمعالجة مشاكل الاستيراد. حيث ينبغي التركيز على الصناعات التي حظيت بتشجيع محلي لتطويرها، مع الاهتمام بأسس ودعامات الاقتصاد الوطني وبقضايا الموارد والبيئة، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الدول الصناعية، والتخطيط الشامل لتحقيق أفضل المكاسب، وإجراء تقييم دقيق لفعالية وتأثير تدابير المعالجة التجارية، وتنفيذ قوانين معالجة التجارة والاستيراد، والحفاظ على أمن الصناعات المحلية، إلى جانب تعزيز سبل معالجة التجارة والاستيراد، وتعزيز التقارب الحيوي والتعاون الفعال لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسوية الخلافات التجارية، وتنفيذ التحقيقات، وفتح الملفات القضائية الموجهة.

***

الباب السادس
كيف تواجه الصين "المشاكل الزراعية الثلاث"؟

في عام ١٩٩٦م تم طرح مفهوم "المشاكل الزراعية الثلاث" بشكل رسمي، ومنذ ذلك الحين تم تداوله تدريجيًا على نطاق واسع في وسائل الإعلام والهيئات الرسمية. وقد أثار مفهوم "المشاكل الزراعية الثلاث" تداعيات واسعة في المجتمع الصيني وذلك في أعقاب الخطاب الذي وجهه السيد لي تشانغ بينغ سكرتير الحزب بقرية تشي بان التابعة لمدينة جيانلي بمقاطعة هوبي إلى السيد رئيس الوزراء تشو رونغ زي في أوائل عام ٢٠٠٠م، والذي قال فيه: "يواجه الفلاحون الفقر، وتعيش المناطق الريفية في عوز، وتواجه الزراعة الخطر"، بالإضافة إلى كتابه الذي نشره تحت عنوان "أنا أقول الحقيقة لرئيس الوزراء". وفي عام ٢٠٠١م، أصبح مفهوم "المشاكل الزراعية الثلاث" مصطلحًا رسميًا تستشهد به بعض الأوساط كالمنظّرين وهيئات التخطيط السياسي الرسمية، حيث ذُكر هذا المصطلح لأول مرة في تقرير عمل حكومي صادر عن اللجنة المركزية في عام ٢٠٠٣م. ومنذ ذلك الحين، بدأت اللجنة المركزية في التركيز على تقديم السياسات والتمويلات لتسوية وحل "المشاكل الزراعية الثلاث"، وبالرغم من قطع شوط كبير في طريق حل "المشاكل الزراعية الثلاث"، إلا أنها لا تزال من أكبر التحديات التي باتت تؤرق التنمية الاقتصادية للصين والاستقرار الاجتماعي.

الفصل الأول: المشاكل "الزراعية الثلاث" في الصين:

تشير جملة "المشاكل الزراعية الثلاث" إلى المعاناة التي تواجه كلا من الفلاحين والزراعة والمناطق الريفية. فيمكن القول بأن هذه المشكلة من حيث الظاهر تعتبر ثلاثة مشاكل في واحدة تتعلق بمهنة الزراعة، والمناطق الريفية، وهوية الفلاح، أما من حيث الجوهر فهي التنمية غير المتزامنة بين الريف والحضر وانعدام ضبط هيكلها. علاوة على ذلك، فإن هذه المشاكل الثلاث هي نتيجة حتمية للانتقال من حضارة زراعية إلى حضارة صناعية، إلا أن كل مشكلة منهم تتركز في اتجاه مختلف.

المشكلة الأولى: مشكلة الفلاحين:

تتصدر مشكلة الفلاحين قائمة المشاكل الزراعية الثلاث، حيث تتعرض هذه المشكلة لتناقضين مركزيين. فمن ناحية، ليس لحقوق المساواة بين الفلاحين أي ضمانة، وهذا راجع في الحقيقة إلى عدم وجود ممثلين أقوياء يدافعون عن مصالح الفلاحين، بالإضافة إلى أن الفلاحين لا يمكنهم التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أبناء الحضر في المجتمع الصيني تمتعاً كاملاً. ففي المناطق الريفية، يفتقر الفلاحون عامة إلى الضمان الاجتماعي الضروري، كما لا يمكنهم التمتع بالصحة العامة والرعاية الطبية والتعليم. أما العمال الذي هاجروا إلى المدينة، فعلى الرغم من أنهم قد أصبحوا بنائي المدن ومنتجي

الثروات الحقيقيين في المدينة، إلا أنهم من المستحيل أن يتمتعوا بالرفاهية العامة التي يتمتع بها مواطنو المدينة الأصليون، والأدهى من ذلك أنه ليس لديهم سلطة سياسية تمكنهم من المشاركة في الشؤون الاجتماعية أسوةً بأبناء المدينة. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد السكان الأصليين المقيمين بمدينة دونغ قوان بمقاطعة قوانغدونغ حوالي مليون نسمة، بينما يبلغ عدد السكان من العمال المهاجرين حوالي خمسة ملايين، إلا أنهما فئتان مختلفتان تمامًا، حيث تشاركت هاتان الفئتان في خلق مدينة مزدهرة، لكن لعدم وجود أشخاص يمثلون هذه الفئة أو يتحدثون عن حقوقها، فقد أدى ذلك إلى تهميشهم حتى أصبحوا هم "الطبقة الدنيا" في ذلك المجتمع الصناعي الحديث. ومن ناحية أخرى، ليس هناك أدنى حماية فعالة للمصالح الاقتصادية للفلاحين. أولاً، في سياق العمليات الزراعية، ونظرا لعدم وجود آلية تنويع المخاطر، فقد أصبح الفلاحون هم المتلقين السلبيين لأسعار المنتجات الزراعية منذ فترة طويلة، وكذلك هم المتحملين للمخاطر الطبيعية الزراعية ومخاطر السوق بشكل أساسي، وعلى هذا فإن الموقف السلبي الذي يعيشه هؤلاء الفلاحون لم يتغير كثيرًا. ثانيًا، في عملية توزيع الثروات، ونظرا لعدم وجود آليات لحماية مصالح الفلاحين، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي هي شريان الحياة للفلاحين وغيرها من العوامل الأخرى كمصادرة الأراضي الزراعية التي هي أهم عوامل الإنتاج الزراعي، فقد اضطر الفلاحون إلى قبول انخفاض أسعار الأراضي، وفي الوقت ذاته لا يمكنهم التمتع بالفوائد المستحقة والإيجارات المعقولة. وأخيرًا، وعلى صعيد انتقال الأيدي العاملة، ونظرًا لكون فئة الفلاحين هي أكثر الفئات ضعفًا، وليس لها تحالفات أو منظمات تعتمد عليها لنيل حقوقها، فقد أصبحت تلك الفئة هي أكثر الفئات التي وقعت في براثن استغلال المجتمع الرأسمالي الحديث، حتى كرامة العمال فقد بيعت بثمن بخس. وعلى الرغم من أن العمال المهاجرين هم أصحاب الفضل في بناء ثروات اقتصادية ضخمة في المناطق الحضرية، إلا أنهم هم الفئة التي تحصل على الحد الأدنى للأجور في حياة الحضر.

المشكلة الثانية: مشكلة الزراعة:

تعتبر مشكلة الزراعة هي المفتاح الذي يتعلق بشكل مباشر بنمو دخل الفلاحين، وهي التي يمكنها تقرير بشكل مباشر عما إذا كان يمكن إيجاد حلول جذرية لمشكلة الفلاحين ومشكلة المناطق الريفية أم لا. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن المشاكل الزراعية في الصين تتجسد في ثلاثة مجالات رئيسة، هي كما يلي:

المجال الأول: تقسيم العمل الزراعي غير واضح، وانخفاض كفاءة الإنتاج. فالزراعة في الصين تعتبر الاقتصاد التقليدي المحدود بالنسبة للفلاح. فالأساس الواقعي الذي يعتمد عليه الإنتاج الزراعي في الصين هو وفرة الأيدي العاملة وندرة الأراضي الزراعية، وهو أيضًا من يحدد وسائل الإنتاج الدقيقة. وقد ظل الإنتاج الزراعي المحلي محافظًا على التنوع والاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، فبعد تنفيذ نظام تعهد الأسر الريفية بالإنتاج في عام ١٩٨٣م، وعلى الرغم من أن هذا النظام قد أشعل حماسة الإنتاج عند الفلاحين، إلا أن الغالبية العظمى من المناطق الريفية وعلى مدار أكثر من عشرين عامًا لم تحظى بتغيير

مؤسسي عميق، كما لم تستطع أنماط الإنتاج أن تحقق نتائج جيدة، حيث لم تحظى الزراعة التقليدية بأي تغيير جذري، بالإضافة إلى أن الزراعة في الصين لا تزال تعتمد على الروتين التقليدي من تقسيم الإنتاج الزراعي على الأسرة لتحقيق الاكتفاء، ثم بيع الفائض لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد أدت هذه الأنماط الإنتاجية المتخلفة إلى انخفاض الفعالية الإنتاجية، إلى جانب أن الخلفية الدولية كانت عند انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ترى أن المنتجات الزراعية المتخصصة تشبه إلى حد كبير نظيرتها في المزارع الغربية، إلا أن تكاليف الوحدة الزراعية في الصين وجودة المنتج كانتا في مهب الريح، ولذا كانت المنتجات الزراعية الصينية غير قادرة على المنافسة إطلاقًا في أسواق المنتجات الزراعية الدولية.

المجال الثاني: نقص إمكانات التنمية الناجم عن ضعف مدخلات الإنتاج الزراعي. ويرى ثيودر شولتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أنه بإدخال عوامل جديدة للإنتاج من المنظور الخارجي يمكن تحقيق إصلاحات ناجحة على صعيد الزراعة التقليدية، وهذه العوامل الإنتاجية الجديدة تتضمن بشكل أساسي الآتي: رأس المال، والتكنولوجيا، والموهبة، وأنظمة تخطيط جديدة وغيرها. ومع ذلك، ففي ظل البيئة التي تعيشها حاليًا، ومع تسارع وتيرة التصنيع والتحضر، فإن جميع العوامل التي تعمل على تعزيز التنمية الزراعية ليست موجهة إلى مجالات الإنتاج الزراعي، بل على العكس من ذلك، فإن العوامل الإنتاجية المختلفة تتدفق إلى التجمعات الحضرية بلا انقطاع. ويظهر ذلك بوضوح فيما يلي: أولاً، لا يعوض الفلاحون عما أنفقوه على الأراضي قبل وبعد استصلاحها من جملة التدفق الصافي، بل إن هذا التدفق يكون موجهًا نحو المدينة. ثانيًا، فيما يتعلق بالتدفق الصافي للاعتمادات المالية الريفية، فمع تعزيز عملية التحضر، بدأت المدخرات الريفية تتدفق تدريجيًا نحو المدينة، وبهذا ازداد ضعف الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية أكثر وأكثر، وازداد انخفاض القدرة على الاستثمار، وبالتالي واجهت إمكانات التنمية الزراعية نقصًا حادًا؛ ثالثًا. التدفق الصافي للأيدي العاملة الريفية الممتازة، حيث تتنوع العمالة المهاجرة من الريف إلى المدن ما بين الأيدي العاملة الريفية الممتازة وشباب الريف، حيث يتركزون في المدينة، الأمر الذي أدى إلى الانخفاض العام في نوعية العمال العاملين بالمجال الزراعي. وقد كبّد التدفق الحاد لعوامل الإنتاج أضرارًا وخسائر جسيمة لاستدامة التنمية الزراعية، كما أدى إلى استمرار ضعف الإنتاج الزراعي. ولهذا، فإذا أردنا تنمية صحية للزراعة الصينية، فإنه يجب علينا أن نقضي تمامًا على الأخطار الكامنة الكبيرة.

ثالثًا: بنية المنتجات الزراعية غير المعقولة، وصعوبة تحقيق مبيعات. ويشير مصطلح بنية المنتجات الزراعية غير المعقولة إلى الإنتاج الزراعي ذي النمط التقليدي، حيث من الصعب التخلص تمامًا من عادات الإنتاج التي تتركز على الاكتفاء الذاتي فقط، بالإضافة إلى أن الإنتاج التقليدي يتسم ببعض العادات التي يصعب التخلي عنها، من بينها هيكلة المنتجات الزراعية بكل عشوائية، وتجاهل متطلبات السوق والطلب على المنتجات، وصعوبة وجود ضمانات على المنتجات. وقد أدت البنية غير المعقولة للمنتجات الزراعية إلى صعوبة تحقيق مبيعات للمنتجات الزراعية، وفي الوقت ذاته ما زالت أنماط مبيعات الإنتاج الزراعي متخلفة، كما أن تسويق المنتجات الزراعية يعتمد على عمل كل أسرة ريفية

بمفردها، ومن الصعب إقامة أسواق فعالة، وبالتالي فإن المحصول الوفير والحصاد القليل ظاهرتان كثيرتا الحدوث.

المشكلة الثالثة: مشكلة الريف:

تكمن مشكلة الريف في نظام التسجيل المدني، والذي شكل فجوة كبيرة في التنمية الاقتصادية والمستوى الثقافي بين الحضر والريف. وتبرز هذه المشكلة أساسًا في ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: الاتساع المستمر في فجوة دخل المواطنين بين أبناء الريف وأبناء الحضر. ووفقًا للإحصاءات، فقد بلغت نسبة الفجوة في الدخل بين سكان الحضر والريف في عام ١٩٧٨م حوالي ٢,٥٦ إلى ١، بينما بلغت في عام ١٩٨٥م حوالي ١,٨٦ إلى ١، ثم ازدادت تلك الفجوة حتى بلغت ٣,٢٢ إلى ١، وفي عام ٢٠٠٦م بلغت حوالي ٣,٢٨ إلى ١، بينما استمرت في الاتساع لتصل في عام ٢٠٠٧م حوالي ٣,٣٣ إلى ١، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠٠٨م حيث بلغت ٣,٣١ إلى ١، ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠٠٩م لتصل إلى نسبة ٣,٣٣ إلى ١، وفي عام ٢٠١٠م كانت الفجوة بين دخل المواطنين في الحضر والريف ما زالت في غاية الارتفاع، حيث بلغ نصيب الفرد في الحضر من الدخل حوالي ١٩١٠٩,٤ يوان، بينما بلغ نصيب الفرد في الريف من الدخل حوالي ٥٩١٩,٠ يوان، أي أن الفارق بين دخل المواطن في الحضر ودخل المواطن في الريف حوالي ١٣١٩٠,٤ يوان، وبهذا تكون نسبة الفجوة بين دخل المواطن في الحضر ونظيره في الريف مستقرة على ٣,٢٣ إلى ١.

الجانب الثاني: تخلف التنمية الثقافية، حيث يؤثر تخلف التنمية الاقتصادية تأثيرًا مباشرًا على تطوير المشاريع الثقافية للمناطق الريفية في الصين، وبالرغم من تسريع تطوير شبكة المعلومات الحديثة في الصين، إلا أن أحدث التقارير الاستطلاعية الذي قام به مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية حول التطور الكلي لشبكات الإنترنت في المناطق الريفية أظهر أن عدد مستخدمي الإنترنت في الريف قد بلغ أكثر من مائة مليون مستخدم، وهذه النسبة لا تتناسب مطلقًا مع العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت فحسب، بل إن من منظور النسبة العامة وهيكل مستخدمي الإنترنت وتطبيقات شبكة الانترنت يتضح لنا أن الفجوة في عدد مستخدمي الإنترنت بين الحضر والريف في غاية الارتفاع، حيث نجد أن نسبة مستخدمي الكمبيوتر للدخول على شبكة الانترنت منخفضة جدًا، وهذا راجع إلى أن أداة الاتصال الرئيسة بشبكة الإنترنت بين أبناء الريف تتمثل في الهاتف النقال. وقد أشار التقرير الذي نشره مركز معلومات شبكة الإنترنت الصيني حول فجوة تنمية شبكة الإنترنت بين الحضر والريف منذ عام ٢٠٠٧م إلى أن الفجوة بين عدد مستخدمي الإنترنت إجمالاً في الحضر والريف في عام ٢٠٠٧م قد بلغت حوالي ٢٠,٢٪، واتسعت تلك الفجوة في عام ٢٠٠٨م لتصل إلى حوالي ٢٣,٥٪، ثم بلغت في عام ٢٠٠٩م حوالي ٢٩,٦٪. ومن هنا يتضح أن سرعة تطور الإنترنت في الريف كانت أبطأ بكثير من تطورها في الحضر، حيث بلغت تلك "الفجوة الرقمية" حوالي أربعة أضعاف. وفي الوقت ذاته، ونظرًا لنقص مصروفات المستهلكين واخيرات، فضلاً عن أن البنية الثقافية من الصعب أن تحقق إنجازات

سياسية وغيرها من الأسباب المختلفة، فإن المراكز الثقافية والمكتبات والمتاحف وغيرها من إنشاءات البنية التحتية التي استثمرتها الدولة في الريف قد أصابها الكثير من الخمول وأصبحت مظهرًا من مظاهر إهدار المال العام.

الجانب الثالث: تخلف التنمية الاجتماعية. فبعد حل المنظمات البلدية الأصلية، أصبحت المنظمات الريفية أضعف حلقات بناء المجتمع الصيني، ونظرًا لنقص آليات المساعدة المتبادلة، وآليات التنسيق المهني، فقد أصبح المواطن الريفي من أكثر فئات المجتمع الصيني غير التنظيمية. علاوة على ذلك، فإن المنظمات القاعدية وممثلي الحكومة في القرى جميعها كألف خرزة انتظمت في سلك واحد، وبالتالي فإن غالبية خطط التنمية الريفية في الصين متخلفة، بل إن كثيرًا منها لا يحظى بأي تخطيط، وقد أدى هذا إلى فوضى البنية الريفية، وأصبحت الفوضى أحد مظاهر وملامح الريف إلى درجة أن قذارة وفوضى البيئة الريفية قد أصبحت واحدة من أكبر المشاكل البيئية في الصين.

الفصل الثاني: أسباب المشاكل "الزراعية الثلاث" في الصين:

هناك مجموعة متنوعة من الأسباب أدت إلى المشكلة الزراعية الثلاثية في الصين والتي تتمثل في مشكلة الزراعة والريف والفلاحين، منها أسباب تاريخية تتعلق بالتنمية الاجتماعية في الصين، وهناك أسباب تتعلق بنظام الدولة، كما أنها نتيجة حتمية لعملية التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الوطنية الأساسية في الصين.

أولاً: الأسباب التاريخية. عند الحديث عن الأسباب التاريخية التي أدت إلى المشاكل الزراعية الثلاث، نجد أولاً أن الصين التزمت لفترة طويلة بتوجه سياسي يقرر "تركيز الجهود على الصناعة وإهمال الزراعة"، الأمر الذي أدى إلى التبادل غير المتوازن بين الحضر والريف. وفي الجلسة الثانية للدورة السابعة للجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني قبل تأسيس الصين الجديدة، اقترح الزعيم ماو تسي تونغ[1] تأسيس نظام صناعي حديث مستقل ومتكامل، والانتقال بالصين من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة، ولذلك فإن النهج التصنيعي في الصين كان يسير دائمًا قبل انعقاد الجلسة الثالثة من الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية على ضرب النموذج السوفياتي، ويعمل على تشجيع البنية التصنيعية في ظل نظام اقتصادي يتمتع بدرجة كبيرة من التخطيط، كما انتهج استراتيجية تنمية غير متوازية تم فيها "الاهتمام بالصناعة وإهمال الزراعة، الاهتمام بالحضر وإهمال الريف"، واعتمدت الدولة على وسيلتين محددتين، فمن جانب، شاركت الدولة مباشرة في توزيع دخل الفلاحين من خلال جباية الضرائب الزراعية، وتم استخدام الدخل الزراعي في تنمية الصناعة، ومن جانب آخر، بدأت الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية القائمة على احتكار الدولة للشراء والتسويق وذلك من خلال التخطيط الاقتصادي، وبدأت الدولة في شراء المحاصيل الزراعية بأسعار منخفضة، والتي أصبحت موادًا خامًا للإنتاج الصناعي في الصين، ثم قامت بتحويل هذه المحاصيل الزراعية إلى منتجات صناعية بأسعار

(١) ولد في ٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ وتوفي في ٩ سبتمبر ١٩٧٦، ويعد زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ ١٩٣٥ وحتى وفاته

باهظة وبيعها إلى المواطنين، وبالتالي ظهر ما يسمى بـ "فتحة مقص الأسعار" بين المنتجات الزراعية والصناعية، واستغلالها في التنمية الصناعية.

وبالنظر إلى الضريبة الزراعية نجد أن مساهمات الفلاحين تجاه الدولة محدودة، كما أن الأعباء التي يتحملها أبناء الريف ليست ثقيلة. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي العائدات الضريبية الزراعية في الصين عام ١٩٨٢م حوالي ٢ مليار و٩٤٠ مليون يوان، أي حوالي ٢,٤٪ من إجمالي العائدات المالية لذلك العام. وقد بلغ مجموع أسعار المنتجات الزراعية لهذا العام حوالي ٧٤ مليار يوان، بينما بلغ مجموع قيمة الإنتاج الزراعي حوالي ٢٧٨ مليار و٥٠٠ مليون يوان، في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي شراء منتجات المزارع والمنتجات الجانبية حوالي ١٠٨ مليار و٣٠٠ مليون. والصيغة الحسابية للقيمة المطلقة لتطبيق فتحة مقص الأسعار هي: (٧٤٠ ÷ ٢٧٨٥) × ١٠٨٣، وكانت القيمة الإجمالية للنقل من الدخل القومي الناتج من القطاع الزراعي هي ٢٨ مليار و٨٠٠ مليون يوان في عام ١٩٨٢م. وقد بلغ عبء القيمة المطلقة لفتحة مقص الأسعار للفلاحين في عام ١٩٨٢م حوالي ٩,٨، أي ضعف عائدات الضرائب الزراعية للعام ذاته، كما بلغت العائدات المالية للدولة عام ١٩٨٢م حوالي ١٢١ مليار و٢٣٠ مليون يوان، أي حوالي ٢٣,٨٪. وقد بلغ مجموع القيمة المطلقة لفتحة مقص الأسعار والضريبة الزراعية حوالي ٣١ مليار و٧٤٠ مليون يوان، أي ما يقرب من ثلث العائدات المالية لهذا العام.

وتشير تقديرات مركز بحوث التنمية الريفية التابع لمجلس الدولة إلى أن فترة التخطيط الاقتصادي والتي امتدت لمدة خمس وعشرين عامًا منذ عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٧٨م حصلت الحكومة المركزية فيها من خلال فتحة مقص الأسعار بين قيمة المنتجات الصناعية والزراعية على حوالي من ٦٠٠ مليار يوان إلى حوالي ٨٠٠ مليار يوان. وقد كان إجمالي الأصول الثابتة الصناعية الوطنية لا تتجاوز أكثر من ٩٠٠ مليار يوان، ولكن كان ذلك حتى عام ١٩٧٨م أي قبل عهد الإصلاح والانفتاح. ولذلك نرى أن تراكم رأس مال التصنيع الوطني مستمد أساسًا من الزراعة الصينية. راجع كتاب "تحقيقات حول الريف الصيني" لـ "تشن غوي دي"، و"تشون تاو"، دار نشر الأدب الشعبي، طبعة ٢٠٠٤م، صفحة ١٩٠. وقد وجهت هذه السياسة ضربة خطيرة لحماسة الفلاحين، حيث انخفض تراكم مواد الإنتاج الزراعي. وبعد الإصلاح والانفتاح، وعلى الرغم من تصحيح ترنح أوضاع أسعار المنتجات الصناعية الزراعية، بالإضافة إلى حصول الفلاحين المزارعين على فوائد مادية ملموسة من ابتكارات النظام الريفي، إلا أنه على صعيد تشغيل الاقتصاد الوطني، فقد فشلت السيطرة الكلية في صد وإرجاع اتجاه تدفق الموارد الزراعية والريفية، بل لا زالت السياسات الحكومية تهتم بالتصنيع والتحضر اهتمامًا بالغًا. ووفقًا لتقديرات الخبراء، فإن المبلغ الإجمالي من الضريبة الزراعية الصينية سواء المعلنة أو السرية أكبر من حجم الاستثمار المالي في الزراعة، حيث عاشت الزراعة تدفق صافي مالي.

ثانيًا: تثبيت نظام السجل المدني لفترة طويلة في الصين سواء في الريف أو الحضر، مما أدي إلى ازدياد حدة "المشاكل الزراعية الثلاث" في الصين. ففي عام ١٩٥٨م، اعتمدت لجنة البرلمان الوطنية الشعبية

الثابتة "لائحة تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان بجمهورية الصين الشعبية"، وهذا يدل على التأسيس الرسمي لنظام إدارة السجل المدني في الحضر والريف الصيني. وينص "قانون السجل المدني" على الآتي: يجب على المواطنين المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أن يكون لديهم بطاقة إثبات توظيفي في أحد قطاعات العمل بالمدنية أو أن يكون لديه ما يثبت قيده بإحدى المدارس أو دليل إثبات من أحد مؤسسات تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان بالمدينة يسمح له بالانتقال إلى المدينة حيث يمكنه التوجه إلى إحدى مؤسسات تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان للتقدم بطلب إتمام إجراءات الانتقال إلى المدينة. ويعد هذا أحد الأنظمة الأساسية للسيطرة على هجرة المواطنين إلى المدن، بمعنى أنه إذا تقدم أحد الفلاحين بطلب للهجرة إلى المدينة، فإنه يتعين عليه أولاً التقدم بطلب إلى مؤسسة تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان بالمدينة التي يعتزم الهجرة إليها، وبعد انتهاء مؤسسة تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان بالمدينة من التحقيق والتدقيق، يتم التوقيع على وثيقة تسمح له بالانتقال إلى المدينة، وإذا لم يجتاز الفحص والتدقيق، فلا يمكن له الانتقال إلى المدينة. وبالتالي، فإن هذا الأمر يخول في الحقيقة سلطة مطلقة لمكاتب تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان تمكنهم من السيطرة تمامًا على أوضاع انتقال المواطنين من المناطق الريفية إلى الحضر، حيث تغير الوضع منذ تأسيس الصين الجديدة في حرية المواطنين في الانتقال والهجرة. ويمثل السجل المدني في المناطق الحضرية والريفية توزيع الموارد المختلفة، حيث تهيمن الحكومة على أوضاع توزيع الموارد الاجتماعية الصينية.

فعلى الصعيد التعليمي، يخضع التعليم كاملاً في المدينة تقريبًا للاستثمار المالي من قبل الدولة، في حين أن استثمارات الدولة في الجانب التعليمي للريف محدودة للغاية، حيث تتحمل الكومونة الشعبية أو فيالق الإنتاج الكبرى جزءًا كبيرًا من المصروفات المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية بالريف، مثل دفع رواتب المعلمين العاملين بالأجر. وفي الحقيقة، هذه مهمة تقع على عاتق الفلاحين. فقبل عام ١٩٨٥م، كانت اعتمادات الدولة المالية لكل طالب بمدرسة ثانوية بالريف حوالي ٣١,٥ يوان، بينما كان الاعتماد المالي المخصص لطالب المرحلة الابتدائية بالمدارس الريفية حوالي ٢٢,٥ يوان. وفي عام ١٩٨٥م، ألغت الدولة هذا الاعتماد المالي، وبالتالي تغير التعليم إلى التمويل الذاتي من قبل الفلاحين، حيث تم إحالة المصروفات الإضافية الدراسية بالمرحلتين الابتدائية والثانوية أيضًا لتقع على عاتق الفلاحين، بالإضافة إلى جمع الفلاحين للأموال لعمل تحديثات وتوسعات وبناء المدارس الريفية. وعلى هذا، وصل إجمالي المصروفات التعليمية التي تقع على عاتق الفلاحين من حوالي ٣٠ مليار إلى ٥٠ مليار سنويًا.

وعلى صعيد المرافق العامة، فتنفق الدولة مئات المليارات سنويًا من أجل إنشاءات البنية التحتية بالحضر، بينما البنية التحتية التي يتمتع بها أهل الريف محدودة، حيث يقع عاتق إنشاءات البنية التحتية الريفية والمرافق العامة على المؤسسات الريفية والفلاحين والأموال المجموعة والرسوم المفروضة نظير الخدمات حتى الغرامات كانت تُستغل لإنشاء البنية التحتية الريفية. ووفقًا للنتائج ذات الصلة، فقد أظهرت أن استثمار الأصول الثابتة في بناء منشآت المرافق البلدية بالمدن في جميع أنحاء البلاد في السنوات

الأخيرة قد ازداد، حيث بلغ في عام ١٩٩٠م حوالي ١٢ مليار و١٢٠ مليون يوان، بينما بلغ في عام ٢٠٠٨ حوالي ٧٣٦ مليار و٨٢٠ مليون يوان. وبعد حسم عوامل تضخم الأسعار، كانت زيادة الاستثمار الفعلي لا تزال ملحوظة، حيث زادت من ١٢ مليار و١٢٠ مليون يوان في عام ١٩٩٠م حتى بلغت حوالي ٢٩٢ مليار و٥٠٥ مليون يوان، حيث بلغ متوسط معدل النمو أكثر من ٢٠,٠٩٪، وهو معدل نمو كبير جدًا. في حين كان نمو الاستثمار في المرافق العامة بالريف يعاني من ضعف شديد، حيث تمخضت النتائج إلى الآتي: تعد الفوارق بين خصائص البنية التحتية في الصين في الحضر والريف واستثمار رأس المال واضحة بشكل ملحوظ، وبالتالي هناك حاجة ماسة لزيادة جهود استثمار رأس المال في إنشاءات البنية التحتية الريفية وتحسين التمويل كفاءةً واستخدامًا. راجع كتاب "تحليل مقارن بين أوضاع الاستثمارات في إنشاءات البنية التحتية في الحضر والريف" وكتاب "الاقتصاد المعماري" لـ "شيانغ يينغ هوى"، الطبعة الأولى لعام ٢٠١٢م.

وعلى صعيد الضمان الاجتماعي، ففي عام ١٩٥٣م قام مجلس الإدارة الحكومية بإجراء تعديلات على "لائحة التأمينات العمالية"، حيث اشتملت على جميع التأمينات العمالية التي يتمتع بها عمال الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك العلاج الطبي المجاني للعمال المرضى والجرحى وتكاليف الشفاء والاستجمام، بالإضافة إلى استحقاقات المعاشات التقاعدية بعد تقاعد الموظفين، حتى إنها نصت على تمتع عائلة الموظف بالرعاية الصحية بنصف الثمن والإعانات الجنائزية في حالة وفاة الموظف وغيرها من المكافآت. وفي المقابل، كان مستوى الضمان الاجتماعي لمواطني الريف الصيني في غاية الانحطاط، حيث تشير المعطيات ذات الصلة أن ثلثي مخصصات الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة (بما في ذلك مخصصات المواساة والمعونة، والمعاشات التقاعدية، والتأمين الطبي، ومخصصات الترفيه إلخ) هي في الأصل نابعة من مؤسسات القرى والأموال التي جمعها الفلاحون بأنفسهم، والتي هي في الأصل ضمان ذاتي للفلاح. وتبلغ مصروفات الضمان الاجتماعي للريف الذي يبلغ ٧٠٪ من إجمالي عدد سكان الصين حوالي ١١٪ من إجمالي مصروفات الضمان الاجتماعي بجميع أنحاء الصين، بينما تبلغ مصروفات الضمان الاجتماعي للحضر الذي يبلغ ٣٠٪ من إجمالي عدد سكان الصين حوالي ٨٩٪ من التكلفة الإجمالية لمصروفات الضمان الاجتماعي بجميع أنحاء الصين. وعلى صعيد نصيب الفرد من الإنفاق، فقد بلغ مستوى الإنفاق لنصيب الفرد في الحضر حوالي ٥٠٠ يوان، في حين أن نصيب الفرد في الريف بلغ حوالي ٢٠ يوان فقط، حيث تصل نسبة رسوم الضمان الاجتماعي للفرد بين الحضر والريف من ٢٤ إلى ١. وبالنظر إلى مستوى التغطية للضمان الاجتماعي، ووفقًا لحساب الموظفين الذين يتمتعون بخدمات الضمان الاجتماعي، نجد أن نظام الضمان الاجتماعي بالحضر قد غطى أكثر من ٩٠٪، في حين بلغت تغطية الضمان الاجتماعي للريف حوالي ٣٪ فقط.

ثانيًا: الأسباب الواقعية. بالتأكيد هناك أسباب موضوعية واقعية أدت إلى ظهور "المشاكل الزراعية الثلاث" والتي لا يمكن تجاهلها مطلقًا. الأول: تخلف أنماط تنظيم الإنتاج الزراعي، وانحطاط القدرة التنافسية في الأسواق. ويرجع تخلف أنماط تنظيم الإنتاج الزراعي إلى عاملين؛ العامل الأول: يعتبر

الفلاحون أسرهم هم العامل الأساسي، حيث ينفكون عن متطلبات السوق، وهذا لا يتناسب مع فهم اتجاهات السوق ثم تنظيم الإنتاج، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق الإنتاج الزراعي المتخصص ولا يتحسن استخدام التكنولوجيا في الأعمال التجارية للفلاحين المزارعين وجودة المنتجات الزراعية، ولهذا تعاني المنتجات الزراعية الصينية من عدم القدرة على المنافسة في السوق الدولية، حيث تصنف منتجاتها الزراعية ضمن قائمة المنتجات الزراعية الرديئة. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر السوق لكل سنبلة ذرة ينتجها الفلاح في الصين حوالي واحد يوان تقريبًا، في حين أن تكلفة كل سنبلة ذرة من الذرة العضوي الذي تنتجه اليابان أكثر من تكلفة الإنتاج في الصين بحوالي ٥,٠ يوان، لكن يبلغ سعر السوق لكل سنبلة منه حوالي ٧,٥ يوان تقريبًا، بل على صعيد التسويق يعتبر أفضل من المنتج الصيني بكثير. العامل الثاني: بعد تفكك الكومونات الإنتاجية لم يعد هناك شكل تنظيمي فعال جديد للفلاحين في الصين. ونظرًا لأن أسواق المنتجات الزراعية هي أسواق تنافسية تمامًا، وهناك تشابه كبير جدًا وبدائل متعددة بين المنتجات الزراعية بمختلف المناطق، لذا فقد أصبح سوق المنتجات الزراعية سوقًا نموذجيًا جدًا للمشترين، حيث إنه ليس لدي الفلاح المستقل الذي يدير أعماله بنفسه القدرة على الدخول في مفاوضات سوقية من أجل تغيير أسعار منتجاته الزراعية، كما أنه ليست لديه القدرة على المشاركة في لعبة السوق، بل هو متلقٍ سلبي لسعر السوق، ولهذا نجد دائمًا أسعار المنتجات الزراعية منخفضة، مما يحد من نمو الدخل التشغيلي لعائلة الفلاح.

الثاني: التخطيط غير المعقول لملكية الأراضي، فلا يمكن ضمان فوائد الأرض. أولاً: حقوق ملكية الفلاحين للأراضي غير كاملة؛ فحقوق الملكية ليست حقوقًا فردية، وإنما هي عبارة عن مجموعة من حقوق التملك تقتصر على حق الاستخدام وحق الانتفاع الحصري وحق حرية نقل ملكية الأرض. وقد حقق نظام تعهد الأسرة الريفية بالإنتاج الفصل بين حقوق الملكية وحقوق الاستخدام، حيث يكون للأسرة الريفية حق تملك الأرض التي تتعهد بإدارتها وتحقيق إنتاج منها، إلا أن هذه الحقوق ليست كاملة وتامة. وعلى الرغم من أن بنود القوانين والأنظمة التي وضعتها اللجنة المركزية ومجلس الدولة قد نصت على السماح للفلاح الذي لديه حق استخدام الأرض التنازل عن الأرض التي يمتلكها بمقابل، استنادًا إلى القانون في حالة موافقة صاحب العمل، إلا أن هذا الحق، على صعيد الممارسة العملية، يواجه قيودًا صارمة. ففي الواقع، لا يمثل حق التعهد للفلاحين إلا حقوقًا زراعية وحقوق منفعة وحقوق تصرف بسيطة. وقد أدى نقص حقوق الأراضي إلى عدم قدرة المتعهد على ممارسة حقوقه، وبالتالي فهناك ضرر كبير يمس مصالح أراضي الفلاحين. ثانيًا: نظام مصادرة الأراضي المعمول به غير معقول. فنظام مصادرة الأراضي غير المعقول يمكن أن يؤدي إلى عواقب حتمية في هذين الجانبين:

الأول: منذ الإصلاح والانفتاح وخلال عملية التحضر تم مصادرة الأراضي الريفية ذات الملكية الجماعية وأصبحت ملكًا للدولة، وبالتالي أصبحت الأراضي ذات الملكية الجماعية خاضعة لملكية دائمة للدولة، وبهذا انخفض مخزون الأراضي ذات الملكية الجماعية، مما أدى إلى فقدان الفلاحين للأراضي

الزراعية التي تم مصادرتها فقدانًا دائمًا. **الثاني:** انخفاض معايير التعويض عن الأراضي التي تم مصادرتها لصالح الدولة؛ فعند مصادرة الدولة لقطعة أرض ما، فإنها تعطي التعويض وفقًا للاستخدام الحالي، ويشمل قيمة التعويض رسوم تعويض الأراضي الصالحة للزراعة، ورسوم تعويض لسد احتياجاته، ورسوم متعلقات الأرض، ورسوم المزروعات. فلا يمكن أن يكون له حق استخدام أو حق انتفاع للأراضي ذات الملكية الجماعية أو حق في الإيجارات التجارية بعد فرض ضريبة الأراضي حتى وإن كانت القيمة الأعلى التي نص عليها القانون، أي يكون التعويض حوالي ٣٠ ضعف لسعر الأرض قبل المصادرة بثلاثة أعوام. وقد أدى هذا إلى تقليل كبير في القيمة الحقيقية والقيمة المحتملة لأراضي الفلاحين. **الثالث:** تجاهل وظائف الضمان الاجتماعي للأراضي؛ فالأراضي الزراعية في الصين ليست ضمانة طبيعية لإنتاج الفلاحين للمنتجات الزراعية وتأمين الحبوب الغذائية للدولة فحسب، بل توفر أيضًا العمل للفلاحين وتعمل على ضمان الحد الأدنى من سبل العيش للفلاحين، بالإضافة إلى دورها في إنشاء المرافق العامة في المناطق الريفية وغيرها من وظائف الضمان الاجتماعي. فبعد مصادرة الأراضي ذات الملكية الجماعية، يفقد الفلاح الفرص الوظيفية في قطاعات الصناعة الأولى وضمانات المعيشة الأساسية، ومن ثم يضطر إلى اللجوء إلى العمل في قطاعات الصناعة الثانية والثالثة. وأخيرًا، افتقار الضمانة الواضحة في عائدات الأراضي التي تم مصادرتها، كما أن توزيع موارد الأراضي في المرحلة الحالية ليس له نظام تسويق متكامل، بالإضافة إلى أن الحكومة ما زالت تحتفظ بسلطة توزيع الأراضي وغيرها من الموارد النادرة. وفي ظل الملكية غير الكاملة للأراضي الزراعية وعدم وضوح حدود الدخل الرئيسي، نجد أن عائدات تنازل الفلاحين عن الأراضي ليس لها ضمان ومعايير نظامية واضحة، حيث إن جميع عائدات تنازل الفلاحين عن الأراضي للحكومة ليست موجهة إلى الفلاحين أنفسهم. ووفقًا للإحصاءات، يكون نمط توزيع عائدات الأراضي التي صادرتها الحكومة كالتالي: تحصل الحكومة المحلية على ٢٠٪ حتي ٣٠ ٪ من العائدات، وتحصل المؤسسات على ٤٠٪ أو ٥٠٪ من العائدات، بينما تحصل المنظمات الريفية على ما يقرب من ٣٠٪ من العائدات، في حين أن الفلاح لا يحصل إلا على ٥٪ أو١٠٪ من العائدات، وهذا يعني أن أكثر من ٩٠٪ من عائدات تنازل الفلاح عن الأرض يتمتع بها غيره. وتشير التقديرات إلى أن المدينة، منذ عهد الإصلاح والانفتاح، وهي تستفيد من فروق أسعار الأراضي الزراعية، والتي تصل إلى حوالي ٢ تريليون يوان، أي ما يعادل أربعة أضعاف القيمة الإجمالية لفتحة مقص الأسعار على مدار الثلاثين عامًا التي سبقت عهد الإصلاح والانفتاح، وبهذا يقع الفلاحون بين مطرقة البطالة وسندان الوضع المالي.

الرابع: رفعت "فتحة مقص الأسعار الجديدة" تكاليف المعيشة، وبالتالي بدأ الفلاحون يشعرون بالضيق من ضغوطه. وتشير "فتحة مقص الأسعار الجديدة" في الحضر والريف إلى أنه على الرغم من التراجع الكلي في أسعار المنتجات الزراعية، إلا أنه أثناء عملية هجرة الفلاحين إلى الحضر، كان هؤلاء الفلاحون يدفعون أثمانًا باهظة عند شراء بعض المنتجات غير الزراعية أو عند شراء أو طلب الخدمات،

وهذا هو الشكل الجديد لـ"فتحة مقص الأسعار". وقد ظهرت "فتحة مقص الأسعار الجديدة" أساسًا في مهنة العقارات والتعليم.

ومع التقدم المستمر لعملية التحضر، هاجر عدد كبير من العمال المهاجرين إلى المدن، وفي الوقت نفسه كان العدد الأصلي لسكان الريف ضخمًا جدًا، كما أن عددًا كبيرًا من خريجي الجامعات بالمناطق الريفية كانوا يتركزون في المدن كل عام. ونظرًا للإصلاحات التي طرأت على نظام الإسكان والتي أدت بدورها إلى تسويق تام لمشكلة الإسكان، فقد ارتفعت أسعار قطاع العقارات لاستيعاب الكثير من تراكمات مهاجري المناطق الريفية، الأمر الذي تطلب استدانة الفلاحين من أجل حل مشاكل الإسكان في المدينة. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار العقارات، كانت أراضي الفلاحين تصادر بأثمان بخسة، وبالتالي تشكلت مرحلة جديدة فريدة من نوعها لنموذج "فتحة مقص الأسعار".

علاوة على ذلك، فإن قطاع التعليم يعد أحد المجالات الأخرى التي لعبت دورًا هامًا في ظهور "فتحة مقص الأسعار الجديدة" في هذه المرحلة. وهذا راجع إلى أن الفترة الفاصلة بين الاستثمار والعائدات فترة طويلة، وبالتالي كانت ظاهرة "فتحة مقص الأسعار الجديدة" غير واضحة المعالم. وبعد توسعة المعاهد والجامعات وتطوير قطاع التعليم، بدأ عدد كبير من سكان الريف الذين انتقلوا إلى المدينة في الالتحاق بالمدارس، الأمر الذي تطلب دفع الكثير من المبالغ الضخمة كرسوم دراسية وإنفاق الكثير من نفقات المعيشة، وكانت هذه النفقات تعمل على دعم التنمية والإنشاءات في المدينة بشكل مباشر وغير مباشر. وفي الوقت ذاته كانت ضغوط العمل الاجتماعي لخريجي الجامعات في ازدياد، كما أن تكلفة الحصول على عمل في المدينة كانت ترتفع يومًا بعد الآخر، بالإضافة إلى صعوبة نمو الأجور، ووجدت حالة من القيام باستثمارات ضخمة في البداية مع صعوبة تحقيق مكاسب في وقت لاحق، وأصبحت هذه الظاهرة شكلاً من أشكال "فتحة مقص الأسعار الجديدة" التي داهمت التراكمات الريفية لدى المدينة.

الرابع: صعوبة حماية الحقوق المشروعة، حيث تعرضت مصالح المزارعين للانتهاك. ونظرًا لأن جميع مراكز العمل بالهيئات الحكومية في الصين ينصب تركيزها على البنية الاقتصادية المحلية، فقد أضعف ذلك من دور الرقابة الحكومية والحفاظ على الإنصاف والعدالة، كما أدى إلى تغير أوضاع العديد من السلوكيات الحكومية ووقوعها في العديد من المشكلات كفقدان هيبتها أو تجاهلها، مما أسفر عن تعرض مصالح الفلاحين الخاصة بمشروعاتهم للانتهاكات.

فمن ناحية، لم يتم التعامل مع الحقوق السياسية للفلاحين بشيء من العدالة والإنصاف؛ حيث تعد مجالس نواب الشعب بمختلف مستوياتها المنابر الأكثر أهمية للتعبير عن الحقوق المدنية للشعب الصيني، ولكن في عملية انتخابات النواب على جميع المستويات، نجد عدد ممثلي الفلاحين في الانتخابات صغيرًا جدًا، بالإضافة إلى صعوبة تحقيق حق التصويت وحق الترشح للانتخابات بكل أمانة، ومن ثم يعد هذا انفكاكًا خطيرًا عن واقع الدولة الزراعية الكبرى. ونظرًا لقلة عدد أعضاء البرلمان الذين يعبرون

ويدافعون عن حق الفلاح الصيني، فقد أدى هذا إلى عدم وجود متحدث رسمي لمصالح وحقوق للفلاحين، وبالتالي كان من الصعب العناية بمصالح الفلاحين في عملية التصويت بالمؤتمر الشعبي الوطني عناية معقولة. وفي الوقت ذاته، ونظرًا لضعف القوة الاقتصادية للفلاحين، فإن المطالبة بمصالح الفلاحين في المشاورات السياسية على صعيد الأحزاب كانت تفتقر إلى الطريق الأكثر مباشرة والأكثر واقعية، لتصبح فئة الفلاحين تابع مجتمعي للفئات صاحبة العائدات الاقتصادية المرتفعة الأخرى ومتفرج على السلطة السياسية الحاكمة بالدولة.

من ناحية أخرى، تتعرض حقوق العمل للعمال المهاجرين دائمًا لسوء المعاملة. وقد أدى فقد الفلاحين لحقوقهم السياسية إلى تعرض مصالحهم الاقتصادية للخطر، وأبرزها افتقار حقوق العمل للعمال المهاجرين إلى الضمانة. فعند تطور وازدهار البيئة الاقتصادية في دولة ما، تبدأ جميع الشركات باستقدام أعداد كبيرة من العمال المهاجرين، ولكن عند تدهور البيئة الاقتصادية، فإن الشركات تبدأ في خفض أعداد "العمال المهاجرين" للتخلص من ضغوط التكاليف. وفي أثناء عملية تسريح العمال، ونظراً لضحالة المستوى الثقافي للعمال المهاجرين وافتقارهم إلى الوعي لحماية حقوقهم والسير في طريق الشكاوى لنيل حقوقهم، فقد عرضهم ذلك لانتهاك تعويضاتهم وحقوقهم ومزاياهم المشروعة بشكل دائم، وهذه نسبة كبيرة جدًا مقارنة بانتهاك الحقوق المشروعة لعمال الحضر التي هي أقل بكثير. ومع التغييرات المستمرة في هيكل الدخل للفلاحين، أصبح دخل الأجور هو المصدر الرئيسي لدخل أسر الفلاحين في الوقت الحالي في الصين. وقد يجلب انتهاك الحقوق المشروعة للعمال المهاجرين عواقب وخيمة، حيث إن استغلال العمال المهاجرين يضغط مباشرة وبكل قوة على تخفيض دخل العمال المهاجرين، وهي ضربة خطيرة لحماسة العمال المهاجرين الذين قدموا إلى المدينة للعمل بمجال الصناعة، وهو غير متناسب في عملية تنمية قنوات نمو دخل الفلاحين، حيث عمل على خفض نمو أجور العمال المهاجرين، وبالتالي أدى ذلك إلى فوارق اقتصادية بين الحضر والريف على صعيد المستويات الإدارية الأعمق، إلى جانب أنه كان حجر عثرة في عملية تنمية التكامل الاقتصادي بين الحضر والريف. وفي الوقت ذاته، عمقت تلك المشكلة أيضًا من حجم التناقضات الاجتماعية بين الحضر والريف، مما أدى إلى افتقار العمال المهاجرين إلى الشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية، ومن ثم تولدت مشاعر انتقامية تسببت في حوادث الأمن العام، وهذا بالطبع لا يتناسب مع تطلعات الوئام الاجتماعي والاستقرار.

الخامس: ما زال المستوى الثقافي للفلاح الصيني في حاجة إلى تحسين، حيث يعد المستوى الثقافي المتدني للفلاح الصيني أحد قيود التنمية الزراعية بعيدة المدى. كما تعد جودة العامل الكادح القوة الحاسمة في التنمية الاقتصادية الحديثة والتنافس الصناعي، في حين أن الفلاح في الدول الغربية المتقدمة يحظى بمستوى ثقافي مرتفع. وتشير البيانات ذات الصلة إلى أن أكثر من ٧٪ من الفلاحين في فرنسا حاصلين على شهادات جامعية، حتى إن حوالي ٦٠٪ من الفلاحين الشباب هناك ينالون تعليمهم في

المدارس الثانوية المهنية، أما في ألمانيا فهناك حوالي ٧٪ من الفلاحين حاصلين على شهادات جامعية، وهناك حوالي ٥٣٪ من فلاحي ألمانيا قد خضعوا لدورات تدريب مهني لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات ونصف، بينما في اليابان تجد حوالي ٥,٩٪ من الفلاحين خريجي جامعات، وهناك حوالي ٧٤,٨٪ من خريجي المدارس الثانوية، بينما هناك حوالي ١٩,٤٪ من خريجي المدارس الإعدادية. أما عن المستوى الثقافي للفلاحين في الصين فهو أمر يستدعي القلق، حيث صرح نائب وزير الزراعة تشانغ باو ون في أحد لقاءاته أن عدد القوى العاملة الزراعية في الصين يقدر حاليًا بحوالي ٤٨٠ مليون عامل، بلغت نسبة الفلاحين الحاصلين على الشهادات الإعدادية أو ما تحتها حوالي ٤٢٠ مليون، بينما بلغت نسبة الفلاحين الحاصلين على الشهادة الإعدادية أو ما فوقها حوالي ٦٠ مليون شخص، أي بنسبة فلاح واحد من بين سبعة فلاحين حاصل على شهادة فوق الإعدادية، وهؤلاء الفلاحون الحاصلون على الشهادة الإعدادية في الغالب تجاوزت أعمارهم الثلاثين عامًا. ومن الصعب اليوم أن تجد شابًا من شباب القرى من خريجي المدارس الثانوية، حيث إن الشباب والشابات الحاصلين على الشهادة الثانوية قد التحقوا بالجامعة، أما من لم يستطع أن يحصل على الشهادة الإعدادية فهؤلاء قد تسربوا من التعليم، وبالتالي هناك استقطاب خطير. ويعد دخل العائلات ودخل الأجور هو الاتجاه الرئيسي لدخل الفلاحين في الصين حاليًا، وهو ما يمثل حوالي ٩٠٪ من إجمالي دخل أسر الفلاحين. ويؤثر نوعية المستوى الثقافي للفلاح الصيني حاليًا بشكل مباشر على نمو الدخل الرئيسي للفلاح وأسرته.

فمن ناحية، فإن الفلاح صاحب المستوى الثقافي المتدني يكون غير قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، كما لا يمكنه فهم التقنيات الزراعية المتقدمة فهمًا جيدًا. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الدولة في تعزيز توسع شبكات الإنترنت الحديثة في المناطق الريفية، إلا أن معظم الفلاحين الذين يدخلون على شبكة الإنترنت هدفهم هو الترفيه، بينما هناك عدد قليل من الفلاحين يعتمدون على تكنولوجيا الإنترنت الحديثة لتوجيه الإنتاج الزراعي، وعندما تواجهه صعوبات في مساعيه من أجل تقديم إنتاج زراعي أفضل، يقوم بالدخول على شبكة الإنترنت للحصول على مساعدات خارجية، كما أن هذا الأمر يحد أيضًا من النظرة البعيدة لعملية التسوق لدى الفلاحين، ويؤثر على إدخال الفلاحين لأصناف زراعية جديدة لا تتناسب مع التحول الفعال للبحوث العلمية المتقدمة وتعزيز توسع التكنولوجيا الزراعية في الريف، مما يعوق تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي. ومن ناحية أخرى، يؤثر المستوى الثقافي المتدني للفلاح بشكل مباشر على أجور العمال المهاجرين في المدن. ومع الهيكلة المستمرة للبنية الصناعية في الصين والتغير المستمر في أنماط التنمية الاقتصادية، بدأت الصناعات كثيفة العمالة التقليدية والصناعات المستهلكة للموارد في الاختفاء تدريجيًا عن الساحة الصناعية، ثم بدأت التنمية الصناعية تسير نحو تطبيق التقدم التكنولوجي وتحسين نوعية العاملين، وبالتالي فإن نوعية العاملين المطلوبة أصبحت تتطلب مواصفات أعلى، بما في ذلك المستوى الثقافي المرتفع، والقدرة على فهم تكنولوجيا الإنتاج الأكثر تقدمًا ومهارات التشغيل. وقد جلب هذا تحديًا كبيرًا للمستوى الثقافي

للعمال المهاجرين، وخاصة بعد خطة تطوير التعليم والتوسع الجامعي في عام ١٩٩٩م، حيث يتخرج عدد كبير من طلبة الجامعات سنويًا ومن ثم يدخلون سوق العمل، مما أدى إلى ضغوط التوظيف الهائلة، وبدأ المعروض من الأيدي العاملة في صناعة التكنولوجيا أكبر من المطلوب، مما أسفر عن مزيد من الضغوط على وظائف العمال المهاجرين، الأمر الذي أدى بدوره إلى تركز وظائف العمال المهاجرين في قطاعات البناء والتدبير المنزلي والمطاعم وغيرها من المجالات كثيفة العمالة التقليدية، والتي تتسم ببطء نمو الأجور.

الفصل الثالث: سياسات القضاء التام على المشاكل الزراعية الثلاث:

ومن أجل حل المشكلات الزراعية الثلاث يتسنى مواجهة الأسباب الواقعية والتاريخية التي شكلت هذه المشاكل الزراعية الثلاث، واقتراح تدابير إدارية محددة وكسر القيود النظامية التي تحد من تنمية الفلاحين والزراعة والريف، والتسريع الفعال لوتيرة التصنيع والتمدن والتحديث الزراعي.

الأول: التخلص الحازم من نظام السجل المدني المزدوج بالحضر والريف، وتسريع عملية التكامل بين الحضر والريف. حيث يتعين أولاً الإسراع في إنشاء نظام إداري موحد لإحصاء عدد الأسر ومجموع السكان بين الحضر والريف. وهذا يتطلب إصلاح فكر إدارة السكان، وإلغاء نظام رفع التقارير إلى الهيئة الأعلى للنمط الإداري لعدد الأسر ومجموع السكان، واستخدام شروط السماح بالدخول لتحل محل إدارة التخطيط، وإنشاء نظام موحد لإدارة السجل المدني بين الحضر والريف. وفي أثناء الممارسة العملية لهذه الإجراءات، يمكن القيام بإجراء اختبارات في أماكن الانتقال القليل للسكان، ومع تراكم الخبرة الإدارية لانتقال المواطنين من الريف إلى الحضر، يمكن القيام بالتوسع التدريجي، وأخيرًا إنشاء وحدات إحصاء عدد الأسر ومجموع السكان على صعيد البلاد بأسرها. ثانيًا: يجب علينا الإسراع في إنشاء أسواق أيدي عاملة موحدة في الحضر والريف. وهذا يتطلب كسر قيود انتقالات الأيدي العاملة في الحضر والريف، وصياغة علمية لشروط الحصول على إذن للانتقال إلى الأماكن، وينبغي تنفيذ سياسة الإدارة المحلية والتسجيل المهني على أساس الافتراض الواضح لخطط التنمية الصناعية في المدن والمكانة الوظيفية، وهذا يكون من خلال سياسات الإدارة الوظيفية والأجور والإيرادات وغيرها من وسائل التنظيم الحكومي للأسواق، إلى جانب ضبط حجم السكان والسيطرة على انتقالات المواطنين من الريف إلى الحضر. رابعًا: يجب علينا تسريع بناء نظام إدارة عدد سكان الحضر والريف الديناميكي. وهذا يتطلب الابتعاد التدريجي عن نظام إدارة السجل المدني الإستاتي، مع اعتماد نظام بطاقة الهوية بشكل أساسي، ودمج تكنولوجيا شبكة الاتصالات الحديثة بتكنولوجيا البيانات الأساسية، إلى جانب توسيع وتحسين فعالية استخدام بطاقات الهوية في شتى أنحاء المجتمع، وإنشاء حسابات الائتمان وحسابات ضمان حصرية، وتفعيل إدارة السكان الديناميكية المفتوحة، وتشجيع حرية الانتقال للمواطنين سواء في الحضر أو الريف.

الثاني: زيادة جهود الدعم المالي من الدولة للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. فمن جانب، ووفقًا لـ"اتفاقية الزراعة" التي أقرتها منظمة التجارة العالمية، يمكن القول بأن معدل الدعم الزراعي الشامل في الصين قد بلغ حوالي ٨,٥ ٪ من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، بينما بلغ في الوقت الراهن حوالي ٣,٣٪. ويعرف مصطلح "الصندوق الأخضر" على أنه مصطلح يستخدم لوصف سياسات الدعم المحلي التي لا تحتاج إلى عمل التزامات تخفيض في إطار الاتفاقية الزراعية التي تم التوصل إليها في مفاوضات جولة أورجواي التابعة لمنظمة التجارة العالمية، كما يشير إلى إعانات الدعم الزراعي التي لا يكون لها أو يكون لها دور تجاري ضئيل مشوه وذلك من خلال تخطيط الخدمات الحكومية. وتعد سياسات "الصندوق الأخضر" هي السياسات التي تقوم الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بتنفيذها من أجل تفعيل الإجراءات الهامة لدعم وحماية الزراعة. وهي عبارة عن اثني عشر بندًا "تتعلق عشرة بنود منها بالإعانات الزراعية"، وتفتقر الصين إلى حوالي ستة بنود من هذه البنود. ولذلك تبذل الصين جهودًا مضنية من أجل مواصلة زيادة دعم الإنتاج الزراعي، والتحسين المناسب لحماية أسعار المنتجات الزراعية، وتعزيز تنمية الإنتاج الزراعي. ومن جانب آخر، يجب الاستمرار في تحسين هيكل الدعم المالي للزراعة، والتمسك بمنهج "فعل ما نريد فعله وما لا نريد فعله"، وتحسين كفاءة توزيع الدعم المالي للموارد الزراعة، وبذل الجهود المضنية لزيادة الاستثمار من أجل تعزيز التكنولوجيا الزراعية والتعليم في الريف الزراعي والبنية التحتية الأساسية العامة، وتخفيض مصاريف الصناديق المؤسسية الزراعية. وفي الوقت نفسه، العمل على زيادة معدلات الإدارة، والإشراف على المنتجات الزراعية، والتنظيم المناسب لأرباح الشركات الزراعية من خلال السياسات الضريبية، وحماية استقرار أسعار الأسمدة وزيت الديزل وغيرها من المنتجات المتعلقة بالزراعة، وخفض تكلفة الإنتاج الزراعي.

الثالث: تعزيز إنشاء منظمات تعاون وتصنيع زراعي. والغرض من إنشاء منظمات التعاون الزراعي هو تعزيز قدرة الفلاحين على خوض غمار السوق، وتحسين نمو دخل الفلاح. ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق بعض السياسات التي تساعد على ذلك، وهي: أولاً: يجب على الجمعيات الزراعية تصنيف الإنشاءات، وتقسيمها إلى خمسة أصناف: على مستوى الدولة، والمستوى الإقليمي، ومستوى المدن، ومستوى المقاطعات، ومستوى القرى، وهي مسؤولة عن تنسيق التطبيق العملي للسياسات الزراعية على جميع مستويات الحكومة المركزية. ثانيًا: تأسيس ثلاث قطاعات كبرى على التوالي تكون مسؤولة عن توجيه الإنتاج الزراعي والتسويق والتنسيق الشامل، ومسؤوليتها تفصيلاً تتعلق بتنسيق المشتريات الزراعية والاقتراض والتوجيه التكنولوجي، بالإضافة إلى تنسيق السوق وغيرها من المهمات. ثالثاً: على الحكومة إعطاء التوجيهات وتقديم النصح والإرشاد لتأسيس وتشغيل هذه الجمعيات الزراعية على صعيد التمويل والسياسات التي لابد أن تنتهجها، بما في ذلك الإشراف على عملها وأوراق الاعتماد. وأخيرًا: الاهتمام بتحقيق توازن علاقات التعاون بين جميع الجمعيات الزراعية على جميع المستويات،

وذلك وفقًا لمصالح الجمعيات الزراعية على جميع المستويات وعملاً على تعبئة أكبر قدر من حماسة الجمعيات الزراعية ومبادراتها الذاتية بجميع مستوياتها.

ويعد التصنيع الزراعي هو التطبيق الهام للحد من المخاطر الزراعية والعمل على تحسين دخل الفلاحين، وتدور فكرته حول الآتي: أولاً: وفقًا للخصائص الزراعية والمستوى التكنولوجي الصناعي لجميع المناطق بشتى أنحاء الصين، فإنه يجب تحديد الاتجاه الرئيسي للتصنيع الزراعي في جميع المناطق، والتنظيم المعقول للتصنيع الزراعي الإقليمي. ثانيًا: الحاجة إلى تنمية الشركات والمجموعات (مجموعة شركات) التي تمتلك قوة دافعة، وتقود الشركات والمجموعات قاعدة الإنتاج الزراعي لتحقيق التخصص والمركزية على صعيد الإنتاج الزراعي. ثالثًا: الاعتماد على توجيهات قواعد الإنتاج الزراعي لتنظيم إنتاج المنتجات الزراعية لأسر الفلاحين. وأخيرًا، القيام ببيع المنتجات الزراعية إلى الشركات لإجراء معالجات جديدة لها وتحقيق حلقة إنتاج مغلقة.

الرابع: تحسين نظام حقوق ملكية الأراضي الزراعية في الريف. ويتسنى هذا من عدة جوانب، الجانب الأول: توضيح أرباح الأراضي الزراعية في الريف بموجب القانون. فينبغي أن يكون قوام عائدات الأراضي الزراعية في الغالب في حوزة الفلاحين في المناطق الريفية وليس في حوزة الحكومة وذلك بعد زراعة الفلاحين للأراضي ودفعهم لضريبة الأرض. الجانب الثاني: التحديد الواضح لاستخدام نقود بيع الأراضي الزراعية؛ حيث إن قيمة بيع الأراضي الزراعية يعد مصدرًا هامًا من الموارد المالية للحكومات المحلية، ونظرًا لأن قيمة بيع الأراضي الزراعية تعتبر بديلاً عن وظيفة حكومية للفلاح، لذلك ينبغي صياغة قوانين لتحديد اتجاهات استخدامها، ومن أجل ضمان "ما تقرر للزراعة يستخدم لصالح الزراعة"، يجب إنشاء صندوق خاص يستخدم لجمع رؤوس المال لتحديث الريف، وإصلاح نظام الهجرة والانتقال، وتنظيم الأراضي وقروض الإنتاج الزراعي وغيرها من المسائل الزراعية الأخرى، ويحظر الإفراط في استخدام المخصصات الزراعية للمشاركة في تمويلات إنشاء المدن وغيرها مما يساعد على توسيع الفجوة بين الحضر والريف. الجانب الثالث: الحماية الصارمة لحقوق الفلاحين في العمل؛ حيث ينبغي أن تتم مصادرة الأراضي الزراعية ونزع الملكية بموجب القانون، ويجب تحديد أسعار شراء الأراضي التي يتم مصادرتها من خلال التقييم المعقول الثلاثي الجانب على أساس المشاورات المتعددة والمساواة والتراضي، ومن ثم يتم توقيع العقود والوفاء بالالتزامات، بالإضافة إلى وضع حد لعمليات الإخلاء القسري وغيرها من القرارات التي تضر بالمصالح المشروعة للفلاحين.

الخامس: تعزيز حماية حقوق المزارعين. أولاً: يمكن ضمان الحقوق السياسية للفلاحين ضمانًا حقيقيًا من خلال التطبيق الفعلي وتحسين نظام نواب المجلس الوطني لنواب الشعب. ويجب الحفاظ على نسبة ممثلي الفلاحين بموجب القانون في عملية توزيع كوته نواب المجلس الوطني لنواب الشعب، كما

يجب انتخاب النواب الممثلين للفلاحين وفقًا لهذا النسبة دون تقليل سواء على صعيد نواب مجلس الشعب أو على جميع مستويات مجالس نواب الشعب المحلية، مع عدم السماح باقتطاع أي جزء من هذه النسبة لصالح فئة أخرى. ثانيًا: يجب زيادة كوته ممثلي الفلاحين في البرلمان وفقًا لروح مؤتمر الحزب السابع عشر الذي تم الإشارة فيه إلى "التطبيق التدريجي لانتخاب نواب المجلس الوطني لنواب الشعب في الحضر والريف على أساس نسبة عدد السكان" وفقًا لعدد ونسبة عدد السكان بجميع المناطق الريفية، مع زيادة عدد ممثلي الفلاحين في مجلس نواب الشعب على جميع المستويات، بالإضافة إلى زيادة صوت الفلاحين في المجالات السياسية بجميع مستوياتها. وأخيرًا، مواصلة تعزيز تدريب ممثلي الفلاحين، وتعزيز تفاهم الفلاحين للحقوق الطبقية، وتعميق وعي الفلاحين في فهم أوضاعهم داخل المجتمع وتعزيز وعي المزارعين تجاه المشاركة السياسية، وتحقيق المساواة بين الحضر والريف على صعيد مباشرة الحقوق السياسية.

وفي الوقت ذاته، العمل على تحسين قوانين العمل، وتحسين جهد التفتيش العمالي، والحزم في وضع حد للتمييز بين المناصب الوظيفية والأجور غير المتكافئة، والقضاء تماما على ابتزاز الأجور وغيرها من الأمور التي تضر بالحقوق والمصالح المشروعة للعمال المهاجرين من الريف إلى المدينة، مع ضمان حقوق العمل المشروعة للعمال المهاجرين.

السادس: تعزيز التعليم والتدريب التقني للفلاحين؛ حيث ينبغي زيادة الاستثمار في التعليم الإلزامي، وفتح قنوات متعددة من أجل إعداد مصاريف التعليم الإلزامي في الريف وفقًا لمستوى التنمية الاقتصادية بجميع المناطق، وتحديد مجالات استثمار التعليم الإلزامي في الريف سنويًا في جميع أنحاء البلاد في شكل تشريعات على مستوى البلاد، وتذليل عقبات نقص التمويل للتعليم الإلزامي في الريف. وفي الوقت نفسه، ينبغي العمل على بذل المزيد من الجهود لتعميم العلوم والتكنولوجيا في المناطق الريفية، وحشد الجهود لبناء المؤسسات من أجل دعم محطات الماكينات بجميع المناطق على جميع المستويات وقطاعات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتشكيل أنظمة مؤسسية لتحسين قطاعات التكنولوجيا الزراعية، مع التركيز على تدريب العاملين بمحطات الماكينات الزراعية على جميع المستويات وقطاعات توسع التكنولوجيا الزراعية، وتشجيع الطلاب على الالتزام بسياسة "الدعم الثلاثي والمساعدة الواحدة" لتقديم الخدمات في الريف. ويمكن للحكومات المحلية بجميع مستوياتها وفقًا للأوضاع المالية المحلية تقديم طرق تدريبية تمكن الموظفين من إتقان تكنولوجيا المعلومات، وتشجيعهم على استغلال المعارض الريفية وغيرها من الفرص، وتحديد مواعيد من أجل إلقاء دروس علمية مبسطة للفلاحين المحليين بالمناطق الريفية؛ أو السماح للموظفين الفنيين بتحديد مواعيد للذهاب إلى الريف، واختيار المكان المناسب أو الملائم من أجل القيام بتجارب واختبارات، وبذلك يمكن للفلاحين أن يقوموا بدور نموذجي في عملية تعميم العلوم بالريف، وبخاصة تعزيز التدريب المهني

للعمال المهاجرين وفقًا لمتطلبات السوق. ويجب إجراء الأبحاث والدراسات استنادًا إلى الواقع في الدورات التدريبية، والتلمس الحقيقي لمعرفة أي القطاعات التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال المهاجرين، والتعرف على تدفق العمال المهاجرين، حتى تكون المدارس التدريبية تتسق تمامًا مع متطلبات العمل، وحل مشكلة "أين يذهب الناس". كما يجب أن تتم طرق التدريس وفقًا للسمات الابتكارية للفلاحين، واختيار العمال كبار السن والموظفين التقنيين ممن تتوفر فيهم الخبرة والممارسة التكنولوجية للعمل كمعلمين، ودمج الخبرة بالنظرية العضوية، واعتماد التدريب عن طريق ضرب الأمثلة بحيث يكون هو الاتجاه السائد، وبذل الجهود من أجل اتقان الفلاحين لمهارات العمل المتعددة والعملية، والكفاح من أجل تحقيق أفضل نتائج تدريب في وقت قصير.

***

الباب السابع
كيف تضيق الصين فجوة توزيع الدخل الآخذة في التزايد؟

تعد مشكلة توزيع الدخل أحد المشكلات القديمة والواقعية؛ فقديمة لأنها ظهرت منذ ظهور علم الاقتصاد، حيث كانت مشكلة توزيع الدخل إحدى القضايا الرئيسة التي كانت محط أبحاث ودراسات الأوساط الأكاديمية. وواقعية لأنه مع ازدياد فجوة الدخل بين المواطنين في السنوات الأخيرة ظهرت الصراعات الاجتماعية على نحو بارز وملفت للنظر. وبهذا أصبح اتساع الفجوة في توزيع الدخل مصدر سخط مجتمعي إلى جانب أنه من القضايا التي يكثر الحديث بشأنها بين أبناء الشعب.

الفصل الأول: الدلائل الرئيسة على اتساع فجوة توزيع الدخل في الصين:

إذا ما سلطنا الضوء على كلمة توزيع، فإننا نجد أن هذه الكلمة تحتمل معنيين، أحدهما له مدلول واسع والآخر له مدلول ضيق. فالمدلول الضيق لهذه الكلمة يشير إلى كيفية توزيع المنتجات التي تم الانتهاء من إنتاجها بين أفراد المجتمع بعد القيام ببعض الخصومات على تلك المنتجات، وهذا ما يطلق عليها اختصارًا توزيع الدخل. بينما يشير المدلول الواسع لهذه الكلمة إلى توزيع ظروف الإنتاج أو عوامل الإنتاج أو تحديدًا إلى البضائع المنتجة وغيرها من الشروط الموضوعية والظروف الشخصية للأيدي العاملة، لكن ما نتحدث عنه هنا هو التوزيع بمعناه الضيق.

يشتمل توزيع الدخل بشكل عام على التوزيع الأولي وإعادة التوزيع. ويشير التوزيع الأولي إلى التوزيع الذي يقوم به مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وأعضائه مباشرة في مجال الإنتاج، بمعنى توزيع ثمار الإنتاج بين عوامل الإنتاج. بينما تشير إعادة التوزيع إلى عملية إعادة توزيع الدخل مرة أخرى على أساس نتائج التوزيع الأولي، بالإضافة إلى توزيع قوام جميع الدخل من خلال قنوات متعددة سواء نقدية أو تحويلات عينية، أو بمعنى آخر هي العملية التي تقوم بها الحكومة لإعادة ضبط دخل العوامل مرة أخرى. وتشمل إعادة توزيع ضرائب الدخل والضرائب العقارية والمساهمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية بشكل أساسي، إلى جانب أشكال أخرى لتحويل المدفوعات. ومن خلال تحقيق التوزيع الأولي وإعادة توزيع الدخل القومي، تتكون في نهاية المطاف إيرادات الدولة، وعائدات الشركات (أو الوحدات)، والدخل الشخصي.

وتشير التوصيات المقترحة في الخطة "الخمسية الثانية عشرة" إلى الآتي: تحسين نظام توزيع الدخل، والتعديل المعقول لأنماط توزيع الدخل القومي، والسعي لتحسين دخل المواطنين ذوي الدخل المنخفض في الحضر والريف، وتعزيز قدرة استهلاك المواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتحسين معيشة الشعب ونسبة المشروعات الاجتماعية، وتوسيع نطاق تغطية نظام الضمان الاجتماعي،

والتحسين التدريجي لنظام الخدمات العامة الأساسية، وتشكيل توقعات استهلاكية جيدة للمواطنين. ويرجع السبب في اتخاذ مثل هذه الخطوات هو الاضطرار لمواجهة واقع اتساع فجوة توزيع الدخل، واتخاذ تدابير فعالة لتضييق فجوة الدخل الآخذة في الاتساع.

١- اتساع فجوة الدخل الاجتماعي الشامل:

يُعرف المؤشر الهام المستخدم لقياس مدى تكافؤ توزيع الدخل الاجتماعي الشامل بالمعامل الجيني. وهذا المعامل الجيني يستقر غالبًا بين الصفر والواحد. فعندما يكون المعامل الجيني صغيرًا، فإنه يشير إلى الاقتراب من تحقيق تكافؤ في توزيع الدخل؛ وعندما يكون المعامل الجيني كبيرًا، فإنه يشير إلى عدم تكافؤ توزيع الدخل. وترى المعايير الدولية الإجمالية أن استقرار المعامل الجيني عند أقل من ٠,٢ يعد إشارة على التوازن المطلق للدخل، أما إذا استقر المعامل الجيني بين ٠,٢ و٠,٣ فهذه دلالة واضحة على التوازن النسبي للدخل، بينما إذا استقر المعامل الجيني بين ٠,٣ و٠,٤ فهذه علامة على أن الدخل معقول نسبيًا. ويشير المعامل الجيني ٠,٤ عادة إلى خط الخطر، أما إذا استقر المعامل الجيني بين ٠,٤ و٠,٥ فهذا يعني أن فجوة الدخل كبيرة، لكن إذا تجاوز المعامل الجيني نسبة ٠,٥، فهذه إشارة على الهوة الساحقة في الدخل. ووفقًا للتقديرات، فإن المعامل الجيني للصين قبل عصر الإصلاح والانفتاح قد بلغ ٠,١٦، وقد بلغ في عام ١٩٨٨م ٠,٣٤١، وفي عام ١٩٩٠م حوالي ٠,٣٤٣، وفي عام ١٩٩٥م بلغ ٠,٣٨٩، وفي عام ١٩٩٩م بلغ ٠,٣٩٧، وفي عام ٢٠٠٠م بلغ ٠,٤١٧، وفي عام ٢٠٠١ بلغ ٠,٤٣٧، وفي عام ٢٠٠٢م بلغ حوالي ٠,٤٤٨، وفي عام ٢٠٠٣م بلغ ٠,٤٥٧، وفي عام ٢٠٠٥م بلغ ٠,٤٦٢، وفي عام ٢٠٠٦م بلغ ٠,٤٧، بينما بلغ في عام ٢٠٠٧م حوالي ٠,٤٨. وبحلول عام ٢٠١٠م تجاوز المعامل الجيني المحلي في الصين النسبة ٠,٥ (من صحيفة المعلومات الاقتصادية اليومية)، وفي هذا إشارة إلى أن فجوة الدخل قد دخلت منطقة الهوة الساحقة وأن التوزيع للثروة أصبح غير عادل.

٢- تدني "النسبة الثنائية":

يشير هذا المصطلح إلى تدني كلاً من نسبة دخل المواطن في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر المواطن هو الأساس في عملية طلب السلع الاستهلاكية، كما يحدد دخله كمية الاستهلاك وهيكل الاستهلاك والتوقعات الاستهلاكية. وعمومًا، فإن نسبة دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي من ٥٠٪ إلى ٦٠٪. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا حوالي ٦٥٪، بينما بلغت في اليابان حوالي ٦٠٪، أما في المملكة المتحدة فقد بلغت ٧١٪. ووفقًا للحسابات البحثية للسيد تشنغ شين لي نائب مدير اللجنة الاقتصادية للمؤتمر الاستشاري السياسي، فإن نسبة دخل المواطنين في الحضر والريف من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت عام ١٩٨٥م حوالي ٥٦,١٨٪، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٧م لتصل إلى حوالي ٥٠٪، ثم أخذت في الانخفاض في عام ٢٠١٠م لتصل إلى حوالي ٤٣٪. وليس هذا فحسب، بل إن نسبة أجور العمال في الصين من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض. وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجراها أحد الفرق البحثية بمركز المعلومات الوطني إلى أن حصة أجور العمال قد بلغت في عام ١٩٩٥م حوالي ٥٩٪

ثم انخفضت لتبلغ حوالي ٤٧٪ وذلك في عام ٢٠٠٦م، وفي المقابل ارتفعت نسبة دخل رأس المال حوالي ١١,٧٩٪. أما في معظم دول منظمة التعاون والتنمية فقد ارتفعت أجور العمال من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عام ١٩٧٨م وحتى عام ٢٠٠٨م، حيث كانت النسبة في معظم هذه الدول أكثر من ٦٠٪، وعندما تبلغ ذروتها تكون النسبة حوالي ٩٠٪، وبعضها يبلغ حوالي أكثر من ٧٠٪. وتميل نسبة دخل المواطنين من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، وفي هذا إشارة إلى أن الدخل القومي يسير في اتجاه الحكومة والشركات. وبالتالي، فإن هذا الأمر لا يقف حجر عثرة أمام نمو معدل دخل المواطنين فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى صعوبة تحسين نوعية حياة الشعب وإعاقة الطلب المحلي، مما يؤدى إلى إصابة الطلب على السلع الاستهلاكية الشاملة المحلية بالفتور والخمول.

٣- اتساع فجوة الدخل بين الحضر والريف:

تظهر فجوة مستويات الدخل بين المواطنين في الحضر والريف في الحياة الاقتصادية الصينية، حيث مرت فجوة الدخل بين الحضر والريف منذ عهد الإصلاح والانفتاح بعملية تضييق ثم اتساع؛ فقد بلغت نسبة الدخل المتاح للفرد في الحضر والدخل الصافي للفرد في الريف عام ١٩٧٨م حوالي ٢,٤٧ إلى ١، أما في عام ١٩٨٣م فقد بلغت النسبة حوالي ١,٧ إلى ١، إلا أنها عاودت الاتساع مرة أخرى بعد عام ١٩٨٥م. وبحلول عام ٢٠٠٦م وصلت فجوة الدخل بين الحضر والريف حوالي ٣,٢٨ إلى ١، وفي عام ٢٠٠٧م اتسعت الفجوة لتصل ٣,٣٣ إلى ١، بينما بلغت الفجوة في عام ٢٠٠٨م حوالي ٣,٣١ إلى ١، ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠٠٩م لتصل إلى حوالي ٣,٣٣ إلى ١، وفي عام ٢٠١٠م بلغت حوالي ٣,٢٣ إلى ١، أما في عام ٢٠١١م تم السيطرة على الارتفاع لتصل النسبة ٣ إلى ١. وبالحديث عن فروق الدخل بين الحضر والريف، فليس لنا أن ننظر في الوقت الراهن إلى جميع فروق الأهداف فحسب (الأولى تسمى بنصيب الفرد في المدينة من الدخل المتاح، والأخرى تسمى بالدخل الصافي للفرد في الريف)، بل ينبغي التفكر في مختلف الاستحقاقات والإعانات التي يتمتع بها سكان المدينة دون سكان الريف، وفي واقع الأمر تجاوزت فجوة الدخل بين الحضر والريف من ٥ أو ٦ إلى ١. وقد أدى وجود فجوة الدخل بين الحضر والريف إلى بطء تطور السوق الريفية الشاسعة في الصين، ومن ثم تعسر حل "المشاكل الزراعية الثلاث".

٤- توسيع فجوة الدخل بين المناطق:

وبالنظر إلى أوضاع دخل المواطنين بالمناطق الثلاث الكبرى في الصين وهي الشرق والوسط والغرب، يتبين لنا أن دخل المواطنين في جميع المناطق بشتى أنحاء الصين قد حظي بنمو أكبر منذ عهد الإصلاح والانفتاح، إلا أن نمو دخل المواطنين في المنطقة الشرقية كان أكثر سرعة، تلتها منطقة وسط الصين، بينما كانت المنطقة الغربية هي الأكثر بطأً. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مستويات دخل المواطنين في الحضر والريف في الصين مرتفعة في الشرق منخفضة في الغرب. ففي عام ٢٠٠٩م بلغ متوسط معدل نصيب المواطن في الحضر بالمنطقة الشرقية حوالي ٢٠٠٦٥,٥ يوان، وكان متوسط معدل

نمو الدخل في المدن الأعلى دخلاً وهي شانغهاي قد بلغ حوالي ٢٨٨٣٧,٨ يوان، بينما بلغ في منطقة وسط الصين حوالي ١٤٢٦١,٠ يوان، وقد بلغ متوسط دخل المدينة الأعلى دخلاً في منطقة وسط الصين حوالي ١٥٨٤٩,٢ يوان، أما معدل الدخل في منطقة غرب الصين فقد بلغ حوالي ١٣٥٤٥,١ يوان، وبلغ متوسط دخل مدينة تشونغتشينغ الأعلى دخلاً في منطقة غرب الصين حوالي ١٥٤٧٨,٧ يوان. وقد بلغ مستوى دخل الفرد في مدينة شانغهاي حوالي ٢,٤٢ ضعف مستوى دخل الفرد في مدينة قانسو رغم أن مستوى دخل الفرد في شانغهاي قد بلغ في عام ١٩٧٨م حوالي ١,٣٧ ضعف مستوى دخل الفرد في قانسو. وفي عام ٢٠٠٩م بلغ متوسط الدخل الصافي للفرد في ريف المنطقة الشرقية حوالي ٧٥٣٢,٤ يوان، وكانت المدينة الأعلى دخلاً في المنطقة الشرقية هي شانغهاي، حيث بلغ متوسط الدخل الصافي حوالي ١٢٤٨٢,٩ يوان، وبلغ متوسط دخل الفرد في منطقة وسط الصين حوالي ٣٦٦٥,٤ يوان، في حين أن معدل دخل المواطن في المدينة الأعلى دخلاً في منطقة وسط الصين قد بلغ حوالي ٥٢٦٥,٩ يوان، أما في المنطقة الغربية فقد بلغ متوسط الدخل فيها حوالي ٣٦٥٤,٢ يوان، وبلغ معدل الدخل في مدينة تشونغتشينغ الأعلى دخلاً حوالي ٤٤٧٨,٤ يوان. وبلغت نسبة الدخل الصافي للمواطن الريفي في شانغهاي حوالي ٤,١٩ ضعف نظيره في قانسو، بينما بلغت في عام ١٩٧٨م حوالي ٢,٩٥ ضعفًا. علاوة على ذلك، فقد كانت فجوة الدخل بين كل منطقة وأخرى في الشرق والغرب والوسط أكبر بكثير من فجوة الدخل بين شرق وغرب ووسط الصين، الأمر الذي أدى إلى الظهور السريع لمشاكل التنمية الإقليمية المنسقة والشاملة.

٥- اتساع فجوة الدخل بين المهنيين:

منذ عهد الإصلاح والانفتاح، مرت فجوة الدخل بين المهنيين بعدة مراحل "أولاً تقليص ثم اتساع ثم معاودة التقليص ثم معاودة الاتساع"؛ بمعنى أن النسبة بين الأعلى أجرًا والأقل أجرًا بالنسبة لعمال الصناعة قد بلغت حوالي ٢,١٧ ضعفًا في عام ١٩٧٨م، ثم انخفضت تلك النسبة في عام ١٩٨٨م لتصل إلى حوالي ١,٥٨ ضعفًا؛ ثم اتسعت تلك الفجوة سريعًا بعد عام ١٩٨٨م لتزيد من ١,٥٨ ضعفًا إلى حوالي ٢,٣٨ ضعفًا في عام ١٩٩٤م، ثم انخفضت على مدار عامين متتاليين لتصل في عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٢,١٨ ضعفًا، ثم ارتفعت معدلات النمو سريعًا حيث وصلت نسبة الفجوة في عام ٢٠٠٤م إلى ٤,٦ ضعفًا، بينما بلغت في عام ٢٠٠٥م حوالي ٤,٨٨ ضعفًا. وبحلول عام ٢٠٠٨م كان هناك ثلاثة قطاعات من أكثر القطاعات الصناعية ارتفاعًا في الأجور وهي قطاع صناعة الأوراق المالية والبرمجيات والصناعات المصرفية، وقد بلغ متوسط الأجور السنوية لموظفي تلك القطاعات حوالي ١٧٢١٢٣ يوان، و٧٤٦١٠ يوان، و٦٢٢٥٤ يوان على التوالي. بينما كانت القطاعات الأقل دخلاً هما قطاعي تربية الثروة الحيوانية وتصنيع الأخشاب والذي يدخل فيه الخشب والبامبو والخيزران والنخيل وصناعة المنتجات العشبية، حيث كان متوسط دخل الفرد في قطاعات تربية الثروة الحيوانية المملوكة للدولة حوالي ٩٣٦٢ يوان سنويًا، أما قطاعات تصنيع الأخشاب وصناعة المنتجات الخشبية والبامبو والخيزران والنخيل والمنتجات العشبية فقد بلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالي ١١١٥٥ يوان سنويًا. وعلى هذا

يكون متوسط راتب العاملين في قطاع صناعة الأوراق المالية حوالي ١٨,٤ ضعف متوسط راتب العاملين في قطاع تربية الثروة الحيوانية، وفي الوقت ذاته يبلغ حوالي ١٥,٤ ضعف متوسط راتب العاملين في قطاع تصنيع الأخشاب وصناعة المنتجات الخشبية والبامبو والخيزران والنخيل والمنتجات العشبية، في حين أنه لا يمكن أن يتجاوز متوسط الأجور بين الصناعات المهنية في الدول المتقدمة عمومًا نسبة ٢ إلى ١.

٦- اتساع فجوة الدخل بين العاملين في نفس المهنة وفي نفس القطاع:

تشير فجوة الدخل بين الصناعات أساسًا إلى الفجوة بين مستوى متوسط أجور العمال في قطاعات الصناعة. وفي الواقع، فإلى جانب وجود فجوة دخل بين الصناعيين، فإن فجوة توزيع الدخل بين الصناعيين كبيرة جدًا، حيث يبلغ الراتب السنوي للمديرين التنفيذيين ذي المناصب العليا بالملايين، أما الإداريين أصحاب المناصب المتوسطة فيبلغ راتبهم السنوي مئات الآلاف، بينما يبلغ الراتب السنوي للعمال العاديين بضعة آلاف أو أقل من ذلك، أما فجوة الدخل بين أصحاب العمل والعمال في الشركات الخاصة وغيرها من الشركات "ثلاثية التمويل" فهي شاسعة، وهذا واقع لا جدال فيه. ونظرًا لهيكل الأجور الداخلية المختلفة في بعض القطاعات (مثل مرتبات الموظفين العموميين، ومرتبات الموظفين المهنيين والتقنيين، ومرتبات العاملين بمجال الشؤون السياسية، ومرتبات العاملين ومرتبات العمالة المؤقتة وغيرها)، فإن هذه القطاعات قد تستغل السلطات المخولة إليها للحصول على دخل آخر بخلاف المرتب، ومن ثم سيؤدي كل هذا إلى وجود فجوة في الدخل في القطاعات الواحدة.

الفصل الثاني: النتائج السلبية لاتساع فجوة توزيع الدخل في الصين:

١- اختلال دوافع تعزيز النمو الاقتصادي:

بالنظر إلى المطالب، نجد أن "الترويكا" التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي تشتمل على الاستهلاك والاستثمار والتصدير. ويطلق على الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار بالطلب المحلي، بينما يطلق على الطلب على الصادرات بالطلب الخارجي. وفيما يتعلق بالحلقات الأربع في سلسلة إعادة الإنتاج في المجتمع (وهي الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك)، فيعتبر الاستهلاك هو نقطة النهاية والانطلاق لإعادة الإنتاج في المجتمع، كما أن اتساع نمط نطاق الطلب على السلع الاستهلاكية وارتفاع هيكل الاستهلاك يعتبر هو القوة الدافعة الأساسية للنمو الاقتصادي. ومن هنا يتبين لنا أن الاستهلاك يجب أن يلعب دورًا قياديًا في قضية تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه من منظور عملية التنمية التي تعيشها الصين خلال السنوات الماضية يتبين لنا أن القوة الدافعة الرئيسة للنمو الاقتصادي هي الاستثمار والتصدير. وقد أظهرت البيانات ذات الصلة أن نسبة الاستهلاك في الصين منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠٠٧م قد انخفضت من ٦٢,٣٪ حتى وصلت إلى ٤٨,٨٪، بينما ارتفعت نسبة الاستثمار من حوالي ٣٥,٣٪ لتصل إلى ٤٢,٣٪. ويكمن السبب أساسًا في اتساع فجوة توزيع الدخل وهو الذي أثر بشكل مباشر على ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي سيؤثر على التقدم السلس لعملية إعادة الإنتاج في المجتمع بأسره. ولهذا، فإن تحويل نمط التنمية الاقتصادية من الاعتماد بشكل أساسي

على الاستثمار والتصدير لدفع عملية النمو الاقتصادي إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الاستهلاك والاستثمار والتصدير لتنسيق تغييرات النمو الاقتصادي أصبح أمرًا ملحًا. علاوة على ذلك، فإن دعم الدخل في منطقة وسط وغرب الصين ضعيف، كما أن دعم دخل الفلاحين في مناطق الحضر والريف ضعيفة أيضًا، الأمر الذي سيبرز جانبين مهمين آخرين سيكون لهم دور كبير في اختلال دوافع النمو الاقتصادي.

٢- التناغم والاستقرار الذي يؤثر على المجتمع

يحتاج أي مجتمع إلى ثلاثة أمور حتى ينعم بالاستقرار، وهذا الأمور هي: أولا، أن تكون نسبة الطبقة البرجوازية هي الغالبية في المجتمع. ثانيًا، أن ينعم المجتمع بهوية وطنية ثقافية موحدة. ثالثًا، نضج الديمقراطية. فإذا لم يتم كبح اتجاه فجوة توزيع الدخل الآخذة في الاتساع، حيث إن توزيع الدخل بين المواطنين قد وصل إلى حد بعيد من التفاوت، فسوف يتعرض الاستقرار الاجتماعي لتهديدات حتمية. ولقد قال أرسطو ذات مرة: "إن الانقسام الداخلي سيؤدي غالبًا إلى ثورة يكون سببها الأساسي هو "عدم المساواة" .....، وسينمو الانقسام الداخلي نتيجة للتطلعات بـ "المساواة"". ويعاني جزء كبير من العمال والفلاحين في الصين في السنوات الأخيرة من انخفاض الدخل (حتى أصحاب الدخل المطلق)، وسيؤدي هذا إلى "شعورهم بالحرمان"، ومن ثم سيولد مشاعر الكراهية للأثرياء والحكومة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والتأثير على الاستقرار الاجتماعي.

٣- الثقة التي تؤثر على الحكومة

يعد نمط توزيع الدخل المعقول مظهرًا مهمًا من مظاهر العدالة الاجتماعية. ومن المستحيل أن يفقد الاقتصاد السوقي الكفاءة، وإذا فُقدت الكفاءة فُقدت الفجوة. ولكن في ظل عملية التنمية التي تسير بها البلاد في السنوات الأخيرة، كانت أكثر الجوانب التي لها الأولوية في الدولة هي الأفضلية للكفاءة، وتحقيق العدالة، إلا أن تركيز الدول كان منصبًا في الحقيقة على الكفاءة مع تجاهل العدالة. ولم تستطع الحكومة أن تلعب دورًا في فجوة توزيع دخل المواطنين التي أدت إليها التنمية السوقية، حيث لم تستطع الحكومة من خلال مجموعة من السياسات المالية أن تلعب دورًا كبيرًا في تنسيق فجوة توزيع الدخل بين المواطنين في عملية إعادة التوزيع، الأمر الذي أدى إلى تشويه كبير في صورة وسمعة الحكومة. وبالتالي، يجب معالجة العلاقة بين الكفاءة والعدالة على نحو أمثل، وباستثناء احتياج قطاعات الإنتاج كافة إلى اتخاذ العديد من التدابير في عملية التوزيع الأولي من أجل تجنب حدوث ظاهرة "مداهمة الأرباح للأجور"، فإن الحكومة كانت في حاجة إلى القيام بمزيد من الإصلاحات لأنظمة توزيع الأجور في الدولة، وذلك عن طريق الضرائب ومصاريف التحويلات الحكومية وغيرها من الوسائل التي تستطيع تعديل هيكل توزيع الدخل القومي، بالإضافة إلى إعادة تنظيم وتوحيد نظام التوزيع، وتسريع تشكيل أنماط توزيع دخل معقولة ومنظمة. وبالتالي، فإن هذا الأمر لن يستطيع تعزيز التوزيع العادل للدخل فحسب، وإنما سيكون له دور كبير أيضًا في تحسين صورة ومصداقية الحكومة أمام الشعب.

الفصل الثالث: العوامل الرئيسة في اتساع فجوة توزيع الدخل في الصين:

بتحليل عوامل اتساع فجوة توزيع الدخل في الصين، نجد أن هناك عوامل معقولة وعوامل غير معقولة أيضًا.

وبالحديث عن العوامل المعقولة، نجد أنها تتحدد أساسًا من خلال سمات الظروف الوطنية للصين واقتصاد السوق الاشتراكي نفسه.

أولاً، الفجوة التي يكون سببها نظام التوزيع نفسه؛ وهذا يعني توافق النظام الاقتصادي الأساسي للتنمية المشتركة بين الملكية العامة باعتبارها الدعامة الأساسية والاقتصاد متعدد الملكيات، وقد أسست الصين نظامًا توزيعيًا يستوعب نظام "الأجر حسب الجهد المبذول" باعتباره النمط الأساسي مع أنماط توزيع متعددة أخرى. ويعني نظام "الأجر حسب الجهد المبذول" أن التوزيع يكون وفقًا لكمية ونوعية ما يقدمه العامل من عمل. وبمعنى آخر، اعمل كثيرًا تحصد كثيرًا، واعمل قليلاً تحصد قليلاً، ولذا فإن العامل الذي لا يعمل لن يجد ما يأكله. ونظرًا لاختلاف المواهب والقدرات والقوة البدنية والذكاء والاجتهاد بين العمال، كان لابد وأن يكون هناك فجوة معينة للدخل بين العمال. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون هناك فجوة في توزيع الدخل وفقًا لتوزيعات المساهمة والمشاركة في عوامل الإنتاج. ومع نقص المعروض حاليًا من رأس المال والتكنولوجيا وغيرها من العوامل، فقد أدى هذا الأمر في جعل هامش إنتاجهم في عملية الإنتاج أكبر بكثير من هامش إنتاج العمل العام، ومن ثم جعل دخل أصحاب رأس المال والتكنولوجيا وغيرها من العوامل أعلى بكثير من دخل العمال العاديين.

ثانيًا، في ظل ظروف اقتصاد السوق، فقد أدى السعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والتوزيع الفعال للموارد إلى فوارق إقليمية في توزيع الدخل. فبالمقارنة مع مناطق وسط وغرب الصين، نجد أن وضع الأساس الاقتصادي لمنطقة شرق الصين جيد، بالإضافة إلى استغلالها لرؤوس الأموال المتطورة والتكنولوجيا والموهبة وسمعة السوق، كما أن عوامل الإنتاج فيها تتميز بنسب عائدات أعلى، مما جعلها منطقة تدفق عوامل الإنتاج. بينما نجد أن مناطق وسط وغرب الصين وغيرها من المناطق المتخلفة على النقيض من ذلك، فتدفق عوامل الإنتاج أقل، حتى إنها منطقة هروب لعوامل الإنتاج. وبالتالي، فإن وجود فجوة الدخل الإقليمية أمر لا مفر منه.

ثالثًا، الفجوة التي سببتها التنمية الاقتصادية غير الزراعية والاقتصاد الخاص (غير العام)؛ فقد ظهرت التنمية الاقتصادية الريفية في السنوات الأخيرة على أساس الهيكل الصناعي في شكل اقتصادي حديث متغير، حيث تغيرت تدريجيًا من اقتصاد زراعي بحت إلى اقتصاد حديث ذي تنمية مشتركة بين الزراعة والصناعة وصناعة الخدمات. وبعد ذلك حظيت الصناعات غير الزراعية بتطور سريع، حيث إن إنتاجها أصبح أكثر من المنتجات الزراعية، ومن ثم أصبحت تدريجيًا المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية الريفية ودخل الفلاحين. ومع ذلك، فنظرًا لوجود اختلافات هائلة بين الفلاحين سواء في المهارات والمعرفة ورأس المال وغيرها من الجوانب، كانت فرص مشاركتهم في الصناعات غير الزراعية بها اختلافات كبيرة أيضًا، وبالتالي أدى الدخل الذي يحصلون عليه جراء المشاركة في الصناعات غير

الزراعية إلى حتمية وجود فجوة كبيرة في الدخل. ومع تزايد الشركات الفردية والخاصة والشركات ذات رأس المال الثلاثي في المدينة، بالإضافة إلى الارتفاع السريع للاقتصاد ذي الملكية المختلطة، حيث كان السوق هو الشيء الرئيسي بين هذه القطاعات الاقتصادية كافة، كما أن شكل الاقتصاد كان متنوعًا ومعقدًا، ولذا فإن وجود فجوة في الدخل بين العمال كانت ظاهرة طبيعية جدًا.

وفيما يتعلق بالعوامل غير المعقولة، نجد أن ذلك يرجع أساسًا إلى وجود اختلافات إقليمية واختلافات بين الحضر والريف واختلافات صناعية واختلافات فئوية في صياغة واستخدام السياسات.

أولاً: استراتيجية التنمية غير المتوازنة والسماح لبعض المناطق وبعض المواطنين بطرح وتطبيق سياسات من شأنها أن تحقق الثراء الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة الدخل الإقليمية. وعلى الصعيد التاريخي، نجد أن منطقة شرق الصين كانت أول المناطق التي احتضنت الحضارة الغربية والحضارة الحديثة، حيث إن عامة سكانها قد اهتموا بمفهوم اقتصاد السلع الأساسية في مقاطعات جيانغسو وتشجيانغ. وهذا راجع إلى أن وعيهم السوقي وثقافة المشاركة لديهم كانت أقوى من سكان وسط وغرب الصين. وفي الوقت ذاته، كانت هناك اختلافات وفروق في القاعدة الصناعية للمناطق الصينية الثلاث الشرق والوسط والغرب. وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وانطلاقًا من الاستراتيجيات العسكرية، فكرت الحكومة الصينية في إنشاء قاعدة صناعية عسكرية وثلاث مؤسسات للصناعة الحربية في منطقتي وسط وغرب الصين، وكان الهدف من هذا الأمر في ذلك الوقت هو تعزيز قدرات الإنتاج والقاعدة الصناعية، إلا أن هذا الأمر أصبح بعد عهد الإصلاح والانفتاح عبئًا ثقيلاً على هاتين المنطقتين. وقد أدت هذه العوامل إلى خلق فجوة كبيرة في دخل المواطنين في منطقة شرق ووسط وغرب الصين في السنوات الأولى من عهد الإصلاح والانفتاح. ففي بداية عهد الإصلاح والانفتاح، اقترح السيد دينغ شياو بينغ السماح لبعض المواطنين وبعض المناطق بتطبيق سياسات الثراء، وتطبيق الأفكار الاستراتيجية التي تهدف إلى الثراء الذي يولد ثراءً، وتنفيذ استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة، وتكوين البؤرة المركزية لدعم تنمية المناطق الساحلية. وقد استفادت المنطقة الشرقية من ذلك بالعديد من المزايا، منها: إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومدن مفتوحة، وتنمية التكنولوجيا الاقتصادية، وزيادة العائدات المالية والضرائب والائتمان والاستثمار والتجارة الخارجية وغيرها من السياسات التحفيزية. وبهذا فقد جذبت عدد كبير من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة والكفاءات، وكان على رأس المكاسب التي تحققت جراء تلك السياسات هو تحقيق تحسن نوعي في الهيكل الصناعي وهيكل الملكيات، وتعزيز التنمية السريعة للاقتصاد، وهذا بدوره أدى إلى اتساع فجوة الدخل بالمقارنة مع منطقتي وسط وغرب الصين. وليس هذ الذي تحقق فحسب، بل إن السياسات التحفيزية لا تزال تميل إلى المنطقة الشرقية بعد فترة الإصلاح والانفتاح. علاوة على ذلك، فقد أدى هذا الميل المستمر لهذه السياسات الوطنية الاصطناعية نحو المنطقة الشرقية إلى الاتساع غير المعقول وغير الطبيعي في فجوة الدخل بمناطق شرق ووسط وغرب الصين، حتى بدأت الصين في تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى لغرب الصين ودعم انتفاضة وسط الصين، إلا أنه من المستحيل أن يتم في وقت قصير القضاء على الاختلافات الإقليمية التي أوجدتها سياسات الميل نحو المناطق الشرقية.

ثانيًا: صياغة وتطبيق السياسات المزدوجة بين الحضر والريف أدى إلى فجوة في الدخل بين الحضر والريف، ويظهر ذلك في:

(١) "فتحة مقص الأسعار" في قيمة المنتجات الصناعية والزراعية. ففي بدايات تأسيس الصين الجديدة، طرحت الصين هدف النضال من أجل تسريع التصنيع. وفي ظل الأحداث التي كانت تواجهها الصين آنذاك من ظروف تاريخية وحصار غربي، كانت أهم استراتيجيات التنمية التي اعتمدتها الصين هي إهمال الزراعة والاهتمام بالصناعة. ومن ثم بدأت الحكومة من خلال السياسات والأنظمة في تنفيذ "فتحة مقص أسعار" للمنتجات الصناعية والزراعية؛ أي استخدام أسعار احتكارية منخفضة لتوحيد أسعار بيع وشراء المنتجات الثانوية الزراعية. وفي الوقت ذاته، اعتمدت توحيد رفع أسعار المنتجات الصناعية، ومن خلال سياسات الأسعار استفادت الصناعة بمعظم الفائض من المنتجات الزراعية. ووفقًا للإحصاءات فقد قامت الحكومة في الفترة من عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٩٤م من خلال "فتحة مقص الأسعار" للمنتجات الصناعية والزراعية بالاستفادة بحوالي ١,٥ تريليون يوان من الفلاحين. ويمكن القول بأن التواجد الطويل لـ "فتحة مقص الأسعار" هو أكثر الأسباب المباشرة في استمرار اتساع الفجوة بين الحضر والريف.

(٢) نظام السجل المدني الذي يحد من انتقال سكان الريف إلى المدينة. فنظام السجل المدني في الصين هو نتاج نظام الاقتصاد المخطط التقليدي. وقد مارست الحكومة قبل عام ١٩٧٨م استراتيجية أولوية تطوير الصناعات الثقيلة، وهذا يعني التضحية بالكثير من فرص العمل. ومن أجل ضمان العمالة في الحضر، والسيطرة على تدفق الأيدي العاملة من الريف إلى المدن، فقد حددت الدولة مجموعة متكاملة من الأنظمة الإدارية لنظام السجل المدني، وقد استطاعت الدولة بموجب القانون الحد من تدفق الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة، وبهذا يكون قد تم عرقلة تدفق الأيدي العاملة من الريف إلى الحضر بشكل مصطنع. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وتمشيًا مع تعزيز الإصلاحات، فقد تم تخفيف نظام السجل المدني. ولكن مع استناد السياسات الوظيفية والإسكان والصحة والتعليم والمعاشات التقاعدية للعديد من الأماكن على هوية السجل المدني وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى، فقد نال سكان المدينة أولوية كبيرة، في حين أن المواطنين القادمين من خارج المدينة كانوا يُعَامَلون بعنصرية، ومن ثم فقد أدى ذلك إلى صعوبة تغيير الأيدي العاملة الريفية للهوية الشخصية والتمتع بجميع ثمار النمو الاقتصادي من خلال حرية الانتقال. ويتضح من ذلك أن نظام السجل المدني لم يعمل على تعميق الاختلافات الفطرية بين الحضر والريف على أساس الهوية الشخصية فحسب، بل أصبح عاملاً هامًا في مواصلة زيادة الفجوة بين الحضر والريف.

(٣) فجوة نظام الضمان الاجتماعي بين الحضر والريف؛ حيث ينتمي نظام الضمان الاجتماعي إلي إعادة توزيع الدخل القومي. علاوة على ذلك، فهو يعتبر ضمانة الحياة الوطنية التي تقوم على أساس القانون والتمتع بالرفاهية الاقتصادية، كما أنه يعد أحد أنظمة الاستقرار الاجتماعي. ويمكن أساسًا من

خلال التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والإغاثة الاجتماعية وغيرها حل العديد من المشكلات كالبطالة والمرض والشيخوخة والعديد من الكوارث الطبيعية وغيرها من المشاكل الناجمة عن التوزيع غير المتكافئ للثروة، وبهذا يمكن القضاء على المشاكل التي تثير قلق المواطنين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وبعد سنوات من الجهود المضنية، أنشأت الصين في البداية نظامًا اقتصاديًا يتناسب مع السوق واحتياجات التنمية الاجتماعية. كما أنها في هذا النظام تتحمل بشكل مشترك مع القطاعات والأفراد الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والإغاثة الاجتماعية والمؤاساة والمعونة والتي تندرج جميعها تحت نظام الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فقد كان أكثر ما يؤكد عليه نظام الضمان الاجتماعي في الصين قبل عام ٢٠٠٧م هو إنشاء نظام ضمان اجتماعي يغطي سكان الحضر كافة، في حين أن الفلاحين والذين يتجاوز عددهم حوالي ٧٥٪ من إجمالي عدد سكان الصين لم يكن مقدرًا لهم التمتع بنظام الضمان الاجتماعي. ثم اقترح المؤتمر السابع عشر للحزب تأسيس نظام ضمان اجتماعي يغطي سكان الحضر والريف، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل. ولذلك فقد أدى عدم تكافؤ نظام الضمان الاجتماعي بين سكان الحضر والريف لفترة طويلة إلى تقييد ديناميكية وفعالية الضمان الاجتماعي في ضبط توزيع الدخل، ومن ثم استحالة تقليص الفجوة غير المعقولة بين الدخل المرتفع والمتدني من خلال الضمان الاجتماعي للدخل المتدني، بل على العكس سيؤدي إلى توسيع فجوة الدخل بين سكان الحضر والريف.

(٤) عدم تكافؤ توزيع البنية التحتية العامة. فالطرق والجسور وأعمال الري وغيرها من مشروعات البنية التحتية هي ممتلكات عامة لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، بل تحتاج إلى الدعم الحكومي لإنشائها، ومن ثم خلق بيئة صلبة مواتية للتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ظلت استثمارات الدولة طوال تاريخ طويل مضى غير كاف لدعم الريف والزراعة، ولم تشرق شمس المال العام على الريف الصيني، بل كان إجمالي نفقات الدعم المالي المباشر لتكاليف الإنتاج الريفي وجميع المشروعات الزراعية غير كاف؛ وذلك لأن استثمارات البنية التحتية في الريف كانت ضحلة، بالإضافة إلى أن المشروعات العامة كالطرق وخزانات المياه وغيرها من الممتلكات العامة التي ينبغي على الدولة توفيرها كانت تقع على عاتق المؤسسات الريفية والفلاحين وجمع الأموال وجمع الرسوم حتى الغرامات كانت تُستغل لإنشاء البنية التحتية الريفية. وكانت هذه الاستراتيجية تجاه هؤلاء الفلاحين الفقراء ليست كمن أهدي الفحم في يوم ممطر فحسب، بل كمن تعرض للصقيع أيضًا بعد ثلج كثيف.

ثالثًا: فجوة الدخل الصناعي الناجمة عن الاحتكار. ففي ظل ظروف اقتصاد السوق، لعبت آليات السوق دورًا كبيرًا في تشكيل طبيعي لسياسات الاحتكار والبقاء للأصلح، وبذلك ظهرت فجوة دخل كبيرة لا مفر منها بين العمال العاملين بمجال الصناعة. ومع ذلك، فقد كان نظام الاحتكار في الصين العامل الرئيسي المؤدي إلى فجوة الدخل الكبيرة بين العاملين في ذلك المجال. ونظرًا للاعتماد على بعض سياسات حماية بعض الصناعات، فقد أصبحت هذه الصناعات صناعات احتكارية، واتخذت من هذا الوضع سبيلاً لفرض أسعار احتكارية تفوق بكثير متوسط التكلفة، وبالتالي حصلت على أرباح

احتكارية عالية، ثم يتم تحويل هذا الجزء من الأرباح لتصبح أجور الأفراد من خلال تقديم الأجور فائقة التخطيط ودفع الأجور الأجنبية وغيرها من أشكال الدخل، ومن ثم يتم تحسين مستويات دخل العاملين في قطاع الصناعة تحسينًا كبيرًا. ويؤدي هذا الأمر إلى عدم المساواة في بداية توزيع الدخل بين العاملين في الصناعات الاحتكارية والعاملين في الشركات الأخرى، ومن ثم تصبح العوامل غير السوقية هي المهيمنة على فجوة الدخل الخاصة بهم. وبالتالي، يعد تواجد الاحتكار هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فجوة الدخل بين العاملين في قطاع الصناعة.

رابعًا: النظام الضريبي المعيب يؤدي إلى فجوة الدخل الفردي بين المواطنين. فتعد الضرائب أحد الوسائل الهامة لضبط دخل المواطنين، ولكن نظرًا لوجود العديد من العيوب في النظام الضريبي الحالي، فلم يمنع ذلك من تنفيذ تنظيم الضريبة الفعال على أصحاب الدخل المرتفع فحسب، بل أصاب الحكومة بعدم القدرة على تنفيذ تحويل الدفع للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. ويظهر ذلك أساسًا في:

(١) ضريبة ارتفاع القيمة الإنتاجية التي اعتمدتها الدولة منذ وقت طويل. فقد أوجدت هذه الضريبة تكرارًا لظاهرة الضرائب على الأصول الثابتة، كما أنها زادت من تكاليف استثمار الشركات نسبيًا وخفضت هوامش أرباح الشركات، ومن ثم أثرت بشكل غير مباشر على مستوى أجور عمال الشركات.

(٢) قلة أنواع الضريبة المفروضة وضعف المعدل الضريبي، بالإضافة إلى سوء الإدارة وظاهرة التهرب الضريبي الخطيرة وصعوبة التحقيقات. ونظرًا للتقصير في جمع الضرائب، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع ضرائب قليلة رغم المكاسب الضخمة التي يحققونها، فإن هذا بلا شك يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل فضلاً عن أنه يثير نفسية الفئات التي تحصل على دخل منخفض.

(٣) الضرائب التي فرضتها الصين والتي من الممكن أن تؤثر على توزيع الضرائب كانت تتضمن ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة الاستهلاك، وضريبة الأملاك، والضريبة العقارية، وضريبة استخدام أراضي المدينة، بينما ضريبة الهدايا وضريبة الميراث وضرائب الضمان الاجتماعي التي لها علاقة بضبط توزيع الدخل لم تكن قد ظهرت بعد، ولذا كان الدور الذي لعبه النظام الضريبي تجاه ضبط الأجور المرتفعة محدودًا. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الضرائب التي ذكرناها آنفًا وغيرها من الأنظمة الضريبية لم تكن مثالية، مما أدى إلى استحالة قضاء الضرائب على آثار تراكم الثروة الخطيرة.

خامسًا: فجوة الدخل الناجمة عن ريع وفساد السلطة. وتشير كلمة "الريع" هنا إلى أنشطة طلب الربح في ظل عدم وجود إنتاج. كما أنها تعني أساسًا قيام بعض الكوادر باستغلال ما يقع تحت سلطتهم، لاسيما قيامهم بفرض شتى أنواع اللوائح الجامدة على المرؤوسين. وبالتالي، فلكي يحصل المرؤوسون على الأرباح والمنافع، كان لزامًا عليهم أن يدفعوا (الرشاوي) لكسر قيود هذه اللوائح الجامدة. وقد ظهر هذا السلوك نتيجة للسلوكيات الحكومية كالمقايضة وغيرها من سلوكيات الريع والفساد، الأمر الذي جعل طائفة من المواطنين يحصلون على دخل غير منتظم أو زيادة كبيرة غير مشروعة من الدخل، ومن ثم توسيع فجوة الدخل بين السكان بشكل غير معقول.

سادسًا: فجوة الدخل التي شكلتها الأعمال غير المشروعة الأخرى. ونظرًا لأن النظام القانوني في الصين لا يتسم بالمثالية، فقد أدى هذا إلى قيام طائفة من البشر باستغلال بعض ثغرات النظام القانوني للاستيلاء على الثروات، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة دخل كبيرة مع من يمارسون الأعمال المشروعة.

وباختصار، فإن النمط الحالي لتوزيع الدخل في الصين يظهر في صورة هيكل هرمي. ففي مجالات التوزيع الطبيعي، نجد أن فجوة الدخل ليست كبيرة، بينما فيما يتعلق بالدخل شبه العلني وغير المشروع نجده في ازدياد وفي تضاد حاد مع الدخل الطبيعي. وفي الحقيقة، فإن هذا الأمر لا يساعد على تشجيع العمل الجاد للحصول على الثروة فحسب، كما لا يفضي إلى التوزيع المعقول لتراكم الثروة المجتمعية، بل يزيد أيضًا من تدهور المناخ الاجتماعي. ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن لتضييق اتجاه فجوة الدخل الآخذة في الاتساع.

الفصل الرابع: الإجراءات المضادة لتقليص فجوة توزيع الدخل في الصين:

أولاً: ينبغي تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، وبذل المزيد من الجهود لتطوير القوى الإنتاجية بالمجتمع، والاستمرار في عمل "كعكة" كبرى، حتى يتسنى توفير أساس مادي صلب لتوزيع الدخل. فإذا لم يوجد دخل إنتاجي، فلن يوجد توزيع فعال، وإذا لم يوجد توزيع، فلن يكون هناك بالتأكيد ما يسمى بفجوة. وبالتالي، فإن بداية تضييق فجوة توزيع الدخل تكمن في وجود دخل يمكن توزيعه أولاً. ويتطلب هذا الأمر الحفاظ على درجة معينة من النمو الاقتصادي، وبذل جهود مضنية لتطوير قوى الإنتاج، وتكبير الكعكة. وفيما يتعلق بالظروف الوطنية للصين، فإن تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وصناعة الخدمات والصناعات كثيفة العمالة والصناعات الاستراتيجية الناشئة، بالإضافة إلى تسريع بناء الحضر والريف، وتعزيز أعمال التخزين والري والبناء، كل هذه الأمور تؤدي إلى زيادة فرص العمل وفتح سبل هامة للثروة الاجتماعية. ولذلك يجب على الحكومة تشجيع خريجي الجامعات على الذهاب إلى الحضر والريف لتولي وظائف في مجالات الإدارة الاجتماعية على مستوى القاعدة ومجال الخدمات العامة، وتقديم إعانات العمل والتأمين الاجتماعي لهم، وتشجيعهم على الذهاب إلى القرى للالتحاق بوظائف خدمات القاعدة أو الانخراط في الجيش، والقيام بسداد رسوم الدراسة الخاصة بهم ومنحهم القروض الطلابية التعويضية. كما يجب على الحكومة تشجيع الجامعات والمعاهد البحثية والشركات على جذب الخريجين المؤهلين للعمل في مجال العمل البحثي. وتلعب الاستثمارات الحكومية وبناء المشاريع الكبرى دورًا فعالاً في توظيف العمال المهاجرين، كما تعمل على تعزيز تصدير العمالة المنظمة، وتوجيه التدفق المنظم للعمال المهاجرين، وتنظيم العمال المهاجرين العائدين إلى الريف للمشاركة في أعمال بناء المرافق العامة بالريف، إلى جانب الاجتهاد في دعم المشروعات المستقلة والأعمال الحرة، وتشجيع روح المبادرة لخلق فرص عمل. وينبغي على الحكومة أن تقدم مزيدًا من التسهيلات والحوافز في مجالات متعددة كالوصول إلى الأسواق والضرائب والتمويل واستخدام الأراضي وغيرها من المجالات، وتشجيع الكثير من العاملين ليصبحوا رجال أعمال، كما يجب عليها

تقليص العقبات التي تواجه المشروعات المستقلة وكذلك مشروعات العمال المهاجرين عند عودتهم إلى مسقط رأسهم، ومنح المزيد من الدعم. كما يجب عليها زيادة تحسين الخدمات العامة للتوظيف، وتعزيز نشر المعلومات عن الوظائف والتعريف الوظيفي والتوجيه الوظيفي، وبذل المزيد من الجهود لتطوير التدريب المهني، ودعم سياسات زيادة دورات التدريب المهني للعمال والعمال المهاجرين الذين يواجهون صعوبات في العمل، والاجتهاد في تحسين القدرة على العمل والقدرات التنافسية.

ثانيًا، يجب فعل كل ما هو ممكن لزيادة دخل الفلاحين، حيث يمثل مجموع عدد الفلاحين حوالي ثلثي إجمالي عدد السكان في الصين، ومع ذلك فإن مستوى معيشة الفرد في الريف أقل بكثير من مستوى معيشة الفرد في الحضر. وتعد فجوة الدخل بين الحضر والريف أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى اختلاف مظاهر الحياة بين الحضر والريف. وبالتالي، يجب التمسك بسياسة "كثير من العطاء، قليل من الأخذ، تخفيف السيطرة" لتكون هي السياسة التوجيهية الهامة لزيادة دخل الفلاحين، وزيادة مدى التدخل لحل "المشاكل الزراعية الثلاث"، وتعزيز البنية التحتية الريفية، وتنمية المرافق الاجتماعية العامة، وتخفيف أعباء الفلاحين بكل جد، وحماية مصالحهم الشخصية، والسماح لهم بالاستمتاع بالنقاهة واستعادة القوى. كما يجب تسريع وتيرة إصلاح السوق، وزيادة الابتكار في مجالات الإنتاج الزراعي وآليات التشغيل، وخلق ظروف مواتية من أجل زيادة دخل الفلاحين، وتطبيق المنهج العلمي لنهضة الزراعة، وبذل جهود مضنية لتطوير التعليم في المناطق الريفية، وزيادة التطبيق والتوجيه العلمي في مجال الزراعة، مثل تحسين نوعية الأيدي العاملة الريفية من خلال التعليم المهني والتدريب الزراعي، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات البحثية والتوسع التكنولوجي في الجانب الزراعي، وتشجيع وتوجيه الفنيين المهنيين الزراعيين للتوجه نحو العمل بالريف والالتحاق بالمناصب القيادية القاعدية الريفية لخدمة "المشاكل الزراعية الثلاث". كما يجب تنمية مهنة الزراعة ومهنة تربية الحيوانات والخصائص الزراعية بما يناسب الظروف المحلية، وترويج المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية، وتطوير المناطق الزراعية المثالية والمناطق الاقتصادية التي تتمتع بمزايا تنافسية، والتغلب على القيود المفروضة على هيكل التنظيمات الزراعية التي تتخذ من عائلات صغار الفلاحين المشتتين أساسًا لها، وتعزيز السيطرة الكلية، والحفاظ على مستوى معقول لأسعار المنتجات الزراعية، وتعزيز زيادة دخل الفلاحين وزيادة الإنتاج، وبذل الجهود من أجل تخفيف حدة الفقر وزيادة التنمية، والعمل على تحسين نوعية سكان المناطق الفقيرة، وتحسين ظروف الإنتاج والمعيشة الأساسية، وفتح سبل جديدة لزيادة دخل الفلاحين. كما يجب على الحكومة القضاء على عقبات الأنظمة والقوانين، وإنشاء تدريجي لنظام توظيفي عمالي ونظام سجل مدني ونظام تعليم إلزامي ونظام ضريبي موحد بين الحضر والريف وغيره من الأنظمة، كما يتعين عليها القضاء على جميع جوانب التمييز ضد العمال المهاجرين، وخلق بيئة مواتية لأماكن التوظيف للأيدي العاملة الريفية المتدفقة وتعليم الأطفال والإسكان وغيره من المجالات، وتنفيذ سياسة استخدام المدينة لتحفيز القرية، واستخدام الصناعة لتشجيع الزراعة، والتفاعل المشترك والتنمية المنسقة بين الحضر والريف.

ثالثًا: العمل بكل قوة لضبط علاقة توزيع الدخل الوطني، والتحسين التدريجي لنسبة دخل المواطنين في عملية توزيع الدخل القومي، وتحسين نسبة أجور العمل في عملية التوزيع الأولي. وقد اقترح أحد تقارير المؤتمر السابع عشر للحزب ما يلي: يتعين على الصين تحسين نظام توزيع الدخل، ومعالجة العلاقة بين الكفاءة والعدالة بشكل صحيح سواء في عملية التوزيع الأولي أو في عملية إعادة التوزيع، كما يتعين الاهتمام بالعدالة أكثر في عملية إعادة التوزيع. ولمواجهة الوضع المتدني لدخل الأفراد وأجور العمال في عملية توزيع الدخل القومي، يتعين علينا تحسين "النسبة الثنائية"، أي تحسين نسبة دخل المواطنين في عملية توزيع الدخل القومي، وتحسين نسبة أجور العمال في عملية التوزيع الأولي. وعلى وجه التحديد، ينبغي أولاً الالتزام بالنظام الذي يجمع بين التوزيع وفقًا لسياسة الأجر حسب الجهد المبذول وسياسة التوزيع وفقًا لعوامل الإنتاج، حيث ينبغي الاهتمام بالكفاءة ومعارضة سياسة المساواة، مع التأكيد على العدالة، ومنع التوسع المفرط في فجوة الدخل، والتمسك بتشجيع سياسات تحقيق مجموعة من المواطنين للثراء ثم قيام هذه المجموعة بدفع مجموعات أخرى نحو الثراء، ومن ثم التطبيق التدريجي لسياسات الرخاء المشترك. كما يتعين تحقيق استقرار الرواتب والأجور للعمال، وفي الوقت ذاته السماح لمجموعة متنوعة من العوامل غير العاملة للمشاركة في توزيع الدخل وذلك من خلال تطوير وتحسين مختلف الأسواق المالية وأسواق التكنولوجيا وأسواق العقارات وأسواق المعلومات، وتوسيع قنوات الاستثمار وتحسين نسبة دخل الملكية للمواطنين. كما يجب على الدولة توطيد العلاقة بين العمل ورأس المال، وحماية أجور عمال الشركات، وإنشاء آليات للنمو الطبيعي لأجور العاملين بالشركات وآليات ضمان مدفوعات، إلى جانب ضبط الحد الأدنى للأجور في الوقت المناسب وفقًا للنمو الاقتصادي، وتعزيز تنظيم وتوجيه الدولة لأجور الشركات، فضلاً عن إطلاق العنان للخطوط التوجيهية ليكون لها دورا بارزا في مستوي الأجور وأسعار سوق العمل ومعلومات تكلفة العمالة الصناعية، مع توحيد نظام التوزيع الأولي من خلال تحسين القوانين واللوائح وتعميق الإصلاح والتكيف الشامل الاقتصادي الكلي، والسعي لجعل نمو أجور العمال يتناسب مع النمو الاقتصادي ونمو أرباح الشركات، وتعزيز بناء المنظمات النقابية على جميع المستويات، مع التطبيق الكامل لنظام عقود العمل ونظام التفاوض الجماعي على الأجور، وضمان دفع الأجور كاملة في الوقت المناسب، وزيادة تحسين مستوى المعاش الأساسي للعمال المتقاعدين على مستوى الشركات.

رابعًا: بذل المزيد من الجهود للعمل على ضبط توزيع الدخل الشخصي وأنماط توزيع الدخل بشكل معقول، بالإضافة إلى التمسك بمبدأ "رفع المنخفض، وتوسيع المتوسط، وضبط المرتفع"، وإنشاء آليات تأسيسية للفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تشريعات صارمة للحد الأدنى للأجور وضمانات صارمة للحد الأقصى لساعات العمل مع تحسين الحد الأدنى للمعيشة. أما بالنسبة للفئات ذات الدخل المرتفع، فيجب أن تكون ضريبة الدخل الشخصي على أساس الدخل الفعلي للمواطن (بما في ذلك الدخل النقدي والدخل غير النقدي)، كما ينبغي تنفيذ نظام التفاضل والضرائب التصاعدية وجمع ضرائب الميراث وضرائب الهدايا وضرائب الضمان الاجتماعي في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تشجيع أصحاب الدخل المرتفع على اعتماد سياسات تخفيف الضرائب عن طريق تقديم المساعدات في

شتى مجالات الخدمات العامة والعمل الخيري، وبالتالي ضبط الدخل المرتفع. أما بالنسبة للدخل غير الشرعي، فينبغي تطبيق نظام إقرار الذمة المالية وتحسين نسبة الشفافية في الإفصاح عن الدخل الشخصي وذلك من خلال إنشاء أنظمة تحقيق وأنظمة إشراف صحيحة لإحصاء دخل الأفراد، والعمل على تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، وتعزيز جهود الرقابة والعقاب، مع الحظر والقمع الصارم لجميع أنواع الفساد والريع وصفقات السلطة مقابل المال وغيرها من السلوكيات غير الشرعية، والعمل بنشاط على تعزيز الكشف عن الشؤون الحكومية ومختلف الشؤون الاجتماعية لتكون معلومة للجماهير، بالإضافة إلى تعزيز قانونية وديمقراطية وعلمية وشفافية مختلف أنواع السلطة مع منعها من انتهاج سياسة الرأسمالية. أما بالنسبة للدخل الاحتكاري، فيمكن ضبطه من خلال القضاء على جميع أنواع العنصرية والتمييز في السماح للوصول إلى الأسواق وإدخال أقصى قدر من الآليات التنافسية لكسر الاحتكار والحصار الإقليمي، كما يتعين على الدولة تعزيز الإدارة والسيطرة الكلية على أجور العاملين بالصناعات الاحتكارية، وتفعيل الدور الرقابي والتفتيش عن الدخل الإضافي للعاملين في الصناعات الاحتكارية بخلاف أجور العمل، وتحسين إصلاح نظام توزيع الأجور في الصناعات الاحتكارية، وبذل المزيد من الجهود لتنظيم النظام الضريبي على دخل العاملين في الصناعات الاحتكارية، والحد من تفاقم فجوة الدخل بين الصناعات الاحتكارية والصناعات الأخرى. أما بالنسبة للفئات ذات الدخل المتوسط، فينبغي العمل على تهيئة ظروف مواتية لزيادة دخل ممتلكاتهم، وتسريع تشكيل نمط توزيع الدخل على هيئة الزيتونة "دقيقة الطرفين ضخمة الوسط".

خامسًا: زيادة حجم المدفوعات التحويلية وتحسين نظام الضمان الاجتماعي، حيث أشار ماركس في كتابه "نقد برنامج جوتا" بالآتي: ينبغي على المجتمع توفير السلع الاجتماعية العامة والتأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك فاقدي القدرة على العمل. ويتم هذا الأمر قبل إجراء توزيع سلع الاستهلاك الشخصي، حيث ينبغي عمل الخصومات اللازمة، أي "باستخدام جزء منه لتعويض مواد الإنتاج الاستهلاكية، وباستخدام جزء إضافي منه لزيادة الإنتاج، وباستخدام جزء منه لصندوق المال الاحتياطي أو الصندوق الائتماني للمساعدة في الحوادث المأساوية والكوارث الطبيعية وغيرها، وباستخدام جزء منه في مصاريف إدارية عامة ليس لها علاقة مباشرة بنفس الإنتاج، وباستخدام جزء منه لتحقيق الاحتياجات المشتركة، مثل إنشاء المدارس والمرافق الصحية الخ، وباستخدام جزء منه لإدخاله في الصناديق المالية التي يتم إنشاؤها من أجل مساعدة فاقدي القدرة على العمل وغيرهم." وقد حددت هذه "الخصومات الستة" احتياجات التمويل المالية التي تكفي الحكومة لتوفير السلع العامة والخدمات العامة، كما احتوت على نتائج تعويض فجوة الدخل الفردي وضمان تمتع جميع الفئات بثمار التقدم الاجتماعي. ولذلك ينبغي التمسك بالعديد من المناهج في ظل تحسين نظام الضمان الاجتماعي كالتغطية الواسعة والأساسية ومتعددة المستويات والمستدامة، وتسريع بناء نظام ضمان اجتماعي يغطي سكان الحضر والريف، والتأكيد على توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وزيادة معايير الضمان تدريجيًا، وزيادة حجم مدفوعات الحكومة للتأمينات الاجتماعية، وبذل المزيد من الجهود لدعم ذوي الدخل المحدود والشرائح الفقيرة في المجتمع، والعمل على ترسيخ

نظام الحد الأدنى للضمان المعيشي في الحضر والريف ونظام التأمين ضد البطالة، وضمان المعيشة الأساسية للمواطنين، والسعي من أجل تغطية نظام تأمين المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة تغطية كاملة، وتحسين تنفيذ نظام المعاشات التقاعدية لمواطني وعمال المدن، والتخطيط الشامل لتطبيق معاش التقاعد الأساسي في جميع أنحاء البلاد، والتعزيز الشامل للتأمين الطبي الأساسي على عمال ومواطني المدن وبناء النظام الطبي التعاوني الريفي الجديد، والتأكيد على دور التأمين الاجتماعي كدور تكميلي، وتحقيق التغطية الكاملة للمساعدات الاجتماعية في الحضر والريف، والدفع السليم لعمليات الاستثمار بصندوق التقاعد، وتعزيز شبكة معلومات الضمان الاجتماعي، وتعزيز تطبيق بطاقة الضمان الاجتماعي، مع التمتع بإدارة دقيقة لهذه السياسات.

سادسًا: بذل الجهود من أجل تطوير العمل الخيري، والقيام بدور التوزيع الثالث. ففي الدول الغربية، بالإضافة إلى التوزيع الأولي وإعادة التوزيع، يتمتع العمل الخيري هناك بنمو أكبر وذلك من خلال أنشطة التبرع متنوعة الطرق ومتعددة الوسائل، حيث تنتقل ثروات الأغنياء إلى أيدي الفقراء سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وما زال دور التوزيع الثالث مفقودًا حاليًا في الصين، الأمر الذي يتطلب من الحكومة تعزيز الدعاية والتوجيه في هذا الصدد، والدعوة بكل قوة إلى تمتع الشعب بثقافة الأعمال الخيرية، بحيث تكون المودة والرحمة هي أساس أخلاق المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز بناء تنظيم الأعمال الخيرية، وإنشاء مجموعة من القواعد واللوائح في جمع وإدارة واستخدام التبرعات وغيرها من الأمور المتعلقة بالتبرعات والعمل الخيري، مع الالتزام بالتنسيق الشامل لإنفاق أموال التبرعات، بحيث تصل التبرعات سواء أكانت نقدية أو عينية إلى مستحقيها من أبناء المجتمع، كما ينبغي على الدولة إنشاء نظام إشراف على المؤسسات الخيرية، بحيث يتم الإعلان عن جمع الأموال وإنفاقها بانتظام أمام الجمهور، وتتولى لجنة مؤلفة من هيئات مراجعة متخصصة وبعض الشخصيات المجتمعية مسؤولية المراجعة والرقابة على هذه الجمعيات. وفي الوقت ذاته، ينبغي تغيير ظاهرة "الاهتمام بدعم السلع والمواد الاستهلاكية وعدم الاهتمام بما يُعلي من شأن الروح". كما ينبغي الدعوة إلى تعزيز أنشطة المتطوعين، وتوسيع نطاق الأعمال الخيرية. وبذلك فلن يكون الهدف من وراء ذلك هو تمتع عامة الشعب بما يكفيه من احتياجاته المادية فحسب، بل بتمتعه بما يكفيه من احتياجاته الروحية.

***

الباب الثامن
كيف تتعامل الصين مع الإفقار المزدوج في الحضر والريف؟

يمكننا وفقًا لاختلاف المناطق الفقيرة أن نقسم الفقر إلى فقر ريفي وفقر حضري. ففي الوقت الحالي يوجد في الصين فقر ريفي وفقر حضري، ولذلك فإن كيفية التعامل مع مشكلة "الإفقار المزدوج" تعد هي المسألة الهامة التي تواجهنا الآن. ونظرًا للفارق الكبير بين الفقر الريفي والفقر الحضري فيما يتعلق بأسباب الفقر والركيزة الأساسية للفقر وخصائص الفقر، فإنه من اللازم علينا أن نقدم وصفًا ودراسة لكل قسم منهما على حدة.

الفصل الأول: المظاهر الرئيسة لـ"الإفقار المزدوج" بين الحضر والريف في الصين:

بعد دراسة طويلة قام بها علماء الاقتصاد على مشكلة الفقر، يمكن القول بأنها ترجع إلى آدم سميث[١] وتوماس روبرت مالتوس[٢] وغيرهم. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه ليس هناك تعريف دقيق للفقر في مؤلفاتهم. وفي نهاية القرن التاسع عشر، طرح راونتري تعريفًا للفقر، حيث يقول: "إذا كان مجموع دخل الأسرة غير كاف للحفاظ على متطلبات الأنشطة المعيشية الأساسية لأفراد الأسرة، فإن هذه الأسرة قد وقعت بلا شك في براثن الفقر". ومنذ ذلك الحين، بدأ عدد كبير من العلماء في وضع تعريفات كثيرة للفقر من أوجه مختلفة لا يزال بعض منها مستخدمًا إلى الآن. وقد عرَّف العالِم الإنجليزي طومسون الفقير فقال: "هو من يعجز في الحصول على قوته، ولا يستطيع أن يشارك في الأنشطة الاجتماعية، ويفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد الاجتماعية والمعيشية، سواء أكان فردًا أو أسرة أو جماعة". وقد تمت الإشارة إلى مصطلح الفقر في "تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١" بهذا البيان: ليس الفقر هو مجرد الدخل المنخفض والتنمية البشرية غير الكافية فحسب، بل يشمل الفقر أيضًا الضعف البشري أمام الصدمات الخارجية وافتقار المجتمع لسلطة التحدث والنفوذ واستبعاد الخارج. أما تعريف الفقر والتنمية في "تقرير التنمية البشرية" و"تقرير الفقر" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكان أكثر شمولاً وتنوعًا، حيث يرى أن الفقر البشري هو افتقار البشر إلى الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية كالعمر المديد والصحة الجيدة والحياة الكريمة والحرية والمكانة الاجتماعية واحترام الذات واحترام الآخرين.

وباعتبار الصين أحد الدول النامية، فإن مشكلة الفقر أمر لا مفر منه. وعلى أساس تركيز كثير من علماء الصين على مشكلة الفقر، فقد عملوا على الجمع بين التعريف التقليدي السابق للفقر والوضع الفعلي للصين، ثم طرحوا آراءً بديعة لمعنى الفقر. فيرى تونغ شينغ ولين مين جانغ أن الفقر هو اسم

---

(١) فيلسوف أخلاقي اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي، ولد في ٥ يونيو ١٧٢٣ وتوفي ١٧ يوليو ١٧٩٠.

(٢) ولد في ١٤ فبراير ١٧٦٦ وتوفي ٢٣ ديسمبر ١٨٣٤، وهو باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي.

جامع للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب نقص السلع المعيشية والخدمات الأساسية الضرورية الناجمة عن الدخل المنخفض، كما يشير إلى تلك الحالة المعيشية التي تفتقر إلى أدنى فرصة أو وسيلة تنمية. ووفقًا لمجموع مناقشات "أبحاث مشكلة الفقر بين أهل الحضر في الصين" الذي طرحه المكتب الوطني للإحصاء ومجموع مناقشات "معيار الفقر في الريف الصيني" فقد تم تعريف الفقر على النحو الآتي: "يشير الفقر بشكل عام إلى صعوبة الحياة المادية، أي عدم وصول مستوى معيشة الفرد أو الأسرة للمعايير الدنيا التي من الممكن قبولها اجتماعيًا، وافتقارهم إلى وسائل العيش أو الخدمات الضرورية، وبالتالي يعيشون في وضع صعب".

ووفقًا لما تم سرده سابقًا عن الفقر، فإنه يسهل علينا أن نكتشف ما يلي:

(١) الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد. فمثلاً، الفقر و"التخلف" و"ضيق العيش" مفاهيم مرتبطة؛ فالفقر ليس هو الدخل المنخفض والحرمان من الطعام والشراب فحسب، بل هو أيضاً عدم القدرة على التمتع بالتعليم الأساسي والخدمات الاجتماعية الأخرى. ويمكن القول بأن الفقر يشمل الفقر الاقتصادي والفقر الاجتماعي والفقر الثقافي وغيرهم من الجوانب.

(٢) وجود علاقة مباشرة بين الفقر والحرمان، حيث من مظاهره الدخل المنخفض ونقص المواد والخدمات. كما أنه في جوهره عبارة عن افتقار للوسائل المعيشية والحياتية والقدرات والفرص. ومن هنا يتبين لنا أن مشكلة الفقر هي في الحقيقة مشكلة حرمان، وأن المهمة المطلوبة لمواجهة الفقر هي تغيير حالة ودرجة الحرمان.

(٣) يمتلك الفقر مستويات وديناميكيات. ووفقًا لتسلسل احتياجات المواطنين، فيمكن تقسيم الفقر إلى مستويات؛ المستوى الأول من الفقر هو نقص الغذاء الذي يعمل على تلبية الحاجة الفسيولوجية للناس، وتستطيع حالة الفقر هذه التأثير على المتطلبات الطبيعية للصحة الجسدية للشعب. المستوى الثاني، قد يزيد الفقر من نقص في المواد الغذائية ليصل إلى نقص بعض ضروريات الحياة الأخرى، بل من الممكن أن يصل إلى الافتقار لاحتياجات الثقافة الروحية. ومع مرور الزمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد توسع مفهوم الفقر ليتحول من فقر مادي بحت إلى افقار مزدوج مادي ومعنوي، ومن فقر مطلق ليصل إلى فقر نسبي (يشير الفقر المطلق إلى فقد القدرة على الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللازم للبقاء على قيد الحياة، وهذه الشروط الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة تشمل الإنفاق على الغذاء والمأوى واللباس والمدارس وغيرهم. أما الفقر النسبي فيشير إلى حالة مستوى المعيشة في ظل أدنى مستوى مقبول لغالبية الناس. فالتعريف الموضوعي للفقر المطلق هو الحد الأدنى للمستوى المعيشي، في حين أن الفقر النسبي هو معيار ذاتي نسبي، وهي النتائج التي يتم استخلاصها من الحالة العامة للمقارنة بين الأفراد أو المجتمعات. ويمكننا اتخاذ بعض التدابير لحل مشكلة الفقر المطلق تمامًا، بينما لا يمكن لتلك التدابير أن تحل مشكلة الفقر النسبي حلاً تامًا).

(٤) يرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بعدم المساواة مع وجود اختلافات. فالفقر وعدم المساواة لديهما الكثير من القواسم المشتركة، كافتقار كلاهما إلى السلطة وغيره، إلا أنه من المستحيل أن نسوي بين

الاثنين تمامًا. فعدم المساواة لا تشتمل على الفقر الاقتصادي فحسب، بل تحتوي على جوانب أخرى كثيرة؛ ولا ينشأ الفقر تمامًا من عدم المساواة، بل ينشأ أيضًا من بعض الأسباب الفردية أو العائلية، مثل الإعاقة الجسدية، وتردي الظروف الطبيعية.

١- المظاهر الرئيسة للفقر في المدينة:

فيما يتعلق بتحديد فقراء المدن، فإن هذا الأمر يعتمد أساسًا في الوقت الحالي على الحد الأدنى للضمان المعيشي في جميع مدن الصين، حيث ينتمي السكان الذين يكون نصيب الفرد فيهم في الوقت الراهن أقل من "خط التأمين المنخفض" المحلي إلى زمرة السكان الفقراء.

ومنذ خمسينيات وحتى ستينيات القرن العشرين كان القوام الرئيسي للفقر في مدن الصين هو "الفئات الثلاث غير القادرة"، أي فئات "غير القادرين على العمل، ومن ليس لديهم عائل قانوني أو مربي، ومن ليس لهم مصدر معيشي". وهم على وجه العموم سكان كثيرون إما أنهم ينتظرون فرصة عمل أو ليس لديهم أي عمل أو هم عبارة عن أسر يقوم على إعالتها أفرادها الذين يعملون في الحرف الصناعية بالإضافة إلى الأرامل والأيتام ومن لا عائل لهم ممن تقدم لهم إدارة الشؤون المدنية كل العون. وكانت نسبة هؤلاء الفقراء مستقرة نسبيًا، ولم تكن أسباب هذه النوعية من الفقر ناتجة عن عوامل مؤسسية، بل كانت ناتجة عن عوامل فردية.

ومنذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، ظهر على هيكل فقراء الحضر تغييرًا كبيرًا، وظهرت بعض الخصائص التالية:

أولاً: ظهرت التعددية في فقراء الحضر؛ فباستثناء هؤلاء العاملين المصنفين تحت "الفئات الثلاث غير القادرة" الذين يعتمدون على مساعدات الإدارات المدنية، نجد أن هناك عمالاً بلا عمل تم تسريحهم نتيجة لخسائر الشركات أو تعديلات هيكلية، وعاطلين وقعوا في براثن البطالة الطويلة أو من تأخرت أجورهم نتيجة لتوقف الشركات نهائيًا أو شبه نهائي عن الإنتاج، وعمالاً يعانون من فقر المعيشة نتيجة للعطلات الطويلة (بعضهم يعيش في حالة شبه بطالة)، ومتقاعدين ذي الدخل المنخفض، بالإضافة إلى أسر وعائلات هذه الأصناف الأربعة التي تحتاج إلى رعاية وإنفاق. كما أن هناك من لا يطول مكثه في المدينة (أي العيش في المدينة أقل من ستة أشهر، ثم يغادر المكان الذي قام فيه بتسجيل الإحصاء السكاني، حيث يعيش في مدن مختلفة)، وفئات منتقلة من الريف إلى المدينة نتيجة للعمل غير الثابت وشكل العمالة، وفئات فقيرة خاصة أخرى؛ وهذه الفئات التي تعرضت للعديد من الأضرار كالفقر نتيجة تعرضها للأمراض والإعاقة أو الفقر نتيجة تعرضها لحوادث أو كوارث، أو العاملين تحت سياسة الإصلاح عبر العمل، أو العمال الفقراء نتيجة لتعاطي المخدرات والقمار وغيرها من الأسباب.

ثانيًا: ينتمي فقراء الحضر للفقر النسبي؛ حيث ينخفض عدد فقراء الحضر على نحو مطلق بشكل حادٍ وفقًا لعملية الإصلاح والانفتاح وزيادة قوة الدولة الشاملة. وبشكل عام، يمكن القول بأن فقراء الحضر ليسوا أساسًا في الوقت الحالي فقراء بالمعني المعيشي، وإنما يظهر ذلك أساسًا في الفجوة النسبية مع مستوى متوسط أفراد المجتمع.

ثالثًا: تغيرت فجوة الفقر لتتحول من كون فجوة الدخل هي الأساس لتصير الثروة هي أساس الفجوة. وعلى العموم، يدخل أساس فقراء الحضر في خط الحد الأدنى من الضمان المعيشي، إلا أن إنشاء نظام الحد الأدنى من الضمان المعيشي في المدينة لم يغير من اتساع الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء في المدينة. وفي السنوات الأخيرة، ظلت فجوة الدخل لسكان الحضر في الصين في اتساع مستمر، حيث تركزت الموارد والثروات الاجتماعية في أيدي عدد قليل من المناطق والفئات، بل إن شئت قلت في أيدي عدد قليل من الأفراد. وقد أظهرت بيانات المسح الوطني والتي أُجريت على مدن الصين كافة في أوائل عام ٢٠٠٣م أن مُلاك المساحات السكنية المرتفعة البالغة ٢٠٪ يمثلون حوالي ٤٦,٢٩٪ من مجموع مساحة الإسكان، أي ما يمثل حوالي ٦٠,٧٣٪ من قيمة مجموع المساكن، بينما تمثل الـ ٢٠٪ الأدنى حوالي ٦,٩٣٪ من مساحة مجموع المساكن، أي ما يمثل حوالي ١,٨٧٪ من قيمة المساكن الإجمالية، وعلى هذا تكون الفجوة قد بلغت ستة أضعاف واثنين وثلاثين ضعفًا، ومن ثم ازدادت حدة وشدة في هذه السنوات.

رابعًا: يتسم الفقر في الحضر بالإقليمية والصناعية والفئوية.

(١) بالنظر إلى التوزيع الإقليمي، يتبين لنا أن الخصائص الإقليمية لفقراء الحضر أكثر وضوحًا، حيث يتوزع غالبية فقراء الحضر في منطقة غرب ووسط الصين ومنطقة الخطوط الثلاثة ومنطقة القواعد الصناعية القديمة. ونظرًا لارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية الحضرية في المناطق المتقدمة، لذا كانت الظروف المعيشية لسكان الحضر جيدة نسبيًا، وينحصر المواطنون الفقراء في هذه المدينة أساسًا بين العمال المهاجرين والمهاجرين وغيرهم من الغرباء القادمين من المناطق الأخرى. ولكن بالنسبة للمناطق الفقيرة، فنظرًا لبطء التنمية الحضرية، نجد أن المظهر العام في تلك المناطق هو الفقر، كما أن مستويات المعيشة للمواطنين في المدن كافة أدنى بكثير من المناطق المتقدمة. وبالتالي، فإن المواطنين الفقراء في تلك المدن هم أساسًا المواطنون الفقراء الذين قاموا بتسجيل أنفسهم في سجلات إحصاء السكان بالمدينة. وتظهر هذه النقطة بشكل أكبر بين فقراء الحضر بالمدن القائمة على الموارد.

(٢) وبالنظر إلى التشكيل الصناعي، يتبين لنا أن سكان الحضر الفقراء أكثرهم من العمال المسرحين، أو من تم تخفيض أعدادهم لتحسين الكفاءة، أو من تم طردهم من العمل بسبب عمليات دمج الشركات الحكومية أو إعلان الشركات إفلاسها، أو الخسائر الجماعية أو توقف الشركات المزدوج، فضلاً عن صناعة المنسوجات والتعدين والتصنيع والإنشاءات وصناعة الخدمات الاجتماعية وغيرها من الصناعات التقليدية والصناعات التي تم السيطرة عليها بأنظمة تخطيط مشددة، بينما يصل معدل الفقر في مجال الأعمال المصرفية والتأمين وصناعة الخدمات البحثية التكنولوجية الشاملة والإلكترونيات وإنتاج الغاز والمياه والتموين وغيرهم من الصناعات إلى ما يقرب من الصفر.

(٣) بالنظر إلى الفئات الاجتماعية، يتبين لنا أن الفئات الفقيرة في مدن الصين باتت أكثر وضوحًا، حيث أصبح رأس المال البشري والوضع الطبقي وممتلكات الأسر والفرص والقدرة على المشاركة في المنافسة السوقية هو العامل الهام في تحديد الفقر، وخاصة الأوضاع الطبقية التي تأثرت بالوضع

التعليمي والمهني والذي كان له أثر كبير على دخل الأفراد. أما في القطاعات التي تأثرت بوضع التعليم المهني فأصبح لها تأثير كبير على دخل الناس، حيث أدت إلى ارتفاع الوضع الطبقي للأفراد الذين يعتمدون على المهن والتعليم كأساس، وبالتالي أصبح من المستحيل الوقوع في الفقر، في حين أن هذه الطبقات الدنيا وخاصة الذين نالوا قدرًا ضئيلاً من التعليم واشتغلوا بالأعمال البسيطة التي كانت تتركز في الصناعات التقليدية بالإضافة إلى الذين لا يعملون كانوا أكثر عرضة للوقوع في الفقر.

خامسًا: حجم الفئات المستضعفة في المدن محدود، وهذا على عكس الدول المتقدمة الغربية. فالصين تعيش في حالة "الشيخوخة أولاً حتى يتحقق الغنى"، حيث دخلت الصين مجتمع الشيخوخة في عام ١٩٩٩م. وقد وصل سن التقاعد للعديد من العمال كبار السن في وقت مبكر، وفي الوقت ذاته يعد دخل التقاعد منخفضًا. كما أن إنجاب المزيد من الأطفال بالإضافة إلى أن ظروف عمالة الأطفال ليست جيدة، الأمر الذي أدى إلى تحمل الأسر عبئًا مفرطًا، وبالتالي فإن نظم الرعاية الصحية والإسكان والتعليم الحالية وغيرها من النفقات المعيشية الناجمة عن الإصلاحات النظامية أصبحت تقريبًا ودائع غير مستحقة الدفع. علاوة على ذلك، فإن عقبات الحياة الشخصية والقدرة على العمل الناجمة عن المرض والإعاقة والكوارث غير المتوقعة وكذلك نسبة الإعالة المرتفعة وغيرها من الفئات المستضعفة في المجتمع تمثل نسبة معينة من الفئات الفقيرة بالحضر.

سادسًا: الشعور الفئوي القوي للمواطنين الفقراء في الحضر أصبح أحد عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي. ويختلف هذا الشعور مع سكان الريف الذين يعيشون متناثرين، فحيثما وجد الفلاح قطعة أرض، فإنه ينعم بالحياة، بينما يعيش فقراء الحضر في المدينة حياة متدنية، حيث إن بيئة الحياة العملية صعبة والشعور بالحرمان والتهميش شديد. علاوة على ذلك، فإن التركيز النسبي للحياة السكنية، والشعور القوي بالفئوية، والذي جعل من السهل تغيير الظروف المعيشية وتشكيل الهوية الداخلية، قد أدى إلى ظهور التجمعات والشكاوى الجماعية وغيرها من الأحداث الفئوية، والتي أصبحت أيضًا أحد عوامل الاضطرابات الاجتماعية.

٢- المظاهر الرئيسة للفقر في الريف:

يعد الفقر الريفي عنصرًا مهمًا من عناصر الفقر في المجتمع الصيني. ويشير الفقر الريفي إلى نقص مواد الحياة المادية الأساسية التي يمكنها أن تلبي الاحتياجات الحياتية للمواطنين. وعلى الرغم من قدرتها على تلبية مواد الحياة المادية الأساسية، إلا أن مستوى تنمية متوسط الاقتصاد الاجتماعي بين الريف والحضر مقارنة بالفترة نفسها وكذلك مستوى تنمية المتوسط الاقتصادي الاجتماعي للمناطق الريفية وبعضها مقارنة بالفترة نفسها مازال به فجوة كبيرة. وبالتالي، فإن الفقر الريفي يشتمل أيضًا على فقر مطلق وفقر نسبي.

وفيما يتعلق بمعايير تحديد الفقر في المناطق الريفية، فقد اعتمد المجتمع الدولي أساسًا على مُعامل إنجل كأدوات مرجعية، والذي يعني نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالي نسبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر. فعندما يكون معامل إنجل أعلى من ٥٩٪، فهذا يشير إلى الفقر، لكن إذا وقع معامل إنجل بين

٥٠٪ و٥٩٪، فهذا إشارة إلى اللباس الدافئ والطعام الكافي، أما إذا وقع بين ٤٠٪ و٥٠٪، فهذا إشارة إلى يُسر الحال، لكن إذا وقع بين ٣٠٪ و٤٠٪، فهذا إشارة إلى الثراء، أما إذا كان أقل من ٣٠٪، فهذا يعني مزيدًا من الثراء. أما في الصين، ووفقًا لتفسيرات مكتب الإحصاء الوطني في الصين، فإن هذا الأمر يشير إلى الحفاظ على السلع الاستهلاكية والحد الأدنى من التكاليف للخدمات الأساسية للبقاء على قيد الحياة في ظل فترة معينة وأماكن معينة وظروف مرحلة التنمية الاجتماعية، كما يسمى خط الفقر بمعيار الفقر. وتختار الدولة نصيب الفرد في الريف من الدخل الصافي عادة ليكون مؤشرًا لتحديد خط الفقر. ومع تطور المجتمع الاقتصادي، فإن معيار خط الفقر في الصين في تحسن مستمر. وبنهاية عام ٢٠١١م، اتخذت الدولة من الدخل الصافي للفرد في الريف والبالغ حوالي ٢٣٠٠ يوان (أي حوالي ٣٥٥,٦ دولار) معيارًا جديدًا للفقر في الدولة، وبالمقارنة مع معيار الدخل السنوي الصافي للفرد في الريف لعام ٢٠٠٩م والذي كان أقل من ١١٩٦ يوان، فقد تحسن المعيار الجديد إلى ٩٢٪. ووفقًا لمعيار خط الفقر السابق، فقد انخفضت نسبة فقراء الريف في أنحاء الصين كافة في عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٢٦,٨ مليون شخص. وفي ظل المعيار الجديد، فإن نسبة فقراء الريف في أنحاء الصين كافة بانتظار أن تصل إلى حوالي ١٣٠ مليون شخص، أي بزيادة قدرها حوالي أكثر من مائة مليون مقارنة بعام ٢٠١٠م.

علاوة على ذلك، فإن مفهوم الفقر الريفي في الصين مفهوم شامل، حيث لا يقتصر على الفقر الاقتصادي فحسب، بل إن هناك أيضًا الفقر البيئي والفقر الثقافي، ويظهر ذلك في الخصائص التالية:

أولاً: وضوح الفقر الاقتصادي؛ فمنذ دخول القرن الحادي والعشرين لم تطرأ على نوعية حياة فقراء الريف في الصين أي تحسن جذري، حيث كان الدخل أقل من المصروف، وكمية استهلاك الغذاء قليلة جدًا، ومعامل إنجل لإنفاق الأسر عاليًا، والاستهلاك الذاتي كبيرًا، وأعداد اللوازم المنزلية قليلة جدًا، متدنية المستوى. علاوة على ذلك، فقد كان هناك افتقار إلى تراكمات رأس المال المتدفقة، بالإضافة إلى نقص القدرة على الاستثمار في رأس المال البشري، وضعف الوضع الصحي، وزيادة مخاطر تسرب الأطفال من التعليم، وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، إلى جانب عدم وجود استثمار طويل الأجل. ولا تزال هذه السلسلة من التوجهات السمة النموذجية لفقراء الريف.

ثانيًا: تواجد فقر بيئي وفقر اقتصادي في آن واحد. ففي السنوات الماضية استطاعت بعض المناطق الريفية التي تنعم بظروف جيدة نسبيًا من حل مشكلة اللباس الدافئ والطعام الكافي وذلك من خلال تنمية تخفيف حدة الفقر في الدولة، إلا أن أكثر المواطنين الذين لم يستطيعوا التخلص من الفقر كانت ظروفهم الطبيعية ضعيفة نسبيًا، بالإضافة إلى أن الكثير منهم كانوا ينتمون إلى مناطق التصحر والمناطق الجبلية الباردة ومناطق ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض المحلية ومناطق تآكل التربة وغيرها من "مناطق المخاطر الطبيعية" والتي لا تصلح لبقاء الإنسان أو مناطق الحمل الزائد الخطيرة. وكان الغالب على هذه المناطق أنها تفتقر للإنتاج الأساسي والبنية التحتية الحياتية، أما على الصعيد الاقتصادي فقد عاشت في حالة من العزلة الذاتية، وكان الفقر الاقتصادي والفقر البيئي في هذه المناطق عبارة عن حلقة مفرغة. ثالثًا، تواجد كلا من الفقر الثقافي والفقر الاقتصادي؛ فظاهريًا، فإن فقر الريف الصيني يعني

انخفاض دخل الفرد، وانخفاض معدلات الإنتاج، وانخفاض المواد التموينية، أما واقعياً، فيتضمن الفقر الثقافي والفقر المعرفي وفقر الحقوق، حيث يعاني فقراء الريف من فقدان الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الثقافية وحقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل مواطن في الصين، فضلاً عن افتقارهم إلى القدرات البشرية الأساسية (مثل مستويات معرفة القراءة والكتابة والتغذية الكافية والوقاية من الأمراض والصحة وطول العمر)، إلى جانب نقص قدرات الاستحواذ والتبادل والابتكار المعرفي والمعلومات. وقد أدى هذا إلى استحالة فهم فقراء الريف للمعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة، حيث إنه ليس لديهم مهارات المعيشة التي تتناسب مع الاقتصاد السوقي، والأهم من ذلك هو عدم وجود فرص وحقوق للتنمية، بل إن ذلك ينحصر في دفاعهم المستميت عن القيام بأعمال بسيطة في الأراضي القاحلة، فضلاً عن أن الإنجازات العلمية والتكنولوجية من الصعوبة أن تحظى بأي تطبيق في هذه المناطق.

رابعًا: أصبحت ظاهرة العودة إلى الفقر أكثر خطورة؛ فقد كان معيار الفقر في الصين منذ فترة طويلة هو مجرد تدني مستوى المعيشة، إلا أن هذا المعيار يهتم فقط بالنظر إلى الحد الأدنى لضروريات الحياة للأيدي العاملة في الريف والحد الأدنى لمستلزمات الأفراد لاستمرار الحياة، دون أن يلتفت إلى النفقات الدراسية والنفقات الطبية وغيرها من المتطلبات الأخرى، فضلاً عن تكاليف إعادة الإنتاج وتكاليف الصيانة اللازمة للأيدي العاملة، وبالتالي فإن هذا المعيار يخفي إلى حد ما الوضع الحقيقي للفقر في الريف. ولهذا، فعلى الرغم من أن بعض الفقراء قد اقتربوا من أو تجاوزوا معايير الفقر، إلا أنه نظرًا لظروف الإنتاج والمعيشة فلم تشهد معيشة الفقراء أي تحسن جذري، ومن ثم أصبحت قدرة الفقراء على مقاومة الكوارث الطبيعية متفاوتة. علاوة على ذلك، فقد عانى الفقراء من عدم وجود نظام ضمان اجتماعي مثالي، حيث إنه في حالة وقوع كوارث طبيعية أو مصائب بشرية أو تقلبات اقتصادية وغيرها من الأزمات، فإن تلك المناطق الفقيرة من السهل أن تقع في انتكاسة.

الفصل الثاني: الأسباب الرئيسة للإفقار المزدوج في الحضر والريف الصيني:

١- أسباب تفاقم أوضاع الإفقار في مدن الصين:

بتحليل أسباب الإفقار في الحضر، نجد من بين هذه الأسباب تغيرات في سياسات وأنظمة الاقتصاد الاجتماعي وغيرها من الأسباب الظاهرة، بالإضافة إلى أسباب أخرى تحتاج إلى تدقيق النظر تتمثل في الفقراء وأسرهم.

وبالنظر إلى الأسباب الظاهرة، نجد أنها تشتمل على ما يلي: أولاً، يؤدي إصلاح الأنظمة الاقتصادية إلى هيمنة البطالة المقنعة على الشركات المملوكة للدولة. وفي ظل تخطيط النظام الاقتصادي، فإن الشركات المملوكة للدولة تزخر بعدد كبير من العمال الزائدين عن الحاجة والعمال الذين يتمتعون بمزايا "الأجور المنخفضة والمنافع المرتفعة"، وبهذا تصبح ظاهرة البطالة المقنعة في غاية الخطورة. ومع اقتراحات وبناء النظام الاقتصادي السوقي الاشتراكي في تسعينيات القرن العشرين، عاشت الصين في البداية في إطار شركات صغيرة وكبيرة ومتوسطة مملوكة للدولة تنعم بصندوق أمان حديدي مدفوعة إلى

السوق، ومن ثم المشاركة في المنافسة السوقية. ومع إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، تم تسريح عدد كبير من العمال. وعلى مر السنين لم يقم هؤلاء العمال بتوفير الكثير من المال، حيث لم ينخفض دخل هؤلاء العمال بعد تسريحهم عن العمل فحسب، بل أُلغيت جميع المنافع التي كانوا ينعمون بها كالرعاية الطبية العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية والتعليم المجاني للأطفال وغيرها من الخدمات، وبالتالي كان من السهل أن يقع هؤلاء في مثل هذا الوضع الفقري. ثانيًا، أدت إعادة الهيكلة الصناعية إلى وقوع أعداد كبيرة من المواطنين في براثن البطالة. وقد طرأ على الهيكل الصناعي الصيني في السنوات الأخيرة تغييرات كبيرة، حيث بدأت العديد من الصناعات في الانطلاق والنهوض مثل التجارة والأعمال المصرفية وصناعة المعلومات وغيرها من صناعات الخدمات والعديد من الصناعات ذات التقنية العالية، وأصبحت نقطة النمو الاقتصادي الجديدة، وفي الوقت ذاته كان من الصعب الحفاظ على أنظمة الزراعة والتعدين والمنسوجات وغيرها من الصناعات التقليدية نظرًا لتدهور السوق ونضوب الموارد وانتهاء زمن المنتجات وغيرها من الأسباب. فمن جانب، اندفع العمال المسرحون من عدد كبير من الصناعات التقليدية نحو المجتمع، إلا أن الكثير منهم من غير المهرة وجد صعوبة في العثور على عمل في الصناعات الأخرى، ومن جانب آخر، فإن التطور السريع للصناعات الناشئة يتطلب الكثير من العاملين الذين يتمتعون بالمهارات والمعرفة الحديثة، مما أدى إلى عدم قبول عمال الصناعات التقليدية للعمل في هذه الصناعات لعدم كفاءتهم ومهارتهم. وكان نتيجة ذلك هو ظهور حالتي البطالة والوظائف الشاغرة في آن واحد. فالوظائف الشاغرة في ظل إعادة الهيكلة الصناعية لم تكن كافية، وأصبحت واحدة من الأسباب التي أدت إلى فقر أبناء المدن. ثالثًا، أدت ازدواجية وإقليمية واختلافات السياسات والأنظمة إلى تفشي الفقر في الحضر. فلقد عانى النظام التوظيفي ونظام السجل المدني ونظام الضمان الاجتماعي لفترة طويلة من ازدواجية المعايير بين الحضر والريف. ومع تطور المجتمع الاقتصادي وتحسن معدلات إنتاج العمالة الزراعية، بدأ عدد كبير من العمالة الفائضة في مجال الزراعة التوجه للعمل في الصناعات غير الزراعية بالحضر. ولكن نظرًا لأن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين ليس لديهم رصيد كاف من تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن بعض الحكومات المحلية انطلاقًا من حماية المصالح المحلية قد أقرت بعض السياسات العنصرية في مجال العمل واستقدام العمالة وغيرها من الجوانب، فقد أدى هذا الأمر إلى جعل العمال المهاجرين إلى الحضر فئة مهمشة تفتقر إلى قنوات شرعية وقانونية للتعبير عن مصالحها، ولذلك كان من الصعب أن تحظى حقوقهم السياسية والاقتصادية بأي اهتمام، مما جعل أوضاعهم المعيشية مثيرة للقلق. علاوة على ذلك، فنظرًا لافتقار المناطق كافة إلى التوزيع العادل لموارد الدولة والتبادل المتساوي، فإن إقليمية النظام السياسي أثرت بشكل مباشر على التبادل الإقليمي للسياسات، كما أن نظام تكافؤ الفرص في أماكن مختلفة من العمل يؤثر بشكل مباشر على سلوك العاطلين عن العمل في الحضر. وفي الوقت ذاته، ارتبط نظام الضمان الاجتماعي بنظام السجل المدني مما صعب على العاملين بالخارج الاستمتاع بسياسة الضمان الاجتماعي الأصلي. وقد أدى هذا إلى صعوبة اختيار هؤلاء الذين لا يستطيعون العثور على عمل في محل إقامتهم لعمل آخر في أماكن أخرى غير محل إقامتهم، الأمر الذي أثر بشكل خطير على إعادة توظيف العمال المسرحين والتخلص من حالات الفقر. وقد لعبت تناقضات المنظومة التعليمية دورًا تشجيعيًا للفقر في

الحضر. كما أدى مركزية الموارد التعليمية والمعايير المرتفعة لرسوم التعليم إلى صعوبة تحمل العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض لنفقات التعليم، وبالتالي سهل من وقوع الكثيرين في عدم القدرة على تحصيل العلم (صعوبات العمل، الدخل المنخفض، معاناة الفقر وهمومه)، وكانت الحلقة المفرغة لنقص التعليم هي الأكثر أهمية، حيث أدت إلى ظهور ظاهرة توارث الأجيال للفقر جيلاً بعد جيل. رابعًا، أدى التوزيع غير العادل للدخل إلى الفقر في الحضر؛ حيث يستند نظام التوزيع المعمول به حاليًا في الصين على سياسة الأجر حسب الجهد المبذول وأنماط توزيع متعددة، ولكن نظرًا لاختلافات الظروف الأولية للمنافسة والمنافسة غير العادلة التي شكلتها الأنظمة التقليدية والتاريخية، وقلة القدرة على إعادة التوزيع، فقد أدى هذا إلى الاتساع السريع لفجوة الدخل بين المواطنين على مستويات متعددة. وتعد اتساع فجوة الدخل هي السبب الرئيسي في وقوع الكثير من المواطنين والأسر ذات الدخل المنخفض في براثن الفقر. خامسًا، أدى الضمان الاجتماعي غير المثالي إلى ظهور الفقر في الحضر. فيعد نظام الضمان الاجتماعي صمام الأمان وأداة الاستقرار، حيث إنه يلعب دورًا هامًا في إعادة تصحيح عيوب السوق وإضعاف عدم المساواة الناشئة عن تشغيل آليات السوق، فضلاً عن تخفيف التناقضات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الصين في مجال الضمان الاجتماعي على مر السنين، إلا أن هناك بعض أوجه القصور التي سرعت من عملية الفقر في الحضر.

فمن جهة، فإن أكثر ما يعيب نظام الحد الأدنى لضمان المعيشة في الحضر هو عدم المثالية، حيث إن معايير الضمان الاجتماعي منخفضة جدًا وثابتة نسبيًا، وبالتالي لا يمكن أن تنعكس انعكاسًا حقيقيًا على مستوى الأسعار ومتغيرات متطلبات الحياة، كما أن اعتماد نظام التسجيل لا يمكن له أن يعكس الوضع الحقيقي للفئات السكانية التي تعاني من الفقر في المدينة. علاوة على ذلك، فإن نمط المساعدة الذي يعتمد على سياسة "أعطني سمكة ولا تعلمني كيف أصطاد" من المستحيل أن يكرس ثقافة الاعتماد على النفس في مساعدة المواطنين، وأصبح من السهل ظهور الحلقة المفرغة من "زيادة الفقير فقرا"، حيث انخفض الضمان الاجتماعي على الأشخاص وفقًا لنظام السجل المدني الخاص بهم، وبالتالي كان من المستحيل تقديم ضمان اجتماعي للعمال الأجانب في نطاق المناطق التابعين لها. ومن جهة أخرى، فإن نظام التأمينات الاجتماعية غير مثالي، حيث لم يتأسس بعد نظام موحد وطني لقانون التأمينات الاجتماعية، ومن هنا ظهرت أوضاع محرجة تمثلت في "كل قانون له عدة أبواب، وكل مهنة ولها سياساتها"، حيث أصبحت ظاهرة تخلف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الخاصة عن دفع الضرائب ومصاريف التأمينات الاجتماعية أكثر خطورة. ومع الارتفاع المتزايد في شيخوخة العديد من السكان وارتفاع معدلات البطالة، أصبحت أعباء صندوق التأمينات الاجتماعية أثقل، خاصة وأن مشكلة المساكن منخفضة الايجار ونظام الإسكان بأسعار معقولة أصبح غير مثالي، مما أدى إلى تفاقم حجم الإفقار وأعباء الحياة على الفئات الضعيفة بالمدينة. ونظرًا للافتقار إلى تطبيق التدابير الضرورية الملائمة والتفصيلية، لذا كان من الصعب على السكان ذوي الدخل المنخفض في الحضر التمتع بنظام ضمان الإسكان، حيث أصبحت نسبة إنفاق العديد من المواطنين على الإسكان وحده كبيرة جدًا مقارنة بإجمالي الانفاق السنوي، كما أصبحت المبالغ الباهظة التي ينفقها المواطنون ذو الدخل المنخفض في الحضر على الإسكان أحد الأسباب الهامة المسببة للفقر. علاوة على ذلك، ونظرًا لعدم

مرونة النظام، فقد أصبحت غالب الفئات التي تحتاج إلى هذه المجموعة من سياسات الضمان هي في الحقيقة فئات لا تنتمي إلى فقراء الحضر.

أما بالنظر إلى العوامل التي تحتاج إلى تدقيق النظر، فنرى أنها تشتمل على ما يلي:

أولا: نقص رأس المال البشري لدي الفقراء أنفسهم يؤدي إلى فقرهم. فرأس المال البشري يعني استثمار الأيدي العاملة من خلال التعليم والتدريب ورعايتهم رعاية صحية وغيرها من المجالات، بحيث تصبح عنصرًا جديدًا في رفع نسبة إنتاج العمل. ويمكن القول بأن رأس المال البشري يظهر أساسًا في ثلاثة أشكال هي مستوى التعليم ومهارات العمل وخبرات العمل. أما الدور الرئيسي الذي يلعبه رأس المال البشري على صعيد العمال فيكمن في عما إذا كان من الممكن أن يتسم العامل بكفاءة عمل أعلى أم لا، وهل يمكن للعامل العثور على فرص عمل مناسبة أم لا، وهل من الممكن الارتقاء بقدراته وتنمية شخصيته أم لا. وتُظهر البيانات ذات الصلة أن الفئات الفقيرة في مدن الصين قد نالت قدرًا ضئيلاً من التعليم بشكل عام، فضلاً عن أن مهاراتهم العملية متدنية. فعلى صعيد القدرة التنافسية في سوق العمل وتمتعهم بالقدرة على التكيف مع التغييرات الهيكلية للمجتمع أو مواجهة صعوبات العمل أو الانخراط في العمل اليدوي البسيط، فإن خبرتهم وقدرتهم على مواجهة هذه الأمور لا تزال ضعيفة. وعند قرار تخفيض عدد العاملين، فغالبًا ما يكون هؤلاء هم عرضة للوقوع في تلك الأزمة، حيث يقعون في براثن البطالة التي تصعب عليهم فرصة الحصول على عمل، ومن ثم يقعون بسهولة في براثن الفقر.

ثانيًا: تؤدي العوامل الأسرية للفقراء إلى الوقوع في الفقر. فمع زيادة عدد الأسرة أو كون أحد أفراد الأسرة أسير المرض أو ينتمي إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، فكل هذه الأمور تزيد من عبء العامل العائل لهذه الأسرة، وبالتالي يصعب على الأسرة أن تدخر رأس مال يساعدها في استثمار رأس المال البشري، وبهذا يسهل ظهور الحلقة المفرغة التي تتشكل من "انخفاض الدخل، تدني معدلات الادخار، انخفاض الإنتاج". ثالثًا: أدى تخلف مفهوم التوظيف إلى الفقر. فلم يؤثر السجل المدني بالإضافة إلى الحنين لمسقط الرأس والشعور القوي بالانتماء على توظيف العمال في أماكن غير مسقط رأسهم فحسب، بل أدى إلى افتقار هؤلاء المواطنين لشجاعة الخروج؛ فقد أدى البحث الدائم للعمال عن العمل اللائق بالإضافة إلى العنصرية التوظيفية تجاه قطاع صناعة الخدمات إلى أن كثيرًا من العمال قد ضيعوا الكثير من فرص التوظيف التي كانت قريبة منهم، مما أثر على الإنجازات الوظيفية وتحسين الدخل. علاوة على ذلك، فإن التناقض الخاطئ لدى بعض العاطلين حول مفهوم البحث عن الوظيفة والاعتماد على الأفكار والسلبية وغيرها من العقليات التي لم تتغير والتي تعتمد على الدولة والشركات كل ذلك أصبح حاجزًا غير مرئي يعيق إعادة توظيفه.

٢- أسباب الإفقار الريفي:

تنقسم الأسباب التي تؤدي إلى فقر الريف إلى جانبين: جانب يتعلق بعوامل سياسية، وآخر يتعلق بعوامل غير سياسية.

بالنظر إلى العوامل السياسية، يتبين لنا أن نظام الكيل بمكيالين بين الحضر والريف الذي تشكل على أساس النظام الاقتصاد المخطط التقليدي قد اعتمد أنظمة متباينة تمامًا تجاه مواطني الريف ومواطني الحضر كنظام السجل المدني وأنظمة الضمان الاجتماعي وأنظمة التعليم، وهذه الأسباب النظامية هي التي أدت إلى الفقر الريفي.

الأول: ازدواجية نظام السجل المدني بين الحضر والريف. فقد بدأت الصين منذ أوائل عام ١٩٥٧م في تنفيذ سياسات للسيطرة على تسجيل إقامة المواطنين والهجرة. وفي أوائل عام ١٩٥٨م استطاعت الصين بحجة قوانين "لائحة تسجيل عدد الأسر ومجموع السكان بجمهورية الصين الشعبية" سلب حق الحرية لأبناء الريف بشكل قانوني سواء على صعيد الإقامة أو الهجرة. ومنذ ذلك الحين، انقسم جميع المواطنين في أنحاء الصين كافة بشكل اصطناعي إلى إقامة ريفية وإقامة حضرية، وانحصر الفلاحون في قطعة أرض محددة. وبعد الإصلاح والانفتاح، وعلى الرغم من سماح الدولة للفلاحين بالدخول إلى المدينة للتجارة أو العمل، إلا أن الفلاحين ما زالوا لا يملكون حق "التحول من فلاح إلى غير فلاح" إلا في حالات نادرة كالتوظيف في بعض القطاعات غير الرسمية أو الانخراط في بعض الأعمال التي لا يقبل بها أبناء المدينة، وبالتالي كان معظمهم يضطر في نهاية المطاف إلى العودة إلى الريف.

الثاني: ازدواجية نظام الضمان الاجتماعي بين الحضر والريف. فقد ظلت تغطية نظام الضمان الاجتماعي للصين منذ فترة طويلة ضعيفة، حيث كانت الدولة توفر مئات المليارات سنويًا لتقديم مختلف الضمانات والرعاية الاجتماعية للمواطنين في المدن فقط (كالتقاعد، والرعاية الصحية، وإعانات البطالة، والمساعدات، والمنح، وخلافه)، في حين أن الحكومة كانت توفر للغالبية العظمى من الفلاحين المنح والمساعدات على أساس الأسر ذات الضمانات الخمسة (طعام، لباس، علاج، سكن، مصاريف الجيب) وأسر الشهيد العسكري، أما الولادة والشيخوخة والمرض والموت والإصابات والإعاقة فلم يكن لهم أدنى ضمان اجتماعي من قبل الدولة، مع عدم وجود استثمارات حكومية كافية في مجال الصحة الريفية، بالإضافة إلى الظلم البين في توزيع الموارد الصحية وتدني الكفاءة ونقص الرعاية الطبية. ونظرًا لتعرض الفلاحين للأمراض، فقد وقعوا في براثن الفقر، وبالتالي أصبحت ظاهرة عودة الفقر نتيجة للمرض أكثر وضوحًا. الثالث، ازدواجية نظام التعليم بين الحضر والريف؛ حيث بدأت الصين في تنفيذ نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وكان هذا بلا شك من أجل السعي لتحقيق المساواة التعليمية لتلك المرحلة. ولكن عند التدقيق في إعدادات نظام التعليم الإلزامي، يمكننا أن نجد بسهولة بعضًا من الميول نحو "الأولوية للحضر". وعلى الرغم من أن فجوة فرص التعليم الإلزامي بين الريف والحضر كانت ضيقة، إلا أنه يوجد فجوة كبيرة بين المدارس في الحضر والريف على صعيد تجهيزات الأجهزة والبرمجيات، حيث إن ميزة الموارد التي تتمتع بها المدينة لا يمكن مقارنتها بتلك التي في الريف. علاوة على ذلك، فإن التخلف في التعليم الإلزامي الريفي يقيد بشكل مباشر سبل وصول الفلاحين إلى الثروة والغنى، فضلاً عن تقييد التنمية الاقتصادية الريفية. كما أدى نظام القبول في الجامعات المعمول به حاليًا في الصين إلى اتساع فجوة فرص تحصيل العلم بين شباب الحضر والريف في سن مناسبة، بالإضافة إلى أن نظام دفع مصروفات الجامعة قد جعل بعض الأسر الفلاحة التي تعيش في

ظروف مالية صعبة تخفض من سقف طموحاتهم تجاه أبنائهم في حقل التعليم. وإذا تمكن أحد أبناء الأسر الريفية من الالتحاق بالجامعة، فإننا نجدهم بين الفرح والترح، بين قمة السعادة وغاية القلق، وذلك نظرًا للفجوة الكبيرة بين الحضر والريف فيما يتعلق بظروف التعليم والبيئة التعليمية الأساسية، حيث إن نسبة قبول طلاب الحضر المتقدمين للالتحاق بالجامعة ليست كبيرة فحسب، بل إن نسبة طلاب الحضر المتقدمين للدراسة الجامعية النظامية والجامعات الرئيسة مرتفعة أيضًا، في حين أننا نجد أن نسبة قبول طلاب الريف المتقدمين للالتحاق بالجامعة ليست منخفضة فحسب، بل إن نسبة طلاب الريف المتقدمين للدراسة الجامعية النظامية والجامعات الرئيسة متدنية أيضًا. وبالتالي، فإن كل هذه العوامل قد ألجأت فقراء الريف على مصارعة الصعاب في تلك الحلقة المفرغة "انخفاض مستوى الدخل، نقص الاستثمار في مجال رأس المال البشري، تفاوت القدرة على كسب لقمة العيش، انخفاض مستوى الدخل". الرابع، ازدواجية البنية التحتية العامة بين الحضر والريف. فقد كانت مرافق البنية التحتية العامة في الحضر على مر السنين إحدى الأزمات التي يتم حلّها أساسًا عن طريق المخصصات المالية التي تقدمها الدولة، وعلى النقيض من ذلك، كانت البنية التحتية الريفية تعاني من الإهمال الخطير وعدم وجود أدنى مخصصات مالية لها. وما زالت العديد من مرافق البنية التحتية في الريف الصيني حاليًا متخلفة جدًا كأعمال التخزين والري، والطرق الريفية، وأسلاك الكهرباء وغيرها من مرافق البنية التحتية، وما زالت أيضًا العديد من مرافق البنية التحتية في الريف كأعمال الري والطرق السريعة متوقفة عند مستوى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، نجد على صعيد إنتاج المحاصيل الزراعية أن الأسس الزراعية في الصين ما زالت في غاية التخلف، كما أن قدرتها على مواجهة الكوارث ضعيفة جدًا، حيث إنها إلى حد كبير تعتمد على "الأمطار للغذاء". وعلى مر السنين، فإن الكوارث الطبيعية المتلاحقة التي عانتها كثير من الأماكن في الصين والتي أدت إلى تقلبات كبيرة جدًا في الإنتاج الزراعي قد أثرت بشكل كبير على العلاقة بين العرض والطلب، وعلى الحياة الاقتصادية الاجتماعية، وعلى تغير دخل الفلاحين وظروف معيشتهم. الخامس: العوامل الفكرية والسياسية للحد من الفقر. ففي فترات مختلفة من تاريخ التنمية الاقتصادية، تعرضت خصائص وطبيعة الفئات الفقيرة في الريف للتغيير، ولذلك فإن سياسات الحد من الفقر التي وضعها العلم بما يتناسب مع العصر وشرع في تنفيذها هي المفتاح الفعال للقضاء على الفقر. وقد ارتبطت النتائج التي حققتها الصين سابقًا في الحد من الفقر مع سياسات الحد من الفقر الصحيحة التي وضعتها. ففي السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن الحكومة قد زادت من جهود الحد من الفقر في المناطق الفقيرة، إلا أن بعض الدوائر الحكومية المحلية تأثرت ببعض السلوكيات لفترة قصيرة، حيث تم التركيز فقط على هدف إنجازات الحد من الفقر، بينما تم تجاهل الأسباب الجذرية للفقر، حيث انصب الاهتمام على فقر دخل المواطنين، في حين تم إهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بالدخل، مثل الفقر التعليمي والفقر الصحي، ثم بعد ذلك اتجه الاهتمام إلى توفير اللباس والطعام بعد الحد من الفقر، وفي الوقت ذاته تم تجاهل نسبة عودة الفقر المرتفعة. ومثل هذه الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الفقر ما هي إلا علاج مؤقت لتلك الأزمة وليست علاجًا جذريًا، ومن ثم يستحيل بهذه الطريقة تغيير ملامح تخلف الاقتصاد المحلي والفقر بشكل أساسي.

أما بالنظر إلى العوامل غير السياسية، فهي كما يلي: أولاً، عوامل البيئة الطبيعية؛ حيث يتركز معظم السكان الذين يعانون من الفقر في الصين بمناطق غنية بالظروف الطبيعية القاسية ومنعزلة جغرافيًا وذات تضاريس صعبة معقدة وتربة فقيرة تنعدم فيها الموارد. ويظهر دور هذه العوامل في النتائج المباشرة لعمليات إنتاج الفلاحين، حيث تؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي، كما أن الاعتماد على الأحوال الجوية لإنتاج المحاصيل الزراعية قد أدى إلى أن جزءً كبيرًا من السكان يعيش على مدار السنة في فقر مطلق. علاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي في الصين يعتمد دائمًا على أساس استهلاك الموارد وتدمير البيئة. فتدمير البيئة يؤدي من جانب إلى عجز الفلاحين عن مواجهة الفيضانات والزلازل والحرائق والآفات وغيرها من الكوارث الطبيعية الأخرى، ومن جانب آخر يزيد من تكلفة النفقات الطبية والمعيشية للفلاحين بصورة كبيرة، مما يجعل السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر تنتقل حالتهم من سيء إلى أسوأ. ثانيًا، الأسباب الشخصية والعائلية؛ فبالنظر إلى الأسباب الشخصية، يتبين لنا أن الأرامل والأيتام والمعوقين والمرضى المصابين بأمراض خطيرة وكذلك الحاصلين على قسط متدن من التعليم عادة ما يكونوا أعضاءً أساسيين في فقراء الريف. أما بالنظر إلى الهيكل الأسري، فيتبين لنا أن الأسر أحادية الوالدين والمعوقين والمرضى المصابين بأمراض خطيرة وكبار السن الذين ليس لهم معاش في الضمان الاجتماعي دائمًا ما يكونوا عبئًا اقتصاديًا ثقيلاً، وهو ما يسهل من وقوع المواطنين في براثن الفقر. ثالثًا، تخلف المفاهيم؛ فنجد أن العديد من صغار الفلاحين في المناطق الفقيرة يعانون من التدني الخطير في ثقافتهم، ومن انغلاق الأخبار والتشبث بالأفكار القديمة، ومن عدم الرغبة في تغيير الأشياء من حوله، فضلاً عن تخلف أنماط الإنتاج والحياة، كما أنه لم يتعود إلى الآن على السلع التجارية، حيث ما زال يؤمن بأن الزراعة هي الأساس، فهو يرضى بأن تظل الأرض بورًا، لكن لا يرضي لنفسه المغامرة في الاشتغال بالصناعة أو التجارة، وما زال العديد من الفلاحين مستسلمين للتواكل وضعف الهمة تملؤهم السلبية ويهددهم التشاؤم، بالإضافة إلى افتقارهم للثقة والشجاعة، حيث يترقبون الظروف الطبيعية الملائمة التي تجلب لهم رياحًا وأمطارًا مناسبة للموسم الزراعي، بالإضافة إلى الاعتماد على مساعدات الدولة وغيرها من الأفكار الخطيرة، حيث إن الاهتمام بالمساعدات الغذائية والحصول على الإعانات أمر مفروغ منه لا يحتاج إلى برهان. ويتبين لنا من هذا أن تخلف المفاهيم يعد أيضًا أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى الفقر.

الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لمواجهة مشكلة الإفقار المزدوج في الريف والحضر:

من المستحيل حل مشكلة الإفقار المزدوج بين الحضر والريف في يوم واحد، بل إن هذه المشكلة تحتاج إلى اتخاذ العديد من الإجراءات في آن واحد والدفع بها تدريجيًا.

أولاً: يجب كسر ازدواجية نظام فرق تسد بين الحضر والريف، وبذل الجهود المضنية من أجل تحقيق تكافؤ الخدمات العامة الأساسية. ويشير مفهوم تكافؤ الخدمات العامة الأساسية إلى توفير الحكومة للسلع والخدمات العامة الأساسية للمعيشة والتنمية، حيث تتناسب في الوقت ذاته مع مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتعكس مبادئ العدالة والإنصاف ومن ثم يمكن تقديمها إلى جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة.

وانطلاقًا من الحالة الواقعية للصين، فإن الخدمات العامة الأساسية تشمل أساسًا:

(١) خدمات سبل العيش الأساسية مثل خدمات التوظيف والمساعدة الاجتماعية وضمانات التقاعد وغيرها.

(٢) خدمات المرافق العامة، مثل التعليم العام، والصحة العامة، والثقافة العامة، والعلوم والتكنولوجيا، وكذلك السيطرة على عدد السكان الخ.

(٣) الخدمات الأساسية العمومية، مثل المرافق العامة، والصيانة الإيكولوجية وحماية البيئية.

(٤) خدمات السلامة العامة، مثل الأمن الاجتماعي العام وسلامة الإنتاج وسلامة الاستهلاك والدفاع الوطني وغيرهم. ويمكن لأفراد المجتمع كافة تقاسم إنجازات الإصلاح والتنمية إذا ما قامت الدولة بأداء هذه الخدمات العامة الأساسية على الوجه الأمثل. ويمكن من خلال تحليل أسباب الإفقار في الحضر والريف معرفة أن عدم تكافؤ الخدمات العامة الأساسية الناتج عن نظام الازدواجية بين الحضر والريف هو السبب الرئيسي للفقر المزدوج في الحضر والريف. ولذلك يمكن تحقيق أولاً مبدأ التكافؤ في مجالات التوظيف والتقاعد وغيرها من خدمات سبل العيش الأساسية، حيث ينبغي إصلاح نظام السجل المدني مزدوج المعايير بين الحضر والريف، وإلغاء ما يسمى بالإقامة الريفية وغير الريفية، وإقرار نظام سجل مدني موحد، وتجنب العنصرية في العمل والعنصرية في التعليم بسبب قيود نظام السجل المدني. كما ينبغي إنشاء نظام لتسجيل العاطلين عن العمل في الريف في الوقت المناسب على الصعيد الوطني، ومن ثم يتسنى للعمال العاطلين عن العمال التمتع بخدمات التوظيف العامة وسياسات الدعم التوظيفي استنادًا لشهادة تسجيل البطالة أو التقدم بطلب للحصول على إعانة بطالة وفقًا للوائح والقانون. كما يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على حل مشكلات الحد الأدنى المعيشي للسكان العاطلين عن العمل في المناطق الريفية، وتقليل الفقر الأسري بالمناطق الريفية للأسر التي تتكون من عدد كبير من الفلاحين أو عدد قليل من الأيدي العاملة أو ممن يعانون من أمراض عضال. ويتعين على الدولة أيضًا القيام بتحسين نظام ضمان المعيشة الأدنى للمناطق الريفية، وإنشاء نظام تنفيذي وإداري للضمان الاجتماعي على الحد الأدنى يغطي جميع المناطق الريفية بشتى أنحاء البلاد في أقرب وقت ممكن، ورفع معايير الضمان تدريجيًا، مع الالتزام بالتحسين الثابت لنظام المعاشات في المناطق الريفية، وضم السكان المسنين في الريف الذين ليس لديهم معاش تقاعدي للاستفادة من منظومة التقاعد بالدولة، والاندماج التدريجي مع نظام تأمين المعاشات في المناطق الحضرية. كما يتعين على الدولة تحسين معايير الحد من الفقر الوطني تدريجيًا. ثانيًا، تحقيق التكافؤ في مجالات التعليم الإلزامي والصحة العامة والرعاية الطبية الأساسية وغيرها من مجالات خدمات المرافق العامة. فعلى صعيد التعليم الإلزامي، يجب العمل على تحسين نسبة ميزانية التعليم في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيًا، وحماية الملتحقين بمراحل التعليم الإلزامي، مع دمج التعليم الإلزامي الريفي في منظومة الضمان المالي العام، وتوحيد معايير المصروفات وظروف التدريس وصفوف المدرسين في الحضر والريف. كما يتعين على الدولة تطوير الصندوق التعليمي لفقراء الريف، وإنشاء صندوق تطبيقات منح ثابتة للطلاب الفقراء ونظم مساعدة، ويجب أن

يكون التعليم الإلزامي لأبناء العمال المهاجرين على قدم المساواة مع التعليم الإلزامي لأبناء الحضر، دون أي عنصرية أو تمييز. أما فيما يتعلق بالشباب المعاقين الذين بلغوا سن المدرسة، فيجب أن تضمن الدولة لهم حقوق التعليم الإلزامي على مدى تسع سنوات، وفي الوقت ذاته تعمل على تعزيز بناء مدارس للمكفوفين والصم والبكم ومدارس للمتخلفين عقليًا. أما على صعيد الصحة العامة والرعاية الطبية الأساسية، فيجب إنشاء نظام صحة عامة أساسي يغطي جميع مواطني الحضر والريف، وتحسين النظام الطبي التعاوني الريفي الجديد، والتوسع التدريجي لنسبة تصفية حسابات الأمراض، وتسريع بناء نظام الإغاثة في حالات الطوارئ والسلامة العامة لمواجهة الكوارث الطبيعية الريفية والأمراض الوبائية وغيرها من الكوارث، إلى جانب إنشاء صناديق خاصة للمساعدة الطبية تكون مسؤولة عن تقديم أعمال المساعدة الطبية للمواطنين الفقراء، والعمل على تعزيز بناء مراكز للخدمات الصحية المجتمعية ومحطات خدمات، ومن ثم تصبح رخيصة وسلسة يمكنها أن توفر خدمات صحية أفضل للمواطنين. أما على صعيد الخدمات الثقافية العامة، فيجب الانطلاق من الزاوية التي تتناسب مع مستوى تنمية المجتمع الاقتصادي المحلي وتحقيق اكتفاء التمويل الحكومي ومتطلبات الثقافة العامة الأساسية لمواطني الحضر والريف، وتوفير جميع الخدمات الثقافية للمواطنين في الحضر والريف مثل المكتبات العامة والمراكز الثقافية وإرسال الكتب إلى الريف وغيرها من المنتجات والخدمات الثقافية الأخرى، وضم العمال المهاجرين للاستفادة من منظومة الخدمات الثقافية العامة في المدن، من أجل تحسين الجودة الحضارية والمستوى الثقافي لجميع مواطني الدولة. ثالثًا: تحقيق التكافؤ في مجال البنية التحتية العامة وحماية البيئة الإيكولوجية وغيرها من خدمات الرعاية الأساسية، حيث ينبغي الميل بالتمويل الحكومي تجاه المناطق الريفية وكذلك المناطق الحدودية الفقيرة التي تقطنها أقليات من كبار السن، مع تعزيز بناء البنية التحتية المتمثلة في المياه الزراعية والمياه المستخدمة في الحياة وإصلاح الشبكات الكهربية الريفية وحركة المرور والطاقة والغاز والإسكان وغيرها من الجوانب، بالإضافة إلى تحسين ظروف الإنتاج والمعيشة الريفية. ويجب السيطرة على المبيدات والأسمدة والصوبات الزراعية وغيرها من مصادر التلوث غير المحددة، والتعزيز الشامل لإجراءات منع تلوث الثروة الحيوانية. كما يجب حماية مصادر مياه الشرب في المناطق الريفية، والمعالجة الشاملة لمجرى الأنهار في الريف وكذلك معالجة تلوث المياه، وتعزيز الرقابة وإدارة سبل الوقاية من تلوث التربة، وتنفيذ مشروعات التنظيف في الريف، وتسريع معالجة النفايات في المناطق الريفية، وتجريم انتشار تلوث الحضر والتلوث الصناعي في المناطق الريفية تجريمًا شديدًا.

ثانيًا: بذل الجهود المضنية من أجل تعديل الهيكل الصناعي وتحسين قدرة التنمية الاقتصادية في الحضر والريف، حيث يعاني الهيكل الصناعي الصيني من ثلاث مشاكل رئيسة هي: عدم استقرار الإنتاج، وضعف إمكانيات الإنتاج، وقلة الإنتاج. وتعد هذه المشاكل الثلاث أحد التناقضات الهيكلية التي أدت إلى إفقار الحضر والريف. لذا، يجب علينا إجراء تعديلات استراتيجية على الهيكل الصناعي، وتعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية، حيث ينبغي على الدولة أولاً السعي بكل قوة لتطوير الزراعة الحديثة وتحسين قدرة دخل الفلاحين. وتعد الزراعة إحدى الصناعات الضعيفة في الصين، حيث ما زال

الكثير من الفلاحين بالمناطق الريفية يعتمدون على الأحوال الجوية من أجل الزراعة، لذا يعاني دخل الزراعة من الانخفاض. وبالتالي، يجب العمل على تغيير هذه الأوضاع وزيادة دخل الفلاح، والاعتناء بالظروف المادية الحديثة للتجهيز الزراعي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لإصلاح الزراعة، واستخدام النظام الصناعي الحديث لتحسين الزراعة، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة للنهوض بالزراعة، واستخدام مفاهيم التنمية الحديثة من أجل تقدم الزراعة، والاهتمام بتدريب المزارعين الجدد لتطوير الزراعة، واستكشاف مسار للتحديث الزراعي يتمتع بخصائص صينية. وهذه الأمور تتطلب:

(١) إنشاء آلية نمو مطرد للمدخلات الزراعية. ووفقًا لمتطلبات الاستمرار في زيادة المردود الإجمالي والتحسين المطرد للنسبة، فإنه يجب استمرار زيادة مدخلات "عناصر الزراعة الثلاثة"، والتأكد من تجاوز معدل النمو السنوي لإجمالي المدخلات الزراعية للحكومة المركزية والحكومات المحلية على مستوى المحافظات لمعدل نمو الإيرادات المالية العادية.

(٢) تحسين الخدمات المالية الريفية؛ وذلك من خلال تسريع المنظمات والمنتجات، وابتكار الخدمات المالية الريفية، وتعزيز تنمية البنوك الريفية وغيرها من المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الأخرى. كما يجب تحسين طرق إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة، ودعم التعاون الائتماني، وتنفيذ سياسات الحوافز الضريبية المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية والأعمال المصرفية الريفية، ودعم الائتمان الزراعي لضمان تنمية المنظمات، وتوسيع نطاق منتجات ضمان الريف، فضلاً عن تسريع تطوير عملية التأمين الزراعي، وتحسين سياسات الإعانات والتأمينات الزراعية، بالإضافة إلى استكشاف آليات لتبديد مخاطر الكوارث الزراعية في إطار الدعم المالي الكامل.

(٣) بذل المزيد من الجهود لدعم انتشار البحوث والتكنولوجيا الزراعية، وضم الأموال اللازمة لأداء مهام التكنولوجيا الزراعية الإقليمية أو الريفية والوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية ومكافحتها وكذلك مراقبة جودة المنتجات الزراعية إلى الميزانيات المالية المحلية، وإصلاح نظم وبنية انتشار التكنولوجيا الزراعية على المستويات القاعدية في عرض المشروعات الأساسية للمقاطعات لتغطي المقاطعات الزراعية (المدينة أو المنطقة أو الحقل)، وكذلك تغطي مشروعات بناء مؤسسات لنشر التكنولوجيا الزراعية في جميع المدن والقرى، وزيادة حجم مدخلات التمويل للوقاية والسيطرة على الأمراض الحيوانية، وتحسين نظم دعم التخلص الآمن من الحيوانات النافقة، وإنشاء وتحسين سياسات دعم لتوحيد السيطرة المتخصصة على آفات المحاصيل.

(٤) إنشاء نظام تداول حديث للمنتجات الزراعية، وتسريع وتيرة التصنيع الزراعي، حيث تقوم المؤسسات الزراعية المحلية بمعالجة هضم المنتجات الزراعية الثانوية. كما يمكن تطوير أسواق الجملة ومراكز توزيع المنتجات الزراعية، وكذلك سلسلة المحلات الكبيرة والمواقع الزراعية وغيرها من منصات التداول الأخرى، لضمان التدفق السلس لمبيعات المنتجات الزراعية.

(٥) تعزيز التدريب التقني للأيدي العاملة الريفية، حيث ينبغي أن تكون موجهة للخصائص المحلية لجميع المناطق، مع استخدام وظائف المراكز التعليمية الزراعية الحالية في القري والمدن، وتنظيم

دورات تدريبية عملية لتنمية الخصائص الزراعية والزراعة الإيكولوجية والزراعة بالوسائل الحديثة المريحة للفلاح، بالإضافة إلى إنشاء فريق يضم مجموعة من الخبراء لتقديم خدمات الاستشارات التكنولوجية، وتدريب مجموعة من الأيدي العاملة بالإضافة إلى مجموعة من الفلاحين ذي الطراز الحديث على مهارة زراعة المحاصيل الزراعية واستخدام الآلات الزراعية الحديثة واستخدام التكنولوجيا. ثانيًا، تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. فالشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في استيعاب العمالة الفائضة وزيادة الإيرادات الضريبية والاستقرار الاجتماعي، حيث إن الاقتصاد غير العام في الصين وصناعة الخدمات يتناسبان بشدة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، يجب على الحكومة أن تخفض من الأعباء الضريبية التي تتحملها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبسط روتين الموافقات الإدارية والتراخيص، فضلاً عن تنفيذ سياسات الإقراض واستخدام الأراضي لدعم وتعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بكل قوة، بالإضافة إلى تخفيف حدة مشكلة الفقر والبطالة من خلال زيادة فرص العمل. علاوة على ذلك، ينبغي التركيز على تطوير صناعة الخدمات الاجتماعية وصناعة السياحة في مجال صناعة الخدمات وغيرها من الصناعات كثيفة العمالة، واعتماد أشكال كثيرة وأساليب متعددة لتحقيق التدريب المهني للعمال الذين تم تسريحهم من الشركات المملوكة للدولة والعمال المهاجرين والمعاقين وكبار السن وغيرهم من الفئات التي تواجه صعوبات وتحديات مهنية، مع توفير المزيد من فرص العمل لهم، ومدهم بمزيد من القدرة على النضال في ميدان التخلص من الفقر وتحقيق الثروة.

ثالثًا: تنظيم علاقات توزيع الدخل، حيث يحمل تحقيق توزيع الدخل العادل معنى إيجابي في التخفيف من حدة الفقر. وتحقيقًا لهذه الغاية يجب اعتماد سياسة "رفع المنخفض، وتوسيع المتوسط، وضبط المرتفع، ومكافحة غير المشروع"، وتوحيد أنظمة توزيع الدخل، وتشكيل نمط توزيع الدخل على هيئة الزيتونة "دقيق الطرفين ضخم الوسط". فعلى جانب "رفع المنخفض"، يجب تعزيز تشريعات الحد الأدنى للأجور، مع التطبيق الصارم لنظام الحد الأدنى للأجور، وتوحيد أقصى وقت لساعات العمل، وتحسين نظام الحد الأدنى لضمان مستوى المعيشة. كما يتعين على الدولة إنشاء آليات للنمو الطبيعي لأجور العاملين بالشركات وآليات ضمان المدفوعات، بالإضافة إلى ضبط الحد الأدنى للأجور في الوقت المناسب وفقًا للنمو الاقتصادي، وتعزيز تنظيم وتوجيه الدولة لأجور الشركات، وإطلاق العنان للمبادئ التوجيهية للأجور وأسعار سوق العمل ومعلومات تكلفة العمالة الصناعية لتلعب دورًا توجيهيًا في مستوى الأجور، وتوحيد نظام التوزيع الأولي من خلال تحسين القوانين واللوائح، وتعميق الإصلاح والتكيف الشامل الاقتصادي الكلي، والسعي لجعل نمو أجور العمال يتناسب مع النمو الاقتصادي ونمو أرباح الشركات، وتعزيز بناء المنظمات النقابية على جميع المستويات، مع التطبيق الكامل لنظام عقود العمل ونظام التفاوض الجماعي على الأجور، وضمان دفع الأجور كاملة في الوقت المناسب، وزيادة تحسين مستوى المعاش الأساسي للعمال المتقاعدين على مستوى الشركات. وبالتالي، يتم تأسيس آليات دعم للمواطنين ذي الدخل المنخفض. أما على جانب "توسيع المتوسط"، فيجب تثبيت دخل أجور المواطنين، وفي الوقت ذاته السماح لكافة العوامل غير الأيدي العاملة المشاركة في

توزيع الدخل، كما يجب تحسين نسبة دخل المواطنين من الممتلكات وتوسيع قنوات الاستثمار وذلك من خلال تطوير وتحسين مختلف الأسواق المالية وأسواق التكنولوجيا وأسواق العقارات وسوق المعلومات وغيرها. وعلى جانب "ضبط المرتفع"، فتلعب فيه الضريبة دورًا أساسيًا، حيث ينبغي تحديد الضرائب الشخصية على أساس الدخل الفعلي للمواطنين (بما في ذلك الدخل النقدي والدخل غير النقدي)، كما ينبغي تنفيذ نظام التفاضل والضرائب التصاعدية وجمع ضرائب الميراث وضرائب الهدايا وضرائب الضمان الاجتماعي في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تشجيع أصحاب الدخل المرتفع على اعتماد سياسات تخفيف الضرائب عن طريق تقديم المساعدات في شتى مجالات الخدمات العامة والعمل الخيري كافة، وإنشاء ضريبة الدخل الشخصي باعتباره الدعامة الأساسية، والعمل على دمج النظام الضريبي في مجموعة ضرائب موحدة تجمع بين ضريبة الأملاك وضريبة المكوس وضريبة العقارات وضريبة الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الجديدة الأخرى. علاوة على ذلك، يجب إحكام السيطرة على الدخل الاحتكاري، ومن ثم يمكن من خلال كسر الاحتكار والحصار الإقليمي القضاء على كافة أنواع العنصرية والتمييز في السماح للوصول إلى الأسواق وإدخال أقصى قدر من الآليات التنافسية. كما يتعين على الدولة تعزيز الإدارة والسيطرة الكلية على أجور العاملين بالصناعات الاحتكارية، وتفعيل الدور الرقابي والتفتيش عن الدخل الإضافي للعاملين في الصناعات الاحتكارية بخلاف أجور العمل، وتحسين إصلاح نظام توزيع الأجور في الصناعات الاحتكارية، وبذل المزيد من الجهود لتنظيم النظام الضريبي على دخل العاملين في الصناعات الاحتكارية، ومنع اتساع فجوة تفاوت الأجور بين العاملين في المهن والصناعات. أما بالنسبة "لمكافحة الدخل غير المشروع"، فينبغي تطبيق نظام إقرار الذمة المالية وتحسين نسبة الشفافية في الإفصاح عن الدخل الشخصي وذلك من خلال إنشاء أنظمة تحقيق وأنظمة إشراف صحيحة لإحصاء دخل الأفراد، مع العمل على تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، وتعزيز جهود الرقابة والعقاب، مع الحظر والقمع الصارم لجميع أنواع الفساد والريع وصفقات السلطة مقابل المال وغيرها من السلوكيات غير الشرعية، إلى جانب العمل بنشاط على تعزيز الكشف عن الشؤون الحكومية ومختلف الشؤون الاجتماعية لتكون معلومة للجماهير، بالإضافة إلى تعزيز قانونية وديمقراطية وعلمية وشفافية مختلف أنواع السلطة مع منعها من انتهاج سياسة الرأسمالية.

❊❊❊

الباب التاسع
كيف تُعدّل الصين الهيكل الصناعي بشكل معقول

يعد تعديل الهيكل الصناعي وتعزيز رفع المستوى الصناعي المهمة المركزية التي تعمل على تحقيق تغيير نمط التنمية الاقتصادية في الصين، حيث إن تعديل الهيكل الصناعي وتعزيز رفع المستوى الصناعي ليست سلعة مجانية تتطلب دفع ثمنها. وبالتالي، ينبغي تحقيق إعادة الهيكلة الصناعية ورفع مستوى الهيكل الصناعي على نحو سلس، وتقليل تكاليف تحويل الهيكل الصناعي بكل السبل الممكنة، كما يجب دراسة نمو وتطور قانون الصناعة الحديثة، وبذل المزيد من الجهود لتشكيل هيكل صناعي يتناسب مع مراحل التطوير ومستوى التنمية في الصين، حيث لا بد من خلق أسس هيكلية صناعية مناسبة من أجل التنمية الاقتصادية الصينية السريعة والجيدة.

الفصل الأول: الهيكل الصناعي الحديث ومعاييره الكبرى:

١- مفهوم الهيكل الصناعي:

تشير كلمة "الصناعة" إلى ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي، حيث إنها تعد جزءًا من الاقتصاد الوطني، كما أنها عبارة عن مجموعة من الشركات المتماثلة. علاوة على ذلك، فهي تعد أحد الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى منطقة الاقتصاد المتوسط الذي يقع بين الاقتصاد الضخم والاقتصاد البسيط. ويشير الهيكل الصناعي إلى أشكال مختلفة من القطاعات الصناعية بالاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أشكال قطاع كل صناعة. ويعد الهيكل الصناعي أو الهيكل القطاعي الناجم عن الإنتاج الاجتماعي هو الإنتاج والتنمية القائمة على أساس التقسيم العام للعمل والتقسيم الخاص. وعند البحث في مجال الهيكل الصناعي، يتبين لنا بالنظر إلى طبيعة أنشطة الإنتاج أن دراسة العلاقة المتبادلة بين قطاع إنتاج المواد المادية وقطاع إنتاج المواد غير المادية هي الدراسة الأساسية، أما من جهة القطاعات، فيتبين لنا أن الأساس هو دراسة العلاقة بين الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة وقطاع الإنشاءات وقطاع الخدمات التجارية وغيرها من القطاعات، فضلا عن العلاقات الداخلية بين قطاعات الصناعة كافة. أما بالنظر إلى ترتيب التنمية التاريخية لأنشطة الإنتاج الاجتماعي، فيتبين لنا أن الأساس هو دراسة العلاقات المتبادلة بين قطاع الصناعات الأولية والصناعات الثانوية وصناعات الخدمات، وكان أول من طرح هذا التصنيف هو عالم الاقتصاد الإنجليزي وأستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاجو بنيوزيلندا البروفيسور فيشر، حيث طرح هذا التصنيف في كتاب بعنوان "صراع الأمن والتقدم" وذلك في عام ١٩٥٣م. ووفقًا لهذا التصنيف، فإن القطاعات التي تستخلص منتجاتها من الطبيعية تسمى بقطاعات الصناعات الأولية، أما القطاعات التي تقوم بإعادة تصنيع وتجهيز المنتجات الأولية فتسمى بقطاعات الصناعات الثانوية، في حين أن القطاعات التي تعمل على تقديم الخدمات لقطاعات الإنتاج والاستهلاك فتسمى بقطاعات الصناعة الثالثة (صناعة الخدمات).

وقد أصبحت طريقة التصنيف هذه هي الأكثر شيوعًا بين طرق تصنيف الهيكل الصناعي على مستوى العالم. وتنقسم الصناعة في الصين إلى ثلاثة أنواع من الصناعات: الصناعات الأولية: الزراعة (بما في ذلك الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والثروة السمكية)، والصناعة الثانوية: الصناعة (بما في ذلك الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والكهرباء والغاز وإنتاج المياه وصناعة الإمدادات) والإنشاءات، والصناعة الثالثة: وتشمل الصناعات كافة باستثناء تلك الصناعات التي تنتمي إلى الصناعات الأولية والصناعات الثانوية. ووفقًا لظروف الواقع الصيني، فيمكن تقسيم صناعة الخدمات إلى قسمين: الأول، قطاعات التداول، والثاني، قطاعات الخدمات. كما يمكن تقسيمها تقسيمًا مفصلاً إلى أربعة مستويات: المستوى الأول: قطاعات التداول وتشمل النقل والمواصلات والتخزين والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم. المستوى الثاني: قطاع الخدمات الإنتاجية والمعيشية، بما في ذلك التمويل والتأمين والمسح الجيولوجي، وقطاعات إدارة المياه والعقارات والخدمات الاجتماعية والخدمات المتعلقة بالزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية، والقطاعات المساعدة للنقل والمواصلات وصناعة خدمات التكنولوجيا المتكاملة. المستوى الثالث: القطاعات التي تقدم خدمات تحسين المستوى العلمي والثقافي وطبيعة المواطنين، بما في ذلك التعليم والثقافة والفنون وصناعة الإذاعة والسينما والتلفزيون وكذلك الصحة والرياضة والرعاية الاجتماعية وصناعات البحث العلمي وغيرها. المستوى الرابع: قطاعات الخدمات الاجتماعية العامة، بما في ذلك أجهزة الدولة وأجهزة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والهيئات العسكرية والشرطية الخ. وبالنظر إلى مختلف الصناعات التي تحتل مكانة أساسية في المجتمع، نجد أن أساس البحث والدراسة هو دراسة العلاقة بين الصناعات كثيفة العمالة والصناعات كثيفة رأس المال وكذلك الصناعات كثيفة التكنولوجيا.

وتكمن العوامل التي يمكنها إصدار القرارات والتأثير على الهيكل الصناعي لبلد ما فيما يلي:

(١) هيكل الطلب، بما في ذلك نسبة الطلب المتوسطة والطلب النهائي، بالإضافة إلى نسبة مستوى الاستهلاك المجتمعي ونسبة الهيكل والاستهلاك والاستثمار، كما يشمل أيضًا مستوى وهيكل الاستثمار.

(٢) هيكل عرض الموارد، ويشمل الوضع الحالي للأيدي العاملة ورأس المال والسعر النسبي بينهما وكذلك وضع الدولة بالنسبة للموارد الطبيعية.

(٣) العوامل العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك قدرة وسرعة واتجاه ابتكار المستوى التكنولوجي وتنمية الابتكار التكنولوجي وغيرها.

(٤) تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الهيكل الصناعي، وتشتمل على الاستيراد والتصدير وجذب رأس المال الأجنبي والعوامل التكنولوجية وغيرها من العوامل.

٢- رفع قدرات الهيكل الصناعي ومؤشراته:

يشير مفهوم رفع قدرات الهيكل الصناعي إلى ارتكاز التنمية الاقتصادية أو الهيكل الصناعي في بلد ما على عملية التحول التدريجي من الصناعات الأولية ثم الصناعات الثانوية ثم الانتهاء بصناعة الخدمات، والتي تدل على مدى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في دولة ما وكذلك مراحل التنمية واتجاهاتها. وغالبا ما ينعكس رفع الهيكل الصناعي على عملية قيمة الإنتاج والعاملين ونسبة الدخل

القومي بين جميع القطاعات الصناعية المختلفة. وعلى العموم، تظهر عملية رفع مستوي الهيكل الصناعي في الهيكل الصناعي المناسب للتنمية الاقتصادية لبلد ما في فترات مختلفة، ومعاييرها الرئيسة هي:

(١) مبدأ مرونة الدخل (معايير مرونة الدخل)، بمعنى مع كل زيادة في وحدة زيادة في نسبة الطلب على سلعة ما. أما إذا كانت المطالب الزائدة الناجمة عن زيادة الدخل ستتمكن من تحويل المنتجات التي تتمتع بمرونة الدخل، فمن الممكن زيادة معدلات نمو الصادرات، ومن ثم يصبح النمو الاقتصادي الشامل أكثر مثالية.

(٢) مبدأ رفع نسبة الإنتاج (مبدأ زيادة نسبة الإنتاج). وقد طرح العالم الياباني "شينوهارا مي يو هي" في عام ١٩٥٧ م نظريتين أساسيتين: هما معايير مرونة الدخل ومعايير ارتفاع نسبة الإنتاج. وتتطلب معايير مرونة الدخل من الصناعات أو القطاعات التي تتمتع بمرونة الدخل استثمار المتراكم؛ حيث إن هذه الصناعات أو القطاعات تتمتع بالطلب الواسع في الأسواق، ومن السهل استغلال أبعاد المنافع الاقتصادية وفي الوقت ذاته التحسين السريع لنسبة الربح. أما معايير رفع نسبة الإنتاج فتتطلب استثمار المتراكم في نسب الإنتاج من أجل رفع القطاعات أو الصناعات بشكل أسرع (وتشير إلى جميع عوامل نسب الإنتاج)؛ ونظرا للرفع السريع لنسب الإنتاج في هذه الصناعات أو القطاعات، فإن تكاليف الوحدة ستكون أسرع في الانخفاض، وفي ظل ظروف معينة للأجور، لا بد أن ترتفع أرباح الصناعات أو القطاعات بشكل أسرع. ويمكن استخدام الشروط التالية كفرضية أساسية للنظريتين الأساسيتين:

(١) أن تتمتع الصناعات الأساسية بالاكتمال التام، بحيث لا تتعرض لقيود عنق الزجاجة، أو حتى إن وُجدت بعض قيود لعنق الزجاجة في درجة معينة، فلا بد للعناصر أن تتمتع بالسيولة الكافية، وتكون الموارد قادرة على تحقيق تحول كبير في قطاعات عنق الزجاجة في وقت قصير، وتخفيف حدة أوضاع عنق الزجاجة في أقرب وقت ممكن.

(٢) استحالة وجود ما يسمى بقيود تقنية في عملية التنمية الصناعية.

(٣) استحالة وجود ما يسمى بقيود التمويل. وإذا فُقدت الشروط السابقة، فمن المستحيل تأسيس النظريتين الأساسيتين، ومن ثم يتعذر استخدامهما في اختيار التنمية الأفضل للصناعات. وحتى يتسنى تصدير المنتجات ذات مرونة الدخل المرتفع، فإنه يجب امتلاك القدرة التنافسية الدولية الكافية، وبالتالي، فإن الخيار الأفضل يكمن في أن الصناعات التي تتمتع باحتمالية كبيرة في جعل التنمية التكنولوجية أو الصناعية قادرة على رفع نسب الإنتاج سريعًا تمثل النقطة الجوهرية.

(٤) مبادئ التكنولوجيا والأمن والفئات، ومن وجهة نظر طويلة المدى، يتبين لنا أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تكمن في الابتكار التكنولوجي، ومن ثم يمكن لهذه الصناعات أن تكون قطاعات أساسية للابتكار التكنولوجي في المستقبل، وعلى الرغم مما نعيشه حاليًا في وضع أقل شأنا نسبيًا، إلا أننا لا يمكننا أن نتخلى عن ذلك بسهولة. ومن أجل تحقيق تنمية مستقرة لاقتصاد دولة ما، فهذا في الحقيقة يتطلب امتلاك هذه الدولة لصناعات تتمتع بضمانات الأمن أو حماية هيبة الدولة. ومن أجل تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الصناعية، فإنه يجب تشكيل مجموعات صناعية على نطاق واسع. ويتناسب الهيكل الصناعي للدولة مع المعايير الثلاثة السالفة الذكر، حيث يمكن القول بأن هذه الدولة

هي من أكثر الدول تمتعًا بهيكل صناعي مناسب في فترة معينة، وفي الوقت ذاته يشير أيضًا إلى أن الهيكل الصناعي لتلك الدولة قد بلغ مستوى الترشيد.

الفصل الثاني: القوة الدافعة لتطوير الهيكل الصناعي الحديث واتجاهات التطوير:

١- القوة الدافعة الرئيسة لتطوير الهيكل الصناعي الحديث:

هناك العديد من القوة الدافعة التي يتم اتخاذها من أجل تطوير وتحسين الهيكل الصناعي. أولا: "تغيرات هيكل الطلب" وتعمل على تطوير وتحسين الهيكل الصناعي، حيث ترى النظرية الاقتصادية الماركسية "أن الاستهلاك قد خلق احتياجات جديدة للإنتاج، ومن ثم خلق دوافع ذاتية على صعيد مفهوم الإنتاج، حيث يعد الأخير أساس الإنتاج"، الأعمال الكاملة لكارل ماركس وفريدريك إنجلز، المجلد الثاني عشر، دار الشعب للنشر، عام ١٩٧٢م، الصفحة رقم ٧٤٠. وفي الحقيقة، يعد تعديل وتحسين وترقية الهيكل الصناعي تصعيدًا وزيادة للمنتجات ذات الاحتياج الرئيسي، حيث إن الاحتياج الرئيسي يحظى بالتصعيد والاتساع التدريجي من مستوى منخفض إلى مستوى مرتفع. وتتطلب المعيشة الأساسية أولاً تسوية مشكلات الطعام والشراب، وبالتالي تعد الزراعة أحد الصناعات الأولية التي يتم تنميتها أولاً للقيام بإنتاج كميات كبيرة من المواد الغذائية. ومع متطلبات التمتع والتنمية وتحقيق القيمة الذاتية والقيام بدور اجتماعي ذاتي، فإنه يمكن تعزيز تنمية الصناعات الثانوية وصناعة الخدمات على أساس مزيد من التنمية للقوى الإنتاجية الاجتماعية، ومن ثم يتم إنتاج عدد كبير من المنتجات الصناعية ومنتجات الخدمات، لكن التوجه الآن يسير نحو تنمية صناعة المعلومات، وإنتاج عدد كبير من المنتجات المعلوماتية. وفي الوقت ذاته، ترى النظرية الاقتصادية الصناعية أيضًا أن تغيرات الهيكل الصناعي هي في الحقيقة نتاج الدور التفاعلي بين تغير هيكل الطلب (حيث يشمل التغييرات في هيكل الطلب الدولي على صعيد الاقتصاد المفتوح) وتغيرات التكاليف النسبية، وعندما يكون الدور التفاعلي بين هذين التغيرين يميل نحو التوافق، فمن الممكن حينها تعزيز التنمية المنتظمة للهيكل الصناعي.

ثانيًا: "السعي وراء الأرباح الرأسمالية" لتطوير وتحسين الهيكل الصناعي. فالصناعة هي عبارة عن "مجموعة شركات"، كما أن الشركات هي ركيزة رفع مستوى الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية. وبالتالي، فإن الشركات ذات الدوافع الذاتية التي تهدف إلى السعي وراء تعظيم الأرباح ستتمكن من خلال الموارد وعوامل الإنتاج من تحسين الكفاءة والفنون التكنولوجية والصناعية التي ستجلب مزيدًا من "القيمة المتبقية"، وبهذا الشكل ستقرر مصير مختلف الصناعات وستعمل على إحلال الصناعات الحديثة محل القديمة. وفي هذا الصدد، فإن كلاً من كتابي "نظرية وليم بيتي كلارك الكلاسيكية" و"نظرية تأثير نصيب الفرد من الدخل لسيمون كوزنتس" قد كشفا بكل بساطة النقاب عن العديد من الحقائق. وكان أول من لاحظ اتجاه تطور الهيكل الصناعي هو الاقتصادي البريطاني الكلاسيكي السير وليم بيتي، حيث قارن في كتابه "الحساب السياسي" بين دخل الفلاح ودخل البحَّار في انجلترا، حيث اكتشف أن نصيب البحار من الدخل بلغ حوالي أربعة أضعاف نصيب الفلاح من الدخل، كما اكتشف أيضًا أن دخل الفرد في هولندا أكبر من دخل الفرد في أي دولة أوروبية أخرى. وعلى هذا الأساس، فقد خلص إلى ما يلي: دخل الأفراد العاملين بمجال الصناعة أكبر بكثير من دخل الفلاحين، ودخل الأفراد العاملين بمجال التجارة أكبر بكثير من دخل الأفراد العاملين بمجال الصناعة. وقد أطلق على استنتاجاته هذه بنظرية بيتي. وقد

كشفت نظرية بيتي عن الاتجاه الأساسي للتطور الهيكلي والتنمية الاقتصادية. ونظرًا للقيود التي حكمت ذلك العصر الذي عاش فيه بيتي، فإنه لم يتمكن من معرفة العلاقة الداخلية بين التغييرات الهيكلية ومستوى دخل الفرد. وقد نشر كلارك في كتابه "شروط التقدم الاقتصادي" الصادر في عام ١٩٤٠م اكتشافه للعلاقة الداخلية بين مستوى نصيب الفرد من الدخل والتغيير الهيكلي وذلك من خلال الأبحاث والتحليلات الإحصائية الرائدة، ومن ثم تطورت نظرية بيتي، حيث خلص كلارك إلى ما يلي: مع تحسن نصيب الفرد من الدخل القومي، انتقلت الأيدي العاملة أولاً من الصناعات الأولية إلى الصناعات الثانوية، وعندما ازداد تحسن نصيب دخل الفرد انتقلت الأيدي العاملة إلى الصناعات الثالثة (صناعة الخدمات)، حيث إن أسباب تدفق الأيدي العاملة بين الصناعات المختلفة كانت تكمن في الاختلافات النسبية بين دخل الأفراد في هذه الصناعات. وعلى أساس النتائج البحثية التي حققها كلارك، فقد خلف وراءه كوزنتس الذي عمل على استكمال تلك الأبحاث، ومن خلال جوانب الهيكل العمالي وهيكل إنتاج القطاعات، قدم كوزنتس أبحاثًا أكثر دقة وشمولاً تتعلق بالعلاقة بين القيمة الإنتاجية للأفراد والتغيرات الهيكلية. وقد أجرى العديد من المعالجات للبيانات الأولية لأكثر من سبع وخمسين دولة في كتابه "النمو الاقتصادي للدول كافة"، كما قام بإجراء تحليلات مستعرضة وتحليلات تسلسلية عملية، وكانت النتائج كالتالي: بلغ الفاصل الطبقي وفقًا لانخفاض قيمة الإنتاج للفرد الواحد من حوالي (٧٠ إلى ٣٠٠ دولار)، حيث انخفضت حصة القطاع الزراعي انخفاضًا ملحوظًا، وفي المقابل ارتفعت حصة القطاع غير الزراعي بشكل ملحوظ، إلا أن التغيير الهيكلي الداخلي (بين الصناعة والخدمات) كان تغييرًا طفيفًا. بينما بلغ الفاصل الطبقي وفقًا لارتفاع قيمة الإنتاج للفرد الواحد حوالي (٣٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار)، كما أن التغير بين حصة القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي كان طفيفًا، في حين أن التغيير الهيكلي الداخلي للقطاع غير الزراعي كان ملحوظًا بشكل كبير. وقد قام ديفيد ألبرت هوفمان بإجراء العديد من الأبحاث الرائدة حول قوانين تطور الهيكل الصناعي، حيث طرح ما يسمي بـ "نظرية هوفمان"، والتي تنص على: التدفي المستمر لنسبة هوفمان في عملية التصنيع (أي النسبة بين الناتج الصافي لصناعة بيانات الاستهلاك والناتج الصافي لصناعة بيانات رأس المال).

ثالثًا: "دعم الابتكار التكنولوجي" لتطوير وتحسين الهيكل الصناعي، حيث يتجلى الدور الذي يلعبه الابتكار العلمي والتكنولوجي لدعم رفع مستوى وتطوير الهيكل الصناعي أساسًا في جانبين: الجانب الأول، تعمل التنمية العلمية والتكنولوجية بشكل مباشر على استحداث أشكال صناعية وتكنولوجيا إنتاج جديدة، كما أنها تحدد بشكل مباشر اتجاه وسرعة رفع مستوى الصناعة. فالتغيير والابتكار المستمر للعلوم يجعل العوامل المعرفية المرتبطة بالصناعة في تصاعد مستمر، مما يسبب تغييرات في الهيكل الصناعي، كما يعمل على إتاحة إمكانيات تجاوز الهيكل الصناعي للتحول، وفي الوقت ذاته يعمل على تعزيز التقارب التكنولوجي المتعلق بالصناعة، والحد من معايير القبول التكنولوجي لتطوير الهيكل الصناعي، وتسهيل تحويل الهيكل الصناعي ليتجاوز عملية التحويل التدريجي، وتحقيق تحول نمط وثبي (الوثب نمط من أنماط التحول)، وبالتالي تقليص برنامج رفع مستوى الهيكل الصناعي وحذف بعض مراحل التحول. علاوة على ذلك، فإن ما تتمتع به التكنولوجيا العالية من نفاذية يعمل على تسريع غموض واندماج الحدود الصناعية، كما أن انفتاح تقسيم العمل الصناعي الناجم عن

اتجاهات العولمة للصناعة المعرفية قد حقق قفزة على صعيد تحول الهيكل الصناعي، ومن ثم وفر العناصر الأساسية اللازمة، حيث يعد هذا الأمر فرصة جيدة للصناعة بوجه عام، وبالتالي أصبح تحول الهيكل الصناعي واقعًا لا مفر منه. الجانب الثاني، أدت الابتكارات العلمية والتكنولوجية إلى تغيرات في هيكل الطلب، بالإضافة إلى قيامها بشكل غير مباشر بقيادة عملية تحويل ورفع مستوى الهيكل الصناعي. ونظرًا لأن الابتكار التكنولوجي جعل المنتجات الجديدة والتكنولوجيا الجديدة تنبثق كل يوم، فقد ترتب على ذلك تحسن في مستويات دخل الفرد. وفيما يتعلق بالمستهلك وما انتابه من رد فعل تجاه المنتجات الجديدة أو بتأثير الاستهلاك الناجم عن تحسن مستوى الدخل، فقد شكل كلاهما ضغوط طلب جديدة وأحدثا تغيرًا على هيكل الطلب الأصلي، ومن ثم نتج عن ذلك تعديلات مناسبة على الهيكل الصناعي.

رابعًا: "النظام الإجباري لبيئة الموارد" لتطوير وتحسين الهيكل الصناعي، حيث يتم إجراء الأنشطة الاجتماعية البشرية في ظل بعض الموارد والبيئة. وسواء أكانت تتعلق بأنشطة الاستهلاك التي تقوم بها البشرية من أجل التكاثر التدريجي، أم كانت تتعلق بتلك الأنشطة الإنتاجية التي تمارس من أجل الاستهلاك، فإن جميعها سيتعرض لـ "قيود ندرة" البيئة والموارد. لذلك، ومن أجل تلبية البشر لمتطلبات التنمية تلبية أفضل، فإنه يجب عليهم فعل كل ما هو ممكن سواء بوعي أو بغير وعي من أجل إيجاد وتطوير تقنيات وصناعات لتحسين الاستخدام الفعال للموارد أو موارد بديلة جديدة. وقد أصبحت آلية "التحدي، والمواجهة" لتلك الديناميكية البشرية هي القوة الدافعة اللامحدودة التي تعمل على تعزيز مستوى الهيكل الصناعي.

خامسًا: "تحفيز المنافسة السوقية" لتطوير وتحسين الهيكل الصناعي. فقد أشار ماركس إلى أن: "تقسيم العمل الاجتماعي يجعل منتجي السلع التجارية المستقلة في تعارض دائم، فهم لا يعترفون بسلطات أخرى، حيث إن السلطة الوحيدة التي يعترفون بها هي سلطة المنافسة، بالإضافة إلى اعترافهم بأن ضغوط المصالح المتبادلة بينهم تزيد من ضغوط الاضطرار والإجبار عليهم"، "نظريات رأس المال" المجلد الأول، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٧٥م، الصفحة رقم ٣٩٤. وقد مكنت سياسة "البقاء للأصلح" المتبعة في المنافسة السوقية لشركات (رأس المال) من متابعة تعظيم الأرباح على الصعيد الخارجي، وبالتالي تعزيز الابتكار التكنولوجي المستمر وتوزيع عوامل الإنتاج على الصناعات التي تتمتع بـ "مرونة الدخل المرتفع" و"مرونة نسبة الإنتاج المرتفعة"، وبالتالي عملت على تحفيز التطور الصناعي ورفع مستواه.

سادسًا: "تعزيز المنافسة الدولية" لتطوير وتحسين الهيكل الصناعي. وتعود فكرة قدرة المنافسة الدولية على تعزيز تعديل قوانين تقسيم العمل الدولي والهيكل الصناعي إلى عِلم الاقتصاد الكلاسيكي الإنجليزي. فقد طرح عالم الاقتصاد الكلاسيكي الشهير آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي أصدره عام ١٧٧٦م نظرية التكلفة المطلقة، حيث يرى أن جميع الدول تقوم بتقسيم تكاليف العمالة وفقًا لمستوى التكلفة المطلقة، بالإضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتدفق في جميع الدول من الصناعات ذات الكفاءة المتدنية لتصل إلى الصناعات ذات الكفاءة العالية، وبالتالي يتمتع التوزيع المعقول للموارد والهيكل الصناعي بأفضلية كبيرة. وقد قام عالم الاقتصاد ديفيد ريكاردو بتقسيم العمل الدولي وفقًا للتكلفة المطلقة التي طرحها آدم سميث (أو التكلفة النسبية) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"

الذي أصدره في عام ١٨١٧م، حتي يتسنى له الحصول على المزايا النسبية والتوزيع الأمثل للموارد. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، خلف البروفيسور أولين معلمه إيلي فيليب هكشر ومن ثم بدأ في تطوير نظرياته، حيث طرح أولين نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج الشهيرة (كل بيئة تتمتع بما حباها الله من موارد طبيعية) في كتابه (التجارة الإقليمية والتجارة الدولية) والذي صدر في عام ١٩٣٣م. علاوة على ذلك، فإن كلاً منهما يرى أن الأسباب الناجمة عن اختلافات التكاليف نسبيًا تكمن في اختلافات توافر عوامل الإنتاج بين منطقة وأخرى. لذا ينبغي على جميع الدول العمل في إنتاج المنتجات التي تتوافر عوامل إنتاجها لديها، وإعادة توزيع عوامل الإنتاج بجميع الدول من خلال التجارة الحرة، حتى يتسنى تحقيق تكافؤ في أسعار السلع الدولية. وإذا قلنا أن هذه النظريات تؤكد بالبراهين نظريًا أن التقسيم الدولي من الممكن أن يؤثر على اختيار الهيكل الصناعي لدولة ما، فإنه يتبين لنا من منظور تطبيق التنمية السياسية والاقتصادية الدولية أن اختيار وتعديل الهيكل الصناعي لدولة ما يجب أن يأخذ في الاعتبار الكامل الأمن الوطني والمسؤولية الدولية والمنافسة الدولية. فعلى صعيد التفكير في الأمن الوطني، يجب التركيز على سلامة الصناعة، أما على صعيد التفكير في المسؤولية الدولية، فيجب الاهتمام بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وبالنظر إلى المنافسة الدولية، فإنه يجب بذل الجهود المضنية من أجل تطوير الصناعات والصناعات التكنولوجية الفائقة التي تتمتع بالمزايا النسبية. وقد أدى هذا إلى قيام الدولة بدور هام في عملية التنمية الصناعية ورفع مستوى التطوير الهيكلي. وفي ظل هذا الدور التفاعلي لتلك الدوافع الستة السالفة الذكر، فإن الهيكل الصناعي العالمي يمر بجولة جديدة من التعديلات العميقة: الأول، استمرارية استدامة الاتجاه المهم المتزايد لمكانة الصناعة الثالثة (صناعة الخدمات)، حيث يميل اهتمام التصنيع العالمي حاليًا إلى التحول بنصف الكرة الشرقي. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، بدأ الاتجاه العام لنسب الصناعات الثلاث من التحول من الصناعة الأولى فالثانية ثم الثالثة ليصبح ترتيب نسبها من الثالثة إلى الثانية ثم الأولى، واستمرت نسبة صناعة الخدمات في التزايد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ووفقًا لإحصاءات "تقرير عن التنمية في العالم"، فإن دخل الدول ذات الدخل المرتفع قد بلغ في عام ١٩٩٠م حوالي ٦٢٪، بينما بلغ في عام ٢٠٠٥م حوالي ٧٢٪، في حين أن نسبة الدخل في الدول ذات الدخل المتوسط المائل للانخفاض قد ارتفعت في الفترة منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠٥م من حوالي ٤٦٪ لتصل إلى حوالي ٥٣٪، أما بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض في الفترة نفسها، فقد ارتفعت النسبة من حوالي ٤١٪ لتصل إلى حوالي ٥٠٪. وفي الوقت ذاته، انخفضت نسبة التصنيع في الدول المتقدمة، في حين ارتفعت نسبة التصنيع في الدول النامية. ووفقًا للإحصاءات ذات الصلة وتوقعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام ١٩٧٠م، فقد انخفضت نسبة التصنيع في الدول المتقدمة من النسبة العالمية في الفترة منذ عام ١٩٧٠م وحتى عام ١٩٩٥م، حيث انخفضت من حوالي ٨٦٪ لتصل إلى ٧٦٪، وقد أشارت التوقعات إلى زيادة الانخفاض في عام ٢٠٠٥م لتبلغ النسبة حوالي ٦٧,٦٪. أما نسبة التصنيع في الدول النامية، فقد ارتفعت من ١٠,٣٪ لتصل إلى حوالي ٢١,٣٪، كما أن التوقعات أشارت إلى زيادة الارتفاع ليبلغ في عام ٢٠٠٥م حوالي ٣٠,٦٪، حيث بلغت نسبة دول شرق آسيا ودول جنوب شرق آسيا حوالي ١٩,٢٪ من إجمالي تلك النسبة. الثاني، تسريع التصنيع المتقدم من أجل تعزيز رفع مستوى الهيكل الصناعي. فمن جانب، شهد مجال التصنيع في الصين ظهور العديد من الاتجاهات

كالتكنولوجيا الفائقة ودرجات التصنيع المرتفعة والقيم المضافة المرتفعة، كما شهد الإسراع في تطوير الصناعات التقليدية، وتحسين المستوى التكنولوجي وكذلك كفاءة الإنتاج. ومن جانب ثان، العمل على تسريع رفع مستوى إصلاح الصناعات التقليدية، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ للمستوى التكنولوجي والكفاءة الإنتاجية. أما على الجانب الآخر، فنتيجة للنمو السريع للصناعة التكنولوجية العالية، الأمر الذي أدى إلى جعلها هي الصناعة الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية المستقبلية. وقد واصلت عمليات التصنيع المتقدمة تقديم الإسهامات الجليلة لمجال النمو الصناعي بالدول المتقدمة، حيث عمل على تحسين نسبة النمو الصناعي الدائم. ففي عام ٢٠٠١م، بلغت نسبة الصناعة التكنولوجية العالية والمتوسطة في أمريكا وألمانيا واليابان حوالي ٦٣٪، و٦٤٪، و٦٦٪ على الترتيب، بينما بلغت النسبة في سنغافورة حوالي ٨٠٪. ونظرًا للتغلغل المتزايد لسوق التصنيع التكنولوجي العالي، فقد أصبحت هذه الصناعة الدعامة الأساسية والهامة التي تحافظ بها الدول المتقدمة على مميزات المنافسة الدولية.

الثالث: تسريع تنمية ميل صناعة الخدمات للاتجاه نحو القيمة المضافة العالية والتركيز المعرفي. فقد أصبحت خدمات التمويل والتأمين والعقارات والأعمال التجارية هي الصناعة الأسرع نموًا في عالم صناعة الخدمات الحديثة، والذي أدى بدوره إلى زيادة فرص العمل. وقد ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع من حوالي ١٥,٤٪ إلى ١٧,٦٪، حيث احتلت صناعة الخدمات في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية المرتبة الثانية. ويحظى الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونشره بأهمية متزايدة، حيث إنها تقوم بتعزيز التغلغل والتطوير المتبادل بين التكنولوجيا المتعددة، كالخدمات اللوجستية، حيث تقوم بالدمج المباشر بين وسائل النقل وإدارة المستودعات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المجالات. وتحتاج التنمية الذاتية لصناعة الخدمات إلى دعم البحث والتطوير، كما أن المتطلبات الجديدة تقوم بتحديد اتجاه الابتكار التكنولوجي. وفي تسعينيات القرن العشرين، كانت نفقات البحث والتطوير بصناعة الخدمات للدول المتقدمة في ارتفاع عام مقارنة بنفقات البحث والتطوير بجميع القطاعات. وفي التسعينيات، بدأت سرعة نمو تجارة الخدمات في الارتفاع مقارنة بتجارة السلع، وقد ارتفعت صادرات تجارة الخدمات العالمية منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠٥م، حيث ارتفعت من ٧٨٢ مليار و٧٠٠ مليون دولار لتصل إلى ٢٤٥٨ مليار و٨٠٠ مليون دولار، وهو أعلى بكثير مقارنة بمعدل نمو تجارة السلع في الفترة ذاتها.

الرابع: ظهر على صعيد التنمية الصناعية للدول المتقدمة العديد من المميزات الجديدة. فمن جانب، أصبحت التجمعات الصناعية رائدة للتنمية الاقتصادية الإقليمية وأساسًا للمنافسة الدولية. وقد ظهر الأداء المتميز للعديد من المؤسسات الخدمية والشركات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعات وذلك في تطوير بعض التجمعات الإقليمية المحدودة مثل: خصائص المناطق الصناعية في إيطاليا، والتي تركزت على صناعات النسيج والملابس والأحذية والأثاث وغيرها من الصناعات التقليدية الأخرى، وكذلك وادي السيليكون بأمريكا ومدينة بنغالور بالهند وهما منطقتان متخصصتان في صناعة البرمجيات، بالإضافة إلى التجمعات الصناعية كثيفة التكنولوجيا وكثيفة رأس المال بالمنطقة الجنوبية في ألمانيا. ومن جانب آخر، أصبح التكامل الصناعي هو المحرك الجديد للنمو الاقتصادي، حيث أصبحت حدود تقسيم العمل في القطاع الصناعي غير واضحة، بالإضافة إلى ظهور قطاعات متنوعة وأوضاع صناعية

جديدة. وقد حقق التكامل الصناعي في قطاعات المعلومات والاتصالات والتمويل والطاقة والنقل قدرًا كبيرًا من التسريع، بالإضافة إلى مواصلة تطوير التكامل الصناعي في مجال التصنيع. وبهذا يكون قد تم إنشاء محرك قوي في العديد من المجالات كزيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي وتوسع الاستهلاك والازدهار الثقافي، وبخاصة صعود الاقتصاد الدائري وانخفاض اقتصاد الكربون والصناعات الإيكولوجية، حيث اتخذت من توفير الطاقة وخفض الاستهلاك والحد من الانبعاثات والاستغلال الدائري سمات أساسية لها، كما شكلت سلاسل صناعية إيكولوجية وحدائق صناعية إيكولوجية، بالإضافة إلى تحقيقها للإنتاج الأمثل والاستهلاك الأفضل وتقليل الترك والنبذ (الإهدار). ومنذ تسعينيات القرن العشرين، بدأت سرعة نمو الصناعة الإيكولوجية والزراعة الإيكولوجية وصناعة السياحية الإيكولوجية في الانطلاق. وفي الوقت ذاته، بدأ انفتاح وتكامل التنمية الصناعية في الدول المتقدمة في الانتشار والظهور المتزايد. وأصبحت الدول المتقدمة هي أساس تحول الصناعات وانتقالها إلى الخارج، كما أنها أصبحت من أكبر دول العالم جذبًا لرأس المال الأجنبي. وقد كان للتغييرات التي تعرض لها الهيكل الصناعي للدول المتقدمة تأثيرًا كبيرًا على التقسيم الدولي للعمل، وفي ظل تلك السلسلة من التغييرات تعرضت لتعديلات ورفع مستوى متزايد، كما أن التنمية الصناعية تعتمد بشكل كبير على توزيع الموارد في النطاق العالمي.

الفصل الثالث: التمسك بقوانين التنمية الصناعية والإسراع في تعزيز رفع مستوى الهيكل الصناعي للصين:

لقد حقق الاقتصاد الصيني نموًا سريعًا على مدى أكثر من ثلاثين عامًا. فمن جانب، تم الاستفادة من تسريع عملية التصنيع والتحضر والتسويق وعملية التدويل وتكنولوجيا المعلومات في الصين، فضلاً عن النمو السريع لدخل المواطنين والتصعيد السريع لهيكل الاستهلاك الناجم عن ذلك. ومن جانب آخر، تم الاستفادة من المنافع الاقتصادية الضخمة التي تحققت بفضل التعديلات المستمرة للهيكل الاقتصادي الصيني والارتقاء السريع بالهيكل الصناعي. فالهيكل الصناعي الحالي في الصين يتلاءم بشكل عام مع مستوى تطور القوى الإنتاجية الاجتماعية الصينية في المرحلة الحالية، حيث إنه لا يزال يساهم في الاستفادة الكاملة من مزايا الموارد الحالية للصين وعوامل الإنتاج. ومما لا يمكن إنكاره وجود العديد من المشاكل وأوجه القصور.

أولاً: أدت "المشاكل الزراعية الثلاث" الناجمة عن سياسة فرق تسد في التعامل مع الحضر والريف والهيكل "الاقتصادي الازدواجي" بين الحضر والريف إلى ضعف البنية التحتية الزراعية والنقص الخطير للوظائف الريفية، مما أدى إلى وهن أساس رفع مستوى الهيكل الصناعي في الصين. وبالرغم من زيادة الاستثمار في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة، ونظرًا لوجود "فخ الاقتصاد الازدواجي"، فقد أدى ذلك إلى استمرار اتساع فجوة الدخل بين مواطني الحضر والريف. ولم يؤدي هذا إلى عدم استقرار الريف والزراعة والفلاحين فحسب، بل أدى أيضًا إلى عراقيل خطيرة على صعيد الطلب المحلي وبخاصة توسع الطلب على السلع الاستهلاكية. ووفقًا للإحصاءات، فإن فجوة الدخل بين مواطني الحضر والريف قد بلغت في عام ١٩٧٨م حوالي ٢,٥٦ إلى ١، وفي عام ١٩٨٥م بلغت ١,٨٦ إلى ١، ثم اتسعت في عام ٢٠٠٥م لتبلغ ٣,٢٢ إلى ١، وفي عام ٢٠٠٦م بلغت ٣,٢٨ إلى ١، أما في عام ٢٠٠٧م فقد

بلغت حوالي ٣,٣٣ إلى ١، بينما بلغت في عام ٢٠٠٨م حوالي ٣,٣١ إلى ١، ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ في عام ٢٠١١م حوالي ٣,٢ إلى ١. ثانيًا: الصناعة الثالثة (صناعة الخدمات)، وخاصة التخلف الحاد الذي أصاب تنمية صناعة الخدمات الإنتاجية، والتي لا تقيد توسع مساحة العمالة بشكل خطير فحسب، بل ونظرًا لعدم كفاية "وظائف الخدمات" فقد أعاقت بدورها رفع مستوى الصناعات الأولية والصناعات الثانوية. وفي عام ٢٠١١م، بلغت نسبة صناعة الخدمات حوالي ٤٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة العمالة في قطاع صناعة الخدمات حوالي ٣٥٪ من إجمالي نسبة العمالة في المجتمع كله، حيث إن هذه النسبة لم تنخفض فحسب عن مستوى ٧٠٪ من الدول ذات الدخل المرتفع فحسب، بل انخفضت أيضًا عن مستوى ٥٠٪ من الدول ذات الدخل المنخفض. ثالثًا: الصناعة وخاصة انخفاض المستوى التكنولوجي في القطاع التصنيعي، والافتقار إلى التكنولوجيا الأساسية للملكية الفكرية المستقلة والعلامات التجارية، بالإضافة إلى انخفاض القيمة الإنتاجية للمنتجات. ووفقًا للإحصاءات، فإن حوالي ثلاثة أرباع الشركات الصينية الكبيرة والمتوسطة لا تمتلك مؤسسات للبحث والتطوير، كما أن حوالي ٩٩٪ من الشركات ليس لديها براءات اختراع، بالإضافة إلى أن حوالي ٦٠٪ من الشركات الصينية لا تمتلك علامات تجارية، بل إن هناك حوالي ٣ شركات من كل عشرة آلاف شركة هم فقط من يمتلكون حقوق الملكية الفكرية الأساسية. ونظرًا لعدم امتلاك هذه الشركات للتكنولوجيا الأساسية، فإن الشركات الصينية تضطر لدفع حوالي ٢٠٪ من سعر كل هاتف محمول وحوالي ٣٠٪ من سعر كل كمبيوتر وحوالي من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من سعر ماكينة التحكم العددي إلى الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع. ونجد أن أسعار أجهزة محركات الأقراص المدمجة (DVD) التي تنتجها الشركات الصينية المحلية تُباع بأقل من ٣٠ دولار لكل قرص في أمريكا، حيث إن الصين تدفع ما يقرب من عشرة دولارات لتلك الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع. ووفقًا للتقرير الذي أعدته مجلة "واشنطن بوست" الأمريكية، فقد أفادت بأن الشركات الصينية المحلية التي قامت بإنتاج الدمية باربي، تباع الواحدة منها في أمريكا بحوالي ٢٠ دولار، وبالتالي فإن تكاليف نقل هذا المنتج من الصين إلى أمريكا تصل إلى ٢ دولار، ودولارًا واحدًا عبارة عن رسوم النقل ورسوم الإدارة، و٠,٦٥ دولار تكاليف رسوم المواد الخام، وعلى هذا يتبقى للصين من الجانب الأمريكي حوالي ٣٥ سنتًا، وهو ما يمثل ١,٧٥٪ من سعر التجزئة للدمية باربي. رابعًا: قلة حجم مدخلات البحث والتطوير، وبالتالي ما زالت التنمية الصناعية ذات التكنولوجيا الجديدة والمرتفعة متخلفة، حيث إن نسبة مساهمات التقدم التكنولوجي على صعيد النمو الاقتصادي ما زالت ضعيفة. وقد بلغ حجم نفقات البحث والتطوير في عام ٢٠٠٨م حوالي ١,٥٪ من إجمالي نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهي نسبة بعيدة عن متوسط مستوى نفقات البحث والتطوير لمنظمة التعاون والتنمية والتي بلغت حوالي ٢,٢٩٪. وقد بلغ حجم الإنفاق على التكنولوجيا في الصين حوالي ١/٦ حجم الإنفاق على التكنولوجيا في ألمانيا واليابان، وحوالي ١/٥ الإنفاق في انجلترا، بينما بلغ حوالي ١/٤ حجم الإنفاق في كوريا وفرنسا. وبسبب انخفاض حجم الإنفاق في مجال التكنولوجيا، فإن الصين تعتمد على أكثر من ٥٠٪ من التكنولوجيا الأجنبية، بينما تعتمد أمريكا واليابان على حوالي ٥٪ من التكنولوجيا الأجنبية. لذلك اقتصرت نسبة إسهامات التقدم العلمي

التكنولوجي تجاه النمو الاقتصادي على حوالي ٤٠٪، في حين أن نسبة إسهامات التقدم التكنولوجي لأمريكا واليابان وفنلندا وغيرهم من الدول المبتكرة الأخرى تجاه النمو الاقتصادي أكثر من ٧٠٪.

وفيما يتعلق بأوجه القصور التي يتعرض لها الهيكل الصناعي سالف الذكر، فإنه يجب علينا تحسين الهيكل الصناعي باعتباره المهمة الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها من أجل تغيير طرق التنمية الاقتصادية للصين، والرجوع إلى تجارب الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم في إعادة الهيكلة الصناعية، واتخاذ تدابير عملية معقولة، بالإضافة إلى تسريع تعزيز مزايا ورفع مستوى الهيكل الصناعي الصيني.

الأول، تسريع بناء دولة مبتكِرة، وتعزيز القدرة على الابتكار المستقل. وقد أشار الأمين العام للحزب السيد "هو جين تاو[١]" في معرض حديثه عن هذا الأمر، حيث قال: " تعزيز القدرة على الابتكار المستقل وبناء دولة مبتكِرة هما جوهر استراتيجية التنمية الوطنية، كما أنهما مفتاح تحسين القوة الوطنية الشاملة. لذا ينبغي على الصين الالتزام بالسير في طريق الابتكار المستقل الذي يتمتع بالخصائص الصينية، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الابتكار المستقل من أجل تنفيذ العصرنة (التحديث) في جميع الجوانب". ومن الناحية الموضوعية، فإن أسباب تخلف الهيكل الصناعي للصين تعود إلى الافتقار للتكنولوجيا الأساسية، وتدني القدرة على الابتكار المستقل. لذلك ينبغي على الصين أن تعمل على تحسين ورفع مستوى الهيكل الصناعي، بالإضافة إلى تسريع تحسين القدرة على الابتكار المستقل وتعزيز بناء دولة مبتكِرة. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يجب علينا مواجهة "فجوة الظروف" التي تعوق بين الصين وبين الدول المبتكِرة، وبذل الجهود من أجل زيادة نسبة مدخلات الإنفاق على البحث والتطوير لتتجاوز نسبة ٢,٥٪ من إجمالي نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدل إسهامات العلم والتكنولوجيا تجاه النمو الصناعي لأكثر من ٦٠٪، وتخفيض الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية إلى أقل من ٣٠٪، وزيادة عدد براءات الاختراع والأطروحات العلمية لتصل إلى المرتبة رقم خمسة على العالم، مع تسريع بناء النظام الابتكاري الذي يعتمد على الشركات باعتبارها أساس الابتكار، وإنشاء آليات لتقاسم مخاطر الابتكار، وتشجيع المواهب المبتكِرة وموارد الابتكار لتتحول إلى مجموعة شركات. كما ينبغي إصلاح أنظمة التعليم والمواهب، وتعزيز نمو المواهب الابتكارية. ويتعين على الدولة تطبيق أنظمة حماية الملكية الفكرية بصرامة. ففي عام ١٩٩٢م نظمت فرنسا ثلاثًا وعشرين لائحة مستقلة متعلقة بالملكية الفكرية وصاغتها لتصبح أول متن متخصص في العالم يتعلق بـ"قانون الملكية الفكرية". بينما أقرت اليابان منذ عام ٢٠٠٢م استراتيجية إنعاش اقتصادي "لدول الملكيات الفكرية". وقد استفادت كوريا الجنوبية كثيرًا بسبب قوانين حماية الملكية الفكرية، حيث أصبحت اللغة الكورية في عام ١٩٩٩م واحدة من اللغات المتوفرة في طلبات براءات الاختراع الدولية، والتي جلبت تسهيلات كبيرة على طلبات براءات الاختراع الدولية لكوريا. ووفقًا لإحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)[٢]، فقد بلغ عدد طلبات

---

(١) وُلد في ٢١ ديسمبر ١٩٤٢ في محافظة يانغ سو شرق الصين، وتولي منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من ١٥ مارس ٢٠٠٣ وحتي ١٤ مارس ٢٠١٣، خلفاً لجيانغ زي مين.

(٢) منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، تعمل من أجل حماية الحقوق الملكية الفردية للأفراد. ظهرت في سنة ١٩٦٧ وتأسست سنة ١٩٧٤.

براءات الاختراع الدولية لكوريا في عام ٢٠٠٣م أكثر من ٢٩٤٧ وبذلك احتلت المرتبة السابعة على العالم في عدد طلبات براءات الاختراع.

الثاني، ينبغي تسليط الضوء على الأوضاع الرئيسة للشركات في ظل إعادة الهيكلة الصناعية، حيث تعد الشركات هي المحرك الرئيسي وقوام رفع مستوى الهيكل الصناعي، ولا يمكن للحكومة أن تحل محلها مطلقًا. ويتعين على الصين القيام بالإصلاحات الشاملة لأوضاع إعادة الهيكلة الصناعية كافة التي تقودها الحكومة، وتجنب "القيام بأدوار سيئة". وبالنظر إلى التجارب الدولية، يتبين لنا أن رفع مستوى إعادة الهيكلة الصناعية للدول المتقدمة وتشكيل سلسلة قيمة من الصناعات العالمية هي في الحقيقة نتاج التعزيز المشترك والتقسيم المعقول لساعات العمل في الشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة. فالشركات الكبرى تهتم بالبحث والتطوير والتخطيط الاستراتيجي والتسويق والعمليات المالية وغيرها من الأعمال الأساسية الأخرى، في حين أن الأعمال غير الأساسية وسلسلة الإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة تكون خارج التعاقد أو للنقل فقط، وبالتالي أدى ذلك إلى تعميق عمل نظام تقسيم العمل العالمي لصناعة الخدمات وكذلك الصناعات التحويلية. وقد أقدمت الشركات الصغيرة والمتوسطة على إجراء العديد من الإجراءات كالمتابعة والإنتاج والتعاون، كما لعبت دورًا أساسيًا مساندًا في عملية إعادة الهيكلة الصناعية. وفي الوقت ذاته، تعد الشركات القوة الدافعة للمستثمرين الأساسيين في مجال التكنولوجيا الجديدة والإنجازات التكنولوجية. ووفقًا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن عملية الإنفاق على البحث والتطوير الكامل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام ١٩٨١م وحتى عام ١٩٩٧م كانت كالتالي: ارتفعت نسبة إنفاق الشركات على البحث والتطوير من ٦٦٪ حتى بلغت ٦٩٪، بينما انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير من ١٥٪ لتصل إلى حوالي ١١٪. ومن أجل الحد من تكاليف ومخاطر الابتكار التكنولوجي، فإن معظم الشركات تميل إلى التعاون في مجالات تطوير التكنولوجيات الجديدة، ويظهر ذلك فيما يلي: أولاً، تعميق سبل التعاون بين شركات المنبع والمصب التي تدور في سلسلة القيمة نفسها، ثانيًا، التعاون الاستراتيجي بين المنافسين المحليين والأجانب. فقد أسست الدولة المتقدمة في تسعينيات القرن العشرين حوالي أكثر من ٦٠٠٠ شركة ذات تحالف استراتيجي. وبالتأكيد تعد الشركات هي محرك إصلاح الصناعات التقليدية وابتكارات المورفولوجيا الصناعية. وتواصل شركات التصنيع الانفصال عن الصناعات غير الأساسية، وإيجاد متطلبات خدمية وسطية مختلفة، والعمل على زيادة مجالات الخدمات التي تتعلق بعملاء الشركات، حيث إن العديد من شركات الخدمات الجديدة هي في الأصل الخدمات التي انفصلت من مجالات التصنيع، وقد شجعت جميعها على تنمية صناعة الخدمات الحديثة. ويعد نموذج الاقتصاد الدائري هو أحد التجارب المثمرة التي أجرتها شركة دو بونت[1] الكيميائية الأمريكية في أواخر الثمانينيات، ومن ثم أصبحت خبراتهم حافزًا لتشكيل وتنمية سلسلة الصناعات الإيكولوجية.

---

(١) شركة كيميائية أميركية، تأسست في يوليو ١٨٠٢ كمطحنة للبارود من قبل إلوتير إرينيه دو بونت، وتعد ثاني أكبر شركة كيماويات في العالم من حيث القيمة السوقية، والرابعة في الإيرادات.

الثالث، يجب علينا إفساح المجال كاملاً لآليات السوق من أجل أن تلعب دورها الأساسي في تعزيز إعادة الهيكلة الصناعية. فمنذ تسعينيات القرن العشرين، ونظرًا للزخم المتزايد للتحرر التجاري والاستثماري، فقد أصبحت السيولة العالمية لعوامل الإنتاج أكثر سلاسة، بالإضافة إلى تحرر الدول المتقدمة تدريجيًا من الرقابة، والعمل على التحسين المستمر لبيئة السوق وكذلك بيئة الاستثمار، وتشكيل آليات تسويقية متقدمة تجمع بين أسعار مختلف الموارد وأسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي يمكن توجيه المجالات الصناعية بكل حساسية لتتحول سرعة عوامل الإنتاج إلى الكفاءة العالية. ووفقًا لإحصاءات البنك الدولي، فقد تبين في يناير عام ٢٠٠٤م أن افتتاح شركة في إحدى الدول المتقدمة يحتاج إلى سبعة وعشرين يومًا وحوالي سبعة إجراءات فقط، أما في الدول ذات الدخل المتوسط فتحتاج إلى حوالي واحد وخمسين يومًا وحوالي عشر إجراءات فقط، بينما في الدول ذات الدخل المنخفض فتحتاج حوالي أحد عشر إجراء وتستغرق حوالي ثلاثة وستين يومًا. ولذلك يري بعض الاقتصاديين الأجانب أن مواصلة تحسين الإنتاج لا يعتمد على البحوث أو كسر حواجز تكنولوجيا المعلومات فحسب، وإنما لا تزال القوة الدافعة الحقيقية تنضوي على عوامل المنافسة وانفتاح السوق ورفع القيود والعولمة وغيرها من العوامل ذات الأنظمة متعددة المستوى.

الرابع، تعزيز الدور التوجيهي للحكومة على صعيد التخطيط الاستراتيجي والسياسات ذات الصلة بشأن إعادة الهيكلة الصناعية. ففي عصر العولمة والاقتصاد المعرفي، تميزت الصناعات ذات التقنية العالية بسمات تنافسية غير كاملة مع مواجهتها لمخاطر شديدة، حيث من الممكن أن تفقد عولمة تدفق العوامل جميع المزايا التنافسية بشكل سريع، لذلك فإن عملية إعادة الهيكلة الصناعية في الحقيقة هي العملية الطبيعية لتنظيم السوق، والتي تحتاج أيضًا إلى توجيهات واعية للاستراتيجية الوطنية. ولهذا، فإن الدول المتقدمة تتخذ من التخطيطات الاستراتيجية طويلة الأجل والسياسات الصناعية كدليل، كما تعمل على الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية والقانونية، والتي منها ما يتعلق بالتكنولوجيا والبيئة والجودة وغيرها من المعايير، حيث يتسنى لمختلف الصناعات اتباعها بكل دقة. علاوة على ذلك، فإن هناك اختلافات في الأوساط الأكاديمية الدولية حول السياسات الصناعية. فمن الناحية التطبيقية، يتبين لنا أنه نظرًا لما يتسم به دعم السياسات الصناعية في قطاعات محددة بالعنصرية، فقد واجه مزيدًا من الانتقادات والقيود. وقد نالت السياسات الصناعية العامة والوظيفية إقرارًا عامًا، حيث تم الدمج بين السياسات التكنولوجية والسياسات التنافسية والسياسات الصناعية، والتي أصبحت الاتجاه الجديد للسياسات الصناعية للبلدان المتقدمة. ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، أصبحت سياسات الهيكل الاقتصادي لليابان أقوى من ذي قبل، حيث بدأ اختيار اتجاهات تنمية الصناعة وفقًا للسوق، بينما كان يقتصر دور الحكومة أساسًا على خلق بيئة سياسات وشروط اجتماعية أساسية للشركات.

الخامس، العمل بكل قوة من أجل تعزيز الدمج الوثيق بين الابتكار التكنولوجي والتنمية الصناعية. فمن جانب، يتعين على الدولة دمج سلسلة الابتكار التكنولوجي بكل فاعلية ونشاط، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية، حيث نجد أن أمريكا قد واصلت حفاظها على المرتبة المتقدمة في ريادتها لمجالات البحوث الأساسية، مع الاهتمام بالحلقات اللاحقة من سلسلة الابتكار التكنولوجي، وهي الابتكارات التي تتم في عملية التصنيع والإدارة والبيع. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي أشكالاً تنظيمية

للتحالفات الابتكارية، والتي كانت في الأساس موجهة لمطالب السوق، حيث عمل على تعزيز الابتكار الشامل لجميع الحلقات في عملية تشكيل أسعار المنتجات، في حين أن اليابان اتجهت نحو توسيع مجالات البحوث العلمية الأساسية، وتوفير الدعم التكنولوجي الأصلي للحفاظ على الريادة في مجال التكنولوجيا الصناعية. وعلى الجانب الآخر، فإنه لابد من تدعيم الابتكارات التكنولوجية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أساس توسعة الابتكارات التكنولوجية وتصنيع المنتجات التكنولوجية. وقد بلغ حجم إنجازات البحث والتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لدول الاتحاد الأوروبي حوالي من ثلاثة إلى خمسة أضعاف حجم الإنجازات التي حققتها الشركات الكبرى، في حين أن الإنجازات الابتكارية للأفراد قد بلغت حوالي ضعفي حجم الانجازات الابتكارية للشركات الكبرى، كما بلغت حجم طلبات براءات الاختراع الذي تقدمت به الشركات الصغرى والمتوسطة حوالي ثلثي إجمالي طلبات براءات الاختراع في ألمانيا. وفي أحد التقييمات الذي تقدمت به أحد المنظمات الأمريكية، أشارت إلى أن أهم الاختراعات التي حدثت في أمريكا في القرن العشرين والتي بلغت خمسة وستين اختراعًا جميعها يعود إلى شركات صغيرة ومتوسطة أو محاولات فردية. وتعلق جميع الدول أهمية كبيرة على تعزيز آليات الدعم المالي وتحسين آليات تنويع المخاطر وإنشاء هيئات خدمية متخصصة، بالإضافة إلى دعم الابتكار التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

السادس، تسريع عملية تحسين صناعة الخدمات، وخاصة سياسات تنمية الخدمات الإنتاجية، والتخلص من مختلف أنواع العقبات التي توجد في عملية تنمية صناعة الخدمات؛ حيث ينبغي التنسيق بين تطوير الصناعات كثيفة العمالة والصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا على وجه الخصوص، وبذل المزيد من الجهود لمعالجة العلاقة بين توسيع فرص العمل وتحسين أوضاع تقسيم العمل الدولي على النحو الأمثل.

ومع اعتماد سياسة "البقاء للأصلح"، فمهما كانت التعديلات الهيكلية الصناعية التي ستقوم بها أي دولة، فإنها بالتأكيد ستقوم بدفع الكثير من التكاليف، ولن تدفع التكاليف الثابتة للصناعات القديمة التي أفل نجمها فحسب، بل ستقوم بدفع تكاليف الاستبدال لتأسيس صناعات حديثة، بل والأهم من ذلك هي أنها ستقوم بدفع "تكاليف الصفقات التجارية" الضخمة، ولذلك فإن تعديل الهيكل الصناعي يجب أن يتبع قوانين موضوعية، مع بذل المزيد من الجهود لتجنب التكاليف غير الضرورية الناجمة عن القرارات التعسفية الشخصية.

❊❊❊

الموضوع العاشر
لماذا تُعد البطالة والوظائف الشاغرة "أزمتين كُبرتين"؟!!

على الرغم من أن الصين هي الدولة التي تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث عدد السكان، إلا أن مشكلة البطالة تعتبر إحدى المشكلات العضال التي تؤرق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الصينية. ومع ذلك، فقد أصبحت مشكلة "وظائف شاغرة" أحد التحديات الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي بدورها تعرقل التنمية الاقتصادية للصين. لذا، فقد بدأ الكثيرون يتساءلون لماذا ظهرت هاتان المشكلتان المتناقضتان على الساحة الصينية في آن واحد؟!!

الفصل الأول: الأسباب الجذرية لوجود أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد:

في الوقت الحاضر، وسواء أكانت الصين أحد المناطق الساحلية التي تتمتع باقتصاد أكثر تطورًا، أم كانت أحد المناطق القارية التي تفتقر إلى التطور، ففي كلا الحالتين فإنها تعاني من مشكلة البطالة ولكن بدرجات متفاوتة، حيث إن مختلف أنحاء الصين قد وقعت في براثن هذه الأزمة من الجنوب حتى الشمال، ومن الشرق حتى الغرب، حتى أصبحت إحدى القضايا الوطنية. وفي الوقت ذاته، يبلغ عدد خريجي الجامعات حوالي أكثر من عشرة ملايين متخرج سنويًا يدخلون في سوق العمل، وبالتالي تزيد خطورة مشكلة العمالة بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل أزمة بطالة ووظائف شاغرة صعوبات في آن واحد.

وفي الحقيقة، يعد وجود مشكلتي البطالة والوظائف الشاغرة في آن واحد أحد مظاهر الخلل الهيكلي في توزيع موارد الأيدي العاملة. فعندما وصلت التنمية الاقتصادية في الصين إلى مرحلة معينة، فقد ظهرت العديد من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية الداخلية، وبالتالي انعكس هذا الخلل على سوق العمل، حيث شكل بدوره مثل هذه الأزمات. وخلاصة القول، فإن هناك ثلاثة جوانب محورية يمثلوا السبب الرئيسي لهاتين الأزمتين الكبريين، هما كما يلي:

١- الأسباب المباشرة:

تشير صعوبة الوظائف الشاغرة إلى حالات اختلال العرض والطلب في سوق الأيدي العاملة التي تتمثل في قلة وفرة إمدادات عمال الإنتاج في العديد من شركات التوظيف وافتقار القدرة على إتمام المهام الإنتاجية بفعالية. وتعد غالب الوحدات والمؤسسات التي تعاني من أزمة الفرص الشاغرة هي تلك الشركات التصنيعية التي تعمل في مجالات التصنيع المنخفض أو مؤسسات البحوث والتطوير وغيرها من المؤسسات التي تعاني من انخفاض في متطلبات الأعمال الابتكارية، كما أن شركات التوظيف تقوم باستقطاب أعداد ضخمة من العمال المهاجرين وعمال المدينة الذين يتمتعون بالمهارة للهجرة إلى المدينة، إلا أن هذه النوعية من العمالة لا تشارك في تطوير المنتجات والابتكار التكنولوجي وخدمات التسويق

وما شابه ذلك، ولذلك فإن أزمة الوظائف الشاغرة في الحقيقة هي عبارة عن ظاهرة اقتصادية تشير إلى نقص الأيدي العاملة في مجالات التصنيع المنخفض.

وقد كانت هناك علاقة قوية تجمع بينها وبين الهيكل الصناعي الصيني حيث عاشا طويلاً في مرحلة التصنيع المنخفض. وبعد أكثر من ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، فقد أصبحت الصين من الدول التصنيعية الكبرى التي لا يستهان بها على مستوى العالم، إلا أن تنمية مجالات التصنيع المرتفع لا زالت تعاني من التخلف. وعلى الرغم من ضخامة حجم قطاعات التصنيع، إلا أن قيمته الاقتصادية ما زالت لا تُذكر. علاوة على ذلك، فإن معظم شركات التصنيع لا زالت تعيش في مرحلة تحسين الإنتاج التصنيعي، وبالتالي يمكننا أن نطلق عليها حقيقةً مصانع تحضيرية وورش إنتاج، حيث إنها ليست لديها القدرة على الاستمرار في تطوير المنتجات والابتكار التكنولوجي وبناء العلامات التجارية والتسويق وغيرها من المجالات. لذلك، فإن الأساس التوظيفي لهذه الشركات ينحصر في العاملين بالخطوط الأمامية في المصانع وورش الإنتاج. وقد أدى توسع الصناعات الخفيفة على المدى الطويل إلى إحداث تضخم كبير في مجالات الصناعات الخفيفة في الهيكل الاقتصادي بأكمله، وبالتالي أصبح التوظيف هو المطلب الرئيسي الذي يحتاجه سوق العمل.

ونظرًا لأن القوام الرئيسي لإمدادات العاملين في الصين كان يقتصر على من يتمتعون بالمهارات الفنية، فقد بدأ العمال المهاجرون في التحرك ببطء إلى المدن، حيث بلغت ذروة تحول العمالة الريفية الفائضة إلى الحضر أكثر من الماضي، كما ظهر الجمود على إمدادات العاملين بالخطوط الأمامية والتي تتمتع بالمهارة الفنية العالية. ومع ذلك، فلم يتم إعادة الهيكلة الصناعية في حينها، في حين أن احتياجات شركات الصناعات الخفيفة للعاملين بالخطوط الأمامية التي تتمتع بالمهارة الفنية لم تتراجع، ونتيجة لذلك نجد أن التناقض بين العرض والطلب قد أدى إلى تفاقم مشكلة الوظائف الشاغرة. وفي الوقت ذاته، ومع التنمية المستدامة للاقتصاد الصيني، فقد اتجهت سياسات الدولة نحو الزراعة الريفية وتسريع وتيرة التحديث الزراعي، وبدأ الدخل الاقتصادي الناجم عن الزراعة الريفية للمزارعين يزداد بصورة سريعة، مما شجع بعض العمال المزارعين على الاستمرار في تنمية الريف، وبالتالي أدى إلى إلغاء العمالة الريفية المهاجرة إلى الحضر، حتى ظهرت اتجاهات تنادي بعودة العمال المهاجرين إلى الريف من أجل تنمية الريف، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوضاع نقص العمالة المشاركة في المشروعات الصناعية. ويلاحظ أن سرعة نمو معدلات الدخل الصافي للفلاحين خلال العامين الماضيين قد أصبح أسرع من الحضر، كما أدت توقعات التنمية الريفية وزيادة الدخل الزراعي إلى عزوف العمال المزارعين عن الذهاب للعمل في الحضر، وبالتالي تفاقمت أزمة شركات الإنتاج التي تعتمد على الصناعات التحويلية.

وبالحديث عن الشركات، فإننا نجد أن هذه الشركات كان لها دور في تفاقم هذه المشكلة، وذلك على النحو التالي: كانت الشركات على مر السنين تعتمد اعتمادًا كليًا على الأيدي العاملة الرخيصة لتحقيق

الأرباح، بالإضافة إلى انخفاض الأجور التي يتقاضاها العمال، مع مطالبتهم بأعمال إضافية، فضلاً عن فقر ظروف وبيئة العمل، في حين أن العاملين كانوا لا يتمتعون بخدمات الرعاية الصحية والتأمين وغيرها من الخدمات التي من المفترض أن تكفلها لهم هذه الشركات، كل هذه الأمور قد أدت إلى ظهور حالة من السخط لدى الكثير من هؤلاء العاملين. وبالرغم من ارتفاع نسبة الأجور، إلا أنها ما زالت ضعيفة نسبيًا، فضلا عن استحالة تحسين بيئة وظروف العمل في فترة قصيرة؛ وذلك بسبب اعتماد الشركات على الأيدي العاملة الرخيصة لتحقيق الأرباح، كما أنه من المستحيل زيادة أجور العمال بدرجة كبيرة، وبالتالي لا يمكن لهذه الشركات أن تحقق طفرة صناعية أو ابتكار تكنولوجي في فترة قصيرة، ومن ثم ستظل الأرباح التي تحققها هذه الشركات كما هي دون تحقيق نقلة نوعية. وخلاصة القول، فإن كل ما ذكرناه قد أدى إلى صعوبة حل مشكلة الوظائف الشاغرة.

٢- أسباب عدم التناسق بين التنمية الاقتصادية والتنمية التعليمية :

لقد كانت، في الحقيقة، مشكلة الوظائف الشاغرة والبطالة هي نتاج أسباب متعددة أدت إلى ذلك، إلا أن هناك بعض الأسباب الخاصة التي أدت إلى هذه المشكلة. فمع ارتفاع عدد سكان الصين بصورة كبيرة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ومع مرور الوقت، فقد انضم عدد كبير من الشباب ذكورًا وإناثًا إلى صفوف الأيدي العاملة. وقد شكلت قاعدة سكانها عددًا سكانيًا كبيرًا وفرص عمل قليلة. وفي نهاية القرن العشرين، بدأت الصين في إصلاح الجامعات، حيث تحول التعليم الجامعي في شتى أنحاء الصين من التعليم النخبوي إلى التعليم الشعبي، مما أدى إلى استمرار زيادة نسبة الخريجين الجامعيين سنويًا. وفي السنوات الأخيرة، وصل عدد خريجي الجامعات نحو ٧ مليون متخرج سنويًا، فضلا عن غيرهم من المواطنين غير الجامعيين الباحثين عن فرص عمل، بينما وصل عدد إجمالي الوظائف التي توفرها الصين ما يقرب من ١٢ مليون وظيفة جديدة سنويًا. وبالتأكيد، فإن هذا العدد الضخم جدًا من خريجي الجامعات في حاجة إلى فرص عمل، ومن ثم يشكل بالطبع ضغطًا كبيرًا على سوق العمل في الصين، كل ذلك أدى إلى استحالة توفير فرص عمل، وبالتالي فإن هذه المشكلة من المحتمل أن تستمر لفترة طويلة من الزمن.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن نظام التعليم في الصين ما زال لم يواكب التنمية الاقتصادية، حتى إن التعليم قد أصبح متخلفًا عن التنمية الاقتصادية، وبالتالي من المستحيل تطوير العملية التعليمية والتنمية الاقتصادية في آن واحد. وبالرغم من أن الصين قد بدأت خطة التوسع في الجامعات، وتم تحويل التعليم الجامعي من التعليم النخبوي إلى التعليم الشعبي، إلا أن الغرض الاقتصادي من التعليم لم يصل إلى الهدف المنشود بعد، بل لا يزال نظام التعليم ينتمي إلى المجال الإداري، وبالتالي أصبحت تدخلات الدولة في العملية التعليمية واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار، مما أدى إلى صعوبة تكيف النظام التعليمي مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، فقد أصبح النظام التعليمي أحد أنظمة الإنتاج، كما يعد وحدة إنتاج للأيدي العاملة في الاقتصاد ووحدة استثمارية لرأس المال البشري. وبغض النظر عن تغيرات ظروف احتياجات السوق، فقد كانت الجامعات تقوم بتطبيق التعليمات الحكومية حرفيًا في توزيع المقررات والمحتوى التعليمي، مما أدى إلى صعوبة تدريب أيدي عاملة تتناسب كفاءتهم مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإن استثمار رأس المال البشري غالبًا ما كان في غير محله، وبالتالي كان من الصعب تحقيق أرباح جيدة أو حتى فوائد قليلة في ظل ظروف اقتصاد السوق.

ومن الملاحظ الآن هو أن أجور الأيدي العاملة التي تتمتع بالمهارة الفنية والبدنية أعلى من أجور الأيدي العاملة التي تتمتع بمتطلبات المعرفة. وفي ظل هذه الظروف، نجد أن الكثير من الموارد الاجتماعية قد تبددت. وفي ظل النظام التعليمي غير المعقول، فإن الخطط التي وضعتها الدولة لتدريب الكفاءات، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الأسر في التدريب تؤدي في النهاية إما إلى الإفلاس أو خيبة الأمل أو إما إلى عدم الوصول إلى الهدف المخطط له، وهذا بالطبع جعل مدخلات ومخرجات التعليم غير متناسقة. وفي الوقت ذاته، نجد أن النظام التعليمي غير المعقول قد أدى إلى عدم القدرة على التدريب في ظل دهشة المجتمع، كل هذا في ظل الموارد الضخمة للدولة وجهود الأسرة المبذولة في التدريب بالإضافة إلى بذل الأفراد الكثير من الجهد والوقت، فكيف إذن يمكن الحصول على الوظائف بسهولة؟!

وقد أدركت الصين أيضًا الدور الهام الذي تلعبه الجامعات وغيرها من الأنظمة التعلمية الأخرى في الاقتصاد الوطني، ومن ثم اقترحت التحول من الاعتماد على النمو الاقتصادي إلى الاعتماد على تحسين نوعية الأيدي العاملة وابتكاراتها التكنولوجية، ثم أجرت سلسلة من الإصلاحات في نظام التعليم الجامعي. وقبل عدة أعوام، قامت الصين بالدفع بمشروع "٩٨٥"، ومشروع "٢١١" بشكل متواصل؛ وذلك من أجل بناء عدد من الكليات والجامعات القادرة على المنافسة دوليًا، ومن ثم حاولت تحقيق تحسن عام في القدرة التنافسية للتعليم الجامعي في الصين. وعلى الرغم من الفوائد التي يتمتع بها هذا الأسلوب من الأحكام الإدارية، إلا أنه في الغالب يضر أكثر مما ينفع، حيث لا يمكن اعتماد القدرة التنافسية التعليمية على التوجيهات الإدارية الحكومية، بل إن الوسائل الإدارية تعد العامل الأكثر أهمية الذي يكبح القدرة التنافسية التعليمية. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، فإنه يجب أن تخضع القدرة التنافسية التعليمية لاختبار وتحسينات في قطاع الأسواق. ولن يتسنى للصين تحسين القدرة التنافسية التعليمية إلا إذا اتفق المحتوى التعليمي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يتم توفير الأيدي العاملة التي تتمتع بالكفاءة والأهلية من أجل التنمية الاقتصادية. ولذلك يلاحظ أن الاستثمار الاجتماعي في رأس المال البشري قد اقتحم مجال التعليم من خلال تدريب الأفراد ذوي الكفاءة لخدمة هذا المجال، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الإجمالي لرأس المال البشري. فالنظام التعليمي عن طريق التعليمات الإدارية كمشروع "٩٨٥"، ومشروع "٢١١" يعطي الجامعة بعض

الامتيازات، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى افتقار هذه الجامعات لديناميكا تحسين القوة التنافسية التعليمية، وفي الوقت ذاته نكتشف أن الكليات الأخرى التي لا تدخل تحت قائمة هذه الجامعات قد حققت الابتكارات تلو الابتكارات، فضلاً عن تحسن نوعية التعليم بها، لذا كان من الصعب أن يكون هناك تنافس بينها وبين الجامعات التي تعمل بمنهج التعليمات الإدارية. علاوة على ذلك، فإن الدولة كانت تقوم سنويًا بالاستثمار التعليمي المناسب للجامعات ذات الامتيازات، على عكس الجامعات الأخرى التي لم يكن يقدم لها الاستثمارات المناسبة، وبالتالي فإن هذا الأسلوب لم يكن ليشجع على العمل والتقدم، بل إنه على العكس أدى إلى الكسل وقتل حماسة الجامعات التي كانت تأمل في تحسين القدرة التنافسية للقطاع التعليمي، إلى جانب إهدار الموارد المالية لقطاع التعليم في البلاد. أما الأكثر خطورة فهو أن التقسيم الإداري قد عمل على توجيه سوق القوة العاملة، وتم نقل هذه الامتيازات إلى سوق القوة العاملة، وهذا بالطبع قد شكل منافسة غير متكافئة، مما جعل من الصعب تطهير السوق.

لابد من الإشارة إلى أن محتوى المشروعات التعليمية الإدارية كمشروع "٩٨٥"، و"٢١١" داخل النظام التعليمي كثير جدًا، بداية من قبول الطلاب الجدد وحتى التدريس في الصف ثم منه إلى مرحلة التخرج، وكل حلقة من هذه الحلقات لديها نظام امتيازي يقع تحت التدخلات الإدارية. على سبيل المثال، التدخلات الإدارية طويلة المدى للدولة في ظل النظام التعليمي قد أدت إلى انحياز التعليم الجامعي إلى النظرية بشكل مبالغ فيه، بالإضافة إلى أن التراجع الخطير في تنمية الجامعات التي تقوم بتدريب العمال الفنيين ذوي الكفاءة العالية، حيث إن هذه الجامعات التي تقوم بتدريب العمال الفنيين ذوي الكفاءة العالية غالبًا ما تكون معاهد وكليات غير معروفة. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الجامعات الصينية المختصة بتدريب العمال الفنيين ذوي الكفاءة العالية لم تحصل على المكانة والشهرة الكافية في العالم. ولذلك نرى أن الاهتمام بالتعليم النظري لم يستطع تخريج كفاءات ذات قيمة نظرية عالية؛ وذلك لأن الحيوية النظرية تكمن في القدرة على الابتكار وليس الاعتماد على التعليمات الإدارية حتى يتسنى تخريج كفاءات متميزة. وفي الوقت ذاته، فقد أدى ذلك إلى تخلف التعليم القائم على المهارات الفنية العالية، ومن ثم عمل مباشرة على إعاقة تحويل التصنيع الصيني إلى تصنيع راقي.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا هو أن الجامعات في الأصل عبارة عن مؤسسات خاصة، حيث تم تقسيمها بشريًا إلى جامعات عليا وجامعات دنيا، مثل تقسيم المواطنين إلى نخبة وإلى مواطن عادي، وهذا بالفعل أحد أنواع التخلف. أما بالنسبة إلى مجال نظام ملكية رأس المال، فنجد أن الدولة تميل إلى الإصلاح في جميع الجوانب بالتساوي سواء في مجال رؤوس الأموال المملوكة للدولة أو رؤوس الأموال الخاصة ورؤوس الأموال الأجنبية؛ وذلك لتعزيز المنافسة الاقتصادية والتنمية المشتركة بين جميع أنظمة الملكية المختلفة. أما في مجال التعليم، فلماذا نتمسك بشدة بالأنظمة والآليات التي لا تتوافق مع المبادئ

الأساسية لاقتصاد السوق والحضارة غير الكافية؟ وإذا انفصل مجال التعليم عن أنظمة اقتصاد السوق، فسيصبح في عزلة عن الجزر الأجنبية ومن ثم يكون بعيدًا عن نظام الاقتصاد السوقي، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض القوة المحركة الأساسية لآليات اقتصاد السوق؛ وذلك لأن اقتصاد السوق يعتمد بشكل أساسي على الأشخاص، بالإضافة إلى أن الشكل الاقتصادي الأساسي يستند على القدرة البشرية، كما أن القدرات البشرية لا يمكن أن تصل إلى المستوى المرجو منها داخل النظام التعليمي، وهذا بدوره يشير إلى صعوبة دخول اقتصاد السوق والمشاركة في الإنتاج الاقتصادي والتنافس الاقتصادي، ومن ثم يعني الوقوع في براثن البطالة الآلية. لذلك، يمكن القول بأن أزمة الوظائف الشاغرة التي تعاني منها الصين في الوقت الحالي تعود أسبابها إلى تخلف النظام التعليمي الصيني على المدى الطويل مقارنة بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار السيئة المترتبة على العلاقة الجوهرية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وهذا على الأقل هو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى أزمة البطالة.

٣- الأسباب الديناميكية والكلية

مما تجدر الإشارة إليه هو أن أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة قد جعلت الحضر والريف والهيكل الصناعي في الصين يميل إلى التنمية المتوازنة، إلا أن التوازن والانسجام لم يتحقق بالشكل المطلوب. وفي الحقيقة، فإننا نكتشف أن أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة ما هي إلا انعكاس للهيكل الاقتصادي غير المعقول وغير المتناسق، إلا أنه يميل في النهاية بعض الشيء لأن يكون معقولاً ومتناسقًا.

ومن الملاحظ أن أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة ليست موجودة في الصناعات الخفيفة فقط، بل هناك بعض الصناعات الثقيلة وشركات التنقيب والتطوير تعاني من المشكلة ذاتها، إلا أن الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشكلة في الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة مختلفة، وسنتناول فيما يلي كل مشكلة على حدة. ففي البداية، نجد أن أزمة الوظائف الشاغرة في الصناعات الخفيفة ترجع إلى قلة عدد العمال الذين يتمتعون بالمهارة الفنية أي ضعف إقبال العمال القادمين من الريف إلى الحضر، مما أدى إلى الانخفاض في إمدادات الأيدي العاملة، أما على مستوى الأجور التي يتقاضاها العمال والخدمات الترفيهية التي من المفترض أن تقدمها لهم هذه الشركات، فنجد أنها غير جاذبة للعمال المزارعين وغيرهم من العمال، مما أدى إلى ظهور أزمة الوظائف الشاغرة. أما بالنسبة إلى أسباب أزمة الوظائف الشاغرة في الصناعات الثقيلة وشركات التنقيب والتطوير، فليس السبب يرجع إلى ضعف الأجور وقلة الخدمات الترفيهية فحسب، بل يتعدى إلى قلة الأيدي العاملة التي تتمتع بدرجة من الكفاءة التي تمكنها من العمل في مثل هذه الشركات. ولكن نظرًا لأن الصناعات الثقيلة وشركات التنقيب والتطوير تمثل نسبة صغيرة في الهيكل الاقتصادي الصيني، لذا فإن أزمة الوظائف الشاغرة قد تم حلها إلى حد ما. أما في مجال الهيكل الصناعي، فنجد أن الصناعات الثانوية تمثل نسبة كبيرة في الصين، أما بالنسبة إلى تنمية الصناعات الثالثة

(صناعة الخدمات) فهي غير كافية. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الصناعات الثانية تحتاج إلى عدد كبير من العمالة، إلا أن الإمدادات الفعالة في السوق تتراجع يومًا بعد يوم، وأما بالنسبة إلى الصناعات الثالثة فلا تحتاج إلى عدد كبير من العمالة، إلا أننا نجد أن الإمدادات الفعالة في السوق كافية نسبيًا. ومن الملاحظ أنه تم تسريع عملية تحديث الصناعات الأولية، ولذا فقد جذبت العديد من العمال الذين يعملون في الصناعات الثانوية والثالثة. ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا هو أن الصناعات الأخطر من بين هذه الصناعات هي الصناعات الثانوية، حيث تعتبر الصناعات الثانوية هي الأبرز من حيث النقص في الأيدي العاملة، أما الصناعات الأولية فهي الأكثر احتياجًا للأيدي العاملة من بين هذه الصناعات، وبالتالي فإن الصناعات الثانية والتي تعتمد أساسا على التصنيع تعتبر هي الأكثر تضررًا من بين هذه الصناعات. ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا هو أن فجوة التنمية الاقتصادية بين الحضر والريف وفجوة التنمية الاقتصادية الإقليمية متفاوتة للغاية، حيث تفتقر المناطق المتخلفة والمناطق الريفية لآفاق التنمية، مما أدى إلى تدفق عدد كبير من العمال المزارعين إلى المدن الكبرى، بينما استوعبت المدن المتوسطة والصغيرة نسبة صغيرة من العمالة الريفية الفائضة. ونظرًا لعدم تكافؤ توزيع الأيدي العاملة بين المناطق، فإننا نجد أن بعض المناطق تعاني من أزمة الوظائف الشاغرة، وفي الوقت ذاته تعاني منطقة أخرى من أزمة البطالة.

ومما سبق، يتضح أن وجود أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد هو نتيجة حتمية لعدم تناسق واتزان بين الهيكل الصناعي الصيني والهيكل الصناعي للحضر والريف وكذلك الهيكل الاقتصادي الإقليمي، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الوضع غير المتوازن وغير المتناسق على المدى الطويل هو وضع مؤقت يتم تغيره في الوقت الحالي. وفي الوقت ذاته، يُعد هذا الأمر نتيجة لعدم التوازن طويل المدى بين العرض والطلب في سوق العمل وتباين هيكل العرض والطلب. ومن الملاحظ أن أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة تعد إحدى المشكلات التي ظهرت خلال عمليات الإصلاح التسويقي، أي أنها استجابة سببية لتراكمات تاريخية طويلة المدي، وبالتالي فإن هذا الوضع الناتج عن أزمة الوظائف الشاغرة يوضح أن آلية اقتصاد السوق الصيني لم تنضج بعد، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات والآليات لم يتم تحسينها وتطويرها بالشكل اللائق، إلى جانب أنه لا يوجد ترشيد منهجي شامل في العلاقة بين الحكومة والسوق، مع وجود عقبات مؤسسية لا تتناسب مع متطلبات تنمية اقتصاد السوق.

الفصل الثاني: الاقتراحات والإجراءات المقدمة لحل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة:

مما تجدر الإشارة إليه هو أن التخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة يحتاج إلى هيكل عام للاقتصاد واتجاهات للتنمية. كما يتطلب الحل تحليلاً عميقًا لأسباب الإنتاج من نظرية المنهجية، مع تجنب تحليل المشكلة من جانب واحد، بل العمل على حلها وتحليلها من جميع الجوانب. وبأخذ الوضع العام في الاعتبار، وباستعراض شامل للعملية الأساسية للعمليات الاقتصادية، فإننا نكتشف أن التخلص من

أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإعادة الهيكلة الصناعية الاقتصادية، كما يرتبط مع تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز استراتيجية الدول الابتكارية، بالإضافة إلى التنمية الشاملة للحضر والريف وتحقيق استراتيجية التكامل بين الحضر والريف، كما ترتبط بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية المتسقة وكذلك إعادة هيكلة الأجور. علاوة على ذلك، فإننا لا نستطيع حل هذه المشكلة حلا جذريًا إلا من خلال تحسين التنمية الشاملة للاقتصاد. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الاعتماد على جانب واحد لحل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة سيكون بلا جدوى، مما يؤدي إلى صعوبة القضاء على هذه المشكلة نهائيًا. بل لابد من الإشارة إلى أن سياسة التفكير من جانب واحد لن تفشل في حل المشكلة فحسب، بل ستؤدي إلى تفاقمها، ومن ثم صعوبة حلها، مما يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية. ولحل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، فإنه يتعين على الحكومة أن تلعب دورًا قياديًا لحل هذه المشكلة.

١- تحرير العقول والاستراتيجيات العلمية:

فمن الناحية الفكرية، فإنه يجب على المسؤولين بالحكومة مواصلة تنفيذ مفهوم التنمية العلمية، حيث يجب الاعتماد على هذا المفهوم لتوجيه العمل الاقتصادي والسير بخطى واسعة نحو الإصلاح الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك يجب التخلي عن الأفكار القديمة الموروثة عند وضع خطط النظام الاقتصادي، مع عدم إعطاء الحكومة السلطة المطلقة لحل هذه المشكلة. كما يجب عدم إطلاق العنان للحكومة للتدخل في جميع الأمور صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى عدم تدخلها المفرط في الأنشطة الاقتصادية المحددة. وهذا يتطلب أن يكون الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة مبني على أساس تعزيز التنمية الذاتية لاقتصاد السوق والتحسين الذاتي، كما يجب تشكيل علاقة ثنائية ممتازة مع السوق، وتجنب العلاقة العدائية المبنية على العرقلة المتبادلة مع السوق. وهذا يتطلب من الحكومة أن تعتمد على قواعد التشغيل الأساسية لاقتصاد السوق، والاعتماد على القدرة البشرية بشكل أساسي، ومن ثم القيام بتدخلات سياسية، فضلاً عن الدمج العضوي بين القدرة السوقية والقدرة الحكومية، مع تعزيز التخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، ومنع الحكومة من أن تقوم بمفردها أو من جانب واحد بإجراء بعض التدخلات الإدارية.

وبالرغم من وجود الأفكار التوجيهية العلمية، إلا أن ذلك لم يمكن الدولة من التخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، حيث إنها بحاجة إلى القيام باستراتيجيات علمية في ظل التوجيهات الفكرية العلمية. ومما تجب الإشارة إليه هو أنه لا يزال هناك حلقة وسيطة إلى حد ما بين الأفكار العلمية والاستراتيجيات العلمية، لكن لا يوجد ارتباط وثيق بينهما. وتشير هذه الحلقة الوسيطة إلى النظام الاستراتيجي الحكومي والنماذج الاستراتيجية. علاوة على ذلك، فإنه لابد وأن تتسم الأنظمة والنماذج الاستراتيجية بالفعالية، حتى نستطيع تحسين جميع المعلومات المفيدة بشكل كامل، كما لابد من القيام بتحليلات واستنتاجات منطقية، حتى نتمكن من تحويل الأفكار العلمية إلى استراتيجيات علمية. وفي الوقت ذاته، فإنه يمكن للأنظمة والنماذج الاستراتيجية الفعالة أن تعمل على أن تحظى العوامل القيمة داخل هذه الاستراتيجيات بالتجسيد الكامل، وبالتالي فإنه من المستبعد أن تحظى المقاصد الاستراتيجية الجيدة بالتعديل أو الاستخدام أثناء القيام بتلك الاستراتيجيات، ومن ثم تصبح وسائل ريعية أو امتيازات تمكن بعض الأفراد من الحصول على المنافع. ويجب أن ندرك أن الدور القيادي الذي تلعبه

الحكومة يهدف في المقام الأول إلى توفير قدرة التعبئة الاجتماعية للتشغيل الاقتصادي الفعلي، والعمل على دمج حماسة النزعة الاقتصادية مع اتجاهات التنمية، بالإضافة إلى خلق بيئة اقتصادية متساوية ومنظمة، والتشجيع على المنافسة، والمساهمة في وضع حلول لهذه المشاكل.

٢- الغوص في الواقع الاقتصادي وتعزيز التحقيق والبحث:

أما من الناحية العملية الفعلية، فإن الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة يتطلب منها القيام بتحقيق وبحث عميق حول الشركات التي تعاني من أزمة الوظائف الشاغرة، وإدراك الصعوبات والمشاكل التي تواجهها أثناء التوظيف، بالإضافة إلى فهم بعض المشاكل الموجودة في الإدارة الخاصة للمشاريع، واكتشاف الأسباب الخاصة بالشركات نفسها التي تؤدي إلى أزمة الوظائف الشاغرة، وفي الوقت ذاته، تعمل على إدراك بعض العوامل التي تتعلق بالجوانب الأخرى لهذه الشركات، وأخيرًا تسعى إلى الفهم الشامل والمنهجي للأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة الوظائف الشاغرة بالشركات. كما يتطلب أن تقوم الحكومة بالبحث والاستقصاء عن العمال المزارعين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية، والتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى عزوفهم عن الذهاب والعمل في هذه الشركات. وبعد التعرف الكامل على الأوضاع الأساسية لكل من العرض والطلب، فإنه يتعين بناء منصة خدمية تساعد من جانب على التغلب على أزمة الوظائف الشاغرة الناجمة عن تباين المعلومات الخاصة بالعرض والطلب، ومن جانب آخر تقوم بدور الوساطة في مباحثات فرص العمل بين الطرفين، حيث تعمل على تحقيق الانسجام والتنسيق بين أصحاب العمل والموظفين، وتجنب المساومات المتناقضة بين الطرفين (صاحب العمل والموظف) وغيرها من أوضاع توقف الإنتاج الناجم عن ذلك. ومما سبق، يتضح لنا أن الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة يجب أن يكون مبنيًا في الأساس على تحقيقات وأبحاث عميقة. كما لابد وأن يكون لدى الحكومة معلومات مباشرة شاملة ودقيقة، حتى تتمكن من امتلاك استراتيجيات علمية، وبالتالي يمكنها تجنب أي تشويش لا مبرر له على الأنظمة والنماذج الاستراتيجية. وفي ظل الظروف الاقتصادية للسوق، فإن الحكومة لا يمكنها إعلان خفض التنظيم والتدخل في الاقتصاد من تلقاء نفسها، وإنما يتعين عليها زيادة أدوات وطرق التنظيم العلمي المعقول اللازم طبقًا لقواعد السوق، وإزالة الأدوات والطرق غير المعقولة التي كانت متبعة في ظل الأنظمة القديمة، مع العمل على تحقيق كل زيادة ونقصان. فأما الزيادة فتشير إلى الخدمات المقدمة للأسواق، والحفاظ على بيئة تشغيل اقتصاد السوق، ودعم الابتكارات، والتعويض العلمي لبعض الحلقات المعطلة في آليات السوق. أما النقصان فيشير إلى التدخل في شئون الإدارة الذاتية للشركات والأسواق، وبناء استراتيجيات وأنظمة عنصرية وربعية تتمتع ببعض الامتيازات. ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه لابد من الغوص والتعمق في التحقيق والبحث حتى نستطيع امتلاك أساس واقعي كافٍ واستراتيجية علمية، ومن ثم نحقق كل زيادة ونقصان. وتشير لفظة "كل زيادة ونقصان" إلى سلسلة الأفكار الأساسية التي تتبعها الحكومة للتخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة.

وفي ظل التحقيقات والأبحاث المحددة، فإن الحكومة في حاجة إلى دمج التحقيقات والبحوث التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى القيام بتحليلات نسبية شاملة، والغوص في الأبحاث؛ وذلك من أجل التخلص من مشاكل التنمية الاقتصادية المحلية. وعندما تقوم الحكومة

بدورها القيادي، فإنه لابد وأن تكون هناك أعمال محددة لكلا من صاحب العمل والموظف للحد من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، كما لابد وأن تقوم الحكومة باختلاف مستوياتها بالغوص والتعمق داخل المؤسسات المحددة من خلال دورها القيادي الذي تقوم به، مع الاهتمام بطبيعة الجماهير الذين يودون الحصول على وظائف. علاوة على ذلك، فإنه يجب على الحكومة المضي قدمًا نحو التخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في ظل التوجيهات والإرشادات التي تحتاجها استراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية وصناعة التنمية الاقتصادية الشاملة، ودعم عملية تسوية أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، والمساهمة في تحول أنماط التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن بعض المؤسسات التي تهتم بالصناعات الخفيفة لا تستطيع تلبية متطلبات تطوير البنية الصناعية الوطنية، وذلك نتيجة للتخلف التكنولوجي، لذا نرى أن هذه الشركات في حاجة إلى رفع المستوى التكنولوجي في ظل المساعدات المقدمة من قبل الحكومة. ومن الملاحظ أيضًا أن هناك بعض المؤسسات التي لا تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية الوطنية، وبالتالي يمكنها من خلال الدعم الحكومي أن تعمل على رفع مستوياتها التكنولوجية، أو قد تتعرض للإفلاس، فتثابر من أجل تحسين نوعية التنمية الاقتصادية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه توجد علاقة وثيقة بين التكامل في الحضر والريف واتساق التنمية الاقتصادية المحلية ومنطقية الهيكل الصناعي، ولذا فإنه لا يمكن حل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة إلا من خلال تنفيذ استراتيجية خاصة بالتكامل بين الحضر والريف، فضلاً عن اتساق التنمية الاقتصادية المحلية وارتفاع مستوى الهيكل الصناعي، إلى جانب العقلانية. وبالرغم من أن هذه الطريقة ملتوية وغير مباشرة، إلا أنها تستطيع القضاء على هذه المشكلات نهائيًا. ومما يجب التنبيه عليه هو أنه لابد من التمسك باستراتيجية المعالجة الفرعية والجذرية، حتى نتمكن من حل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة بشكل فعال.

٣- بناء بيئة اقتصادية جيدة، وتوفير الخدمات الحكومية الممتازة

لابد من الإشارة إلى أن الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة يتطلب القيام بإصلاح الآليات القديمة التي لا تتناسب مع متطلبات تنمية اقتصاد السوق، على سبيل المثال، نظام الضمان الاجتماعي الذي يشمل جميع أفراد الشعب وتكافؤ الخدمات العامة، بالإضافة إلى إصلاح النظام التعليمي وغير ذلك. فنظام الضمان الاجتماعي الذي يشمل جميع أفراد الشعب يساهم في زيادة فرص العمل، بالإضافة إلى تزايد خيارات فرص العمل، ومن المستبعد أن يتم مراقبة الصناعات الفردية أو المناطق الخاصة. وبخلاف ما ذُكر، فإن الاهتمام بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي يساهم أيضًا في تشكيل وتكوين سوق الأيدي العاملة الوطنية، بالإضافة إلى تشجيع انتقال العمالة إلى جميع أنحاء البلاد، وتقليص أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة الناجمة عن الهيكلة وغير ذلك من العوامل. ومما يجب التنبيه عليه هو أن أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة أزمة عامة، وبالتالي لا تستطيع الحكومة حلها على صعيد الضمان الاجتماعي وفرص العمل، لذا فإن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي في بعض المناطق غالبًا ما يكون غير سليم، كما أن الخدمات العامة في هذه الأماكن غالبًا ما تكون غير مناسبة، ومن ثم فإنه من الطبيعي ملاحظة عزوف عمال الخطوط الأمامية عن الذهاب للعمل في هذه المناطق. ومع ذلك، فعندما يفكر العمال في فرص العمل، فإننا نلاحظ أنهم لا يفكرون في الأجور التي سيتقاضونها فحسب، بل إنهم يفكرون أيضًا في دعم

الضمان الاجتماعي والخدمات العامة التي ستقدمها لهم الحكومة، فضلاً عن التفكير في بيئة العمل التي سيعملون فيها، والبيئة المعيشية والتسلسل الوظيفي، إلى جانب نظام التعليم المقدم لأبنائهم في ظل هذه البيئة الجديدة التي سيعملون فيها، وبالتالي فإن تحسين الأجور وحده لن يساهم في حل المشكلة. فإذا لم تتمكن الشركات والحكومة على توفير الخدمات المناسبة المذكورة سلفًا، فإن هذا قد يؤدي إلى تفاقم أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق مناسب بين العرض والطلب في سوق الأيدي العاملة، وهذا بالطبع سيؤثر على عملية الإنتاج لهذه الشركات، كما يحدث خمولاً وتبديدًا للقوة العاملة. ومما سبق، يتضح أنه يجب التفكير مليًا في التخلص من أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة. فعلى صعيد الأعمال، فإنه يجب على الحكومة العمل بكل قوة من أجل إنشاء نظام ضمان اجتماعي يشمل سائر أفراد الشعب، مع توفير الضمان والخدمات للأيدي العاملة، والقضاء على المخاوف التي تنتابهم، وهذا النظام أيضًا يساعد على توفير الظروف الملائمة لاستقدام العمال من قبل الشركات، كما يقوم أيضًا بتخفيف العبء عن الشركات. علاوة على ذلك، فإنه يجب على الحكومة تحقيق التكافؤ بالنسبة للخدمات العامة، سواء بين المناطق أو بين الحضر والريف، لذا يجب تحقيق التكافؤ بالنسبة للخدمات العامة الأساسية بمعايير موحدة، وتجنب التراكم المفرط في المناطق التي تتركز فيها موارد الخدمات العامة للأيدي العاملة، في حين أن هناك نقصًا من العمالة في بعض المناطق نظرًا للظروف غير الملائمة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الأيدي العاملة ستتمتع بحرية الاختيار والحصول على الأجور المناسبة وفقًا لاحتياجات السوق واحتياجات إعادة الهيكلة الصناعية، وهذا يعكس تمامًا سعر السوق الحقيقي للأيدي العاملة. وفي ظل مستويات الأسعار الحقيقية في سوق الأيدي العاملة، فإن بعض الشركات من الصعب أن تتقبل هذه الأسعار، حيث إما أن تحقق هذه الشركات أرباحًا ضخمة من خلال تعزيز آليات التشكيل القسري والتحول إلى شركات ذات مستوى تكنولوجي متقدم، أو إما أن تتعرض للإفلاس. ولابد من الإشارة إلى أن عدم القدرة على التكيف مع المنافسة السوقية من الممكن أن يعرض الشركات للانسحاب من السوق، وهذا بالطبع يرجع إلى القوانين التي تحكم اقتصاد السوق، لذا فإن تخفيض سعر السوق الحقيقي بالنسبة للأيدي العاملة لا يتفق مع قوانين اقتصاد السوق. علاوة على ذلك، فإن التشجيع على التخلف لمنع المنافسة من الصعب أن يحفز آليات الابتكار والحيوية لدى الشركات.

٤- إصلاح نظام التعليم بأقصى سرعة ممكنة، وتحقيق التوافق والانسجام بين القضايا التعليمية وتنمية اقتصاد السوق:

ففي جانب تدريب الأيدي العاملة، فإن الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة يتمثل في إصلاح منظومة التعليم، حيث إنه من الملاحظ أن عدم التناسق والانسجام بين منظومة التعليم الحالية في الصين وتنمية اقتصاد السوق قد أدى إلى انفصال منظومة التعليم عن نظام اقتصاد السوق. وغالبًا ما يجري العمل بشكل مستقل في مجال التعليم، كما أن شكل العمل في هذه المنظومة غالبًا ما يكون وفق التوجيهات والتدخلات الإدارية، فكيفية معالجة منظومة التعليم، وكيفية علاج السلطة التقريرية لهذه المشاكل يكمن في الهيئات الإدارية التي تنفصل عن الشعب انفصالاً تامًا. علاوة على ذلك، فإن كيفية علاج السوق لمنظومة التعليم ضعيفة للغاية، وتقريبًا ليس لها الحق في المشاركة في وضع الاستراتيجيات. كما أن ترتيب الأمور وفقًا لأنماط التعليم في ظل التعليمات التي تصدرها السلطات العليا يؤدي إلى

صعوبة تدريب الأيدي العاملة لتتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية للسوق. وعلى كل حال، فإن الوحدات الإدارية العليا لا يمكن أن تكون أكثر ذكاء من السوق، بل أكثر ما يمكن عمله هو استيعاب المعلومات في الوقت المناسب وإجراء التعديلات.

ومما سبق، يتضح أن الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة في إصلاح منظومة التعليم يظهر في إدخال القوى السوقية في المنظومة التعليمية، وتحسين سلطة اتخاذ القرار التي تقوم على نظام العمل والإدارة في الجامعات، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات في الإدارة الذاتية للجامعات، ومن ثم تصبح الجامعات وحدة مؤسسية إلى حد ما، بالإضافة إلى تعزيز المنافسة التعليمية بين الجامعات. وعلى هذا الأساس يتم تشكيل بعض الاتحادات بين المؤسسات الاجتماعية والجامعات، وبناء آلية تعاون وتنافس طويلة الأمد بين الجامعات والشركات، وتعزيز التكامل بين الإنتاج والدراسة والأبحاث، ورفع معدل إسهامات الجامعات التي تعتبر وحدة إنتاجية معرفية بالنسبة إلى القوة الإنتاجية الفعلية، فضلاً عن تحسين معدلات تحول إنجازات البحوث العلمية. ومما يجب التنبيه عليه هو أن الاتحاد والانسجام بين الجامعات والشركات يساعد على رفع التنمية الاجتماعية والصناعية وتوظيف خريجي الجامعات من خلال آلية تقسيم العمل، كما يساعد في حل مشكلة فرص العمل لخريجي الجامعات، وفي الوقت ذاته يمكنها تقديم حلول لمشكلة الوظائف الشاغرة في الشركات. ومما يجب التنبيه عليه أيضًا هو أن الحكومة تقوم بتقديم نوعين من الخدمات في عملية التكامل بين الإنتاج والدراسة والأبحاث، هما خدمات للجامعات وخدمات للشركات.

٥- تعزيز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، وبناء نظام اقتصادي متكامل يجمع بين الإنتاج والدراسة والأبحاث:

على صعيد استثمارات البحث العلمي، فإن تشكيل الجهود المشتركة بين الحكومة والجامعات والشركات والمؤسسات يلعب دورًا ممتازًا، كما يساعد الحكومة على تجنب تخصيص نفقات خاصة بالبحث العلمي وتقديمها للجامعات. وينبغي أن تستند استثمارات الأبحاث العلمية الحكومية على مبادئ السوق والذي يتطلب تحقيق الأرباح، بغض النظر عن شكل هذا الربح. وإذا كانت استثمارات الأبحاث العلمية الحكومية عبارة عن تحويلات إدارية بسيطة، ولا يتطلب معدل عائد من هذا الاستثمار، فإن هذا الأمر سيكون غير علمي وغير معقول، بالإضافة إلى أنه سيكون غير فعال. كما أن الحكومة في هذا الصدد ستكون صاحبة رأس المال الاستثماري، وليست صاحبة تحويلات إدارية ذات موارد مالية ثمينة. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الاستثمار في جانب البحوث العلمية ليس أمرًا هينًا بحيث تستطيع أن تقرر من سيتم تخصيص المال له وكم المال الذي سيخصص له، كما لابد من الأخذ في الاعتبار أن الأبحاث العلمية ليست قضايا تتعلق بالإنفاق الصافي على تمويل الأبحاث العلمية، حيث إن الاستثمار في مجال البحث العلمي غالبًا ما يمثل نسبة إجمالية من الاقتصاد في المجتمع وهذا يدل على كيفية الاستدلال به على تركيز واهتمام الحكومة بالتعليم والبحث العلمي، وهذا بالتأكيد تصرف غير علمي. ومن بين ذلك توجد مشكلة الفاعلية أو التأثير، ففي ظل انعدام الفاعلية أو انخفاضها، فإن استثمار الكثير من المال في مجال البحث العلمي هو مضيعة للموارد المالية الثمينة. ولابد من الإشارة إلى أن البحث هو مشروع منهجي يشتمل على رأس المال والجهد البشري والإدارة، بالإضافة إلى آليات تحول

المكتسبات وغير ذلك من العوامل. علاوة على ذلك، فهو يعتبر مشروعًا منهجيًا يحتاج إلى جهود كلاً من الحكومة والجامعات والشركات وغيرهم، حيث لابد وأن يرتبط الدعم والخدمات الحكومية للجامعات بمكتسبات البحث العلمي للجامعات، وفي نفس الوقت يتعين أيضًا تجنب الاستثمار المفرط. ويجب تشكيل قوة مشتركة مع الشركات وغيرها من رؤوس الأموال الاجتماعية، إلى جانب رفع الكفاءة المستخدمة في رأس المال من خلال التعاون مع المؤسسات في استثمار بعض مشاريع البحث العلمي للجامعات.

ومما يجب الإشارة إليه هو أن الحكومة يجب أن تقوم بدور أصحاب رؤوس المال، فيجب عليها أن تكون هي ورأس المال الخاص على قدم وساق في مجال استثمار الأموال في بعض مشاريع البحث العلمي للجامعات، لذا يجب عليها أن تقوم باستعادة الأرباح. وإذا لم تتمكن العديد من الجامعات أو حاولت ولكن بصعوبة بالغة في عملياتها البحثية ومن ثم خلق مجموعة متنوعة من العلوم والتكنولوجيا تستهدف الأرباح، فإن ذلك سيؤدي إلى تعرض الاستثمارات الحكومية في مجالات البحث العلمي لخسائر فادحة، وفي هذه الحالة من الممكن أن تقرر الحكومة عدم مواصلة الاستثمار في هذه المجالات، وبالتالي تحاول الحكومة البحث عن جامعات بحثية أخرى تتمتع بالكفاءة وتعتمد على رأس مال استثماري، وذلك من أجل أن تحظى بالاستفادة من فوائد رأس المال الاستثماري. وانطلاقًا من هذه النقطة، فإنه يتعين على استثمارات البحث العلمي أو الاستثمارات العلمية بالدولة التوجه لدراسة رؤوس الأموال الخاصة، وذلك من أجل تجنب التأثير الاستثماري غير الفعال واستثمار الأموال دون رقيب وغيرها من الظواهر، كما يمكن تطبيق نظام الأسهم الاستثماري، والاستثمار المشترك مع الشركات، وبالتالي تتمكن في النهاية من إنتاج نمط تعليمي بحثي متكامل يجمع بين الحكومة والجامعات والشركات. ويمكن من خلال هذه الأفكار حل المتطلبات الابتكارية لرفع مستوى تكنولوجيا الشركات وتطوير المنتجات تطويراً جذريًا، فضلاً عن القضاء على مشكلة انفصال النظام التعليمي عن السوق، وتحقيق الوحدة بين النظام التعليمي والاقتصاد السوقي، ومن ثم القضاء تمامًا على ظهور أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد.

٦- إطلاق العنان للمبادرات الذاتية للشركات، وتعزيز حلول أزمتي الوظائف الشاغرة والبطالة:

على صعيد الشركات، فلكي تتمكن الشركات من التصدي لأزمة الوظائف الشاغرة، فإن هذا يتطلب رفع الأجور وزيادة عوامل جذب العمال، وفي الوقت ذاته تحسين ظروف العمل، وتأسيس بيئة عمل متناغمة ومريحة للعمال. أما على صعيد حياة العمال، فإنه يتعين بذل أقصى الجهود من أجل توفير المساعدات اللازمة للعمال، وتحسين مستوى معيشتهم، وفي الوقت ذاته، وهو الأهم، تسريع التحول التكنولوجي للشركات، والعمل بكل قوة من أجل تحسين الأساليب الإدارية للشركات، وخلق معدلات نمو جديدة في أرباح الشركات على أساس الابتكار التكنولوجي، والابتكار الإداري، وتغيير سياسات الماضي في الاعتماد على النمط الربحي من خلال مزايا انخفاض تكاليف الأيدي العاملة، بل وتطبيق النمط الربحي الذي تحركه الابتكارات. وفي أثناء عملية تحسين الشركات للإدارة والعمل بكل قوة من أجل تحسين مستوى المسؤولين التنفيذيين، فإنه يتعين الاهتمام بتوفير آليات ترقية العمال وغيرها من التوقعات الجيدة. كما يجب على الشركات ألا تتعامل معهم على أنهم مجرد عمال تم استقدامهم للعمل،

في الشركات فقط، مع تجاهل متطلبات كرامة العاملين ومتطلبات تحقيق القيمة، بل يجب عليها العمل على تحسين شعور العمال بالانتماء إلى الشركة وروح التفاني في العمل، والحفاظ على شعور المودة والمعاملة الحسنة مع العاملين. وهناك بعض الشركات التي تعاني من أزمة الوظائف الشاغرة لا تزال في الوقت الحالي تفكر بذلك المنطق القديم الذي ينظر إلى العامل وكأنه مجرد آلة لتنفيذ الأعمال، وبالتالي ما زالت أفكار تحسين بيئة العمل والتنمية المهنية ذات الصلة والرعاية الاجتماعية وغيرها من الجوانب لم تحظى بالاهتمام الكافي عند هؤلاء.

الفصل الثالث: المشكلات المتعلقة بأزمة الوظائف الشاغرة والبطالة والتي تحتاج إلى إعادة نظر واهتمام أكبر:

إن مشكلة وجود أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد ليست بالشيء السيء تمامًا، حيث إن هذه المشكلة تعد نتاجًا تراكميًا للتنمية غير المتوازنة والتي عانت منها الصين لفترات طويلة. ومن أبرز القضايا الأخيرة هي تلك القضايا التي تكشف القضايا القديمة، وبالتالي يتعين توفير آلية توازن ديناميكية من أجل تحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد في المستقبل. وعلى الرغم من أن الشركات التي تعاني من ظاهرة أزمة الوظائف الشاغرة تغطي مختلف أنحاء الصين، حيث أصبح أمرًا شائعًا نسبيًا، إلا أن المناطق الساحلية تعتبر هي أكثر المناطق التي تتركز فيها أزمة الوظائف الشاغرة، حيث إن التنمية الاقتصادية في تلك المناطق قد وصلت إلى مستويات معينة، كما أن الفجوة بين تلك المناطق ومناطق غرب ووسط الصين تظهر بصورة واضحة، حيث إن منطقة وسط الصين تعتبر هي المصدر الرئيسي للأيدي العاملة. وقد ساهم ظهور أزمة الوظائف الشاغرة الحالية في تحول الصناعة من شرق الصين إلى مناطق غرب ووسط الصين، كما تمكنت من تعزيز المناطق الشرقية للإسراع في رفع المستوى الصناعي، ودفع التنمية الاقتصادية الإقليمية إلى الاعتماد على الابتكارات التكنولوجية وتحسين نوعية الأيدي العاملة. ومع تعزيز تعميق استراتيجيات البحث والتطوير الكبرى بمنطقة غرب الصين واستراتيجيات الانطلاق لمنطقة وسط الصين، فقد بدأ الاقتصاد يحظى بالتنمية السريعة، بالإضافة إلى عودة تدفق العمال المهاجرين وغيرهم من الكفاءات في مختلف المجالات من بعض المناطق إلى المناطق الساحلية وغيرها. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم أزمة الوظائف الشاغرة بمناطق شرق الصين، وفي الوقت ذاته بدأت في تشجيع العديد من الشركات الموجودة بشرق الصين في الانتقال للاستثمار في مناطق غرب ووسط الصين، ومن ثم تمكنت من تحقيق تنمية الشركات من خلال التحول الصناعي. لذلك يمكن القول بأنه، على الرغم من أن مختلف أنحاء الصين قد تعرضت لأزمة الوظائف الشاغرة، إلا أنها في الوقت ذاته كانت فرصة مناسبة، حيث عملت على تعزيز الاقتصاد الإقليمي وتنمية التنسيق الاقتصادي بين الحضر والريف. وبالتأكيد كان هناك علاقة وثيقة بين مشكلة البطالة وبين العدد الإجمالي لسكان الصين، حيث وصلت أعداد الأيدي العاملة إلى ذروتها، إلا أنه يمكن القول بأن هذا أيضًا هو نتاج انفصال نظام تدريب الكفاءات في الصين عن التنمية الاقتصادية السوقية.

وتشير أزمة الوظائف الشاغرة إلى الارتفاع المستمر لهيكل العوامل الصينية؛ فالأيدي العاملة تزيد من ندرة رؤوس الأموال المادية، حيث يؤدي الضغط الناتج عن ذلك إلى تحول الصناعة الصينية من صناعة كثيفة العمالة إلى صناعة كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، كما تعمل على تسريع أوتوماتكية وعقلنة

إنتاج الشركات، والاعتماد على المستويات التكنولوجية العالية، والعمل تدريجيًا على أن تحل محل الأيدي العاملة الأكثر تكلفة. ويعد هذا أحد الأمور الجيدة، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تأتي في خضم الأمور الجيدة. وتكمن المشكلة في أنه أثناء عملية قيام الشركات برفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي، فإن هناك درجة معينة من المخاطر والصعوبات تبدأ في الظهور. أولاً: في عملية رفع المستوى الهيكلي، فإن إمدادات رأس المال البشري لا يمكنها الاعتماد على نفسها في الإنتاج، بل تحتاج إلى الاعتماد على دعم القوى الخارجية. ثانيًا: ومع إعادة هيكلة ما يرتبط بالصناعة في عملية رفع المستوى الهيكلي، لابد من إنفاق العديد من الموارد من أجل تحقيق المواءمة. علاوة على ذلك، فإن الدعم المالي الفعال والدعم الاستراتيجي لابد وأن يترابطان؛ لأن هذه المشكلات لا يمكن أن تنفك عن الحكومة. ويجب أن تقدم الحكومة جميع سبل الدعم للشركات من أجل رفع مستويات الهيكل التكنولوجي والصناعي في عملية أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة من خلال الاستراتيجيات الصناعية الحكومية، بالإضافة إلى صعوبات العمل في عملية دعم الشركات من خلال مختلف السياسات الصناعية العلمية. كما تعمل في الوقت ذاته على مواصلة تعزيز وتحسين بناء أسواق الأيدي العاملة والأسواق المالية وأسواق التكنولوجيا وغيرها من الأسواق، وتوفير الدعم الاستراتيجي اللازم والدعم البيئي من أجل رفع الشركات لمستوياتها التكنولوجية والصناعية، ومن ثم العمل تدريجيًا على التكيف مع مستويات هياكل العوامل الصناعية الصينية أثناء عملية رفع الشركات لمستوياتها الصناعية والتكنولوجية، وتحقيق التوزيع الفعال المعقول للموارد، وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وفي أثناء عملية تنفيذ الحكومة للاستراتيجيات الصناعية، فإنه ينجم عن هذا ظهور مشاكل خارجية بين الشركات في عملية رفع المستويات، والتي تتطلب من الحكومة أن تأخذها على محمل الجد. فالاستراتيجيات الصناعية تكمن في دعم رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي للشركات، كما تكمن في تحفيز الشركات على تعزيز رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي، وهذا يتطلب بالتأكيد خفض تكاليف رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي للشركات، أو زيادة عائداتهم، مع تحقيق التكافؤ بين تكاليف رفع المستوى وبين عائداتهم، وتجنب العوامل الخارجية من أن تؤدي إلى تردي حماسة الشركات في رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي. ويمكن القول بأن ما تحتاجه الشركات في عملية رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي هو توفير الدعم اللازم والدعم الاستراتيجي الممتاز، وخاصة بالنسبة لتلك الشركات التي كانت في طليعة الشركات التي عمدت إلى رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي. أما الدور الآخر الذي يتعين على الحكومة أن تقوم به فهو أداء أعمال تنسيق رفع مستوى الهيكل التكنولوجي والصناعي بشكل جيد، وتجنب المنافسة الشرسة وسلوكيات الخسائر المتبادلة بين الشركات في عملية رفع المستوى، كما ينبغي تجنب قيام الشركات بالاستثمار المتكرر وتحسين كفاءة وسرعة رفع المستوى الهيكلي. ولن تتمكن الصين من التغلب على مشكلة تواجد أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد إلا من خلال ملاحقة حجم وسرعة رفع مستوى الهيكل الصناعي والتكنولوجي أو بالتقدم قليلاً على حجم وسرعة رفع المستوى الهيكلي لعوامل الإنتاج.

وباختصار، فإن مشكلة تواجد أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد والتي انتشرت في شتى أنحاء الصين تبدو في الحقيقة نتاج مجموعة متنوعة من الأسباب، كما أنها أيضًا اشتراك قوي متعدد

الأعمال. وقد يكون بين هذه القوى قوة إيجابية ومفيدة، وقوة ضارة وسلبية، كما توجد أسباب تراكمية تتمتع بتاريخ طويل أدت إلى ذلك. علاوة على ذلك، فإن هناك أسبابًا متنوعة كفشل بعض السياسات أو أسبابًا غير علمية. ولذا فهي تناقضات تنموية اقتصادية شديدة التعقيد، كما أنها أزمة منهجية تتشابك فيها عوامل مفيدة وعوامل ضارة. ويشتمل هذا التناقض وهذه الأزمة على العديد من الصعوبات والمخاطر، كما تحتوي على فرص وتطلعات. وفي ظل الجهود المتسقة بين الحكومة والشركات وغيرها من المؤسسات، فإنه يتعين الاعتماد على الروح الإصلاحية المستدامة، وتنفيذ المتطلبات العامة لمفهوم التنمية العلمية بصرامة، وتطبيق مفهوم التنمية العلمية في كل قطاع من القطاعات، فضلاً عن تعزيز تحسين وإنضاج نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وفي النهاية التغلب نهائيًا على أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة.

***

الباب الحادي عشر
لماذا يسير الاقتصاد الصيني في "منحنى تصاعدي" بينما يهبط سوق الأوراق المالية في "منحنى تنازلي"؟!

لقد حافظ الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة على النمو السريع، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين نظيره في اليابان، مما جعله يحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم، وبهذا تصبح الصين ثاني أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم. أما بالنسبة لما يتعارض مع التنمية الاقتصادية السريعة، فهو أن سوق الأسهم والتي تُعرف بـ "بارومتر" التنمية الاقتصادية تعاني من ركود وانكماش شديدين. وقد ركزت ظاهرة "مفارقة وول ستريت" التي رافقت التنمية السريعة للاقتصاد وتراجع سوق الأسهم على بعض المشاكل عميقة الجذور الموجودة في سوق الأوراق المالية الصينية، والتي أصبحت من مشكلات التنمية المستقبلية لسوق الأوراق المالية الصينية والتي تتطلب حلولاً عاجلة، كما أنها أصبحت بيت القصيد في عملية صياغة سياسات التنمية الاقتصادية المستقبلية للصين، والتي جعلت من سوق الأوراق المالية "بارومتر" الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: "مفارقة وول ستريت" على الاقتصاد الصيني وتنمية سوق الأوراق المالية:

١- الوضع الراهن للتنمية السريعة للاقتصاد الصيني:

بالنظر إلى اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا أن الاقتصاد الصيني الذي بدأ منذ عهد الإصلاح والانفتاح قد حافظ على النمو السريع لعقود متوالية، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي أكثر من ٩٪، وهو ما يزيد عن خمسة أضعاف النمو السنوي في الدول المتقدمة الكبرى. كما ارتفعت معدلات النمو السنوي في الفترة منذ عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٧م حيث بلغت حوالي ١١,٧٪، وبهذا أصبحت الصين من الدول ذات النمو الاقتصادي الأسرع على مستوى العالم، حيث جذبت انتباه العالم بأسره. وبعد ثلاثة وثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، فقد تمتعت الصين بوضع سياسي مستقر، وانصب تركيز جميع الجهود بالصين على السياسات الاستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق التنمية السريعة لمختلف الصناعات الاقتصادية.

في عام ١٩٧٩م، قُدر النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٦١ مليار و٢٥٩ مليون دولار، ثم ارتفع نمو الناتج المحلي في عام ٢٠١١م ليصل إلى حوالي ٧ تريليون و٣٠١ مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي سبعة وعشرين ضعفًا. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٩م حوالي ٢٧٠ دولار، ثم ارتفع في عام ٢٠١١م ليصل إلى حوالي ٥٤٣٢ دولار، أي بزيادة قدرها حوالي

تسعة عشر ضعفًا. واستطاع الاقتصاد الصيني أن يتقدم على كثير من الاقتصاديات العالمية حيث تجاوز الاقتصاد البريطاني والفرنسي والألماني على الترتيب. وفي عام ٢٠١٠م، استطاع الاقتصاد الصيني أن يتجاوز الاقتصاد الياباني، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر الاقتصاديات بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم. وبالنظر إلى ما حققه الناتج المحلي الإجمالي الصيني، والذي بلغ في عام ١٩٩٠م حوالي ٣٩٠ مليار و٢٧٩ مليون دولار، ثم بعد اثنتين وعشرين عامًا وتحديدًا في عام ٢٠١١م بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي ٧ تريليون و٣٠١ مليار دولار، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد وصل إلى حوالي ١٧,٧ ضعفًا في فترة اثنتين وعشرين عامًا فقط، في حين أن كثير من الكيانات الاقتصادية العالمية خلال نفس الفترة لم تحقق تلك النسبة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة حوالي ١,٦ ضعفًا، بينما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الياباني حوالي ٠,٩٨ ضعفًا. وبذلك أصبحت الصين من الدول ذات النمو الاقتصادي الأسرع على مستوى العالم، كما أنها أصبحت محركًا هامًا للنمو الاقتصادي العالمي.

وبالنظر إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، يتبين لنا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد بلغ في عام ٢٠١١م حوالي ٩,٢٪، أي حوالي ٤٧ تريليون و١٥٦ مليار يوان، أي أعلى بكثير من مستوى تنمية الاقتصاد العالمي خلال الفترة نفسها. وبالرغم من وقوع الاقتصاد العالمي في براثن الأزمة المالية العالمية والتي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨م، وفي ظل معاناة معدلات نمو جميع الاقتصاديات من الركود، إلا أن الاقتصاد الصيني حافظ على معدلات النمو السريع، بل وأصبح القوة الهامة التي أطلت برأسها لتقود الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبالرغم من أن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية كانت على أشدها في عام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد بلغت في تلك الأعوام حوالي ٩,٦٪، ٩,١٪، ١٠,٤٪ على التوالي، وهي نسبة أعلى بكثير من معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة نفسها والتي بلغت حوالي ١,٤٪، -٢,٣٪، ٤,٢٪ على الترتيب. في حين بلغت معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة نفسها حوالي ٠٪، -٣,٥٪، ٣,٠٪، بينما كانت معدلات نمو الاقتصاد الياباني أقل، حيث بلغت حوالي ١,٢٪، -٦,٣٪، ٤,٠٪، وأصبح الاقتصاد الصيني حالة استثنائية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، مما عضد من حق الصين في الكلام والدفاع عن نفسها على صعيد النظام الاقتصادي العالمي، كما أصبحت الصين القوة الرئيسة التي قادت تنمية الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبالنظر إلى الإيرادات المالية والصناعة المصرفية، يتبين لنا أن الإيرادات المالية الصينية في السنوات الأخيرة قد تجاوزت معدلات النمو السريعة والمستدامة البالغة ٣٠٪ سنويًا؛ حيث نجد أن الإيرادات المالية الصينية قد بلغت في نهاية شهر نوفمبر عام ٢٠١١م حوالي ٩ تريليون و٧٣٠ مليار يوان، في حين أنها بلغت في عام ٢٠١٠م حوالي ٨ تريليون و٣٠٠ مليار يوان. وبينما كانت الدول الأوروبية وأمريكا

تقوم بوضع سياسات مشددة لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن العجز المالي للصين لم يبلغ إلا حوالي ٨٠٠ مليار يوان، أي حوالي ٥,٠٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ العجز المالي في عام ٢٠١١م حوالي ٩٠٠ مليار يوان، في حين كان ارتفاع الفائض المالي في نهاية شهر أكتوبر حوالي ١ تريليون و٣٣٠ مليار يوان. وعلى الناحية الأخرى، نجد أن الديون الحكومية لمعظم الدول الأوروبية قد اقتربت أو تجاوزت نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي تجاوزت أكثر من ٦٠٪ من خط الخطر. في حين بلغت ديون الحكومة المركزية الصينية حوالي ٦ تريليون و٧٠٠ مليار يوان، بالإضافة إلى حوالي ١٠ تريليون و٧٠٠ مليار يوان كديون للحكومات المحلية، وبذلك تقدر نسبة الديون بحوالي ٤٤٪ فقط. وفي الوقت ذاته، حافظت الودائع البنكية في الصين على ارتفاعها، حيث بلغت حوالي أكثر من ٢٨ تريليون يوان، بينما بلغت الودائع الادخارية للمواطنين حوالي ٣٢ تريليون يوان، حيث بلغ مجموع الأصول البنكية حوالي ١١٣ تريليون يوان، كما بلغت نسبة كفاية رؤوس الأموال البنكية بجميع مستوياتها أكثر من ٨٠٪، في حين أن معدل الديون المعدومة كان أقل من ١٪.

٢- تحليل أوضاع تطور سوق الأوراق المالية الصيني:

يعد سوق الأوراق المالية في الأنظمة الاقتصادية الناضجة "بارومتر" الاقتصاد الوطني الشامل وتنمية الاقتصاد الجوهري، وغالبًا ما يكون هناك علاقة إيجابية بين الاثنين، بمعني أن سرعة التنمية الاقتصادية الشاملة ونمو الاقتصاد الجوهري يؤديان إلى ارتفاع سوق الأوراق المالية، وبالتالي يظهر ما يسمى بـ "السوق الصاعدة" (وهي تتسم بارتفاع أسعارها). في حين أن التنمية الاقتصادية الشاملة وتراجع الاقتصاد الجوهري يؤديان إلى تردي وتدهور في سوق الأوراق المالية، وبالتالي يظهر ما يسمى بـ "السوق الهابطة" (وهي تتسم بانخفاض أسعارها). وبالتالي، فعند الحديث عن سوق الأوراق المالية الصينية، وسواء أكانت من منظور طويل المدى أو قصير المدى، فكلاهما يظهران لنا مشهد التحول العكسي للاقتصاد الشامل والاقتصاد الجوهري نحو التنمية، وأن الاتجاه العام لتنمية سوق الأوراق المالية يعيش في حالة من التراجع.

(١) من المنظور قصير المدى، يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد حقق في عام ١٩٩٢م نموًا سريعًا، حيث بلغ حوالي ٢ تريليون و٦٩٠ مليار يوان، أي بمعدل نمو حوالي ١٤,٢٪. ومع ذلك، فقد تعرض سوق الأوراق المالية الصينية في عام ١٩٩٢م لمشهد مغاير تمامًا، حيث تراجعت مؤشرات بورصة شانغهاي من ١٤٢٩ نقطة في شهر نوفمبر لتصل إلى حوالي ٣٩٢ نقطة في شهر يونيو، أي بانخفاض أكثر من ٧٠٪. وفي نهاية عام ٢٠٠٧م، أغلق مؤشر شانغهاي المركب عند ٥٢٦١,٥٦ نقطة، وفي نهاية عام ٢٠٠٨م أغلقت عند حوالي ١٨٢٠ نقطة، وفي ختام سوق الأسهم تراجعت أكثر من ٣٤٠٠ نقطة، أي بانخفاض أكثر من ٦٥٪، وفي المقابل، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام

٢٠٠٨م إلى ٩,٦٪، بينما كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٦ تريليون و٥٨١ مليار يوان في عام ٢٠٠٧م، ثم زاد ليصل إلى حوالي ٣١ تريليون و٤٠٤ مليار يوان.

(٢) من المنظور طويل المدى، يتبين لنا بوضوح أن عملية التسويق في المرحلة الأولى من تطوير سوق الأوراق المالية الصيني كانت متدنية للغاية، حيث انخفضت في وقت مبكر، كما تعرض صعود وهبوط سوق الأوراق المالية لقيود حكومية صارمة. ولذا، فإن سوق الأوراق المالية والتي ارتفعت من مائة نقطة في عام ١٩٩٠م حتى وصلت إلى مئات النقاط في عام ١٩٩١م لم تعكس الوضع الحقيقي للعرض والطلب في سوق الأوراق المالية، ثم في عام ١٩٩١م قررت الحكومة التخلي عن مراقبة أسعار الأسهم، ثم عانت بعدها سوق الأوراق المالية من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ولكن ما زال الانخفاض والتراجع هو الاتجاه السائد. وفي عام ١٩٩٣م، ارتفعت سوق الأوراق المالية إلى حوالي ١٥٥٨ نقطة لفترة قصيرة، ثم دخلت بعدها في مرحلة التراجع طويل المدى، حيث تراجعت في يوليو عام ١٩٩٤م إلى ٣٢٥ نقطة، ثم تلاه تذبذب في أداء مؤشر سوق الأسهم من ارتفاع إلى انخفاض ومن انخفاض إلى ارتفاع، ولكن ما زال الأداء العام يتمثل في التراجع والانخفاض، وبالتالي فقد تعارض هذا الأمر بشدة مع التنمية السريعة والمستدامة للاقتصاد الشامل والاقتصاد الجوهري. وبعد عدة سنوات، ارتفع مؤشر شانغهاي المركب في عام ٢٠٠١م ليحقق أخيرًا حوالي ٢٢٤٥ نقطة، ثم مر سوق الأسهم بمرحلة من التنمية أشبه بقطار الموت أو الأفعوان، وفي أبريل عام ٢٠١٢م ظل مؤشر شانغهاي في حالة من التقلب بين النقطة ٢٣٥٠؛ بمعنى أن التنمية السريعة للاقتصاد الجوهري أدت إلى ارتفاع مجموع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣ تريليون و٥٣٠ مليار في عام ١٩٩٣م ليصل إلى حوالي ٤٧ تريليون و١٥٦ مليار في عام ٢٠١١م، أي بزيادة حوالي ١٣,٣٦ ضعفًا، في حين أن سوق الأوراق المالية مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٣م قد زاد فقط بنسبة ٠,٧٥ ضعفًا، وبالمقارنة مع عام ٢٠٠١م، نجد أن نمو سوق الأوراق المالية قد بلغ حوالي ٠,٠٧ ضعفًا فقط، كما أن تطوير مؤشر شنتشن المركب قد اتخذ أيضًا اتجاهًا مماثلاً.

وخلاصة الأمر، يتبين لنا أن سوق الأوراق المالية الصيني قد ظلت لعقود من الزمن معطلة عن تحقيق أدنى نمو تقريبًا، حيث حادت تمامًا عن تنمية الاقتصاد الشامل والاقتصاد الجوهري، وبالتالي لم تتجسد تمامًا وظيفة سوق الأوراق المالية كـ "بارومتر"؛ حيث لم يكن بالضرورة ارتفاع سوق الأوراق المالية عند تحقيق الاقتصاد الصيني الشامل والاقتصاد الجوهري للنمو السريع، لكن عند تراجع الاقتصاد الصيني الجوهري، فإن سوق الأوراق المالية ستعاني حتمًا من التراجع الحاد. وقد عانت سوق الأوراق المالية الصينية بشكل عام من حالة من الركود والتي ظلت لفترة طويلة، حيث تعارضت تمامًا مع اتجاهات التنمية السريعة للاقتصاد الشامل والاقتصاد الجوهري، والتي أصبحت ظاهرة غريبة على

صعيد التنمية الاقتصادية العالمية، كما أنها أصبحت أحد الألغاز المحيرة المتعلقة بسوق الأوراق المالية الصينية والتنمية الاقتصادية للصين.

الفصل الثاني: أسباب تراجع تنمية سوق الأوراق المالية الصيني وآثاره:

تتعارض التنمية الاقتصادية مع التنمية الانكماشية لسوق الأوراق المالية الصيني تماماً، وبالتالي فإن هذا الأمر لن يؤثر على عدم مساهمتها في إطلاق العنان لوظائف سوق الأوراق المالية فحسب، لكنه سيؤثر سلبًا أيضًا على التنمية الاقتصادية الشاملة. ونظرًا لأن التوجه غير المنطقي لوظائف سوق الأوراق المالية الصيني قد أدى إلى ظهور ما يسمى بمدنية السياسات في مجال سوق الأوراق المالية الصينية، والذي جعل من بعض المشاكل العميقة في سوق الأوراق المالية السبب الرئيسي للتنمية المتردية طويلة الأجل لسوق الأوراق المالية.

١ - أسباب تراجع تنمية سوق الأوراق المالية في الصين

(١) أدى عدم دقة وضع سوق الأوراق المالية الصيني في اختلال توازن وظائف سوق الأوراق المالية، حيث إن وظيفة سوق الأوراق المالية يجب أن تتمثل في توزيع الموارد توزيعًا مثاليًا وتنظيم أماكن رأس المال الاجتماعي تنظيمًا جيدًا. وبالنسبة لسوق الأوراق المالية التي تتمتع بتنمية حقيقية، فإنها تعمل حقيقة على تمتع المجتمع كافة بالمشاركة في المؤسسات. وقد ظهرت على سوق الأوراق المالية منذ البداية ما يسمى بمدينة السياسات، حيث تعتبر الحكومة هي المنفذ الوحيد لتمويل سوق الأوراق المالية، وخاصة أنها أداة جمع الأموال من الشركات وبخاصة من المؤسسات المملوكة للدولة. وقد أدى ذلك إلى تنافس المستثمرين الأفراد في الأسواق، حيث ظهرت آليات للتلاعب في الأسواق، ومن ثم أصبح من الصعب أن تكون هناك آلية لتحديد التسويق. ومن أبرز المظاهر الهامة في ذلك التوسع السريع لسوق الأوراق المالية والإفراط في التمويل، بالإضافة إلى الجشع الذي سيطر على الممولين. ومنذ إصدار سوق الأوراق المالية، فقد ظهر منذ فترة طويلة بعض المظاهر غير المنطقية كارتفاع أسعار الإصدار وارتفاع مكرر الربحية وارتفاع حصص جمع الأموال.

ويعد ممولو الدرجة الأولى في إصدارات السوق هم أصحاب الدخل المرتفع، وبالتالي أصبحوا هم أصحاب الربح الأكبر، في حين أن سوق الدرجة الثانية غالبًا ما تعاني من التراجع والتردي. وعلى هذا، فإن مستثمري أسواق الدرجة الثانية وخاصة صغار المستثمرين ما هم إلا ضحايا. كما ظهرت في سوق الأوراق المالية ظواهر غير منطقية على نحو مطلق كاستخدام الخسائر التي تتعرض لها سوق الأسهم لمصالح المستثمرين ومن ثم الانحياز إلى الممولين. علاوة على ذلك، فإن هذه الظاهرة تتجاهل مصالح المستثمرين في الأسواق ذات الدرجة الثانية، فضلاً عن الحماية غير الفعالة لمصالح صغار المستثمرين، وبالتالي فإن جذب سوق الأوراق المالية للمستثمرين في تراجع مستمر، كما أن عدد المشاركين يقل يومًا

بعد يوم، بالإضافة إلى افتقار نمو الأسواق للقوة والجلد، ومن ثم فقد أدى ذلك كله إلى تراجع اتجاهات التنمية في سوق الأوراق المالية. ووفقًا للبيانات الإحصائية، فقد أظهرت أن مدينتي شنتشن وشانغهاي قد حصدتا وحدهما حوالي ٢٧٦ سهمًا جديدًا في الأسواق، كما أن الطرح العام الأولي للأسهم وحجم التمويل كان هو الأول عالميًا. وقد طرحت حوالي ٢٧٦ شركة أسهمًا من فئة A، وبلغ قيمة ما تم جمعه من أموال حوالي ٢٧٠ مليار و٨٥٠ مليون يوان، حيث بلغ مجموع الشركات التي أصدرت سندات قابلة للتحويل حوالي ١٧ شركة، وبلغ مجموع ما تم جمعه من أموال ١١٣ مليار و٥٠ مليون يوان، كما بلغ مجموع شركات توزيع الأسهم حوالي ١٤ شركة، وبلغ مجموع ما تم جمعه من أموال حوالي ٤١ مليار و٤٢٤ مليون

يوان. أما شركات زيادة الإصدارات فقد بلغت حوالي ١٧٨ شركة، وبلغ مجموع ما تم جمعه من أموال حوالي ٣٤٩ مليار و٧٩٧ مليون يوان. وقد أدى هذا التمويل المفرط طويل المدى إلى افتقار تنمية سوق الأوراق المالية للقوة والجلد.

(٢) أدت أوجه القصور التي تعيب الكثير من السياسات إلى تذبذب مستوى القيم السوقية فترة في انخفاض وأخرى في ارتفاع، فضلا عن ارتفاع معدلات مخاطر الاستثمار لفترات طويلة. وعلى الرغم من انخفاض مؤشرات الأسهم المركبة، إلا أن مستوى تقييم سوق الأسهم الصيني ما زال مرتفعًا للغاية. على سبيل المثال، حساب متوسط نسبة السعر للقيمة الدفترية، حيث بلغ متوسط نسبة السعر للقيمة الدفترية في الأسهم ذات الفئات رقم A ببورصة شانغهاي، اعتبارًا من العاشر من نوفمبر عام ٢٠١١م، حولي ١,٩٧ ضعفًا، بينما بلغ متوسط نسبة السعر للقيمة الدفترية للأسهم فئة A في بورصة شنتشن حوالي ٣,١٧ ضعفًا، وهي أعلى بكثير من مستوى متوسط نسبة السعر للقيمة الدفترية في أسواق الأوراق المالية الناضجة. وبالنسبة لما يسمى برغوة سوق الأوراق المالية، فهي تظهر فقط في أسواق الدرجة الأولى بين الأسواق التي تصدر الأوراق المالية. وقد ظلت نسبة السعر للقيمة الدفترية في أسواق الدرجة الأولى في الصين في ارتفاع، بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسهم الأولية التي تم إصدارها قد أدت إلى ارتفاع نسبة السعر للقيمة الدفترية في أسواق الدرجة الثانية. لذا، ونظرًا لارتفاع أسعار الأسهم، فقد افتقر السوق لفترات طويلة للقيم الاستثمارية. وبالنظر إلى الأسهم التي تم طرحها في السنوات الأخيرة، يتبين لنا أن حجم العرض العام الأولي في تزايد مستمر، فضلاً عن استمرار ارتفاع المبالغ المالية التي يتم جمعها، وبالتالي كانت اتجاهات أسعار الأسهم بعد طرح الأسهم هي الانخفاض التام، حتى إن أسعارها قد انخفضت أقل من أسعار الإصدار. علاوة على ذلك، فقد تزايدت أنواع الأسهم بصورة مستمرة، وتعددت اختيارات المستثمرين، وأصبحت الأسهم ذات الأسعار المرتفعة في تراجع حتمي في ظل عدم اهتمام المستثمرين، وبالتالي سيؤثر ذلك على تراجع حصتها في السوق.

(٣) يؤثر عدم تمتع نظام طرح الأسهم بالمثالية تأثيرًا كبيرًا على نوعية الشركات المدرجة في الأسواق، كما أن عدم مثالية نظام توزيع الأرباح قد أدى إلى حصول المستثمرين على عوائد ضئيلة. وتنص "اللوائح المؤقتة المتعلقة بإدارة المعاملات وإصدار الأسهم" الصينية بكل وضوح على ما يلي: إعادة هيكلة المؤسسات الأصلية وتأسيس شركات مساهمة محدودة، والتقدم بطلبات من أجل الطرح العام للأسهم، كما ينبغي لهذه الشركات أن تحقق أرباحًا لما يقرب من ثلاث سنوات متتالية. بينما يُسمح للشركات الكبرى والمتوسطة المملوكة للدولة باعتبارها حالات خاصة، من خلال تقشير "الأصول الممتازة" وحساب "تقارير الأرباح لمدة ثلاث سنوات"، بالقياس من أجل تحقيق إدراجها في السوق. ومع بعض أوجه القصور في التشغيل الأولي، فإن المؤسسات التي لا تتمتع بالشروط التي تمكنها من إدراجها بالأسواق يمكنها من خلال الثغرات السياسية أن تنجح في النزول إلى الأسواق. وهذه الشركات لا تمتلك القدرة أساسًا على البقاء على قيد الحياة بشكل مستقل في ظل ظروف اقتصاد السوق فحسب، بل تعتمد بشكل رئيسي على التمويل الحكومي ودعم السياسات، بالإضافة إلى أن آليات التشغيل الخاصة بهذه الشركات بعد نزولها إلى السوق لم يطرأ عليها أي تغير جوهري، بل إن الهدف الرئيسي من نزولها إلى الأسواق يكمن في جمع الأموال فقط، وبالتالي فإن الإنجازات التي تحاول هذه الشركات تحقيقها تتراجع عامًا بعد عام، ولذا فإن أسواق الأوراق المالية كافة في تدني وتراجع. علاوة على ذلك، فإن سياسات توزيع الأرباح للشركات الصينية المدرجة في السوق تفتقر إلى المثالية والكمال، حيث إن المستثمرين لم يحصلوا منذ سنوات عديدة على الأرباح، وبالتالي انخفضت الرغبة الاستثمارية للمستثمرين، كما أن قيام المستثمرين بالاستثمار قصير المدى في كميات كبيرة من رؤوس الأموال أثر بشكل كبير على التنمية طويلة المدى لسوق الأوراق المالية.

وقد انتشرت حاليًا في أسواق رؤوس الأموال الصينية ظاهرة "تمويلات كبيرة وعوائد بسيطة" في الشركات المدرجة بالسوق، حيث يتطلب التمويل النشاط والاتقاد، وفي الوقت ذاته تجاهل عوائد المستثمرين، حيث إن عددًا كبيرًا من الشركات المدرجة بالسوق لم يحصل على الأرباح لفترات طويلة. ووفقًا للإحصاءات، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للشركات الصينية المدرجة في الأسواق خلال الواحد والعشرين عامًا الماضية لتصل إلى حوالي ٤ تريليون و٣٠٠ مليار يوان، في حين أن الأرباح النقدية التراكمية قد بلغت حوالي ٢ تريليون و١٠٠ مليار يوان، ولكن وصلت تراكمات الأرباح التي تقاسمها المستثمرون العاديون حوالي ٥٤٠ مليار يوان فقط. وقد أدى الانخفاض الطويل في تقاسم الأرباح بين الشركات المدرجة في السوق إلى كون تمويلات الأسهم بمثابة أنماط التمويل الرخيصة، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف تمويل أسهم رأس المال، كما أصيب نظام تسعير الأصول وتقييم السوق بالتشوه، وبدا على سلوك المستثمرين الاغتراب، محاولين دفعها بالمفاهيم الاستثمارية غير العقلانية، بالإضافة إلى انحراف سلوكيات تسعيراتهم وإخلاصهم المؤقت للاستثمار. كما تعرض نظام سوق رأس المال

للتخريب، وبالتالي، فقد اتسمت نسبة أرباح الأسهم في سوق الأوراق المالية الصينية بالانخفاض، وبالرغم من أن المتوسط السنوي لنسبة أرباح الأسهم في مؤشر شانغهاي المركب والذي يعتمد على رقائق الأزرق بشكل أساسي قد بلغ منذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠١١م حوالي ١,٣٦٪، إلا أنه ليس أقل بكثير من نسبة أرباح الأسهم في أسواق الأوراق المالية الناضجة فحسب، كمؤشر إس و بي ٥٠٠ ومؤشر داكس ٣٠ الألماني ومؤشر كاك ٤٠ الفرنسي، بل كان أقل بكثير من مؤشرات هونغ كونغ وتايوان وغيرها من الأسواق الناشئة. وقد أظهرت نسبة أرباح الأسهم المنخفضة افتقار الشركات للقيمة الاستثمارية، وبالمقارنة مع أسعار الفائدة على الودائع، نجد أن مخاطر الأرباح طويلة المدي للأصول قليلة، بل يمكن القول بأنها خالية من المخاطر.

(٤) تفتقر سوق الأوراق المالية إلى التنظيم، وتعد الحماية غير الفعالة للمستثمرين أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى تراجع سوق الأوراق المالية. كما أن العيوب المؤسسية للسياسات التنظيمية هي أحد الأسباب الجذرية للتراجع المستمر لسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى وجود العديد من الظواهر كعدم وضوح صلاحيات تنظيم الأسواق وضعف الديناميكا والتراخي في تنفيذ القوانين. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، فإن جهود التنسيق بين آليات السوق والتنظيم الحكومي غير كافية، بمعنى وجود العديد من الظواهر كالإفراط في التنظيم وتعقيد أنظمة الرقابة والإقرار وغيرها، مما أدى إلى ظهور الرشاوى والفساد، فضلاً عن تجاهل الوضع الراهن للتنمية الصينية، ونقل التجارب الغربية نقلاً أعمى، مما أدى إلى اختلاف السياسات عن الواقع الفعلي، والذي أثر على الشركات، كما وجه ضربة قاصمة إلى المستثمرين والشركات المتلاحقة التي نزلت إلى سوق الأوراق المالية، مما تسبب في ظهور عيوب نظامية في سوق الأوراق المالية. وقد تمسكت السلطات التنظيمية لفترة طويلة بأسلوب التنظيم الذاتي للمعلمين وكذلك مواصلة الإرباك الخطير لسوق الأوراق المالية الصينية الناجم عن الإصلاحات المتعلقة بالأسهم. علاوة على ذلك، فإن جهود محاربة السلطات التنظيمية للعمليات السرية في سوق الأسهم وكشف المعاملات الداخلية والمعلومات الزائفة لم تكن كافية، وبالتالي أثرت علي التنمية المستدامة لسوق الأسهم.

ويعد المستثمرون أساس وجود وتطور سوق الأوراق المالية، وخصوصًا أن صغار المستثمرين هم العمود الفقري للتنمية المستدامة على المدى البعيد لسوق الأوراق المالية. ومع ذلك، فليس لدى المستثمرين الصغار في سوق الأوراق المالية الصينية طاقة على تحدي المساهمين الكبار، حيث إن الفائدة في كثير من الأحيان تخضع لحماية أقل. فعندما تزدهر سوق الأوراق المالية، فإنه لن يتمكن من الحصول على مكاسب، وعندما تعاني سوق الأوراق المالية من التراجع، فيتعين عليه تحمل الخسائر، وهكذا يصبح المستثمرون الصغار ضحايا مخاطر تقلبات السوق. وبالتالي، فإن هذا الأمر يعد زعزعة مستمرة

لثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي يؤثر بشكل خطير على التنمية المستدامة والمستقرة لسوق الأوراق المالية.

(٥) لاتزال مشكلة فائض الطاقة الإنتاجية التصنيعية لم تحظى بحلول مثالية إلى الآن. لقد لعب الاستثمار دورًا بالغ الأهمية في التنمية السريعة للاقتصاد الصيني والذي امتد لعقود، كما أن معدلات إسهامات الاستثمار في النمو الاقتصادي مرتفعة نسبيًا. ونظرًا لوضوح تقسيم المناطق الاقتصادية الصينية، فإن تدفق عوامل الإنتاج بين مختلف المناطق ليست على نحو سلس؛ حيث إن الحكومات المحلية تقوم بالاستثمار الأعمى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق، مما أدى إلى ازدواجية الاستثمار بين مختلف المناطق، فضلاً عن تراكب الصناعات، والذي أدى بدوره إلى فائض في الطاقة الإنتاجية في ظل افتقار الاقتصاد للتخطيط الشامل. وتعد الشركات المملوكة للدولة قوام الاستثمار المباشر، كما أن الاستثمار يتركز في قطاعات التصنيع. وقد أدت مشكلة فائض الطاقة الإنتاجية إلى حتمية انخفاض الإيرادات التشغيلية، وبالتالي أثرت بشكل كبير على قيمة استثمارات الشركات في سوق الأسهم. وتعد تلك المؤسسات التي تعاني من تراجع فعاليتها الاقتصادية القوة الرئيسة لسوق الأسهم، وبالتالي فإنه لا محالة من شل حركة الأسهم ومن ثم الاتجاه نحو التدني.

وتعد مشكلة فائض الطاقة الإنتاجية أحد أخطر المشاكل التي تعاني منها الصين. على سبيل المثال، يبلغ الفائض في مجال الصلب حوالي ٢٢٪، وفي مجال السيارات حوالي ١٢٪، وفي مجال الإسمنت حوالي ٢٨٪، أما في مجال التحليل الكهربائي للألومنيوم فيبلغ حوالي ٣٥٪، وفي مجال الفولاذ المقاوم للصدأ فيبلغ حوالي ٦٠٪، بينما بلغ في مجال المبيدات الحشرية حوالي ٦٠٪، وفي مجال الألواح الضوئية بلغ حوالي ٩٥٪، وبلغ في مجال الزجاج حوالي ٩٣٪. ويشتمل تصنيع هذه المواد الخام أيضًا على فائض إنتاجي في صناعة النفثالين ألدي إيزوسيانات، حيث يبلغ الفائض الإنتاجي حوالي ٣٧,٥٪، بينما يبلغ الفائض الإنتاجي في صناعة التولوين ألدي إيزوسيانات حوالي ٦٠٪، أما الفائض الإنتاجي لصناعة البولي إيثلين فيبلغ حوالي ٦٥٪، ومثل هذه الصناعات التي تمتلك فائضًا إنتاجيًا ضخمًا قد توغلت بعمق في الاقتصاد الصيني، وبالتالي أدت إلى الركود الطويل لسوق الأوراق المالية. فعلى سبيل المثال، في مجال صناعة الفولاذ، نجد أن الطاقة الإنتاجية لصب المعادن المنصهرة في الصين بلغت حوالي ٧٩٠ مليون طن، بينما اتسم الإنتاج التقديري في عام ٢٠١٢م بالنمو ذي القصور الذاتي، حيث بلغ من حوالي ٣٠ مليون طن حتى ٥٠ مليون طن. وبالتالي، فقد قُدر الإنتاج الإجمالي لصب المعادن المنصهرة في الصين عام ٢٠١٢م حوالي ٨٤٠ مليون طن تقريبًا. وإذا تم حساب الإنتاج الإجمالي لصب المعادن المنصهرة وفقًا للإنتاج البالغ ٧١٧ مليون طن، فإننا نجد أن نسبة استخدام الصين للمعادن المنصهرة في عام ٢٠١٢م قد بلغت

٨٦,٣٨٪، أي بزيادة قدرها حوالي ١,١٥٪ عن عام ٢٠١١م. أما إذا تم الحساب وفقًا لحجم الاستهلاك البالغ حوالي ٦٨٨ مليون طن تقريبا، فإننا نجد أن فائض الطاقة الإنتاجية قد بلغ حوالي ٢٢٪.

(٦) زيادة حجم الدين الحكومي المحلي قد أثر تأثيرًا كبيرًا على الديون المعدومة المتوقعة للبنوك. ووفقًا لنتائج المراجعة الوطنية التي تم نشرها لأول مرة عن مصدر رسمي بالحكومة الصينية حول إيرادات ونفقات الحكومات المحلية في عام ٢٠١١م، فإن مجموع ديون الحكومات المحلية الصينية كافة قد بلغ حوالي ١٠ تريليون و١٠٧ مليار يوان (أي حوالي ١ تريليون و٦٥٠ مليار دولار). ووفقًا لهذه البيانات، فإن ديون الحكومات المحلية تبلغ ما يعادل حوالي ٢٧٪ من إجمالي الناتج الاقتصادي الصيني، وعلى هذا فإن إجمالي ديون الحكومة المركزية يبلغ حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الصيني وفقًا للمصادر الرسمية الصينية. وعلى الرغم من التحسن الكبير لنسبة كفاية رأس المال بالبنوك في السنوات الأخيرة، وفي الوقت ذاته الانخفاض الكبير في نسبة الديون المعدومة، إلا أن ازدياد حدة أزمة الديون السيادية الأوروبية كان له دور كبير في زيادة السوق لتوقعات الديون المعدومة بالبنوك ليزيد من حجم ديون الحكومات المحلية، في حين تزايدت نسبة أسهم القطاع المصرفي في القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية الصيني، مما أثر بشكل كبير على اتجاهات تنمية سوق الأوراق المالية إجمالاً.

(٧) يعد التلاعب في أسواق بنك الاستثمار الدولي أحد أهم أسباب تراجع سوق الأسهم. ففي سوق الأوراق المالية الصينية، نجد هناك العوامل التي تعزز من أسعار الأسهم، والتي تعمل كمؤشر الأسهم الآجلة الصيني؛ حيث يمكن للأقطاب المالية الدولية التلاعب بكل سهولة بأسواق الأوراق المالية من خلال مؤشر الأسهم الآجلة. وعلى الرغم من ارتفاع عتبة مؤشر الأسهم الآجلة، إلا أن عدد المشاركين به قليل، كما أنه ليس هناك فرصة لصغار المستثمرين لدخول سوق مؤشر الأسهم الآجلة، وبالتالي فإن حيوية سوق مؤشر الأسهم الآجلة غير كاف، كما أن التعاملات به غير كافية، ومن ثم يمكن بسهولة التلاعب بها من قبل الحيتان المالية الدولية. وفيما يتعلق بالأقطاب المالية التي تمتلك القدرة على التلاعب بسوق الأوراق المالية، فإن المنحنى التنازلي لسوق الأوراق المالية هو أكثر العوامل التي تساهم في عملية التلاعب، حيث يمكن من خلال سوق الأوراق المالية القصيرة ذات رؤوس الأموال القليلة حصد أرباح ضخمة. ومع زيادة انفتاح سوق الأوراق المالية الصيني، فإن هناك التفافًا وثيقًا مع المشاركة في الأنشطة المصرفية الدولية، ولكن نظرًا لتأخر التنمية المصرفية الصينية وانخفاض مستوى وتناسق التنمية المصرفية، فضلاً عن الافتقار للكفاءات المصرفية التي تتقن قواعد التشغيل المصرفي الدولي بشكل كبير، فقد أصبحت سوق الأوراق المالية الصينية في كثير من الأحيان حلبة للمضاربة برؤوس الأموال الدولية، وبالتالي تمكنت الأقطاب المالية الدولية من التلاعب بالسوق، الأمر الذي أدي إلى تراجع سوق الأوراق المالية، وأصبح تعرض الأسواق للركود والتدني أمرًا لا مفر منه.

٢- آثار التراجع الطويل لسوق الأوراق المالية الصينية:

لم يؤدي تراجع التنمية طويلة المدى لسوق الأوراق المالية الصينية إلى عدم تمكنها من إيجاد وظيفة أساسية لها في سوق الأوراق المالية فحسب، بل أثر ذلك أيضًا سلبيًا على الاقتصاد الكلي.

(١) لم يكن هناك تأثير لثروة سوق الأوراق المالية، وبالتالي أثر ذلك على أرباح المستثمرين، مما أدى إلى انخفاض الدخل المتاح لأسر المستثمرين، كما أدى إلى تباطؤ الاستهلاك المحلي وعدم كفاية الطلب المحلي في سوق الاستهلاك.

يمكن للمحتوى الهام والضروري لتنمية الاقتصاد الصيني أثناء الحقبة الجديدة أن يعمل على تعزيز الطلب المحلي وتحسين نسبة مساهمات الطلب المحلي في النمو الاقتصادي، إلا أن أوضاع تنمية سوق الأوراق المالية الصيني لا زالت لم تستطع أن تحقق أدنى تأثيرات للثروة، كما أن المجتمع الصيني لم يتمكن من المشاركة في التمتع بثمار النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للمستثمرين، فتعد القيمة السوقية للأسهم هي الجزء الحيوي والضروري للثروة، في حين أن التراجع الطويل لسوق الأوراق المالية قد أثر بشكل كبير على الإيرادات الفعلية والمتوقعة للمساهمين. ووفقًا لإحصاءات مركز مقاصة الأوراق المالية الصيني، فقد بلغ العدد الإجمالي للمستثمرين الصينيين أكثر من ١٣٧ مليون مستثمر، بالإضافة إلى أن ارتفاع وتراجع سوق الأوراق المالية له علاقة كبيرة بثروات عدد لا يحصى من المستثمرين. وقد انخفضت الإيرادات الاستثمارية لعدد من المساهمين انخفاضًا ملحوظا في سوق الأوراق المالية لعام ٢٠١١م، حيث بلغت نسبة المساهمين الذين تعرضوا لخسائر استثمارية أكثر من ثمانون بالمائة، حيث وصلت إلى ٨٢,٠٦٪، بينما بلغت نسبة المساهمين الذين حققوا أرباحًا كبيرة حوالي ١٢٪، أما بالنسبة للمساهمين الذين اتسمت خسائرهم وأرباحهم بالتوازن، فقد بلغت نسبتهم حوالي ٥,٩٤٪، في حين أن بيانات هذه النسب الثلاث قد بلغت في عام ٢٠١٠م حوالي ٤١,٧٠٪، ٤٠,٢١٪، ١٨,٠٩٪ على الترتيب، وفي الوقت ذاته كان هناك حوالي ٨٧,٢٠٪ من المساهمين يرى أنه من الصعب حصد الأرباح في أسواق قيد النمو. وتشير الإحصاءات ذات الصلة، أن حوالي ٨٨٪ من إجمالي الأسهم قد أصبحت سلبية في عام ٢٠١١م، وأن القيمة السوقية للأسهم فئة A اعتبارًا من الثاني والعشرين من ديسمبر عام ٢٠١١م وحتى مطلع العام التالي قد انخفضت إلى حوالي ٥ تريليون يوان، أما القيمة السوقية المتداولة فقد انخفضت حوالي ٢ تريليون و٨٨٦ مليار يوان، وبلغ متوسط الخسارة التي تعرض لها المساهمون الصينيون حوالي ٤٢ ألف يوان. ووفقًا لنظريات الاستهلاك في الاقتصاد الغربي، فإنه يتم تحديد مستوى استهلاك المواطنين من خلال الدخل الدائم، كما أن انخفاض الإيرادات المتوقعة أو عدم تحديدها يؤدي إلى الانخفاض المتزايد في مستوى وتطلعات استهلاك المواطنين. وبالتالي، فإن هذا الأمر سيكون له حتمًا تأثير على الاستثمار الإنتاجي الاجتماعي، كما سيؤدي إلى فقدان الاستثمار لدعم المطالب، وبالتالي

سيتفاقم الإفراط في الإنتاج. وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى تراجع سوق الأوراق المالية، وانخفاض إيرادات المستثمرين، وانخفاض الدخل القابل للتصرف، وقلة الاستهلاك، والإفراط في الإنتاج، ومن ثم سندخل في حلقات مفرغة من سلسلة تدهور وتراجع سوق الأوراق المالية.

(٢) الفشل التدريجي لوظائف توزيع موارد سوق الأوراق المالية وتنويع المخاطر، مما يؤثر على تنمية الاقتصاد بشكل عام. ويمكن للمستثمرين في سوق الأوراق المالية تجنب الأسهم ضعيفة الفائدة ذات الأداء المنخفض من خلال نقل استثمار رؤوس الأموال إلى أسهم ذات نمو جيد وأرباح كبيرة محتملة، والدخول برؤوس الأموال الاجتماعية إلى شركات ذات فوائد جيدة وآفاق تنموية أفضل، وبالتالي يمكن تعزيز آليات تحويل الشركات المدرجة في سوق الأسهم، وتحسين أنظمة الشركات، فضلاً عن تحسين القدرة التنافسية في الأسواق، ومن ثم المساهمة في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد. وفي الوقت الذي يمكن فيه توفير فرص استثمارية في سوق الأوراق المالية، يمكن أيضًا تقديم مجموعة متنوعة من الطرق لتنويع المخاطر وتحقيق التنشئة الاجتماعية للمخاطر. ونظرًا لتراجع سوق الأوراق المالية، فقد تعرضت ثقة المشاركين في سوق الأوراق المالية لانتكاسة الأسهم، ولذا كان انخفاض حجم التمويل أمرًا لا مفر منه، كما أدى تصويت المستثمرين بأقدامهم إلى التراجع الحتمي لوظيفة توزيع الموارد. وفي الوقت ذاته، فإن مصالح المستثمرين وخاصة مصالح صغار المستثمرين لا تحظى بالحماية الفعالة، حيث إنهم غالبًا ما يتحملون بأنفسهم المخاطر والخسائر، ومن ثم تتعرض وظائف سوق الأوراق المالية للضعف. وتشير الدراسات ذات الصلة أن هناك ما يقارب من ٨٧,٣٣٪ من المساهمين يعتقدون أن ركود سوق الأوراق المالية الصينية لفترة طويلة ليس طبيعيًا. ففي نهاية عام ٢٠١١م، وفي مجالات تخطيط رؤوس أموال المساهمين للعام القادم، فقد بلغ عدد المساهمين الذي يخططون لخفض أو سحب رؤوس أموالهم حوالي ٢٨,٥٥٪، أما نسبة من يخططون لزيادة استثماراتهم فقد بلغت حوالي ٢٠,٥٤٪، بينما هناك حوالي ٥٠,٩٢٪ لا يخططون في القيام باستثمارات إضافية، بل يخططون للحفاظ على القيمة الاستثمارية الحالية.

(٣) أدي تراجع سوق الأوراق المالية إلى بهوت شركات الأوراق المالية وانخفاض الأرباح، والتي أثرت بشكل كبير على الإيرادات، حيث إن المصدر الرئيسي لدخل شركات الأوراق المالية قد أصبح معتمدًا على عمولات تداول الأسهم وإيرادات الاستثمار، كما أدى تراجع سوق الأسهم إلى ضحالة المعاملات السوقية وانخفاض دخل العمولات، وفي الوقت ذاته تزايدت مخاطر سوق الأوراق المالية وتماسك رؤوس أموال شركات الأوراق المالية، فضلاً عن صدامات رؤوس الأموال الدولية في السنوات الأخيرة، والتي قيدت التنمية الذاتية لشركات الأوراق المالية تقييدًا خطيرًا. وتشير بيانات رابطة صناعة الأوراق المالية الصينية أن هناك حوالي أكثر من ١٠٩ شركة أوراق مالية قد حققت في عام

٢٠١١م إيرادات تقدر بحوالي ١٣٥ مليار و٩٠٠ مليون يوان، أي بانخفاض حوالي ٢٨,٩٪، كما بلغ صافي الأرباح السنوية المتراكمة حوالي ٣٩ مليار و٣٧٧ مليون يوان، أي بانخفاض حوالي ٤٩,٢٪. وتشير بيانات "WIND" أن هناك حوالي ١٨ شركة أوراق مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية قد حققت في عام ٢٠١١م صافي أرباح قُدر بحوالي ٢١,٨ مليار و٨٠٠ مليون يوان، أي بانخفاض حوالي ٤٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠م. وفي مجالات أعمال السمسرة، بلغ متوسط حجم التداول اليومي في عام ٢٠١١م حوالي ١٧٣ مليار و١٠٠ مليون يوان، أي بانخفاض حوالي ٢٣٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠م.

ويقول محلل الأوراق المالية السيد "يانغ جيان هاي" أن أسباب انخفاض صافي أرباح شركات الأوراق المالية ترجع أساسًا إلى تراجع إيرادات السمسرة وركود أسواق الأوراق المالية، الأمر الذي أدى إلى خسائر التشغيل الذاتي لشركات الأوراق المالية، وبالتالي انخفض مؤشر شانغهاي المركب حوالي ٢٣٪ والذي شكل ضربة قاصمة للخدمات الذاتية لشركات الأوراق المالية. وفي بداية عام ٢٠١٢م، لم تتحسن الأوضاع كثيرًا، بل ما زالت الإيرادات التشغيلية وصافي الأرباح في تردٍ وانخفاض. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الأوراق المالية قد بلغت في يناير عام ٢٠١٢م حوالي ٢ مليار و٩٣٩ مليون يوان، أي بانخفاض حوالي ٧٥٪ مقارنة بالشهر الماضي، بينما بلغ إجمالي الربح الصافي حوالي ٦٣٧ مليون يوان، أي بزيادة قدرها حوالي ٨٥٪ مقارنة بالشهر السابق. وقد أدى تراجع سوق الأوراق المالية وتدهور التداولات والاستثمار إلى انخفاض الإيرادات، مثل رسوم الدمغة في عائدات عام ٢٠٠٧م المالية، حيث بلغت حوالي ٢٠٠ مليار و٥٣١ مليون يوان، بينما بلغت في عام ٢٠٠٨م حوالي ٩٧ مليار و٩١٦ مليون يوان، أما في عام ٢٠٠٩م، فقد بلغت حوالي ٥١ مليار و٣٨ مليون يوان، وفي عام ٢٠١٠م، بلغت حوالي ٥٤ مليار و٤١٦ مليون يوان. وعلى الرغم من الآثار المترتبة على انخفاض نسبة ضريبة رسوم الدمغة، إلا أنه لا يمكننا أيضًا تجاهل الصدمات الناجمة عن تراجع سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لتعزيز التنمية الصحية لسوق الأوراق المالية الصينية:

يعد تراجع سوق الأوراق المالية الصينية النتاج الطبيعي لتراكم جميع المشكلات والتناقضات منذ عهد بعيد، والتي كانت السبب في تعرض السوق لمخاطر جمة. علاوة على ذلك، فإن تغيير الأوضاع الحالية لسوق الأوراق المالية سيعزز من أهمية سوق الأوراق المالية على التنمية الاقتصادية المستقبلية الصينية، باعتباره "بارومتر" الاقتصاد الشامل وتنمية الاقتصاد الجوهري، وفي الوقت الذي تتطلب فيه أن تلعب دورًا في تحسين آليات السوق، فإنه يتعين عليها أيضًا أن تعمل على تعزيز التدخل الحكومي المنطقي، وكذلك إطلاق العنان لوظائف سوق الأوراق المالية.

الأول: تحديد وظائف سوق الأوراق المالية تحديدًا واضحًا، والسيطرة على حجم تمويل أسواق الدرجة الأولى، والعمل على زيادة حيوية أسواق الدرجة الثانية.

يجب الخروج من الفهم الخاطئ الذي نؤمن به منذ زمن بعيد بأن أسواق الأوراق المالية هي وسيلة "للقضاء على الفقر الذي تعاني منه الشركات المملوكة للدولة"، بل يجب تحديد وظائف سوق الأوراق المالية تحديدًا معقولاً، وضمان شفافية وانفتاح سوق الأوراق المالية أمام الجميع. وتكمن وظيفة سوق الأوراق المالية في جمع الأموال وتغيير الآليات والتوزيع الأمثل للموارد وتنويع المخاطر، وذلك من خلال إصدار الأسهم، حيث يمكن جمع الأموال من رؤوس الأموال الاجتماعية الجامدة، ومن ثم دعم الاستثمار والتنمية طويلة المدى للشركات. ويمكن للمستثمرين القيام بالاستثمار من خلال اختيار أسهم ذات نمو جيد وأرباح كبيرة محتملة في أسواق الدرجة الثانية، والانتقال برؤوس الأموال للاستثمار في الشركات ذات الفائدة الجيدة والتي تتمتع بتطلعات تنموية جيدة، مما يساهم في تحسين التكنولوجيا بالشركات ورفع مستوى الفعالية وتحسين نظام الشركات وتوزيع الموارد توزيعًا أمثل. وفي الوقت ذاته، يمكن للمستثمرين تحقيق فعالية تنويع المخاطر من خلال تنويع اتجاهات استثمارات رؤوس الأموال.

ويتعين تغيير خصائص "سوق السياسات" لسوق الأوراق المالية والموجودة منذ عهد بعيد، والقضاء تدريجيًا على جميع أشكال جمع المال بطرق غير مشروعة في سوق الأوراق المالية والتي تشكلت في أذهان وعقول المواطنين، مع إطلاق العنان للوظائف الأساسية لسوق الأوراق المالية في ظل ظروف اقتصاد السوق. كما ينبغي السيطرة على سرعة طرح الأسهم الجديدة سيطرة معقولة، فضلاً عن السيطرة على حجم إعادة تمويل سوق الأوراق المالية، وتعزيز إجراءات التدقيق والإقرار بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، وتوضيح جميع سبل تمويل الشركات المدرجة، بالإضافة إلى تحديد أسعار إصدار الأسهم بصورة معقولة، وتغيير ظاهرة التمويل من أجل التمويل. كما ينبغي تحسين جميع سياسات الدعم ذات الصلة، وتوفير الحماية الفعالة لمصالح المستثمرين، وخاصة صغار المستثمرين، ورفع مستوى مشاركات المستثمرين في سوق الدرجة الثانية، وتحفيز حيوية أسواق الدرجة الثانية، والعمل على تمتع جميع مواطني الدولة بثمار التنمية الاجتماعية، إلى جانب بذل الجهود الحثيثة من أجل جعل سوق الأوراق المالية مستقر حتي يتسنى لجميع أبناء المجتمع التمتع بثمار التنمية الاجتماعية، والعمل على فعالية تقسيم ثروات سوق الأوراق المالية تقسيمًا حقيقيًا.

الثاني: مواصلة تطوير المؤسسات الاستثمارية، وتوجيه رأس المال الاجتماعي للقيام بالاستثمارات بعيدة المدى.

نظرًا لظهور العديد من السمات كارتفاع نسبة السعر للقيمة الدفترية لفترة طويلة في سوق الأوراق المالية الصينية، فقد ارتفع التقييم السوقي وافتقرت سوق الأوراق المالية للقيمة الاستثمارية طويلة

الأجل. لذا يجب تحسين السياسات ذات الصلة، والاعتماد على العرض والطلب في السوق كأساس، ودمج الطرح الفعلي للشركات، وتطبيق أساليب وأنظمة علمية للتقييم الحسابي، والعمل على وضع نطاق سعري معقول لطرح الأسهم، والحيلولة دون تضخيم أسعار طرح الأسهم بشكل مصطنع، فضلاً عن تعزيز القيمة الاستثمارية طويلة الأجل للأسهم. ويتعين على المؤسسات الاستثمارية أن تتمتع بأداء الأسواق المستقرة، حيث إن دخول المؤسسات الاستثمارية للأسواق قد يقلل من تقلبات السوق تقليلاً فعالاً. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات الاستثمارية تتمتع بتوحيد أكثر، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على الانضباط الذاتي وثقافة حماية مصالح المستثمرين، وبالتالي يمكنها أن تقلل مخاطر تقلبات السوق بشكل فعال، ومن ثم يمكن توجيه رأس المال الاجتماعي للقيام باستثمارات طويلة الأجل، والحد من سلوكيات المضاربة قصيرة المدى الموجودة بالأسواق، والعمل بكل قوة من أجل تطوير المؤسسات الاستثمارية ومواصلة تطوير صناديق استثمار الأوراق المالية، وبذل الجهود من أجل تطوير وتوسيع حجم أصول الصناديق، وتعزيز التنمية المنسقة بين المؤسسات الاستثمارية، ومواصلة إثراء السوق بالمنتجات الاستثمارية، والعمل بنشاط من أجل تعزيز الابتكارات السوقية، والسعي في عمليات بحث وتطوير المنتجات الاستثمارية لتتناسب مع المؤسسات الاستثمارية المختلفة، وإحكام الرقابة على الأسواق الاستثمارية الرأسمالية لمختلف المؤسسات الاستثمارية، والحد من مخاطر الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية بشكل فعال، ووضع آليات تقييد فعالة للمساهمين الأساسيين من أجل تحسين شركات إدارة الصناديق وغيرها من مؤسسات إدارة الأصول، والحفاظ على استقلالية واستقرار أداء هذه المؤسسات الإدارية، ومواصلة تحسين مختلف أنواع السياسات الضريبية وغيرها من الإجراءات لصالح أسواق الاستثمار الرأسمالية للمستثمرين كافة.

الثالث: إنشاء وتحسين القوانين واللوائح والسياسات ذات الصلة، وتحسين أنظمة الكشف عن معلومات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ونظام تقسيم الأرباح، وحماية مصالح المستثمرين بشكل فعال.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الكشف عن المعلومات، والمعروف أيضًا باسم نظام الإعلان العام ونظام الإفصاح العلني، يعمل على حماية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية لمصالح المستثمرين، وقبول الرقابة العامة وفقًا للقانون، ومن ثم رفع تقارير إلى السلطات التنظيمية للأوراق المالية والهيئات المختصة بمعاملات الأوراق المالية تتضمن التغييرات المالية الذاتية وظروف التشغيل وغيرها من البيانات والمعلومات، ثم الكشف عنها أمام الجماهير أو الإعلان عنها في بيان جماهيري من أجل تمكين المستثمرين من فهم الأحوال والأوضاع فهمًا كاملاً. وتشمل الكشف عن معلومات ما قبل طرح الأسهم، كما تشتمل على استمرار الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالشركات بعد إدراجها في سوق

الأوراق المالية، والذي يتألف أساسًا من أنظمة تعريف بطرح الأسهم وأنظمة التقارير المنتظمة والتقارير المؤقتة وغيرها من الأنظمة. وتعد عدم سلاسة وسهولة تدفق المعلومات المتعلقة بالسوق أحد أهم أسباب عدم تماثل المعلومات. ويساعد نظام الكشف العلني الفعال والمعقول عن المعلومات من ناحية على تمكين المستثمرين من فهم المخاطر الكلية للشركات فهمًا عميقًا، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات الاستثمارية، ومن ناحية أخرى يعمل على توفير مزيد من المعلومات حول أنظمة السياسات الحكومية، وبالتالي التقليل التدريجي من معلومات السوق غير المكتملة وغير المتماثلة، مع تحقيق شفافية وتوحيد مقاييس أسواق الأوراق المالية، حيث إن عدم توحيد معايير الكشف عن معلومات أسواق الأوراق المالية في الصين قد يؤدي إلى وجود معاملات وتداولات خلف الكواليس، وتلاعب في السوق، وخداع العملاء وغيرها من السلوكيات كثيرة الحدوث، والتي يكون لها دور رئيس في تطوير وتوسيع مخاطر سوق الأوراق المالية، ومن ثم تؤثر بشكل كبير على قيمة الاستثمارات في سوق الأوراق المالية. ويتعين مواصلة توجيه الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، وإنشاء آليات مستقرة ومستدامة لتوزيع الأرباح على المدى الطويل، والتي يمكن أن تلهب حماسة المستثمرين، إلى جانب العمل على زيادة مساحة الثقة السوقية، وتعزيز استدامة تنمية سوق الأوراق المالية.

الرابع: إنشاء وتحسين نظام شطب الشركات المدرجة، والحفاظ على حيوية السوق.

يعتبر نظام شطب الشركات المثالي هو النظام الهام الذي يحافظ على حيوية السوق، كما أن تحسين إجراءات الشطب ورفع مستوى كفاءة شطب الشركات يعتبر هو المحتوى الضروري والهام لتحسين نظام شطب الشركات. وفيما يتعلق بتحسين أهداف الشطب، فإنه يتعين زيادة أهداف شطب الشركات بصورة معتدلة، وفي الوقت ذاته التركيز على تحسين قابلية أهداف شطب الشركات، وتقليل مساحات تجنب أهداف الشطب، بالإضافة إلى الإنشاء التدريجي لآليات شطب واضحة ومعقولة وفعالة. ويمكن من خلال الإيقاف المؤقت أو الإيقاف النهائي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية إعداد المعايير ذات الصلة وتوضيح معايير التدقيق والإقرار لإعادة الشركات التي تم شطبها سابقًا، مع كبح جماح الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بعد إيقافها مؤقتًا بتدابير وإجراءات أخرى لتجنب الشطب، فضلاً عن مواصلة تحسين إجراءات ومعايير الشطب، والإنشاء التدريجي لأنظمة معايير شطب الشركات تتسم بالتسويق وتتميز بالتنوع، إلى جانب تحسين كفاءة شطب الشركات، وتعزيز مصالح المستثمرين وخاصة صغار المستثمرين. ويمكن الإسراع في إنشاء لوحة إنذار مركزي، ومركز تنظيم شطب الشركات، ونقل خدمات الشركات المشطوبة، وإعادة إدراج الشركات المشطوبة وغيرها من الترتيبات المؤسسية المتعلقة بشطب الشركات.

الخامس: مواصلة تحسين وتعزيز الرقابة على الأسواق وتحسين آليات مصداقية السوق وإعادة بناء الائتمان السوقي.

يتعين إنشاء نظام رقابي يتناسب مع متطلبات الرقابة السوقية، وتدريب صفوف الكفاءات الرقابية لتتكون لديهم رؤية تنظيمية للأسواق، إلى جانب وضع معالم محددة لأليات الرقابة، وزيادة تعليم القائمين على أعمال الرقابة والتنظيم، ودفع الكفاءات الرقابية على تغيير أساليبهم في العمل، وتوضيح المسؤوليات التنظيمية وتطوير ثقافة الخدمات، وإنشاء آليات فعالة للاستماع لوجهات نظر جميع المشاركين في الأسواق المختلفة، والتواصل بشكل فعال مع المستثمرين كافة. كما يتعين تحسين النظام القانوني للرقابة والتنظيم، وتطبيقه بكل صرامة، والضرب بيد من حديد على كل من يقوم بالتلاعب في سوق الأوراق المالية أو ممارسة الأعمال غير المشروعة، والحفاظ على مصداقية وسمعة السوق. ونظرًا لعدم تماثل معلومات جميع المشاركين في سوق الأوراق المالية، فإنها غالبًا ما تؤدي إلى عمليات عكسية، ومخاطر أخلاقية، بالإضافة إلى الإضرار بسمعة السوق. وينبغي تعزيز قنوات تداول المعلومات السوقية، وتعزيز علنية وشفافية المعلومات، وتحسين آليات انضباط السوق الذاتية. وفي الوقت ذاته، يتعين تحسين شركات المحاسبة ومكاتب المحاماة وتقييم الإدارات الأخرى وأنظمة الرقابة، إلى جانب تحسين آليات مصداقية السوق، وإعادة بناء الائتمان السوقي، ورفع مستويات الثقة في السوق، وتطوير القيمة الاستثمارية طويلة المدى للأسواق.

السادس: تحسين مستوى تدويل الأعمال المصرفية، وتعزيز تنظيم رأس المال الدولي قصير المدى، وتقوية القدرة على مقاومة المخاطر المصرفية الدولية، وتطوير وتدريب كفاءات القطاع المصرفي على فهم قواعد التشغيل المصرفي الدولي.

مع تزايد انفتاح القطاع المصرفي في الصين، فقد اتسمت مشاركة الصين في النظام المصرفي الدولي بالعمق. ولكن نظرًا لوجود فجوة كبيرة بين مستوى وتناسق التنمية المصرفية للصين والدول التي تتمتع باقتصاديات سوقية ناضجة، فضلاً عن ضحالة عمق وسعة التنمية المصرفية في الصين، حيث ما زالت الصين تعيش مراحلها الأولية والتعليمية في النظام المصرفي الدولي، كما أنها ليست على دراية بقواعد أعمال القطاع المصرفي الدولي، وبالتالي فهي متعطشة للمشاركة في رحاب القطاع المصرفي الدولي، لذا فقد أدى هذا الأمر إلى تكبد الصين خسائر فادحة في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن تطلعات التنمية الصينية تمضي قدمًا نحو الأفضل، ومن ثم أصبحت مقصدًا رئيسًا لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. وفي ظل سعي الأموال غير الموظفة لتعاظم أرباحها في وقت قصير، لذا فإنها لم تدخر جهدًا في تدمير آليات التوازن في الأسواق ذات الصلة، حيث إنها تميل إلى ما يساهم في عمليات المضاربة. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الأنواع من المضاربة المفرطة تتسبب في جر الأسواق للدخول في مدار يتعارض

تمامًا مع التنمية الاقتصادية، ومن ثم تصبح في النهاية خطرًا كامنًا يؤدي إلى اندلاع أزمة مالية، كما أنها لن تساهم في تعزيز القيمة الاستثمارية طويلة الأجل في الأسواق. وقد تستغل الأقطاب المالية الدولية الثغرات التي تعاني منها التنمية المصرفية الصينية ومن ثم القيام بتلاعبات في المضاربة بالأسواق الصينية، ولذا يتعين على الصين تعزيز الرقابة على رؤوس الأموال الدولية غير الموظفة قصيرة الأجل، وتوجيه توقعات السوق توجيهًا معقولاً، والحفاظ على استقرار السوق، وإنشاء آليات تحسين إنذار ووقاية وتسوية المخاطر ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير الكفاءات المصرفية من أجل استيعاب قواعد التشغيل المصرفي الدولي، وتسريع بناء فريق من الكفاءات في القطاع المصرفي.

السابع: تسريع تحويل أنماط التنمية الاقتصادية، ومواصلة زيادة الاستهلاك المحلي وتحسين الهيكل الاستثماري.

وفقًا لمتطلبات تحويل أنماط التنمية الاقتصادية، فإنه يتعين التركيز على زيادة دخل المواطنين، وتحسين مستوى الاستهلاك باستمرار، وزيادة معدلات إسهامات الاستهلاك في النمو الاقتصادي، والقضاء تمامًا على الاستثمار الأعمى، وتحسين هيكل الإنفاق الاستثماري، مع التركيز على تطوير الصناعات الناشئة، فضلاً عن كسر الحصار الإقليمي، وتشجيع التدفق الحر للموارد لتمتد إلى جميع المناطق، وتوزيع الموارد توزيعًا أمثل في شتى أنحاء البلاد، ومنع الازدواجية في الاستثمار وتكرار الإنشاءات، والاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي لتعزيز نقطة جديدة للنمو الاقتصادي، إلى جانب تغيير الظواهر التي كان يُعتمد عليها في السابق من حيث الاعتماد على الاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي. ووفقًا لأهداف بناء نظام مالي عام يتناسب مع اقتصاد السوق الاشتراكي، فإنه لابد من تغيير اتجاهات استثمار رأس المال، مع التركيز على الاستثمار في الخدمات العامة ومجالات السلع العامة الضرورية، وتعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية، والقضاء على الاحتكار المهني، وجذب رؤوس الأموال الخاصة، وتعزيز المنافسة في السوق، وتقليل الدعم المالي الموجه إلى الصناعات ذات الطاقة الإنتاجية المُفرطة، ومواصلة تسوية مشاكل الإفراط في الطاقة الإنتاجية. وفي الوقت ذاته، ينبغي مواصلة تحسين التدابير السياسية لرفع قيمة استهلاك المواطنين، وتعزيز قدرات ومستوى استهلاك المواطنين، بالإضافة إلى تنمية نقطة نمو الاستهلاك الجديدة، وزيادة القدرة على التحمل واحتماليات التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي الوقت ذاته، يتعين الاستمرار في تقديم أهداف استثمارية للمستثمرين تتمتع بإمكانيات نمو أعلى، فضلاً عن تعزيز ثقة الاستثمار السوقي.

***

الباب الثاني عشر
كيف تحل الصين مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

لقد واجهت الصين، منذ نهاية عام ٢٠١٠م، أحداثًا متعاقبة في ارتفاع الأسعار كـ"الارتفاع الرهيب لأسعار السكر"، و"الأسعار الخيالية للثوم"، و"عاصفة أسعار الزنجبيل"، و"غلاء أسعار الصويا السوداء" وغيرها من الأحداث. علاوة على ذلك، فإن أسعار اللحوم بدأت في الارتفاع المطرد، حيث أصبح استقرار أسعار اللحوم من المستحيلات، بالإضافة إلى أن الملفوف الصيني والذي اتسم بانخفاض أسعاره في الأوقات العادية أصابه هو الآخر جنون الأسعار، حيث بلغ سعر واحدة من الملفوف الصيني في وقت من الأوقات حوالي عشرة يوانات، ثم أصبح سعرها الآن يتجاوز سعر نصف كيلو من اللحم. ففي بعض الأوقات، يبدو أن انطباعات عدم وجود فوارق في الأسعار قد ضربت بجذورها في أعماق الشعب الصيني. ومع ذلك، فإن التقارير المتعلقة بأحداث "الطريق السريع" والتي تعرضت لها مدينة ونتشو ومدينة أوردوس مرة بعد مرة، فضلاً عن موجة إفلاس وإغلاق العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة بدلتا نهر اليانغتسى ودلتا نهر اللؤلؤ، إلى جانب الإصلاح المصرفي لمدينة ونتشو في الآونة الأخيرة، كل هذه الأمور قد جعلت من مشكلات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة محط اهتمام جميع أوساط المجتمع الصيني مرة أخرى.

الفصل الأول: ظهور مشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها:

لقد بلغ مجموع الشركات الخاصة والشركات ذات التمويل الأجنبي المسجلة بقطاع الأعمال في الوقت الحاضر حوالي ١٢,٥٣١,٢٠٠ شركة. وفي يونيو عام ٢٠١١م، أظهرت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والمكتب الوطني للإحصاء ولجنة التنمية والإصلاح الوطنية ووزارة المالية معايير جديدة تبين فيها أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بخدمات رجال الأعمال والتأجير والتي تحتل النسبة الأعلى بين قطاعات الصناعة الثالثة (صناعة الخدمات)، نجد أن هناك شركات صغيرة ومتوسطة يبلغ عدد العاملين فيها أقل من ثلاثمائة عامل أو لا يتجاوز إجمالي رأس مالها حوالي ١٢٠ ألف يوان، من بينها شركات متوسطة يبلغ عدد العاملين فيها أكثر من مائة موظف ويبلغ إجمالي رأس مالها حوالي ٨٠ مليون يوان أو أكثر، وهناك أيضًا شركات صغيرة يبلغ عدد العاملين فيها حوالي عشرة أشخاص أو أكثر، ويبلغ مجموع رأس مالها حوالي مليون يوان أو أكثر، كما أن هناك شركات متناهية الصغر يبلغ عدد العاملين فيها حوالي أقل من عشرة أشخاص ويبلغ إجمالي رأس مالها أقل من مليون يوان. ووفقًا للتقديرات المعيارية للمعايير الجديدة التي ظهرت مؤخرًا، فإن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة تبلغ أكثر من ٩٩,٨٪ من إجمالي عدد الشركات في شتى أنحاء الصين (مع العلم أنها لا تشتمل على الشركات الفردية والبالغ مجموعها حوالي ٣٧,٥٦٤,٧٠٠ شركة)، والتي تمثل

حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ مجموع الوظائف بها أكثر من ٨٠٪ من إجمالي عدد الوظائف في الحضر. وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم حوالي ٦٥٪ من إجمالي براءات الاختراع وأكثر من ٧٥٪ من إجمالي شركات التكنولوجيا والابتكار وأكثر من ٨٠٪ من تطوير المنتجات الجديدة. ومع ذلك، فقد عانت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لعبت دورًا لا غنى عنه في مجالات تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل والابتكار التكنولوجي والاستقرار الاجتماعي من صعوبات في التمويل سواء الجيد أو السيء.

ودعونا نمعن النظر في تلك البيانات التالية:

١- بالنظر إلى نتائج المسح الوطني لأوضاع تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء الصين عام ٢٠١٢م.

ففي الربع الأول من عام ٢٠١٢م، وصل مؤشر تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين إلى حوالي ٩٢,٦، أي بانخفاض حوالي ٠,٩٪ عن الربع الرابع من عام ٢٠١١م. وفي ظل أوضاع استمرار الانخفاض المطرد للاقتصاد الصيني، فقد ظل مؤشر تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر انخفاضًا واستقرارًا. ومنذ بداية الربع الرابع من عام ٢٠١٠م، فقد تجاوز تراجع مؤشر تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ٢٪، حتى إنه وصل في بعض الأحيان إلى ٣,٩٪، أما مؤشر التنمية لهذا الموسم فقد أغلق على تراجع كبير. وبالنظر إلى ثمانية قطاعات فرعية، يتبين لنا أن القيمة الحرجة للازدهار كانت أقل من ١٠٠. أما مؤشر قطاع الإنشاءات، فقد وصل إلى ٨٧,٤، أي بانخفاض حوالي ٠,٩٪، في حين أن مؤشر قطاع الخدمات الاجتماعية قد بلغ ٩٨,٥، أي بزيادة قدرها ٠,٢٪، بينما بلغ مؤشر قطاع الإسكان والطعام حوالي ٩٠,٦، أي بانخفاض حوالي ٠,٥٪.

٢- الاستطلاعات التي أجرتها مقاطعة تشجيانغ على أكثر من حوالي ٢٨٣٥ شركة في نهاية عام ٢٠١١م.

في ظل خيارات "معاناة الشركات من القروض المصرفية"، فقد تم رفض حصول حوالي ١٥٪ من الشركات على قروض أو استغلال قيمة القروض لممارسة الضغوط عليهم، بينما طُلب من ١٣٪ منهم سحب ودائعهم، وأصبح حصول المواطنين على قروض مصرفية أمرًا في غاية الصعوبة. أما في ظل خيارات "لكي يتسنى الحصول على قرض مصرفي لابد من قبول أي شروط"، فقد أعرب حوالي ١٦٪ عن حاجتهم إلى شراء التأمينات والمنتجات المالية الأخرى، بينما أعرب حوالي ٢٥٪ عن ارتفاع معدلات الفائدة بشكل كبير، في حين أعرب حوالي ١٢٪ عن الحاجة إلى دفع رسوم الاستشارات، بينما أعرب حوالي ٢٦٪ عن حاجة الأصول المرهونة إلى رسوم تقييم تحديد الأصول ورسوم تقييم التعهدات وغيرها، بينما كان هناك مجموع من الشركات أقل من ١٤٪ قد أعربت عن عدم حاجتها إلى قبول شروط إضافية. وقد أدى دفع هذه الرسوم الإضافية إلى ارتفاع تكاليف الشركات. وقد جعلت مشكلات التمويل جزءًا كبيرًا من مؤسسات القطاع الخاص في حاجة ماسة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخاص عند الحاجة إلى المال. وعلى هذا، فكم تبلغ درجة حاجة مؤسسات القطاع الخاص إلى الاعتماد على

المؤسسات المالية غير الرسمية؟ تشير الاستطلاعات التي تم إجراؤها على أكثر من ٢٨٣٥ شركة من شركات القطاع الخاص إلى أن حوالي ٩٪ من الشركات قد أعربت عن: "في كثير من الأحيان عند التعامل مع رأس المال المتداول يتعين الحصول على قروض مرتفعة الفوائد من المؤسسات الخاصة"، بينما أعربت ٤٧ ٪ من الشركات عن "ندرة حدوث ذلك"، في حين أن أكثر من نصف الشركات بدأت في ممارسة أعمال الربا لتمويل مشروعاتهم.

٣- بالنظر إلى تقارير "شنغهاي سيكيوريتيز نيوز" في سبتمبر عام ٢٠١١م.

لقد أعرب منسق عمليات الرصد بوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات السيد "هوانغ لي بين" في مؤتمر "تقارير صيف عام ٢٠١١م عن الاقتصاد الصناعي الصيني" عن ما يلي: "كانت أوضاع غالب الشركات الصينية بين شهر يناير وشهر يوليو عام ٢٠١١م تسير على خطى جيدة، ولكن كانت الصعوبات التي تواجهها تزداد صعوبة، لا سيما الشركات متناهية الصغر، ومن ثم تفاقمت حدة المشكلات التي تعاني منها تلك الشركات، بينما لم يتجاوز إجمالي هوامش أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣٪". وتُظهر بيانات التقرير أن هناك حوالي ٤٠,٠٠٠ شركة قد تعرضت للخسارة من إجمالي ٣١٠,٠٠٠ شركة في الفترة ما بين شهر يناير وحتى شهر يوليو، حيث بلغ إجمالي الخسائر حوالي ١٢,٧٪، وعلى هذا لم تتغير جملة الخسائر التي تعرضت لها هذه الشركات كثيرًا. ومع ذلك، فقد كانت الخسائر التي تتعرض لها الشركات تتفاقم شهرًا فشهر. وقد ارتفعت معدلات الخسائر التي تكبدتها هذه الشركات من ٢٢,٢٪، والتي كانت حصيلة خسائر شهر يناير وفبراير، لتصل إلى ٤١,٦٪ في الفترة ما بين شهر يناير وحتى شهر يونيو، ثم زادت لتصل إلى حوالي ٤٦,٩٪ في الفترة ما بين شهر يناير وحتى شهر يوليو. وتواجه حاليًا حوالي من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة صعوبات حياتية خطيرة، بينما تتمتع حوالي ١٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط بالنمو والارتقاء، في حين أن هناك حوالي ٢٠٪ من الشركات تعيش مرحلة انتقالية. وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تسديد رأس المال مع الفائدة، ولذا فهي تواجه مخاطر ديون هائلة.

٤- الاستطلاع الخاص الذي أجراه فرع هايكو المركزي التابع لبنك الشعب الصيني حول تنظيم أوضاع تمويل مؤسسات القطاع الخاص بمقاطعة هاينان في الفترة من يناير إلى سبتمبر عام ٢٠١١م.

بالنظر إلى نتائج الاستطلاع، يتبين لنا أن أسعار الفائدة الناجمة عن تمويلات المساهمين والعاملين بالشركات منخفضة، حيث إنها تصل إلى حوالي ١٢,٣٨٪. أما الحد الأقصى لأسعار فائدة التمويلات من خلال المؤسسات الوسيطة الخاصة والتي تصل مدتها إلى شهر واحد فقط فتبلغ حوالي ٣٤,٥٧٪، حيث ترتفع معدلات أسعار الفائدة هذه عن معدلات أسعار فائدة الإقراض القياسي بأربعة أضعاف. وتختلف أسعار فائدة التمويلات الخاصة عن هيكل أسعار فائدة القروض، حيث إن مدتها أقل وأسعار فائدتها أعلى، كما تختلف أسعار فائدتها باختلاف مدتها، حيث يمكن أن تكون شهرًا وفي هذه الحالة تكون معدلات أسعار الفائدة حوالي ٣١,١٠٪. وهناك من تتراوح مدتها من شهر إلى ستة أشهر وتبلغ معدلات أسعار الفائدة فيها حوالي ٢٨,٨٢٪، بينما هناك من تتراوح مدتها من ستة أشهر إلى اثني عشر

شهرًا وتبلغ أسعار الفائدة فيها حوالي ٢٥,٤٨٪، بل إن هناك من تصل مدته إلى أكثر من سنة وتبلغ معدلات أسعار الفائدة في هذه الحالة حوالي ٢٢,٩٣٪، ومن ثم تكون هذه أكثر إلحاحًا من القروض الخاصة قصيرة المدى، كما تكون الحاجة إلى التمويل عاجلة، وبالتالي تكون هناك صلة بينها وبين قصر مدة التمويل.

ومن خلال الاستطلاعات التي تعكس الأصوات الحقيقية وكذلك البيانات الصناعية الرسمية، فإنه من السهل رؤية حالة عدم التفاؤل تجاه الأوضاع التشغيلية والتمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة. فالتمويلات الجيدة أو التمويلات الضئيلة أو زيادة رأس المال لم تجد مشروعات جيدة، وعند وجود مشروعات جيدة، فإن هناك صعوبة في الحصول على عائد جيد، ومثل هذه الحلقة المفرغة قد أدت إلى تفاقم حدة وصعوبة تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالنظر إلى الأساس، يتبين لنا أن صعوبة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد مشكلة منهجية، وهي نتاج عوامل كثيرة متراكبة، وظهور مثل هذه الصعوبات الحالية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إنما يرجع إلى نفس الأسباب التي كانت وراء ظهورها في الماضي، كما أن هناك أسبابًا خاصة تتعلق بالمشهد الحالي. وبالتالي، فإن التنقيب عن مثل هذه الأسباب يعتبر هو مفتاح حل مشكلات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

الأول: تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحلقات الذاتية القصيرة والضعيفة في الاقتصاد الوطني؛ حيث إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني مجموعة من العقبات كعدم استقرار إنتاجها وارتفاع مخاطر فشلها وقصر دورتها الزمنية وغيرها من المشكلات. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع التي أُجريت حول هذا الموضوع أن متوسط عمر الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية يتراوح فقط ما بين ٣ و٧ سنوات. ونظرًا لكون معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تكتنفها العديد من العيوب كانخفاض قيمتها الصناعية، وضعف القدرة على الابتكار التكنولوجي، واتسام إنتاجها بالانتشار الأفقي، وانخفاض مستوى معداتها، ونقص عدد المتخصصين بها، والافتقار إلى حقوق الملكية الفكرية المستقلة والعلامات التجارية، والاعتماد بشكل رئيسي على "انخفاض التكلفة وانخفاض الأسعار وانخفاض الأرباح" من أجل المشاركة في المنافسة، فإن جميع هذه الأمور قد وَلدت بدورها مخاطر كبيرة لا تتفق مع طبيعة البنوك التجارية التي تفضل التعامل مع القطاعات منخفضة المخاطر. علاوة على ذلك، فإن الفوضى التي تعيشها قطاعات الحسابات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم توحيد قطاعات التشغيل بها، وكذلك افتقار سجلات تقييم القروض للنظامية والاستقرار، إلى جانب نقص الإجراءات والتدابير التي لديها للسيطرة على المخاطر، أدى ذلك كله إلى استحالة اعتماد البنوك على المصادر العامة للحصول على معلومات تشغيلية حقيقية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أدى هذا التباين الخطير في المعلومات إلى تفاقم صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال أنظمة التمويل النظامية والرسمية. كما أدى ارتفاع تكلفة الإنتاج الحالية والصعوبات التي تعيشها الشركات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكاليف التشغيل إلى صعوبة الاستجابة للمتطلبات العملية لتحويل أنماط التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي.

الثاني: لا يخلو نظام الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من العيوب؛ حيث إن نظام التمويل في الصين، اعتبارًا من عام ٢٠١٢م وحتى الآن، قد اعتمد على التمويل غير المباشر، بالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بمعظم مهام التمويل لهذه الشركات. ومع ذلك، فلم تُفلح تلك الإتهامات الشائعة التي تعرضت لها البنوك التجارية في محاولة لاتخاذ إجراءات وتدابير لتسوية مشكلات التمويل من منظور قروض البنوك التجارية. ونظرًا للمخاطر المرتفعة التي عانت منها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المراحل المبكرة لانطلاقها، فقد تقرر عدم السماح لها بالاندماج في نظام قروض البنوك التجارية. ونظرًا لافتقار الشركات الصغيرة والمتوسطة للخبرات أثناء تنمية الخدمات المصرفية لهذه الشركات، فقد كشفت عن مزيد من المخاطر. وقد واجهت عملية تنمية المؤسسات المصرفية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، وأمانة مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات التأجير التمويلي، وشركات القروض الصغيرة، وشركات الرهن، ومؤسسات الضمان، وأسواق قيد النمو، وسندات مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بنية تحتية غير مثالية للخدمات المصرفية بدرجات متفاوتة، وأنظمة كشف عن المعلومات غير دقيقة، ونقصًا في الحوافز التنظيمية والتنظيم الحكومي المتماثل في جميع المجالات وغيرها من المشاكل الأخرى. على سبيل المثال، ضيق سبل تمويل شركات القروض الصغيرة؛ حيث إن المصادر الرئيسة لقروض شركات القروض الصغيرة تتكون حاليًا من رؤوس الأموال التي يدفعها المساهمون وصناديق التبرعات والمنافع التشغيلية، وكذلك رؤوس الأموال التي تنتج عن اندماج ما لا يزيد عن مؤسستين مصرفيتين. ووفقًا للأفكار التوجيهية التي ركزت عليها اللجنة التنظيمية المصرفية الصينية وبنك الشعب الصيني حول شركات القروض الصغيرة، فإنه ينبغي أن تخضع شركات القروض الصغيرة للرقابة المجتمعية، والابتعاد عن أي شكل من أشكال جمع الأموال غير المشروعة، وإلا ستتعرض للمسؤولية الجنائية بموجب القانون، في حين أن الخدمات المصرفية التي تقوم شركات القروض الصغيرة بإدارتها تدخل في منافسة شرسة مع البنوك التجارية، مما أدى إلى صعوبة حصول شركات القروض الصغيرة على مزيد من الدعم المالي من البنوك التجارية.

الثالث: الآثار المتخلفة للأزمات المالية على السياسات والاستراتيجيات. ومن أجل كبح جماح الإنزال الضخم للقروض بعد الأزمة المالية، ومن أجل تحقيق أهداف التنظيم الشامل، فقد قامت المؤسسات التنظيمية في عام ٢٠١١م بفرض رقابة صارمة على أحجام وإيقاع قروض البنوك التجارية، حيث زاد حجم القروض في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م. ولكن نظرًا للضغوط الاقتصادية الموجهة في عام ٢٠١٢م، وانطلاقًا من زاوية تفكير البنوك التجارية في الحفاظ على كبار عملائها، فقد اتخذت العديد من الإجراءات كان على رأسها تخفيض حجم القروض الموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى تفاقم صعوبة أوضاع التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. ووفقًا للإحصاءات، فقد غطت القروض المصرفية بشكل أساسي الشركات الكبيرة وحوالي ٨٠٪ من الشركات المتوسطة، بينما غابت القروض المصرفية عن أكثر من ٨٠٪ من الشركات الصغيرة بلا مبرر، ومن ثم اضطر عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى اللجوء للاقتراض الخاص من أجل تسوية حاجاته الملحة والعاجلة. وبهذا فقد ارتفعت معدلات أسعار الفائدة

للاقتراض من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التمويل. علاوة على ذلك، فقد زاد الإنزال الضخم للقروض في السنتين الماضيتين من حماسة الاستثمار للشركات الصغيرة إلى حد كبير، ثم زادت الاستثمارات اللاحقة من احتياجات استمرار الاقتراض وتحويله، ولكن في ظل السيطرة الكاملة على أحجام القروض، فقد كان من الصعب تحقيق الاكتفاء في رؤوس الأموال. ومنذ الثلاثين من نوفمبر عام ٢٠١١م، فقد قلّص البنك المركزي معايير الإقراض ثلاث مرات، حيث أصبح يقدم جميع سبل الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء قلت أم كثرت، ولكن في ظل سوء المؤشرات الاقتصادية الحالية، فقد غاب دوره المتوقع في إنعاش الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الرابع: ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أعباء الشركات؛ حيث بدأت أسعار السلع ترتفع وتزداد منذ عام ٢٠١١م، فضلاً عن التضخم السريع، مما أدى إلى ارتفاع كبير وسريع في تكاليف تشغيل الشركات الصغيرة. وقد كان هناك أسباب عديدة أدت إلى هذا الارتفاع، أولاً: زيادة أسعار النفط الخام والقطن وأسعار خام الحديد. ثانيًا: أزمة الوظائف الشاغرة ومشكلة نقص الأيدي العاملة، فضلاً عن الارتفاع الحاد في تكاليف العمالة، وتآكل هوامش أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتدهور أوضاع التشغيل، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع سعر صرف اليوان، مما أدى إلى استمرار تقليص هوامش أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد عليها في التصدير. وقد أدى تدهور أوضاع التشغيل إلى تراجع كفاءة وسمعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتفاقمت صعوبات التمويل، في حين أن احتياجات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة قد زادت بسبب ارتفاع التكاليف. ثالثًا: تنوع وارتفاع جمع الرسوم من الشركات، حيث ارتفعت معدلات رسوم إقراض البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة البنوك (من ٢٠٪ - ٧٠٪). بالإضافة إلى فوائد القروض، فقد زاد على الشركات الصغيرة أعباء رسوم التسجيل ورسوم الضمان ورسوم المراجعات والاستشارات الصناعية التجارية. علاوة على ذلك، فإن هناك غرامات مخالفة القوانين، حيث إن الحكومة تقوم بفروض رسوم تعسفية على هذه الشركات، وذلك من أجل تخفيف الصعوبات المالية المحلية، واستغلال السلطة المخولة لهم لزيادة منافع القطاعات، فضلاً عن استغلال الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الأساسي في الوحدات القاعدية وكذلك سلطاتهم من أجل تحقيق المكاسب الشخصية وغيرها من الظواهر السلبية التي زادت من أعباء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الخامس: أسباب التنظيم الشامل وتعديل الهيكل الاقتصادي. ففي عام ٢٠١٢م، طرح مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي مجموعة من الاقتراحات، حيث طالب بتعميق إصلاح المجالات الرئيسة والحلقات المفتاحية، وتعميق إصلاح تسويق أسعار الفائدة، وإصلاح آليات تشكيل سعر الصرف، والحفاظ على سعر صرف اليوان مستقرّ بصورة أساسية، إلى جانب تعميق إصلاح تعاونيات الائتمان الريفية، والعمل على تدريب المؤسسات المالية المعنية بالشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك المتعلقة بـ"الأمور الزراعية الثلاثة". ومع ذلك، فإن السياسات النقدية لاحتياطي الودائع والتي تم إثارتها مرارًا وتكرارًا في عام

٢٠١١م قد أدت إلى تقليص الانسيابية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، فقد تم أولاً زيادة توتر تمويلات البنوك الصغيرة والمتوسطة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تم تقليص حجم القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وثانيًا، تم خفض عمليات التمويل على المجتمع بأسره، وبالتالي تعرضت احتياجات الشركات الكبرى إلى التمويل لضغوط كبيرة، إلا أن الشركات الكبيرة تمكنت من تخفيف ضغوط السيولة من خلال تسويف دفع الأموال المستحقة للشركات الصغيرة، وبالتالي زاد ذلك من تفاقم الأوضاع المالية للشركات الصغيرة. علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز إعادة الهيكلة الاقتصادية، فقد زادت الدولة من إحكامها وتشديدها على الطاقة الإنتاجية المتعلقة بالصناعة، مما أدى إلى زيادة صعوبة حصول الشركات على دعم الائتمان. ولذا، فإن صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ظهرت في عام ٢٠١٢م قد أظهرت أيضًا السمات الهيكلية الواضحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت أوضاع التمويل المشددة على شركات التجارة التقليدية الخارجية والشركات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للتنظيم الصناعي أكثر وضوحًا.

الفصل الثاني: كسر الخبرات الأجنبية لصعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة:

لا تعد مشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد "الخصائص الصينية"، بل هي أساسًا مشكلة عالمية. ووفقًا لنتائج التجارب التطبيقية في بعض الدول والأبحاث التي أجراها البنك الدولي، فقد تبين أن الإطار القانوني والتنظيمي الداعم، والبنية التحتية المالية المثالية، وآليات الدعم الحكومي الفعالة هي العوامل الرئيسة الثلاثة لتنمية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو أفضل، إضافة إلى أن التجارب المتعلقة بهذا الجانب لا تعد ولا تحصى. وقد أخترنا أدناه أربع دول ذات خبرات متقدمة في مجالات طرق الاستثمار والبناء القانوني وشراء السلع (تشجيع الابتكار) وحماية براءات الاختراع، وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا وألمانيا، على أمل تقديم أفكار جديدة تمكن الصين من حل صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

١- التجربة الأمريكية: التركيز على بنك وادي السيليكون في مجالات الابتكار التكنولوجي:

يعد بنك وادي السيليكون الأمريكي أحد النماذج الذي يتم فيه ابتكار أساليب مصرفية لخدمة الشركات ذات الطابع التكنولوجي. وقد بدأ بنك وادي السليكون في التحول من كونه بنكًا تجاريًا تقليديًا في عام ١٩٩٣م ليصبح بنكًا يعمل على توفير جميع الخدمات التمويلية المتعددة التي تجمع بين الإقراض والأسهم للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع التكنولوجي. وقد أصبح بنك وادي السيليكون في الوقت الحالي بنكًا متخصصًا يتمتع بسمعة متميزة، حيث يقوم بالتركيز على مجالات الابتكار التكنولوجي، ومن ثم فهو يحتل المرتبة الأولى على صعيد أسواق الائتمان التكنولوجية الأمريكية. كما أنه يتخصص في توفير الخدمات المالية الفريدة لشركات الابتكار التكنولوجي. وهناك أكثر من نصف شركات رأس المال الاستثماري بالولايات المتحدة الأمريكية هم بالفعل عملاء لبنك وادي السيليكون، حيث يعتبر هذا البنك أحد القوة الهامة التي تدعم أنشطة وادي السيليكون وأنشطة افتتاح المشروعات. وعلى الرغم من أنه يعد أحد البنوك الصغيرة، إلا أنه قدم إنجازات متميزة على مر

السنين، حيث تأتي عوائد أصوله الصافية في طليعة العديد من البنوك التجارية، وبمقارنته مع البنوك التجارية العامة، نجد أنه يتمتع بأساليب فريدة في مجالات التشغيل.

ويعمل بنك وادي السيليكون بشكل وثيق مع مؤسسات رأس المال الاستثماري، حيث يتم العمل على هذا النحو: أولاً، العمل الرئيسي لبنك وادي السيليكون هو توفير الخدمات المصرفية التجارية للشركات الاستثمارية في مؤسسات رأس المال الاستثماري. ثانيًا، تقع منافذ بنك وادي السيليكون عادة بالقرب من مؤسسات رأس المال الاستثماري، وذلك من أجل تقديم الخدمات المصرفية المباشرة والعاجلة لمؤسسات رأس المال الاستثماري. ثالثًا، يتم تأسيس لجنة استشارية لتقديم مشورتها لرأس المال الاستثماري ولضمان الاتصال الوثيق مع مؤسسات رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى نسج شبكة من العلاقات المتبادلة مع رأس المال الاستثماري والتي من خلالها يتم تبادل المعلومات وتحقيق أعمق مستوى من التعاون والتنمية المشتركة لدعم الشركات الناشئة.

طرق الاستفادة المبتكرة

يعود مصدر حوالي ٨٠٪ من عائدات بنك وادي السيليكون إلى أعمال الودائع والقروض للشركات الناشئة التي يُدخلها رأس المال الاستثماري، فضلاً عن منح القروض لمجموعة مختارة من العملاء. فمن جهة، فإن أسعار فائدة قروضها أعلى بكثير من البنوك التجارية الأخرى، ومن ناحية أخرى، تكاليف مصادر اعتمادات بنك وادي السيليكون منخفضة، كما أن مصادر الاعتمادات الأساسية تعود لحسابات جارية بغير فائدة لحوالي ٣٠٪ من الودائع، بالإضافة إلى أن أرباح وخسائر ارتفاع القروض وتراجع الودائع يجلب عائدات ضخمة لبنك وادي السيليكون.

طرق الضمان المرنة

نظرًا لأن قاعدة عملاء بنك وادي السيليكون تتمثل في الشركات الناشئة ذات الطابع التكنولوجي، والتي تعتمد أساساً على الموارد الفكرية، مع انخفاض أصولها الثابتة، فإن هذا البنك يتسم بمرونة أكثر في مجالات الرهن والضمان، بل ويسمح بالرهن والضمان لبراءات الاختراع التكنولوجية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، كضمان براءات الاختراع التكنولوجية للشركات التي لا زالت في مراحل البحث والتطوير، ومن ثم يمكن للشركات، بعد دخول المنتجات إلى الأسواق، الاعتماد على الحسابات المستحقة بدلاً من حقوق الملكية الفكرية كضمان.

طرق السيطرة على المخاطر العلمية

إضافة إلى اعتماد أنماط التعاون مع مؤسسات رأس المال الاستثماري لتجنب المخاطر، فقد اتخذ بنك وادي السيليكون أيضًا مجموعة متنوعة من الطرق لعزل المخاطر وتنظيم الاستثمار وغيرها من أنماط السيطرة على المخاطر المتنوعة. فأما عزل المخاطر فهو عبارة عن فصل بنك وادي السيليكون بين الاستثمارات الناشئة وقطاع الأعمال العام في الأمور البنكية، بحيث من المستحيل نقل الأموال المخصصة للاستثمارات الناشئة لقطاع الأعمال العام، وذلك تجنبًا للتأثيرات الخطرة بين الجانبين. وأما تنظيم الاستثمار فهو تنظيم السيطرة على مخاطر الصناعات المختلفة والمراحل المختلفة للتطور الصناعي

وغيرها. علاوة على ذلك، فإنه يمكن تعزيز قاعدة العملاء وضمان المكاسب المحققة عن طريق تقديم الاستشارات والخدمات المتخصصة والاستشارات المهنية وغيرها من الأعمال.

٢- التجربة اليابانية: تحسين الدعم التشريعي للشركات الصغيرة والمتوسطة المتطورة:

تعد تشريعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من أكثر التشريعات تقدمًا واكتمالاً بين بلدان العالم كافة في الوقت الحالي؛ حيث إن التشريعات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على أنظمة مستقلة متنوعة وأساسية، كما أنها تشتمل على قوانين تنظيمية وتحفيزية وقوانين استراتيجية. ولذا يمكن القول بأن هذا النظام هو نظام قانوني مثالي متكامل. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي خلال عشر سنوات، وانطلاقًا من متطلبات التنمية الاقتصادية لتلك المرحلة، فإن الحكومة اليابانية قد وضعت حزمة من القوانين الموجهة للوظائف الاقتصادية التي تتحملها الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك نقاط القوة والضعف الخاصة بها، حيث وضعت "قانون استقرار الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون الخزانة العامة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون الخزانة العامة لتأمين الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون التعاون المشترك للشركات الصغيرة والمتوسطة" وغيرها من القوانين ذات الصلة، بل وأجرت العديد من التعديلات عليها. وقد عزمت اليابان على تحسين البيئة الداخلية والخارجية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف حالة الركود التي تعاني منها هذه الشركات.

وفي عام ١٩٦٣م، قامت الحكومة اليابانية بسن اللوائح والأنظمة المنهجية الخاصة بـ "أعوام تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة"، والتي تعني "القانون الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة". وقد قصدت الحكومة اليابانية من خلال أساليب تشريع القوانين الأساسية ضمان تنفيذ سياسات التمويل والضرائب للشركات الصغيرة والمتوسطة والحيلولة دون المنافسة غير المشروعة وغير العادلة، مع دعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تعزيز انتعاش الاقتصاد المحلي.

وفي خلال الأربعين عامًا اللاحقة، أصدرت الحكومة اليابانية مجموعة من القوانين تباعًا، مثل "قانون تنظيم مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون تشجيع عصرنة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون تنظيم المشروعات الصغيرة"، و"التدابير المؤقتة لتعزيز قانون تنمية تكنولوجيا الشركات الصغيرة والمتوسطة"، و"قانون تيسير دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات جديدة" وغيرها من القوانين ذات الصلة، وذلك من أجل تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على العوامل غير المواتية وتشجيعها على التحول المهني المناسب وتشجيع إنتاج الابتكار التكنولوجي.

وتمشيًا مع التنمية الاقتصادية، فقد تم إدخال العديد من الإصلاحات والتحسينات على "القانون الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة"، حيث تم إنهاء آخر تعديلات "القانون الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة" في يوليو عام ٢٠٠٩م. وقد كان للنسخة الجديدة المنقحة من "القانون الأساسي

للشركات الصغيرة والمتوسطة" الفضل في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحمل مسؤولية المنافسة الحرة تحملاً أفضل.

وقد بلغ إجمالي عدد القوانين واللوائح المختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة حاليًا في اليابان أكثر من خمسين قانونًا، وبالتالي فهي أكثر دول العالم في هذا الصدد. وتنصب اهتمامات النظام القانوني الياباني للشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين ظروف تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وحماية الشركات المستضعفة، وتعزيز المنافسة الصحية، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تأسيس أنماط تشغيلية عصرية، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بالابتكارات التكنولوجية والثقافية للشركات. ولذلك تمكنت اليابان من التخلص سريعًا من الركود الذي تعاني منه الدول بعد الحروب، بل وتمكنت من مجاراة دول العالم المتقدمة، حيث ارتبط هذا الأمر ارتباطًا وثيقًا بالاهتمام الزائد وجهود الدعم التي أولتها الحكومة اليابانية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢- التجربة الكورية: دعم الشركات الصغيرة، وتشجيع نظام مشتريات المنتجات الممتازة التي تتمتع بالابتكار التكنولوجي.

بدأت كوريا في تنفيذ "نظام مشتريات المنتجات الممتازة" في عام ١٩٦٦م، حيث أصبحت سياسة المشتريات التي تعتمد في الأساس على المنتجات ذات الجودة والتكنولوجيا هي جوهر ذلك النظام. ويكمن الهدف من وراء هذا النظام في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات رأس المال الاستثماري التي تتمتع بتطلعات تنموية وتعمل على مواصلة تعزيز أبحاث وتطوير التكنولوجيا من خلال أولويات المشتريات الحكومية، حيث تعمل أولاً على شراء التكنولوجيا التي قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات رأس المال الاستثماري بتطويرها والمنتجات ذات الجودة الممتازة. وتحتاج الشركات التي تتقدم بطلبات اعتماد منتجات ممتازة (ست مرات في السنة) إلى تكنولوجيا NEP، وNET وغيرها من التكنولوجيا التي تحظى باعتراف الحكومة الكورية، ومن ثم يتم التقدم بطلبات إلى لجنة المنتجات المتميزة في المشتريات الحكومية. وبعد اجتياز

اختبارات الصلاحية والتي هي عبارة عن اختبارين، يمكن بعدها الحصول على شهادة اعتماد بمشتريات معينة لمدة ثلاث سنوات، ثم توقيع عقود أحادية المصدر وبنود للمشتريات ذات الأفضلية. ويمكن أن تقدم الحكومة كل سبل الدعم من خلال إقامة المعارض ونشر قائمة بالسلع وتوزيعها في مواقع المشتريات وغيرها من الوسائل. وإذا ما أرادت الاستمرار في سياسة "أسواق المشتريات التي تعتمد على التكنولوجيا والجودة كأساس" للبقاء على قيد الحياة، فإنه يجب على هذه الشركات أن تهتم اهتمامًا شديدًا بتطوير التكنولوجيا وتحسين إمكانات النمو.

وقد بدأت الحكومة الكورية في تطبيق هذا النظام منذ عام ١٩٩٦م، حيث وصل إجمالي عدد المنتجات التي تتمتع بالأفضلية، اعتبارًا من نهاية عام ٢٠١١م، حوالي ٣٠٨٥ منتجًا تم استخدام فيها ما يقرب من ٦١٠٩ تكنولوجيا، كما تحظى الشركات المتميزة المدعومة بنتائج مباشرة "حيث إن المنتجات المتميزة = توسع في المبيعات". وتتزايد حصة مبيعات المنتجات الممتازة التي تم تحديدها باستمرار في

سوق المشتريات الحكومية. وقد بلغ حجم المشتريات في عام ٢٠٠٧م حوالي ٧٠٠ مليار و٧٠٠ مليون وون كوري، ثم ارتفعت في عام ٢٠١١م لتصل إلى حوالي ١ تريليون و٤٠ مليار وون كوري، أي بزيادة قدرها حوالي ٤٨,٥٪، وهو ما يمثل حوالي ٦٪ من إجمالي المشتريات السنوية والبالغة تريليونات الوونات. وتتزايد سوق إنجازات دعم مكتب المشتريات الكوري للمنتجات المتميزة سنويًا تزايدًا طرديًا. ونظرًا لأن "نظام مشتريات المنتجات الممتازة" لا ينتمي إلى الأهداف المفتوحة لقوانين اتفاقية المشتريات الحكومية بمنظمة التجارة العالمية، لذا فهي قادرة على تنفيذ نظام الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية باعتبارها قوة تنافسية تحظى بالدعم. وفيما يتعلق بتشجيع التطور التكنولوجي ومساعدة الشركات الصغيرة على الدخول في أسواق المشتريات العامة، فقد استطاعت حماية ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية الحصول على فوائد كثيرة.

الأوضاع الحالية لسياسات سوق دعم المنتجات المتميزة في كل عام (اعتبارًا من عام ٢٠١١م)

الفروق	
عام ٢٠٠٧م	
عام ٢٠٠٨م	
عام ٢٠٠٩م	
عام ٢٠١٠م	
عام ٢٠١١م	
البنود	
٣١٠	
٢٣٩	
٢٦٤	
٣١٦	
٢١١	
سوق الدعم (مائة مليون وون)	
٧٠٠٧	
٩٤١٢	
١١٤٨٦	
١١٢٣٢	
١٠٤٠٤	

الأوضاع الحالية لتحديد توثيق التكنولوجيا المختلفة

الفروق

NET

NEP

أخضر

تكنولوجيا

براءات الاختراع

عملي

حالة جديدة

مواصفات

توثيق

بيئة

علامة

GR

K

علامة

عالية الفعالية

التجهيزات

GS

المجموع الكلي

كمية المنتجات

٣٤٤

١٣

٣٢١٤

٧٧٥

٧٧١

٤٢١

١٠٠

٣٣١

١١٧

٢٣

٦١٠٩

(المصدر: مراجع مكتب مشتريات كوريا)

٤- التجربة الألمانية: خلق بيئة مواتية للابتكار، وحماية عمل براءات اختراع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل حقوق الملكية الفكرية

يعد عمل براءات الاختراع للشركات الصغيرة والمتوسطة أحد المشاريع الفرعية الألمانية (وهذا برنامج يعمل على حفاظ ألمانيا على إبداع كل ما يتمتع بقيمة الاستخدام التجاري) (SIGNO). وقد نشأ ذلك البرنامج من المشروعات الابتكارية التحفيزية التي أسستها وزارة البحوث والتعليم بألمانيا الاتحادية عام ١٩٩٥م (INSTI)، ويتم تنفيذ الخطط الأصلية لـ (INSTI) خلال خمس سنوات، ثم تم تغييرها لتتحول من تأثيرات كبيرة لتصبح تطبيقات إلى أجل غير مسمى. ومنذ أبريل عام ٢٠٠٨م، فقد تم دمج مشروعات (INSTI) وبعض المشروعات الابتكارية ذات الصلة، ثم تم تغيير اسمها إلى (SIGNO). ويكمن الهدف الأولي لمشروعات (SIGNO) في رفع مستوى وعي وقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على استخدام البيانات الأساسية لبراءات الاختراع والتكنولوجيا أثناء عملية الابتكار. وبعد عشر سنوات من التنمية، بدأ مركز هذا المشروع يتحول تدريجيًا إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد حصولها على براءات الاختراع في تسويق منتجاتها ومنع انتهاك براءات الاختراع. ويكمن مضمونها الأساسي في دعم رأس المال، حيث تعود جميع مصادر رأس مال هذه المشروعات إلى مخصصات الحكومة الاتحادية، كما تُستخدم لاستعادة الشركات جزءًا من النفقات المعقولة المتكبدة في طلبات براءات اختراع الشركات وعمليات التصنيع. وتعد الميزة الأكبر في عملية استقلال عمل براءات اختراع الشركات الصغيرة والمتوسطة هي خفض حواجز الوصول والسماح، وتبسيط عملية طلب براءات الاختراع، بشرط أن يكون هذا هو الطلب الأول للحصول على براءة اختراع لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو أن المدة بين آخر طلب براءة اختراع تقدمت به هذه الشركة الصغيرة والمتوسطة وهذه المرة قد تجاوزت الخمس سنوات، ومن ثم يمكن التقدم بطلب للحصول على دعم مشروعات. ومع ذلك، فإن الهدف من "عمل براءات اختراع الشركات الصغيرة والمتوسطة" لا يقتصر على دعم رأس المال الميسر، بل لرسم مضمون الخدمات المحددة التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الدعم.

الخدمات الخمس المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الدعم.

إمكانية هذه المشروعات الخدمية.

الحد الأقصى لعدد المنح التي يمكن الحصول عليها.

المشاركة في أبحاث أوضاع تنمية ما يتعلق بالتكنولوجيا.

٨٠٠ يورو

تحليل منافع تكاليف طلبات براءات اختراع المنتجات.

٨٠٠ يورو

التقدم بطلب براءات اختراع إلى مكتب تسجيل براءات الاختراع الألماني أو تطبيق التصميمات الجديدة في ظل مساعدة وكلاء براءات الاختراع

٢١٠٠ يورو

دعم الأنشطة التحضيرية لعملية تصنيع المنتجات الحاصلة على براءة اختراع

١٦٠٠ يورو

توفير التمويل اللازم للشركات للتقدم بطلبات براءات الاختراع في البلدان الأجنبية

٢٧٠٠ يورو

وتتناسب هذه الخدمات الخمسة مع متطلبات الشركات المختلفة. وعند الحديث عن الشركات التي تحظى بجميع المشروعات الخدمية، فإن أقصى دعم يمكن أن تحصل عليه هذه الشركات هو ٨٠٠٠ يورو، كما أن أقصى دعم يمكن تقديمه جراء التكاليف المعقولة التي يمكن أن تتكبدها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التقدم بطلبات براءات اختراع هو ٥٠٪، كما يجب أن يتقابل كل دعم تحصل عليه الشركات مع أحد الخدمات العامة، وضمان تخصيص أموال الدعم لأغراض خاصة. علاوة على ذلك، فإن هذه الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات للشركات الصغيرة يمكن أن تساعد في الاستفادة من الاعتمادات المالية استفادة كاملة.

ووفقًا للإحصاءات، فإن تأثير هذا العمل يعد في غاية الأهمية؛ حيث إن نسبة منح براءات الاختراع من خلال برنامج عمل براءات الاختراع قد ارتفعت إلى ٨٠٪، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط معدل منح براءات الاختراع في ألمانيا، وبالتالي فإن هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة تتميز بقدرتها الابتكارية القوية. وتعد من بين أهداف خدمات مشروعات عمل براءات الاختراع للشركات الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع هذه الشركات على الابتكار، حيث إن هناك حوالي ٨٠٪ من الشركات قد حققت منتجات ابتكارية فيما بين عام ٢٠٠٣م وعام ٢٠٠٥م، بينما قامت ٤٨٪ من الشركات بابتكارات في عمليات الإنتاج في الفترة نفسها. وفي مجال البحوث والتنمية، فإن هناك حوالي ٨٧٪ من هذه الشركات قد قامت بابتكارات داخلية، أي أن نصف أعمال الموظفين تندرج في مجالات البحث والتطوير. بينما أقرت ١٠٪ من هذه الشركات بأنه لولا وجود دعم عمل براءات اختراع الشركات الصغيرة والمتوسطة، لما تمكنت من التقدم بطلبات لحماية الملكية الفكرية. وقد لعب هذا المشروع دورًا تحفيزيًا لأكثر من ٤٥٪ من الشركات، حيث أصبحت عملية التقدم بطلبات براءات الاختراع أكثر سرعة، واتسع نطاق

استخدام حقوق الملكية الفكرية. علاوة على ذلك، فقد خلقت هذه المشروعات حوالي ١٤٥٠ فرصة عمل على الأقل، كما أن هناك حوالي ٧٧٪ من الشركات من بين مختلف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على دعم تخطيطي من هذا العمل قد اختارت تطبيق التقدم بطلبات براءة اختراع أو أنها حظيت في تلك الفترة بحماية براءة اختراعها. بينما توجد حوالي من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من الشركات من اختارت آليات غير رسمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، كما أن هناك حوالي ٤٧٪ من الشركات من اختارت تطبيق حماية العلامات التجارية. وهذه البيانات أعلى عمومًا من بيانات أنشطة الابتكار الوطنية.

يعد عمل براءات الاختراع للشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا أحد سياسات الملكية الفكرية الناجحة التي يتم تطبيقها على الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم اختياره كواحد من أفضل الممارسات الفعالة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وتأتي ألمانيا في المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي في مجال سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: سياسات القضاء على صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين:

على صعيد اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني، اهتم مجلس الدولة اهتمامًا بالغًا بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن أجل ذلك، فقد قامت الحكومة الصينية بمجموعة من التنظيمات الهامة وتنفيذها بكل فاعلية في شتى القطاعات والمناطق، ثم اعتمدت سلسلة من التدابير الفعالة لتخفيف مشكلات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيقوم الكاتب في تلك المقالة بتمشيط الأوضاع الحالية لتنمية خدمات تمويل جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية وأساليبها التمثيلية، وذلك من أجل المساهمة في حل هذه المشكلة. الأول: مواصلة توحيد وتطوير مؤسسات ضمان ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إن صناعة الضمان التمويلي في الصين ما زالت في مراحلها الأولية، كما أن تنمية شركات الضمان الائتماني في غاية الازدهار. ولكن بعد إعادة خلط أوراق صناعة الضمان في عام ٢٠١١م، فقد أدركت مؤسسات الضمان وحكومات المناطق المختلفة أن تلك الصناعة تشتمل على أعداد كثيرة، إلا أنها تعاني من قلة في رؤوس أموالها، ونقص في ابتكاراتها المهنية، وقلة في إجراءات وتدابير تخفيف المخاطر وغيرها من الظواهر. كما قامت هذه المؤسسات بإجراء العديد من الاستكشافات والمحاولات من مختلف الزوايا بكل همة ونشاط. وهناك أربعة نماذج تشغيلية جديدة تمثيلية، هي كما يلي: أولاً، نمط الضمان الصناعي؛ حيث تقوم أنماط الضمان الصناعي بتشكيل مؤسسات الضمان أساسًا من خلال قيادة الاتحادات الصناعية، فضلاً عن إفساح المجال كاملاً أمام مزايا أوضاع ائتمان الشركات الصناعية المحلية واتجاهات التنمية، ومن ثم يمكن من خلال مؤسسات الضمان تزكية البنوك للشركات ذات الجودة العالية والتشغيل النمطي للمشروعات، مما يقلل إلى حد كبير تكاليف تشغيل صناعات الضمانة ومخاطر الضمان. ثانيًا، نمط الجسر والنفق؛ فعلى أساس نمط معاملات البنوك والضمان والشركات التقليدية، فيمكن لنمط الجسر والنفق إدخال شركات رأس المال الاستثماري وغيرها من ركائز المشاركات الجديدة، وفي حالة عدم قدرة شركة من الشركات على سداد القروض المصرفية في حينها نتيجة لبعض التغيرات غير المتوقعة، فإن هذا الكيان سيمكنه من خلال شراء أسهم هذه الشركة المدينة أو بغيرها من الأشكال ومن ثم الدخول في تلك الشركة المدينة من أجل تحقيق

التدفق النقدي لتسديد قرض الشركة، فضلاً عن تجنب خطر عجز الشركة عن سداد ديونها أو تصفية الحسابات جراء الإفلاس ومن ثم اضطرار مؤسسات الضمان لدفع تعويضات. ثالثًا، نمط احتضان الكيانات

وزيادة الائتمان؛ ويعمل هذا النمط على الاستفادة الكاملة من استقلالية البنوك المتطورة، ودمج موارد الحكومة والبنوك والمؤسسات، والمشاركة سويًا في بناء منصة لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير خدمات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. رابعًا، وضع الطريق المتوازن؛ حيث يعتمد ذلك الوضع على منصة الثقة، وإطلاق العنان لتأثيرات تنسيق شتى العناصر المالية المختلفة، والعمل على مساندة الشركات التي تعاني من الحاجة إلى التمويل لتشكيل ما يعرف بـ "مدينة الشركات" وفقًا لسمات الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الصناعي، ومواصلة تحسين هيكل المنتجات وآليات مشاركة المخاطر، فضلاً عن القيام بالتقسيم الدقيق لمخاطر قروض الضمان التقليدي إلى هيكل تجاري متميز وثانوي وركيك، وتلبية المتطلبات المختلفة لمختلف المستثمرين تجاه المخاطر والمنافع.

الثاني: تشجيع ودعم تطوير شركات القروض الصغيرة؛ حيث أدى تشديد تزايد الائتمان والذي بدأ بحلول عام ٢٠١٠م إلى ازدهار الطلب على رأس المال الخاص، في حين أن الربحية الجيدة لشركات القروض الصغيرة قد جذبت جزءًا من رؤوس الأموال التدفقية في السوق، كما أدت إلى تشارك عوامل العرض والطلب في تعزيز التنمية الجيدة لشركات القروض الصغيرة. علاوة على ذلك، فقد حظيت الحكومات المحلية بإرشادات سياسية من السلطات العليا، ومواصلة طرح السياسات المتميزة، فضلاً عن خلق بيئة أكثر استرخاءًا من أجل التنمية المستدامة لشركات القروض الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل تقسيم سوق شركات القروض الصغيرة، فقد تم تركيز الانتباه على خدمات التمويل الإلكتروني لشركات القروض الصغيرة على محرك البحث علي بابا بين شركات التجارة الإلكترونية. وقد اعتمدت شركة علي بابا للقروض الصغيرة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة (والمعروفة باسم قروض علي بابا الصغيرة) على شركة علي بابا للتجارة الإلكترونية بتشجيانغ المساهمة ذات المسؤولية المحدودة بصفتها الراعي الرئيسي، حيث يبلغ إجمالي رأس المال الذي تم تسجيله بالشركة حوالي ٢٠٠ مليون يوان، كما أوضحت حكومة بلدية هانغتشو الوقاية من المخاطر ومعالجة المسؤوليات. وقد بدأت شركة علي بابا للقروض الصغيرة تشغيلها التجريبي في مدينة هانغتشو في العاشر من أبريل عام ٢٠١٠م، ثم بدأت ممارسة عملها رسميًا في الثامن من يونيو من العام ذاته. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠م، فقد بلغ إجمالي عدد أشهُر عمل شركة علي بابا حوالي ثمانية أشهر، أطلقت في تلك الأشهر البسيطة ثلاثة أنواع من القروض، قروض استمارات بضائع ، وقروض ائتمان صافية للشركات متناهية الصغر، وقروض ائتمان صافية. وتلتزم شركة علي بابا للقروض الصغيرة بمبادئ القروض التي تتسم بـ "الصغر والتناثر". وقد بلغ مجموع معاملات القروض، اعتبارًا من نهاية عام ٢٠١٠م، حوالي ١٣٨١٣، كما بلغ إجمالي قيمة القروض حوالي ٢٢٢,٩٣٧,٠٠٠ يوان. وفي تلك الفترة، بلغت نسبة أعلى معدل للفائدة السنوية حوالي ١٨,٧٢٪، بينما بلغت أدنى معدل للفائدة السنوية حوالي

٩,٣٦٪، وبلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة حوالي ١٧,٨٨٪، ومعدل تأخر دفع الضرائب حوالي ٠,٣٦١٪. وفي الوقت ذاته، وضعت الشركة نظام رقابة داخلي شامل. ومنذ التشغيل التجريبي لهذا النظام، وعلى أساس نظام الإدارة الأصلي المشكل من سبع وعشرين سلسلة، فقد تم إضافة أنظمة جديدة كنظام إدارة البيانات، وإدارة الصلاحيات، وإدارة الحماية، بالإضافة إلى تسعة أنظمة أخرى جديدة غطت جميعها العمليات التجارية الرئيسة وأنظمة التحكم الداخلية للشركات. ومن أجل تنسيق أماكن الإشراف الخارجية في الوقت الحقيقي للهيئات الرقابية بمختلف مستوياتها على صعيد المقاطعات والمدن، فقد أطلقت شركة علي بابا للقروض الصغيرة في ثلاثة أشهر منصة تنظيم لقروض علي بابا الصغيرة. ويمكن للمؤسسات الرقابية أن تستعلم عن البيانات التجارية من خلال تلك المنصة حسب المنطقة والتاريخ ونوع القرض وسعر الفائدة وغيرها من الاستفسارات الأخرى. كما يمكنها مطالعة جداول كشوف التقارير اليومية والشهرية والموسمية والسنوية والأصول الخمسة. ووفقًا لما صرح به المسئول عن قروض تاوباو المالية بشركة علي بابا السيد "وانغ فانغ"، فإن العملاء المحتاجين للقروض يمكنهم التقدم بطلبات قروض على الموقع الإليكتروني لشركة علي بابا، وبعد تقييم النظام، ومع أول ثانية يمكن منح الدعم إلى العميل على حساب باي بال. وتستند العوامل الرئيسة في إدارة مخاطر تلك العملية على نظام تقييم البيانات في كواليس شركة علي بابا. ويعد المرجع الرئيسي الذي يعتمد عليه التجار هو درجة الثقة بالشبكة الإلكترونية لعلي بابا وحجم التجارة بمول تاوباو وبيانات سلوك الإقراض. ويمكن من خلال نظام الاستشارات مع بنك الشعب الاستعلام عن الأخير، حيث يتم دفع جميع القروض على حساب باي بال. وفي مجالات إدارة المخاطر، فإن إدارة علي بابا تعتمد على أسلوب التحقيق التحذيري. على سبيل المثال، يمكن من خلال عدد طلبات القروض عبر الإنترنت وتمشيط المعلومات الصناعية فهم حجم مخاطر المقترض. "ولا تخضع عمليات الاقتراض عبر الإنترنت أساسًا للتفتيش الجسدي"، حيث إن حجم اقتراض التجار العاديين في الوقت الحالي قد يصل إلى حوالي مليون يوان، أما بالنسبة لكبار عملاء شبكة مول تاوباو، فيمكن أن يصل حجم الإقراض إلى حوالي عشرة ملايين يوان من خلال التدقيق والموافقة البشرية. وقد كانت بداية قروض ائتمان مول تاوباو في منطقة دلتا نهر اليانغتسي، ثم أصبحت الآن في شتى أنحاء البلاد. ويبلغ مجموع القروض حوالي ٤,٦ مليار يوان، حيث إن هناك ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ عميل لمول تاوباو قد أصبحوا الآن عملاءًا لشركة علي بابا للقروض الصغيرة.

الثالث: العمل بكل قوة من أجل تنمية مهنة جمع الأوراق التجارية؛ فلقد شهدت الأوراق التجارية التي أصدرتها الشركات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة زخم نمو كبير، كما تم استخدام أنماط ضمان مرنة في جمع الشركات الصغيرة والمتوسطة للأوراق التجارية، حيث بدأت عملية الإقرار والموافقة المريحة والسريعة تحظى تدريجيًا باعتراف جميع المستويات الإدارية والحكومات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المستثمرين. وقد لاقت الأوراق التجارية التسع عشرة التي أصدرتها الشركات الصغيرة والمتوسطة في بكين وقوانغتشو وجيانغسو ومنغوليا الداخلية واثنتا عشرة مقاطعة ومدينة ومنطقة ذاتية الحكم ترحيبًا واسعًا من قبل السوق، حيث جمعت ما يربو على ٤ مليار

و٦٥٧ مليون يوان. وفي أبريل عام ٢٠١٠م، نجح سوق السندات بين البنوك في إصدار خمس أوراق تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعمومًا، فقد أدت الممارسة الفعلية لإصدار أوراق تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى نتائج جيدة. وقد انخفضت عتبة الأوراق التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة نسبيًا، بينما كانت حاجة الشركات لتلبية نوعية الائتمان جيدة. وقد ظلت هذه الشركات لمدة ما يقرب من ثلاث سنوات دون ارتكاب أدنى مخالفات أو أعمال غير مشروعة، كما ظلت الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تصدرها لما يقرب من ثلاث سنوات دون أي تأخير في سداد أصول الدين وفوائده. وقد ارتفع مبلغ إصدار نظام الإدارة الداخلي المثالي واستخدام نظام إدارة سداد جمع الأموال لأكثر من ٥٠ مليون، مع حد أقصى قدره ٤٠٪ من صافي أصول الشركات. علاوة على ذلك، فإن ممارسة أعمال الإنتاج الصناعي، واستقرار الأرباح، والتدفق النقدي، كل ذلك يعمل على تحقيق هذه الشروط الخمسة الكبرى.

وفيما يتعلق بمجال تكاليف التمويل، فإن متوسط قيمة سعر فائدة الأوراق التجارية التسع عشرة التي تم طرحها قد بلغ حوالي ٤,٤٦٪، وإذا أضفنا رسوم اكتتاب شركات الاكتتاب والطرف الضامن ورسوم الضمان، وكذلك رسوم تحديد المنتجات ورسوم التوثيق وغيرها من الرسوم، فإننا نجد أن تكاليف التمويل ستصل إلى حوالي ٦٠٪، ويمكن التفكير في تكاليف الإصدار، والذي هو أعلى من سعر فائدة القروض من سنة إلى ثلاث سنوات والبالغة حوالي ٥,٤٠٪ في الفترة نفسها. ولكن باعتباره هو المبادر، فإن الحكومة عادة ما تقدم إعانات أو سياسات تنسيق ممتازة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تحقيق غرض دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر الأوراق التجارية، كما أن الحكومات المحلية غالبًا ما تقوم بإلغاء رسوم الضمان ورسوم تقييم خفض الائتمان ورسوم التوثيق وغيرها من الرسوم، مع الحفاظ على معدلات رسوم إصدار الأوراق التجارية أعلى قليلاً من مستوى سعر فائدة الإصدار، وتقديم جميع سبل الدعم الرخيصة نسبيًا للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى خفض التكاليف، فإنه عند عقد المقارنة بين الأوراق التجارية المجمعة والقروض المصرفية، نجد أن هناك العديد من المزايا الأخرى. على سبيل المثال، يمكن للشركات وفقًا لاحتياجات التشغيل أن تختار المواعيد المحددة بكل مرونة، حيث يمكنها أن تختار التمويل طويل الأجل والذي يبدأ من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات. ومثال آخر، طرق استخدام الأموال التي يتم جمعها تتسم بمرونة أكثر؛ فبالإضافة إلى منع استخدامها في مصاريف المضاربة كالأسهم والعقود الآجلة والعقارات وغيرها من المجالات، فإنه لا يمكن استخدامها في سد ثغرات رأس مال تشغيل الشركات فحسب، بل يمكن استخدامها أيضًا في تعويض القروض المصرفية مرتفعة التكاليف. علاوة على ذلك، فهي تلعب دورًا كبيرًا في تحسين درجة شهرة الشركات وغيرها من الجوانب. ومع ذلك، فقد أدى نمط مبادرات المنظمات الحكومية إلى استمرار عدم قدرة إصدارات الأوراق التجارية المجمعة للشركات الصغيرة والمتوسطة على التخلص من الاعتماد على الحكومة. وعلى الرغم من سرعة تطور الأوراق التجارية، إلا أن إصداراتها لا زالت تنحصر على المناطق المتطورة التي تتمتع بظروف اقتصادية أفضل والمناطق التي

تتمتع بقوة الموارد المالية الحكومية، حيث من الصعب أن تتواجد الأوراق التجارية المجمعة في ظل المخاوف التي تعاني منها شتي أنحاء البلاد.

الرابع: العمل بكل قوة من أجل تطوير المصارف الريفية؛ حيث إن "المؤسسة المالية الريفية المتطورة" تعد واحدة من البنوك الريفية التي تم افتتاحها في أواخر عام ٢٠٠٦م. ووفقًا للأحكام ذات الصلة للجنة التنظيمية المصرفية الصينية، فإن مفهوم البنوك الريفية يشير إلى البنوك التجارية الصغيرة بالمقاطعة أو المركز. وفي الأول من مارس عام ٢٠٠٧م، فقد تم افتتاح ثلاثة مصارف ريفية في مقاطعة سيتشوان ومقاطعة جيلين، بينما تجاوز عدد البنوك الريفية الحالية في الصين أكثر من ١٥٠ مصرفًا. وتتسم البنوك الريفية بقلة التعقيدات القانونية، ومن ثم فإن العميل الرئيسي للمصارف الريفية هي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتناهية الصغر وقطاع عريض من الفلاحين.

وقد بلغ إجمالي عدد البنوك الريفية التي تم افتتاحها في شتى أنحاء البلاد، اعتبارًا من نهاية يونيو عام ٢٠١١م، حوالي ٤٠٠ مصرفًا، فضلاً عن ١٠٠ مصرفًا آخر تم حصولها على إذن بالبناء، لتغطي بذلك حوالي ٣١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية مركزية. ومن أجل مواصلة تعزيز إصلاح النظام المالي الريفي، ووفقًا لخطط اللجنة التنظيمية المصرفية الصينية، فقد بلغ إجمالي عدد البنوك الريفية في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١٠٢٧ مصرفًا في شتى أنحاء الصين. وقد تم توزيع هذا البنوك بشكل رئيسي في وسط غرب وشمال شرق الصين ومحافظة مقاطعة هاينان والمناطق التابعة للمحافظة، بالإضافة إلى المقاطعات والمحافظات الفقيرة والمناطق التابعة لها. وقد أصبح نموذج البنوك الريفية هو التوجه الهام لعملية إصلاح النظام المصرفي الريفي المستقبلي للصين، حيث بلغ إجمالي رؤوس أموال البنوك الريفية التي تم افتتاحها حوالي ٥٠ مليون يوان، وبلغ متوسط حجم الأصول حوالي ٣٠٠ مليون يوان، وبذلك تم حل مشكلة الخدمات المالية لآلاف القرى والمدن الصغيرة. وبالنظر إلى البنوك الريفية التجريبية، يتبين لنا أن ٩٠٪ من هذه البنوك لديها مساهمات من شخصيات اعتبارية أو طبيعية، أما البنوك الريفية التي تم إنشاؤها من قبل المؤسسات المالية المصرفية فهي قليلة جدًا، بينما تجاوز متوسط نسبة مساهمات رؤوس الأموال الاجتماعية في البنوك الريفية أكثر من ٥٠٪. ولمواجهة اختلال توازن عرض وطلب الخدمات المالية طويلة المدى للشركات الصغيرة والمتوسطة الريفية، فقد تعين على البنوك الريفية أن تمتلك العديد من المزايا كمرونة آليات تحديد أسعار الفائدة وانخفاض مستوى أسعار الفائدة. والدليل على ذلك هو أن أسعار الفائدة الشهرية للقروض التي تصل مدتها إلى عام في بنك شيان فينغ تشانغ بمقاطعة هوبي أقل حوالي ١٠٪ من المؤسسات المالية الأخرى. وقد أظهرت الأبحاث التي أُجريت على البنوك الريفية في أماكن أخرى بشتى أنحاء الصين أن البنوك الريفية قد قلصت مستوى أسعار الفائدة للقروض قصيرة المدى بالمناطق الريفية، وذلك لكسب دعم العملاء في المناطق الريفية. وعمومًا، فقد حصلت الأوضاع الحالية لتنمية البنوك الريفية إلى حد كبير على توجيه مختلف رؤوس الأموال للوصول إلى المناطق التي تنخفض فيها نسبة تغطية المنافذ البنكية، فضلاً عن المناطق التي تعاني من قلة الخدمات المصرفية والمنافسة المصرفية وتطوير الخدمات الريفية والزراعية.

ولكن ما لا يمكن تجاهله في هذا الجانب هو مشكلات قلة عدد الفروع والمنافذ البنكية، وافتقار مصادر رأس المال للضمان، وضعف نمو صناعة القروض وغيرها من الجوانب الأخرى، حيث إن التنمية الجيدة للبنوك الريفية ما زالت في حاجة إلى اهتمام الحكومة بالأسواق ودعم جميع الجوانب.

الخامس: اعتماد تدابير متعددة من أجل القضاء على مشكلات التمويل؛ فلقد اكتسبت مشكلات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ظهرت في السنوات الأخيرة سماتاً جديدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الأطراف كافة لتخفيف صعوبات التمويل، إلا أنه بالنظر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، يتبين لنا أن احتياجات التمويل ما زالت تحتوي على فجوة كبيرة. وتعد هذه المشكلة في غاية التعقيد والشمول، حيث تتطلب مواصلة الابتكار من جميع الأطراف المعنية بالمجتمع، وفتح مسارات جديدة لحل مشكلات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتتسم بالخصائص الصينية. وللعمل على الجمع بين الخبرات الدولية والمحلية المتطورة والمشاكل التي تواجهها الصين في الوقت الحالي، فإن الكاتب يرى أنه يجب على الحكومة أن تولي اهتمامًا كبيرًا بمجالات توجيه المؤسسات الإدارية، مع توسيع سبل التمويل، وتحسين السياسات الضريبية، وكذلك ضمان القوانين واللوائح من أجل تقديم جميع الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة. ونشير فيما يلي إلى بعض التوصيات والسياسات التي يتعين على الحكومة إجراؤها من أجل ذلك:

أولاً، إنشاء نظام تمويلي مثالي ومتنوع، فضلاً عن توفير قنوات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة جهود تطوير سوق التمويل المباشر، وتحسين هيكل التمويل، وتغيير نظام التمويل الاجتماعي الحالي الذي يتم فيه الإفراط في الاعتماد على التمويل غير المباشر. كما يجب تعزيز الإصدار العام للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق في ظل التمويل المباشر، وإنشاء سوق محلي لنقل ملكية أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبذل الجهود المضنية لتطوير صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار الصناعي وصناديق رأس المال الاستثماري وغيرها من مؤسسات التمويل المباشر الأخرى، فضلاً عن مواصلة توسيع نطاق إصدار الديون المجمعة والأوراق التجارية المجمعة وغيرها من أدوات التمويل المباشر، وتحسين آليات الإصدار، وتسريع تعزيز السندات الإقليمية المشتركة، وإصدار الأوراق التجارية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تجريبيًا، والاستمرار في توسيع قنوات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أسواق التمويل المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي مجالات التمويل غير المباشر، يتعين تشجيع إنشاء نظام مصرفي متعدد المستويات وأسواق ائتمان، وتشكيل أسواق ائتمان مصرفي تتكون من البنوك الصغيرة والكبيرة والمتوسطة للتعامل مع الشركات الصغيرة باختلاف مستوياتها، بالإضافة إلى تشكيل شركات القروض الصغيرة وشركات التأجير والمراهن والاتحادات الائتمانية والنقابات وغيرها من أسواق ائتمان المؤسسات المصرفية غير البنكية المتنوعة، وكذلك أسواق الائتمان الخاصة التي تم تشكيلها إما عن طريق الشركات أو الأفراد، إلى جانب تحسين القوانين واللوائح ذات الصلة، وتعزيز الإشراف والإدارة.

ثانيًا، يجب العمل بقوة من أجل تطوير مؤسسات خدمات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى المستوى الأمثل. ويعد افتقار الشركات

الصغيرة والمتوسطة للشفافية، وضبابية الأخبار المتعلقة بالقروض، وضعف حماية حقوق الدائنين، وتردي بنية الرهن وغيرها من المشكلات هي العقبة الرئيسة التي تواجه عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن الممكن أن يؤدي تحسين البنية التحتية المصرفية (معايير المحاسبة والمراجعة وأنظمة التقارير الائتمانية وسجلات الائتمان ومكاتب الائتمان وأنظمة الرهن والإفلاس وكذلك أنظمة الدفع والتسوية وغيرها) إلى تقليل تباين المعلومات بشكل فعال، وتعزيز جهود المؤسسات المصرفية لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت ذاته، فإن النقص الذي تعاني منه مؤسسات خدمات التمويل يعد أحد العوامل الهامة التي تقيد عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، يتعين مواصلة تنظيم تطوير مؤسسات ضمان التمويل، وتشكيل نظام لمؤسسات ضمان التمويل التي تعتمد على مؤسسات الضمان الاستراتيجي كدليل وتعتمد على رؤوس الأموال الاجتماعية الخاصة كأساس، والحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وتعزيز الإقراض المصرفي للشركات الصغيرة، وإنشاء مؤسسات تصنيف ائتماني متخصصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ تسجيل إدارة ائتمان وضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مؤسسات المزاد العلني، وتحسين بيئة وأساليب خرق الشركات الصغيرة لتعهدات سداد الديون، وتعزيز حماية حقوق الدائن. علاوة على ذلك، فإنه يتعين على الحكومات المحلية تنسيق هيئات الأعمال المتخصصة والمعنية، فضلاً عن توفير استشارات المعلومات المناسبة والاستشارات المالية والقانونية والضريبية وغيرها من الخدمات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا، يتعين تعزيز السياسات الضريبية الممتازة، وخفض تكاليف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أشارت "الخطة الخمسية الثانية عشرة" الصينية بشكل واضح إلى أنه يتعين العمل بكل قوة من أجل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أنظمة وسياسات ولوائح الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ تحسين النظام الضريبي وغيرها من السياسات الممتازة، وتخفيف الأعباء الاجتماعية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن الضرائب المرتفعة تقوض من القدرة الربحية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تؤدي إلى تقييد تطورها ونموها إلى حد كبير، وخاصة في ظل الوضع الراهن. ويمكن تقليل التكاليف المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الضرائب وغيرها من المزايا الضريبية الأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أوضاعها التشغيلية، وتعزيز التنمية الصحية للشركات الصغيرة. على سبيل المثال، فعلى أساس ما أدت إليه مسودة "اللوائح المؤقتة بشأن ضريبة القيمة المضافة" المنقحة في عام ٢٠٠٩م من توحيد تخفيض معدلات الضريبة بالنسبة لصغار دافعي الضرائب إلى ٣٪، فإنه يتعين مواصلة تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة بالنسبة لصغار دافعي الضرائب؛ وتنفيذ نظام المعدلات الضريبية المتباينة بين الشركات المختلفة الحجم، وتخفيض عتبة ضريبة القيمة المضافة لدافعي الضرائب عامة، وتيسير قيود استخدام فواتير ضريبة القيمة المضافة المتخصصة وغيرها. علاوة على ذلك، فإن القطاعات المالية يمكنها القيام بتنفيذ أنظمة ضريبة دخل متميزة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدخال سياسات ملائمة للإعفاء من الضرائب، وتنفيذ سياسات ضريبية متباينة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات التكنولوجيا العالية، ومواصلة زيادة الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء صناديق خاصة للإصلاح والابتكار

التكنولوجي بالشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتدريب العاملين بتلك الشركات، وتقديم جميع سبل الدعم لها. وفي الوقت ذاته، يمكنها العمل على تقليل الأعباء الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوحيد أعمال وكالات الضرائب ومعايير رسومها، وتحسين الوضع المالي للشركات الصغيرة، وتخفيف الضغوط المالية عليها من خلال التدابير المذكورة أعلاه.

رابعًا، يتعين تعزيز البناء القانوني ذات الصلة، وضمان تأسيس نظام تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. فالصين لا تمتلك في الوقت الحالي أي تشريعات خاصة بالهيئات الإدارية المختصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تفتقر الهيئات الإدارية المختصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحالية إلى الاستقلال، فضلاً عن عدم وضوح اختصاصاتها ومسؤولياتها. وبالرغم من الانتهاء من صياغة الوثائق المعيارية لمشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لم يصدر حتى الآن قانون يتعلق بالمؤسسات المالية لسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما لم يتم إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تتعلق بسياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويلاحظ أن مستوى التشريعات التمويلية التجارية ومؤسسات التمويل التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في غاية التردي، بل من الممكن أن نقول أنها غائبة. كما تفتقر البنوك التجارية لآليات التعويض الفعال عند تقديم القروض إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بمجال الأنظمة القانونية لضمان التمويل، فعلى الرغم من وجود "قانون الملكية بجمهورية الصين الشعبية"، وزيادة تعويم ضمانات الرهن وغيرها من القوانين والأنماط، إلا أن الممارسة العملية تفتقر إلى القابلية، كما تفتقر أنماط ضمانات الرهن إلى الابتكار، كتعهد الملكية الفكرية، بالإضافة إلى ضعف فعالية النظام القانوني لمؤسسات الضمان الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي لم تصبح مثالية حتى الآن. وما أكثر الوثائق المعيارية المقررة والتي تتعلق بتنمية الشركات الصغيرة، وتردي مستوي التشريعات. وسواء أكانت تشريعات تقنية أو تشريعات تتعلق بالمضمون، فإنها متخلفة تخلفًا خطيرًا عن ركب تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولذا، يتعين تعزيز بناء القوانين الأساسية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء نظام قانوني سليم للهيئات الإدارية المختصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس سياسات وأنظمة قانونية للتمويل التجاري غير المباشر وضمانات تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة تتسم بالتكامل وتعدد المستويات.

❊❊❊

الباب الثالث عشر
لماذا تتعرض الشركات المملوكة للدولة لانتقادات متكررة؟

تعد الشركات المملوكة للدولة أحد الحلقات المركزية في عملية إصلاح النظام الاقتصادي بأكمله، حيث إنها دائمًا هي محور اهتمام الجميع. فما زال الجدل الدائر حول إصلاح الشركات المملوكة للدولة مستمراً، سواء أكانت مشكلات "نظام الملكية" أو مشكلات "الرأسمالية والاشتراكية" والتي أُثيرت منذ أكثر من ثلاثين عامًا، أو مشكلات "الاحتكار"، أو قضايا "فقدان الأصول المملوكة للدولة" الحالية وغيرها من القضايا الحساسة. وبالتالي، فإن إصلاح الشركات المملوكة للدولة في ظل التقدم الصعب غالبًا ما يتعرض لاستجوابات واتهامات دائمة من قبل الجماهير. وفي عام ٢٠١١م، وتمشيًا مع كشف التقارير السنوية للشركات المدرجة في السوق، فإن البنوك الصناعية والتجارية ومؤسسة البترول الوطنية الصينية وغيرها ما زالت تحافظ على الزخم القوي لكسب المال، في حين أن اتهامات الجماهير للشركات المملوكة للدولة أصبحت محط اهتمام المجتمع بأسره.

الفصل الأول: مختلف الاتهامات التي تتعرض لها التنمية الإصلاحية للشركات المملوكة للدولة:

لقد بدأ العد التجريبي لتوسيع الاستقلال الذاتي للشركات المملوكة للدولة، في طريق إصلاح الشركات المملوكة للدولة في الصين، منذ عام ١٩٧٨م، حيث استمرت لمدة ثلاثين عامًا تزيد من سرعتها في مواجهة الصعوبات. وإذا ما استرجعنا تاريخ إصلاح الشركات المملوكة للدولة، فإنه يتبين لنا أن الشركات المملوكة للدولة قد مرت في الواقع بمراحل رئيسة ثلاث.

المرحلة الأولى: وبدأت تلك المرحلة منذ عام ١٩٧٨م وحتى عام ١٩٩١م. وفي تلك الفترة، عاشت الشركات المملوكة للدولة في إصلاح "التمسك بالحقوق وترك الأرباح"، وذلك في ظل نظام الاقتصاد المخطط. وقد اشتملت الإصلاحات في هذه المرحلة على توسيع الاستقلال الذاتي للشركات الكبرى، ونظام مسؤولية تعهدات الشركات، واستبدال الضرائب بالأرباح وغيرها من الإصلاحات. وتتمثل السمة الأساسية لتلك المرحلة في إعادة ضبط علاقات توزيع عائدات وصلاحيات الإنتاج بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة.

المرحلة الثانية: وبدأت تلك المرحلة أساسًا منذ عام ١٩٩٢م وحتى عام ٢٠٠٢م، حيث استمرت عشر سنوات نجم عنها العديد من الإصلاحات التي ظهرت أثناء عملية تحول نظام الاقتصاد الصيني. واشتملت إصلاحات هذه المرحلة على "الاهتمام بالشركات الكبرى وإهمال الشركات الصغرى"، وتصعيب إفلاس الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى تأسيس نظام مؤسسي حديث وغيرها من المجالات.

المرحلة الثالثة: وتشير تلك المرحلة إلى استكشاف الإصلاحات التي أجرتها الشركات المملوكة للدولة منذ عام ٢٠٠٣م وحتى الآن. ومن أبرز ملامح الإصلاح في تلك الفترة تطبيق "اللوائح المؤقتة

لمراقبة وإدارة أصول الشركات المملوكة للدولة" في عام ٢٠٠٣م، وتأسيس مرحلة إصلاحية جديدة تكون لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة فيها هي المؤسسة القائمة على مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة.

وتعد الثلاثون عامًا التي قضتها الشركات المملوكة للدولة في الإصلاح هي في الحقيقة الثلاثين عامًا التي شهدت فيها الصين الإصلاح والانفتاح، كما أنها الثلاثون عامًا التي تحول فيها النظام الاقتصادي الصيني من نظام اقتصادي مخطط إلى نظام اقتصادي سوقي. وقد سلك إصلاح الشركات المملوكة للدولة الحالي مجموعة متكاملة من طرق الحكم النظامي الذي تقوم فيه لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بمهمة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة. ومع ذلك، فلا يزال التشغيل الاحتكاري وفقدان الأصول المملوكة للدولة وفجوة الدخل الهائلة وغيرها من القضايا هي أحد المشكلات الواقعية التي يتحتم على إصلاح الشركات المملوكة للدولة مواجهتها، وهذه المجالات الثلاثة هي المجالات الرئيسة التي نجم عنها تلقي الشركات المملوكة للدولة للاتهامات واللوم من قبل المواطنين، وهذه المجالات كما يلي:

١- أولى الاتهامات الموجهة إلى الشركات المملوكة للدولة: التشغيل الاحتكاري للشركات المملوكة للدولة.

وفقًا للتقرير الذي نشرته "صحيفة الشعب اليومية" في الثامن عشر من أبريل عام ٢٠١٢م، فقد: "استمرت الشركات المملوكة للدولة وكذلك الشركات القابضة المملوكة للدولة في الحفاظ على النمو المستقر لإجمالي الإيرادات والضرائب الواجب دفعها مقارنة بالأعوام السابقة، بالإضافة إلى ارتفاع أرباحها. وبدءًا من يناير عام ٢٠١٢م وحتى مارس من العام ذاته، فقد بلغ إجمالي إيرادات تشغيل الشركات المملوكة للدولة في الصين حوالي ٩ تريليون و٤٥٩ مليار يوان، أي بزيادة قدرها حوالي ١٢,٩٪". وبذلك واصلت إيرادات تشغيل الشركات الصينية المملوكة للدولة ارتفاعها، إلا أن المواطنين يعزون أسباب تحقيق مثل هذه الأرباح إلى التشغيل الاحتكاري للشركات المملوكة للدولة.

وبالنظر إلى التكوين التنظيمي للشركات المملوكة للدولة في الصين، يتبين لنا أنها تشمل إجمالاً نوعين من الشركات: الشركات المركزية، والشركات المحلية المملوكة للدولة. فأما بالنسبة للشركات المركزية، فإنها تتضمن ثلاثة أنواع من الشركات، النوع الأول من الشركات المركزية: وهي تلك الشركات التي تتولى لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة إدارتها، وأما النوع الثاني من الشركات المركزية: فهي تلك الشركات التي تتولى اللجنة التنظيمية المصرفية الصينية ولجنة تنظيم التأمين ولجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية إدارتها، بينما النوع الثالث من الشركات المركزية: فهي تلك الشركات التي تتولى القطاعات الأخرى التابعة لمجلس الدولة إدارتها. وبالنسبة للشركات المملوكة للدولة التي غالبًا ما نتحدث عنها، فهي تلك الشركات المركزية التابعة للجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بمجلس الدولة والشركات المحلية المملوكة للدولة.

ووفقًا للإحصاءات، فقد بلغ مجموع الشركات المركزية الصينية، اعتبارًا من أبريل عام ٢٠١٢م، حوالي ١١٨ شركة. وبالنظر إلى الخصائص التشغيلية للشركات المملوكة للدولة في المرحلة الحالية، يتبين لنا أنه يمكن تقسيم احتكار الشركات المملوكة للدولة إلى ثلاثة أنواع من الاحتكار، أولها: الاحتكار الطبيعي، وثانيها: احتكار السوق، وثالثها: الاحتكار الإداري. ويشير التشغيل الاحتكاري إلى السمات البارزة في سلوكيات سوق الشركات المملوكة للدولة في الصين، كما أنه يعتبر أحد الأسباب الرئيسة في تلقي الشركات المملوكة للدولة اتهامات وانتقادات من الجميع.

وتعتمد الشركات الاحتكارية المملوكة للدولة على المكانة الاحتكارية التي تتمتع بها في سوق المواد الخام وسوق المبيعات، ومن ثم يتم الحصول على أرباح احتكارية أعلى بكثير من متوسط مستوى الأرباح في المجتمع. على سبيل المثال، تشتمل صناعة النفط في الصين أساسًا على ثلاثة مجالات رئيسة: هي تعدين واستيراد النفط الخام، وتكرير النفط، وتداول المنتجات النفطية. وفيما يتعلق بمجالات تعدين واستيراد النفط الخام، نجد أن مؤسسة البترول الوطنية الصينية والشركة الصينية للبترول والكيماويات وشركة الصين الوطنية للنفط البحري تستحوذ على أكثر من ٩٠٪ من المواد الخام، أما في مجال تكرير النفط، فنجد أن مؤسسة البترول الوطنية الصينية والشركة الصينية للبترول والكيماويات تستحوذ على ما يقارب ٨٠٪ من الطاقة الإنتاجية لتكرير البترول في شتى أنحاء الصين، بينما تسيطر شركات الجملة لتكرير النفط وشركات البيع بالتجزئة على نسبة ٦٥٪ من مجالات المنتجات النفطية، أي بنسبة تزيد عن النصف، وبالتالي، يمكننا الحكم على هذا الأمر بأنه هو أحد أنواع الاحتكار الإداري النموذجي. ومن ثم فإن هذا الاحتكار الإداري يقدم للشركات المملوكة للدولة ضمانة الحصول على الأرباح الضخمة.

وهناك مثال آخر يتعلق بالقطاع المصرفي التجاري في الصين؛ فاستنادًا الى طبيعة الشركات، فإنه يتبين لنا أن البنوك التجارية لابد وأن تنتمي إلى القطاعات التنافسية، كما أنه ينبغي إجراء التنمية المصرفية وفقًا لقواعد التسويق. ومع ذلك، فإن البنك الصناعي والتجاري الصيني والبنك الزراعي وبنك الصين وبنك الإنشاء والتعمير وبنك الاتصالات يعتبروا من أكبر البنوك الصينية المملوكة للدولة. وبالنظر إلى مقررات الشركات المصرفية، يتبين لنا أن الدولة قد أقرت عتبات ضخمة للسماح البنكي من أجل ضمان الأمن الاقتصادي لجميع المجالات المختلفة، وفي الوقت ذاته أقرت الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع والحد الأدنى لفوائد القروض، وبالتالي فقد ضمنت حصول القطاع المصرفي على هامش سعر الفائدة بين الودائع والقروض على صعيد مستوى السياسات. وتشير البيانات الإحصائية، وذلك في ظل المستوى العام لأرباح البنوك المملوكة للدولة في الصين، إلى أن الأرباح التي يحققها هامش سعر الفائدة بين الودائع والقروض تصل إلى ٨٠٪ من إجمالي الأرباح، والتي هي المصدر الرئيسي للأرباح الاحتكارية في النظام المصرفي.

وبالتالي، فإن الاتهامات الاحتكارية للشركات المملوكة للدولة قد تركزت بصورة كبيرة في آراء الناس تجاه الشركات المملوكة للدولة. ويرى قطاع عريض من المواطنين أن التشغيل الاحتكاري للشركات المملوكة للدولة قد قوض آليات المنافسة العادلة للأسواق الصينية، بل وتدخل بشكل كبير في السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة، كما أخر من تعميق إصلاح النظام الاقتصادي وأعاق دخول حقوق الملكيات الأخرى وغيرها، ومن ثم فقد كان لهذه الجوانب تأثيرات سلبية كبيرة على تنمية المجتمع الاقتصادي الصيني.

٢- ثاني الاتهامات الموجهة إلى الشركات المملوكة للدولة: فقدان الأصول المملوكة للدولة:

فيما يتعلق بمشكلة فقدان الأصول المملوكة للدولة، وفي ظل إصلاح وتطوير الشركات المملوكة للدولة، فإنها تعد واحدة من النقاط الأساسية التي أصبحت محط اهتمام الجميع، بل وموضع اتهام موجه إلى الشركات المملوكة للدولة، حيث إن مشكلة "نزاعات لانغ وقوو" لا تزال حية في الذاكرة. ففي التاسع من أغسطس عام ٢٠٠٤م، ألقى البروفسور "لانغ شيان بينغ"، الأستاذ بالجامعة الصينية في هونغ كونغ، محاضرة تحت عنوان: "جرين كوول: كرنفال في مأدبة تراجع الدولة وتقدم الأفراد"، حيث وجه في هذه المحاضرة انتقادات لاذعة لرئيس مجلس إدارة شركة جرين كوول السيد "قوو تشو جوين"، لكونه يستخدم الوسائل الشخصية لاختلاس الأصول المملوكة للدولة، ثم صرح السيد "قوو تشو جوين" بأن اتهامات "لانغ شيان بينغ" ما هي إلا محض افتراءات. وفور كشف وسائل الإعلام لهذه الواقعة، فقد أثارت اهتمام المجتمع بأسره على الفور، وبالتالي أثارت الجدل حول إصلاح حقوق الملكية للشركات المملوكة للدولة، كما أنها لفتت انتباه الشعب إلى فقدان الأصول المملوكة للدولة. ولم تؤدي "نزاعات لانغ وقوو" إلى إثارة قلق الأوساط الأكاديمية فحسب، بل أدت في الوقت ذاته إلى إثارة انتباه السلطات الوطنية المعنية. وفي أبريل عام ٢٠٠٥م، أصدرت لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بالاشتراك مع وزارة المالية الصينية "القوانين المؤقتة لإدارة نقل حق الملكية المملوكة للدولة من الشركات"، حيث تم الاعتماد على هذا الشكل الوثائقي في إقرار عدم السماح بنقل حقوق الملكية المملوكة للشركات القابضة المملوكة للدولة والشركات الكبرى إلى المستويات الإدارية. وفي يوليو عام ٢٠٠٥م، تم اعتقال "قوو تشو جوين" بموجب القانون، كما خضعت شركة جرين كوول للمراجعة.

ولم ينتهي جدال ونقاش أبناء المجتمع حول فقدان الأصول المملوكة للدولة بسبب "نزاعات لانغ وقوو"، بل على العكس زادت اهتمامات الجميع بمشكلة فقدان الأصول المملوكة للدولة بسبب تلك النزاعات، حتى إنها تزايدت لتتناول مشكلة ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للدولة.

وفي مايو عام ٢٠١٢م، أثارت وسائل الإعلام قلق المجتمع الصيني من خلال التقرير الصحفي الذي نشر تحت عنوان "تكاثر فساد الطرح العام الأولي بمجموعة شركات قوانغدونغ، والاشتباه في تورطها في قضايا إهدار الأصول المملوكة للدولة". وبالتالي، فقد بدأ المواطنون يتابعون قضية اشتباه

تورط هذه الشركة المنبثقة عن إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة في قضايا إتلاف الأصول المملوكة للدولة وغيرها من القضايا باهتمام كبير.

ووفقًا للبيانات الإحصائية، فإن قيمة الأصول المملوكة للدولة التي يتم فقدانها سنويًا في الصين تبلغ حوالي ١٠٠ مليار يوان على الأقل. وبالنظر إلى تحديد مفهوم "فقدان الأصول المملوكة للدولة"، يتبين لنا أن مفهوم "فقدان الأصول المملوكة للدولة" الذي يعتقد به الكثيرون ليس معناه تخفيض الأصول المملوكة للدولة، ولا هو معناه عدم استمرارية وجود الأصول المملوكة للدولة، وإنما يشير إلى قيام الأطراف المختصة أو أصحاب المصالح في الأصول المملوكة للشعب أو المملوكة للدولة باستخدام شتى الوسائل غير القانونية التي تعمل على تغيير ملكية الأصول المملوكة للدولة أو الخدمات التي تستهدفها تلك الأصول من خلال الأساليب غير المشروعة وتحويلها إلى القطاع الخاص، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الأصول المملوكة للدولة.

ومن خلال النظرة العامة لمشكلة فقدان الأصول المملوكة للدولة والتي أصبحت محل انتقادات واتهامات الجماهير، وبالنظر أيضًا إلى سبل فقدان الأصول المملوكة للدولة، يتبين لنا أن الأشكال الرئيسة لفقدان الأصول المملوكة للدولة تتمثل في أربعة أشكال. الشكل الأول: ويتمثل في عمليات القائمين على الشركات المملوكة للدولة بتحويل أو بيع الأصول المملوكة للدولة بأثمان بخسة. ويتم هذا الشكل في كثير من الأحيان في العمليات التعاقدية وغيرها من عمليات التنازل، والتي تكبد الأصول المملوكة للدولة خسائر فادحة. ويعد هذا الشكل من أشكال فقدان الأصول المملوكة للدولة هو الشكل الغالب الحدوث في شتى أنحاء البلاد. أما الشكل الثاني: فيظهر من خلال التقييمات الكاذبة، بحيث يتم تقويم وتقدير أصول الدولة بأقل من قيمتها. ويحدث هذا الشكل في الغالب من خلال قيام بعض شركات تقييم الأصول بالتقليل المتعمد في قيمة الأصول المملوكة للدولة، ومن ثم يتم التنازل عن الأصول المملوكة للدولة لتحويلها إلى الأفراد بأثمان بخسة، مما يؤدي إلى فقدان الأصول المملوكة للدولة. بينما الشكل الثالث: فيتمثل في القائمين على الرقابة الداخلية، حيث يتم هذا الشكل نظرًا لأن الأشخاص القائمين على تشغيل الشركات المملوكة للدولة يدركون جيدًا حقوق التشغيل، ومن ثم يمتلكون امتيازات كثيرة في السيطرة على منافع الأصول المملوكة للدولة، وبالتالي فإن هذا الشكل من أشكال فقدان الأصول المملوكة للدولة يتم بشكل سري، حيث يرى الشعب، في الظاهر، أن الأصول المملوكة للدولة لا تتعرض للخسائر، في حين أن حقوق ملكية الأصول المملوكة للدولة هي في الحقيقة معلقة في الهواء. أما الشكل الرابع: فهو عبارة عن اختلاط وظائف الأصول المملوكة للدولة، حيث يتم هذا الشكل من أشكال فقدان الأصول المملوكة للدولة في سرية تامة. ففي عمليات الشغيل الفعلي، نجد أن القائمين على تشغيل الشركات المملوكة للدولة في كثير من الأحيان يتعمدون من تلقاء أنفسهم تغيير الأصول المملوكة للدولة التي تتميز بخصائص وظيفية واستخدامية معينة، ومن ثم تفقد القدرة على

تحقيق دورها الأصلي بشكل فعال. وفي الحقيقة، يعد هذا الشكل أحد الأشكال المقنعة لفقدان الأصول المملوكة للدولة.

٣- ثالث الاتهامات الموجهة إلى الشركات المملوكة للدولة: فجوة الدخل الهائلة:

لقد أظهرت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية، في أبريل عام ٢٠١٠م، أن إجمالي إيرادات الشركات المملوكة للدولة قد ارتفع عن ذي قبل ليصل إلى حجم نمو يبلغ حوالي ٤٣,٢٪. وقد أدى تزايد إجمالي إيرادات الشركات المملوكة للدولة إلى ارتفاع دخل المسؤولين التنفيذيين والعاملين بالشركات المملوكة للدولة فضلاً عن حدوث سلسلة من المشاكل، والتي كانت السبب في حالة السخط والانتقادات التي انتابت المجتمع بأسره.

وتتركز اتهامات المواطنين الرئيسة لمشكلة فجوة الدخل بالشركات المملوكة للدولة في الوقت الحالي على محورين. المحور الأولي: ويتركز أساسًا على مشكلة رواتب المسؤولين التنفيذيين، حيث إن مشكلات رواتب المسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة كانت محط اهتمام الكثيرين. ومن المنظور التاريخي، يتبين لنا أن آليات حوافز القائمين على تشغيل تلك الشركات كانت دائمًا وأبدًا هي محور إصلاح المستوى الحكومي. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، فقد بدأت الدولة تتراخى تدريجيًا في نظام توزيع الدخل داخل الشركات المملوكة للدولة، وبالتالي بدأت العديد من الشركات في تنفيذ بعض السياسات التي تربط بين مجموع الأجور والمصالح الاقتصادية. ولذلك، فقد تزايدت سلطة توزيع الأجور الداخلية للشركات وخاصة القائمين على تشغيل هذه الشركات بشكل أكبر. علاوة على ذلك، فقد أدى هذا إلى حتمية تزايد فجوة الدخل بين المسؤولين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة وعامة الشعب، بل وحتى في وقت لاحق، فإن نظام الرواتب السنوية سيؤدي إلى ارتباط رواتب مديري الشركات المملوكة للدولة بالأداء التشغيلي وغيرها من الآليات التحفيزية، وبالتالي سيؤدي إلى استمرار ارتفاع رواتب المسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة. وقد تجاوزت الرواتب السنوية للمسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة في الوقت الحالي الملايين، حيث إنها قد أصبحت من الأمور التي لم تعد تثير انتباه المواطنين.

وبالتالي، فإن التركيز على عدم الإعلان عن دخل المسؤولين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة وارتفاع مستوى عوائدهم السنوية قد أصبح أحد الأسباب الهامة لانتقادات الجماهير. أما المحور الثاني: فيتركز على مشكلة ارتفاع أجور العاملين بالشركات المملوكة للدولة وكذلك ارتفاع مستوى رفاهيتهم، حيث يرى الكثيرون أن العاملين في شركات الصناعات الاحتكارية وخاصة صناعة الكابلات الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها لا يتمتعون بأجور مرتفعة فحسب، بل في الوقت ذاته يتمتعون بمستويات رفاهية أعلى بكثير من متوسط مستوى الرفاهية الاجتماعية. وتتزايد فجوة الدخل بين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وبين مستوى متوسط الدخل في المجتمع، ولذا فقد

أثار ذلك الأمر استياء وسخط الكثيرين من أبناء المجتمع. وتشير البيانات التي يقدمها موقع لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بمجلس الدولة، أن متوسط الدخل السنوي للعاملين بالشركات المركزية في الصين قد تجاوز في عام ٢٠١١م أكثر من ٦٠,٠٠٠ يوان. ومنذ عام ٢٠٠٠م، فقد بدأ معدل نمو متوسط الدخل السنوي للعاملين بالشركات المركزية في الارتفاع إلى حوالي ١٥٪. ووفقًا للمسح الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء على عدد من العينات تتمثل في ٧٤,٠٠٠ أسرة ريفية و٦٦,٠٠٠ أسرة من أبناء الحضر في ٣١ مقاطعة (منطقة ذاتية الحكم والبلديات المركزية)، فقد أظهرت النتائج أن متوسط دخل الفرد في الريف الصيني قد بلغ في عام ٢٠١١م حوالي ٦٩٧٧ يوان، بينما بلغ متوسط دخل الفرد في الحضر في العام ذاته حوالي ٢٣٩٧٩ يوان. وبذلك يتضح وجود فجوة كبيرة جدًا بين دخل العاملين في الشركات المملوكة للدولة وخاصة دخل العاملين في الشركات المركزية الكبرى وبين متوسط مستوى الدخل العام للعمال في الصين.

وقد ذكرت "صحيفة بكين اليومية" في أحد تقاريرها: أن الراتب السنوي لرئيس مجلس إدارة أحد الشركات المملوكة للدولة المدرجة بالسوق قد بلغ حوالي ١,٨ مليون يوان، في حين أن الراتب السنوي لأحد العاملين قد بلغ حوالي ١٠٠,٠٠٠ يوان، على الرغم من أن بدلات السكن للعمال العاديين تصل إلى حوالي ٣٠٠٠ يوان شهريًا. ولذا فقد أصبحت المرتبات الفلكية التي يتقاضاها المسؤولون التنفيذيون بالشركات المملوكة للدولة وكذلك ارتفاع أجور العمال في تلك الشركات ومستوى الرفاهية الذي يتمتعون به أحد محاور انتقادات المواطنين، حيث يرى الكثيرون أن ارتفاع مستوى دخل العاملين بالشركات المملوكة للدولة ليتجاوز مستوى متوسط الأجور بالمجتمع أصبح أحد العوامل الهامة في ارتفاع فجوة الدخل في الوقت الحالي.

الفصل الثاني: أسباب تعرض التنمية الإصلاحية للشركات المملوكة للدولة للانتقاد المتكرر

يمكنك أن ترى أن عملية تنمية وإصلاح الشركات المملوكة للدولة في الوقت الحالي قد أظهرت ثلاث قضايا تتمثل في التشغيل الاحتكاري وفقدان الأصول المملوكة للدولة وفجوة توزيع الدخل، حيث أصبحت تلك القضايا الثلاث هي أكثر ما يثير قلق المواطنين في الوقت الحالي، كما أنها القضايا الرئيسة الثلاث التي تسببت في سخط وانتقادات الجماهير.

وبإلقاء نظرة على مسيرة إصلاح الشركات المملوكة للدولة في الصين في أكثر من ثلاثين عامًا، يمكننا أن ندرك جيدًا أن المسيرة الإصلاحية للشركات المملوكة للدولة من جانب تعد عملية إصلاحية اشتملت على الاستيعاب المستمر للتجارب بالإضافة إلى تعميق المؤسسات والآليات، ومن جانب آخر، تعتبر هي العملية التنموية التي تعمل على استمرار المنافسة التسويقية المناسبة والفوز بالمنافسة السوقية. لذا، فإن هذا بالتأكيد سيؤدي إلى مجموعة متنوعة من المشكلات أثناء تلك العملية، وخاصة إصلاح عملية التسويق، حيث سيؤدي ذلك حتمًا إلى زيادة فجوة توزيع الدخل وغيرها من القضايا، ومن ثم يجب التفكير في الأسباب الجذرية لهذه القضايا الحالية.

١- الأسباب التاريخية والأسباب السوقية للممارسات الاحتكارية للشركات المملوكة للدولة:

من خلال نظرة شاملة لأسباب الممارسات الاحتكارية للشركات الاحتكارية المملوكة للدولة في الصين، فإننا بالتأكيد لن نتمكن من تشكيلها بين عشية وضحاها، حيث إن احتكار الشركات المملوكة للدولة يرتبط، في الواقع، ارتباطًا وثيقًا باثنين من العوامل، عوامل تاريخية، وعوامل سوقية.

أولاً، بالنظر إلى العوامل التاريخية، يتبين لنا أن احتكار الشركات المملوكة للدولة له مصادر وخلفية تاريخية محددة. ففي الواقع، تعد الشركات المملوكة للدولة في الصين نتاجًا تاريخيًا على أساس جذور الاقتصاد المخطط للصين. فبعد تأسيس الصين الجديدة، بدأت الحكومة الصينية في إنشاء أول دفعة من الشركات المملوكة للدولة من خلال مصادرة رؤوس أموال البيروقراطية واستثمارات الدولة في إنشاء شركات جديدة مملوكة للدولة وغيرها من التدابير، وبالتالي أصبحت هذه الشركات المملوكة للدولة هي المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني آنذاك.

وبدأت الصين في وضع وتنفيذ أول خطة خمسية في تاريخ البلاد منذ عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٥٧م. وفي هذه السنوات الخمس، وفي ظل المساعدات السوفيتية، انطلق المد الأول لجولة التصنيع الأولى وذلك بعد تأسيس الصين الجديدة، حيث قامت الصين بتنفيذ استراتيجيات التصنيع التي أولت اهتمامًا كبيرًا بتنمية الصناعات الثقيلة، كما أنها أرست قواعد تنمية الشركات المملوكة للدولة في الصين. ولذا، لم تتبع الشركات المملوكة للدولة في الصين نظام الشركات ذات المغزى المعاصر منذ بداية إنشائها، حيث أُعطيت الشركات المملوكة للدولة مجموعة متنوعة من الوظائف الإدارية الاجتماعية، وبالتالي ظهرت صلة قرابة طبيعية بين الشركات المملوكة للدولة والاقتصاد المملوك للدولة والسلطات الإدارية. ولذا، فقد بدأت الشركات المملوكة للدولة من خلال هذه السلطات الإدارية التاريخية في توزيع العلاقات، والاعتماد على الموارد الإدارية لاحتكار مجموعة متنوعة من الموارد السوقية، ومن ثم إقامة أنظمة موارد احتكارية ضخمة.

ثانيًا، بالنظر إلى العوامل السوقية، فإنه يمكننا تقسيم العوامل السوقية إلى مستويين. المستوى الأول: هو تحقيق الغرض من احتكار السوق من خلال الوسائل السوقية. المستوى الثاني: هو الشكل الاحتكاري الطبيعي الذي تم تشكيله نظرًا لطبيعة المهن الصناعية في ظل التنافس السوقي. وبتحليل الأسباب الجذرية لاحتكار الشركات الأجنبية، فإنه يمكننا أن نرى على سبيل المثال شركة مايكروسوفت الأمريكية والاحتكار التي تمارسه في مجال الحاسوب وبرامجه، وهو احتكار سوقي نموذجي. علاوة على ذلك، فإن شركة مايكروسوفت استطاعت في النهاية تحقيق الهدف الاحتكاري في العديد من الصناعات من خلال الإبداعات التكنولوجية وعمليات الشراء والدمج وغيرها من الوسائل السوقية. ومن ناحية أخرى، نجد أن الشركة الوطنية الأمريكية للغاز الطبيعي قد دخلت في أجواء المنافسة السوقية الشرسة، وذلك نظرًا للاستثمارات الضخمة في مجال البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، وأيضًا نظرًا

لطبيعة السلع العامة لمنتجات الغاز الطبيعي، وبالتالي فإن هذا هو الشكل الاحتكاري الطبيعي الذي يتشكل في النهاية.

لذا، عند النظر إلى العوامل السوقية التي أدت إلى الممارسات الاحتكارية للشركات المملوكة للدولة نظرة عقلانية، فإنه ينبغي علينا الاعتراف بأن عوامل الاحتكارات الطبيعية تلعب دورًا قياديًا بين العوامل السوقية، حيث إن معظم الشركات المملوكة للدولة لم تتمكن من خلال الإبداعات التكنولوجية وعمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من الوسائل أن تحصد تلك المكانة الاحتكارية فحسب، بل تمكنت أيضًا في نهاية المطاف من خلال التعليمات الإدارية والخاصية الاحتكارية الصناعية من تحقيق ذلك الغرض الاحتكاري. ونحن بحاجة في الوقت ذاته إلى التطلع إلى الجانب العقلاني للاحتكار الطبيعي، مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والغاز الطبيعي ومياه الشرب وغيرها من الصناعات، حيث نجد أن منتجاتها وخدماتها هي للاستهلاك المباشر وليس من الممكن تخزينها، كما أن خدمة هذه المنتجات تتميز بأن لها خاصية المنتجات العامة النموذجية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء وإنتاج هذه الشركات يحتاج إلى مدخلات هائلة مقدمًا، بينما نجد أن استهلاك المواطنين ما زال يعيش في ظاهرة "الراكب الحر" وغيرها من المظاهر. ولذا، فإن هذه الشركات المملوكة للدولة غالبًا ما تحتاج إلى الدعم الحكومي والاحتكار الطبيعي من أجل أن تصبح شركات احتكارية.

٢- أسباب فقدان الأصول المملوكة للدولة

لم ينتبه المواطنون فعليًا لمشكلة فقدان الأصول المملوكة للدولة قبل عام ٢٠٠٣م. ويرجع هذا الأمر إلى أنه، اعتبارًا من عام ٢٠٠٣م، ومع إنشاء نظام مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة، فقد دخل إصلاح الشركات الصينية المملوكة للدولة في جولة جديدة من إصلاح حقوق الملكية. كما أن جوهر إصلاح الشركات المملوكة للدولة في هذه الجولة يستند أساسًا على إصلاح حقوق الملكية من خلال إنشاء نظام شركات حديث، وتحسين نظام حوكمة الشركات، وتعزيز إصلاح نظام الأسهم للشركات المملوكة للدولة لتكون هي المسار الرئيسي لإصلاح الشركات المملوكة للدولة. وتنطوي هذه الجولة الجديدة من إصلاح حقوق الملكية حتمًا على ملكية الممتلكات، ولذا فإن فقدان الأصول المملوكة للدولة قد أثار انتباه الجميع. وبالتالي، يمكن تلخيص أسباب فقدان الأصول المملوكة للدولة في أربعة جوانب:

الأول: عدم وضوح ملكية الأصول المملوكة للدولة. فبعد عام ٢٠٠٣م، أسست الصين نظامًا إداريًا لمؤسسات مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة والذي تألف من لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة تابعة لمجلس الدولة ولجنة محلية لمراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة. ولكن نظرًا للأسباب التاريخية، فإن جميع الأصول المملوكة للدولة في الصين يتم إدارتها وتشغيلها نيابة عن الحكومة، ومن ثم تتمتع بسلطات مطلقة في مجالات حقوق ملكية الأصول المملوكة للدولة وحقوق الإدارة وحقوق التوزيع. ومن خلال تصور النظام الاشتراكي الأصلي، فإننا نجد أن الشركات المملوكة

للدولة تنتمي إلى التكوين الاقتصادي المملوك للدولة. ومع ذلك، فقد بدأ المواطنون يدركون تدريجيًا أن "ممتلكات الشعب" قد تحولت في الواقع إلى حكومات محلية مختلفة المستويات بتكليف من الحكومة المركزية، حيث إن تلك الحكومات تتمتع بحقوق إدارة تصنيفات الأصول المملوكة للدولة، أي: نظام حقوق الملكية الذي يشتمل على "ملكية الدولة وإدارة التصنيفات". ولذلك، يمكن القول بأن تلك الأنظمة قد تسببت في الحقيقة في الغياب الفعلي للملاك. وعلى الرغم من إنشاء لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي كبح فقدان الأصول المملوكة للدولة من خلال هذا الشكل كبحًا فعالاً، ولكن نظرًا للأسباب التاريخية، فإن فقدان الأصول المملوكة للدولة من خلال هذا الشكل لم يتم كبحها تمامًا، بل إن هذا هو السبب الرئيسي لفقدان الأصول المملوكة للدولة.

الثاني: النظام القانوني غير مثالي. فاقتصاد السوق الحديث هو اقتصاد السوق الذي يتمتع بسيادة القانون، بالإضافة إلى أن حماية أملاك الأصول المملوكة للدولة يستند في الأساس على نظام قانوني سليم. ومع ذلك، فإن النظام القانوني الحالي في الصين ما زال غير مثالي، حيث تظهر ضعف القوة القانونية بوضوح في مجالات إدارة الأصول المملوكة للدولة، وينطبق نفس الشيء في مجالات أخرى.

ويتجلى أساسًا في مستويين، المستوى الأول: تكون الأحكام القانونية والنظام القانوني الحالي في كثير من الأحيان أكثر تجريدًا؛ فعندما تتعرض الأصول المملوكة للدولة للانتهاك، بل وعندما تحدث نزاعات على تلك الأصول بين القائمين على تشغيل الأصول المملوكة للدولة وأصحاب المصلحة، فغالبًا ما يكون اللجوء إلى القضاء أمرًا في غاية الصعوبة، حيث يفتقر القانون للقدرة على القابلية، مما أدى إلى زيادة عشوائية الإشراف على الأصول المملوكة للدولة. المستوى الثاني: تعاني القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة الأصول المملوكة للدولة من التخلف الخطير، حيث إنه على الرغم من ظهور أول قانون متخصص بإدارة الأصول المملوكة للدولة في الصين، وهو "قانون الأصول المملوكة للدولة بجمهورية الصين الشعبية"، وذلك

في الثامن والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠٨م، إلا أن هذا القانون لا يزال يفتقر تمامًا للقدرة على تلبية متطلبات النظام الجديد، كما أنه ينقصه على صعيد مستويات عديدة اللوائح القانونية اللازمة لحماية الأصول المملوكة للدولة.

الثالث: نقص ديناميكا المراقبة والإشراف؛ حيث يعد نقص ديناميكا مراقبة وإشراف السلطات الحكومية وكذلك وجود المراقبة والإشراف في المكان الخاطئ أحد العوامل الهامة والأساسية في فقدان الأصول المملوكة للدولة في الصين. وبالتالي، فإنه ينبغي علينا أن نتطلع بهدوء إلى الشركات التالية كمثال، مثل مجموعة شركات قوانغدونغ وشركة جرين كوول، حيث إن السبب الرئيسي الفعلي في وجود الفساد في تلك الشركات يرجع إلى قلة ديناميكا المراقبة والإشراف للسلطات الحكومية الصينية، كما أن ظاهرة تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية الصينية لا تزال موجودة وغيرها من الظواهر الخطيرة، مثل "الأورام الليفية"، ومن ثم أدى ذلك كله إلى زيادة فرص العديد من العابثين بالقانون. علاوة على ذلك،

فإن القائمين على تشغيل الشركات المملوكة للدولة والعناصر الإجرامية الطامعة في الأصول المملوكة للدولة والحكومة قد تعاونوا جنبًا إلى جنب من أجل الاستيلاء على الأصول المملوكة للدولة، والأمثلة على هذا لا حصر لها، وبالتالي فإن عددًا كبيرًا من الأصول المملوكة للدولة قد اختفت وتبخرت سواء بشكل مرئي أو غير مرئي. على سبيل المثال، واقعة رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات هونغ تا بيون نان السيد "تشو شي جيان" والتي عُرفت في وسائل الإعلام بـ "ملك التبغ الصيني"، حيث حدثت تلك الواقعة بسبب عدم كفاية ديناميكا مراقبة وإشراف السلطات الحكومية، وقد نجم عن هذا سقوط شركة "هونغ تا شان"، وهذا المثال هو أكثر الأمثلة نوعية للجميع.

٣- أسباب تزايد فجوة الدخل

بالنظر إلى الخطط الإصلاحية في المرحلة الأولية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة والتي بدأتها الصين منذ عام ١٩٧٨م كـ "التمسك بالحقوق وترك الأرباح"، و"مسؤولية تعهدات الشركات"، و "استبدال الضرائب بالأرباح"، وسلسلة التحولات النظامية المتمثلة في "تأسيس نظام شركات حديث"، و"تحسين هيكل حوكمة الشركات"، و"إصلاح نظام الأسهم" وغيرها، يتبين لنا أن إصلاح الشركات المملوكة للدولة يدور دائمًا في الواقع حول تعريف وتوزيع حقوق الملكية. ولذا، فإن وقائع تزايد فجوة الدخل الناجمة عن إصلاح الشركات المملوكة للدولة تعكس بعمق مشقة وصعوبة تحويل أنظمة توزيع الدخل في ظل عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة. ويمكننا أن نفهم أسباب تفاوت توزيع الدخل في الشركات المملوكة للدولة في الوقت الحالي من زاويتين:

الأولى: بالنظر إلى زاوية الاحتكار، يتبين لنا مظاهر تفاوت توزيع الدخل في الشركات المملوكة للدولة. وكما ذكرنا سابقًا، فإن الاحتكار الطبيعي الناجم عن العوامل السوقية والاحتكارات الإدارية الناجمة عن الأسباب التاريخية هما أحد الأسباب الأكثر أهمية في عملية التشغيل الاحتكاري للشركات المملوكة للدولة في الصين. ونظرًا لوجود عمليات الاحتكار، لذا، فإن الشركات المملوكة للدولة ستتمكن بالتأكيد من الحصول على أرباح احتكارية فاحشة. وقد أشار ماركس، في كتابه "النظرية الرأسمالية" في المجلد الثالث والذي يناقش فيه "نظرية إيجار الأراضي"، إلى ما يلي: نظرًا لأن أصحاب الأراضي يمتلكون حق احتكار أراضيهم، فإنه يمكنك الحصول على إيجار الأرض من أجور استقدام المزارعين وتحقيق الأرباح الفاحشة. وينطبق تحليل ماركس لإيجار الأراضي في العام ذاته على نفس تحليل مشكلة دخل الشركات المملوكة للدولة اليوم؛ حيث إن الشركات المملوكة للدولة تعتمد أيضًا على العوامل التاريخية والإدارية والسوقية من أجل القيام بالعمليات الاحتكارية، ومن

هنا تكون قادرة على جني الأرباح الفاحشة، وبالتالي يتم توزيع هذه الأرباح الفاحشة وفقًا لمبدأ توزيع عوامل الإنتاج وتحويلها في صورة رواتب سنوية للمسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة وأجور لموظفي الشركات ونفقات رفاهية.

الثانية: بالنظر إلى آليات التحفيز، يتبين لنا مظاهر تفاوت توزيع الدخل في الشركات المملوكة للدولة. ففي الواقع، في مرحلة التمسك بالحقوق وترك الأرباح في عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وبالرغم من إمكانية حصول القائمين على تشغيل الشركات المملوكة للدولة بما في ذلك العمال على جزء من المكافآت المالية، إلا أن فجوة مستوى دخل المستويات الإدارية والعمال والموظفين العاديين بالشركات المملوكة للدولة لم تكن كبيرة، حيث كان مستوى فجوة الدخل بين هؤلاء الثلاثة محدود جدًا. ومع شروع الدولة في تخفيف سيطرتها على توزيع دخل العاملين داخل الشركات المملوكة للدولة في تسعينيات القرن العشرين، فإن المستويات الإدارية بالشركات المملوكة للدولة قد اكتسبت تدريجيًا سلطة أكبر نسبيًا في مجال توزيع الأجور الداخلية. ولذا، وعلى الرغم من وجود فجوة دخل محدودة بين المستويات الإدارية للشركات المملوكة للدولة والعمال والمواطنين، إلا أنها ليست واضحة. ومنذ عام ١٩٩٢م، فقد بدأت المستويات الإدارية بالشركات المملوكة للدولة في بعض المناطق تعتمد تدريجيًا على نهج نظام الراتب السنوي، مما جعل مستوى دخل المستويات الإدارية بالشركات المملوكة للدولة بدأ في التزايد عن مستويات متوسط دخل المواطنين في الدولة. وبعد عام ٢٠٠٣م، ومع إنشاء لجنة المراقبة والإشراف على الأصول المملوكة للدولة، بدأت الدولة في إنشاء آليات تحفيز تشغيلي ترتبط مع مرتبات مديري الشركات المملوكة للدولة، وحينها أصبح مستوى دخل المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة من المرتبات التي لم تعد ترتبط بتدقيق وإقرار الدولة إلى حد ما، ولكن ترتبط مجهوداتهم في العمل مباشرة بالإنجازات التي يتم تحقيقها، وهذه الطريقة التي تم استخدامها في اقتصاد السوق ستؤدي بكل تأكيد إلى فجوة كبيرة في مستويات الدخل، كما ستزيد من القدرة التنافسية للشركات المملوكة للدولة، وذلك من خلال ضرورة إنشاء آليات تحفيز حديثة للمستويات الإدارية بالشركات.

ومن هنا يتضح أن إنشاء آليات تحفيز للشركات المملوكة للدولة هو أحد الأسباب الضرورية والهامة في تزايد فجوة الدخل بين المسؤولين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة ومتوسط الدخل الوطني. ولكن علينا الاعتراف بأن العوائد التي يحصل عليها المسؤولون التنفيذيون والموظفون بالشركات المملوكة للدولة هي نتاج مجهوداتهم الشخصية وأعمالهم القانونية والمشروعة، لذا يتعين علينا احترامها وحمايتها.

الفصل الثالث: سياسات إصلاح وتطوير الشركات المملوكة للدولة بطريقة تجعل المواطنين أكثر ارتياحا وقناعة

في ظل الصعوبات التي عانت منها الصين خلال أكثر من ثلاثين عامًا في إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وبعد جيل من مواجهة الصعوبات، فقد تعلقت آمال جيل بأكمله على القضايا الاشتراكية؛ حيث إن الشركات الصينية المملوكة للدولة تعيش حاليًا في مرحلة حاسمة من تعميق الإصلاح والانفتاح. وتعكف أنظمة منظمة التجارة العالمية على مواصلة التعميد السوقي للشركات

الصينية المملوكة للدولة، وبالتالي فإن هذا يجعلنا ندرك بعمق أننا لن نتمكن من السير بعيدًا وبصورة أفضل في مسار إصلاح الشركات المملوكة للدولة إلا إذا حررنا العقول بشكل أكبر.

وقد طرحت المشكلات التي ظهرت في عملية تنمية وإصلاح الشركات المملوكة للدولة العديد من التساؤلات، كما أصدرت أصواتًا مختلفة، ونعتقد أن هذا طبيعي جدًا. وفي الوقت ذاته، فهو يذكرنا أيضًا بأن طريق إصلاح الشركات المملوكة للدولة البعيد لم ينتهي بعد، حيث ما زال طريق إصلاح الشركات المملوكة للدولة عبئًا ثقيلاً ودربًا طويلاً. كما أننا نعتقد أن عمليات الاحتكار المملوكة للدولة وفقدان الأصول المملوكة للدولة والتوزيع غير العادل للدخل وغيرها من المشكلات ليست مستقلة عن بعضها البعض، بل هي مترابطة. ولذا، يتعين علينا العمل من خلال الإصلاح المنهجي، وليس من خلال نظام "عشوائية الكشف عن الأمراض" حتى يمكننا تحقيق العلاج.

الأول: يتعين مواصلة تعميق إصلاح نظام الأسهم؛ حيث إن الحزب قد أشار بكل وضوح في جلسته السادسة عشر أنه: "يتعين العمل بكل قوة من أجل تطوير اقتصاد الملكية المختلطة الذي يشتمل على الرأسمال الوطني والرأسمال الجماعي والرأسمال غير العام وغيرها من الأسهم، مع تحقيق تنويع الركيزة الأساسية للاستثمار، وجعل نظام الأسهم هو الشكل الواقعي الرئيسي لنظام الملكية العامة". ولقد أثبت اقتصاد السوق الحديث أن وضوح حقوق الملكية يعد أحد الشروط المسبقة الهامة للتحرك الجيد لاقتصاد السوق. ولذا، يجب على الشركات الصينية المملوكة للدولة تنفيذ روح وثيقة الحزب تنفيذًا كاملاً واتباع قوانين اقتصاد السوق، كما يجب مواصلة تعميق إصلاح نظام الأسهم، حيث إن تعميق إصلاح نظام الأسهم يمكن أن يحقق فوائد كبرى على مستويين: المستوى الأول، تعميق إصلاح نظام الأسهم؛ وهذا المستوى يساعد على تشكيل ركائز استثمارية متنوعة للشركات المملوكة للدولة، كما يساعد على تعزيز بناء هيكل قانوني للشركات، وتحويل آليات تشغيل الشركات، وتحسين القدرات المالية للشركات، ومواصلة تركيز رؤوس الأموال، وتعزيز الشركات المملوكة للدولة لتصبح أكبر وأقوى. المستوى الثاني، القدرة على توضيح حقوق ملكية الشركات المملوكة للدولة؛ حيث أثبتت تجربة تطبيق إصلاح الشركات الصينية المملوكة للدولة على مدار أكثر من ثلاثين عامًا أنه يمكن توضيح مسؤوليات ومواقع المستثمرين من خلال إصلاح نظام الأسهم. وبهذا لم تعد الحكومات هي "الأم الراعية" للشركات المملوكة للدولة، وإنما أصبح المستثمرون هم المساهمين بالشركات، وبالتالي يمكن للمساهمين ممارسة جميع حقوقهم في الشركات وفقًا لحجم ما يمتلكه من أسهم. وهذا يوفر أيضًا الأساس الواقعي لإنشاء مؤسسات لمراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة.

الثاني: مواصلة تحسين هيكل حوكمة الشركات، حيث يمكن من خلال تعميق إصلاح نظام الأسهم بالشركات المملوكة للدولة الانتهاء من توضيح خطوات حقوق الملكية بالشركات المملوكة للدولة. وبالنظر إلى المستويات التشغيلية الداخلية للشركات المملوكة للدولة، فإنه يتعين علينا مواصلة تحسين هيكل حوكمة الشركات. ومنذ المؤتمر السادس عشر الذي عقده الحزب في عام ٢٠٠٢م، ومرورًا

بالمؤتمر السابع عشر الذي عُقد في عام ٢٠٠٧م وحتى اليوم، فقد أصبح إصلاح نظام خصخصة الشركات المملوكة للدولة هي المرحلة التي لا يمكن تجاوزها في عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وهذا بالتأكيد لن يتحقق إلا من خلال إنشاء نظام الشركات الحديث، حيث يمكن وقتئذ جعل موجة الشركات المملوكة للدولة في صدارة اقتصاد السوق. وقد بدأت الشركات المملوكة للدولة حاليًا في بداية الأمر في إنشاء إطار أساسي للأنظمة الحديثة للشركات، إلا أن كيفية تعميق إعادة إصلاح نظام الخصخصة قد أصبح أحد المشكلات التي يتعين على الدولة مواجهتها في عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة. وغالبًا ما تندلع أخبار عمليات فقدان الأصول المملوكة للدولة وفضائح فساد المسؤولين التنفيذيين وغيرها من القضايا، وبالتالي يمكن حل هذه القضايا حلاً حقيقيًا من خلال الأنظمة الحديثة المثالية للشركات وهياكل حوكمة الشركات المملوكة للدولة المثالية. وقد أشار "موجز الخطة الخمسية الثانية عشر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية" إلى أنه: "من الضروري الحفاظ على الشركات الكبرى المملوكة للدولة التي تتمتع بتمويل كامل من الدولة ومن ثم تسريع إصلاح أنظمة الشركات وتحسين هيكل حوكمة الشركات". ومنذ عام ١٩٩٢م، فقد أثبتت تجربة إصلاح الشركات الصينية المملوكة للدولة أن تحسين هيكل حوكمة الشركات هو أكثر الأمور أهمية في عملية إصلاح أنظمة الشركات التابعة للمؤسسات المتوسطة والضخمة المملوكة للدولة، حيث إنه يعمل على تحديد مسؤوليات كلاً من مجلس المساهمين ومجلس المشرفين والمستويات الإدارية، كما يعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بينهم وتشكيل أنماط إدارية تحقق التوازن الفعال. كما أثبتت التجارب أن تأسيس هيكل حوكمة الشركات والتشغيل النظامي يمكن أن يوجد قاعدة إنشاء أنظمة حديثة للشركات، كما أنه يؤدي إلى وجود مقر مؤقت لمواصلة تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة.

الثالث: مواصلة توضيح وتحديد المواقع الاستراتيجية للاقتصاد المملوك للدولة وتسريع التعديل الاستراتيجي لهيكل الاقتصاد المملوك للدولة؛ حيث إنه يمكن من خلال إصلاح نظم الأسهم في الشركات المملوكة للدولة وتحسين هيكل الحوكمة الداخلية للشركات تأسيس قدرة تنافسية وقدرة تشغيلية أولية تتناسب مع الاقتصاد السوقي المعاصر للشركات المملوكة للدولة. ويعد الإصلاح الجوهري لهذين المستويين بمثابة التوصيات السياسية الإصلاحية التي يمكن تقديمها إلى الشركات المملوكة للدولة من خلال نظام الملكية والهيكل التنظيمي الداخلي. ويمكن القول بأن المستوى التنظيمي الوطني يحتاج إلى تنفيذ أمرين على النحو الأمثل، الأمر الأول: يمكن الاعتماد على الشركات المملوكة للدولة كحامل للاقتصاد الوطني ومن ثم القيام بإعادة تحديد مواقع الاستراتيجيات وإعادة هيكلتها. الأمر الثاني: بناء تنظيم مؤسسي لتشغيل البيئة. وقد تعرضت الشركات المملوكة للدولة في الوقت الحالي لاتهامات الجماهير بممارساتها الاحتكارية؛ وذلك لأن تحديد الصين للمواقع الاستراتيجية للاقتصاد المملوك للدولة غير واضح الجوهر. وقد أشار الحزب في دورته الرابعة عشر في الجلسة العامة الخامسة إلى الاهتمام بالشركات الكبرى وإهمال الشركات الصغرى على صعيد الاقتصاد المملوك. كما أشار تقرير

مؤتمر الحزب الخامس عشر بوضوح إلى إن: "الصناعات الهامة والمجالات الرئيسة تعد هي شريان الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب أن يحظى الاقتصاد المملوك للدولة بالهيمنة بين الاقتصاديات الأخرى المختلفة". وفي عام ٢٠٠٣م، ومع إنشاء لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بمجلس الدولة، فقد أعادت الحكومة الصينية هيكلة مواقع الشركات المملوكة للدولة. ومع ذلك، فإنه يتعين علينا أن نرى بوضوح أن الشركات المملوكة للدولة في المجالات التنافسية لا تزال تسيطر على الموارد الأعلى جودة، وعلى الرغم من ظهور "البنود الستة والثلاثين الجديدة" على المسرح الاقتصادي، إلا أن العديد من رؤوس الأموال في المجالات المختلفة بدأت ترى نور الفجر، بالإضافة إلى إدخال مناطق عديدة من رأس المال الخاص لرؤية الفجر. ويجب أن نعترف أيضًا بأن رؤوس الأموال المملوكة للدولة بدأت تحتل مكانة احتكارية في العديد من المجالات كالطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، أما رؤوس الأموال الخاصة فما زالت خلف لوح زجاجي. لذلك، ينبغي على الشركات المملوكة للدولة أن تنسحب تدريجيًا من المجالات التنافسية، حيث لابد لها أن تصبح أقوى وأكبر قوة في مجالات الاقتصاد الوطني وحياة الشعب، وبالتالي فإن هذا هو الموقع الاستراتيجي الذي ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد المملوك للدولة.

الرابع: يجب تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار بكل صرامة، وتشجيع عملية سيادة القانون في الاقتصاد السوقي؛ فقد أثبتت التجارب المتعلقة باقتصاد السوق الحديث أن اقتصاد السوق هو الاقتصاد السوقي الذي يتمتع بسيادة القانون، حيث يترابط سيادة القانون مع السوق، بل ويعتمدان على بعضهما البعض. وقد صرخ عالم الاقتصاد الصيني الشهير السيد "وو جينغ ليان" مناديًا بوجود اقتصاد السوق الذي يتمتع بسيادة القانون. وقد ذكرنا فيما سبق مشكلات العمليات الاحتكارية وفقدان الأصول المملوكة للدولة والتوزيع غير العادل للدخل في عملية إصلاح الشركات الصينية المملوكة للدولة في الوقت الحالي، وفي الواقع، فإن جميع هذه القضايا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما يعانيه النظام القانوني من النقص وعدم المثالية. أولاً، على الرغم من أن الصين قد صاغت "قوانين مكافحة الاحتكار بجمهورية الصين الشعبية"، إلا أن كيفية خلق بيئة تنافسية عادلة بين الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص، وكيفية خلق بيئة عادلة تتقاسم الموارد فيما بينها بموجب القانون بين الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص، كل هذا لا يزال عبئًا ثقيلاً ويحتاج إلى درب طويل. ثانيًا، على الرغم من أن الصين قد صاغت "اللوائح المؤقتة لمراقبة وإدارة أصول الشركات المملوكة للدولة" وغيرها من القوانين لتتمكن الدولة من مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بموجب القانون، إلا أن كيفية تنفيذ القانون وكيفية تحسين الأنظمة القانونية وكذلك بناء البيئة المؤسسية الشاملة في الصين وغيرها من القضايا التي لم يتمكن إصلاح الشركات المملوكة للدولة من إتمامه، كل هذا يحتاج إلى بناء نظام قانوني للوطن بأكمله.

وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من تقديم "قوانين العمل"، و"قوانين الشركات" وغيرها من القوانين في الصين لأحكام صريحة وواضحة تجاه دخل العمال في الشركات، إلا أنه نظرًا للعمليات الاحتكارية بالشركات المملوكة للدولة وآليات تحفيز المسؤولين التنفيذيين بالشركات المملوكة للدولة، فقد عقَّدت هذه الأمور إلى حد كبير كيفية حل مشكلة فجوة الدخل للشركات المملوكة للدولة. ولذا، يتعين على الصين مواصلة تعميق إصلاح النظام القانوني، وخلق بيئة قانونية مواتية للشركات المملوكة للدولة، وبهذا يمكنها توفير إمدادات نظامية شاملة كافية من أجل مواصلة تعزيز إصلاح الشركات المملوكة للدولة.

وباختصار، فإن الشركات الصينية المملوكة للدولة لن تتمكن من القيام بدور "طليعي" في تنمية الاقتصاد الوطني، كما أنها لن تتمكن من القيام بدور الحارس في عملية النهوض العظيم للأمة الصينية إلا من خلال الإصلاح المنهجي.

***

الباب الرابع عشر
كيف تُنمي الصين الأعمال المصرفية الصينية لتصبح آمنة؟

لقد حققت الصين إنجازات كبيرة في مجال تنمية الأعمال المصرفية والتي امتدت لعشرات السنين، حيث شكلت في البداية نظامًا ماليًا سليمًا نسبيًا، وخاصة مع نجاحها في التعامل مع الأزمتين الماليتين العالميتين في عام ١٩٩٧م وعام ٢٠٠٨م، والذي عزز بدوره من المركز المالي للصين في النظام المالي العالمي. ومع ذلك، وعلى خلفية زيادة العوامل غير المستقرة في المجتمع الدولي الحالي، فإن إصلاح الأعمال المصرفية المحلية في الصين قد دخل مرحلة حاسمة، حيث إن هناك العديد من المشاكل التي تواجهها الأعمال المصرفية المحلية، بالإضافة إلى أن الإصلاحات المستقبلية للأعمال المصرفية في الصين تعاني من العديد من القيود والعقبات. وفي "خلاصة الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاجتماعية والاقتصاد الوطني لجمهورية الصين الشعبية" تمت الإشارة بوضوح إلى "الدفع الشامل لإصلاح وانفتاح وتنمية الأعمال المصرفية وبناء نظام مصرفي يتمتع بالتنوع التنظيمي وكفاءة الخدمة والرقابة الاحترازية والسيطرة على المخاطر، مع استمرار تعزيز وظيفة السوق المصرفي، بالإضافة إلى التسريع الأمثل في تغيير خدمات أنماط التنمية الاقتصادية". وبالتالي، فإن الأعمال المصرفية الصينية تقف عند نقطة بداية تاريخية جديدة، ومن ثم ستقوم بافتتاح مسيرة جديدة.

الفصل الأول: تحديد وظيفة التنمية المصرفية في الحقبة الجديدة

لقد أصبح الاقتصاد الصيني الحالي ثاني أكبر الكيانات الاقتصادية على مستوى العالم اليوم، كما أن التنمية المصرفية الصينية تلعب دورًا محوريًا في تلك المسيرة الضخمة. وتواجه الصين في العصر الجديد أنماطًا جديدة للتنمية الاقتصادية، كما تواجه أيضًا تحديات مثل رفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل وتحسين مستوى الانفتاح على الخارج وغيرها من التحديات والمشكلات الملحة الأخرى، والأكثر من ذلك هو التركيز على التنمية المصرفية، مع إطلاق العنان للأعمال المصرفية إلى الحد الأقصى لتلعب دورًا مساعدًا في عملية تحويل أنماط التنمية الاقتصادية.

١- أنماط التنمية الاقتصادية والتنمية المصرفية:

تضرب التنمية المستدامة الحالية بجذورها في أعماق الشعب، حيث كانت تعتمد في الماضي على نموذج التنمية الاقتصادي الأفقي الذي يتسم بارتفاع الاستهلاك وضخامة التلوث وكثرة المدخلات والذي لم يكن ليتناسب مع نبضات ذلك العصر، في حين أن نموذج التنمية الاقتصادي المكثف الذي يتسم بانخفاض الاستهلاك وانخفاض التكلفة وضحالة التلوث هو الذي يتناسب حقيقة مع متطلبات العصر. وبالحديث عن الصين، فعلى الرغم من أن الناتج الاقتصادي قد احتل المرتبة الثانية على مستوى

العالم، إلا أن مستوى وتناسق التنمية الاقتصادية لا يزال منخفضًا، بالإضافة إلى أنه لا يزال هناك بعض الظواهر الموجودة في التنمية الاقتصادية الصينية كضخامة المدخلات وارتفاع الاستهلاك والتلوث العالي وانخفاض المستوى وضحالة التكنولوجيا وانخفاض الكفاءة وغيرها. علاوة على ذلك، فإن قدرات التنمية الذاتية والمحتوى التقني للاقتصاد ضعيفة جدًا، بالإضافة إلى أن مشكلات عدم التوزان وعدم التناسق وعدم الاستدامة التي يعاني منها الاقتصاد لا تزال بحاجة ملحة إلى حلول.

تعد أنماط التنمية الاقتصادية المكثفة التي تعتمد على الدعم التكنولوجي أحد الطرق الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. كما أنها ساعدت على تضييق مساحات "العائد الديموغرافي" للأيدي العاملة في عملية التنمية الاقتصادية الصينية السريعة التي امتدت لعشرات السنين، واستخدام مدخلات رأس المال، وتمكين القوى المحركة للتنمية الاقتصادية الصينية المستقبلية من التكنولوجيا والابتكار. بينما يعتمد رفع مستوى التكنولوجيا والابتكار بشكل كبير على رؤوس الأموال باعتبارها الضمان، في حين أن مخاطر الصناعات الابتكارية التكنولوجية كبيرة جدًا، وبملاحظة أسباب كون الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة دول العالم في قطاع الابتكار التكنولوجي، نجد أن سوق الاستثمار والتمويل المتقدم الذي تتمتع به هو أحد أهم هذه الأسباب. وقد قدمت أنظمة رأس المال الاستثماري وبورصة ناسداك وسوق الأوراق المالية الكثير من الدعم المالي للعديد من المشروعات ذات التقنية العالية، وفي الوقت ذاته فقد عملت على وجود أسواق لاسترداد الأموال. وبالتالي، فإنه يتعين على الصين أن تولي مزيدًا من الاهتمام لدور أسواق رأس المال في عملية تعزيز الابتكار التكنولوجي، وأن تعمل بكل قوة لتطوير أسواق الأوراق المالية، وتوفير الدعم القوي من أجل انطلاقة الصناعات التكنولوجية العالية وتدريب الصناعات الناشئة وتحول

الهيكل الاقتصادي. كما يتعين على التنمية المصرفية الصينية المستقبلية التوجه نحو توفير جميع سبل الدعم المالي والسوقي من أجل التحول الاقتصادي والابتكار التكنولوجي.

٢- رفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل والتنمية المصرفية:

يعد الهيكل الصناعي الصيني معقولاً من حيث الأساس، حيث إنه قادر على تحقيق الاستفادة الكاملة من مزايا الموارد المحلية ومزايا عوامل الإنتاج، إلا أنه في الوقت ذاته لا يزال هناك العديد من المشكلات:

(١) وجود ازدواجية في الهيكل الاقتصادي بين الحضر والريف، والتي أدت إلى عدم كفاية العملية التنسيقية بين التنمية في الحضر والريف وضعف القاعدة الزراعية، بل وقيدت من تحسين مستوى معيشة المواطنين في المناطق الريفية، وبالتالي أثرت بشكل كبير على مستوى الاستهلاك. وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في دخل المواطنين سواء في الحضر أو الريف في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال هناك اتساع كبير في فجوة الدخل بين مواطني الحضر ومواطني الريف.

(٢) تعاني تنمية الصناعات الثلاث الكبرى من عدم وجود تناسق؛ فتخلف تنمية الصناعة الثالثة والتي تعتمد بشكل أساسي على قطاع الخدمات لا يؤثر على تنمية صناعة الخدمات فحسب، بل قد يتعدى ليؤثر على عملية تحسين مستوى الصناعات الأولى والثانية. وتبلغ صناعة الخدمات في الصين حوالي ٤٠٪ من إجمالي الاقتصاد هناك، وهذه النسبة ليست بعيدة عن نظيرتها في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية فحسب والتي تبلغ فيها صناعة الخدمات حوالي ٦٥٪ من إجمالي الاقتصاد، بل إن هناك فجوة كبيرة بين هذه النسبة ونظيرتها في الكيانات الاقتصادية الناشئة كالهند، والتي تبلغ صناعة الخدمات فيها حوالي ٥٥٪ من إجمالي الاقتصاد.

(٣) تدني تناسق ومستوى التنمية الصناعية، فضلاً عن انخفاض المحتوى التكنولوجي للمنتجات، وفقد القدرة على الابتكار المستقل، مما جعلها تعيش على أطراف السلسلة الصناعية العالمية. وقد أدى انخفاض مستوى الميكنة الزراعية إلى تدني معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى انخفاض المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية والافتقار إلى القدرة على الابتكار المستقل والاعتماد على المزايا التقليدية للمشاركة في المنافسة الدولية، علاوة على ذلك، فقد أدى تدني مستوى الصناعة الثالثة وخاصة مستوى صناعات الخدمات المصرفية إلى تقييد قدرتها بشكل كبير على خدمة التنمية الاقتصادية.

وسواء أكان مستوى الهيكل الصناعي مثاليًا أم بحاجة إلى تحسين، فإن الابتكار التكنولوجي هو أحد العوامل الهامة في تلك المسألة، وفي الوقت ذاته لا يمكن تجاهل دور الأعمال المصرفية، وبالتالي يتعين على التنمية المصرفية الصينية المستقبلية التوجه نحو توفير جميع الخدمات وسبل الدعم في رفع مستوى الهيكل الصناعي الصيني إلى المستوى الأمثل.

٢- تعزيز مستوى انفتاح الأعمال المصرفية على الخارج والتنمية المصرفية:

فعلى خلفية تدويل الأعمال المصرفية، فإن تنمية القطاع المصرفي في دولة ما تتطلب حتمية المشاركة في المنافسة الدولية. وبالتالي، ينبغي أن تستند السياسات المصرفية للبلاد على المنظور الدولي، مع بذل الجهود المضنية من أجل جعل الدولة تتمتع بمزايا تنافسية في سوق رأس المال الدولي، ومن ثم يتم تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي المحلي في النظام المصرفي الدولي.

وفي ظل تعزيز الجانب العلمي والتكنولوجي للقطاع المصرفي، فإن هناك تحسينًا مستمرًا لمستوى الابتكار في القطاع المصرفي العالمي، وبالتالي فإن جميع منتجات القطاع المصرفي تتوالى بلا انقطاع، بالإضافة إلى التوسيع والتعميق المستمر للقطاع المصرفي، إلى جانب تزايد صعوبات الإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية. وتمشيًا مع تحسين مستوى انفتاح الصين على العالم الخارجي، فإن انفتاح القطاع المصرفي على العالم الخارجي في تزايد، ومن أجل تكيف الصين مع هذا الاتجاه الكبير، يتعين عليها أن تعمل بكل قوة على تعزيز القدرة على الابتكار المصرفي، وفي الوقت ذاته تعمل على تدريب العاملين في القطاع المصرفي على التمتع بالرؤية العالمية، مع تحسين نظم الإدارة والإشراف على القطاع المصرفي،

وتحسين القدرة على التصدي للمخاطر المالية الدولية. ولذا، يتعين على التنمية المصرفية الصينية المستقبلية تعزيز القدرة على الانفتاح المصرفي نحو الخارج.

٤- القدرة التنافسية المصرفية الدولية والتنمية المصرفية:

يلعب القطاع المصرفي دورًا بالغ الأهمية في الاقتصاد المعاصر، حيث إن القدرة التنافسية المصرفية قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المنافسة الوطنية الشاملة. وفيما يتعلق بالدول المتخلفة التي تتمتع بتنمية في القطاع المصرفي، فإن هناك بونًا شاسعًا بين مستوى تنمية القطاع المصرفي للصين والدول المتقدمة، لذلك لابد وأن تتمتع الصين بآفاق واسعة منفتحة من خلال بذل المزيد من الجهود من أجل تحديث مستوى القطاع المصرفي. وعلى أساس إطلاق العنان للمزايا التي تتمتع بها الصين، فإنه يتعين رفع مستوى القدرة التنافسية الدولية للقطاع المصرفي المحلي. وينبغي الاهتمام بالتنمية المصرفية الصينية المستقبلية لتعزيز قدراتها التنافسية الدولية، وبالتالي يتعين عليها زيادة ثقلها في المنافسة بين القوة الوطنية الشاملة.

الفصل الثاني: المشكلات والتأثيرات التي تواجه التنمية المصرفية في الصين:

لقد حققت التنمية المصرفية في الصين منذ بداية الإصلاح والانفتاح إنجازات عظيمة جذبت انتباه العالم أجمع، كما حققت الصناعة المصرفية في الصين نموًا سريعًا، حيث تم تشكيل وتحسين نظام مصرفي حديث، فضلاً عن التحسن التدريجي لهيكل السوق المصرفي، والتشكيل الأولي لنظام الرقابة المصرفية الفعال، والتحسن الملحوظ للأداء التشغيلي للصناعة المصرفية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال هناك العديد من المشكلات المؤسسية التي تعوق التنمية المصرفية.

١- اختلال التوازن بين معدلات التمويل المباشر والتمويل غير المباشر

يعد الاتجاه العام للتنمية المصرفية في ظل ظروف اقتصاد السوق العامة بمثابة الانتقال بهيكل التمويل المالي من الاعتماد على التمويل غير المباشر إلى الاعتماد على أنماط التمويل المباشر. وعلى الرغم من أن تنمية سوق رأس المال في الصين والتي امتدت لعشرات السنوات قد حققت تقدمًا كبيرًا، إلا أن هيكل التمويل الذي يعتمد على التمويل غير المباشر لم يتغير بشكل حقيقي، حيث إن النظام المصرفي لا يزال يعتمد على البنك باعتباره الأساس. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٠م بلغت نسبة التمويل غير المباشر في هيكل التمويل حوالي ٧٥٪، بينما بلغت نسبة التمويل المباشر حوالي ٢٥٪ فقط، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد حافظت نسبة التمويل المباشر لفترة طويلة على حوالي ٨٠٪ من إجمالي هيكل التمويل.

ومما يجدر بالذكر هو أنه أثناء بذل الجهود المضنية من أجل تنمية التمويل المباشر، فقد ظهر على السطح مشكلتان كبيرتان: أولها، فبعد أن حقق البنك عمليات التمويل وإعادة التمويل عن طريق السوق، تزايدت رؤوس الأموال النقدية فضلاً عن تعاظم أحجامها، وبالتالي استمر حجم الائتمان

المصرفي في التضخم، مما أدى إلى ظهور حلقة زادت فيها نسبة التمويل غير المباشر بينما لم تتمكن نسبة التمويل المباشر من الارتفاع، وبالتالي، فإن هذا يتعارض أيضًا مع القصد الأصلي من تنمية سوق رأس المال. ثانيها، بالرغم من الزيادة السريعة في حجم تمويل أسهم رأس المال، إلا أن ظاهرة أن يكون دخل الاستثمار في أسواق الدرجة الأولى أعلى بكثير من أسواق الدرجة الثانية استمرت لفترة طويلة. وقد أدى اختلال الدخل الاستثماري إلى تأثيرات ضخمة على الاستثمار والتمويل، وهذا أيضًا يتعارض مع الهدف من إنشاء أسواق رأس المال لتحسين دخل المواطنين.

علاوة على ذلك، فإن انخفاض نسبة التمويل المباشر وارتفاع نسبة التمويل غير المباشر في هيكل التمويل لا يساهم في الوقاية من مخاطر الأعمال المصرفية النظامية، حيث إن حوالي ما يقرب من ٨٠٪ من التمويل في الصين يعتمد على البنوك التجارية، بالإضافة إلى أن معظمها يعتمد أيضًا على عدد قليل من البنوك التجارية الكبيرة القابضة التي تسيطر عليها الدولة، وبالتالي فإن أكثر البنوك التي تؤدي إلى مخاطر مالية كبيرة هي البنوك التجارية وخاصة البنوك التجارية القابضة المملوكة للدولة، ولذا فهي لن تساهم في توزيع المخاطر، وبالتالي لا تساعد في الوقاية من المخاطر المصرفية النظامية. وفي تلك الفترة الحاسمة من تحول الاقتصاد الصيني، لم تتحسن آليات تشغيل تسويق البنوك التجارية الصينية، بل إن هناك جزءًا كبيرًا من القروض المصرفية قد ذهبت إلى بعض مشروعات التنمية الوطنية ومشروعات التطوير العقاري للحكومات المحلية، فضلا عن ارتفاع نسبة الديون وانخفاض الكفاءة التشغيلية وغيرها من المشروعات المزدوجة التي تعاني من ارتفاع نسبة الديون بها وانخفاض كفاءة التشغيل. وإذا واجهت تغييرات في السياسات الاقتصادية، فيتعين حينئذ تقليص السياسات النقدية من أجل السيطرة على التضخم المالي، حيث إنه من الصعب الاستمرار في هذه المشروعات السالفة الذكر، وبالتالي فإن الإفراط أو التفريط في توفير البنوك التجارية لتمويلات هذه المشروعات سيواجه مخاطر جمة، ومن ثم يمكن أن يؤثر ذلك على النظام المصرفي كاملاً، بل وعلى التنمية المطردة للاقتصاد الشامل.

٢- اختلال توازن تنمية أسواق رأس المال:

على الرغم من أن سوق رأس المال في الصين قد مرت بحالة من التنمية السريعة، إلا أن تنميتها كانت في غاية الاختلال، حيث كانت تنمية سوق الأسهم أسرع بكثير من تنمية سوق السندات، بل إن تنمية سوق السندات كانت في غاية التخلف. وقد بلغ حجم صفقات الأسهم في عام ٢٠١٠م من إجمالي معاملات سوق رأس المال حوالي ٥٤ تريليون و٥٦٣ مليار يوان، في حين كان معدل صفقات السندات حوالي ٧ تريليون و٦٢٠ مليار يوان، وعلى هذا يكون حجم صفقات الأسهم حوالي سبعة أضعاف صفقات السندات. كما يعكس اختلال توازن تنمية سوق رأس المال إلى وجود اختلال كبير أيضًا داخل سوق السندات، من بينها ضخامة حجم سوق السندات الحكومية، في حين أن حجم السندات التي تصدرها هيئات القطاع الخاص كالشركات كان في غاية الصغر، بالإضافة إلى أن السندات الحكومية تعتمد على الديون الوطنية كأساس، بينما افتقدت سندات الحكومات المحلية لذلك وغيرها. وفي عام

٢٠٠٨م كان إجمالي القيمة المتبقية في سوق السندات الصيني على هذا النحو، حيث بلغت نسبة سندات الشركات الصادرة عن القطاع غير العام حوالي ١٢,٩٪ فقط، وفي الوقت ذاته كانت النسبة ذاتها على مستوى العالم حوالي ٦٢,٠٪، بلغت نسبة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٧٤,٢٪، وبلغت نسبة الاتحاد الأوروبي حوالي ٦٩,٨٪، أما نسبة الاقتصاديات الآسيوية الناشئة فقد بلغت حوالي ٦١,٩٪. ومن هنا يتضح لنا أن مساحة التنسيق والتنمية في سوق السندات الصينية مازالت كبيرة جدًا.

وقد خلفت الاختلالات الهيكلية لسوق رأس المال في الصين سلسلة من الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية الصينية. أولاً: أدت إلى ظهور القيود الخارجية أو ضعف في قوة الضغط، مما أثر على تحسين كفاءة تشغيل الشركات. وفي ظل ظروف سيطرة كبار المساهمين وقلة تقاسم الأرباح بين الشركات عامة، فإن القيود الخارجية أو ضغوط تمويلات سوق الأسهم على أعمال الشركات عملت على تخفيض تمويل سوق السندات التي يجب فيها دفع رأس المال مع الفائدة مستقبلاً، لذلك فإن الشركات الصينية تفضل عامة تمويل سوق الأسهم من أجل الحد من ضغوط الديون الواجب سدادها في المستقبل. وتشير الأوضاع التي ظهرت فيها العديد من الشركات الصينية التي نزلت إلى السوق في محاولة لإعادة الخطط الاستثمارية من أجل جمع الأموال إلى أن بعض الشركات لن تتمكن من تحقيق الغرض من تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال توسيع نطاقها واستخدام التكنولوجيا والمعدات الحديثة والدخول في مجالات جديدة وغيرها من الوسائل، بل والأكثر من ذلك هو الاعتماد على التمويل من أجل التمويل، لدرجة أن بعض الشركات الفردية بدأت في تغيير خطط التمويل الأصلية، ومن ثم كانت النتيجة هي ظاهرة اعتماد سوق الأوراق المالية على جمع الأموال والدخول بها في عالم البنوك أو الاستثمار في مجال العقارات. وفيما يتعلق بتلك الظاهرة، فقد ظهر على المساهمين الصغار الضعف والهوان. ولكن في ظل تمويل سوق السندات، كانت قيود شركات التمويل التي يعاني منها الدائن كبيرة وكثيرة. علاوة على ذلك، فإنه يجب أن تتمتع تحليلات استخدامات وأحجام وفعالية تمويل الشركات وغيرها من دراسات الجدوى بالعلمية والعقلانية، فضلاً عن حتمية أن تتسم بمؤهلات ائتمانية مناسبة، ويمكن للدائن أن يقوم بالإشراف على وإدارة استخدام التمويل بكل فعالية، وبالتالي يمكن تجنب أو تقليل هذه الظاهرة بشكل فعال، ومن ثم المساهمة في تحسين كفاءة تشغيل الشركات. ثانيًا: الحد من كفاءة توزيع الموارد المالية لأسواق رأس المال. ونظرا لضعف القيود الخارجية على تمويلات سوق الأسهم الصيني، فقد أدى ذلك إلى ظهور تلك الظاهرة غير المعقولة والمبالغ فيها السالفة الذكر في سوق الأسهم الصيني، في حين أن بعض الشركات التي تتمتع بمشروعات استثمارية جيدة وتحتاج إلى التمويل من الصعب الحصول على الأموال اللازمة. وهذا يقلل بدرجة كبيرة من كفاءة توزيع الموارد المالية في أسواق رأس المال. ثالثًا: أدت إلى زيادة المخاطر المالية، حيث افتقر سوق السندات في الصين طويلاً لسندات الحكومات المحلية الهامة. ومن أجل جمع الحكومات المحلية الأموال اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، فمع لجوئها إلى بيع الأراضي، بدأت في الاعتماد على البنوك من أجل الحصول على التمويلات اللازمة. وبالتالي، فإن الديون الخفية الضخمة التي تحملتها الحكومات المحلية الصينية أدت إلى تركيز المخاطر في البنوك التجارية،

ومن ثم زادت المخاطر المالية. وإذا تم تنمية نظام السندات الحكومات المحلية بشكل كبير، حينها ستكون أوضاع الديون في الصين أكثر شفافية، وبالتالي يمكن تعزيز الإشراف بشكل فعال من أجل التصدي للمخاطر المالية. وأخيرًا، لا تساهم الاختلالات الهيكلية لسوق رأس المال الصيني في تنمية مشروع تدويل اليوان. فتدويل اليوان هو أحد شروط التنمية الاقتصادية في الصين، كما أنه هو الاتجاه الحتمي للتنمية الاقتصادية الصينية في ظل أوضاع الانفتاح. وتصبو الصين إلى جعل اليوان عملة احتياطية دولية، وبالإضافة إلى ما حققته الصين من إمكانية تحويل اليوان بالعملات الأجنبية الأخرى في المشروعات الرأسمالية والمالية، فإنها بحاجة إلى أدوات مناسبة تتسم بالسيولة والسلامة والربحية وغيرها من المميزات، أي تتمتع بمجموعة متنوعة غنية بسندات الديون الوطنية والسندات الضخمة من أجل تقديم الدعم. وفي الوقت الحاضر، يتبين لنا سواء من منظور أصناف السندات أو من منظور أحجام السندات التي يتم إصدارها أن تنمية سوق السندات الصيني لا يتناسب مع متطلبات تدويل اليوان.

٣- مخاطر سعر الصرف في ظل عدم تطابق العملة:

يشير مصطلح عدم تطابق العملة إلى عدم تطابق العملات الموجودة في أصول وديون المؤسسات المالية، أي اختلاف القطع النقدية بين ديون وأصول المؤسسات المالية. وفي ظل ظروف عدم تطابق العملة، فإن أصول المؤسسات المالية المصرفية تواجه مخاطر تقلبات أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، نجد أن المشكلة الرئيسة في عدم تطابق العملة في بنك الشعب الصيني تكمن في اعتماد الأصول المصرفية بشكل أساسي على الدولار الأمريكي، بينما يتجلى اليوان باعتباره العملة المستخدمة في الديون. ونظرًا لنظام تسوية الصرف والبيع في الصين، فإن احتياطيات النقد الأجنبي تتركز في السلطات النقدية. علاوة على ذلك، فإن اختلاف القطع النقدية بين الديون والأصول التي تظهر فيما يملكه بنك الشعب الصيني من احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي يعد السبب الرئيسي في مخاطر سعر الصرف التي تعاني منها المؤسسات المصرفية الصينية.

وينبغي أن تستند نسبة احتياطيات جميع العملات في احتياطيات النقد الأجنبي لدولة ما على درجة الترابط الاقتصادي ودرجة الاعتماد على التجارة الخارجية ومدفوعات الاستيراد والتصدير وقيم سداد الديون وسوق العرض والطلب وغيرها من عوامل التوزيع المعقول الأخرى، وذلك من أجل الاستجابة الفعالة لتوسيع أنشطة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وتشير التقديرات إلى أن احتياطيات الصين من النقد الأجنبي المتمثل في الدولار واليورو والين والجنيه الاسترليني مختلفة تمامًا، حيث تبلغ حوالي ٦٥٪، و٢٦٪، و٤٪، و٥٪ على الترتيب، وهذه النسبة تحتاج إلى مساحة كبيرة من التعديل. ومن منظور

درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، فوفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الوطني، يتبين لنا أن مجموع التجارة الخارجية للصين في نهاية عام ٢٠١١م قد بلغ حوالي ٢ تريليون و٩٧٣ مليار دولار، بلغت

التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٣٨٥ مليار و٣٨٥ مليون دولار، أما مع دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت ٣٦٢ مليار و٤٥٠ مليون دولار، وبلغت مع اليابان حوالي ٢٩٧ مليار و٧٧٩ مليون دولار، أما مع بريطانيا فقد بلغت حوالي ٥٠ مليار و٧٢ مليون دولار، وبذلك تكون نسبة التجارة الخارجية بين الصين وهذه الدول كما يلي: ١٢,٩٪، ١٢,٢٪، ١٠,٠١٪، ١,٦٩٪ على التوالي. ومن هنا يتبين لنا أن نسبة العملات من احتياطيات النقد الأجنبي لا تتطابق مطلقًا مع درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، على الرغم من أن تلك الحسبة بسيطة جدًا، إلا أنه يوضح أن هيكل احتياطي العملات غير معقول إلى حد كبير.

واعتبارًا من نهاية عام ٢٠١١م، فقد ارتفعت أصول احتياطيات النقد الأجنبي التي يملكها بنك الشعب الصيني لتصل إلى أكثر من حوالي ٣ تريليون و١٨١ مليار دولار. وفي ظل ظروف عدم تغير اتجاه ارتفاع سعر صرف اليوان، فإن العقبة الكؤود التي تعاني منها الصين هي كيفية زيادة قيمة أصول احتياطيات النقد الأجنبي الضخمة التي تحتفظ بها البنوك المركزية. وفي ظل عدم وجود حرية للتحويل بين العملات في المشروعات الرأسمالية والمالية التي تعتمد على اليوان، فإنه من المستحيل أن تقوم الأسواق المالية الدولية بتوفير خدمات تحويط سعر صرف اليوان من أجل تلبية ما يكفي لأكثر من ٣ تريليون من الدولار. ولذا يمكن أن نستنتج أنه لا يوجد في الأسواق المالية الحالية أداة فعالة يمكنها تقليص الأصول الضخمة لاحتياطيات النقد الأجنبي في ظل ارتفاع قيمة اليوان. وبالرغم من أن البنك المركزي الصيني يمكنه تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين الدولار والعملات الدولية الرئيسة الأخرى إلى حد كبير من خلال التعديل الأمثل للهيكل النقدي لأصول احتياطي النقد الأجنبي، إلا أنه من الصعب تجنب مخاطر ارتفاع قيمة اليوان مقابل مجموعة من العملات.

وقد تمت الإشارة في تقرير السياسات النقدية التي تم تنفيذها في الربع الأول من عام ٢٠١٢م والذي أصدره بنك الشعب الصيني إلى ما يلي: بلغ ارتفاع مجموع سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي منذ إصلاح آلية تشكيل أسعار صرف اليوان في ٢٠٠٥م وحتى نهاية مارس عام ٢٠١٢م حوالي ٣١,٤٩٪، بينما بلغ سعر صرف اليوان مقابل اليورو حوالي ١٩,٣٠٪. ووفقًا لحسابات بنك التسويات الدولية (BIS)، فقد ارتفع سعر الصرف الاسمي لليوان بشكل فعال في الربع الأول من عام ٢٠١٢م حوالي ٠,١٧٪، وعلى المستوى الحقيقي فقد انخفض حوالي ٠,٨١٪. ومنذ إصلاح آلية تشكيل أسعار صرف اليوان في ٢٠٠٥م وحتى نهاية مارس عام ٢٠١٢م، فقد ارتفع سعر الصرف الاسمي لليوان بشكل فعال حوالي ٢١,٣٧٪، كما ارتفع أيضًا على المستوى الحقيقي حوالي ٢٩,٣٨٪. وهذا يعني أن ارتفاع اليوان في تلك الفترة أدى إلى تقليص أصول احتياطيات النقد الأجنبي في الصين حوالي ٢١,٣٧٪. وبحساب حجم أصول احتياطيات الصين من النقد الأجنبي والبالغة حوالي ٣ تريليونات و١٨١ مليار دولار، نجد أن خسائر أصول احتياطيات النقد الأجنبي قد ارتفعت لتصل إلى ما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار. وهذا يوضح تمامًا أن نظام رقابة العملات الأجنبية في حاجة ماسة إلى الإصلاح.

٤- الأنظمة المصرفية وعيوب نماذج تشغيلها:

بالمقارنة مع النظام المصرفي الموحد في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن النظام المصرفي الصيني الأساسي يعتمد على المكتب الرئيسي والفروع. وفي ظل هذا النظام المصرفي، يمكن بسهولة تشكيل مجموعة مصرفية كبيرة الحجم وأكثر قدرة على المنافسة، وفي الوقت ذاته يمكنها تحسين قدرة البنك على مقاومة المخاطر. ونظرًا لما تتمتع به من قدرة ائتمانية قوية، فضلاً عن تمتعها ببعض القوى الاحتكارية، فإن البنوك الكبرى تولي مزيدًا من الاهتمام للتعاون مع الشركات والمؤسسات الكبيرة، وذلك من أجل إنشاء علاقة ائتمانية بين العملاء مستقرة نسبيًا. أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات الابتكار التكنولوجي، فنظرًا لارتفاع نسب المخاطر في تلك الشركات، فإن البنوك الكبرى تفتقر غالبًا إلى حماسة تقديم الدعم الائتماني إلى هذه الشركات؛ حتى لا تزيد من المخاطر الائتمانية وتكاليف الرقابة على هذه الشركات. فبالإضافة إلى تخلف أوضاع التنمية في البنوك الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية الخاصة في الصين، فقد أدى ذلك إلى وجود صعوبات في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة شركات الابتكار التكنولوجي. وهذا بالتأكيد لن يساعد على تنمية الصناعات الناشئة القائمة على الابتكار التكنولوجي.

يعد التشغيل المنفصل والتشغيل المختلط هما أحد الطريقتين الأساسيتين في عمليات التمويل. ويختلف هذا النمط عن نمط التشغيل المختلط الذي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذه، في حين أن النمط الذي تطبقه الصين هو نمط التشغيل المنفصل. وفي ظل نمط التشغيل المنفصل، ونظرًا لعدم إمكانية توزيع المخاطر من خلال العمل المهني، فقد أدى ذلك إلى صعوبة التحكم في مخاطر التشغيل وسهولة تركزها في قطاع معين، فضلاً عن أن هذا النمط لا يمكنه المساعدة في ابتكار منتجات مالية، كما يفتقر إلى القدرة على تجنب المخاطر من خلال الابتكار المالي والتعميق المالي. وقد أدت صعوبات هذا النمط التشغيلي المصرفي إلى افتقار المؤسسات المصرفية إلى الحماسة في الاستثمار في الصناعات أو الشركات ذات المخاطر الأعلى أو الحماس، وبالتالي، فقد أدى ذلك إلى نقص دعم المؤسسات المصرفية لتمويل المخاطر.

٥- عدم انفتاح الحسابات المالية والرأسمالية، فضلاً عن افتقار اليوان لحرية تحويله بالعملات الأخرى:

بدأت الأعمال المصرفية في الصين في وقت متأخر، ومن أجل تقليل تأثير تقلبات السوق الخارجية، بدأت الصين في تطبيق نظام الحسابات المالية الرأسمالية. وقد لعب هذا النظام دورًا هامًا في الأزمة المالية العالمية، حيث مكن التمويل الصيني من تجنب صدمات تقلب الأعمال المصرفية الدولية. ولكن مع العولمة الاقتصادية وتنمية تدويل الأعمال المصرفية، كان الانفتاح المصرفي أمرًا لا مفر منه، وخاصة مع تطبيق الصين لاستراتيجية "الخروج نحو العالمية"، حيث بدأت الأعمال المصرفية الصينية في المشاركة في

المنافسة الدولية على نحو متزايد، وهذا الأمر يعتبر أحد متطلبات الانفتاح المصرفي، بالإضافة إلى حاجة الصين الماسة إلى تدويل شركاتها.

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، فقد تعرض النظام النقدي الدولي الذي يهيمن عليه الدولار الأمريكي لانتقادات قوية، حيث قيد الدولار الأمريكي الذي يتمتع بهوية مزدوجة وكونه عملة ذات سيادة وعملة عالمية عملية انتعاش

الاقتصاد العالمي بشكل خطير، كما تعرض وضع الدولار الأمريكي كعملة عالمية رئيسة لتحديات خطيرة. بينما حافظت الصين على نمو سريع في ظل الأزمة المالية العالمية، وأصبحت القوة الدافعة الرئيسة لانتعاش الاقتصاد العالمي، بل وأصبحت ثاني أكبر الكيانات الاقتصادية على مستوى العالم، وبات الوضع الاقتصادي الصيني في تحسن مستمر على صعيد الاقتصاد العالمي. ولكن كان هناك تناقض واضح بين الوضع الدولي لليوان والوضع الاقتصادي الصيني في الاقتصاد العالمي.

يعد تدويل اليوان هو الاتجاه العام في الصين، كما أن تدويل اليوان هو الحاجة الملحة للاقتصاد الصيني لتعزيز مستوى الانفتاح. ويمكن من خلال التجنب الفعال لمخاطر تقلبات سعر صرف اليوان تعزيز التجارة الخارجية الصينية والاستثمار الأجنبي والمعاملات الاقتصادية الخارجية الأخرى. كما يمكن تعزيز تنمية الأعمال المصرفية الصينية من خلال زيادة المعاملات التي تعتمد على اليوان، حيث إنه يمكنها أن تجلب مزيدًا من ضرائب سك العملات للصين، وبالتالي العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية للصين، بالإضافة إلى إمكانية المساهمة في تنمية الاقتصاد الصيني من خلال تعزيز إصلاح النظام النقدي الدولي الحالي. ويستطيع النمو المرتفع المستدام للاقتصاد الصيني وزيادة الانفتاح على الخارج والتطوير السريع للأسواق المالية أن يوفر الظروف المناسبة من أجل تسريع تنمية تدويل اليوان. وبالتالي، فإن تسريع تنمية تدويل اليوان هو القوة الهامة لرفع مستوى الأعمال المصرفية في الصين وكذلك رفع مستوى القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الصيني.

الفصل الثالث: اتجاهات إصلاح النظام المصرفي المستقبلي للصين:

هناك العديد من المشكلات التي تواجه الأعمال المصرفية في الصين، كما أن مصير مسار الإصلاحات المستقبلية لن يكون سلساً. ومع ذلك، فإنه من المستحيل أن يتوقف مسار الإصلاح، وخاصة في مواجهة المجتمع الدولي الذي يزيد من عدم الاستقرار وعدم ثبات العوامل، ولكي تتمكن الأعمال المصرفية الصينية من المشاركة الفعالة والآمنة في الاقتصاد الدولي مستقبلاً، فإنه يتعين تسريع تعزيز ترابط إصلاحات الأعمال المصرفية الصينية مع قواعد الأعمال المصرفية الدولية، وإدراك اتجاهات وديناميكا الإصلاح، وإزالة العقبات المؤسسية في عملية تنمية الأعمال المصرفية، وتشكيل آليات مؤسسية من أجل تعزيز التنمية المصرفية الثابتة، وتعزيز استقرار وأمان وحيوية التنمية المصرفية، وتقديم خدمة أفضل للنمو الاقتصادي وتغيير أنماط التنمية الاقتصادية.

١- مواصلة تعميق إصلاح البنوك التجارية المملوكة للدولة، وتعزيز تغيير الأنظمة المصرفية وأنماط التشغيل، وإنشاء وتحسين نظام المؤسسات المصرفية:

يجب العمل على تسريع الإصلاح والتشكيل التدريجي لنظام مصرفي حديث يتسم بالقدرة على المنافسة، ومواصلة إصلاح أنظمة البنوك المدرجة في السوق، والإنشاء التدريجي لكيانات سوقية تتناسب مع اقتصاد السوق، وإنشاء آليات حوكمة الشركات الحديثة برجال القانون وآليات الندب بالتكليف، مع تشكيل آليات فعالة لحوكمة البنوك التجارية، وتحويل البنوك التجارية بشكل حقيقي إلى كيانات سوقية تتمتع بالتشغيل المستقل وحمل المسؤولية الذاتية عن الأرباح والخسائر وتقييد الذات والتطوير الذاتي، إلى جانب مواصلة تعزيز آليات الرصد والرقابة الداخلية للبنوك وآليات التحكم في المخاطر، وتشديد السيطرة على المخاطر، بالإضافة إلى تدريب العاملين في القطاع المصرفي ليتمتعوا ببصيرة سوقية ومنظور دولي، وإنشاء آليات توظيف وتدريب الكوادر البشرية على نحو يتناسب مع نظام التسويق، والإسراع في إنشاء نظام مدير الأسواق، إلى جانب تأسيس أنظمة رواتب وآليات تحفيز تساهم في تعبئة حماسة المشاركين بمختلف المستويات، مع تعزيز بناء نظام علنية وكشف المعلومات المتعلقة بالبنوك المدرجة في السوق أمام الجمهور، وتقديم الحماية الأفضل للمستثمرين، وخاصة حماية مصالح صغار المستثمرين، والتشديد على التشغيل الصادق والأمين للبنوك التجارية، والحفاظ على ثقة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى تحديث الوعي التشغيلي وتحسين نوعية الخدمات، ومواصلة تقوية ثقافة الخدمات لدى المواطنين.

كما يجب مواصلة تعزيز إصلاح الأنظمة المصرفية وكسر احتكار البنوك التجارية المملوكة للدولة للصناعات المصرفية، والسعي بكل قوة من أجل تطوير البنوك الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتناسب مع احتياجات السوق، إلى جانب إنشاء نظام مؤسسي مصرفي متعدد المستويات، وزيادة نسبة القروض إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الإسراع في تغيير نموذج التشغيل المصرفي من التشغيل المنفصل إلى التشغيل المختلط، وتوسيع نطاق عمليات البنوك، وتسريع الابتكار المصرفي، وزيادة أصناف المنتجات التي يمكن تداولها. كما يجب توزيع المخاطر الاستثمارية من خلال استراتيجية استثمارية متنوعة، وتحديد حجم المؤسسات المالية ومقياس مكانة الأعمال المهنية وغيرها في دائرة المنافسة. ويمكن من خلال التشغيل المختلط الاستفادة بقدر معقول من رؤوس الأموال وخلق ظروف مواتية لتدفق أسرع، بالإضافة إلى أن الأعمال المصرفية يمكنها أن تلعب دورًا تنسيقيًا بين مختلف المجالات، كما يمكنها مساعدة البنوك على فهم ظروف تشغيل الشركات فهمًا تامًا، والحد من مخاطر القروض واكتتاب الأوراق المالية، كما يمكن من خلال التشغيل المختلط المساهمة في تعزيز الرقابة النظامية على المخاطر، والمساعدة في تعزيز المنافسة المصرفية، وتحقيق سياسة البقاء للأصلح، وتحسين الكفاءة، ورفع مستوى الرفاهية الشاملة للمجتمع.

٢- تعميق إصلاحات السوق المصرفي وتسريع إنشاء وتحسين نظام السوق المصرفي:

وفقًا لمتطلبات إنشاء نظام مصرفي حديث، فإنه ينبغي إنشاء نظام مصرفي حديث ذي وحدة انفتاحية ويتمتع بنظام تنافسي وإدارة صارمة، بل ويرتبط ارتباطًا وثيقًا مع السوق الدولية، كما ينبغي تعزيز التنمية المتسقة بين سوق رأس المال والسوق النقدي، وبين سوق الأوراق المالية وسوق السندات، وبين سوق الديون الوطنية وسوق سندات ديون الشركات، فضلاً عن إنشاء نظام سوق مصرفي متعدد المستويات ومتنوع. كما ينبغي تغيير المعاملات السوقية غير النشطة الموجودة في النظام المصرفي وكذلك قيود تنمية المؤسسات المصرفية غير البنكية وتوحيد المنتجات السوقية وعدم تسويق أسعار الفائدة وتجنب انتهازية السوق.

كما يتعين تسريع بناء هيكل الأسواق المصرفية؛ حيث إن نظام السوق المصرفي المثالي يتطلب تقوية الهيكل السوقي، وإنشاء نظام هيكلي سوقي مصرفي متعدد المستويات، وتزويد السوق المصرفي بمجموعة من المعاملات، وتخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق تدريجيًا، وتدريب المستثمرين تدريبًا جيدًا طويل المدى، وخاصة تسريع تدريب مستثمري المؤسسات، بالإضافة إلى التسريع التدريجي لبناء عملية تسويق أسعار الفائدة، وتوحيد أنظمة الأسواق المصرفية، وتعزيز التنمية الصحية والمستقرة للسوق.

كما ينبغي تعزيز آليات التصفية والمنافسة السوقية؛ حيث تعد المنافسة السوقية الفعالة هي الوسيلة الهامة التي يمكن من خلالها إطلاق العنان لدور السوق في ظل ظروف الاقتصاد السوقي وزيادة حيوية السوق. ويتعين إدخال آليات تنافسية جديدة أثناء إنشاء النظام المصرفي، فضلاً عن آلية التصفية التي تعتمد على سياسة البقاء للأصلح الناجمة عن الدور الذي تلعبه المنافسة. ويلعب الائتمان دورًا حاسمًا في عملية التنمية المصرفية، حيث إنها لن تتمكن من جذب عدد كبير من المستثمرين لتعزيز أنشطة السوق إلا إذا اتسمت أنظمة السوق المصرفية بالأمانة والثقة.

علاوة على ذلك، فإنه يتعين بالإضافة إلى ما سبق ذكره تشديد الأهمية على زيادة درجة الشفافية والإفصاح عن معلومات الأسواق المصرفية؛ حيث إن المعلومات تعتبر هي الضمانة الهامة للاستثمار في الأسواق المصرفية، بالإضافة إلى أن شفافية المعلومات تعتبر هي الشرط الأساسي للتحركات الفعالة في الأسواق المصرفية، وخاصة عند الحديث عن صغار المستثمرين، حيث إنهم يفتقرون إلى الأموال الكافية لجمع المعلومات المطلوبة عن الاستثمار والتمييز بين المعلومات الصحيحة والكاذبة. ولذا ينبغي إنشاء آلية الشفافية والإفصاح عن المعلومات، ومنع الحصار الإعلامي والضرب على أيدي من يختلقون الأكاذيب وتوحيد مقاييس أنظمة الكشف عن المعلومات، والمحافظة على موضوعية المعلومات. ويمكن استخدام وسائل نشر الأخبار الجماهيرية في الكشف عن المعلومات كالصحف والإنترنت والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام لتجنب احتكار المعلومات.

كما يجب تحسين آليات التحذير المبكر والوقاية من المخاطر وتسويتها. ففي الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر التنمية المصرفية، فإنه ينبغي الاهتمام بالوقاية المبكرة من المخاطر واتخاذ إجراءات وقائية من أجل تسوية هذه المخاطر. كما يجب رفع وعي المشاركين في السوق تجاه المخاطر، وتحسين القدرة على تمييز المخاطر، فضلاً عن تعزيز التدابير الوقائية وتحسين القدرة على تحمل المخاطر ذاتيًا، إلى جانب إنشاء وسائل جديدة لتجنب وتسوية المخاطر، ويمكن توزيع المخاطر من خلال استراتيجية استثمارية متنوعة.

كما يتعين بذل مزيد من الجهود لتحسين نوعية الشركات المدرجة في الأسواق المصرفية. فامتلاك عدد كبير من الشركات ذات الجودة العالية المدرجة في السوق يعد حجر زاوية سوق الأوراق المالية وسوق الأسهم. كما ينبغي إقامة نظام سليم للفحص والإقرار للشركات المدرجة في الأسواق، وتطبيق أنظمة الإقرار بما يتناسب تمامًا مع المعايير السوقية، ومطالبة الشركات المدرجة في الأسواق بنشر تقاريرها المالية على أساس منتظم، والإفصاح عن إنجازات الشركات في الوقت المناسب، ورفع مستوى شفافية المعلومات، فضلاً عن تعزيز مستوى إدارة المنافع الاقتصادية للشركات المدرجة في الأسواق والرقابة الصارمة على جودة الشركات المدرجة في الأسواق.

علاوة على ذلك، فإنه لابد من بذل الجهود المضنية لتعزيز توحيد معايير الأسواق المصرفية؛ حيث إن التنمية المستقرة طويلة الأجل للأسواق المصرفية تتطلب وضع قواعد صارمة وتنفيذها بصرامة مطلقة. كما ينبغي الاستفادة من الخبرات القيمة على الصعيد الدولي، والتأسيس المستمر للقوانين واللوائح المثالية المتعلقة بالأسواق المصرفية، وتعزيز الرقابة لضمان تنفيذها بفعالية، وتشديد الرقابة على الإدارة السوقية، وحماية مصالح المستثمرين والضرب بيد من حديد ضد من يقوم بأي نوع من أنواع المضاربة غير المشروعة، إلى جانب المعالجة الصحيحة للعلاقة بين إطلاق العنان للأسواق للقيام بدورها وفي الوقت ذاته تعزيز التدخل الحكومي، بمعنى التقليل بقدر الإمكان من التدخل الحكومي في المجالات التي يتمكن السوق من القيام بدورها فيها، بينما يقتصر الدور الحكومي على التعويض عن إخفاقات السوق، مع تجنب التدخل الحكومي المفرط، وإنشاء إدارة سوقية مصرفية فعالة تتناسب مع تحركات اقتصاد السوق.

٣- إنشاء وتحسين نظام السياسات النقدية لتتناسب مع متطلبات اقتصاد السوق:

نتيجة للتنمية الاقتصادية، فإن الصين تقوم بمواصلة تحسين آليات التنظيم الشاملة، وبخاصة رفع مستوى القدرة على التنظيم الشامل للأعمال المصرفية. ويتعين إنشاء وتحسين أدوات تعديل السياسات النقدية التي تعتمد على احتياطي الودائع وعمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم وأسعار الفائدة وغيرها. علاوة على ذلك، فإن فعالية سياسات وقدرة التنظيم الشامل للبنك المركزي في الصين تؤثر مباشرة على الأسواق المصرفية بل وعلى سير العملية الاقتصادية كاملة. وينبغي استخدام الوسائل

المختلفة مفردة أو مجموعة لتنظيم العملية الاقتصادية وفقًا لتغيرات أوضاع الاقتصاد الشامل، وذلك من أجل ضمان استقرار الاقتصاد.

وتعد نسبة احتياطي الودائع هي أحد الوسائل الهامة لتنظيم الأعمال المصرفية الشاملة بالبنك المركزي. ويمكن التأثير على حجم الائتمان بالبنوك التجارية من خلال تنظيم نسبة احتياطي الودائع، وبالتالي تؤثر بطريقة غير مباشرة على المعروض من العملة النقدية. فعندما يكون هناك فائض في السيولة السوقية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة احتياطي الودائع، مما يقلل من الحجم الائتماني الصالح للاستخدام في البنوك التجارية، ومن ثم يدفع البنوك التجارية لاستعادة السيولة والحد من حجم الإقراض، وبالتالي يعمل على ضبط حجم السيولة في السوق، والعكس صحيح أي عندما يكون الوضع عكس ذلك يتم اتخاذ إجراءات عكس الإجراءات التي يتم اتخاذها في هذه الحالة. وبالتالي، فإن هذا الأمر لن يساهم في ترشيد العلاقة المالية بين البنك المركزي والبنوك التجارية فحسب، بل سيساهم أيضًا في تعزيز الإدارة الموحدة، وتحسين مستوى إدارة البنوك والمساهمة في تعزيز قدرة التنظيم الشامل للبنك المركزي، ومن ثم دفع التنمية الاقتصادية.

ونظرًا لما تتمتع به الأعمال السوقية المفتوحة من مرونة وسهولة في التشغيل وقوة المبادرة، فقد أصبحت أحد الوسائل الأكثر شيوعًا للتنظيم المركزي الشامل. ويمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مستوى العرض والطلب في السوق من خلال التشغيل السوقي المفتوح، وبالتالي تنظيم السيولة في السوق. فإذا كان هناك فائض في السيولة السوقية، فإن البنك المركزي يقوم بسحب رؤوس الأموال السوقية من التداول عن طريق بيع السندات، والحد من السيولة في الأسواق ووقاية الاقتصاد من الإنهاك، والعكس صحيح أي عندما يكون الوضع عكس ذلك يتم اتخاذ إجراءات عكس الإجراءات التي يتم اتخاذها في هذه الحالة. ومن أجل تعزيز قدرات التشغيل السوقي المركزي المفتوح، فينبغي مواصلة تعديل هيكل رؤوس الأموال، وزيادة نسبة أصول السندات المالية، وتحسين آلية التنسيق بين السياسات النقدية ومنع التنظيم الأعمى، وفي الوقت ذاته العمل بكل حماسة ونشاط من أجل تعزيز إصلاحات عملية تسويق سعر الفائدة.

أما نسبة إعادة الخصم فتعد إحدى ثلاث أدوات كبرى للسياسات النقدية المركزية. ويمكن التأثير بحد كبير على حجم الائتمان بالبنوك التجارية من خلال ضبط إعادة الخصم، وبالتالي تنظيم السيولة السوقية. ولكن بالمقارنة مع هاتين الأداتين السابقتين، فإن معدل إعادة الخصم ما زال غير مثالي، لصغر حجم السوق، فضلاً عن عدم تحسن آليات سعر الفائدة، كما أن دور تنظيم السيولة السوقية ليس قويًا. ومن ثم ينبغي مواصلة تطوير سوق إعادة الخصم ليصبح وسيلة مساعدة فعالة، وذلك من أجل تعزيز قدرة البنك المركزي على التنظيم الشامل للأعمال المصرفية.

٤- إنشاء وتحسين نظام الرقابة المصرفية ليتناسب مع التنمية المصرفية الحديثة:

يعد نظام الرقابة المصرفية الضمان النظامي الذي يعمل على مقاومة وتسوية المخاطر المصرفية وضمان التشغيل الفعال للأسواق المصرفية. وينبغي أن يتناسب نظام الرقابة المصرفية الفعالة مع اتجاهات وسمات التنمية المصرفية الحديثة، مع التحسين المستمر لنماذج الرقابة من أجل تعزيز علمية وفعالية الرقابة.

ولتأسيس نظام مصرفي مثالي حديث، فإنه يجب علينا أولاً التمسك بالروح الأساسية لاقتصاد السوق، وإفساح المجال كاملاً أمام السوق للقيام بدور أساسي في تنظيم العملية الاقتصادية، وتطبيق سياسة البقاء للأصلح من خلال تعزيز المنافسة السوقية. وفي المجالات التي يفشل فيها السوق، يتم إفساح المجال للحكومة للقيام بدورها في تعويض فشل السوق، مع التعريف المعقول لحدود كلاهما، وإطلاق العنان لفعالية النظام الرقابي. كما يتعين التنفيذ الفعال للرقابة المصرفية، والحاجة إلى إنشاء نظام قانوني كامل للرقابة المصرفية، وتأسيس نظم استراتيجية رقابية مقررة تتمتع بالكفاءة العالية والسلطة، وتحسين النظام التشغيلي للرقابة المصرفية، ورفع مستوى وكفاءة الرقابة.

ونظرًا لأن نظام الرقابة المصرفية في الصين غير مثالي، فينبغي إنشاء آلية إنذار مبكر فعالة للوقاية من المخاطر، وإنشاء آليات للفحص المصرفي، وإنشاء نظام مؤسسي للتأمين على الودائع، وتحسين نظام الملاذ الأخير للقروض وآليات الإنقاذ في حالات الطوارئ بعد فوات الأوان، وتعزيز أنظمة وقوانين الرقابة المصرفية، وبذل المزيد من الجهود لتدريب الكفاءات في مجال الرقابة المصرفية ليتمتعوا بجودة عالية ورؤية عالمية، وإنشاء نظام احتياطي ذي كفاءات، وتأسيس منظمات رقابة مصرفية لتحسين التسويق والتنشئة الاجتماعية، وتحسين النواحي الاجتماعية في الرقابة المصرفية، وتقوية آليات التنسيق للرقابة المصرفية، والمشاركة بنشاط في صياغة القواعد المصرفية الدولية.

٥- تعميق إصلاح نظام إدارة النقد الأجنبي، والسعي لتثبيت قيمة أو رفع أسعار الاحتياطيات الضخمة من النقد الأجنبي:

يعد إصلاح نظام إدارة العملة الأجنبية هو المحتوى الهام لإصلاح النظام المصرفي المستقبلي للصين. فبعد مرور ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، قامت الصين بتشكيل نظام إداري للصرف الأجنبي مستقرًا نسبيًا، كما قامت بتشكيل أساليب مصالح متعلقة بذلك. وبالتالي، فإنه يتعين عليها تغيير تلك المصالح الموروثة، ولذا فهي بحاجة لإصلاح كبير للنظام الاقتصادي والسياسي ليتناسب مع ذلك، وذلك من خلال إطلاق العنان للمؤسسات السوقية لتلعب دورًا أساسيًا في التغييرات النظامية، واستخدام الأنماط المستحدثة لكسر آليات تشكيل المصالح الحالية. وانطلاقًا من التنمية الاقتصادية الطويلة يتعين صياغة تدابير إصلاحية لإصلاح سياسات الانقضاض على مصالحها، وتعزيز إصلاح

أنظمة احتياطيات النقد الأجنبي. ولن يساهم ذلك في جعل الاقتصاد المحلي يتمكن من المشاركة الإيجابية في الاقتصاد العالمي فحسب، بل سيعود بالنفع أيضًا على تنسيق النمو المطرد بين الاقتصاديات العالمية.

ومن أجل التكيف مع متطلبات الوضع الجديد، فإنه يتعين مواصلة إصلاح نظام إدارة احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسين الكفاءة الإدارية. ويكمن حل هذا الأمر في تدريب الكفاءات المصرفية على فهم النظام المصرفي الدولي فهمًا جيدًا. وتعد عدم تمتع المعلومات المتعلقة باحتياطيات النقد الأجنبي بالشفافية الكافية أحد الأسباب الهامة التي جعلت من إدارة احتياطيات النقد الأجنبي مثارًا للجدل. وبالنظر للخبرات الدولية، يتبين لنا أن تحسين شفافية المعلومات وتقبل الإشراف الجماهيري والسوقي وتجنب التوقعات الزائفة والتخمينات غير اللازمة هم أحد اتجاهات إدارة الاحتياطي الأجنبي. وبالنظر إلى نتائج الاستثمارات الدولية في الشركات المحلية، يتبين لنا أن نقص الكفاءات هو أحد الأسباب الهامة التي تؤدي إلى ظهور الصعوبات في مجال الاستثمار الدولي. وبالتالي، يمكن إنشاء نظام للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة احتياطيات النقد الأجنبي ونظام تدريب الكوادر يتناسب مع الظروف المحلية للصين، مع منحها الضمانات في المقررات المؤسسية. كما يتعين تغيير أوضاع تركز احتياطيات النقد الأجنبي في البنك المركزي تدريجيًا، وتحسين امتيازات استخدام النقد الأجنبي في القطاعات الخاص وخاصة في الشركات.

٦- المشاركة الإيجابية في صياغة القوانين المصرفية الدولية، والتعزيز المطرد لتدويل اليوان:

تسيطر الدول المتقدمة وتهيمن على صياغة الأنظمة الاقتصادية الدولية الحالية، حيث إنها تواجه بالفعل تحديات هائلة. وقد أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، كما أن حقها في التعبير عن رأيها على مستوى النظام الاقتصادي العالمي قد تحسن كثيرًا. وقد طرأ على القوة النسبية للنظام الاقتصادي العالمي تغيرات هائلة، كما أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي يحتاج إلى إصلاحات عاجلة، وخاصة مع اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م وما تبعها من ردود أفعال ناجمة عن ذلك، حيث بدأت أصوات إصلاح النظام المصرفي الدولي تلوح في الأفق بشكل متزايد. ومع تعميق الانفتاح على العالم الخارجي، فإنه يتعين على الصين المشاركة بإيجابية في صياغة القواعد الدولية، ولا سيما تلك التي تتعلق بإصلاح القطاعات المصرفية. وينبغي أن تستند الصين إلى ظروفها الفعلية، ومن ثم تعمل على تعزيز إصلاح النظام المصرفي الدولي انطلاقًا من التنمية الشاملة للاقتصاد العالمي. كما ينبغي عليها أن تعمل على تعزيز موقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بحقها في الكلام كممثل عن الاقتصاديات الناشئة، وهذا الأمر يعكس تمامًا الاتجاهات الإصلاحية التي تتناسب مع التنمية الاقتصادية الدولية. علاوة على ذلك، فإنه يتعين عليها تعزيز سبل التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة، والقيام بدور أكبر في إصلاح الأعمال المصرفية العالمية.

ونظرًا لما يعانيه اليوان الصيني من قيود التحويل بالعملات الأخرى، فضلاً عن عدم فتح الحسابات المصرفية لرؤوس الأموال، فإن نسبة اليوان في النظام النقدي الدولي لا تتطابق مطلقًا مع وزن الاقتصاد الصيني في النظام الاقتصادي العالمي. ومع المشاركة الوثيقة للاقتصاد الصيني في النظام الاقتصادي الدولي، فإنه ينبغي أن يتلاءم اليوان مع هذا التغيير، كما يجب أيضًا أن يشارك في الوقت المناسب مع النظام النقدي الدولي، وهذا بدوره يساهم في تعزيز التنمية المنسقة المستقرة للاقتصاد العالمي. كما أنه من الممكن أن تعمل تحسينات تدويل اليوان على خفض تطلعات احتياطيات النقد الأجنبي، حيث يعد هذا الأمر أحد التدابير الهامة لنزع فتيل مخاطر احتياطيات النقد الأجنبي، مثل تغيير ظاهرة دولرة أصول بنك الشعب الصيني وتحويل الديون إلى يوانات، والتطبيق الجذري لعملية تدويل اليوان. ويمكن أن تحقق عملية تدويل اليوان توحيد عملات الأصول والديون، والتي يمكن أن تقلل بشكل فعال من مخاطر أسعار الصرف، مع تثبيت أسعار الأصول الاحتياطية. أولاً، ينبغي التدرج في تحقيق حرية التحويل للمشروعات المصرفية الرأسمالية، وتشجيع ودعم استخدام اليوان بين الشركات والحكومات في تصفية الإيرادات والنفقات، وتسريع إصدار سندات باليوان، وإنشاء سوق سندات باليوان، وتعزيز أسواق اليوان الصيني خارج الصين في الوقت المناسب وغيرها، ووضع حجر الأساس لتدويل اليوان.

٧- تحسين مواصفات سوق الاقتراض الخاص، وتعزيز إصلاح الأعمال المصرفية الخاصة، وتعميق إصلاح الأعمال المصرفية الريفية:

يعد رأس المال الخاص أحد القوى الهامة التي تدعم التنمية الاقتصادية الصينية، ولكن نظرًا للاحتكارات المصرفية، لذا فإنه من الصعب على رأس المال الخاص الدخول في قطاعات الصناعة المصرفية. وقد أطلقت إصلاحات وين تشوو المصرفية فجرًا جديدًا لدخول رأس المال الخاص في الصناعة المصرفية، حيث سمحت لرأس المال الخاص من الدخول في القطاع المصرفي، والدخول بالقطاعات المصرفية الخاصة إلى المسار القانوني. على سبيل المثال، يمكن الاعتماد على المؤسسات المصرفية الخاصة لإعادة هيكلة وتعديل البنوك الريفية تعديلاً مباشرًا، ومن ثم المساهمة في تذليل الصعوبات التي يعاني منها استثمار رأس المال الخاص، بل قد تساهم في القضاء على صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالقضاء على هاتين المشكلتين الضخمتين، يمكن القضاء تمامًا على الأسباب الجذرية المؤسسية لأزمة الاقتراض الخاص وتوفير الدعم المالي اللازم والضمانات المؤسسية من أجل تنمية الكيان الاقتصادي.

ففي السنوات الأخيرة، تطورت الأعمال المصرفية الريفية بشكل سريع، ولكن بالمقارنة مع القطاع المصرفي في المدينة، نجد أن تنمية القطاع المصرفي في الريف ما زالت هي أضعف حلقات الأنظمة المصرفية. وينبغي اغتنام الفرصة لبناء ريف اشتراكي جديد، وتعزيز إصلاح القطاع المصرفي بالريف. كما

يتعين تسريع عملية تطوير البنوك الريفية وشركات القروض الصغيرة والاتحادات الائتمانية الريفية بما يتناسب مع الاقتصاد الريفي، بالإضافة إلى تنظيم عملها، وابتكار آليات مؤسسية جديدة، وتوجيه رأس المال الاجتماعي لإنشاء أنواع جديدة من المؤسسات المصرفية لتتناسب مع متطلبات تنمية "الأمور الزراعية الثلاثة"، وإطلاق العنان لوظائف الأعمال المصرفية الاستراتيجية، وزيادة حجم الدعم للحلقات الضعيفة والمجالات الرئيسة في عملية تنمية الإصلاح الريفية، والعمل بكل قوة لتوسيع نطاق وحجم دعم بنوك التنمية الريفية "الأمور الزراعية الثلاثة"، مع اغتنام الفرصة لتعزيز إصلاح تعاونيات الائتمان الريفية، إلى جانب التحسين الشامل لنوعية وكفاءة تشغيل القطاعات المصرفية الريفية، وتعزيز مكانتها ومستوياتها في خدمة "الأمور الزراعية الثلاثة"، والعمل على توفير الدعم المالي لبناء ريف اشتراكي جديد.

❊❊❊

الباب الخامس عشر
كيف تُقوي الصين إصلاح النظام الضريبي؟

لقد حقق الإصلاح الضريبي في الصين، بعد مرور ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، تقدمًا كبيرًا، حيث إن الشروع في تأسيس نظام ضريبي وآليات تنفيذ كان يتناسب مع تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي. وتعد فترة "الخطة الخمسية الثانية عشرة" فترة تعميق الإصلاح المستمر، بالإضافة إلى أنها الفترة الحاسمة في عملية تسريع تحويل أنماط التنمية الاقتصادية. ويستطيع إصلاح النظام الضريبي أن يؤثر بشكل مباشر على عملية بناء مجتمع يتمتع بعيش رغيد. ومع التعميق التدريجي لتنمية اقتصاد السوق الاشتراكي، فقد بدأت عيوب النظام الضريبي تظهر تدريجيًا. وبالتالي، فإن تعميق إصلاح النظام الضريبي وتحسين النظام الضريبي ليس هو المحتوى الهام لتحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي فحسب، وإنما هو أيضًا من يقوم بتحديد أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية، بل ويعد في الوقت ذاته الداعم الأساسي للتنمية الإقليمية المنسقة.

الفصل الأول: ضرورة مواصلة تعميق إصلاح النظام الضريبي:

يعد اقتصاد السوق الاشتراكي هو الاقتصاد ذا الآلية السوقية التي تلعب دورًا أساسيًا في توزيع الموارد، في حين أن دور الحكومة ينحصر فقط في تعويض فشل السوق وتوفير الخدمات العامة. وتقتصر الشؤون المالية على توفير الحكومة للخدمات العامة، وتحقيق الأساس الجوهري لوظائفها، حيث إن الضرائب تعد هي المصدر الرئيسي للدخل. وبالتالي، فإن النظام الضريبي يلعب دورًا لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية الوطنية. وتتمثل في ما يلي:

١- تتمتع الشؤون المالية بوظيفة توزيع الموارد:

يُقصد بتوزيع الموارد التقسيم المعقول لعوامل الإنتاج والعمل الاجتماعي، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تعظيم أرباحها. ونظرًا للإخفاقات العديدة التي تنتاب السوق، فإن هناك بعض المساوئ عند قيام السوق بتوزيع الموارد، لذلك يتعين على الحكومة أن تلعب دورًا مساندًا؛ لأنه لن يتسنى تحقيق أقصى قدر من التوزيع الأمثل للموارد الاجتماعية إلا بالتوافق بين السوق والحكومة. وتعد الشؤون المالية هي الأساس المادي المهم الذي يمكن الحكومة من القيام بوظائفها على أكمل وجه. ويمكن للشؤون المالية من خلال التحويل المالي الحكومي أن تحقق تحويل الموارد الاجتماعية بين المناطق وبعضها والقطاعات الصناعية وبعضها وبين الإدارات الحكومية وغير الحكومية، وذلك من أجل توزيع الموارد المحدودة ووصولها إلى المناطق والقطاعات الأشد احتياجًا، ومن ثم زيادة فعاليتها.

٢- تتمتع الشؤون المالية بوظيفة تثبيت الاقتصاد:

يعد الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو تحقيق نمو اقتصادي مستقر. وتستطيع الشؤون المالية من خلال التأثير على العرض الكلي والطلب الكلي الحد من تقلبات الاقتصاد. كما تستطيع الشؤون المالية من خلال التصميم المؤسسي أن تتمتع بوظيفة "الموازن التلقائي" للاقتصاد، حيث يمكنها الحد

تلقائيًا من التقلب الكبير للاقتصاد سواء بالصعود أو الهبوط، وتعزيز استقرار التنمية الاقتصادية. وتستطيع التغييرات التلقائية للإيرادات المالية والتغييرات الضريبية التلقائية ونظام الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية أن تخفف من حدة التقلب الاقتصادي إلى حد كبير، كما يمكنها أن تحقق تنمية اقتصادية مطردة.

٣- تتمتع الشؤون المالية بوظيفة توزيع الدخل:

يؤثر توزيع الدخل بشكل مباشر في تنمية الاستقرار في أي دولة من الدول، ويعد العدل الاقتصادي هو أحد الشروط الطبيعية لاقتصاد السوق. وتقوم الصين في هذه المرحلة بتشجيع ودعم بعض المواطنين على تحقيق الثراء والرخاء من خلال الإخلاص في العمل والممارسات المشروعة، ولكن نظرًا للقدرة والبيئة وغيرها من العوامل الأخرى، فغالبًا ما تتفاقم حدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتسمح الاشتراكية بالفجوة المعقولة في الدخل، ولكنها في الوقت ذاته ضد الاستقطاب. وتستطيع الشؤون المالية من خلال ضبط مستوى أرباح الشركات ومستوى دخل الأفراد أن تحقق وظيفتها المتمثلة في توزيع الدخل. وعن طريق الضرائب، يمكنها ضبط عملية التوزيع الأولي وإعادة التوزيع، كما يمكنها ضبط فجوة الدخل في عملية إعادة التوزيع من خلال المدفوعات التحويلية، والتحقيق التدريجي للرخاء والثراء المشترك.

٤- تعد الضرائب هي المصدر الرئيسي للدخل، كما أنها هي الوسيلة الهامة لتنظيم توزيع الدخل وتثبيت الاقتصاد:

تتمتع الضرائب بالعديد من السمات كالإلزامية والمجانية والثبات، كما تعد أهم مصادر الدخل، وهي في الوقت ذاته الضمانة المادية الهامة لتحقيق الدور الحكومي. ومن خلال صياغة مجموعة مختلفة من السياسات الضريبية لتطبيقها على الشرائح المختلفة والصناعة والقطاعات الأخرى، فإنه يمكن تنظيم توزيع الدخل والهيكل الصناعي وتوزيع الموارد بشكل فعال.

وعمومًا، فإن النظام الضريبي الحالي وتنمية اقتصاد السوق الاشتراكي يتناسبان إجمالاً، ولكن تعميق إصلاح نظام اقتصاد السوق الاشتراكي وتسريع تحول أنماط التنمية الاقتصادية طرح على النظام الضريبي العديد من المطالب الجديدة، وتتمثل هذه المطالب فيما يلي:

١- التحسين المستمر لمطالب الإنفاق المالي العام الناجم عن تغيير أنماط توزيع الموارد:

يهتم اقتصاد السوق اهتمامًا بالغا بالدور الأساسي الذي يلعبه السوق في عملية توزيع الموارد، ولكن لا يعني هذا التخلي عن التنظيم الحكومي. وما زالت العديد من المجالات الفاشلة التي تقوم الأسواق بإعادة تنظيمها بحاجة إلى زيادة الدعم الحكومي، كنفقات الضمان الاجتماعي والإعانات والمدفوعات التحويلية وغيرها من المجالات التي تحتاج إلى تحمل الحكومة. بينما المشروعات الوطنية الرئيسة والصناعات الرئيسة والقطاع العام والإنفاق على السلع العامة تحتاج إلى الدعم المالي الوطني، كما تحتاج إعادة هيكلة الاقتصاد في الحقبة الجديدة وإصلاح الصناعات التقليدية ودفع الصناعات الناشئة واستراتيجيات تجديد الصين بالعلم والتعليم وغيرها من خطط التنمية في الدولة إلى الضمان المالي.

٢- متطلبات التنظيم المالي الشامل المرتفعة الناجمة عن تغيير الوظائف الحكومية

يتطلب إصلاح العيوب التي تحاول الأسواق تنظيمها في ظل ظروف اقتصاد السوق تدخل الحكومة لتعويض فشل السوق، حيث يتعين تغيير الوظائف الحكومية وإنشاء حكومة خدمات؛ وذلك لأن أسلوب تدخل السلطة التنفيذية الذي كانت تنتهجه الحكومة في السابق لم يعد مناسبًا لتنمية اقتصاد السوق، بل أصبح نمط التنظيم غير المباشر هو النمط التنظيمي الأساسي باعتباره نمطًا من أنماط التنظيم الاقتصادي، كما أصبحت السياسات المالية هي أحد الوسائل الهامة غير المباشرة لتنظيم الاقتصاد، بالإضافة إلى أن دمج السياسات المالية والسياسات النقدية قد أصبح من الوسائل الشائعة في تنظيم الحكومة للاقتصاد.

٣- مطالب توزيع الدخل المالي الجنونية الناجمة عن التنمية غير المتوازنة:

تقوم آليات السوق بتعزيز الكفاءة الاقتصادية بشكل فعال، إلا أنه لا يمكنها تحقيق العدالة. ويعد السعي لتحقيق الرخاء المشترك هو الغرض الرئيسي من بناء اقتصاد السوق الاشتراكي، وذلك من أجل الحفاظ على فجوة الدخل ضمن نطاق معقول، ويمكن أن يتم تنظيمها على نحو فعال من خلال الضرائب والمدفوعات التحويلية. ولكن نظرًا للتنمية غير المتوازنة بين الحضر والريف في الصين، وبين المناطق وبعضها والصناعات وبعضها، فإن ذلك قد أعاقها من المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتي لابد من تنسيقها من خلال الشؤون المالية.

٤- ارتفاع مطالب تحول أنماط التنمية الاقتصادية وتعديل الهيكل الصناعي ورفع مستوى الإنفاق المالي العام:

يعد الشغل الشاغل للتنمية الاقتصادية في الحقبة الجديدة هو تحقيق تحول في أنماط التنمية الاقتصادية، كما يعد رفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل هو المضمون الهام لتحويل أنماط التنمية الاقتصادية. ولا يحتاج تغيير أنماط التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل إلى دعم السياسات فحسب، بل يتطلب الكثير من الدعم المالي. وينبغي إنشاء أنظمة إنفاق مالي عام تتناسب مع تحقيق تحول في أنماط التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الصناعي، وعلى أساس إفساح المجال كاملاً أمام دور آليات السوق، فإنه يتعين زيادة حجم دعم الشؤون المالية للمجالات والاستراتيجيات ذات الصلة، كما يتعين على الشؤون المالية أن تلعب دورًا توجيهيًا، وذلك من خلال زيادة الموارد الاجتماعية في تنمية الصناعات الوطنية الرئيسة والصناعات الناشئة، وخلق بيئة اجتماعية جيدة، كما ينبغي تقديم الدعم المالي القوي من أجل تحويل أنماط التنمية الاقتصادية والارتقاء بالهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل من أجل خلق بيئة جيدة.

٥- زادت عوامل التنمية الاقتصادية الدولية غير الواضحة من ارتفاع طلبات الإصلاح الضريبي:

ففي عام ٢٠٠٨م، أحدثت أزمة الرهن العقاري الناجمة عن شدة وطأة الأزمة المالية العالمية أضرارًا جسيمة على الاقتصاد العالمي، وما زالت تبعات الأضرار الناجمة عن تلك الأزمة موجودة إلى

الآن. ويواجه نظام الهيكل الاقتصادي العالمي القائم تحديات ضخمة، مع انخفاض الطلب في السوق العالمية، وهذه الأمور بلا شك تمثل تحديًا كبيرًا للصين لكونها أحد الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على السوق الدولية. وينبغي أن يستند النمو الاقتصادي للصين في المستقبل على الأسواق المحلية مع زيادة الاستهلاك المحلي، وتحسين نسبة مساهمات الاستهلاك المحلي على النمو الاقتصادي. ويكمن مفتاح زيادة الاستهلاك في زيادة الدخل القابل لتصرف المواطنين، والذي سيؤدي إلى ارتفاع في متطلبات النظام الضريبي المعمول به في الوقت الحالي، كما ينبغي أن يستند الإصلاح المالي على إنشاء آليات مؤسسية تتناسب مع زيادة الاستهلاك المحلي وخاصة استهلاك المواطنين.

الفصل الثاني: المشكلة الرئيسة في النظام الضريبي المعمول به في الوقت الحالي:

لقد حقق الإصلاح الضريبي في فترة "الخطة الخمسية الحادية عشرة" نتائج كبيرة، حيث كانت البداية مع إنشاء آلية تشغيل تتناسب مع متطلبات تنمية اقتصاد السوق. ولكن كانت هناك فجوة بينها وبين الهدف من تأسيس المالية العامة، بالإضافة إلى أنه كان لا يزال هناك بعض المشاكل الملحة، ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

١- عدم اكتمال تحول الدور الحكومي، وعدم تأسيس حكومة خدمات حتى الآن:

يتطلب تحسين اقتصاد السوق الاشتراكي قيام الحكومة بدفع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة إلى تنظيم السوق، وإفساح المجال كاملاً أمام السوق ليلعب دورًا تنظيميًا أساسيًا، حيث ينبغي على الحكومة أن تنتقل من الإدارة التوجيهية للمشروعات الصغيرة لتصبح حكومة خدمات موجهة إلى الأسواق، كما يتعين عليها أن تتغير لخلق بيئة تنمية مواتية لإنتاج الشركات. فتغيير الدور الحكومي وتنفيذ سياسة الفصل بين الحكومة والشركات قد يؤدي إلى أن تصبح الشركات هي القوام الحقيقي للأسواق. علاوة على ذلك، فإنه يتعين على الحكومة ضخ المزيد من السيولة المالية للمشاركة في مجالات الخدمات العامة، وتوفير السلع والخدمات العامة، وخلق بيئة مواتية لتنمية اقتصاد السوق. وما زال الدور الذي لابد أن تنتهجه الحكومة في المرحلة الحالية لم يكتمل بعد، حيث إن وظائف الخدمات الحكومية العامة لا تزال لم تلعب دورها على الوجه الأمثل، بل إن ظاهرة الإفراط الحكومي الإداري لا زالت لم تحظى بمكانتها. ووفقًا للمكتب الوطني للإحصاء، فقد بلغت المصروفات المالية الحكومية في عام ٢٠١٠م حوالي ٨,٩٨٧٤١٦ تريليون يوان، حيث بلغ نصيب الخدمات العامة في تلك الميزانية حوالي ٩٣٣ مليار يوان، أي حوالي ١٠,٣٩٪، بينما بلغت نسبة الإنفاق في مجالات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية حوالي ١ تريليون و٣٩٣ مليار يوان، أي حوالي ١٥,٥٪، في حين بلغت نسبة الإنفاق على الزراعة والتشجير والمياه حوالي ٨١٢ مليار يوان، أي حوالي ٩,٤٦٪. وتظهر البيانات الواردة أعلاه أن هيكل الإنفاق المالي الحكومي ما زال في حاجة ملحة إلى تنظيم وتعديل، حيث ما زالت هناك فجوة كبيرة بينه وبين مطالب تأسيس نظام مالي عام.

٢- التقسيم غير الواضح بين سلطات الحكومة وحقوق الإنفاق، فضلاً عن أن النظام المالي بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وكذلك بين الحكومات المحلية وبعضها غير علمي وغير قياسي:

تجدر الإشارة إلى أن علاقة توزيع الضرائب بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وكذلك بين الحكومات المحلية وبعضها لم يتم تقويمها تمامًا، بالإضافة إلى أن الإصلاحات الضريبية القائمة ما زالت لم تتحسن بعد، كما أن تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات الحكومية ليست واضحة بما فيه الكفاية. كما يظهر في الغالب تكرار للإدارات أو بعض العيوب التي تشوب الإدارات، فضلاً عن عدم تنسيقية توزيع المسؤوليات وحقوق التوزيع المالي بين الحكومات وبعضها، حيث تفتقر الهيئات ذات المسؤوليات الكبيرة إلى الدعم المالي، بينما نجد أن الهيئات التي تتمتع بقطاع مالي كبير غالبًا ما تكون مسؤولياتها بسيطة. علاوة على ذلك، فإن آلية المدفوعات التحويلية بين الحكومات لا تزال بحاجة إلى تحسين متواصل، كما أن الدور الذي تلعبه الشؤون المالية في تنظيم الموارد المالية بين الحكومة المركزية والمحلية والحكومات المحلية لدعم المناطق المتخلفة في تحقيق تكافؤ في الخدمات العامة الأساسية ما زال غير كاف، وبالتالي فإن هذا الأمر لن يتمكن من المساهمة في الاستخدام الفعال للموارد المالية فحسب، بل سيعمل في الوقت ذاته على تقييد دور الوظائف الحكومية. وقد بلغ المرتجع من الضرائب المركزية والمدفوعات التحويلية إلى الحكومة المحلية في عام ٢٠١٠م حوالي ٣,٢٣٤٩٦٣ تريليون يوان، أي بزيادة قدرها حوالي ١٣,٣٪، وبالرغم من هذا الحجم الضخم، إلا أن مناطق واتجاهات الاستثمار الحقيقي غير واضحة، كما أن كفاءة الاستثمار غير مرتفعة.

٣- النظام المالي غير الجيد للعديد من المقاطعات، والذي لا يتناسب مع اتجاهات زيادة صلاحيات الحكومات المحلية:

كانت إصلاحات النظام المالي المحلي الصيني حتى عام ٢٠١٠م في تعميق متواصل، حيث قامت حوالي تسعمائة وسبعين محافظة في حوالي سبع وعشرين مقاطعة بإدخال العديد من الإصلاحات على نظام الإدارة المالية تتمكن فيه المقاطعة من إدارة الشؤون المالية للمحافظة، كما قامت حوالي ٢٨,٦٠٠ مدينة من تطبيق العديد من الإصلاحات لتتمكن فيه المحافظة من إدارة النظام المالي للريف، ولكن واجهت الإصلاحات العديد من المشاكل، ولذا كانت لا تزال بحاجة إلى التحسين المتواصل، حيث كانت المسافة على تحقيق حلم إنشاء آلية ضمان مالي أساسي على مستوى المحافظة لا تزال بعيدة، وكانت إصلاحات نظام الإدارة المالية التي تمنح الحق للمقاطعة في إدارة المحافظة ماليًا وخضوع الريف للإدارة المالية من قبل المحافظة لا تزال بحاجة إلى تشجيع متواصل. وقد اتسمت نسبة الدخل من الضرائب في ظل النظام الضريبي بالارتفاع وافتقرت الحكومات المحلية لمصدر ثابت للدخل، كما أن إدارة رؤوس الأموال المحلية كانت غير معقولة، حيث كانت إجراءات التوازن المالي غير موحدة ولا تتمتع بقوة كافية، وفي الوقت ذاته كانت الفجوة المالية بين المناطق كبيرة جدًا.

٤- لايـزال نظـام إدارة الميزانيـة في انتظـار التحـسين، كمـا أن نزاهـة وشـفافية الميزانيـة بحاجـة إلى تعزيز، ويحتاج مستوى الإدارة المالية إلى ارتقاء:

مازال نظام الميزانية المالية العامة في الصين غير متكامل، كما أن نظام تقسيم مقررات الواردات والمصروفات الحكومية مازال غير مثالي، في حين أن ميزانية الصناديق المالية للحكومة المركزية والحكومات المحلية وميزانية صندوق التأمين الاجتماعي في انتظار تعزيزات، كما أن مستوى إدارة وتنفيذ برامج الميزانية لا تزال منخفضة. ومن العيوب التي تعاني منها الميزانية الحكومية هو أن النزاهة والشفافية ليست كافية، وهذا يتطلب مزيدًا من الشفافية في الإفصاح عن الميزانية أمام الجماهير، فضلاً عن عدم تكافؤ اتجاهات مواصلة تعزيز المشاركة. كما أن ديناميكا الإعداد والإشراف على الميزانية الحكومية بانتظار مزيد من التعزيز، وذلك من أجل ضمان علميتها وشرعيتها.

٥- الهيكل الضريبي غير معقول تمامًا، كما أن النظام الضريبي المحلي لا يزال متخلفًا:

ما زالت هناك فجوة كبيرة بين النظام الضريبي الصيني الحالي والهدف من إنشاء هيكل ضريبي مثالي، حيث نجد أن ارتفاع قيمة الضريبة لا حصر له، وبالتالي فإن هناك تناقضات حادة بين ضريبة الدخل الشخصي وتخفيض الضرائب على الصادرات وبين التنمية الاقتصادية. ويعاني دافعو الضرائب من عدم توازن العبء الضريبي، فضلاً عن افتقار نظام توزيع الدخل إلى التنظيم، وبالتالي فإن التوزيع الضريبي غير معقول. ولا يتناسب نظام الضرائب المحلية مع متطلبات تنمية اقتصاد السوق، حيث تفتقر شتى الضرائب المختلفة في نظام الضرائب المحلية إلى التكامل، وقد أدى الاعتماد على ضريبة الدخل التجاري وضرائب الأعمال الصغيرة لتكون الهيكل الرئيسي للضرائب إلى عدم استقرار العائدات المالية المحلية. علاوة على ذلك، فإن الحكومات المحلية تفتقر إلى الحق في تشريع الضرائب أو حق إلغائها أو تخفيفها، وهذا لن يساهم في تجسيد اختلافات التنمية الاقتصادية بين المناطق، كما يظهر عجز الحكومات المحلية عن القيام بدور حقيقي في تنظيم الضرائب.

الفصل الثالث: التوصيات المقترحة لمواصلة تعميق إصلاح النظام الضريبي:

يعتبر الهدف من إصلاح النظام المالي في الصين هو إقامة نظام مالي عام يتناسب مع نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وعلى هذا يكون الهدف في تلك الحقبة الجديدة هو تأسيس نظام مالي عام، لذا ينبغي تسريع عملية الإصلاح الضريبي، والعمل باستمرار على تحسين أنشطة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. ومن بين هذه التوصيات المقترحة ما يلي:

١- مواصلة تغيير الدور المالي وتحسين هيكل النفقات المالية، وتغيير الدور الحكومي باعتبار توفير الخدمات العامة هو الهدف، والعمل على جعل تغيير الدور المالي هو الثغرة التي من خلالها يمكن تغيير الدور الحكومي.

يعد نظام اقتصاد السوق الاشتراكي الذي نرغب في تأسيسه هو أحد الاقتصاديات الذي يلعب فيه السوق دورًا أساسيًا في توزيع الموارد، إلا أن التنظيم السوقي يتسم بعيوب فطرية متأصلة. ويكمن

الدور الحكومي في تعويض فشل السوق من خلال التنظيم الشامل للسياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى خلق بيئة جيدة تمكن السوق من القيام بدوره. ويتعين على الهيئات والإدارات الحكومية العدول عن الأنماط التي اعتمدت في السابق على الأوامر الإدارية لتنظيم الاقتصاد بشكل مباشر والاعتماد على وسائل غير مباشرة لتوفير الخدمات العامة، وتشكيل حكومة خدمات. وتعد السياسات المالية هي الوسيلة الهامة للتنظيم الحكومي الشامل، حيث يجب أن تتناسب مع متطلبات تحول الدور الحكومي، مع إضعاف وظيفة البناء الاقتصادي المالي بشكل معتدل. كما ينبغي استثمار مزيد من رؤوس الأموال في توفير الخدمات العامة والسلع العامة كمجالات الدفاع الوطني والضمان الاجتماعي والتعليم والرعاية الطبية وغيرها من المجالات. ونتيجة للتغيير الذي طرأ على الدور الحكومي، فيتعين على الإنشاءات المالية أن تفسح المجال كاملاً أمام آليات السوق للقيام بدورها على الوجه الأمثل، ومن زاوية التوزيع الشامل الأمثل للموارد الاجتماعية، فإنه يتعين مواصلة كسر المزيد من القيود الإقليمية ومواصلة تعديل هيكل النفقات المالية ليصل إلى المستوى المأمول، والعمل على التأسيس التدريجي للنظام المالي العام. وهي تتضمن ما يلي: أولاً، الحد التدريجي من مهام الإنشاءات الاقتصادية المالية، وتقليل حجم مدخلات البنية التحتية الاجتماعية، والجذب المتزايد للرؤوس المالية الاجتماعية، وذلك من خلال توزيع السوق توزيعًا أمثل لرؤوس الأموال. ثانياً، فيما يتعلق بالسلع شبه العامة، فإنه يتعين تحديد الوظائف المالية الحكومية بشكل معقول، حيث يمكن إدخال رؤوس الأموال مقدمًا في الشؤون المالية، ثم من خلال التشجيع الحكومي، وجذب المزيد من رؤوس الأموال الاجتماعية، فإن ذلك يمكن أن يخفف بشكل فعال من النقص الحاد في الموارد المالية. ثالثًا، الاهتمام بشكل كبير بالدعم المالي في مجالات السلع العامة، وتحسين الدعم في مجالات السلامة الاجتماعية العامة ونفقات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والصحة الاجتماعية والتعليم، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وزيادة حصص الدعم في نفقات التعليم الأساسي وتكاليف الرعاية الصحية الأساسية بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة والمناطق الثورية التي تحررت أولاً. رابعًا، تحسين توحيد المعايير السوقية والبناء القانوني، وخلق بيئة جيدة حتى يتسنى لآليات السوق أن تقوم بدورها، ومن خلال التحديد المعقول لدور السوق والحكومة، يمكن الجمع بين آليات السوق والتنظيم الحكومي الشامل وتحقيق أقصى قدر من التآزر بين مهام السوق والحكومة.

٢- تحديد صلاحيات ومسؤوليات الإنفاق بين الحكومات بمختلف مستوياتها تحديدا معقولاً، وتوحيد معايير تقسيم المسؤوليات الحكومية، وتوضيح مسؤوليات الحكومة بمختلف مستوياتها في حقل الخدمات العامة الأساسية.

تعد مشكلة تقسيم الحقوق والمسؤوليات بين الحكومات المركزية والمحلية وكذلك بين جميع الحكومات المحلية باختلاف مستوياتها هي أحد المشكلات الأساسية التي يعاني منه النظام المالي العام. ومن أجل وضع تحديدات معقولة للمسؤوليات الحكومية، فإنه يجب علينا أولاً توضيح مسؤولية الحكومة والسوق، وتوضيح الدور الأساسي للسوق ودور الحكومة في تعويض فشل السوق، ويمكن

تعظيم دور الوظيفة المالية من خلال إعادة توضيح وظيفة الحكومة باختلاف مستوياتها في المجالات التي يكون لها دور فيها. وفي ظل النظام المالي العام، فإنه يمكن تقسيم البضائع العامة الوطنية والإقليمية والمحلية تقسيمًا معقولاً وفقًا لخصائص السلع العامة، وفي ظل شروط توحيد معايير التقسيم، فإنه ينبغي تقسيمها ومنحها للحكومات بمختلف مستوياتها وفقًا لطبيعة السلع العامة، مع توضيح مسؤوليات كل منها. ويتعين تقسيم تناوب جميع الحكومات بمختلف مستوياتها في مجالات الخدمة العامة تقسيمًا دقيقًا، وتقليل التداخل بقدر الإمكان، وذلك من أجل توضيح مسؤوليات كل منها، مع القضاء على مشكلة ظهور ازدواجية أو افتقار الإدارة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة وجودة الخدمات. ويمكن من خلال القوانين واللوائح شرعنة توحيد نظام المسؤوليات، واستصدار نصوص صريحة لتحديد صلاحيات ووظائف الحكومات الصينية باختلاف مستوياتها، وتعزيز الرقابة وتنفيذها على نحو فعال.

وفي ظل النظام المالي المعمول به حاليًا في الصين، فقد وُجدت ظاهرة ضخامة مسؤوليات الحكومات المحلية ونقص في الموارد المالية الحكومية. ولتغيير هذه الظاهرة، يمكن القيام بالأمور التالية: أولاً، تحسين نظام الضرائب المحلية وزيادة الضرائب المحلية بشكل مناسب وزيادة الحقوق التشريعية وحق إلغاء الضرائب وتخفيفها على الحكومة المحلية، فضلاً عن مواصلة تحسين نسبة الضرائب المحلية في الإيرادات المالية للحكومة المحلية، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية باختلاف مستوياتها على أداء واجباتها. ثانيًا، في ظل شروط نظام تقسيم الضرائب، فإنه يتعين تحسين تقاسم الضرائب المركزية والمحلية، مع التعديل المعقول لنسبة توزيع الإيرادات الضريبية المشتركة، وتعزيز الموارد المالية للحكومات المحلية. ثالثًا، ينبغي زيادة حجم المدفوعات المالية التحويلية من الحكومات الأعلى نحو الحكومات الأدنى وكذلك بين جميع الحكومات المحلية باختلاف مستوياتها، وذلك لتعويض نقص الموارد المالية للحكومات المحلية، وتعزيز القدرة على توفير الخدمات العامة للحكومات المحلية.

٣- يتعين تسريع بناء تكافؤ الخدمات العامة الأساسية وفقًا للحالة المالية للبلاد.

يتعين علينا أولاً قبل الحديث عن تعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية أن نعرف المفهوم الصحيح لتكافؤ الخدمات العامة الأساسية، حيث يشير مفهوم تكافؤ الخدمات العامة الأساسية بشكل عام إلى ما يجب على الحكومة أن توفره أساسًا لجميع المواطنين بالمجتمع من خدمات وسلع أساسية والتي تتناسب مع مستوى التنمية الاقتصادية، مع العمل على تجسيد التكافؤ لمبدأ العدالة والإنصاف، كما يشير أيضًا إلى التكافؤ في ظروف الحياة المعيشية والشروط الأساسية للتنمية. وحتى تتمكن الصين من تعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية، فإنه ينبغي أن تتكيف مع الظروف الداخلية الأساسية وقوة الدولة في المراحل الأولية من الاشتراكية الصينية، مع توفير جميع الخدمات المعيشية الأساسية وخدمات المرافق العامة الأساسية وخدمات المنفعة الأساسية والخدمات الأمنية الأساسية للمواطنين كافة. ولا يعني مبدأ التكافؤ البحث عن المساواة المطلقة، بل يشتمل على تكافؤ الفرص والحقوق، وأن يحظى جميع المواطنين بالحق في التمتع بالمبادئ والفرص المتساوية. وعلى أساس احترام حرية الاختيار المستقل للأفراد، فإنه يتعين بذل الجهود المضنية لتحقيق المساواة في تمتع الجميع بالخدمات العامة ذاتها. ونظرًا

لوجود فجوة كبيرة بين مستويات التنمية في المناطق المختلفة والصناعات المختلفة في الصين، فإن تعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية يمكن أن يقلل إلى حد كبير من تلك الفجوة، بحيث يمكن التحكم في الفجوة بألا تخرج عن نطاق معقول، ولكن من المستحيل القيام بتلك الخطوة اعتباطًا، وإنما ينبغي أن تتم وفق استقرار أحوال الموارد المالية للدولة.

ويمكن أن تقوم الصين بتعزيز مبدأ تكافؤ الخدمات العامة الأساسية في المرحلة الحالية تدريجيًا من خلال الجوانب التالية: أولاً، انطلاقًا من زاوية النظام المالي العام، فإن معرفة وظيفة الشؤون المالية تكمن في توفير الخدمات العامة والسلع العامة، فضلاً عن المعرفة التامة لمدى ضرورة وأهمية تعزيز بناء تكافؤ الخدمات العامة الأساسية. ثانيًا، التحديد المعقول لمسؤوليات الحكومات باختلاف مستوياتها في توفير السلع العامة، وتحسين مستويات الموارد المالية للحكومات باختلاف مستوياتها لتتناسب مع مسؤولياتها، وشحذ حماسة ومبادرة الحكومات المركزية والمحلية باختلاف مستوياتها في تقديم الخدمات العامة. ثالثًا، تعزيز المدفوعات التحويلية بين الحكومات، ولا سيما المدفوعات التحويلية الخاصة، وزيادة صرف الاعتمادات في الأغراض المقررة، وتحسين أداء الحكومات المحلية، وخاصة آليات ضمان الموارد المالية الأساسية للحكومة المحلية داخل المحافظات، وتعزيز حجم الدعم المقدم إلى المناطق الفقيرة والمناطق المتخلفة. رابعًا، تأسيس أنظمة إدارية مالية علمية، وتحسين استخدام رأس المال، وجذب مشاركات الجماهير، والعمل على استثمار الموارد الاجتماعية في مجالات توفير السلع العامة والخدمات العامة، وإنشاء آليات للبناء المشترك، وإنشاء آليات توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية العامة تدريجيًا تقودها الحكومة وتحظى بمشاركة جماهيرية واسعة ودليلها السوق، وإطلاق العنان لمزايا كلا منهم، فضلاً عن التعزيز المشترك لبناء تكافؤ الخدمات العامة الأساسية.

٤ – تعزيز البناء العلمي للإدارة المالية، وتصويب علاقات التوزيع المالي بين الحكومات باختلاف مستوياتها، حتى يمكن شحذ حماسة الحكومة باختلاف مستوياتها بشكل فعال، والتي هي أحد المحتويات الهامة في عملية إصلاح النظام الضريبي.

يتعين تحسين نظام المدفوعات التحويلية بين الحكومات، وذلك من أجل حل عدم توازن توزيع الموارد المالية بين الحكومات باختلاف مستوياتها وعدم التوازن العرضي للموارد المالية بين الحكومات الإقليمية، حيث إنها تعد خطوة هامة لتحقيق تكافؤ الخدمات العامة الأساسية. وينبغي أن يتم توطيد نظام المدفوعات التحويلية في الحقبة الجديدة على تسوية فجوة الموارد المالية بين المناطق وتخفيف قيود تدفق الموارد بين المناطق، وكذلك يتم الاستناد عليها لتنفيذ استراتيجيات مناطق الوظائف الرئيسة في البلاد. أولاً، يتعين إعادة هيكلة المدفوعات التحويلية المالية، وزيادة حجم المدفوعات التحويلية العامة وتحسين أبعاد المدفوعات التحويلية العامة. ثانيًا، تحسين نظام المدفوعات التحويلية الخاصة، وزيادة حجم التكامل، وتعزيز نظام إقرار المدفوعات التحويلية الخاصة، وإنشاء نظام علمي لإقرار المدفوعات التحويلية. ثالثًا، تسريع عملية توحيد معايير وقانونية المدفوعات التحويلية، حيث يمكن جعل نظام

المدفوعات التحويلية المالية أكثر منطقية وفعالية وأكثر قياسًا وعدالة من خلال التشريعات وتوحيد المعايير وتحسين ترتيبات مشروعات صناديق المدفوعات التحويلية المالية.

وقد قامت الصين بالعديد من الإصلاحات على النظام المالي الحالي "تمكن المقاطعة من إدارة الشؤون المالية للمحافظة"، وكذلك السيطرة المباشرة للمقاطعة على الإصلاح المالي، والتي تزيد من القدرة المالية للحكومات بمختلف المحافظات، كما ينبغي تعزيز التدابير الهامة التي تعمل على تحسين قدرتها لضمان الخدمات العامة. ولذا، ينبغي التركيز على النقاط التالية: أولاً، ينبغي تصويب علاقات التوزيع المالي للحكومات داخل المقاطعات باختلاف مستوياتها وفقًا لأهداف إنشاء النظام المالي العام، ومواصلة تغيير الوظائف الحكومية، وتحسين قدرات ومستويات تقديم الخدمات العامة. ثانيًا، وفي ظل شروط الأهداف العامة المتوافقة، يتم تحديد المعدلات والطرق المختلفة للإصلاح وفقًا للسمات المختلفة للمناطق كافة، وإطلاق العنان لوظائف التنظيم الشامل للشؤون المالية بمختلف مستوياتها، وتعزيز مشاركة المقاطعة في تنمية المحافظة ودفع التنمية المشتركة. ثالثًا، لابد وأن تمس إصلاحات نظام "تمكن المقاطعة من إدارة الشؤون المالية للمحافظة" أصحاب المصلحة، أي توزيع المصالح بين الحكومات باختلاف مستوياتها، ويتعين على المؤسسات الحكومية باختلاف مستوياتها أن تدرك أهمية الإصلاح، إلى جانب ترسيخ مفهوم المصلحة العامة، والعمل بنشاط على تعزيز تنفيذ السياسات والتدابير ذات الصلة.

كما يتعين إطلاق العنان لقدرة الحكومات بمختلف مستوياتها على توفير الخدمات العامة، وضمان وجود مصادر دخل ثابتة مستقرة في الحكومات بالمحافظات، ويكمن ذلك في جهود تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين الأسس المادية لزيادة الإيرادات المالية، وفي الوقت ذاته يتعين زيادة الضرائب المحلية بشكل معتدل وتحسين نسبة توزيع الضرائب المشتركة وتعزيز أنظمة جمع الضرائب. علاوة على ذلك، ينبغي إنشاء آلية لتحسين الضمان المالي لحكومات المحافظات. كما يجب على الحكومة أن تعمل على صياغة حدود ومعايير الضمان المالي لحكومات المحافظات المختلفة صياغة علمية سليمة، فضلاً عن إجراء التعديلات المناسبة بناء على تنمية الوضع الاقتصادي. وينبغي على الحكومات ذات المستويات الأعلى أن تزيد من حجم الدعم المالي للحكومات الأدنى، مع تعزيز الإدارة العلمية للشؤون المالية، وتوحيد معايير نظام النفقات المالية، إلى جانب إنشاء الضمانة الجادة لنفقات الخدمات الأساسية العامة، وتحسين آليات التحفيز لتوفير الحكومات المحلية للخدمات العامة. ويمكن تحسين قدرة الخدمات العامة من خلال إدخال آليات للتفتيش عن تعيين المسؤولين، مع إضفاء الطابع المؤسسي عليها، ورفع الحماسة وروح المبادرة لدى الحكومات المحلية من أجل توفير الخدمات العامة.

وقد أصبحت مشكلة ديون الحكومات المحلية أحد موضوعات الساعة التي حظيت بانتباه الجميع، لذا يتعين إنشاء نظام إداري للإشراف على ديون الحكومات المحلية. كما يجب إنشاء نظام يتولى إدارة الحكومات المحلية يتناسب مع الظروف الداخلية للصين من خلال الاعتماد على الخبرات الدولية، وتحسين مستوى إدارة الديون المحلية، كما يتسنى بذل المزيد من الجهود المضنية للسيطرة على ديون الحكومات المحلية ضمن نطاق معقول، دون المساس بقدرات الحكومات المحلية في تنمية الاقتصاد

الإقليمي. وللسيطرة على مثل هذه الأمور، يجب أولاً فهم ضرورة اقتراض الحكومات المحلية في ظل النظام الضريبي المعمول به حاليًا في الصين. فالديون المحلية تعد أحد مصادر التمويل الهامة للتنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث تحظى بمكانة هامة في عملية التنمية الإقليمية، وهي في الوقت ذاته المحتوى الهام في عملية مواصلة تعميق إصلاح النظام الضريبي. ثانيًا، يجب تطبيق الإدارة العلمية للديون المحلية من خلال المؤسسات القانونية لإدارة الديون المحلية. كما يتعين توحيد معايير الحقوق المالية والمسؤوليات والصلاحيات للحكومات بمختلف مستوياتها من خلال تحسين النظام القانوني، وتوضيح اتجاهات استخدام نموذج وحجم صندوق التمويل، والقضاء تمامًا على الاستخدام العشوائي لرؤوس الأموال، وتحسين نسبة ومستوى استخدام رأس المال المقترض. ثالثًا، قد يشكل الاقتراض العديد من المخاطر، ولذا ينبغي إنشاء آليات إنذار مبكر وآليات وقاية من مخاطر الديون المحلية. وبالإضافة إلى تعزيز دور رقابة الحكومات ذات المستوى الأعلى لتقييد حجم نفقات الحكومات المحلية، فإنه يجب تحسين نظام المحاسبة وإحصاء الديون المحلية، وإنشاء آلية إنذار مبكر لمواجهة المخاطر المالية المحلية، فضلاً عن القيام بالتقييم الفعال والاكتشاف المبكر للمخاطر واتخاذ إجراءات وقائية، وتحسين آلية التخفيف من المخاطر، إلى جانب التوزيع والتخفيف الفعال للمخاطر. وأخيرًا، العمل على تعزيز الشفافية حول الديون المحلية وبناء نظام رقابي جماهيري مساعد وتحسين كفاءة الإشراف والرقابة. ونظرًا لأن شفافية معلومات الديون المحلية ليست جيدة بما فيه الكفاية، الأمر الذي أدى إلى تباين في المعلومات، فضلاً عن مواجهة الدولة للعديد من الصعوبات في عملية التنظيم الشامل. كما ينبغي إنشاء نظام إصدار سندات جيد للحكومات المحلية وسوق تجاري، وإطلاق العنان لآلية السوق ليكون لها دور رقابي، إلى جانب تحسين درجة شفافية المعلومات حول الديون.

٥- مواصلة تحسين نظام إدارة الميزانية وتعزيز إدارة الميزانية:

تعد إدارة الميزانية أحد المحتويات الهامة في عملية نظام الإدارة المالية، حيث إن مدى ارتفاع مستوى إدارة الميزانية يؤثر بشكل مباشر على تحديد كفاءة الإيرادات والنفقات الحكومية. وبالتالي، ينبغي العمل على إنشاء تدريجي وتحسين مستمر لنظام ميزانية حكومية تتمتع باكتمال علمي وهيكل مثالي وتقارب عضوي وشفافية معلنة، وأن تعكس تمامًا المبلغ الإجمالي وهيكل الإيرادات والنفقات الحكومية والأنشطة الإدارية. وعلى هذا النحو، يمكن تحقيق هذا الهدف من إصلاح نظام إدارة الميزانية في فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة في الصين.

علاوة على ذلك، فإنه يتعين تحديد نطاق الميزانية الحكومية تحديدًا معقولاً وإدخال جميع الأموال التي تنتمي لإيرادات ونفقات الحكومة إلى نظام الإدارة، وإنشاء نظام ميزانية حكومي على نحو تدريجي يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع مختلف الميزانيات، مع تعزيز الهيكل المثالي للميزانية المالية، وذلك من خلال العديد من الأمور، أولاً: يتعين التحسين المستمر للموازنة المالية العامة وفقًا للهدف من إنشاء النظام المالي العام، وزيادة حجم الدعم في مجالات الخدمات العامة وإعطاء الأولوية لضمان الإنفاق المالي على الخدمات الأساسية العامة، والاستمرار في تحسين معايير وشفافية الميزانية ومواصلة رفع مستوى وظيفة

الشؤون المالية في توفير المنتجات العامة. ثانيًا: تحسين وضع الموازنة وأنظمة التنفيذ وتعزيز قيود الموازنة والرقابة على التنفيذ، كما يتعين تحسين آليات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالميزانية من خلال النظام القانوني، وتعزيز شفافية الموازنة المالية، وإطلاق العنان للدور الرقابي للسوق والمجتمع. ثالثًا: تحسين نظام الدفع في خزانات الدولة، وتعميق إصلاح إدارة الميزانية بجميع الهيئات، وتحسين نظام المسؤولية في نفقات الموازنة، وتحسين كفاءة نفقات الموازنة، بالإضافة إلى الإنشاء التدريجي لنظام التقارير العلنية للشؤون المالية الحكومية، وتحسين علنية وشفافية الشؤون المالية الحكومية، وقبول الدور الرقابي للمجتمع.

٦- تعميق إصلاح النظام الضريبي وتحسين النظام الضريبي:

تعد الضرائب أحد المصادر الهامة للعائدات المالية الحكومية، كما أنها الأساس المادي للإنفاق المالي الحكومي، والتي تؤثر مباشرة على الدور الكامل لوظيفة الشؤون المالية. ويعد تعميق إصلاح النظام الضريبي وتحسين النظام الضريبي أحد التدابير الهامة لتحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي في المرحلة الحالية. ويجب أن يتم إصلاح النظام الضريبي في الصين وفقًا لمتطلبات "تبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وخفض النسبة الضريبية وصرامة أنظمة جمع الضرائب"، بالإضافة إلى تحسين الهيكل الضريبي، وتحقيق عدالة الأعباء الضريبية وتوحيد نظام توزيع الدخل وتحسين المقررات الضريبية. أولاً، ينبغي إجراء تنسيق وترتيب معقول للضرائب المختلفة وفقًا لمتطلبات أوضاع التنمية الاقتصادية من الضرائب المختلفة، وذلك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تبسيط النظام الضريبي وتعزيز أنظمة جمع الضرائب. ثانيًا، عند توزيع الضرائب يجب إمعان النظر في قدرات تحمل الطبقات الاجتماعية كافة، بحيث لابد وأن يتناسب العبء الضريبي الذي يتحمله كل شخص مع أوضاعه الاقتصادية، وبذلك ينعكس الهدف من عدالة الأعباء الضريبية. ثالثًا، مواصلة توحيد نظام توزيع الدخل وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي، وإطلاق العنان للضرائب لتلعب دورها في تعديل توزيع الدخل، وتنظيم الدخل المرتفع، والعمل على تثبيت فجوة الدخل بين أفراد المجتمع ضمن نطاق معقول يستطيع المجتمع تحمله، بالإضافة إلى إعادة التوزيع الفعال للدخل الضريبي وزيادة المدفوعات التحويلية للمناطق الريفية والمناطق الفقيرة، فضلاً عن مواصلة تضييق فجوة الدخل بين سكان الحضر والريف وبين سكان المناطق الواحدة. علاوة على ذلك، فيجب أن تتناسب إعادة الهيكلة الاقتصادية مع الاتجاه الأمثل للهيكل الصناعي وفق خطة تنشيط الصناعة الوطنية، مع إمكانية صياغة معدلات ضريبية مختلفة للصناعات الناشئة والصناعات التقليدية، والعمل على تراكم رأس المال الاجتماعي في الصناعات الناشئة وغيرها. وأخيرًا، يتعين مواصلة تحسين المقررات الضريبية وفقًا لمبدأ تزاوج الحقوق المالية والصلاحيات والمسؤوليات. وفي ظل فرضية النظام الضريبي، فإنه يتعين إعطاء الحكومات المحلية المزيد من السلطات الضريبية، وضمان استقرار مصادر الإيرادات المالية للحكومات المحلية، وإمعان النظر في حصول الحكومات المحلية على نسبة ملائمة من الضرائب، وتعزيز سلطات الحكومات المحلية في إقرار وخفض الضرائب المحلية.

أما بالنسبة لمواصلة إصلاح وتحسين الضريبة على القيمة المضافة، فإن الضريبة على القيمة المضافة تعد أحد أكبر الضرائب في الصين، حيث إنها تتمتع بمكانة هامة في النظام الضريبي بالصين. ومن أجل تلبية متطلبات تسريع الصين تنمية صناعة الخدمات وتعزيز الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل، فإن النقاط الرئيسة في عملية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة تمثلت فيما يلي: يتعين تعزيز تشريعات الضريبة على القيمة المضافة، والتوسع المطرد لنطاق الضريبة على القيمة المضافة على أساس تنفيذ وتحسين الضريبة على القيمة المضافة ذات النمط الاستهلاكي، فضلاً عن امتداد الصناعات التي يتم جمع ضريبتها لتشمل كل ما يمكن تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة فيه في الصناعات الأولية والثانوية والثالثة، مع التخفيض المناسب للضرائب التجارية وغيرها من الضرائب، وتسوية مشكلات عدم توحيد سياسات ضرائب السلع والخدمات، والقضاء تدريجيًا على الازدواج الضريبي، وتعزيز تنمية صناعة الخدمات، مع مواصلة تحسين آليات الخصم على ضريبة القيمة المضافة، وتعزيز أنظمة جمع ومنع التهرب الضريبي.

فيما يتعلق بمواصلة إصلاح وتحسين ضريبة الاستهلاك، فإن هذه الضريبة الاستهلاكية المعقولة تعد أحد الوسائل الفعالة في توجيه المجتمع لترشيد الاستهلاك بشكل صحيح. ويجب أن تتناسب مع التحسين المستمر لمستوى معيشة المواطنين في الصين، حيث إن الأوضاع الراهنة من ارتقاء مستويات الاستهلاك يمكنها ضبط جزء من نسب الاستهلاك للسلع الاستهلاكية وخاصة السلع الاستهلاكية الراقية. وفي الوقت ذاته، يمكن ضبط المعدلات الضريبية للمنتجات الخضراء الموفرة للطاقة تلبيةً لمتطلبات بناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة، بالإضافة إلى إطلاق العنان لضريبة الاستهلاك ليكون لها دور كبير في توجيه ورعاية الاستهلاك الاجتماعي الأخضر والوعي الاستهلاكي العقلاني.

فيما يتعلق بمواصلة إصلاح وتحسين ضريبة الدخل الشخصي، فإنه ينبغي العمل باستمرار على تحسين ضريبة الدخل الشخصي وإنشاء نظام ضريبي للدخل الشخصي يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الشخصية بحيث يعكس مبادئ عدالة الأعباء الضريبية طبقًا لمتطلبات التعديل المعقول لتوزيع الدخل وتحسين الاستهلاك المحلي. كما ينبغي التمسك بمبادئ تعديل توزيع الدخل، وتعزيز أنظمة جمع الضرائب للفئات ذات الدخل المرتفع، وزيادة المدفوعات التحويلية للفئات ذات الدخل المنخفض، مع مواصلة تضييق فجوة الدخل بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات ذات الدخل المنخفض. كما ينبغي التكيف مع زيادة الاستهلاك المحلي، وخاصة الأوضاع الجديدة للاستهلاك المحلي للمواطنين، والعمل على زيادة دخل المواطنين القابل للتصرف، ورفع عتبة ضريبة الدخل الشخصي وتحسين المرافق المتعلقة بتحصيل الضرائب.

وفيما يتعلق بمواصلة إصلاح وتحسين ضريبة الموارد، والبدء في تحصيل ضريبة حماية البيئة في الوقت المناسب، فإنه يتعين توسيع نطاق تحصيل الضرائب توسيعًا معقولاً، وتعديل الأسس الضريبية،

والاستجابة لمستوى نقص الموارد والتكاليف البيئية طبقًا لمتطلبات بناء مجتمع صديق للبيئة وموفر للموارد، كما يتعين الاستفادة من الخبرات الدولية وتحصيل ضرائب حماية البيئة في الوقت المناسب ،وزيادة تكاليف ملوثي البيئة، وتعزيز الوعي البيئي للمجتمع، وتعزيز التنمية الصناعية المتعلقة بالحفاظ على الطاقة، وخفض الانبعاثات، إلى جانب حماية البيئة الإيكولوجية، والعمل على إنشاء تدريجي لآليات التعديل الضريبي طويلة المفعول والتي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال التصميمات والترتيبات النظامية المعقولة.

٧- تعديل اتجاهات الإنفاق المالي وزيادة حجم إصلاحات الشؤون المالية للهيكل الاقتصادي:

وعلى خلفية التنمية الاقتصادية السريعة الشاملة، فإن الفوارق بين الحضر والريف وكذلك الفوارق الإقليمية وفوارق الدخل لا تزال هي عنق زجاجة التنمية الاقتصادية المستقبلية للصين، ولذا لابد للشؤون المالية الحكومية أن تلعب دورها في تنظيم توزيع الدخل القومي، وزيادة إصلاحات الهيكل الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام من خلال تعديل اتجاهات الإنفاق المالي.

يعد الهيكل الازدواجي بين الحضر والريف هو المشكلة الهامة الدائمة التي تعمل على تقييد الاقتصاد الصيني في تحقيق التنمية المتوازنة. ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة، فإنه ينبغي الاستمرار في تخفيف الأعباء على الفلاحين، وزيادة الدعم المقدم لهم، وبذل كل الجهود الممكنة لزيادة دخل الفلاحين. كما يتعين زيادة الدعم المالي "للأمور الثلاثة المتعلقة بالزراعة"، وزيادة حجم الإنفاق على الخدمات العامة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى مواصلة تحسين بناء نظام الرعاية الطبية التعاونية الريفية، وتحسين معايير ومستويات ضمان الرعاية الطبية الريفية، وتطبيق سياسة دعم الصناعة للزراعة، وتمويل الحضر للريف من خلال الانحدار المعتدل للإيرادات والنفقات المالية، والتشكيل التدريجي للآلية ذات الفعالية الطويلة التي تعتمد على تعزيز الصناعة للزراعة وجذب الحضر للريف.

فيما يتعلق بإنشاء نظام مدفوعات تحويلية مالية ذات معايير موحدة، وتعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية، وتضييق الفوارق الإقليمية، فإنه يتعين قيام الشؤون المالية بزيادة حجم الإنفاق على مناطق وسط وغرب الصين، مع تعزيز البنية التحتية الأساسية في غرب ووسط الصين، وخلق بيئة استثمار مواتية، وزيادة رأس المال الاجتماعي للاستثمار في مناطق وسط وغرب الصين من خلال سياسات التساهل الضريبي أو خفض الضرائب.

وينبغي تنظيم توزيع الدخل بشكل فعال وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين النظام الضريبي، وزيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي. وتستطيع آليات السوق أن تحقق زيادة الكفاءة، كما يجب على الحكومة أن تزيد من اهتمامها الموجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وإصلاح النظام الضريبي وتعديل الضرائب، وزيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي، وتعديل فجوة توزيع الدخل بشكل معقول.

٨- تحسين دور آليات الاقتصاد المالي في تعديل وظيفة "الموازن التلقائي" وإنشاء آلية تحين الفرص لتحسين السياسات المالية:

يشير "الموازن التلقائي" إلى الآلية التي تقوم بالتخفيف التلقائي لجميع عوامل صدامات الاقتصاد الوطني الكامنة في الكيانات الاقتصادية، كما أنها تمتلك القدرة على كبح التضخم تلقائيًا عندما يكون الاقتصاد محمومًا، كما تمتلك القدرة على كبح جماح التدهور الاقتصادي عند معاناة الاقتصاد من **الانكماش**، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي المطرد. وتعد سياسات الشؤون المالية هي الوسيلة الهامة في عملية تنظيم **الحكومة** للاقتصاد، فهي في ذاتها تمتلك وظيفة "الموازن التلقائي"، ويمكن من خلال التغيير التلقائي للإيرادات والنفقات المالية والتغيير الضريبي التلقائي ونظام حماية أسعار المنتجات الزراعية أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن إنشاء آلية مرنة للنفقات المالية يمكنها التقليل بشكل معتدل من نفقات الضمان الاجتماعي الحكومي ونفقات إعانات البطالة وغيرها من المدفوعات التحويلية عندما يكون الاقتصاد محمومًا، بينما يمكنها عند تعرض الاقتصاد للانكماش أن تعمل على زيادة جميع المدفوعات التحويلية الحكومية بشكل معتدل والحد من التقلبات الاقتصادية، وإنشاء نظام يعمل على تحسين نظام الضريبة التصاعدية. فعندما يكون الاقتصاد مزدهرًا، تقوم بزيادة الضرائب تلقائيًا وكبح التضخم الاقتصادي المفرط، أما عند معاناة الاقتصاد من الانكماش، فيمكنها تخفيف الضرائب تلقائيًا وتحفيز الاقتصاد للحد من الكساد الاقتصادي المفرط. وفي مجالات أنظمة الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية، فإنه لابد من تشكيل آليات تعمل على تحسين أسعار المنتجات الزراعية، وإنشاء أنظمة دعم أسعار المنتجات الزراعية من شأنها أن تقوم برفع أسعار المنتجات الزراعية في فترة الركود الاقتصادي، بينما تقوم بالرقابة على الارتفاع السريع لأسعار المنتجات الزراعية عندما يكون الاقتصاد محمومًا، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار الأساسي للقدرة الاستهلاكية للفلاحين. ويمكن أن يقوم "الموازن التلقائي" بالتقليل من التقلبات الاقتصادية بشكل فعال، وتعزيز استقرار واستمرارية التنمية الاقتصادية.

وفي الاقتصاد الحديث، تعد السياسات المالية هي أحد الوسائل الهامة للتنظيم الحكومي الشامل، ومن ثم يجب وضع آلية تحين الفرص لتحسين السياسات المالية، ورفع مستوى علمية السياسات المالية. فعند تعرض الاقتصاد للركود، يتم تنفيذ سياسات مالية حاسمة وتحفيز النمو الاقتصادي، أما عند استقرار التنمية الاقتصادية استقرارًا نسبيًا، فإنه يتعين تنفيذ سياسات مالية متأنية، أي باختصار تنفيذ السياسات المالية التي تعتمد على تحين الفرص في عكس الرياح الاقتصادية. كما يتعين إنشاء آليات تجمع بين السياسات المالية التي تعتمد على تحين الفرص ووسائل تنظيم الاقتصاد الأخرى (مثل السياسة

النقدية)، ورفع مستوى عقلانية سياسات التنظيم الاقتصادي، بالإضافة إلى تأسيس آليات مراقبة علمية، وتحسين آليات الدخول والخروج في الوقت المناسب للسياسات المالية، وزيادة بعد نظر تلك السياسات، مع إنشاء أنظمة إقرار علمية للنفقات المالية، وتوحيد ديناميكا ونطاق الإنفاق المالي، والسعي لتحقيق كل ما يتناسب مع مستويات التنمية الاقتصادية، والسيطرة المعقولة على حجم الديون، والحفاظ على استقرار الدين الحكومي عند مستوى معقول يمكن السيطرة عليه.

❊ ❊ ❊

الباب السادس عشر
لماذا لا يعترف الغرب بوضع اقتصاد السوق الصيني؟

لقد أنشأت الصين بشكل أساسي، على مدار ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، آلية اقتصاد سوق اشتراكي لتكون بمثابة هيكل البناء الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الدول الغربية التي لا تزال تتشدق بتلك المسألة على صعيد التجارة الدولية في الصين، حيث لا تعترف بوضع اقتصاد السوق الصيني. وفي ظل خلفية تسريع عملية إعادة هيكلة الأنماط التجارية الاقتصادية الدولية، تعد مشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" هي الوسيلة الاقتصادية والأداة السياسية التي تحاول فيها العديد من الدول الحد من صعود الوضع الاقتصادي والتجاري الصيني والعمل على حماية تنمية صناعاتها ومواصلة حصد المكاسب المحققة. ولذلك، فإن المعاملة الجائرة الناجمة عن الوضع الاقتصادي غير السوقي تمنع الصين من التمتع بكامل حقوقها في مجال التجارة الخارجية وأداء واجباتها بكل صدق وإخلاص، ومن ثم يؤثر ذلك بشكل خطير على التنمية الصحية المطردة للتجارة الخارجية الصينية. وفيما يتعلق بمشكلة الوضع الاقتصادي غير السوقي، فإنه يجب على الحكومة الصينية أن تدرك جوهرها بعمق، مع مواصلة تعميق إصلاح الآلية الاقتصادية والاستجابة بشكل إيجابي نحو الخارج والتمسك بالنضال الصحيح، إلى جانب تعزيز النمو المطرد للتجارة الخارجية ورفع مستوى الهيكل التجاري إلى المستوى الأمثل.

الفصل الأول: معرفة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" في سياق أنماط التجارة الدولية:

فيما يتعلق بجوهر مشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي"، فإنه ينبغي العمل على رفع مكانتها على المستوى الاقتصادي والتجاري في الصين، ومحاولة التعرف عليها أيضًا في ظل العولمة التي تحطمت على يد النمط التجاري الاقتصادي العالمي القديم. فمنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١م، أي منذ حوالي عشر سنوات، فقد حظيت التجارة الخارجية الصينية بالتنمية السريعة، حيث زادت حجم الواردات والصادرات الصينية إلى حوالي خمسة أضعاف، فزاد نمو الصادرات إلى حوالي ٤,٩ ضعفًا، بينما زاد نمو الواردات إلى حوالي ٤,٧ ضعفًا. وبذلك أصبحت الصين أكبر مُصدر وثاني أكبر مستورد في العالم. وفي الوقت ذاته، أصبحت الصين واحدة من الدول التي جذبت العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن كونها أصبحت أحد الدول الكبرى في تصدير رأس المال. وقد أنشأت الصين بالاتفاق مع سبع دول أخرى منطقة للتجارة الحرة، كما أقامت الصين علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع هونغ كونغ وماكاو، بالإضافة إلى أنها وقعت مع تايوان اتفاق التعاون الاقتصادي الشامل. علاوة على ذلك، فقد أسست الصين مع العديد من الدول حوالي مائة

وثلاث وستين آلية من آليات التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي، ووقعت أيضًا على أكثر من مائة وتسع وعشرين اتفاقية من اتفاقيات حماية الاستثمارات الثنائية، كما أسست آليات للحوار الاقتصادي رفيع المستوى مع العديد من الدول كأمريكا وأوروبا واليابان وبريطانيا وروسيا وغيرهم من الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومنذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تحسن مستوى نمط انفتاح التنمية الاقتصادية الصينية بشكل كبير، والذي بدوره شجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين، فضلاً عن تحسن النفوذ الدولي والقدرة التنافسية للصين، وبالتالي أصبحت الصين قوة هامة في قطاع تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ومع ذلك، ففي عملية تشكيل النمط الاقتصادي العالمي الجديد، عمدت الدول المتقدمة إلى محاربة انطلاقة الاقتصاد الصيني؛ فمن جانب، بدأت في الحد من تنمية التجارة الخارجية للصين وتحسين مكانتها الدولية، ومن جانب آخر، عملت على تشجيع تأسيس قواعد تنافسية متوافقة في مجالات التنمية الاقتصادية بين الصين والدول المتقدمة، وحماية مواصلة حصد المكاسب المحققة في ظل آليات التنسيق الاقتصادي العالمي الجديد.

ومع التطور السريع للصادرات الصينية، فإن المنتجات التي تحمل عبارة "صنع في الصين" زادت بنسبة كبيرة في الأسواق الدولية المتعددة المجالات، وهذا بلا شك أمر لا يمكن إنكار تأثيره على منتجات الأسواق العالمية، حيث أدى إلى رد فعل أسواق الدول المستوردة بحساسية شديدة تجاه أسعار وكميات منتجات الاستيراد. وإذا أدركت أسواق الدول المستوردة الضغوط القوية الناتجة عن منتجات الدول التصديرية، ومن أجل تخفيف التهديد التنافسي الذي تعانيه الصناعات المحلية من دخول هذه المنتجات الأجنبية، فإن الدول المستوردة تميل إلى اعتماد تدابير اقتصادية وتجارية للحد من صادرات المنتجات الأجنبية التي لها مثيل في القطاعات الوطنية. ووفقًا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فإن الصناعة المحلية في أي دولة من الدول إذا ما تعرضت إلى حد ما لأي تأثير ناجم عن المنتجات الأجنبية، فللدولة الحق في القيام بتحقيقات لمكافحة الإغراق واتخاذ التدابير المناسبة تجاه الشركات المستوردة. ومع صعود الوضع الاقتصادي والتجاري الصيني، فقد زادت صراعات المصالح التجارية بين الصين والدول ذات الصلة بشكل ملحوظ، وبالتالي كثفت من سياسة الحمائية التجارية ضد الصين. وقد أصبحت الصين خلال سبعة عشر عامًا متتالية أكبر الدول التي تعرضت للخلافات التجارية الكثيرة، كما ظلت لأكثر من خمسة أعوام متتالية أكبر دولة في العالم تعاني من التحقيقات التعويضية. وفي ظل تأثير الأزمة المالية العالمية، مالت الرعاية الذاتية للسياسة التجارية لجميع الدول إلى الزيادة، ومن ثم بلغت الخلافات التجارية الدولية أوجها. وكانت أشكال الخلافات التجارية في تغير مستمر، والتي اشتملت أيضًا على توسع الخلافات الصناعية، وكانت الدول الداعية إلى تلك الخلافات في تزايد. وفي السنوات الأخيرة، أصبح سعر صرف اليوان والابتكار المستقل والطاقة الجديدة وحماية الملكية الفكرية والبيئة الاستثمارية والسماح بوصول المنتجات الصينية إلى الأسواق من النقاط الساخنة الأساسية للخلافات التجارية، فضلاً عن أن الحواجز التقنية المختلفة أصبحت تنبثق واحدة تلو الأخرى.

الفصل الثاني: التعرف على مشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" من زاوية التطور التاريخي:

١- المصدر الرئيسي لمشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي":

يعد مصطلح "الوضع الاقتصادي غير السوقي" هو أحد المصطلحات الاقتصادية، حيث يشير إلى أوضاع اقتصاد السوق في دولة ما. ووفقًا لأهمية اقتصاد السوق في دولة ما على صعيد الاقتصاد الوطني، ومدى التدخل الحكومي في الاقتصاد، فإنه يمكن تقسيم الدول ذات اقتصاد السوق عامة إلى دول ذات اقتصاد سوق متكامل ودول ذات اقتصاد غير سوقي. وقد ظهرت مشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" في المعاملة التجارية ومكافحة الإغراق والتعويضات بين الدول الغربية الرأسمالية أثناء الحرب الباردة، حيث إنها تعتبر أحد الممارسات العنصرية التي انتهجتها الدول الاشتراكية التقليدية. ويشير مصطلح "دول الاقتصاد غير السوقي" إلى الدول التي تقوم بتنفيذ الملكيات العامة والاقتصاد المخطط، حيث يتم تحديد إنتاج الشركات وأنشطة المبيعات وأسعار المنتجات من قبل الحكومة، وتعاني العملة الوطنية في تلك الدول من عدم تحويلها مع العملات الأخرى بحرية. وقد ظهر مصطلح "دول الاقتصاد غير السوقي" للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت في لوائح مكافحة الإغراق الواردة في "قانون التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠م"، حيث يعود السبب في هذا المصطلح إلى مفهوم "سيطرة الدول على الاقتصاد"، ويرجع ذلك أساسًا إلى ظهور الدول الاشتراكية، واعتقاد البلدان المستوردة أنه من الصعب حساب مدى الإغراق وفقًا لأسعارها السوقية أثناء تحقيقات مكافحة الإغراق. ثم تم تحديد مفهوم "الاقتصاد غير السوقي" في "القانون التجاري الأمريكي عام ١٩٧٩م" وفي "القوانين التجارية الشاملة عام ١٩٨٨م"، حيث تم وضع ستة معايير للحكم على دولة ما عما إذا كانت تنتمي إلى اقتصاد سوقي أم لا. ثم تلتها دول أوروبا الغربية وكندا وغيرها من الدول الغربية في صياغة قوانين مكافحة الإغراق والمعايير ذات الصلة المتعلقة بـ"الدول ذات الاقتصاد السوقي". وعلى الصعيد الدولي، تشكلت تدريجيًا مجموعة أنظمة مكافحة الإغراق بـ"الاقتصاد غير السوقي" النظامي، والتي أُدرج فيها قواعد تجارية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى "اتفاقية مكافحة الإغراق" التي أقرتها منظمة التجارة العالمية.

ويعد الوضع الاقتصادي السوقي هو أحد المفاهيم الهامة التي يتم استخدامها لتحديد هامش الإغراق في عملية التحقيقات المتعلقة بمكافحة الاغراق. وإذا أقرت الدول الداعية لقضايا مكافحة الإغراق أن الدول المصدرة للمنتجات هي دول "اقتصادية سوقية"، حينئذ يتعين عند إجراء تحقيقات الإغراق أن يتم حساب الأسعار العادية لتلك المنتجات وفقًا للتكلفة الفعلية وأسعارها الحقيقة في الدول المنتجة، وإذا أقرت أن الدول المصدرة للمنتجات هي دول "اقتصادية غير سوقية"، فيتعين حينئذ الرجوع إلى بيانات التكلفة في الدول الاقتصادية السوقية المصدرة (أي: دولة بديلة) التي تتمتع بنفس مستوى التنمية الاقتصادية لحساب القيمة الطبيعية، وبالتالي يتم تحديد هامش الإغراق، ولا يتم

استخدام البيانات الأولية للدول المصدرة. ولكن نظرًا لاختلاف تكاليف الأيدي العاملة وأسعار المواد الخام وغيرها، فإن تكاليف المنتجات بالدول البديلة والمنتجات ذاتها في الدول المصدرة مختلفة تمامًا، حيث يؤدي ذلك غالبًا إلى ارتفاع كبير في قيمة الإغراق، كما يجعل منتجات الدول المصدرة تعاني من المعاملة التجارية الجائرة. وكما هو الحال في تسعينيات القرن العشرين، فقد قام الاتحاد الأوروبي في عملية مكافحة إغراق التليفزيونات الصينية باستبدال الصين بسنغافورة لحساب التكلفة الإنتاجية للتليفزيونات الصينية. وكانت تكاليف الأيدي العاملة في سنغافورة آنذاك تبلغ حوالي أكثر من عشرين ضعفًا نظيرتها في الصين، وطبيعيًا تم تحديد الصادرات الصينية كمنتجات إغراق. وعندما انضمت الصين إلى اتفاقية "الجات" ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، ومن أجل كسر جمود المفاوضات، قدمت الصين العديد من التنازلات فيما يتعلق بأساليب مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية بمنظمة التجارة العالمية، بل ووافقت على إمكانية حماية طرق مكافحة الإغراق الأمريكية إذا تعارضت مع قضايا مكافحة الإغراق، أي اعتبار الصين دولة اقتصادية غير سوقية، دون الحاجة إلى مواجهة التحديات القانونية. وقد أصبحت هذه البنود سارية المفعول بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بحوالي خمسة عشر عامًا. وعند مقارنة أسعار تحديد التعويضات والإغراق، فقد قامت بصياغة العديد من القوانين التي تحمل نفس المضمون تقريبًا. كما أكدت تلك القوانين أنه في خلال خمسة عشر عامًا من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، إذا استطاعت الصين إثبات أنها تستطيع الامتثال بشروط اقتصاد السوق، فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين ينبغي عليهم حساب القيمة الطبيعية للمنتجات الصينية وفقًا للقواعد الطبيعية لمنظمة التجارة العالمية.

٢- المعايير التقديرية الداخلية والخارجية لاقتصاد السوق:

من أجل تحديد عما إذا كانت دولة ما هي إحدى الدول الاقتصادية السوقية أم لا، فإنه يجب علينا أولاً تقييم المعايير بكل وضوح. وفي الوقت الحاضر، مازال المجتمع الدولي إلى الآن لم يستطيع تشكيل معايير موحدة، حيث تعد معايير اقتصاد السوق الخارجية الرئيسة في الحقيقة معايير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وقد أشارت أمريكا في الفقرة رقم ١٨ الجزء رقم ٧٧١ بمسودة "قوانين التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٠م" إلى ستة متطلبات للدول الاقتصادية السوقية: (١) عملة قابلة للتحويل بكل حرية. (٢) إمكانية إجراء مفاوضات الأجور بين أرباب العمل والأيدي العاملة. (٣) حرية إنشاء مشروعات مشتركة أو مشروعات أجنبية. (٤) مدى سيطرة وملكية الحكومة لوسائل الإنتاج. (٥) مدى سيطرة الحكومة على توزيع الموارد وإنتاج الشركات وسياسات الأسعار. (٦) عوامل التقييم الأخرى التي تمكن وزارة التجارة من تحديد ما هو مناسب.

وقد نص الاتحاد الأوروبي في المرسوم رقم ٩٨/٩٠٥ الذي أصدره عام ١٩٩٨م على ستة معايير لتقييم الدول الاقتصادية السوقية وهي كما يلي: (١) الأسعار والتكاليف والمدخلات وغيرها التي تحددها الأسواق. (٢) امتلاك الشركات لدفاتر محاسبة أساسية تتناسب مع المعايير المحاسبية الدولية. (٣) عدم تعرض الأوضاع المالية وتكاليف الإنتاج للشركات لحملة تشويه للأنظمة الاقتصادية غير السوقية. (٤) تمتع الشركات بقدر كبير من الحرية في نقل الأرباح أو رأس المال إلى الخارج وتحديد أسعار وكميات منتجات التصدير. (٥) أن تتناسب قوانين الإفلاس والأصول مع الشركات. (٦) تغيير أسعار الصرف يتم تحديده وفق عرض وطلب السوق.

أما المعايير المستخدمة من قبل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، فقد سميت بمؤشرات التقدم الإصلاحي، وتشتمل على خمسة بنود: (١) نسبة إنتاج شركات القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي. (٢) الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات. (٣) النزعة التحررية للسوق والتجارة. (٤) إصلاح النظام المالي، وتسويق أسعار الفائدة وبناء أسواق رأس المال. (٥) بناء المؤسسات القانونية للسوق.

ويمكن لهذه المعايير الثلاثة السابقة أن تعكس خصائص الدول الاقتصادية السوقية إلى حد ما، إلا أن كل واحد منها يؤكد على نقاط معينة. فالمعايير التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية معايير شاملة نسبيًا، حيث تتركز على مستويات الدولة، وتؤكد على أن الحكومة لا يمكنها التدخل في والسيطرة على أعمال المؤسسات والأسواق، وهو المطلوب من الحكومات المحلية والصغيرة. بينما تركز المعايير التي طرحها الاتحاد الأوروبي على مستوى الشركات الصغيرة، والتأكيد على أن الشركات تعمل بشكل مستقل وفقًا لقواعد السوق. أما جوهر ونقطة الانطلاق للمعايير التي طرحها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير فهي لتعديل هيكل نظام اقتصاد السوق وبيان درجة التقدم، وبالتالي يتناسب أكثر مع تحديد تقييم انتقال الدولة إلى نظام الاقتصاد السوقي. وفي الحقيقة، تم تصميم هذه المعايير الثلاثة وفق احتياجات ومصالح هذه الدول أو المؤسسات داخل هذه الدول التي تم طرح فيها هذه المعايير، وبالتالي فهي ليست دقيقة وشاملة بما فيه الكفاية. ولكن إذا أرادت الصين الحصول على الاعتراف الأمريكي والاتحاد الأوروبي، فيجب عليها فهم هذه المعايير والرجوع إليها. ولذلك، عند إثبات الوضع الاقتصادي السوقي للصين يمكن أن نشير إلى الوظائف الحكومية التي تطلع على المعايير الأمريكية، وكذلك سلوكيات الشركات التي تقارن مع معايير الاتحاد الأوروبي، وعند تصميم مؤشرات محددة من أجل أن تعكس مسيرة الاقتصاد السوقي الصيني، فإنه يجب الرجوع إلى المعايير التي طرحها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

٣- مسيرة نضال الصين من أجل الوضع الاقتصادي السوقي:

سواء أكان ذلك قبل أم بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الحكومة الصينية والاتحادات الصناعية والشركات قد بذلت جهودًا مضنية من أجل الحصول على الاعتراف العالمي بالوضع

الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، وذلك من أجل تسهيل التنمية الصحية للتجارة الخارجية الصينية.

(١) مرحلة إجراء الاتصالات، حيث بدأت الحكومة الصينية والاتحادات الصناعية والشركات وغيرها من مؤسسات الصين بإجراء محادثات واتصالات ومفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وجميع دول الاتحاد الأوروبي، حيث بدأ موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الوضع الاقتصادي غير السوقي للصين يتسم بشيء من المرونة. ففي أبريل عام ١٩٩٨م، تبنى الاتحاد الأوروبي القرار رقم ٩٨/٩٠٥، والذي قام فيه بتعديل أساليب مكافحة الإغراق، وعلى أثره تم شطب الصين وروسيا من قائمة "الدول الاقتصادية غير السوقية"، إلا أنهما لم ينضما إلى قائمة "الدول الاقتصادية السوقية"، لكن تم إدراجهما في قائمة "الدول الاقتصادية السوقية الخاصة" الناشئة، حيث تعد تلك القائمة وسطًا بين القائمتين المذكورتين أعلاه، وقد منحت قضايا مكافحة الاغراق التي رفعتها الصين ضد بعض الشركات وضعًا اقتصاديًا سوقيًا.

(٢) مرحلة الانفراج، ففي أبريل عام ٢٠٠٤م، اعترفت نيوزيلندا رسميًا بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. وتعد نيوزيلندا أول دولة متقدمة تتوصل إلى اتفاقيات ثنائية مع الصين عند انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، كما أنها أيضًا أول دولة متقدمة تعترف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. ولم تحظى الصين بذلك بانفراج كبير في حصولها على وضع اقتصادي سوقي متكامل فحسب، بل أرست أسسًا جديدة في اعتراف العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وغيرها من الشركاء التجاريين بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل.

(٣) مرحلة التطور السريع. فبدءًا من اعتراف نيوزيلندا بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، بدأت سنغافورة وغيرها من البلدان تباعًا في الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، واكتسب الوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل اتجاهات تنمية سريعة. وفي عام ٢٠٠٤م، حظيت الصين باعتراف حوالي ست وثلاثين دولة بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، أما في عام ٢٠٠٥م، فقد اعترفت حوالي خمسة عشرة دولة بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، كما اعترفت حوالي خمسة عشرة دولة في عام ٢٠٠٦م بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، حيث أعلنت الكونغو (برازافيل) في التاسع عشر من مايو عام ٢٠٠٤م اعترافها بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، ليصبح ثالث اعتراف بعد نيوزيلندا وسنغافورة، كما أنه يعد أول اعتراف من القارة الإفريقية بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. وفي الرابع من سبتمبر عام ٢٠٠٤م، وبعد انتهاء الاجتماع الذي عقدته مجموعة الآسيان مع كلا من وزير الاقتصاد والتجارة الصيني والياباني والكوري في جاكرتا، أعلنت حوالي عشر دول من مجموعة الآسيان (من بينها دول سبق لها الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند والفلبين، وهناك دول لم تعترف من قبل بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل وهي إندونيسيا

وبروناي وفيتنام ولاوس وكمبوديا وميانمار) اعترافها الرسمي بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. وفي السابع عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٥م، وقعت كوريا الجنوبية اتفاقية "البيان المشترك بين الصين وكوريا" والذي أعلنت فيه كوريا اعترافها بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل.

وقد وصل المجموع الحالي للدول التي أعلنت اعترافها بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل حوالي مائة وخمسين دولة، إلا أن الولايات المتحدة واليابان وحوالي ثلاثين دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حوالي ٤/٣ الدول والمناطق ذات الدخل المرتفع في العالم والهند ما زالت لا تعترف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. ولكي تحصل الصين على اعترافات هذه الدول، فإنه يتعين عليها المرور بعملية صعبة، حيث إن حصول الصين على اعتراف الاتحاد الأوروبي وأمريكا أمر في غاية الأهمية، وهو أمر قاب قوسين أو أدنى، وذلك لعدة أسباب: الأولى، وفقًا لبروتوكول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الصين في عام ٢٠١٦م سيكون قد مر على انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حوالي خمسة عشر عامًا، وبذلك يتعين على الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. الثانية، قيام الصين بإجراء العديد من المباحثات والاتصالات مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا وغيرها من الجهود، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أجرت الصين العديد من المحادثات الاستراتيجية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان التعاون هو السائد بين اللجنة الصينية الأمريكية المشتركة، كل هذا أدى إلى تسريع الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، بالإضافة إلى أن هناك الكثير من دول الاتحاد الأوروبي تدعم أيضًا الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. الثالثة، تعد الصين والاتحاد الأوروبي وأمريكا هم الأعضاء المهمين بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، حيث تحتل التجارة الدولية لهذه الدول المراتب الثلاث الأولى على مستوى العالم، فضلا عن كونهم شريكًا تجاريًا هامًا، إلى جانب التوسع المستمر في مجالات التجارة الثنائية والاستثمار المتبادل بين الدول الثلاث، حيث تربطهم علاقات تجارية وثيقة، فداخلك ستجدني وبداخلي تكون أنت، كما أن الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل سيساهم أكثر في اندماج الصين بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما سيساهم أكثر في المنفعة المتبادلة بين الصين والاتحاد الأوروبي وأمريكا وغيرهم من أعضاء منظمة التجارة العالمية الأساسيين. الرابعة، انشغال الصين والاتحاد الأوروبي وأمريكا بزيادة تحسين التجارة الدولية الجديدة والاستثمار الدولي والنظام المالي الدولي وغيرهم من الأنظمة الجديدة وكذلك الحوكمة العالمية، والتعاون من أجل تحقيق الأرباح المشتركة ومواجهة الخسائر، وخير مثال على ذلك هو مجموعة العشرين.

الفصل الثالث: الغرض من عدم اعتراف الدول الغربية بوضع اقتصاد السوق الصيني المتكامل:

١- استخدام "بنود اقتصاد السوق" كوسيلة لحماية التجارة:

عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أصر الشركاء التجاريون الأساسيون لأسباب كثيرة إضافة العديد من البنود غير المناسبة للتجارة الصينية في وثيقة انضمام الصين إلى منظمة التجارة

العالمية، حيث إن وجود بنود "الاقتصاد غير السوقي" يمثل مشكلة كبيرة، وذلك لعدم قدرتها على عكس واقع التكاليف الفعلية للمنتجات الصينية، مما جعل "بنود الاقتصاد السوقي" وسيلة فعالة للحماية التجارية لبعض البلدان، كما تمكنت وكالات التحقيق بهذه الدول من السيطرة على نتائج التحقيقات، وإضعاف مشروعية المزايا التنافسية للصناعة الصينية وأدواتها القوية. وتعد "بنود الاقتصاد السوقي" وسيلة الحماية التجارية والتي تعود إساءة استعمالها إلى الأمرين العشوائيين التاليين:

(١) العشوائية التي تقرر الوضع الاقتصادي غير السوقي؛ من يقرر وعلى أي المعايير يمكن أن يقرر، لا توجد أدنى قواعد لذلك، كما لا توجد أدنى شفافية. وفي الواقع، لا توجد أية بنود أو شروط في قواعد منظمة التجارة العالمية خاصة بالاقتصاد غير السوقي. وبالتالي، وفقًا للآليات الاستراتيجية لمنظمة التجارة العالمية وإجراءات تقديم طلب للانضمام إليها، فإنه غالبًا ما يتم التلاعب بها من قبل الأطراف الكبرى أو الأعضاء الأساسيين بمنظمة التجارة العالمية، وهكذا تصبح وسيلة للحد من طلبات انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، حتى وإن كانت معايير الاقتصاد غير السوقي بين الأعضاء الرئيسيين في منظمة التجارة العالمية في كثير من الأحيان مختلفة تمامًا، حيث إن لكل دولة تقريبًا نسخة خاصة بها من المعايير. وبالتالي، فإن هذه الأوضاع غير مواتية للدول التي تريد أن تغير أوضاع الاقتصاد غير السوقية من خلال جهودها الذاتية. وتعد المعايير الستة التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الخمسة التي صاغها الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالاقتصاد السوقي في الظاهر مشكلات تتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والمستويات التكنولوجية، وطالما وصلت دولة ما إلى هذه المعايير، فسوف يتم الاعتراف بوضع اقتصادها السوقي. لكن من خلال التحليل الدقيق، يمكن بكل سهولة اكتشاف أن هذه المتطلبات لا توجد بها أدنى مؤشرات للقياس، حتى إنه من الممكن أن تجد بها بنودًا تفضح "العوامل الأخرى التي تراها وزارة التجارة مناسبة"، مما يدل على كبر حجم السلطة التقديرية الحرة للسلطات التنفيذية الأمريكية والأوروبية، طالما رغبوا في ذلك، وبالتالي يمكنها أن تستمر في تقديم مطالب جديدة ورفع معدل الحصص على جميع المستويات، ورفض الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني. وقد استغلت أمريكا والاتحاد الأوروبي المشاكل التي يعاني منها الوضع الاقتصادي السوقي الصيني لتنجح في شن العديد من الأمور لمكافحة الإغراق الصيني. وفي ظل تأثيرها على الدول، فقد بدأت بعض الدول المتنافسة تحذو حذوها، مما أدى إلى تدهور خطير في بيئة التجارة الخارجية الصينية.

(٢) العشوائية في اختيار المعيار المرجعي. ففي حالة إقرار الوضع الاقتصادي غير السوقي، وفي ظل النزاعات التجارية المتمثلة في مكافحة الإغراق والتعويضات، فإن اختيار أي الصناعات أو الشركات في أي البلاد لتكون المعيار "المرجعي المماثل" يحمل قدرًا كبيرًا من العشوائية الذاتية، حيث يمكن لمختلف أعضاء منظمة التجارة العالمية في النزاعات التجارية المماثلة اختيار دول مختلفة تمامًا لتكون هي المعيار المرجعي. وهذا المنهج يؤدي إلى عدم تشكيل توقعات مستقرة للدول المصدرة أو الشركات المصدرة تجاه السوق الدولية، كما تجعلهم لا يعرفون أي طريق يسلكون في مواجهة السوق

الدولية والمنافسة الدولية، وبالتالي لا تساهم هذه الإجراءات في اندماجهم في الاقتصاد العالمي والمشاركة في المنافسة الدولية. فعلى سبيل المثال، ووفقًا لأسلوب قيمة عوامل الإنتاج المعمول به حاليًا، فإن وزارة التجارة الأمريكية قد استخدمت ساعات العمل في المنتجات التي تم الشكوى منها بدعوى الإغراق وكذلك نسبة الأجور في الدول المعيارية لحساب قيمة الأيدي العاملة في صناعة المنتجات التي تم الشكوى منها بدعوى الإغراق، حيث تعد نسبة الأجور في الدول المعيارية التي تم اختيارها أعلى بكثير من نسبة الأجور في الصين. وبالتالي، فإن ساعات العمل الطويلة في الصين تحصل على معدلات أجور أكبر من التي يتم الحصول عليها في الدول البديلة، والنتيجة الطبيعية هي أنها بالغت في قيمة الأيدي العاملة الداخلة في المنتجات التي تم الشكوى منها، الأمر الذي أدى إلى اتهامات بمكافحة الإغراق وهامش إغراق مرتفع للغاية. لذلك، فإن هذا الأسلوب يدحض المزايا النسبية للصين في مجال المنتجات التي يتم الشكوى منها بدعوى الإغراق، وخاصة في مجالات عوامل العمالة فهذا أمر واضح للغاية.

٢- استخدام "بنود الاقتصاد السوقي" كوسيلة للإعاقة السياسي:

تتجاهل بعض الدول الحقائق الموضوعية للإنشاءات الأساسية لنظام اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين، ومن ثم ترفض الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي للصين، حيث تم تسييس هذه العنصرية وأصبحت أداة سياسية هامة لتعويق الصين في المجالات الأخرى والحد من التنمية الصينية.

(١) أصبحت المفاوضات حول الوضع الاقتصادي السوقي هي الورقة السياسية التي يلعب بها الساسة في الغرب، فـ"ضرب ورقة الصين" هي الممارسات المألوفة للأوساط السياسية الأمريكية والأوروبية، كما أن "الوضع الاقتصادي السوقي" أصبح أيضًا ورقة مساومة سياسية تستخدمها بعض البلدان عند مساومتها للصين. وقد أبرزت المعاملة غير العادلة التي عانت منها الصين في مجال التجارة الدولية عقلية الحرب الباردة واللون الأيديولوجي الذي ما زال المجتمع الغربي يحتفظ به تجاه الصين. وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية بين الصين والولايات المتحدة، كان المفاوضون في الجانب الأمريكي يشيرون بكل صفاقة إلى أن البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للصين ستشهد تغيرات كبيرة بعد خمسة عشر عامًا، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى فرض مزيد من القيود عما كانت عليه مسبقًا. بينما على الجانب الآخر، أدت التنمية السريعة للتصنيع الصيني إلى الفائض التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبحت تلك الدول في مرمى "التهديد الصيني"، حيث انتاب بعض الدول المحافظة "خوف طبيعي" من الصين.

وفي عام ٢٠٠٢م، اعترف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بروسيا كدولة اقتصادية سوقية، وبدأت منذ ذلك الحين بتحديد قضايا الإغراق المتعلقة بروسيا، وبدأت بعمل حساباتها وفقًا لتكاليف وأسعار الشركات الروسية. ومع ذلك، لم تعترف أبدًا بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل. ويرى علماء الاقتصاد الغربيون وخبراء الاقتصاد الصينيون عامة أن درجة التنمية للاقتصاد السوقي في روسيا وإصلاح التسويق بعيد تمامًا عن اقتصاد السوق الصيني، حتى إنها تحتل مرتبة متدنية

عن الصين على صعيد التجارة الدولية. وفي عام ٢٠٠٤م، أصدر قسم إدارة الموارد والاقتصاد بجامعة بكين للمعلمين والاقتصاديين "تقرير تنمية اقتصاد السوق الصيني (٢٠٠٣)"، حيث يرى هذا التقرير أن حجم اقتصاد السوق الصيني قد بلغ حوالي ٦٩٪، أي أعلى من روسيا وغيرها من الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وبالتالي تجاوزت المعايير الحرجة بحوالي ٦٠٪ من الوضع الاقتصادي السوقي المتكامل، والتي جذبت اهتمامًا عالميًا واسعًا. وفي الثالث عشر من يناير عام ٢٠٠٩م، أصدرت "وول ستريت جورنال" ومؤسسة التراث الأمريكية قائمة "مؤشر الحرية الاقتصادية" لعام ٢٠٠٩م، وكانت الحرية الاقتصادية الصينية لا تزال متقدمة على روسيا بأربعة عشر مركزًا.

وبعد أن اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالوضع الاقتصادي السوقي لروسيا، اعترفا أيضًا بالوضع الاقتصادي السوقي الأوكراني في وقت لاحق. ومن أجل التوسع الشرقي للاتحاد الأوروبي، فقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالوضع الاقتصادي السوقي لتركيا ورومانيا وبلغاريا وبلدان أخرى. وفي مايو عام ٢٠٠٣م، اعترفت أمريكا بالوضع الاقتصادي السوقي لرومانيا وبلغاريا مكافأة لهما على دعمها في حربها مع العراق. ولكن ما زالت أمريكا والاتحاد الأوروبي يتجاهلان الإنجازات الهائلة التي حققتها الصين في مجال الإصلاح الاقتصادي، بل واستنفد جميع الوسائل سواء التدقيق الزائد والنقد وجلسات الاستماع المتكررة والتقييم والتأخر. ولذا، فإن قضية "الوضع الاقتصادي غير السوقي" هي قضية اقتصادية في الظاهر، لكنها سياسية في الباطن، حيث تعد الورقة الرابحة للدول الغربية لابتزاز الصين اقتصاديًا والضغط عليها سياسيًا من أجل السعي لجني مصالح وطنية أو إقليمية أكبر. ولكن السؤال يكمن في إمكانية الحصول على الوضع الاقتصادي السوقي، وهذا يتوقف على ما إذا استطاعت الصين والدول الغربية التوصل إلى اتفاق بشأن المصالح الاستراتيجية. فأهمية اعتراف أمريكا وأوروبا بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني لا ينحصر في كيفية تطوير اقتصاد السوق الصيني، أو إمكانية الوصول إلى معايير اقتصاد السوق الخاصة بهم، كما أنه ليس هناك أدنى علاقة بالحرية الاقتصادية، بل بالعكس، يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كان هناك تعاون متبادل بين الطرفين على المستوى الاستراتيجي أم لا، ومن ثم هل تتمكن الصين من تحقيق المقابل المطلوب.

(٢) أصبحت مشكلة الوضع الاقتصادي السوقي هي الأداة السياسية التي تستغلها بعض الدول لعرقلة الصين في جميع المجالات؛ حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن اعترافهم أو عدم اعترافهم بـ "الوضع الاقتصادي السوقي الصيني" يعد أداة قوية للضغط على الصين، ولذا، فالأفضل هو تعزيز الصين لإصلاحات معايير العمل والسياسة النقدية. أما بخصوص منح الصين الوضع الاقتصادي السوقي، فإن أمريكا لديها اعتبارات استراتيجية عميقة وطويلة المدي. وتتذرع أمريكا بتلك الحجج الواهية لتكون أوراق مساومة هامة، كالتدخل المستمر في الإصلاح الاقتصادي والسياسي الصيني، والمطالبة باستمرار لرفع الصين قيمة اليوان وإصلاح سعر صرف اليوان، فضلاً عن مطالبتها المستمرة بتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وغيرها. وقد صرح الاتحاد الأوروبي مرارًا

وتكرارًا أن الصين لم تنفذ بعض القوانين، وبالتالي لا يعتزم الاعتراف بـ "الوضع الاقتصادي السوقي الصيني".

تحرص الحكومة الصينية على حل هذه المشكلة، في حين أن أمريكا تغتنم شتى الفرص وبلا أدنى ضمير لمحاولة ابتزاز الصين سياسيًا واقتصاديًا، والسعي إلى تحقيق أقصى قدر من المصالح السياسية والاقتصادية. وما يسمى بالمعايير التقريرية الأمريكية، هي في الأصل معايير مرنة مثل الشريط المطاطي يمكن تمديدها بلا حدود، حيث تشتمل على الأمور المحلية في دولة ما كالأنظمة النقدية وسياسات الاستثمار وحماية حقوق العمال والعلاقة بين الحكومة والشركات وكذلك العلاقة بين الحكومة والسوق وغيرها، كما أن هذا الأمر يمنحها الحق في تقرير عما إذا كان من الممكن التفكير في العوامل الأخرى أم لا، ومن ثم تمكنت أمريكا من إعاقة جميع سبل التيسير للصين. وفي السنوات الأخيرة، كانت أمريكا تتذرع بنظام سعر الصرف في الصين وسعر اليوان بل وصلت تدخلاتها لمعايير العمل وغيرها، بالإضافة إلى أنها كانت تكيل الاتهامات غير المبررة ضد الشؤون الداخلية للصين، فضلاً عن التدخل غير المبرر، وبالتالي، فإن هذه الأمور جميعها يعكس بوضوح هذا الاتجاه.

الفصل الرابع: تأثيرات الوضع الاقتصادي غير السوقي الخطيرة على التجارة الخارجية للصين

في حالة إنشاء ومواصلة تحسين وتنمية نظام الاقتصاد السوقي، فإن التجارة الخارجية للصين تتطور بعمق، ومن ثم تتجسد المزايا النسبية بصورة أكبر. ولكن ما زالت المعاملة الجائرة الناجمة عن الوضع الاقتصادي غير السوقي تمنع الصين من التمتع بكامل حقوقها في مجال التجارة الخارجية، والالتزام بالقيام بواجباتها، فضلاً عن قمع وقيد الآثار الإيجابية الناتجة عن نظام الاقتصاد السوقي الصيني، وبالتالي، تؤثر تأثيرًا خطيرًا على التنمية الصحية والمستدامة للتجارة الخارجية للصين.

١- وصول عدد الخلافات التجارية إلى مستوى قياسي، بالإضافة إلى التضرر الشديد للقدرة التنافسية للصناعات التصديرية:

هناك بعض الدول مثل دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا وغيرهم من الدول المتقدمة بالإضافة إلى الهند وقليل من البلدان النامية ما زالت لا تعترف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل، بل عندما تقوم بتوجيه تهم الإغراق إلى الصادرات الصينية والقيام بالتحقيقات وتقييم الإغراق، فإنها لا تعتمد على الأسعار والتكاليف المحلية الصينية وغيرها من البيانات الأصلية الصينية لحساب هامش الإغراق للمنتجات الصينية، وإنما تعتمد على أسعار أو تكاليف الدول الاقتصادية السوقية (أي الدول الثالثة أو ما تسمى بالدول البديلة) التي تحظى بنفس مستوى التنمية الاقتصادية للدول التصديرية لحساب ما يسمى بالقيمة الطبيعية، مما بالغ كثيرًا من هامش الإغراق للصادرات الصينية، وأدى إلى

تأسيس سلوكيات الإغراق. وقد عانى نمو بعض الصادرات الصينية من الحصار والاحتواء نتيجة لمعاناة الصين لفترة طويلة من المعاملة الجائرة تجاه الوضع الاقتصادي غير السوقي، كما تقلصت بعض أسواق التصدير بشكل كبير، وعانت الشركات ذات السلاسل الصناعية من خسائر اقتصادية ضخمة. ووفقًا لإحصاءات منظمة التجارة العالمية، فإن الصين أكبر دول العالم التي سُجلت ضدها العديد من قضايا مكافحة الإغراق، وهذا بالتأكيد له علاقة وثيقة بعدم حصول الصين على اعتراف الدول الأخرى بوضعها الاقتصادي السوقي المتكامل. ومنذ عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠١٠م، وصل إجمالي عدد قضايا مكافحة الإغراق الأجنبية المقدمة ضد الصين أكثر من ٧٨٤ قضية، أي بمتوسط حوالي ٥٠,٥٨ قضية سنويًا، بينما وصلت هذه القضايا ذروتها التاريخية في عام ٢٠٠٨م وعام ٢٠٠٩م، حيث بلغ عدد القضايا في هذين العامين حوالي ٧٦ و٧٧ على الترتيب.

وخلال تلك الفترة كانت كوريا هي ثاني أكبر دول العالم من حيث قضايا الإغراق المرفوعة ضدها، حيث وصلت إلى حوالي ٢٦٨ قضية فقط. بينما كان حظ الصين من قضايا الإغراق على مستوى العالم حوالي ٢٠,٨٩٪، أي تواجه الصين قضية واحدة من قضايا الإغراق مقارنة بخمس قضايا على مستوى العالم، في حين أن قضايا الإغراق المرفوعة ضد الهند كانت حوالي (١٣٧ قضية)، أما أمريكا فكانت حوالي (١٠١ قضية)، بينما دول الاتحاد الأوروبي فكانت (٩٦ قضية)، أما الأرجنتين فكانت (٨٢ حالة)، وقد كانت قضايا مكافحة الإغراق المرفوعة ضد الصين مرفوعة من الشركاء التجاريين للصين أصحاب المراكز الأولى وحتى المركز الرابع. وفي الفترة نفسها، كان متوسط تدابير مكافحة الإغراق التي تم تنفيذها تجاه الصين من الخارج حوالي ٥٦٣، حيث بلغ المعدل السنوي حوالي ٣٦,٣٢، وقد وصلت هذه التدابير ذروتها التاريخية في عام ٢٠٠٨م وعام ٢٠٠٩م، حيث بلغت في هذين العامين حوالي ٥٣ و٥٥ على الترتيب.

وكانت ثاني دول العالم تعرضًا لتلك التدابير والإجراءات بعد الصين هي كوريا، حيث بلغ مجموع التدابير التي نفذتها الدول الأجنبية تجاه كوريا حوالي (١٦٥)، وقد بلغت نسبة التدابير التي تم تنفيذها ضد الصين من الخارج على مستوى العالم حوالي ٢٣,١٤٪، وبالنسبة لعدد التدابير التي تم تنفيذها تجاه دول العالم، فقد بلغ عدد التدابير التي تم تنفيذها ضد الهند حوالي (١٠٥)، بينما بلغت ضد أمريكا حوالي (٧٩)، أما دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت حوالي (٦٨)، وحوالي (٥٣) ضد الأرجنتين. وقد أصبحت الدول الشريكة تجاريًا مع الصين هم أصحاب المراكز الأولى وحتى المركز الرابع في عدد التدابير التي تم اتخاذها ضد الصين في مجال مكافحة الإغراق. وبالنظر إلى عدد قضايا وتدابير مكافحة الإغراق التي تواجهها الصين، يتبين لنا أن أعلى نسبة للصين قد بلغت حوالي ٧١,٨١٪، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي بما يقرب من حوالي ٧٪.

في عام ٢٠١١م، بلغ إجمالي قضايا مكافحة الإغراق والتعويضات وتدابير الضمانات والتحقيقات التي وُجهت إلى الصين من الخارج حوالي ٦٧ قضية، أي بزيادة قدرها حوالي٢٪. وقد ظهرت سمات جديدة نتيجة الخلافات التجارية التي تعرضت لها الصين، وهي كما يلي: بالإضافة إلى الاحتكاكات في صناعة الغزل والنسيج والملابس وغيرها من الصناعات التقليدية، نجد هناك مزيدًا من الاحتكاكات في صناعات أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية والاتصالات وغيرها من الصناعات الاستراتيجية الناشئة. وبالإضافة أيضًا إلى الاحتكاكات التجارية مع دول أوروبا وأمريكا وغيرهم من البلدان المتقدمة، نجد زيادة الاحتكاكات التجارية مع بعض البلدان النامية كالبرازيل والهند وغيرهم من الدول. وبالإضافة إلى مكافحة التعويضات ومكافحة الإغراق وغيرها من وسائل الإنقاذ التجارية التقليدية، نجد زيادة تأثير أسعار صرف اليوان وحماية الملكية الفكرية والابتكار المستقل والمشتريات الحكومية وغيرها من المجالات على التجارة الخارجية للصين. وقد سجلت الصين رقمًا قياسيًا تاريخيًا في عدد قضايا مكافحة الإغراق المرفوعة ضدها بعد الأزمة المالية العالمية، وهذا يفسر وبكل وضوح التصعيد المتواصل للحمائية التجارية الدولية ضد الصين.

٢- السياسات الحكومية واستراتيجيات الأعمال التجارية في غاية الصعوبة، والتي ألقت بظلالها على التنمية الصحية والمستدامة للتجارة الخارجية:

(١) تأثُر سياسات الأعمال التجارية وسياسات التقاضي؛ فبالتزامن مع دعاوي مكافحة الإغراق الدولية، كانت الشركات الصينية هي غالبًا الشركات التي تعاني من دفع الحد الأقصى لتعويضات مكافحة الإغراق. فعلى سبيل المثال، دعاوى مكافحة الإغراق التي رفعتها أمريكا ضد ماليزيا والصين في قطاع صناعة التليفزيونات الملونة تم إسقاطها عن ماليزيا بعد شوط قصير، بينما أصدرت أمريكا حكمها النهائي في مايو عام ٢٠٠٤م، حيث وصل هامش الإغراق إلى نسبة هي الأعلى حيث وصلت إلى ٧٨٪. ويرجع ذلك إلى اعتماد أمريكا على سياسة الدول البديلة لحساب تكلفة الصادرات الصينية، في حين أن الشركات الصينية لم تكن تعرف كيفية تسعير المنتجات بوضوح، وبالتالي لم تتمكن الصين من أخذ زمام المبادرة لتجنب مخاطر دعوى الإغراق. وبالنظر إلى التاريخ، يتبين لنا أن المنتجات التي واجهت تحقيقات مكافحة الإغراق أحدثت بسهولة سلسلة من ردود الفعل على صعيد السوق الدولية، حتى إن الدول المستوردة قد عانت من معالجة غير تقليدية لمكافحة الإغراق. وباعتبار أنها مرحلة اقتصادية انتقالية للدول ذات "الاقتصاد غير السوقي"، فإن الصين يمكنها وبكل سهولة التقدم بدعاوى مكافحة إغراق متذرعة بالكثير من الحجج ضد العديد من الدول الأخرى. ومع ذلك، فإنه من الصعب على الشركات الصينية أن تفوز بهذه القضايا، ومن ثم سيكون هذا الأمر سببًا موضوعيًا في تحفيز الكثير من الدول على رفع العديد من دعاوى مكافحة إغراق ضد الصين، وفي الوقت ذاته سيصيب حماسة تقاضي الشركات الصينية في مقتل، وخلق حلقة مفرغة.

(٢) تعرُّض سياسات التجارة الحكومية والسياسات الصناعية للتشويش؛ فقد كان للوضع الاقتصادي غير السوقي أثره في الحد من استخدام الحكومة الصينية لدعاوى الإعانات بناء على "اتفاقية الإعانات والتعويضات"، فضلاً عن تعرض تصدير المنتجات التي تعاني شركاتها من دعاوى الإعانات للمخاطر نفسها التي تعاني منها الشركات المرفوعة ضدها دعاوى مكافحة الإغراق. وتعد منظمة التجارة العالمية هي المسؤولة عن تنفيذ "اتفاقية الإعانات والتعويضات" لتقسيم الإعانات إلى ثلاثة أقسام، هي: إعانات محظورة، وإعانات قابلة التنفيذ، وإعانات غير قابلة للتنفيذ. وتعد إعانات الصادرات والإعانات البديلة للواردات أحد أنواع الإعانات المحظورة، حيث يحظر على الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية تنفيذها أو التمسك بها. أما الإعانات القابلة للتنفيذ فتشير إلى الإعانات غير المحظورة، ولكنها إعانات لبعض الصناعات التي لا يمكن أن تعفى منها تلقائيا. ووفقًا للوائح، فإن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الحق في القيام بالعديد من الإعانات لدعم الصناعات المحلية، مثل صادرات بعض الشركات التي لا يمكن اتهامها بتحقيق خسائر خطيرة لنفس الصناعات في الدول المستوردة، وبهذا يكون الدعم وتقديم الإعانات متاحًا لتلك الدول، أما الصادرات التي من شأنها تعريض الدول المستوردة الأخرى لخسائر فادحة في القطاعات الصناعية نفسها فيمكن تقدم تلك الدول بشكاوى ضد هذه الصادرات طلبًا للحماية. ولكن عندما يكون هناك علاقة سببية بين المنتجات الصناعية المدعومة والخسائر الصناعية التي تعاني منها الدول المستوردة في القطاعات الصناعية نفسها، فإن حكومات الدول المستوردة يمكنها اتخاذ التدابير لمكافحة الإعانات. وبالرغم من أن الحكومة الصينية يمكنها استخدام الإعانات قابلة التنفيذ لتحسين كفاءة المؤسسات، إلا أنه إلى الآن لم يتم الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني، ومن ثم تزداد احتمالية تعرض الإعانات قابلة التنفيذ لدعاوي مكافحة الإعانات. وبالتالي، ستتعرض استراتيجيات التجارة الحكومية والسياسات الصناعية للتشويش الخطير الذي لن يساهم في عملية دعم التنمية الصناعية وفتح أسواق دولية جديدة.

الفصل الخامس: المقترحات السياسية لمواجهة الصين لمشكلة الوضع الاقتصادي غير السوقي

فيما يتعلق بمشكلة الوضع الاقتصادي غير السوقي، فإنه يجب على الحكومة الصينية إدراك جوهر هذه المشكلة بعمق، والقيام بتقييم تأثيراتها تقييمًا صحيحًا، ومواصلة تعميق إصلاح النظام الاقتصادي المحلي، وصياغة سياسات موجهة تجاه الخارج، والنضال من أجل حث الدول المعنية على الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني في أقرب وقت ممكن، والحذر من المطالب السياسية الزائدة عن الحد، مع الاهتمام المزدوج بالوقت الراهن والمدى الطويل، واستخدام أساليب الشد والجذب في الوقت نفسه، والعمل على تعزيز النمو المطرد للصادرات ورفع مستوى الهيكل التجاري إلى المستوى الأمثل.

١- الحد من الآثار السلبية للوضع الاقتصادي غير السوقي:

يتعين على الصين الاعتماد على نظام مواجهة ثلاثي يجمع بين مستوى الشركات ومستوى الصناعة والمستوى الحكومي بحيث تكون الحكومة نواته وذلك لمواجهة الضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي لمشكلة الوضع الاقتصادي السوقي التي تستغلها بعض الدول.

(١) اطلاق العنان للشركات المدعى عليها لتلعب دورًا رئيسيًا. فالشركات هي الكيانات المدعى عليها في قضايا تحقيقات مكافحة الإغراق، وإذا لم توجد استجابة فعالة أو نضال من الشركات، فلن تجرؤ على الحديث عن تحقيق الأهداف من كسب هذه القضايا. وبالتالي، يتعين على الشركات مواجهة الخلافات التجارية وتعزيز الثقة وتقبل الصعوبات وإدراك البيانات إدراكًا جيدًا والدفاع عن حقوقها وهي تقف على أرض صلبة. وبتوجيه من الحكومة والمنظمات الوسيطة، يتعين الترتيب الشامل لمواد التقاضي، وذلك من خلال البيانات الجمركية ومعلومات العملاء وتجزئة السوق وإثبات أن نسبتها السوقية في الدول ذات الصلة نسبة محدودة جدًا ومستقرة نسبيًا، وبالتالي، فليس هناك خفض متعمد في أسعار المنتجات ولا أدنى إغراق. وفي الوقت ذاته، يتعين تعزيز البحوث والتنمية المستقلة ورفع المستوى التكنولوجي، وتعزيز وتطوير المزايا التقليدية وتسريع تطوير التكنولوجيا والعلامات التجارية والجودة والخدمات وغيرها من المزايا التنافسية الدولية الجديدة الجوهرية. كما يتعين تعزيز تنويع الأسواق المستهدفة للتصدير وتثبيت الأسواق الرئيسة، وفتح أسواق جديدة وأسواق محتملة، والاستثمار في إنشاء مصانع في الأسواق المستهدفة وغيرها من الأساليب الأخرى، وتجنب الحواجز التجارية بشكل جذري، وتقليل مخاطر الخلافات التجارية.

(٢) إطلاق العنان للاتحادات الصناعية لتلعب دورًا توجيهيًا وخدميًا. فالاتحادات الصناعية هي المنظمات الصناعية التي تتمتع بمزايا فهم الصناعة فهمًا جيدًا، والتمكن من قضايا تنمية الصناعة والشركات في الوقت المناسب، مثل الحد من التنافسات الخبيثة في خفض الأسعار للصناعات في الوقت المناسب، وتوحيد نظام المنافسة في مجال التصدير، وتجنب التنافس في خفض الأسعار وإعطاء حجج الخلافات التجارية للبلدان المستوردة، بالإضافة إلى القيام بدور حلقة الوصل بين الحكومة والشركات، وتوجيه الشركات لاستيعاب المعلومات السياسية الوطنية، وصياغة خطط تنمية تتناسب مع السياسات الصناعية الوطنية، وتوفير التدريب المناسب من أجل تعزيز الشركات لإتقان التكنولوجيا الأساسية، وتحسين القدرة التنافسية التصديرية للشركات والصناعات. ومن الممكن أن تطلق الاتحادات الصناعية العنان لمزايا موارد المعلومات ردًا على إجراءات مكافحة الإغراق، ومن ثم تقديم أدلة قوية نيابة عن جميع الصناعات حول أوضاع التنمية الاقتصادية السوقية لهذا الصناعات، ومساعدة الصناعات ذات الصلة في نضالها من أجل الحصول على الوضع الاقتصادي السوقي.

(٣) يتعين على الحكومة العمل على التنسيق الجيد لجميع الأعمال التجارية العادلة. ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية. أولاً: شبكة معلومات سليمة، مع الرصد والتحذير من الحواجز التجارية في الوقت الحقيقي، وزيادة تعزيز "نماذج تحذير التجارة الخارجية" و"مراكز خدمات آليات التعامل مع تحذيرات الحواجز التجارية"، وإنشاء شبكة إنذار لتحسين تغطية الصناعات الرئيسة والمنتجات الحساسة والاقتصاديات الهائلة، بالإضافة إلى اعتماد رابطة الصناعة المحلية الناضجة على أنها الداعم التنظيمي، وإنشاء أنظمة تعمل كحلقة الوصل بين الشركات الرئيسة، وتأسيس هيئة لجمع المعلومات الصناعية ومنبر لنشر البيانات، وإجراء تحاليل إحصائية على نشاط التصدير الصناعي بانتظام، فضلاً عن الرصد الدينامي للخلافات التجارية واستمارات طلب البضائع التصديرية وغيرها من البيانات. ومن خلال توافق الموارد الصناعية، فإن جميع المعلومات ستنتشر في جميع أنحاء الأسواق التصديرية المختلفة، ومن الممكن أن يكون الفهم المبكر للأسواق المستهدفة هو العلامة والبادرة على إنشاء الحواجز التجارية، فضلاً عن تحسين القدرة على الوقاية من المخاطر. ثانيًا: تعزيز التنسيق الشامل، والتنظيم الفعال للتعامل مع الخلافات التجارية. ووفقًا للمعلومات التحذيرية، فإن تنظيم الشركات ذات الصلة يحتاج إلى إجراء أبحاث للتدابير التحذيرية، وتعزيز الانضباط الذاتي والانضباط المتبادل، وتوحيد أنظمة الصادرات الصناعية. ويتعين الاستفادة الكاملة من قواعد الإعانات التجارية الدولية الشائعة للدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة في حالة وجود أي خلافات تجارية، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من طرق التواصل مع الصناعات الأجنبية، وتحويل المقاومة إلى تعاون، بالإضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بالخلافات التجارية في الوقت المناسب، وتنسيق تنظيم الاستجابة الفعالة للإدارات الحكومية المختصة والمنظمات الصناعية والشركات المعنية، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من المنظمات الصناعية وغيرها من الجهات الحكومية الأجنبية المختصة التي تروج لها القوى الشعبية والهيئات الأجنبية من أجل توحيد المعايير والتعبير عن وجهات نظرهم بشكل كامل حول المنشآت والصناعات الصينية.

٢- حث الدول كافة من خلال شتى السبل على الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني:

يتعين الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي الإقليمي، حيث إن الصين تعتبر ثاني أكبر قوة مساومة عالمية في سوق الاستيراد، كما يتعين استغلال إقامة أو عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية، مع تشجيع العديد من الدول والمناطق بقدر الإمكان على الاعتراف بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني.

(١) العمل بكل حماس على القيام بمفاوضات بشأن مناطق التجارة الحرة واتفاقيات التجارة الحرة. وتعد نيوزيلندا أول الدول الغربية التي اعترفت بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني، ليس لأن حكومة نيوزيلندا رأت نتائج الإصلاح والانفتاح في الصين فحسب، بل إنها تطلعت أيضًا إلى تبادل الفرص الناجمة عن التنمية الصينية، ومن ثم ارتبطت مفاوضات التجارة الحرة الثنائية الجارية بين الصين

ونيوزيلندا ارتباطًا وثيقًا. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، ونظرًا للهوة الساحقة بين الدول الغربية المتقدمة والدول الغربية النامية وكذلك السياسة الأحادية الجانب التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدى هذا الأمر بدوره إلى إضعاف دور منظمة التجارة العالمية إلى حد كبير.

وفي الواقع، بدأت العديد من البلدان والمناطق في إقامة مناطق تجارة حرة إقليمية وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لتعزيز نمو حجم التجارة الخارجية، وبالتالي التخلص من القيود التي تفرضها لوائح وقواعد منظمة التجارة العالمية. ومن بين الدول الموجودة في قائمة الدول التي أعلنت اعترافها بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني نجد استراليا، حيث نرى أن المفاوضات بين الصين واستراليا قد جمعت بين اعتراف استراليا بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني وعقد اتفاقيات تجارة حرة بين البلدين، بالإضافة إلى ماليزيا وسنغافورة اللتين ينتميان مع الصين إلى منظمة الآسيان.

وقد بذلت الصين الكثير من الجهود من أجل الحصول على اعترافات الدول بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني من خلال مفاوضات منطقة التجارة الحرة واتفاقيات التجارة الحرة، والذي ساهم في فتح طرق المفاوضات المسدودة أمام الحكومة الصينية، الأمر الذي أدى إلى تمتع الدول التي اعترفت أولاً بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني بمختلف الفرص الناجمة عن التنمية الصينية، كما أطلق العنان للدول التي تنتهج سياسة الترقب والانتظار لتلعب دورًا نموذجيًا. وعلى الجانب الآخر، فقد ساعد هذا الأمر الحكومة الصينية أيضًا على اعتماد استراتيجية "سواء كانت في المقدمة أو المؤخرة، ستتعرض جميع قوات الأعداء للتحطيم الواحدة تلو الأخرى"، وبالتالي اختزلت بشكل كبير من وقت التفاوض، وجعلت الشركات الصينية تستعيد الفرص السوقية التي تستحقها في أقرب وقت ممكن.

(٢) مواصلة تعزيز الدعاية الخارجية في عملية التسويق الصيني؛ حيث يتعين على الحكومة مواصلة القيام بالدور الإعلامي في وسائل الإعلام المختلفة وخاصة وسائل الإعلام الدولية، وإنشاء أنظمة الإشعارات الخارجية في عملية التسويق الصينية. ونظرًا لأن عقلية الساسة الغربيين تنطلق من عقلية الحرب الباردة ومرض الرهاب من الصين، مما جعلهم يتجاهلون في كثير من الأحيان النتائج الذي حققه التسويق الاقتصادي الصيني. وفي المقابل، تبالغ وسائل الإعلام الدولية بشكل متعمد في الأخطاء التي تقع فيها الصين أثناء عملية التحول الاقتصادي، وبالتالي فإن هناك لبسًا واضحًا يقع فيه المواطن الغربي تجاه الشركات والمنتجات الصينية، تصل به أحيانًا إلى درجة العدائية. علاوة على ذلك، فإن العديد من السياسيين الأمريكيين يرجعون أسباب ركود الدورة الاقتصادية الأمريكية والبطالة في أمريكا إلى المنافسة الاقتصادية غير العادلة للشركات الصينية وسياسات الحكومة الصينية لدعم الصادرات. وبالتالي، فإن قيام الحكومة الصينية بتعزيز الدعاية الخارجية لإنجازات ومسيرة التسويق أمر ضروري للغاية.

٣- تسريع تحسين نظام الاقتصاد السوقي للصين:

انطلاقًا من مسيرة التسويق الصيني ومعايير الأوضاع الاقتصادية السوقية الأوروبية، فإنه ينبغي على الحكومة الصينية النضال من أجل الحصول على الوضع الاقتصادي السوقي، وفي الوقت ذاته، يتعين مواصلة تعميق الإصلاح والانفتاح، ومواصلة تحسين النظام الاقتصادي السوقي الصيني.

(١) تسريع التحول الحكومي نحو الخدمات السوقية دون الاهتمام إذا كانت وفق المعايير الدولية أو تنطلق من التوجهات الإصلاحية الذاتية؛ حيث يعد تشكيل حكومة خدمات سوقية هو المعبر الذي لابد من اجتيازه لحصول الصين على الوضع الاقتصادي السوقي وتحسين نظام اقتصاد السوق. ومع ذلك، فإن الإصلاح السوقي الذي تقوده الحكومة لا يتناسب مع السيطرة الحكومية المباشرة على الأسواق والتدخل الحكومي في الشؤون السوقية. ومن أجل التكيف مع متطلبات العولمة الاقتصادية وإنشاء اقتصاد سوقي موجه نحو الخارج، يتعين على الحكومة الصينية إصلاح وظائفها جذبًا وطردًا، فضلاً عن التحول من نمط السيطرة على السوق إلى نمط الخدمات السوقية. وتشتمل الوظائف الحكومية التي ينبغي مواصلة تعزيزها المجالات التالية: خلق قواعد سوقية ذات بيئة تنافسية عادلة وبيئة مؤسسية وظروف آلية وسيادة للقانون، فضلاً عن إنشاء أعمال اقتصادية يكون أساسها السوق ونظام السيطرة الشاملة، كما يتعين خلق بيئة مؤسسية وسياسية مواتية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية جديدة تتمتع بتكنولوجيا المعلومات. بينما تشتمل الوظائف الحكومية التي يتعين التراجع فيها على المجالات التالية: المجالات التي يمكن لآليات السوق أن تلعب دورًا أساسيًا في تنظيماتها، وكذلك المجالات التي تلعب المنظمات الوسيطة السوقية والاجتماعية دورًا كبيرا فيها والمجالات التي تقوم الشركات بإدارتها.

(٢) مواصلة دعم وتوجيه تنمية الاقتصاد غير العام، وذلك من خلال بعض الطرق: الأولى، تمديد مساحة السماح للأسواق الاقتصادية غير العامة، والسماح لرؤوس الأموال غير العامة الدخول في الصناعات الاحتكارية والمرافق العامة والبنية التحتية والمرافق الاجتماعية والخدمات المالية وغيرها من الصناعات والمجالات التي لم يحظرها القانون، بالإضافة إلى السماح بالصناعات والمجالات التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي، والسماح لرؤوس الأموال غير العامة المحلية المشاركة فيها، بل وتمديد نسبة حقوق المساهمين وغيرها من الظروف. وبالنسبة إلى الظروف والجوانب الأخرى التي من شأنها الحد من نسبة حقوق المساهمين، فإنه ينبغي أن تتم المعاملة على قدم المساواة بين الشركات ذات الملكية غير العامة وغيرها من الشركات ذات الملكيات الأخرى سواء على صعيد الاستثمارات المعتمدة والخدمات التمويلية والسياسات المالية، أم على صعيد استخدام الأراضي والتجارة الخارجية والتعاون التكنولوجي الاقتصادي. وفيما يتعلق بالأمور التي تحتاج إلى إقرارات واعتمادات ورفع تقارير، فإنه يتعين على الجهات الحكومية المختصة إقرار الأنظمة والشروط والإجراءات المناسبة، وكذلك تشجيع الاقتصاد غير العام

على المشاركة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة. الثانية، تعزيز التوجيه ودعم السياسات لتنمية الاقتصاد غير العام. وبالتالي، فإن الحكومة تحتاج إلى تعزيز ثقافة الخدمات وتحسين أساليب الخدمات وابتكار وسائل خدمات جديدة وفقًا لمتطلبات تنمية الاقتصاد غير العام. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية غير العامة، فإنه يجب عليها أن تدخل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، فضلاً عن تعزيز دينامية وتحليل تطورات التنمية الاقتصادية غير العامة، والكشف في الوقت المناسب عن السياسات الصناعية ذات الصلة وخطط التنمية وأولويات الاستثمار والطلب السوقي وغيرها من المعلومات للجمهور. كما يتعين القيام بالدعاية والثناء على النماذج المتقدمة النابعة من الاقتصاد غير العام، وتشكيل بيئة جيدة للرأي العام تساعد في تنمية الاقتصاد غير العام.

(٣) تأسيس آلية حوكمة موحدة وفعالة للشركات والمؤسسات المملوكة للدولة؛ وذلك وفقًا لعدة أمور، أولاً: تحسين نظام الرقابة على تشغيل الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز مكانة ووظيفة المستثمرين برؤوس الأموال المملوكة للدولة، وزيادة إشراف الجهات المختصة التابعة للدولة في الإشراف على شركات تشغيل الأصول، وتحسين الآليات الإدارية للشركات الأم، واختيار مجموعة من الشركات المملوكة للدولة لتنفيذ نظام مقاسمة الخدمات، وتعزيز الإشراف على الشركات المملوكة للدولة في الخارج، ودراسة صياغة مجموعة من الأنظمة والاستراتيجيات الخارجية لإصلاح وتنمية مجموعة الشركات المملوكة للدولة. ثانيًا: تقوية توحيد آليات الحوكمة الداخلية للشركات المملوكة للدولة، ومواصلة توحيد وتحسين هيكل حوكمة الشركات المملوكة للدولة من قبل رجال القانون، وتشكيل أنظمة إدارية للمؤسسات الحديثة تتسم بالأهداف المتسقة والمسؤوليات الواضحة وتحقيق التوازن المتبادل وكفاءة التشغيل. ويتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من قبل أصوات اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب الوطني المنبثقة عن مستويات العاملين كافة، أما المديرون فيتم ترشيحهم من قبل رئيس مجلس الإدارة، ثم يتم تعيينهم وفق نظام الإدارة العليا لمجلس الإدارة، فضلاً عن مواصلة توحيد وتحسين أساليب التدريب والاختيار والإدارة والفحص والرقابة لمديري الشركات المملوكة للدولة، ودراسة تطوير أساليب أنظمة توثيق المواهب الطبيعية لمديري المؤسسات المملوكة للدولة. ثالثًا، تنمية وتحسين سوق المسؤولين الفنيين؛ حيث ينبغي على المؤسسات المملوكة للدولة عند حاجتها إلى موظفين أن تقوم بإعلان عن طلب موظفين أمام الجمهور ومن ثم المنافسة في التوظيف ثم التعيين على أساس الكفاءة، دون تطبيق الدرجات الوظيفية الإدارية تطبيقًا أعمى، ومن خلال الأنظمة التنافسية في إيرادات ومدفوعات مديري الشركات المملوكة للدولة وحقوق المديرين في الرواتب يمكن تطوير أسواق مديري المؤسسات المملوكة للدولة المتنوعة والمتعددة المستويات، فضلاً عن تسريع عملية تسويق خبراء الإنشاءات.

(٤) بناء أنظمة تدفق حديثة تتناسب مع المعايير الدولية؛ حيث ينبغي التعجيل في إنشاء أنظمة تدفق حديثة ذات وحدة وطنية ومنافسة عادلة ومنظمة وتتفق مع السوق الدولية، فضلاً عن تسريع إصلاح أنظمة إدارة السوق وكسر الاحتكار والحصار على المستوى الاقليمي ومستوى الهيئات والصناعات، وإلغاء جميع القوانين المختلفة التي تعوق من إقامة سوق وطنية موحدة، وتعزيز البنية الأساسية للسوق، وتطوير مجموعة كبيرة من أسواق الجملة والأسواق المتخصصة، وتعزيز تنمية أسواق رأس المال وأسواق الأيدي العاملة وأسواق الأراضي وأسواق التكنولوجيا وأسواق المعلومات وأسواق العناصر الأخرى، مع مواصلة تحسين آلية تشكيل سعر السوق، وتحسين أنظمة جلسات الاستماع لتحسين الأسعار الحكومية، وزيادة ديناميكا التفتيش ومراقبة الأسعار، ووقف سلوكيات التنافس غير العادل في أسعار المنتجات، ووضع ازدهار تجارة التجزئة وإعادة تنظيم تجارة الجملة في الأساس، وتسريع خطط مراكز الخدمات اللوجستية ووتيرة الإنشاءات، وتحسين ترابط وتقديم الإمدادات والتخزين والنقل وغيرها من الحلقات المختلفة، ودعم الجهود الرامية لبناء نظام سوق خدمات لوجستية حديث، وإنشاء نظام نقل شامل ليكون منصة النقل والشحن، بالإضافة إلى الاعتماد على منظومة البريد والهاتف وتكنولوجيا الإنترنت لتكون منصة المعلومات الرئيسة، فضلاً عن توزيع الموارد توزيعًا عادلاً وتشكيل التنسيق والتفاعل بين التجارة والخدمات اللوجستية، وتحسين قواعد التداول السوقية على شبكة الإنترنت وتعزيز العملية المنظمة للتسوق عبر الإنترنت.

❊❊❊

الباب السابع عشر
كيف سيتم تدويل اليوان الصيني؟

أصبحت الحاجة إلى تعدد الأنظمة النقدية الدولية منذ وقوع العالم في براثن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م أشد إلحاحًا، وأصبح صوت تدويل اليوان في ارتفاع مستمر. ومع نمو القوة الاقتصادية الصينية وتحسين النظام الائتماني الوطني في ظل المنظومة الاقتصادية العالمية، نجد أن تدويل اليوان بدأ يتسم بأساس واقعي متين. وفي يوليو عام ٢٠٠٩م، ومنذ بزوغ نجم تدويل اليوان، حقق اليوان تقدمًا هائلاً، إلا أن هذا التقدم الهائل لم يقلل من المسافة التي تجعل منه عملة دولية، حيث ما زال هناك طريق طويلة يتحتم على اليوان قطعها في مستقبل تداوله.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية والأهمية الاستراتيجية لتدويل اليوان:

١- الخلفية التاريخية لتدويل اليوان:

وفقًا للمعايير والمفاهيم التي أقرها صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن مفهوم تدويل العملات يشير إلى إمكانية عبور العملة خارج نطاق حدودها الوطنية، مع قدرة المواطنين على استخدام تلك العملة بكل حرية في تبادل العملات والتجارة والتداول على مستوى العالم، وبالتالي تصبح تلك العملة في النهاية في طريقها للتدويل.

وبالنظر إلى التجربة الواقعية في تدويل الدولار واليورو والين، يتبين لنا أن تدويل العملات يتطلب بيئة محلية دولية معينة، وبالتالي، فإنه ينبغي على الدول ذات الصلة بتلك العملة التي ترجو تدويلها اغتنام تلك الفرصة التاريخية التي من الصعب تكراراها، بالإضافة إلى تعزيز عملية تدويل العملة الوطنية في الوقت المناسب. فاليوان ليس شيئًا استثنائيًا، حيث إن البيئة المحلية الدولية الجيدة ستطرح العديد من المتطلبات القوية من أجل تعزيز عملية تدويل اليوان.

ومن المنظور الدولي، يتبين لنا أن الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨م أدت إلى العديد من التغيرات النسبية لقوى الاقتصاد العالمي، كما هاجمت النظام النقدي الدولي الحالي بكل قوة، وبدأت الأصوات التي تنادي بضرورة وجود عملات دولية متعددة في الارتفاع على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى أن معضلة تريفين لم تقدم حلولاً شاملة لنظام تدويل العملات والتي يهيمن عليها الدولار الأمريكي وذلك نظرًا لانهيار نظام بريتون وودز، إلى جانب الضربات المؤثرة التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، والتي أدت بدورها إلى انخفاض القوة الاقتصادية النسبية لأمريكا. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية وما تلاها من أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى مواجهة الاقتصاد الأوروبي لصعوبات شديدة، حيث كانت تطلعات اليورو غير واضحة، وبالتالي كانت سمعة اليورو الدولية في تدني وانخفاض. أما السمعة

الدولية للين الياباني فقد كانت في تدني مستمر، حيث واجهت العديد من العقبات من بينها التباطؤ المستمر للاقتصاد الياباني والضربات الشديدة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل والكوارث البشرية كالأزمة النووية والتي أثرت جميعها على الاقتصاد الياباني. وقد أدى استمرار اضطراب الأوضاع السياسية الإقليمية الدولية إلى عدم وضوح التنمية الاقتصادية العالمية المستقبلية وزيادة حجم المخاطر، في حين أن الاقتصاد الصيني كان يحقق نموًا سريعًا في ظل الأزمة المالية العالمية، بل وأصبح المحرك الهام في عملية انتعاش الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تزايد القوة الاقتصادية للكيانات الاقتصادية الناشئة والتي تمثلها الصين، ومن ثم أصبح حق الصين في الكلام على صعيد النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي الدولي في تزايد مستمر.

أما من المنظور المحلي، فيتبين لنا أن التنمية الاقتصادية الصينية قد دخلت مرحلة جديدة، حيث تعاظمت قوة الاقتصاد المحلي وتحسن مستوى الانفتاح على العالم الخارجي، فضلاً عن مواصلة تعميق درجة المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، إلى جانب سرعة تنمية حجم التجارة الخارجية والزيادة المستمرة للقيمة التجارية الصافية. ونظرًا لأنظمة التسوية والصرف والمبيعات، وكذلك زيادة التجارة الخارجية، فقد أدى ذلك إلى تراكم احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية الصينية، وفي ظل التوقع بعدم تغير اتجاه ارتفاع قيمة اليوان، فإن احتياطيات النقد الأجنبي تواجه مخاطر خفض سعر العملة بصورة كبيرة، وفي الوقت ذاته تبدأ في تنفيذ استراتيجية "الخروج إلى العالمية"، مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، بينما نجد أن اليوان لا يمكنه التداول بحرية، بل ويقيد بشدة توسيع نطاق الشهرة والثروة الدولية لرأس المال. ولمواجهة تلك الأزمة، فقد حققت الصين نموًا اقتصاديًا مطردًا ومستقرًا، إلا أنها تحملت العديد من المسؤوليات التي تتحملها الدول الكبرى، وفي الوقت ذاته لم تسمح بتخفيض قيمة اليوان، بمعنى أنها لم تسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية على حساب اقتصاديات الدول الأخرى، وبالتالي فقد حظيت بسمعة دولية جيدة وتمتعت بقاعدة اقتصادية مستقرة، كما أدى ارتفاع قيمة اليوان إلى ارتفاع الاعتمادات الدولية لليوان الصيني.

٢- الأهمية الاستراتيجية لتدويل اليوان

في اليوم الذي ظهر على الوضع الاقتصادي الدولي العديد من التغيرات العميقة، بدأت الصين في الوقت المناسب في تعزيز تدويل اليوان، ولم يساهم هذا في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية فحسب، بل لعب دورًا هامًا على صعيد التنمية الاقتصادية العالمية الشاملة.

الأول: يساهم تدويل اليوان في تحقيق نمو مستقر مستدام للتجارة الخارجية.

فمنذ اعتماد الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، لعبت التجارة الخارجية دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية الصينية. ومع ذلك، فقد تعرض حجم التجارة الخارجية للعديد من التأثيرات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٩م، انخفض مجموع حجم التجارة الخارجية بما في ذلك الاستيراد والتصدير عن ما سبق ليصل إلى حوالي ٢٣,٥٪. وفي ظل تلك الخلفية، فإن تعزيز تدويل

اليوان ساهم في تقليل عملية التدقيق والإقرار على صعيد دوائر القطاعات الخارجية، والحد من مخاطر سعر الصرف وتكاليف المعاملات، بالإضافة إلى تعزيز النمو المطرد للتجارة الخارجية. كما يمكن لتدويل اليوان أيضًا أن يعمل على استقرار الشركاء التجاريين الدائمين، وفي الوقت ذاته يعود بالنفع على تعزيز عدم حاجة البلاد لاحتياطي الدولار لبدء التداول، ومن ثم يساعد على فتح شركات تجارية جديدة، والتوسع في بناء أسواق تجارية جديدة. وفي الوقت ذاته، فإن تدويل اليوان يساعد الشركات الصينية على التوجه بكل سهولة نحو العالمية وتنفيذ استراتيجية العولمة، والمشاركة في المنافسات العالمية.

الثاني: يساهم تدويل اليوان في تسوية مخاطر أسعار صرف العملات في ظل عدم تطابق العملات.

نظرًا للفائض التجاري الذي امتد لعقود طويلة، فقد تراكم لدى الصين احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، فضلاً عن أنظمة التسوية والصرف والمبيعات، وكذلك الاحتياطيات الضخمة من النقد الأجنبي التي تركزت لدى السلطات النقدية. وقد أدى هذا إلى وجود عملات مختلفة في ديون وأصول البنك المركزي، حيث تركزت أصول البنك المركزي على الدولار، في حين تركزت ديون البنك المركزي على اليوان، وكان من السهل تعرض هذه الظاهرة للضربات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، ومن ثم ينتج عن ذلك زيادة مخاطر سعر الصرف. وفي نهاية عام ٢٠١١، ارتفع احتياطي العملات الأجنبية الموجودة بالبنك المركزي إلى أكثر من ثلاثة تريليونات و١٨١ مليار دولار أمريكي. وفي ظل التوقع بعدم تغير اتجاه ارتفاع قيمة اليوان، فإن احتياطيات النقد الأجنبي تواجه مخاطر خفض سعر العملة بصورة كبيرة. ومع ذلك، فإن تدويل اليوان يساهم في تحقيق توحيد العملات سواء على صعيد الأصول أو ديون البنك المركزي، وبالتالي يمكن أن يقلل بشكل فعال من مخاطر سعر الصرف.

الثالث: يساعد تدويل اليوان على تعميق إصلاح الأنظمة المالية.

يحتاج مستقبل الاقتصاد الصيني إلى التوجه نحو العالمية بشكل أفضل، حيث ينبغي تقديم دعم مالي قوي، فضلاً عن تفعيل انتفاضة التمويل. ومن أجل تعميق إصلاح النظام المالي، يجب أن نركز على العولمة، وتعزيز تنمية وإصلاح النظام المالي من زاوية الدولة القوية ماليًا، ومواصلة تحقيق الترابط مع المعايير الدولية. كما أن تدويل اليوان سوف يؤدي إلى تنمية تسوية اليوان وسندات ديوان اليوان والمنتجات المشتقة المختلفة وغيرها، وبالتالي فإن مثل هذه التنمية ستؤدي إلى تغييرات على صعيد الأعمال المهنية للمؤسسات المالية والهياكل المهنية، كما ستعمل على طرح معايير أعلى للرقابة المالية. علاوة على ذلك، فإن تدويل اليوان سيؤدي إلى تعزيز بناء مراكز لليوان خارج الصين، والعمل على سرعة تحويل مدينة شانغهاي إلى مركز مالي دولي، مما يؤدي إلى العديد من المتطلبات الكبرى لوظائف الأنظمة المالية، ومن ثم يتحقق التوزيع الأمثل للموارد على المستوى الدولي، ويتحسن استخدام الموارد المحلية الدولية لدعم التنمية المستدامة والمستقرة للاقتصاد الوطني.

الرابع: يساهم تدويل اليوان في تعديل الهيكلي الاقتصادي في الصين، والاستفادة المثلى من الهيكل الصناعي، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات المحلية.

تعد فترة "الخطة الخمسية الثانية عشر" الفترة الحاسمة لإعادة هيكلة الاقتصاد الصيني ورفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ استراتيجية "الخروج نحو العالمية" هو أحد المتطلبات الموضوعية لتعميق مستوى انفتاح الصين على العالم الخارجي. كما يعد تعزيز تدويل اليوان في الحقيقة تبسيط كافة القيود المفروضة على ذهاب رؤوس الأموال نحو الخارج، حيث إن الهدف من تحقيق ذلك هو الذهاب برؤوس الأموال وخاصة رؤوس الأموال الخاصة نحو العالمية، والسعي إلى الربح في جميع أنحاء العالم مع تحقيق السلاسة والسهولة. وفي الوقت ذاته، ساهمت في تعديل استراتيجيات الشركات، وزيادة المشاركة في المنافسة الدولية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات. كما يمكن للحكومة أيضًا اغتنام هذه الفرصة لتشجيع الشركات وخاصة القطاعات ذات التكنولوجيا المتخلفة نسبيًا في التحول نحو الخارج، بالإضافة إلى توجيه ودعم تنمية الصناعات الناشئة، وتعزيز تعديل الهيكل الاقتصادي ورفع مستوى الهيكل الصناعي.

الخامس: يساهم تدويل اليوان في بناء نظام نقدي دولي متنوع، كما يساهم في بناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب.

لقد واجهت الأنظمة الاقتصادية العالمية التي كانت خاضعة للهيمنة الأمريكية والدول المتقدمة تحديات خطيرة، في حين أن الاقتصاديات الناشئة التي كانت تمثلها الصين قد أصبحت هي القوة الهامة لإنعاش وتنمية الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تمتعها بمزيد من حقوق الحوار بين اقتصاديات العالم. وقد تعرض النظام النقدي العالمي الخاضع للسيادة الأمريكية للكثير من الانتقادات، حيث إن حاجة النظام النقدي الدولي للتنوع كانت أكثر إلحاحًا. علاوة على ذلك، فإن اليوان الصيني يمكنه استغلال فرصة تدني الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني ومن ثم تحين الفرص لتسريع عملية التدويل. كما يمكن لتدويل اليوان أيضًا التخفيف بشكل فعال من ضغوط العملات الاحتياطية الدولية، والمساهمة في تعزيز اتجاه الشؤون المالية الدولية نحو التنمية العادلة والشاملة والمنظمة، وضمان استقرار الأنظمة المالية العالمية، وبالتالي تعزيز التنمية المنسقة للاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: الاحتمالات الواقعية والإنجازات المتحققة لتدويل اليوان:

لكي تصبح العملة السيادية لدولة ما إحدى العملات الدولية، فإنه يتعين على هذه الدولة أن تمتلك قاعدة اقتصادية وسياسية معينة، والتي تتضمن أساسيات اقتصادية قوية ونظامًا ماليًا سليمًا وعملة مستقرة ونظامًا سوقيًا مفتوحًا، وفي الوقت ذاته يتطلب وجود بيئة سياسية محلية مستقرة. ومنذ اعتماد الصين على سياسة الإصلاح والانفتاح، اتسمت التنمية السريعة المستدامة للاقتصاد الصيني والنظام الاقتصادي الاشتراكي بالتحسن المستمر، حيث تم خلق قاعدة أكثر صلابة على صعيد تدويل اليوان. ومنذ تعزيز تدويل اليوان، فقد حقق اليوان تقدمًا كبيرًا، إلا أن درجة هذا التقدم لا تتوافق مع وضع الاقتصاد الصيني بين الأنظمة الاقتصادية العالمية، حيث لا يزال هناك مجال كبير للتنمية.

١- الاحتمالات الواقعية لتدويل اليوان:

أولاً: تستطيع القوة الاقتصادية القوية أن تدعم تدويل اليوان بأسس اقتصادية متينة.

لقد تمتعت تنمية القوة الاقتصادية الصينية بمزيد من الرقي والارتفاع على مدار أكثر من ثلاثين عامًا منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، حيث حافظت الصين على متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ أكثر من ٩٪، ومن ثم تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني نظيره الياباني ليحتل بذلك المرتبة الثانية في العالم. ووفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد بلغ في نهاية عام ٢٠١١م أكثر ما كان عليه في عام ٢٠١٠ بنسبة حوالي ٩,٢٪، حيث وصل إلى حوالي ٤٧ تريليون و١٥٦ مليار يوان، أي حوالي سبعة تريليونات و٢٩٨ مليار دولار أمريكي، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تلك الفترة حوالي تسعة وستين تريليون و٦٦٠ مليار دولار، وبالتالي يكون الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي ١٠,٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ووفقًا للإحصاءات ذات الصلة، فقد بلغت الإيرادات المالية الصينية في عام ٢٠١١م حوالي عشرة تريليونات و٣٧٤ مليار يوان، كما وصلت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار أمريكي، وبلغت قيمة الواردات والصادرات بشتى البلاد حوالي ثلاثة تريليونات و٦٤٢ مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ٢٢,٥٪. وتعمل زيادة القوة الاقتصادية على تعزيز تحسين القوة الوطنية الشاملة، وبالتالي تحسين القوى التأثيرية للصين بين دول العالم. وفي الوقت ذاته، فإن البيئة السياسية المحلية المستقرة وكذلك المشاركة الفعالة في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية تعمل على تزايد المكانة الدولية والنفوذ الدولي للصين، كما تلعب دورًا بالغ الأهمية في بناء الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية.

ثانيًا: يستطيع النظام المالي المستقر والمفتوح باستمرار توفير ضمانة قوية لتدويل اليوان.

لقد حقق تحسين الإصلاح المالي وتنمية القطاع المالي في الصين قفزة هائلة. ففي البداية، تم إنشاء نظام مالي يتناسب مع نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، بالإضافة إلى التحسينات المستمرة التي تم إضافتها على النظام الهيكلي المالي متعدد المستويات وكذلك نظام السوق المالي، فضلاً عن مواصلة نظام الرقابة المالية والتحسين المستمر للكفاءة الرقابية، وزيادة القدرة على مقاومة المخاطر، والتحسين الملحوظ لأداء القطاع المالي، ومواصلة تعزيز إصلاحات تسويق أسعار الفائدة. وقد تم تحسين آلية تشكيل سعر صرف اليوان، بالإضافة إلى زيادة قدرة الحكومة على السيطرة على اقتصاد السوق. ومع تعميق سياسة الانفتاح على الخارج، كان مستوى ودرجة الانفتاح المالي على الخارج يتعمق باستمرار، وبالتالي بدأت تسمو مكانة الصين، ويزيد حقها في الحوار بين الأنظمة المالية الدولية.

وعند مواجهة تأثير الأزمة المالية العالمية، وفي ظل تعرض الأسواق المالية الدولية عمومًا لخسائر فادحة، نجد أن النظام المالي الصيني قد حظي بتنمية أكثر استقرارًا، والتي كان لها أكبر الأثر في دعم النمو الاقتصادي الصيني أثناء الأزمة، وبالتالي أصبحت محط أنظار العالم أجمع.

ثالثًا: استقرار سعر اليوان يساعد في توفير الضمانة الأساسية لتدويل اليوان.

في ظل اللوائح الاقتصادية السوقية العالمية، ومن أجل أن تصبح أي عملة أحد العملات الدولية، فلابد إذًا من اختيارها من قبل السوق. ولابد أن تتمتع العملة بالاستقرار النسبي والائتمان المرتفع حتي يمكن أن تصبح مقبولة على مستوى السوق. وعندما ضربت الأزمة المالية آسيا عام ١٩٩٧م، عانت جميع البلدان المجاورة من تخفيض قيمة العملة، بينما أصرت الصين على سياسة عدم تخفيض قيمة اليوان، ومن أجل التنمية الاقتصادية الإقليمية والعالمية، فقد قدمت الصين تضحيات جمة، حيث حازت وقتها على إشادة واسعة من قبل المجتمع الدولي، وبالتالي عززت من سمعة اليوان الدولية. ومنذ الأزمة المالية العالمية التي عانى منها العالم بأسره في عام ٢٠٠٨، ظلت الصين مصرة على عدم تخفيض قيمة اليوان، وبالتالي قدمت مساهمات كبيرة في مجال تنمية إنعاش الاقتصاد العالمي، ومن ثم فهذا يوضح تمامًا أن الصين دولة كبيرة مسؤولة تعمل على رفعة سمعة البلاد. وفي السنوات الأخيرة، كان الاتجاه المتوقع لرفع قيمة اليوان مستمرًا، والذي عزز كثيرًا من الائتمان الدولي لليوان، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي تجاه استخدام اليوان.

رابعًا: التشجيع الحكومي الجاد للتركيز على القوة الدافعة القوية من أجل تدويل اليوان.

إضافة إلى الشروط اللازمة لتدويل اليوان، فإن التشجيع الحكومي يلعب أيضًا دورًا في غاية الأهمية، حيث يتعين على الصين اغتنام تلك الفرصة التاريخية لتحقيق تدويل اليوان، كما يتعين إطلاق العنان للحكومة الصينية من أجل أن تلعب دورها في عملية تدويل اليوان في الوقت المناسب، وبالتالي لا تضيع تلك الفرصة الجيدة. ومن أكبر العقبات الكؤود التي تحول دون تحقيق تدويل اليوان هي فقد حرية تبادل اليوان بالعملات الأجنبية سواء على صعيد المشروعات الرأسمالية أو المالية، ومن ثم يجب على الحكومة إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق تبادل العملات تدريجيًا على صعيد المشروعات الرأسمالية والمالية، وتعزيز عملية تدويل العملة المحلية. وقد تعرضت الأنظمة النقدية الدولية لضربات شديدة جراء الأزمة المالية العالمية، حيث تعرضت العديد من العملات العالمية كالدولار واليورو والين وغيرها من العملات لدرجات متفاوتة من الضعف، وبالتالي حظي تدويل اليوان بفرصة تاريخية نادرة. ولكي تتمكن الصين من اغتنام تلك الفرصة العابرة، فيجب على الحكومة الإسراع في التخلص من العقبات التي تحول دون تحقيق آلية تدويل اليوان، وخلق بيئة مواتية لتحقيق تدويل اليوان.

خامسًا: تحسين القدرة على التنظيم الكامل للشؤون المالية للبلاد هو الداعم الهام لتدويل اليوان.

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى قدرة تنظيمية اقتصادية قوية، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التنمية الاقتصادية والتي تزيد أهميتها اليوم. وقد لعبت الوسائل التنظيمية المالية غير المباشرة التي تتخذ من السياسات المالية والسياسات النقدية أساسًا لها دورًا أكثر من هام في إنعاش الاقتصاد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. وأثناء تحسين عملية الانفتاح المالية أدت التقلبات الاقتصادية الدولية إلى توجيه ضربات شديدة للاقتصاد المحلي بكل سهولة، وخاصة في مجالات تنمية الابتكارات المالية والمشاريع

الإدارية والإداريات المالية الناجمة عن تدويل اليوان، بالإضافة إلى سوق السندات ومراكز اليوان في الخارج وغيرهم من الإنشاءات والتي طرحت جميعها متطلبات أعلى من أجل القدرة الحكومية على التنظيم المالي. ومن بين المظاهر الصينية أثناء الأزمة المالية العالمية، سرعة الاستجابة واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تحقيق نتائج ملحوظة، مع الحفاظ على التنمية المطردة للاقتصاد الوطني، مع الأخذ في الاعتبار الاقتصاد العالمي، والذي أثبت وبكل يقين أن الحكومة الصينية تتمتع بقدرة قوية في مجال التنظيم المالي الشامل.

٢- الانجازات المتحققة لتدويل اليوان

منذ انطلاق مسيرة تدويل اليوان في يوليو عام ٢٠٠٩م، تمتعت تلك المسيرة بالسرعة اللامتناهية وفي الوقت ذاته تمكنت من تحقيق نتائج ملحوظة إلى حد كبير. ومن بين تلك النتائج ما يلي:

الأول: النمو السريع لحجم التجارة الصافي خارج الحدود الصينية التي تستخدم اليوان، حيث أصدر البنك المركزي في يوليو عام ٢٠٠٩م "المناهج الإدارية التجريبية للقيمة الصافية للتجارة التي تستخدم اليوان في تعاملاتها خارج الحدود"، وكانت أولى المدن تطبيقًا لهذه التجربة هي شانغهاي وقوانغتشو وشنتشن، وتشوهاى ودونغ قوان وهونغ كونغ وماكاو وغيرها من المناطق. وفي يونيو عام ٢٠١٠م، أصدر البنك المركزي "نشرة حول المشاكل المتعلقة بالقيمة الصافية للمناطق التي تتعامل باليوان في مجال التجارة خارج الحدود"، حيث تم توسعة تلك التجربة لتشمل حوالي عشرين مقاطعة وجميع أعمال التسوية التجارية بالبلاد، ومن ثم توسيع نطاق أعمال التسوية. وفي الثالث والعشرين من أغسطس عام ٢٠١١م، أعاد البنك المركزي نشر "النشرة المتعلقة بزيادة المناطق التي تتعامل باليوان في مجال التجارة خارج الحدود" والتي تستهدف السعي لتوسيع نطاق المناطق التي يمكنها التعامل باليوان الصيني في جميع أنحاء البلاد. ومنذ عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١٠م، فقد زاد الحجم الصافي للتجارة باليوان الصيني من حوالي ٣ مليار و٥٨٠ مليون يوان صيني ليصل إلى حوالي ٥٠٦ مليار و٣٤٠ مليون يوان، أما في عام ٢٠١١م، فقد زاد حجم التجارة الصافي المتداول باليوان الصيني خارج الحدود زيادة ملحوظة، حيث تراكمت الأعمال المصرفية الصافية التي تم استخدام اليوان في تحريرها لتصل إلى حوالي ٢ تريليون و٨٠ مليون يوان، أي بزيادة قدرها تصل إلى حوالي ٣,١ ضعفًا. وقد تحسن ميزان مدفوعات التجارة الصافية لليوان تحسنًا ملحوظًا، حيث كانت نسبة المدفوعات السنوية حوالي من ١ إلى ٥,٥، ثم ظلت محافظة على ذلك الارتفاع لتصل إلى حوالي من ١ إلى ١,٧.

الثاني: التوسع التدريجي التجريبي للتعامل باليوان في مجالات الاستثمار والتمويل العابر للحدود. ومن أجل أن تتناسب مع تنفيذ الشركات لاستراتيجيات "الخروج نحو العالمية"، فقد قام البنك المركزي بتنفيذ استخدام اليوان خارج الحدود في قطاعات الاستثمار والتمويل وذلك بإجراء كل حالة على حدة. ففي أكتوبر عام ٢٠١٠م، كانت منطقة شينجيانغ هي أولى المناطق التي تم السماح لها بإجراء استثمارات مباشرة خارج الحدود باستخدام اليوان الصيني (معهد التنمية لما وراء البحار). وفي يناير عام ٢٠١١م،

بدأت تلك الإجراءات بالانتشار والاتساع، حيث أصدر بنك الشعب الصيني في يناير "المناهج الإدارية لاستخدام اليوان الصيني في القيام بالاستثمار المباشر خارج الصين"، حيث سُمح للشركات المحلية باستخدام اليوان في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن للبنوك أن تمنح اعتمادات وقروضًا من اليوان الصيني إلى الشركات والمشروعات المحلية للاستثمار في الخارج وذلك وفقًا للقوانين والأحكام ذات الصلة. وفي أكتوبر تم إصدار "المناهج الإدارية لاستخدام المستثمر الأجنبي المباشر لليوان الصيني"، والذي سمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الصين باستخدام اليوان الصيني. وفي الشهر ذاته، تم إصدار "إرشادات بشأن قروض اليوان التي تمنحها المؤسسات المالية المصرفية المحلية للقيام بمشروعات خارج الصين" حيث تم التوضيح في تلك المسودة المتطلبات المتعلقة بقروض اليوان الصيني الذي تقدمه البنوك التجارية للمستثمرين المحليين للقيام بمشروعات خارج الصين. وفي ديسمبر من العام ذاته، أصدرت لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية وبنك الشعب الصيني وإدارة الدولة للنقد الأجنبي "المناهج التجريبية لاستثمار الأوراق المالية المحلية من قبل المستثمرين الأجانب المؤهلين في شركات إدارة الأصول المالية وشركات الأوراق المالية" والذي سمح لشركات إدارة الأصول المالية وشركات الأوراق المالية المحلية التابعة لهونغ كونغ التي تتسم بالمعايير والشروط المحددة أن تكون هي الشركات التجريبية في ذلك المجال، ثم الاستعانة بتلك اليوانات التي جمعتها هونغ كونغ لتنفيذ أعمال استثمار الأوراق المالية المحلية في حصة استثمار اليوان المعتمدة. وفي يونيو عام ٢٠١١م، أصدر البنك المركزي "نشرة حول توضيح المسائل المتعلقة بأعمال اليوان خارج الحدود"، أما وزارة التجارة، فقد أصدرت في ٢٢ أغسطس "نشرة وزارة التجارة حول المسائل المتعلقة باستثمار اليوان الصيني المباشر خارج الحدود (مسودة تعليقات)"، وذلك من أجل تحديد مسار الاستثمار المباشر لليوان الصيني. وعلى جانب استثمار اليوان الصيني خارج الحدود الصينية، فقد تم زيادة نسبة تمويل المشروعات، كما سُمح للبنوك الأجنبية القيام بمشروعات وشركات استثمارية خارج الحدود الصينية، فضلاً عن تبسيط عملية التمويل، وخفض تكاليف التمويل وتحسين كفاءة التمويل. وفي عام ٢٠١١م، تراكمت الأعمال المصرفية لصافي نسبة اليوان في الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى حوالي عشرين مليارا و١٥٠ مليون يوان، في حين أن الأعمال الصافية لليوان في مجال الاستثمار التجاري المباشر قد وصلت إلى تسعين مليارًا و٧٢٠ مليون يوان.

الثالث: التحسن المستمر لمستوى التعاون في مجال تبادل العملات، حيث إن تبادل العملات يمكن أن يحافظ على الاستقرار المالي الإقليمي إلى حد كبير. فبعد الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨م، بدأ بنك الشعب الصيني في توقيع العديد من اتفاقيات تبادل العملات مع بنك كوريا والسلطة النقدية بهونغ كونغ، والبنك المركزي في ماليزيا، والبنك المركزي بروسيا البيضاء، وبنك إندونيسيا، وبنك الأرجنتين المركزي، وبنك أيسلندا المركزي، والإدارة المالية في سنغافورة وبنك نيوزيلندا المركزي، وبنك منغوليا المركزي. وفي نهاية عام ٢٠١١، وقّع بنك الشعب الصيني مع البنوك المركزية أو السلطات النقدية بأربعة عشر دولة ومنطقة اتفاقيات تبادل العملات المحلية باليوان الصيني بقيمة

إجمالية بلغت ١,٣ تريليون يوان، حيث دخل جزء من هذه الاتفاقيات مرحلة الاستخدام الفعلي. وفي عام ٢٠١٢، استقبل تدويل اليوان مرحلة جديدة من التنمية السريعة، وفي الأشهر الثلاثة الماضية وقَّع بنك الشعب الصيني اتفاقيات بشأن تبادل العملات الثنائية مع الإمارات العربية المتحدة ومنغوليا وخمسة بنوك مركزية أخرى، بمبلغ إجمالي حوالي ٤٣٥ مليار يوان.

الرابع: التقدم المطرد لمراكز اليوان الصيني خارج الصين. فمنذ إطلاق حملة تدويل اليوان الصيني، بدأت الحكومة الصينية في دعم هونغ كونغ لإنشاء مراكز لليوان الصيني خارج الصين. ومنذ شهر يناير وحتى شهر يونيو عام ٢٠١١م، زادت ودائع اليوان الصيني في هونغ كونغ من ٣١٥ مليار يوان لتصل إلى حوالي ٥٥٣ مليار و٦٠٠ مليون يوان، أي بزيادة قدرها ٧٦٪، وهو ما يمثل حوالي ٩٪ من إجمالي الودائع في هونغ كونغ. وفي نوفمبر من العام ذاته، حققت ودائع اليوان الصيني في هونغ كونغ ارتفاعًا تاريخيًا، حيث بلغت حوالي ٦٢٧ مليار يوان. وفي عام ٢٠١١، زادت نسبة قروض اليوان زيادة كبيرة، حيث لم تتجاوز قروض اليوان حوالي ٢ مليار يوان في بداية عام ٢٠١١م، بينما زادت إلى ٣٠,٨ مليار يوان في نهاية العام. وقد أصدرت هونغ كونغ حتى نهاية شهر مارس عام ٢٠١٢م شهادات إيداع لليوان الصيني بقيمة إجمالية بلغت ١١٨ مليار يوان، أي بزيادة قدرها حوالي ٤٥ مليار يوان في أواخر عام ٢٠١١م والتي بلغت حوالي ٧٣ مليار يوان، كما بلغ عدد المؤسسات المسموح لها مزاولة العمل باليوان الصيني حوالي مائة وخمس وثلاثين مؤسسة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١١م، كان هناك حوالي ثمان وثلاثين مؤسسة فقط في هونغ كونغ هي التي تملك الحق في إصدار سندات لليوان الصيني بقيمة إجمالية حوالي ٤٢ مليار و٧٠٠ مليون يوان. وفي أبريل عام ٢٠١١، كان أول ظهور لأسهم اليوان الصيني المقيمة في بورصة هونغ كونغ. وفي السابع عشر من شهر أغسطس لعام ٢٠١١م، أصدرت وزارة المالية سندات للدين العام باليوان الصيني في هونغ كونغ بقيمة عشرين مليار يوان، وفي الوقت ذاته، طرحت بكل وضوح "دعم تنمية هونغ كونغ لتصبح أكبر مراكز اليوان الصيني خارج الصين"، وأطلقت العديد من السياسات لتعزيز بنائه.

الخامس: التوسيع المستمر لطرق التدفق العكسي لليوان الصيني؛ حيث أصدر البنك المركزي في أغسطس عام ٢٠١٠م "نشرة حول الأمور المتعلقة بفروع تسوية اليوان الصيني وأسواق السندات الثلاث الأخرى التي تستخدم اليوان للاستثمار بين البنوك"، وحتى يتسنى للمؤسسات الأجنبية الدخول في سوق السندات بين البنوك المحلية، كان لابد من توفير العديد من الأسس السياسية، فضلاً عن شق طرق جديدة لتدفق اليوان الصيني في مجالات التدفق التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لليوان، بالإضافة إلى توسيع قنوات تدفق اليوان. كما ينبغي تعزيز سوق السندات بين البنوك الاستثمارية التابع للمؤسسات الأجنبية بشكل مطرد. وقد بلغ بنهاية عام ٢٠١١م ما يقرب من إحدى وخمسين مؤسسة تم السماح لها بالدخول في الإطار التجريبي لسوق السندات بين البنوك. وفي الوقت ذاته، تم تقديم العديد من التدابير الجديدة التي تهدف إلى تعزيز تدفق اليوان بين المناطق المحلية وهونغ كونغ، وتسريع بناء مسار تداول رؤوس الأموال بين المنطقتين.

٣- المشاكل والعقبات التي يجب التغلب عليها في عملية تدويل اليوان:

لقد حققت عملية تدويل اليوان الصيني إنجازات ضخمة، إلا أن درجة تدويل اليوان لم تتناسب مع الوزن الاقتصادي للصين بين اقتصاديات العالم، حيث لا تزال هناك بعض المشاكل الملحة التي يتعين تسويتها. الأولى، افتقار الحرية عند تبديل عملات الحسابات المالية والرأسمالية والتي تحد بشكل خطير من تنمية سوق العرض والطلب لليوان الصيني. الثانية، ما زالت الأسس الاقتصادية لتدويل اليوان في انتظار مزيد من التعزيز والتوطيد. الثالثة، ما زال اتساع وعمق التنمية المالية في انتظار مزيد من التوسيع والتعميق. الرابعة، ما زال انفتاح الأسواق المالية في انتظار مزيد من التحسين. الخامسة، ما زال نظام الرقابة المالية بانتظار مزيد من التحسين. السادسة، ما زال إصلاح سعر الفائدة بحاجة إلى مزيد من التعزيز. السابعة، ما زالت آليات تشكيل سعر صرف اليوان الصيني بحاجة إلى مزيد من التحسين. الثامنة، ما زال سوق سندات اليوان ومراكز اليوان خارج الصين بحاجة إلى مزيد من التقدم والتعزيز. التاسعة، ما زال ازدهار استثمار رأس المال قصير المدى الناجم عن توقعات ارتفاع قيمة اليوان الصيني بحاجة إلى مزيد من الرقابة الفعالة والقوية، والتوجيه المعقول لتوقعات السوق. العاشرة، ما زال الهيكل الصافي لليوان خارج الحدود بحاجة إلى مزيد من التسوية والتقدم.

الفصل الثالث: السياسات المقترحة والمسارات المختارة لتدويل اليوان:

عند تدويل اليوان الصيني لابد من الرجوع إلى الخبرات الدولية، والعمل على الدمج بين خصائص تلك العملة الوطنية والخلفية العصرية لها، والاعتماد على آليات مؤسسية متقدمة للتخلص من معوقات تدويل اليوان، فضلاً عن التخطيط الشامل والأساس المتين والتدرج التسلسلي.

١- المسارات المختارة لتدويل اليوان:

يعد تدويل اليوان أحد المشروعات العملاقة، حيث يمكن الرجوع إلى تجارب عملية تدويل الدولار واليورو والين، ومن ثم دمجها بخصائص العملة الوطنية لوضع استراتيجية معقولة.

فعلى الصعيد الجغرافي، يمكن اللجوء إلى أنماط التنمية التدريجية التي تبدأ من المركزية حتي تشمل كل ما يحيط بها، أي وفقًا لمسارات "الأوطرة (من إطار) - الأقلمة - التدويل"، حيث ينبغي أولاً تعزيز حجم ونطاق الدول المحيطة المستخدمة لليوان في تصفية الحسابات التجارية، وتقوية درجة اعتراف الدول والمناطق المجاورة باليوان الصيني. وعلى هذا الأساس، يتعين تنفيذ استخدام اليوان الصيني في الأقاليم، وإطلاق العنان لليوان الصيني ليلعب دورًا أكثر من هام في قطاعات الاقتصاد الإقليمي. وعلى أساس تحقيق الأقلمة، فلابد من تحين الفرص حتى يتسنى تعزيز تدويل اليوان في الوقت المناسب، وبالتالي يمكن استخدام اليوان الصيني على نطاق واسع على الصعيد الدولي، الأمر الذي يمكنه في نهاية المطاف من العمل كوسيلة نقدية عالمية تتمتع بتأثير دولي قوي.

وعلى أساس الوظيفة النقدية، فيمكن القول بأنه وفقًا لأنماط التعميق التدريجي للوظيفة النقدية، فإنه يجب إتباع المسار التالي "عملة تصفية حسابات - عملة استثمارية - عملة احتياطية"؛ حيث يجب أولاً مواصلة تعزيز وتعميق دور اليوان في العمل كعملة تصفية الحسابات، ثم البدء في توسيع حجم ونطاق تصفية الحسابات باليوان، وتحسين معدلات اليوان في تصفية الحسابات التجارية المحلية. وعلى أساس الدور الذي يلعبه اليوان كعملة تصفية حسابات، فإنه يمكن في الوقت المناسب تعزيز دور اليوان في مجالات الاستثمار، وتأسيس معايير لمعاملات اليوان، ثم الدفع باليوان ليكون العملة الرئيسة في سوق الاستثمارات، حيث يصبح هو الهدف من الاستثمار. وعلى هذا الأساس، يمكن العمل على تعزيز اليوان تدريجيًا ليصبح أحد العملات الاحتياطية التي يمكن أن تتقبلها جميع الدول على الصعيد العالمي، ومن ثم تصبح أحد أعضاء النظام النقدي الدولي، وفي نهاية المطاف يمكنها تحقيق مسيرة تدويل اليوان.

٢- تدابير تدويل اليوان المحددة:

الأول: الحفاظ على التنمية الاقتصادية السريعة، وتعزيز الأسس الاقتصادية لتدويل اليوان.

تعد القوة الاقتصادية القوية وأسعار العملات المستقرة أحد القواعد الأساسية لتحويل العملة المحلية لدولة ما إلى عملة دولية. ولذا، ينبغي الاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي وتسريع تحول أنماط التنمية الاقتصادية والتعزيز المستمر لإعادة الهيكلة الاقتصادية ورفع مستوى الهيكل الصناعي إلى المستوى الأمثل، فضلاً عن تنمية الزراعة من خلال الحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة، وتأسيس مجتمع متناغم يجمع بين توفير الموارد وصداقة البيئة. كما ينبغي تعزيز الاستهلاك المحلي وخاصة استهلاك المواطنين، وتعزيز تأثير إمكانات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإرساء أسس اقتصادية متينة من أجل تدويل اليوان. ومع الدور المتزايد الأهمية الذي يلعبه الاقتصاد في تنمية الانتعاش الاقتصادي العالمي، فإن المجتمع الدولي متفائل بوجه عام بشأن توقعات الاقتصاد الصيني، إلى جانب الأداء المسؤول الذي تقوم به الصين أثناء الأزمة المالية، مما ساعد على تحسين صورة الصين الدولية ومستوى الائتمان الدولي لليوان الصيني. وللعلم، فإن توقعات ارتفاع أسعار اليوان الصيني سوف تجلب تدفقات غزيرة قصيرة الأجل لرؤوس الأموال الدولية، والتي ستجعل من اليوان هدفًا للمضاربة برؤوس الأموال الدولية، مما يؤدي إلى تعرض اليوان لمخاطر جمة على صعيد المضاربة. وبالتالي، ينبغي العمل على التوجيه المعقول لتوقعات ارتفاع سوق اليوان الصيني، وتشكيل آلية لتحسين سعر صرف اليوان، وتعزيز تنظيم تدفقات رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل، والحفاظ على استقرار ارتفاع سعر اليوان.

الثاني: التعزيز المطرد والمشروط لحرية تداول اليوان الصيني في مجال المشروعات المالية الرأسمالية.

تعد حرية تداول اليوان الصيني في المشروعات المالية الرأسمالية هي العائق الهام لتحقيق تدويل اليوان الصيني، ولكي يتمكن اليوان من التوجه إلى العالمية، فيجب التغلب على هذا العائق أولاً، حيث إن تحقيق حرية تداول اليوان في المشروعات المالية الرأسمالية وسوق العملات الرأسمالية المحسن يعد

أحد الشروط الهامة. وبالتالي، ينبغي مواصلة تعميق وتنمية أسواق رأس المال، وتحسين نظام السوق المالية، وإنشاء نظام تسويق متنوع ومتعدد المستويات. كما ينبغي أن يتناسب هذا مع اتجاهات التنمية المالية الدولية، ومواصلة تعزيز الرقابة المالية، وتحسين آليات التحذير من المخاطر السوقية وآليات الوقاية والقرار، وخاصة تعزيز القدرة على مقاومة المخاطر الاقتصادية الدولية، فضلاً عن إحكام السيطرة على خبرات العمليات المالية، وتحسين القدرات الحكومية على التنظيم المالي الشامل، وتدريب الكفاءات المالية الدولية لتتسم بالرؤية العالمية وبالدراية بقواعد العمليات المالية الدولية. وقد بدأت الحكومة الصينية منذ عام ٢٠٠١م في الإسراع لتطبيق حرية تداول اليوان الصيني في المشروعات المالية الرأسمالية. أما في الوقت الحالي فقد تم السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول إلى سوق الأسهم الصينية فئة B، وليس هذا فحسب، بل يمكن أيضًا الدخول في سوق الأسهم الصينية فئة A، وذلك من خلال المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة، وكذلك نظام مؤسسات الاستثمار الأجنبية العامة. ومنذ أبريل عام ٢٠٠٣، فقد تمكن المستثمرون الأجانب من المساهمة في استثمار الشركات المحلية من خلال استثمار الأسهم وشراء الأصول. وينبغي أن يستند هذا الأمر على أسس الإنجازات التي تحققت بالفعل، وفي الوقت المناسب يتم تسريع التعزيز المطرد لمستوى حرية تداول العملات في المشروعات المالية الرأسمالية.

الثالث: مواصلة تسريع التعاون في مجالات تبادل العملات بين اليوان الصيني وعملات الدول الأخرى.

يعد التعاون في مجالات تبادل العملات بمثابة الترتيبات المؤسسية الفعالة لتعزيز تدويل اليوان الصيني في ظل عدم تحقيق الصين لحرية تبادل العملات في المشروعات المالية الرأسمالية تحقيقًا كاملا، والتي يمكنها القضاء على مخاطر الدولار إلى حد كبير، كما يمكنها التغلب على عدم انفتاح المشروعات الرأسمالية والتي تقيد من حرية تدويل اليوان. كما يمكن تصدير اليوان الصيني إلى الأسواق الدولية، وبالتالي توسيع نطاق استعمال اليوان. وبعد الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨م، تعرض الوضع الدولي للدولار إلى مزيد من التحديات، بالإضافة إلى أن أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة اليورو أدت أيضًا إلى تعرض الائتمان الدولي لليورو إلى ضربات كبيرة. أما الين الياباني، ونظرًا لانكماش الاقتصاد الياباني بسبب تأثير الزلازل والأزمة النووية، فقد أدى ذلك إلى تراجع سمعة الين الدولية. وفي ظل بحث المجتمع الدولي عامة عن العملات الجديدة والآمنة وكذلك تنوع عملات الاحتياط النقدي الدولي، فقد حافظ الاقتصاد الصيني على النمو السريع، ومن ثم أصبح محركًا هامًا للنمو الاقتصادي العالمي. علاوة على ذلك، فإن استقرار سعر اليوان جعل المجتمع الدولي يعول عليه كثيرًا في أن يكون أحد العملات الدولية الكبيرة المرتقبة. ولذا يتعين على الصين اغتنام هذه الفرصة الحاسمة، وأخذ زمام المبادرة لتعزيز التعاون النقدي مع غيرها من الدول الأخرى، ومن ثم يمكنها أن تعزز ذلك التعاون النقدي مع تلك الدول الأوروبية التي تعاني من أزمة الديون مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها من الدول، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تبادل العملات النقدية مع تلك

الدول، وبموجبه يمكنها تصدير اليوان إلى هذه الدول. وفي الوقت ذاته، يمكنها التوقيع على اتفاقيات تبادل العملات مع تلك الدول التي تحظى بعلاقات تجارية وثيقة مع الصين، بمعنى أن يكون اليوان هو أكثر العملات استخدامًا عند تصفية الحسابات بين الصين وتلك الدول، مع زيادة حجم اليوان تدريجيًا في تلك المعاملات التجارية. وعلى أساس التعاون الثنائي في قطاع تبادل العملات، يمكن استكشاف التعاون في تبادل العملات في قطاعات متعددة، وتعزيز تنويع آلية تبادل العملات، والعمل باستمرار على تعزيز الطابع الإقليمي لليوان.

الرابع: التكيف مع متطلبات تدويل اليوان، وإصلاح الأساليب الإدارية لدخول وخروج اليوان الصيني.

فعلى صعيد الإدارة النقدية، وعلى أساس دعم البنوك المحلية لمشروعات إنشاء مراكز مهنية لليوان الصيني خارج الصين من أجل الخروج به إلى العالمية، فإنه يمكن السماح على نحو معتدل للمؤسسات المالية الأجنبية لمزاولة العمل باليوان الصيني وفقًا لاحتياجاتها، سواء من أجل تصفية الحسابات خارج الصين أو الاستثمار وغيرها من الأنشطة التي من شأنها تقديم الدعم لتدويل اليوان. كما يتعين على الصين تحين الفرص ومن ثم إنشاء مراكز توزيع اليوان في الخارج. وفي الوقت ذاته، يجب أن يُنشئ بنك الشعب الصيني مراكز إدارية مناسبة لتدويل اليوان، فضلاً عن القيام بالإشراف والإدارة المناسبة لاستعادة تدفق اليوان خارج الصين. أما على صعيد إدارة العملات، فقد قررت الأحكام ذات الصلة بوضوح التكيف مع متطلبات زيادة حجم الصادر والوارد من اليوان الصيني، وتسهيل وتقليل الشروط والعقبات التي يعاني منها اليوان سواء في الدخول للصين أو الخروج منها، كما يمكن زيادة حصة الصادر والوارد من اليوان بشكل معتدل. علاوة على ذلك، فإنه ينبغي تنظيم الأحكام والقوانين المتعلقة بالصادر والوارد من اليوان بين المؤسسات المالية الأجنبية والبنوك المحلية، مع تعزيز أنظمة إدارة تسوية اليوان في الخارج وأنظمة تسوية اليوان عبر الحدود وأنظمة تسوية اليوان فيما وراء البحار، بالإضافة إلى تسريع نظم الإدارة النقدية ونظام التوزيع في الخارج، ومن ثم العمل على أن تتسم هذه الأنظمة بالدعم والتأييد المتبادل.

الخامس: تعزيز إصلاح تسويق أسعار الفائدة، وتحسين آلية تشكيل سعر صرف اليوان.

لقد طرح تدويل اليوان متطلبات كبيرة تجاه التسويق المالي، ومع ذلك، فإن قدرة الحكومة على السيطرة المالية الكلية قد جلبت تحديات كبيرة، حيث يحتاج تدويل اليوان إلى نظام مالي سليم، فضلاً عن أن تسويق سعر الفائدة هي الخطوة الحاسمة في عملية بناء تسويق المال الوطني. ويعد تسويق سعر الفائدة أحد الجوانب الهامة التي تلعب دورًا هامًا كآليات سوقية في توزيع الموارد، كما أنها تجسد المؤشر الهام لحقوق التسعير المستقلة للمؤسسات المالية في السوق التنافسي، حيث يعد هذا الأمر انعكاسًا لعلاقة العرض والطلب المتنوعة والمتمايزة والخدمية للمنتجات المالية، بالإضافة إلى أن الشركات المالية هي المطلب الموضوعي للحكم على المخاطر والتسعير، كما أنها هي المطلب الضروري في العصر الجديد

لتحسين التنظيم الشامل وضمان سلاسة آليات توجيه السياسات الاقتصادية الشاملة وتعزيز قدرة السيطرة المالية، وذلك من خلال تعزيز إصلاحات تسويق سعر الفائدة بمنهجية وعلى مراحل. ووفقًا لمتطلبات الإدارة الدقيقة الشاملة، فإن القيود والشروط الصارمة التي يجب أن تتمتع بها الشركات المالية من الممكن أن تحقق الهدف من الإصلاحات بكل وضوح، بل إن اختيار المؤسسات المالية التي تتمتع بالقيود الصارمة قد تطلق العنان للسوق ليلعب دورًا كبيرًا في تحديد الأسعار، ومن ثم يمكن إلى حد كبير استبعاد المؤسسات التي تحمل قيودًا ميزانية لينة، وتحسين أنظمة التنافس السوقي، وتأسيس كيانات سوقية مثالية، وتشجيع المنافسة العادلة، والتأمل في أسعار المنتجات المالية البديلة التدريجية، والحد من التدخل الحكومي المباشر، وترك حرية حق التسعير للسوق، وتعزيز مستوى مجازفة المؤسسات المالية في تحديد الأسعار، وتحسين القدرة على التعامل مع المخاطر المالية الدولية. وفي الوقت الذي يتم فيه تأسيس آليات سوقية صحية لتلعب دورًا أساسيًا، يتم أيضًا مواصلة تحسين نظام التنظيم الحكومي الشامل، وضبط حدود الدور الوظيفي للسوق والحكومة بكل عقلانية، والسعي من أجل تحقيق التكامل والتناسق بين كلاهما (السوق والحكومة)، والحفاظ المشترك على التنمية المستقرة والصحية لاقتصاد السوق.

أما بخصوص التكيف مع متطلبات تدويل اليوان، فبالنظر ماليًا إلى أسس القدرة على تحمل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فإن الهدف من وراء ذلك كان هو الحفاظ على الاستقرار الأساسي لقيمة اليوان، ومواصلة تحسين آليات تشكيل سعر صرف اليوان، فضلاً عن تحسين مستوى تسويق آليات تشكيل سعر صرف اليوان. ويمكن زيادة تقلبات سعر صرف اليوان بشكل معتدل، وتعزيز تقلبات سعر صرف اليوان، بالإضافة إلى تغيير توقعات السوق تجاه التقديرات الأحادية طويلة المدى لليوان الصيني، وبالتالي يعكس معدل صرف اليوان العرض والطلب الحقيقيين للسوق. وينبغي الاستمرار في تحسين وترسيخ نظام سوق الصرف الأجنبي، وتعزيز مرونة سعر صرف اليوان، مع التحسين المستمر لآلية تعديل سعر صرف اليوان، والحفاظ بكل ثبات على الاستقرار الأساسي لسعر صرف اليوان. وفي هذه العملية، ينبغي تعزيز جهود إشراف رؤوس أموال المضاربة الدولية في قطاع المضاربة باليوان، وتعزيز التعاون النقدي مع البلدان المجاورة، وتنسيق سياسات سعر الصرف، والقيام تدريجيًا بتحويل اليوان إلى عملة إقليمية، فضلاً عن تهيئة الظروف لمواصلة تعزيز التدويل.

السادس: تسريع تعزيز بناء سوق سندات اليوان:

يعد اليوان أحد الوحدات النقدية لتصفية الحسابات، حيث يتم الحصول على الأرباح بانتظام، وفي نهاية المطاف يتم استعادة أصل الدين والفائدة، حيث يعد أصل الدين والفائدة هي السندات التي يتم استخدام اليوان في دفعها. ولتفعيل هذا الأمر، فإنه ينبغي إنشاء سوق متين لسندات اليوان، وفتح سوق السندات بين البنوك الاستثمارية المؤسسية الأجنبية والتي تعد أحد آليات تحسين تدفق اليوان، وتعزيز الأسس الهامة لتدويل اليوان. ووفقًا للخطط المرحلية التي سمح بها رأس المال الوطني والحسابات

المالية، فإنه يمكن مواصلة توسيع نسبة وحجم الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية المحلية، وتقديم الدعم للمؤسسات الأجنبية لإصدار سندات اليوان، وبسط أسواق سندات اليوان داخل الصين بشكل معتدل، فضلاً عن السماح للمؤسسات الأجنبية المشاركة في إصدار واكتتاب سندات اليوان المحلية. ويمكن من خلال درجات الانفتاح التوسع تدريجيًا في السماح أولاً للمنظمات المالية الدولية والدول ذات السيادة المشاركة في إصدار سندات لليوان في سوق سندات اليوان، مع تحين الفرص لإعادة الانفتاح تدريجيًا ليمتد إلى المؤسسات الدولية الخاصة.

ونظرًا لأن سندات اليوان قد بدأت على الفور، فإنه من الممكن في البداية إصدار سندات طويلة الأجل منخفضة المخاطر، وبذل الجهود من أجل تعزيز درجة النشاط التجاري للفئتين السوقيتين لسندات اليوان، والعمل تدريجيًا على تحقيق نسبة دخل من سندات اليوان التي تم تسويقها. وعند نضوج السوق نسبيًا، يجب إعادة تسريع إصدار سندات اليوان قصيرة المدى بشكل معتدل، وتشكيل أنظمة سوقية لسندات اليوان ذات مستويات كاملة، وتحسين أنواع وهياكل المعاملات السوقية. علاوة على ذلك، فإنه ينبغي إنشاء مؤسسات إشراف أجنبية محلية بأسرع وقت ممكن في الهيئات التنظيمية التي تقوم بإصدار سندات يوان محلية، وتوضيح مسؤوليات الإدارات المختلفة، ووضع آلية سليمة للتنسيق والتواصل بين الإدارات المختلفة، وتقليل تكلفة التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن تحسين مستوى وكفاءة الإشراف، والتصدي بكل فعالية لجميع المخاطر والقدرة على تسويتها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لأسواق سندات اليوان، وإرساء الأسس الجيدة لتدويل اليوان.

السابع: تسريع إنشاء المركز المالي الدولي بشانغهاي ومركز اليوان خارج الصين بهونغ كونغ، وتعزيز المزايا التكاملية بينهما.

إن تعزيز تدويل اليوان يتطلب اغتنام هاتين الفرصتين التاريخيتين: أولهما، الاهتمام بإنشاء مركز مالي دولي في شانغهاي، وثانيهما، الاهتمام بتحويل هونغ كونغ إلى مركز لليوان الصيني خارج الحدود الصينية، إلى جانب الاستفادة من الدور الاستراتيجي الذي يلعبه كلاً من المكانة المتميزة والدور الوظيفي لشانغهاي وهونغ كونغ، والعمل معًا لدفع تدويل اليوان إلى الأمام.

ويحتاج مستوى وسرعة استكمال إنشاء مركز شانغهاي ليكون مركزًا ماليًا دوليًا إلى التناغم مع القوى الاقتصادية الصينية ودرجات تدويل اليوان، بالإضافة إلى مواصلة تعميق اتساع وعمق المؤسسات المالية والأسواق المالية، مع التشكيل التدريجي لمؤسسات مالية وأنظمة أسواق مالية متقدمة متعددة المستويات والوظائف تتوافق مع معايير الأسواق الدولية. كما يتعين على الدولة استكشاف وتعزيز الابتكار المالي وتنمية المنتجات المالية المشتقة التي تتناسب مع تنمية الأسواق المالية الصينية، وزيادة منتجات التداول في السوق، وفي الوقت ذاته العمل على تحسين نظام الرقابة المالية، وتعزيز القدرة على مقاومة وتسوية شتى أنواع المخاطر. وينبغي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ومواصلة

تأسيس أنظمة دعم مالي حديثة كأنظمة التسجيل والوصاية وأنظمة المقاصة وتسوية الحسابات وغيرها من الأنظمة، واستمرار تحسين كفاءة ومستوى الخدمات بشانغهاي باعتبارها مركزًا ماليًا دوليًا.

وتشير الأعمال المالية لليوان في الخارج إلى المعاملات المالية لليوان من قروض وودائع خارج حدود الصين، حيث تعد هونغ كونغ أحد المراكز المالية الدولية، بالإضافة إلى أنها تحظى بدرجة كبيرة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية، فضلاً عن القدرة الخدمية بالمؤسسات المالية وما تتمتع به من نظام أسواق مالية أكثر كمالاً. علاوة على ذلك، فإن إشعاع أسواق رأس المال يمتد ليغطي منطقة آسيا بأكملها، بالإضافة إلى أن هونغ كونغ تتمتع أيضًا بقوة تأثيرية كبيرة على صعيد أسواق رأس المال الدولية، مما جعلها تحظى بمميزات كبيرة أدت بها لأن تصبح أحد المراكز الخارجية لليوان. كما يمكن الإسراع بشكل معتدل لافتتاح مراكز خدمات لليوان في هونغ كونغ وتسريع توسيع خدمات تصفية الحسابات باليوان الصيني خارج الحدود، ومواصلة تحسين الإنشاءات المعيارية لسوق الأوراق المالية في هونغ كونغ في إصدار سندات وأسهم اليوان، بالإضافة إلى زيادة تنوع المنتجات، ورفع مستوى أنشطة السوق، وتحسين الدعم التكنولوجي للخدمات المالية ذات الصلة، وتمكين النمو السريع لهونغ كونغ ليصبح مركز قيادة تدويل اليوان، والانطلاق باليوان الصيني نحو الأوطرة والأقلمة، وبالتالي الانتقال باليوان للعالمية ليصبح محور التداول ومركز التسويق الدولي.

الثامن: تسريع بناء الأنظمة ذات الصلة، ومواصلة إرساء أسس دعم تسوية الحسابات التجارية باليوان.

فيما يتعلق بتعزيز تدويل اليوان، فإنه ينبغي على الهيئات المختصة مواصلة تحسين أنظمة وتكنولوجيا وسوق ورقابة تسوية الحسابات التجارية خارج الصين باليوان الصيني وغيرها من الجوانب التنظيمية، ثم القيام بتحديد أحوال التشغيل السوقية والتغيرات البيئية التي تلي تسوية الحسابات باليوان الصيني ومن ثم القيام بتقييم للمسار. وينبغي التكيف مع متطلبات السيولة الرأسمالية في ظل اتجاهات تدويل اليوان، كما يجب الاستمرار في تبسيط إجراءات التدقيق والموافقة ذات الصلة، وتعزيز تسهيل الاستثمار التجاري، وخفض تكلفة تسوية الحسابات الرأسمالية. وفي الوقت ذاته، يتم توسيع نطاق وأنواع تسوية الحسابات التجارية. كما يتعين مواكبة الوضع الجديد لاستراتيجيات التحول إلى العالمية للشركات المصينية، والقيام بأنشطة استثمارية مباشرة لليوان خارج الحدود وغيرها من الأعمال. كما يجب على البنوك التجارية مواصلة تحسين نظام التسوية الدولية المعمول به في الوقت الحالي، وزيادة المدخلات الإلكترونية والإنترنت في أعمال تسوية الحسابات الدولية، وزيادة ضبط وتحسين العمليات التشغيلية واللوائح المالية وإدارات الفروع في الخارج المتعلقة بتسوية الحسابات الدولية من خلال اليوان الصيني، فضلاً عن تحسين مستوى وقدرة خدمة رجال الأعمال. وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضًا المواءمة مع اتجاهات التنمية، وتسريع إدخال مجموعة متنوعة من المنتجات المبتكرة لتسوية الحسابات الدولية في الوقت المناسب وبشكل معتدل، وذلك تلبية لاحتياجات العملاء كافة، فضلاً عن توفير منتجات مالية

وخدمات مالية متعددة النواحي ومتعددة الوظائف ومتنوعة وتتسم بالاختلاف من أجل إرضاء مستويات مختلفة من العملاء، بالإضافة إلى مواصلة تحسين أنظمة الرقابة الداخلية الصارمة وإدارة ومكافحة وتسوية المخاطر، والتمسك بـ "الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية" و"مجموعة اللوائح الموحدة" و"القواعد العرفية للتخصيم الدولي" وغيرها من المتطلبات المشروعة للقواعد الدولية الأخرى، مع مواصلة تعزيز ارتباط قواعد التشغيل المالية المحلية وقواعد الأسواق المالية الدولية، ورفع مستوى تدويل مواصفات النظام المالي، وتعزيز القدرة على المشاركة في النظام المالي الدولي، ليكون أكثر ملاءمة لتعزيز تدويل اليوان.

ومنذ تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح والتي امتدت لأكثر من ثلاثين عامًا، فقد مر إصلاح النظام الاقتصادي الصيني بثلاث مراحل، الأولى والتي بدأت منذ عام ١٩٧٨م وانتهت في عام ١٩٩٢م، وكان تعزيز نظام التعهد والسماح بتنمية الاقتصاد الخاص هي القضية الأساسية في تلك المرحلة، بالإضافة إلى محاولة استكشاف اقتصاد السلع التجارية وعوامل السوق. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت في عام ١٩٩٢م وانتهت في عام ٢٠٠٢م، وكانت النقطة الأساسية في تلك المرحلة هي تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة، مع التعزيز الواضح لإصلاحات التسويق والإنشاء المبدئي للإطار الأساسي لنظام اقتصاد السوق الاشتراكي. أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت في عام ٢٠٠٢م واستمرت إلى الوقت الراهن؛ وتعد النقطة المحورية في تلك المرحلة هي تعزيز الإصلاحات الإدارية الحكومية وتحسين نظام السيطرة الشامل، فضلاً عن تسريع تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. وفي ظل عملية تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي والمقررة في بنود الخطة الخمسية الثانية عشر المستقبلية، فإن المشكلات الإصلاحية التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتعزيز ما زالت كثيرة، إلا أن المهم هو "الاهتمام أكثر بالتصميمات ذات المستويات الأعلى والتخطيط الشامل"، مع الفهم الواقعي والجيد للطبيعة الاشتراكية وخيارات نظام اقتصاد السوق، إلى جانب تحسين النظام الاقتصادي الأساسي، وتطوير اقتصاد الملكيات المختلطة، كما يتعين تحسين نظام توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإطلاق العنان لآليات السوق لتلعب دورًا أساسيًا، وتحسين السيطرة الشاملة وغيرها من العلاقات الأساسية الأخرى، وبالتالي يتم توفير الضمانات القوية من أجل زيادة التنمية العلمية.

(١) طبيعة الاشتراكية وخيارات نظام اقتصاد السوق:

ما هي علة انخراط الاشتراكية في اقتصاد السوق؟ بالاطلاع على أهم ما طرحه السيد دينغ شياو بينغ حول ما يتعلق بالأفكار الإصلاحية الاقتصادية ونظرية اقتصاد السوق، نجد أن "التناقضات والصراعات بين النظرية والتطبيق في مجال تخطيط الاقتصاد التقليدي والطبيعة الاشتراكية" هي نقطة الانطلاق المنطقية لتوضيح العلة من تطبيق الاشتراكية في قطاع اقتصاد السوق.

وفيما يتعلق بطبيعة الاشتراكية، فإنه عندما التقى السيد دينغ شياو بينغ مع نائب رئيس مجلس وزراء ميانمار السيد وو تون دينغ والذي يعمل أيضًا كوزير للتخطيط والمالية في الحادي والعشرين من يونيو

عام ١٩٨٤م قال: "نحن دولة اشتراكية، ويجب أن تكون الاشتراكية هي النظام الأسرع في تنمية القوى الإنتاجية"، من كتاب "سيرة دينغ شياو بينغ" (١٩٧٥م-١٩٩٧م)، دار الوثائق المركزية للنشر - طبعة ٢٠٠٤م، صفحة ٩٨١. وبعد سنوات من التفكير، وفي معرض أحد أحاديثه في الجنوب في فبراير عام ١٩٩٢م أشار بوضوح أكثر إلى ما يلي: "الطبيعة الاشتراكية هي، في حقيقة الأمر، عبارة عن تحرير وتطوير القوى المنتجة، والقضاء على الاستغلال والاستقطاب، وفي نهاية المطاف تحقيق الرخاء المشترك". من كتاب "مختارات دينغ شياو بينغ"، المجلد الثالث، دار الشعب للنشر - طبعة عام ١٩٩٣م، صفحة ٣٧٣. أما لينين فقد أشار منذ عهد بعيد إلى ما يلي: "تعد إنتاجية العمل في الحقيقة الأشياء الضرورية والأساسية التي يمكنها تحقيق النصر للأنظمة الاجتماعية الجديدة. وقد خلقت الرأسمالية إنتاجية العمل التي لم تكن موجودة تحت مظلة نظام الرقيق، حيث يمكن للرأسمالية أن تحظى في نهاية المطاف بالغلبة، كما يمكنها أن تحقق انتصارًا كبيرًا جدًا في النهاية؛ ذلك لأن الاشتراكية باستطاعتها خلق نسب إنتاجية عمل كبيرة وجديدة". انظر كتاب "الأعمال المختارة للينين"، المجلد الرابع، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٥م، ص ١١-١٢. ولكن نظرًا لأن أنظمة تخطيط الاقتصاد القديمة لا يمكنها إنكار إنتاج السلع التجارية من الناحية الجوهرية، ومخالفة قوانين القيمة، وتجاهل المصالح المادية، وحرمان الشركات أو الأيدي العاملة من حقوق الملكية، ودحض نزعة المساواة، فضلاً عن تقييد وقمع ابتكارات وأنشطة الشركات والأيدي العاملة بكل قوة، بالإضافة إلى المبالغة في الدور الذي تلعبه الحكومة على أساس "مصالح القطاعات وقلب المعلومات"، والترنح الخطير في العلاقة بين العرض والطلب وكذلك نسب تكرار الإنتاج الاجتماعي، فقد أدى ذلك إلى التوزيع الخاطئ للموارد الاجتماعية واستهلاكها استهلاكًا ملحوظًا، وفي نهاية المطاف يتم تعويق تنمية القوى الإنتاجية الاجتماعية. ومن خلال النظرة الشاملة، يتبين فشل الاشتراكية في الصين وغيرها من الدول الاشتراكية التي اعتمدت على (نظام الاقتصاد المخطط)"، من كتاب "الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ"، المجلد الثالث، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٣م، الصفحة رقم ٢٣٧. وبالتالي، "فمن الضروري إصلاح النظام الاقتصادي في الصين حتى تتمكن الصين من تنمية القوى الإنتاجية"، المرجع نفسه، صفحة رقم ١٣٨.

ولكن في أي الاتجاهات يسير إصلاح النظام الاقتصادي؟ هل يمكن انخراط الاشتراكية في اقتصاد السوق؟ وفي هذا الصدد كان للسيد دينغ شياو بينغ العديد من الأفكار. ففي نوفمبر عام ١٩٧٩م، أشار السيد دينغ شياو بينغ عندما التقى بنائب رئيس هيئة تحرير شركة نشر موسوعة بريتانيكا السيد جيبني والسيد لين دا جوانغ مدير معهد دراسات شرق آسيا بجامعة ماكجيل في كندا إلى ما يلي: "من يرى أن اقتصاد السوق الموجود فقط في المجتمع الرأسمالي هو اقتصاد سوق رأسمالي، فهو بالتأكيد مخطئ. فما العلة من عدم إمكانية انخراط الاشتراكية في اقتصاد السوق؟" "لا يمكن القول بأن اقتصاد السوق اقتصاد رأسمالي فقط. فقد كانت الاشتراكية مجرد نبتة في اقتصاد السوق أثناء العهد الإقطاعي. وبالتالي يمكن انخراط الاشتراكية في اقتصاد السوق..... وقد استغلت الاشتراكية هذا الأسلوب (أي اقتصاد

السوق) لتنمية القوى الإنتاجية الاجتماعية." من كتاب "الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ"، المجلد الثاني، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٤م، صفحة رقم ٢٣٦. وقد أشار دينغ شياو بينغ أيضًا في اجتماع الكوادر الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٨٠م أيضا إلى ما يلي: "فعلى صعيد تنمية الاقتصاد، نحن الآن نبحث عن طرق تتناسب مع الواقع الصيني وتكون قادرة على تحقيق أكبر النتائج في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك زيادة حرية الشركات في اتخاذ قراراتها والإدارة الديمقراطية، وتنمية المهنية والتعاون، وتنظيم التخطيط التعاوني والدمج بين تعديل الخطط وتعديل السوق". وفي يوليو عام ١٩٨٢م، وفي معرض حديثه مع أحد أصدقائه المسؤولين داخل لجنة التخطيط الوطنية أشار أيضًا إلى: "وبمقارنة الاشتراكية بالرأسمالية، فإن مزايا الاشتراكية تكمن في قدرتها على العمل في جميع أنحاء البلاد كقطع الشطرنج، مع تركيز الجهود وضمان تحقيق النقاط المحورية. ولكن تكمن عيوبها في التشغيل غير الجيد للسوق، وقلة النشاط الاقتصادي. فكيف يمكن حل مشكلة العلاقة بين التخطيط والسوق؟ فعند حل تلك المشكلة جيدًا يمكن أن تتناسب مع التنمية الاقتصادية ولكن عند الفشل في حلة تلك الأزمة فتنتقل التنمية الاقتصادية من سيء إلى أسوأ"، من كتاب "الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ" المجلد الثالث، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٣م، صفحة ١٦-١٧. وفي أكتوبر عام ١٩٨٥م، أشار بكل وضوح إلى: "لا يوجد تناقض جوهري بين الاشتراكية واقتصاد السوق، وإنما تكمن المشكلة في ماهية الوسائل التي يتعين استخدامها من أجل تنمية القوى الإنتاجية الاجتماعية بشكل فعال. وقد انشغلنا سابقًا في تخطيط الاقتصاد، ولكن أثبتت العديد من سنوات الممارسة والتطبيق أن انخراط الاشتراكية في تخطيط الاقتصاد سيؤدي إلى إعاقة تنمية القوى الإنتاجية إلى حد ما"، المرجع نفسه، الصفحة ١٤٨-١٤٩. وفي فبراير عام ١٩٨٧م عشية مؤتمر الحزب الثالث عشر، أشار السيد دينغ شياو بينغ أيضًا إلى: "لماذا كلما تحدثت عن السوق لابد وأن أذكر الرأسمالية، هل الاشتراكية هي الوحيدة التي تملك التخطيط؟ فالتخطيط والسوق كلاهما أحد الأساليب الاقتصادية. فإذا كان معالجة تنمية القوى الإنتاجية جيدًا، فيمكن حينها استغلالها. فمن أجل خدمة الاشتراكية لابد وأن تكون اشتراكيًا، ومن أجل خدمة الرأسمالية لابد وأن تكون رأسمالية"، المرجع نفسه، الصفحة رقم ٢٠٣. وفي ديسمبر عام ١٩٩٠ أشار بكل صراحة: "من الناحية النظرية، يجب أن ندرك جيدًا أن الفرق بين الرأسمالية والاشتراكية في مشكلة التخطيط أو السوق. فالاشتراكية لديها اقتصاد سوق، كما أن الرأسمالية تحظى بخطط للسيطرة. لا أعتقد أن اقتصاد السوق هو طريق الرأسمالية، وليس هناك شيء من هذا القبيل"، المرجع نفسه، الصفحة رقم ٣٦٤. وفي ربيع عام ١٩٩٢م، ومن أجل التحقق من هذه الاستنتاجات الخاصة، فقد ذهب السيد دينغ شياو بينغ البالغ من العمر ثمانية وثمانون عامًا في زيارة تفقدية للجنوب، وقد أشار بكل إصرار إلى ما يلي: "مهما كثرت الخطط ومهما كثرت الأسواق، فهذا ليس بفارق جوهري بين الاشتراكية والرأسمالية. كما أن تخطيط الاقتصاد لا يعادل الاشتراكية، بينما تتمتع الرأسمالية بالتخطيط. وفي الوقت ذاته لا يعادل اقتصاد السوق الرأسمالية، بينما تمتلك الاشتراكية السوق. فالتخطيط والسوق ما هما إلا وسائل اقتصادية"، من كتاب "الأعمال المختارة لدينغ شياو بينغ"، المجلد

الثالث، دار الشعب للنشر، طبعة عام ١٩٩٣م، صفحة رقم ٣٧٣. وبالنظر إلى ملاحظات السيد دينغ شياو بينغ المتعلقة بالعلاقة بين الاشتراكية واقتصاد السوق، يتبين لنا أسباب انخراط الاشتراكية في اقتصاد السوق، حيث يكمن السبب الأساسي في الاعتماد على نظام التخطيط الاقتصادي الذي شكلته النظريات التقليدية أثناء التطبيق والممارسة، حيث يعمل على تقييد تنمية القوى الإنتاجية الاجتماعية، فضلاً عن قتل الحماسة والإبداع لدى جموع الشعب، وهو ما يتعارض مع المتطلبات الأساسية للاشتراكية. وقد قرر هذا "التناقض العملي" أنه يجب علينا إصلاح نظام التخطيط الاقتصادي التقليدي، في حين أن ممارسات التنمية في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية الناشئة والممارسات الإصلاحية للسوق الصيني قد أثبتت أن المراحل الأولية للاشتراكية هي فقط من تمتلك اقتصاد السوق الذي يساهم في تحرير وتنمية القوى الإنتاجية، كما يساهم في تنفيذ المتطلبات الأساسية للاشتراكية.

ولذا فقد أشار السيد جيانغ تسه مين في الكلمة الهامة التي ألقاها في التاسع من يونيو عام ١٩٩٢م بمدرسة الحزب المركزية بوضوح إلى ما يلي: "تكمن المشكلة الأساسية المراد إصلاحها في تغيير الأنظمة الاقتصادية القائمة التي تعوق تنمية القوى الإنتاجية بشكل نهائي، فضلاً عن تأسيس أنظمة اقتصادية جديدة تتمتع بالنشاط والحيوية. أما النظام الذي مكثنا فترات طويلة سابقة في تطبيقه فهو نظام الاقتصادي التخطيطي المركزي، حيث لعب هذا النظام الاقتصادي دورًا هامًا. ولكن نظرًا لأن هذا النظام الاقتصادي يحتوي على عيوب التركيز المفرط للسلطة، بالإضافة إلى إهمال بل واستبعاد اقتصاد السلع التجارية، وأيضًا إهمال بل واستبعاد دور السوق وغيرها من السلبيات، والتي لا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع متطلبات تنمية الإنتاج الحديث، بل وتعوق تنمية القوى الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى ترنح الاقتصاد، بل وفقدانه النشاط والحيوية". ولذلك "فإن قضاء عشرات السنين في البحث والتنقيب والاستفادة من خبرات الآخرين سواء في الداخل أو الخارج، كل هذا قد أدى إلى النضوج النسبي لمعارفنا النظرية والعملية في تأسيس أنظمة اقتصادية اشتراكية جديدة .....وأعتقد أن استخدام "نظام اقتصاد السوق الاشتراكي" سيكون مقبولاً لغالبية الكوادر والجماهير العريضة". مقتطفات من "جيانغ تسه مين: الفهم العميق والتنفيذ الشامل لروح الكلمة الهامة للسيد دينغ شياو بينغ، تسريع وتحسين الإنشاءات الاقتصادية والانفتاح والإصلاح"، و"جيانغ تسه مين: الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، دار الوثائق المركزية للنشر، طبعة عام ٢٠٠٢م، صفحة رقم ٦٠-٦١.

وعلى هذا، فإلى أي أنواع اقتصاد السوق يجب أن ينتمي اقتصاد السوق الاشتراكي؟ فيرى السيد جيانغ تسه مين أن: "ما نحن منخرطون فيه هو اقتصاد السوق الاشتراكي، حيث إن كلمة "الاشتراكية" من المستحيل افتقادها، وهذا لا يعني أنها غير ضرورية، كما لا يعني أنها رسم أفعى بقوائم، ولكن على العكس من ذلك، هي إبراز جوهر الموضوع بلمسة بارعة. وما تسمى "اللمسة البارعة" هي في الحقيقة الإشارة إلى طبيعة اقتصاد السوق الصيني. فاقتصاد السوق الغربي يتناسب مع الإنتاج الضخم ذي التنشئة الاجتماعية ويتناسب أيضًا مع القوانين العامة للسوق، ومما لاشك فيه هو أننا بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التعلم والاستفادة، حيث إنه أمر مشترك، إلا أن اقتصاد السوق الغربي قد

انخرط في المنظومة الرأسمالية، في حين أن اقتصاد السوق الصيني قد انخرط في المنظومة الاشتراكية، وهذه النقطة هي محل خلاف، حيث تتجسد إبداعاتنا وسماتنا في ذلك". مقتطفات من "جيانغ: خطابه أثناء جولة تفقدية في تيانجين"، و"جيانغ تسه مين: الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، دار الوثائق المركزية للنشر، طبعة عام ٢٠٠٢م، صفحة رقم ٦٩.

ويجب أن يجسد اقتصاد السوق الاشتراكي أولاً المطالب العامة والأحكام الجوهرية لاقتصاد السوق، حيث تستغل طبيعة اقتصاد السوق آليات السوق (آليات الفائدة وآليات العرض والطلب وآليات الأسعار وآليات المنافسة الخ) لتوزيع الموارد، وبالتالي يتم تحقيق النظام الاقتصادي ذا التحسين الفعال بالإضافة إلى تعزيز الثروة. وبغض النظر عن ماهية الدولة أو ماهية المنطقة التي تستخدم نظام اقتصاد السوق، فجميعها لا يمكن أن يحيد أو ينحرف عن تلك الطبيعة العامة. ولكن في الوقت ذاته تجدر الإشارة إلى أن الدول والمناطق المختلفة لديها خلفية ثقافية تاريخية فريدة خاصة بها، كما أن مجموعاتها القيادية لديها أيديولوجية معينة وميول سياسية، وكل هذا سوف يضع بصمته على النظام الاقتصادي، وبالتالي تشكيل أنماط مختلفة من اقتصاد السوق. وفي تسعينيات القرن العشرين، لخصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاثة نماذج "ناجحة" لاقتصاد السوق، وهو اقتصاد السوق الأمريكي الذي يكون المستهلك فيه هو الدليل، واقتصاد السوق الفرنسي والياباني الذي تكون فيه الإدارة هي الدليل، بالإضافة إلى اقتصاد السوق الاشتراكي لألمانيا والدول الاسكندنافية. علاوة على ذلك، فإن هناك أيضًا أنماطًا من اقتصاد السوق تحظى بمزيد من الاهتمام كأنماط اقتصاد السوق في جنوب شرق آسيا وأنماط اقتصاد السوق في أمريكا اللاتينية، وأنماط اقتصاد السوق الهندية، فضلاً عن أنماط اقتصاد السوق في روسيا وأوروبا الشرقية والتي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى صعيد أنماط اقتصاد السوق الثلاثة الناجحة، فإن أنماط اقتصاد السوق الأمريكي الذي يكون المستهلك فيه هو الدليل قد حظيت بكل اهتمام، لأن "نظام الشركات الحرة" و"الحكومة المحدودة" الخاص بها عززت من الازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة خلال مائتي عام. وعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد كشفت أنماط اقتصاد السوق الأمريكي، كما أظهرت العديد من السلبيات، ورغم ذلك فإنه يظهر لنا عمومًا أن أنماط اقتصاد السوق الأمريكي لا يزال لديها مزايا فريدة من نوعها. أما أنماط اقتصاد السوق الاشتراكي واقتصاد السوق الذي تكون فيه الإدارة هي الدليل في اليابان وفرنسا وألمانيا والدول الاسكندنافية فقد حققت نجاحات طويلة المدى بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن نظرًا لعدم وجود حرية اقتصادية كافية أو أن الأعباء ثقيلة بالنسبة للضمان الاجتماعي، فقد أثرت بشكل خطير على تحسن كفاءة الاقتصاد. أما أنماط اقتصاد السوق بجنوب شرق آسيا وأنماط اقتصاد السوق في أمريكا اللاتينية وأنماط اقتصاد السوق الهندي وكذلك أنماط اقتصاد السوق في روسيا وشرق أوروبا والتي تمر بمرحلة انتقالية، وبسبب الأزمة المالية الخطيرة والأزمة الاجتماعية الاقتصادية، فقد تعرضت للاستجواب من قبل المجتمع الدولي. ويطلق الاقتصاديون على هذه الأنماط اسم "اقتصاد السوق الأرستقراطي" أو "اقتصاد السوق الكومبرادورية". ومن أهم السمات الأساسية التي تتمتع بها هذه الأنماط الاقتصادية

السوقية هو أن للحكومة تأثيرًا قويًا جدًا على توزيع الموارد بالإضافة إلى تنظيم الحكومة لغالب العمليات الاقتصادية، ونتيجة لهذا التأثير والتنظيم والذي يرجع أساسًا إلى "الحكومة غير المقيدة"، فقد أدى ذلك بكل سهولة إلى الانحراف غير اللائق ومقايضة السلطة بالمال، وقد نجم عن هذا كبح جماح وتيرة التنمية وتآكل النظام المالي بشدة وتفاقم حدة الظلم الاجتماعي.

ولذا، وفي ضوء الخبرات والدروس المستفادة من الأنماط المختلفة لنظام اقتصاد السوق الدولي، فإنه ينبغي علينا بذل الجهود من أجل تأسيس اقتصاد سوق يتمتع بالتنمية الحرة والمنافسة العادلة والتدخل المحدود لـ"سيادة القانون" باعتبارها المتطلبات العامة لاقتصاد السوق الاشتراكي.

وتعد "الحرية الاقتصادية" هي "روح" اقتصاد السوق، كما أنها هي الدافع الذي لا يقاوم في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ حيث إنها لا تتخلى تمامًا عن أنظمة التخطيط الاقتصادي القوية "ذات نكهات السلطة الأبوية والسلطة المركزية التقليدية"، بل تعمل على إعطاء مساحات واسعة "للاختيار الحر والتنمية الحرة" لجميع المناطق والكيانات الاقتصادية وعوامل الإنتاج الرئيسة، وبالتالي لا يوجد بها اقتصاد سوق حقيقي. ولذا، يجب أن نولي أهمية كبيرة لبناء نظام أساسي يتألف من ثلاثة مستويات: الأول: احترام السوق باعتباره الفرضية الإنسانية التي تلعب دورًا كبيرًا في آليات توزيع الموارد الأساسية. ويعد "الاهتمام بالنفس والسعي للربح" القوة الدافعة لتراكم الثروات والتنمية الاقتصادية في ظل ظروف اقتصاد السوق، كما أنه المقدمة المنطقية "لليد الخفية" لاقتصاد السوق التي تلعب دورًا سحريًا. فقد أكد آدم سميث في كتابه "نظرية الشعور الأخلاقي" أن: "الأنانية والمصلحة الشخصية هي أحد الطباع البشرية، فهي القوة الدافعة لتوجيه وازدهار المجتمع بأسره". الثاني: ضمان استقلالية أنظمة الشركات؛ حيث يعد وضوح حقوق الملكية المقدمة المنطقية التي تلعب دورًا كبيرًا في معاملات السوق وقوانين القيم، كما أنها منبع أنظمة كفاءة توزيع السوق للموارد. الثالث: صرامة وفعالية نظام حماية حقوق الملكية؛ فقد أكد الخبير الاقتصادي الشهير آرثر لويس أن الملكية أو حقوق الملكية هي انعكاس لندرة الموارد، وإذا لم تكن هناك حماية لحقوق الملكية، فبالتأكيد سوف يساء استخدام الموارد، "ويعد تكوين رأس المال هو أحد شروط النمو الاقتصادي، في حين أن وجود حقوق الملكية هو في حد ذاته أحد شروط تكوين رأس المال". وإذا كانت حماية الممتلكات العامة من التعرض للإيذاء الشخصي أمرًا ضروريًا، فإن حماية الممتلكات الخاصة من التعرض للإيذاء أمرًا ضروريًا أيضًا. ولأن "حقوق الملكية هي أحد الأنظمة التي تحظى باعتراف الجميع في كل بقعة في العالم، وفي حالة فقدان هذا النظام، فلن تحظى البشرية بالتقدم والتنمية في أي حال من الأحوال، لأنه في مثل هذه الحالة لا يوجد أدنى قوة دافعة تشجعهم على تحسين البيئة التي يعيشون فيها". من كتاب "نظرية النمو الاقتصادي"، آرثر لويس، مترجَمْ، شركة سيدكس للنشر المشترك بشانغهاي، طبعة عام ١٩٩٤م، الصفحة رقم ٧٠، ٩٤.

تعد "المنافسة المتساوية (تكافؤ الفرص وتكافؤ العملية الاقتصادية)" هي أحد المتطلبات الطبيعية اللازمة لضمان عدالة اقتصاد السوق، كما أنها المقدمة المنطقية لـ "التعبئة الشاملة لجميع العوامل الإيجابية

والجمع بينهم"، و"فتح المجال لجميع المنافسات الحيوية للعمل والمعرفة والتكنولوجيا والإدارة ورأس المال في الانطلاق، وكذلك تفجير منابع الثروة الاجتماعية". كما قال الخبير الاقتصادي الشهير ميلتون مايرس، في مجتمع اقتصاد السوق لابد من وجود ضمانة نظامية وقانونية عادلة جيدة، بالإضافة إلى سعي الاقتصاديين وراء الأعمال الحرة لتعظيم مصالحهم الشخصية، حينها سيتم تعزيز المصالح العامة للمجتمع بلا شعور وبكل فعالية.

يعد "التدخل المحدود" أحد الشروط الهامة لضمان الحرية الاقتصادية والمنافسة المتكافئة. ويحتاج اقتصاد السوق الحديث إلى التدخل الحكومي والتنظيم الشامل للاقتصاد، لكن غرض ومدى التدخل الحكومي ينحصر في التغلب على "تعطل السوق"، وتحقيق التوازن الكلي والتوازن الهيكلي للاقتصاد الوطني، ولذلك لابد أن يتم سلوك التدخل الحكومي وفقًا للإجراءات القانونية في الأطر القانونية. ولأن مشكلات "تعطل الحكومة" لا تزال موجودة أيضًا، لذا فإن التدخل الحكومي لابد وأن يكون تدخلاً معتدلاً ومحدوداً كي يكون لاقتصاد السوق دور إيجابي في توزيع الموارد على النحو الأمثل.

بالطبع، يجب أن يبرز اقتصاد السوق الاشتراكي أيضًا "مزاياه الخاصة"، ويعمل على ترويج طبيعة ومزايا الاشتراكية. ولذلك، لابد وأن يتمسك اقتصاد السوق الاشتراكي بالملكية العامة باعتبارها الجوهر الأساسي، وإفساح المجال كاملاً للاقتصاد الوطني ليلعب دورًا قيادياً، كما يجب التمسك بمبدأ التوزيع "الأجر حسب الجهد المبذول"، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق الرخاء المشترك، كما يجب التمسك أيضًا بمبدأ "الدولة كقطع الشطرنج، كلٌ لابد أن يؤدي دوره"، مع العمل على تعزيز وتحسين تنظيم الاقتصاد الكلي. كما يجب أيضًا إفساح المجال كاملاً لمزايا الاشتراكية "التي تدعو إلى حشد القوى للقيام بالأحداث الكبرى"، كما يجب الالتزام بالتنمية العلمية، والسعي لتحقيق الوئام الاجتماعي. ويستطيع اقتصاد السوق الاشتراكي فقط من خلال الدمج العضوي بين "الجينات الجوهرية" للنظام الاشتراكي و "الجينات الجوهرية" لاقتصاد السوق "أن يتمكن حقيقة من تحرير القوى الإنتاجية وتنمية القوى المنتجة وتحقيق الرخاء المشترك".

(٢) تحسين النظام الاقتصادي الأساسي وتنمية الاقتصاد ذات الملكيات المختلطة:

ومن أجل إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، فإنه يجب علينا إصلاح وتعديل هيكل نظام الملكية "الكومونة الاجتماعية ومواطنيها" التقليدية، والتدرج في تشكيل نظام ملكية مختلط متعدد يتوافق مع اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد، أصدر الحزب في الثاني عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢م أول بيان رسمي في التقرير الرابع عشر طرح فيه أنه يتعين أن يكون هيكل نظام الملكية الذي يتناسب مع اقتصاد السوق الاشتراكي هو النظام الهيكلي المتعدد الذي يعتمد على "نظام الملكية العامة بما فيها ملكية الدولة والملكية الجماعية باعتبارها الجوهر الرئيسي، بينما الاقتصاد الفردي والاقتصاد الخاص والاقتصاد الأجنبي ما هو إلا مكمل، وأن الاقتصاديات الأخرى المختلفة مكون من مكونات التنمية المشتركة طويلة الأجل. وفي تقرير الحزب الخامس عشر والذي تم إصداره في الثاني عشر من سبتمبر عام ١٩٩٧م

حدد الحزب رسميًا "الملكية العامة هي الملكية الأساسية وأن الاقتصاد ذا الملكيات المتعددة شركاء في التنمية، وهو أحد أنظمة التسوية الأساسية في المرحلة الأولية للاشتراكية الصينية"، وبالتالي قدم حدودًا واضحة لماهية الاقتصاد ذي الملكية العامة وتنوع أشكال الملكية العامة ومكانة الاقتصاد غير العام. ولكن في التقرير السادس عشر للحزب قدم فيه الترتيبات الجديدة حول كيفية مواصلة دعم وتحسين النظام الاقتصادي الأساسي، حيث طرح فيه اقتراحين سياسيين ثابتين واقتراح آخر متحد؛ أي يجب تعزيز وتطوير الاقتصاد العام بكل ثبات، كما يجب تشجيع ودعم وتوجيه التنمية الاقتصادية غير العامة بكل قوة، فضلاً عن دعم الملكية العامة باعتبارها الدعامة الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية غير العامة. وفي أثناء عملية توحيد إنشاءات التحديث الاشتراكي، يتعين في النهاية إطلاق العنان لمزايا جميع الاقتصاديات العامة لتلعب دورها في المنافسة السوقية، بالإضافة إلى التشجيع المتبادل والتنمية المشتركة. وفي التقرير السابع عشر للحزب تم طرح التالي: "الحماية المتساوية لحقوق الملكية، وتشكيل المتطلبات الجديدة للمنافسة العادلة بين جميع الاقتصاديات ذات الملكيات المختلفة والتعزيز المتبادل للأنماط الجديدة". وفي الدورة الكاملة الخامسة بالجلسة السابعة عشر للحزب تم التأكيد مرة أخرى من خلال "توصيات الحزب الشيوعي الصيني حول الخطة الخمسية العشرين للتنمية الاجتماعية والاقتصاد الوطني" على ما يلي: "دعم النظام الاقتصادي الأساسي للتنمية المشتركة بين الملكيات العامة باعتبارها الدعامة الأساسية والاقتصاديات ذات الملكيات المختلفة وخلق بيئة مؤسسية تستخدم عوامل الإنتاج بالتساوي بين جميع الاقتصاديات ذات الملكيات المختلفة وفقًا للقانون، بالإضافة إلى أنها تحظى بالمشاركة العادلة في المنافسة السوقية وتتمتع بالحماية القانونية".

لابد أن نعلم أن دعم الملكية العامة باعتبارها الدعامة الأساسية وتعزيز وتطوير الاقتصاد العام بكل ثبات لن يساهم في القضاء على الاستغلال والاستقطاب وتحقيق هدف الاشتراكية الذي يتمثل في الرخاء المشترك فحسب، وإنما سيساهم أيضًا في توحيد التناسق بين المصالح الكلية والمصالح الجزئية وكذلك المصالح طويلة الأجل والمصالح قصيرة الأجل. ولذا عند الحديث عن الصين، هذا البلد الاشتراكي الكبير المتطور، فنقول بأن التمسك بالملكية العامة باعتبارها الدعامة الرئيسة، وتعزيز وتنمية اقتصاد القطاع العام بكل ثبات هو أحد الشروط الهامة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي والتنمية الذاتية. كما أن تشجيع ودعم وتوجيه التنمية الاقتصادية غير العامة بكل قوة لن يساهم في حشد قوي البناء الاقتصادي في مختلف الجوانب وخلق المزيد من فرص العمل على نطاق واسع فحسب، وإنما سيساهم أيضًا مع الاقتصاد العام في تشكيل أنماط تنمية يكمل فيها كل منهما الآخر، فضلاً عن التنافس والتعزيز المتبادل، كما يقوم بتعزيز نشاط التنمية الاقتصادية للمجتمع كافة.

يعتبر تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز حيوية ورقابة وتأثير الاقتصاد المملوك للدولة هو المفتاح للتمسك بالمركز المهيمن للملكية العامة؛ حيث يظهر تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة في عدة جوانب. الأول: الاعتماد على الجانب العلمي في تحديد وظائف الاقتصاد المملوك للدولة، وتعزيز التعديل الاستراتيجي للاقتصاد المملوك للدولة، وتحسين رأس المال الوطني

بالجذب والطرد (ضمان التوزيع الرشيد لأموال الدولة عن طريق زيادة الاستثمار في بعض المناطق وجذب بها الآخرين)، فضلاً عن تحسين آليات التدفق المعقولة. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق الحديث، يتعين على الاقتصاد المملوك للدولة أن يلعب ثلاث وظائف أساسية هي: أولاً: وظيفتي الأمن والاستقرار، مع تخفيض تكاليف معاملات الاقتصاد الحكومي المستقر. ويشتمل هذا على تحديد تنظيم الحركة الاقتصادية، مع تجنب صعود وهبوط النمو الاقتصادي بأقصى قدر ممكن، كما يتعين من خلال المدخلات الرأسمالية الوطنية المناسبة تعزيز فرص العمل والحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ثانيًا، تنظيم وتوجيه الوظائف؛ حيث تعد الشركات المملوكة للدولة أداة الحكومة الهامة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورًا هامًا في توجيه السياسات والصناعات. ثالثًا، دعم وخدمة الوظائف؛ وحسب المثل القائل: "لا يتنافس المسؤول مع الناس في جمع ثروة"، فإنه ينبغي أن يضع الاقتصاد المملوك للدولة نصب عينيه التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني، كالنقل والمواصلات والطاقة والاتصالات وغيرها من الصناعات الأساسية وبناء البنية التحتية، مع توفير الدعم والضمانات القوية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع بأسره. كما يتعين على الاقتصاد الوطني أن يضع نصب عينيه تنمية السلع العامة والصناعات التكنولوجية عالية المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد غير المملوك للدولة. ويتعين على الاقتصاد المملوك للدولة من خلال قيامه "بدور لا غنى عنه" أن يطلق العنان لنفسه في أن يكون القوة المسيطرة والقوة صاحبة التأثير والقوة الدافعة. لذا، يتعين أن يسلط كامل التركيز على تنمية الشركات الكبرى والمجموعات الكبيرة سواء المساهمة أو القابضة. الثاني: ينبغي مواصلة تعميق إصلاح نظام حقوق الملكية المملوكة للدولة، واعتبار الاقتصاد ذي الملكيات المختلطة هو الحامل والحافز للاقتصاد الوطني، واتخاذ من التحول السهمي مسارًا اقتصاديًا، فضلاً عن تعزيز تنويع الاستثمار وتغيير آليات تشغيل الشركات، واستخدام نظام المساهمة (تحويل شركة تأمين تعاونية أو بنك تعاوني أو مؤسسة ادخار وإقراض إلى شركة مساهمة) في إصلاح الشركات المملوكة للدولة، ولن نتمكن من التخلص نهائيًا من أغلال الأنظمة وأساليب التنمية التقليدية لـ "دمج الإدارات الحكومية" و"التمويلات المغلقة" التابعة للشركات المملوكة للدولة فحسب، وإنما يمكن من خلال المستثمرين الجدد عودة الملاك إلى سابق عهدهم وتشكيل الشخصية الحقيقية للاقتصاد وعلاقات الملكية الواضحة. الثالث: مواصلة تحسين هيكل حوكمة الشركات وآليات تقييد وتحفيز المديرين، وتوطيد العلاقة بين "النقابات الثلاث الجديدة" و "النقابات الثلاث القديمة"، وبذل المزيد من الجهود لحشد طاقات إدارة الشركات.

الرابع: مواصلة تحسين أنظمة الإدارة والإشراف على الأصول المملوكة للدولة، وتحسين ميزانية إدارة رأس المال المملوك للدولة وآليات تقاسم الإيرادات. فمن ناحية، يتحتم على هيئات مراقبة الأصول المملوكة للدولة أن تقوم بدورها في وضع ميزانيات رأس المال المملوك للدولة وتعزيز إعادة هيكلة الاقتصاد المملوك للدولة، وليس الرجوع بالبلاد إلى الوراء من أجل الغلو في السعي وراء العظمة والكمال، بل لابد من إحكام سيطرتها على رؤوس المال المملوكة للدولة من رؤوس المال الإجمالية

بالمجتمع، والخروج من دائرة الجمود العقائدي الغريبة المتمثلة في "ارتفاع نسبة رأس المال المملوك للدولة، وزيادة عناصر الاشتراكية". ومن ناحية أخرى، يتعين على مؤسسات إدارة الأصول المملوكة للدولة أن تلعب دورًا جيدًا في التنظيم الجيد للحفاظ على وزيادة قيمة ممتلكات الدولة وتوزيع عائدات ممتلكات الدولة، مع ضمان أن الشركات المملوكة للدولة ستحقق أكبر قدر من "تراكمات رأس المال"، وكذلك ضمان أن جميع المواطنين لديهم القدرة الكاملة على أن ينالوا حظهم من ارتفاع قيمة رأس المال المملوك للدولة. كما يجب التصدي بكل حزم لـ "الاستبطان" في قطاع توزيع أرباح رأس المال المملوك للدولة، ولا سيما الأرباح الزائدة التي تم الحصول عليها بسبب سياسات الاحتكار للشركات المملوكة للدولة، كما ينبغي الاستفادة من أموال السلطات المركزية لاستخدامها في الاقتصاد الوطني وحياة الشعب.

كما يتعين على الدولة تحسين هيكل الملكيات، فضلاً عن تشجيع ودعم وتوجيه التنمية الاقتصادية غير العامة، والعمل بقوة على تنمية الاقتصاد غير العام، والمفتاح الرئيسي لتلك الحالة هو أن يحظى الاقتصاد غير العام بما يحظى به الاقتصاد العام من "معاملة وطنية" مع تقليل عقبات السماح بالتنمية، وفتح مجالات تنمية جديدة، ومواصلة توسيع وتقوية الاقتصاد غير العام، مما يجعل منه القوة الاقتصادية التي يمكنها تعزيز إعادة هيكلة الاقتصاد المملوك للدولة من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية المملوكة للدولة والتخفيف من هيمنة الأسهم المملوكة للدولة. فوجود وتنمية الاقتصاد غير العام على صعيد الآليات لا يساهم في تشكيل ضغوط تنافسية على الاقتصاد العام فحسب، حيث تتشكل فعالية قوية تعزز من كفاءة الاقتصاد المملوك للدولة، بل يلعب دورًا حيويًا يتسم بالمرونة والتنوع والتكامل والراحة التي لا يمكن الاستغناء عنها مطلقًا في توفير السلع العامة والسلع الخاصة.

(٣) تحسين نظام توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية:

وعلى العكس من علاقات الإنتاج، فإن نظام التوزيع يقرر هيكل الملكيات، حيث إن أنظمة التوزيع التي تتناسب مع الملكية العامة باعتبارها الدعامة الأساسية والأنظمة الاقتصادية الأساسية التي تتألف من اقتصاديات متعددة الملكيات بيد أنها شريكة في التنمية من الضروري أن تقع تحت "الأجر حسب الجهد المبذول باعتباره الأساس في عملية التوزيع، وتواجد أكثر من نمط توزيع في آن واحد، والتمسك بأولوية الكفاءة، والاهتمام بالعدالة، وكذلك سياسة يتم التوزيع فيها وفق إسهامات العوامل المختلفة للإنتاج" (قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول بعض مشاكل تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي)، (طبعة مستقلة من إحدى المقالات)، دار الشعب للنشر، طبعة عام ٢٠٠٣م.

ويشير مفهوم الأجر حسب الجهد المبذول (التوزيع حسب الإنتاج) إلى ما يلي: بعد القيام بمختلف التخفيضات اللازمة لإجمالي المنتجات الاجتماعية في ظل ظروف الملكية العامة الاشتراكية، فإن الجزء المتبقي من السلع الاستهلاكية الشخصية يتم توزيعه وفقًا لكمية ونوعية العمل الذي قدمه

المواطن نحو المجتمع، فمن عمل كثيرًا كسب كثيرًا، بينما من قل عمله قل كسبه، فمبدأ توزيع السلع الاستهلاكية يتم بألا يتساوى من كانت لديه القدرة على العمل بمن لا يعمل. كما يشير مفهوم الأجر حسب الجهد المبذول أساسًا إلى تلك الإيرادات التي يحصل عليها جميع العاملين، فهذه الإيرادات التي يحصل عليها العاملين وفق برنامج التوزيع الذي يعتمد على سياسة الأجر حسب الجهد المبذول تجعلهم يرتقون إلى مراكز مرموقة، وبالتالي تساهم في حشد حماسة وإبداع الأغلبية الساحقة من العمال.

أما مفهوم التوزيع وفق إسهامات العوامل المختلفة للإنتاج فيشير إلى مبدأ التوزيع الذي يظهر في ظل ظروف اقتصاد السوق، حيث يختلف الدخل الذي يحصل عليه العاملون باختلاف إسهامات عوامل الإنتاج المختلفة (عوامل الإنتاج الجانبية) في تشكيل الثروة، حيث إنها لا تؤكد فحسب على "حصول العمال على الأجور واستفادة رأس المال من الأرباح، والأراضي على الإيجار، ويمكن لأصحاب المشاريع الحصول على أرباح" معقولة، بل يُعتقد أيضًا أن ارتفاع مستوى الإيرادات يتأثر بندرة عوامل الإنتاج وحالة العرض والطلب على عوامل الإنتاج.

وعلى صعيد المبادئ الأساسية للتوزيع الاجتماعي الأولي، وسواء أكان التوزيع وفق سياسة الأجر حسب الجهد المبذول أم يتم التوزيع وفق إسهامات العوامل المختلفة للإنتاج، فلا يمكننا في كلا الحالتين أن نتجنب الخلافات الناجمة عن قدرة وطبيعة الأيدي العاملة، فضلاً عن فروق الدخل الفطرية الناجمة عن مستوى ونوعية عوامل الإنتاج، ولذا، فإن وجود فجوة في توزيع الدخل أمر حتمي، ولاسيما أنها تختلف باختلاف ندرة عوامل الإنتاج واختلاف قوة السوق، والتي ستؤدي حتمًا إلى فروق في أسعار العوامل المختلفة، ومن ثم ستؤدي إلى ظهور مستويات مختلفة من توزيع الدخل لمالكي عوامل الإنتاج. ومما ينبغي أن يقال في هذا الصدد هو أن فروق التوزيع الضرورية الموجودة تعد الشروط اللازمة التي جعلت المجتمع يتمسك بالكفاءة والحيوية المتوقدة، ولذا يجب الاعتراف بل واحترام فروق التوزيع الناجمة عن الأعمال المشروعة وصدق الأيدي العاملة وندرة عوامل الإنتاج. ولكن يجب علينا في الوقت ذاته الاهتمام بحل مشكلة ندرة أو قوة مُلاك عوامل الإنتاج تجاه ثراء أو فقر ملاك عوامل الإنتاج في عملية التوزيع الاجتماعي، وخصوصًا ظاهرة "استغلال" أصحاب رؤوس الأموال للعمال، وبالتالي مشكلة "الاستقطاب" الاجتماعية الناجمة عن ذلك. ولذا، فإن تصحيح فروق التوزيع التي يشوبها الاستقطاب من قوى السوق يتطلب التدخل الحكومي، وذلك من خلال تعزيز تشريعات الحد الأدنى للأجور وحقوق الفئات الضعيفة من أجل الدفاع عن "خط الأخلاق الأساسي" للتوزيع الاجتماعي العادل. وما ينبغي أن يقال أيضًا في هذا الشأن هو أنه يمكن أن يكون للحكومة دور كبير في تعزيز العدالة الاجتماعية في عملية إعادة التوزيع. ومن منظور حلقات الإيرادات، يتبين لنا أن من ناحية يجب السيطرة على اتجاهات النمو المفرط لدخل أصحاب الدخل المرتفع من خلال ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الملكية (ضريبة التركات) وغيرها من الضرائب، ومن ناحية أخرى يتعين من خلال زيادة نسبة الإيرادات التي يتم اقتطاعها للدولة من المناطق المتقدمة والمناطق الحضرية وتقليل أو تخفيض الضرائب الريفية أو النسب التي يتم اقتطاعها للدولة من إيرادات المناطق غير المتقدمة وكذلك تضييق فجوة

الدخل بين المناطق وبين الحضر والريف. أما من منظور المدفوعات، فيتبين لنا أن من ناحية يتعين زيادة مدفوعات التحويل المركزية للمناطق المتخلفة والمناطق الريفية، وتحسين قدرات التنمية للمناطق المتخلفة والمناطق الريفية، ومن ناحية أخرى يجب تعزيز قدرة الحكومة على توفير السلع الاجتماعية، وتحسين مستوي الخدمات الحكومية العامة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي العمل بقوة من أجل تعزيز نظام الضمان الاجتماعي وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي وتسريع بناء "شبكة الأمان" الاجتماعية. ولهذا، ينبغي من جانب زيادة تحسين تأمين المعاشات الأساسي والتأمين الطبي الأساسي في الحضر، وزيادة قنوات متعددة لجمع الأموال، وفتح حسابات شخصية، ومن جانب آخر يجب توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وتشجيع المناطق التي تتمتع بالشروط اللازمة على العمل من أجل تنمية مشروعات الضمان الاجتماعي في الريف، وخاصة تسليط الضوء على نظام التأمين ضد البطالة وتحسين نظام ضمان الحد الأدنى من المعيشة في الحضر والريف وضمان سلامة حياة الفئات الضعيفة.

وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على دور توزيع الدخل الأولي وإعادة التوزيع في تحقيق العدالة الاجتماعية، يتعين الاهتمام أيضًا بدراسة دور "التوزيع الثالث" في تعزيز العدالة الاجتماعية، مما جعل من المؤسسات والمنظمات الخيرية والجماعات الدينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى "اليد الثالثة" في توازن التوزيع الاجتماعي.

(٤) الدور الأساسي لأليات السوق وتحسين التنظيم الشامل:

من الشروط الأساسية لاقتصاد السوق هو أن نؤمن تمامًا في "ذكاء" و "المهارات السحرية" للسوق في جوانب التوزيع الفعال للموارد وتحسين الكفاءة الاقتصادية. وبالرغم من أن ركيزة السوق الفردية تقوم على المنتج والمستهلك، إلا أن الاستراتيجيات الإنتاجية والاستهلاكية الفردية من الصعب أن تتجنب التعصب الضيق والأعمى، كما يصعب عليها تجنب "عدم كفاية المعلومات"، ولكن يمكن "للاختيارات والأحكام الجماعية" والعرض والطلب السوقي وكذلك أسعار السوق الناجمة عن ذلك أن تعكس "حالات الندرة" وأسعار الاستثمار لبعض الموارد وبعض الصناعات وبعض المنتجات، وخاصة أن القوام الرئيسي للسوق عبارة عن منافع تتسم بالإدارة المستقلة وتتحمل المسؤولية الذاتية عن الأرباح والخسائر من خلال هذه الاستجوابات ماذا أنتجت وكم أنتجت وكيف أنتجت جميعها من تحدد مصالحها الذاتية، كما أن خياراتها الاستراتيجية المقررة تتسم بـ "الندم الذاتي" الفطري، ولذلك فإن طبيعة الخسارة التجارية للسوق التي تحدد الاستراتيجيات الإدارية تتسم بعقلانية كبيرة.

وفي هذا الصدد، أشار جيانغ تسه مين إلى ذلك قائلاً: "تُظهر العديد من الحقائق أن السوق هي الوسيلة الفعالة لتوزيع الموارد وحافز الإمداد، حيث يمكنها من خلال قدرة الأسعار والمنافسة أن تصل بتوزيع الموارد النادرة إلى أفضل حلقات الفائدة، ومن ثم جلب الضغوط والدوافع للشركات". من كتاب (الأعمال المختارة) لجيانغ تسه مين، المجلد الأول، دار الشعب للنشر، طبعة عام ٢٠٠٦م،

الصفحة رقم ٢٠٠. ولذلك، فإنه يجب أولاً الاهتمام بالعديد من خيارات السوق المتمثلة في "ذكاء" المنتجين والمستهلكين في عمليات الاقتصاد الشامل، فما زاد وما انخفض وما تم تكراره من إنشاءات وما لم يتكرر وما ينبغي تشجيع تنميته وما يتعين تحديد تنميته، مع بذل المستطاع لتجنب سياسة "الانطباعات الأولى هي الأقوى" الحكومية.

وبطبيعة الحال، فإنه لا ينبغي علينا أن ننكر ذلك؛ لأن السلوك لديه العديد من السلوكيات كـ "السعي للربح" و"الانتهازية"، فضلاً عن "التخلف" الذي تعاني منه آليات السوق، كما أن آليات السوق قد تتعرض للخلل والعطب، بل من الممكن أن تتسبب في تأثيرات جانبية. وتتضمن ما يلي:

١- " فشل الاحتكار"؛ فغالبا ما تؤدي المنافسة الحرة إلى الاحتكار، والذي بدوره يقوض آليات السوق، مما يعوق من توزيع الموارد توزيعًا أمثل، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الكفاءة.

٢- "فشل الآثار الخارجية"؛ حيث تعد سياسة "الإضرار بالآخرين من أجل المصلحة الشخصية" هي أحد العيوب التي من المستحيل ألا يتصف بها الاقتصاديون، حيث تسمى الآثار الناجمة عن ذلك والتي تؤثر على الآخرين أو البيئة بـ "الآثار الخارجية"، مثل الضوضاء والتلوث البيئي الخ. ومن المستحيل أن تظهر هذه الآثار الخارجية من خلال أسعار السوق، وبالتأكيد فإنه من الصعب الحصول على التعويضات والتصحيح من خلال التنظيم الذاتي لآليات السوق.

٣- "فشل المصالح العامة"؛ أي من المستحيل أن يوفر السوق "السلع العامة" و"الخدمات العامة" بشكل فعال، كالبنية التحتية والدفاع الوطني والشرطة وغيرها من الخدمات؛ لأن هذه المنتجات تعتبر هي الاستهلاك الاجتماعي المشترك، والتي تتسم بعدم الاكتفاء، ولذلك فإن السوق لا تمتلك القدرة على إجبار أي من الأفراد أو الشركات في الدفع مقابل استهلاك هذه المنتجات، وذلك لضمان الإمدادات الكافية.

٤- "فشل الإنصاف"؛ فمعاملات السوق قائمة على مبدأ المساواة والتكافؤ، ولكن نظرًا لاختلاف الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المناطق المختلفة، فقد أدت إلى اختلاف القدرات الفطرية بين الشركات وغيرها وكذلك القدرات الفطرية بين الأشخاص وبعضهم، وبالتالي فإن فجوة مستويات الدخل بين المناطق المختلفة والشركات المختلفة ومختلف المواطنين أمر ضروري. وقد أدت هذه الفجوة إلى "تأثيرات ماتثيو" في ظل الدور التلقائي للسوق، والذي أدى بدوره إلى زيادة فجوة توزيع الدخل وإثارة العديد من الصراعات الاجتماعية.

٥- "فشل الكلية"؛ ونظرًا لما يعانيه السوق من "التباين المعلوماتي" الفطري، فإنه من الضروري أن تعاني آليات السوق من العجز التام على صعيد تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والتي ستؤدي بدورها إلى البطالة والتضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي وفقدان التوزان في قطاعات المدفوعات الدولية وغيرها من المشاكل الاقتصادية الكلية. ولذا، فإن تعزيز

التدخل الحكومي في اقتصاد السوق وإجراء التنظيمات الكلية اللازمة هو المطلب الموضوعي لتعويض أوجه قصور آليات السوق وتصحيح "عطب السوق".

ومع ذلك، فإنه يجب علينا مواجهة "العطب الحكومي" في عملية التنظيم الكلي على النحو الذي صرح به مجموعة من المحللين الاقتصاديين، حيث من الممكن أن يؤدي التدخل الحكومي في العملية الاقتصادية إلى سلسلة من المشاكل: أولاً، التدخل السلبي؛ حيث يعد التدخل الحكومي في الاقتصاد أحد استراتيجيات التدخل التي تتخذها الحكومة على عجل بعد القبول السلبي لمعلومات السوق المتغيرة، وهو ما يسميه الناس "خطيب يرتجل دون التزام بكلام مكتوب"، والذي يصعب من إجراء تحليلات موحدة وشاملة للأعمال الاقتصادية العديدة والمعقدة، وغالبًا ما يكون الحكم على شيء ما استنادًا إلى الحالات الظاهرة في غاية الصعوبة، والتي تؤدي إلى ما يعرف بـ "كلما حلت مشكلة قفزت مشكلة جديدة". ثانيا، التدخل الأعمى؛ فالفرضية العلمية للتدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي تشير إلى اكتمال ودقة المعلومات، ولكن من حيث الوصول إلى المعلومات على الصعيد الاقتصادي فهي الثمن والمقابل، أما من الناحية التقنية فالمعلومات هي ما يتم تداوله بين السلوكيات الفردية المتعددة، فمن المستحيل أن تمتلك الحكومة جميع المعلومات ومعالجتها معالجة دقيقة، وبالتالي، فنظرًا لعدم اكتمال المعلومات أو افتقار المعلومات للمعالجة الدقيقة، فإنه من الممكن أن تؤدي التطلعات الجيدة للتدخل الحكومي على المستوى الاقتصادي واتخاذ القرارات العقلانية والسلوكيات إلى قدر كبير من التعصب الأعمى. ثالثًا، التدخل الاندفاعي؛ فغالب صناع القرار الحكوميين أو الدوائر الحكومية يعتقدون أن الهيكل الحكومي يتسم بقدرات ذات أمور إدارية عليا معقدة، وبالتالي يظهر على الساحة تدخلات حكومية اندفاعية وحماسية ذات "النظرة البعيدة الثاقبة"، ولكن نظرًا للتطور الشديد والتعقيد الخطير الذي تتسم به السوق، فإن قدرات التدخل الاقتصادي الحكومي محدودة أكثر مما تظن نفسها، حتى إنها قد تؤدي إلى قيام النوايا الطيبة بأفعال سيئة. رابعًا، التدخل المفرط؛ فغالبًا ما يكون التدخل الحكومي في مجال الأسواق تدخلاً استبداديًا، وخاصة في حالات غياب سيادة القانون، حيث تؤدي عشوائية التدخل الحكومي والعوامل البشرية في كثير من الأحيان إلى تدخلات حكومية أكثر من متطلبات السوق، فضلاً عن الإضرار بوظائف آليات السوق، والتي تؤدي إلى مقايضة السلطة بالمال.

خامسًا: التدخل غير المسئول؛ فالأخطاء التي يتم ارتكابها في السوق تحت إطار تعديل آليات السوق تحتاج إلى من يدفع "الثمن"، ويُعاقب من قبل السوق، وعلى افتراض ظهور أخطاء جراء التدخل الحكومي، فالحكومة باعتبارها هي من أخطأت في ذلك التصرف يمكنها من خلال إعادة تفسير الأهداف السياسية أو البحث عن مبررات موضوعية التنصل من مسؤولية ارتكاب الأخطاء، وبالتالي يقلل من شعور المسؤولين عن التدخلات الحكومية أو الجهات المختصة بالمسؤولية. لذا، يتعين على الحكومة عند القيام بإجراءات التنظيم الشامل أن تبدي الكثير من الاحترام للدور الأساسي الذي تلعبه آليات السوق في عملية توزيع الموارد، مع احترام رغبات وأصوات الأسواق المحلية وأسواق الشركات والأسواق القاعدية، والإصرار على العمل وفقًا لقوانين الأسعار. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي

يتمكن فيها التنظيم الشامل من العثور على الانسجام الكامل مع دور آليات السوق، وبالتالي يتم ضمان التنمية المستدامة والصحية والفعالة والمستقرة للاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، فإن الشركات تعد هي القوام الرئيسي لاقتصاد السوق الحديث، حيث إن افتتاح المشروعات الجديدة والاشتراك في التنمية والانشغال بأمور التمويل وحصد الأرباح وتوسيع الطاقة الإنتاجية وغيرها هي في جوهرها أنواع من أنشطة الشركات، ومن ثم يجب على الحكومة ألا تكثر من تدخلاتها. ولكن في ظل المعيشة الاقتصادية الحالية، فإنه يتعين على الحكومة ألا تقتصر تدخلاتها على الرقابة والإقرار فقط، وإنما يتعين عليها أيضًا المشاركة المباشرة في تمويل المشروعات وإدارة الأصول، كما يجب عليها أن تلعب دورين مزدوجين "الحكم" و"اللاعب"، حيث إن هناك العديد من الوظائف الحكومية التي لا زالت موجودة حتى الآن مثل "التسلل"، و"الإغفال"، و"أخذ الوضعية الخاطئة"، و"الحقوق المالية والحقوق الشخصية" بين الحكومة المركزية والمحلية وعدم وجود أي فوارق بين المسؤولين ورجال الأعمال. وهكذا يكون الوضع، ففي كل مرة يصل فيها الاقتصاد إلى أعلى مستوياته، تجد أن جميع المسؤولين الحكوميين باختلاف مستوياتهم في مقدمة الركب، ولكن في الحالات التي يعاني فيها الاستثمار والتمويل من الضعف وافتقار السلطات السياسية للقوة، نجد أن الازدهار الاقتصادي الذي تنادي به الحكومة في كثير من الأحيان يعاني من التنمية غير المنضبطة والمنافسة الخبيثة، بل إن الحكومة تقوم بإخفاء الأخطار الكامنة للأزمة الاقتصادية. وبالتالي، فإن تحسين التنظيم الكلي يحتاج من الحكومة تحديد نطاق وظائفها، كما تحتاج الإدارة الحكومية إلى إدارة جيدة، ومن ثم ينبغي تركيز الجهود وحشد الطاقات تجاه ما لا يتعين على الحكومة إدارته على مستوى المجتمع أو السوق، ومن ثم التركيز على التنظيم الاقتصادي والإشراف على السوق والإدارة الاجتماعية والخدمات العامة. ومن أجل ذلك، يجب على الحكومة بذل المزيد من الجهود حتى تلعب "خمسة أدوار كبرى" بطريقة جيدة؛ وهي كالتالي:

الدور الأول: يتعين على الحكومة أن تلعب دور "حارس الأمن"؛ أي لا تقتصر جهود الحكومة على تحسين القدرة على تحقيق استقرار النظام الاجتماعي فحسب، بل يتعين عليها أيضًا أن تعمل على تحسين القدرة على حماية سلامة وأمن جميع أنواع الممتلكات.

الدور الثاني: يجب على الحكومة أن تلعب دور "القاضي"؛ حيث يعد اقتصاد السوق اقتصادًا تنافسيًا؛ أي أنه يزدهر بالمنافسة المثيرة. ومع ذلك، فإن اقتصاد السوق يشبه المباراة المثيرة، حيث إن مهارات اللعبة التي لا بد أن يتمتع بها اللاعب تكون ضرورية ومهمة، لكن إذا أردت أن يكون العرض الذي يقدمه اللاعب عرضًا حيًا دقيقًا، فيجب أن يكون هناك حكم نزيه جيد ثاقب الفكر، وإلا، فمن الصعب أن يلعب اللاعب مباراة مثيرة مهما كانت مهاراته. ولذلك، يجب على الحكومة السعي من أجل أن تؤدي دور "القاضي" بشكل جيد، وتحكم بإنصاف على "حقوق الدائن والمدين" و"الحقوق العامة والخاصة" و"الأيدي العاملة ورأس المال" و"رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي" و"الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة" وكذلك جميع الدعاوى القضائية الأخرى، كما يتعين على الحكومة

تجنب "إظهار التحيز" و"الاحتيال في الحكم لصالح معين"، مع السعي لخلق بيئة اقتصاد سوقي تتسم بالمنافسة العادلة والنزاهة والنظام.

الدور الثالث: يتعين على الحكومة أن تلعب دور "المُوجِه"؛ ففي ظل ظروف اقتصاد السوق الحديث، ونظرًا لما تعانيه آليات السوق من التخلف والتعصب الضيق، فإن اقتصاد السوق بحاجة إلى وقوف الحكومة إلى جانب الارتفاع الكلي من أجل تقديم الخطط الاستراتيجية الكلية والتوجيهات الصناعية. ولذا، يتعين على الحكومة توجيه الأنشطة الاقتصادية الصغيرة من خلال صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك بما يتماشى مع المصالح الوطنية والكلية.

الدور الرابع: يتعين على الحكومة أن تلعب دور "المُشرف"؛ حيث يعد اقتصاد السوق اقتصادًا نظاميًا. وفي هذا الدور، يتعين على الحكومة الدفاع عن جميع اللوائح والقوانين التي تساهم في تنمية اقتصاد السوق، ومكافحة جميع الجرائم الاقتصادية التي تفسد نظام المنافسة في السوق، وبذل المزيد من الجهود للوقاية من جميع المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. الدور الخامس: يتعين على الحكومة أن تلعب دور "الخادم"؛ فينبغي عليها أن تنحي "مظاهر البيروقراطية" جانبًا، والتخلي عن "الرقابة والإقرار"، وإهمال المناهج التقليدية كـ "الديمقراطية وتقرير المصير"، واحترام الإرادة السوقية والمبادرات الفعالة للجماهير العريضة. وباستعراض ممارسات اقتصاد السوق للدول والمناطق المتقدمة، يتبين لنا أن الحكومة في تلك الأماكن تولي أهمية كبيرة لتلك "الأدوار الخمسة الكبرى"، كما أن الاقتصاد الجزئي هناك مفعم بالحيوية.

علاوة على ذلك، يعد اقتصاد السوق الحديث اقتصادًا قانونيًا، وكما هو معروف، فإن جوهر القانون يعمل على تقييد السلطة التنفيذية للحكومة والمسؤولين والالتزام بالقانون في جميع الشؤون الإدارية. ولذا، فإن عملية تنظيم اقتصاد السوق تحرم وتجرم إساءة استغلال السلطة التنفيذية لنفوذها. فمن الناحية العملية، لم يستطع التنظيم الكلي الصيني التخلص أبدًا من تلك الحلقة الغريبة التي تتشكل من "أن الفوضى تؤدي إلى انخفاض السلطة الحكومية، وإذا انخفضت السلطة الحكومية ماتت الحكومة، وإذا ماتت الحكومة تم استبعادها من الحياة الاجتماعية، وإذا تم استبعاد الحكومة ظهرت الفوضى". وبالرغم من محاولات الحكومة في السنوات الأخيرة في الاهتمام بتطبيق مجموعة من الركائز الاقتصادية والوسائل القانونية المرنة، إلا أن تدخلات السلطة التنفيذية في أنشطة المناطق والشركات ما زالت شائعة بشكل نسبي، كفرق التحقيق ولجان التحكيم والمفتشين، وحتى الأشخاص الذين تمت تنحيتهم وإجراء التحقيق معهم، حتى إن إجراءات وقف الإقراض واستعادة الأراضي وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من الإجراءات الصارمة الأخرى للسيطرة على معدل النمو الاقتصادي لا تزال قيد الاستخدام، حتى إن تدخلات السلطة التنفيذية في تطبيق بعض السياسات كنمط "الخطى المتسارعة" في شرق وغرب الصين ونمط "حجم واحد يناسب الجميع" في شمال وجنوب الصين قد فشل في تحقيق أدنى تغيير جذري. وبالتالي، فإن هذه التدخلات التي تقوم بها السلطات التنفيذية لا تتجاهل مختلف الظروف المحلية

الأساسية التي تتعلق باختلال توازن التنمية الاقتصادية الإقليمية في الصين والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها التنمية الاقتصادية فحسب، بل تجاهلت أيضًا تكاليف المعاملات الضخمة والتكاليف الثابتة التي خلفها التدخل السافر للسلطات التنفيذية، وبالتالي فإن "مخلفات" تدخلات السلطات التنفيذية كثيرة.

علاوة على ذلك، فإن التنظيم الكلي الذي يعتمد على سياسة "حجم واحد يناسب الجميع" من الممكن أن يقطع "ذيل" المناطق المتقدمة و"رأس" المناطق المتخلفة، والنتيجة هو أن يختلج في صدر المناطق المتقدمة كثير من الغضب والغيظ لأنهم يشعرون دائمًا أن "الشرفاء فقط من يعانون"، وليس هذا فحسب، بل من الممكن أن يؤدي ذلك إلى فجوة ضخمة بين المناطق على صعيد التنمية الاقتصادية الإقليمية، وخاصة أنه في كل مرة من مرات التنظيم الكلي يتم ترك العديد من المشروعات قيد الإنشاء ومشروعات "غير مكتملة"، والتي لن تؤدي إلى كثير من الخسائر الاستثمارية و"الديون المعدومة" فحسب، بل من الممكن أن تؤدي إلى إرساء أسس لوضع التوسع الجديد. ولذا، فإن التنظيم الكلي لن يؤدي فقط إلى السعي وراء "الفعالية السريعة"، بل والاعتياد على نمط "حجم واحد يناسب الجميع" كعلاج قوي لتدخلات السلطة التنفيذية، والجمع بين الوقاية والاستجمام، مع استخدام الركائز الاقتصادية والوسائل القانونية في معاملة المناطق، فما له حماية يتعرض للضغط وتناول الدواء بعد التعرض للداء، وهي كالتالي:

الأول: يتعين تطبيق تنظيم كلي متفاوت، ومنح تنمية المناطق المتخلفة والصناعات المتخلفة مساحة كبيرة من الحرية. ويكمن السبب الرئيسي في تخلف الدول المتخلفة وتدني مستوى الصناعات المتخلفة في السيطرة الحكومية القاتلة وتدني درجة التسويق، ولذلك عندما ترغب الحكومة في إجراء عملية تنظيم شامل للمناطق المتخلفة والصناعات المتخلفة، فإنه يتعين عليها أن تعمل بسياسة "ترك جهة من الشبكة مفتوحة"، ومن ثم يتعين خلق ظروف جيدة لتحسين تسويق هذه المناطق وتلك الصناعات، وإلا فإن المناطق المتخلفة والصناعات المتخلفة التي تتمتع بالمساعدات الحكومية من المستحيل أن تنمو وتزدهر، بل بالعكس سيزيد اعتمادها على الدعم الحكومي، ومن ثم يتم تشكيل "مسار تبعية" الدعم الحكومي، وأخيرًا "السقوط" في فخ التخلف والتدني، دون أن تملك أدنى قدرة على التحرر من ذلك الفخ.

الثاني: يتعين تطبيق تنظيم كلي مرن، واتخاذ العديد من المناهج كإنجاز معاملات في وقت لاحق واشتراط ألا تتكرر تجاه المشروعات التي اكتملت أو مازالت قيد الإنشاء وتخالف القوانين تحت مظلة التمنيات الطيبة وتطلعات السوق الجيدة، كما يجب أن تتعرض للضغوط حتى تتم توسعتها. وفيما يتعلق بالمشروعات العديدة التي تخالف القانون في عملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال جانبين، يتبين لنا أنه على الجانب الأول: تأكيد المشروعات التي لا تتناسب مع سياسات الصناعة الوطنية والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل إضافة إلى أنها مخالفة للأنظمة والقوانين، ومن ثم يجب الإصرار على إيقاف هذه النوعية من المشروعات. ومن الجانب الآخر، فبالنسبة إلى المشروعات المخالفة للقوانين والتي تحتاج إلى حلقات

كثيرة حتى تحصل على الموافقة، مع العلم بأن شروط الموافقة قد عفا عليها الزمن ولكنها تتناسب مع التنمية الاقتصادية المحلية الفعلية، فإنه يجب التحقق من آليات هذه المشروعات وشروط الموافقة والإقرار ومعرفة إن كانت علمية أم لا، وبالتالي يجب علينا مساعدة هذه المشروعات ولا حاجة إلى إسقاطها وتحطيمها.

الثالث: يتعين تطبيق تنظيم كلي اقتصادي، والاستخدام الجيد للأسعار والضرائب وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من ركائز الفوائد الاقتصادية لتوجيه تدفق الاستثمار والتنمية الصناعية. ونظرًا لأن الأسعار والضرائب وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الركائز الاقتصادية الأخرى تستطيع توجيه استثمارات الشركات والتنمية الصناعية من خلال التأثير على عوائد الاستثمار والأرباح الصناعية، ولم يكن الاهتزاز الذي تعرضت له بسيطًا فحسب، بل يمكنها تحقيق التمايز "التلقائي"، وبالتالي تلعب دورًا تحفيزيًا لتشجيع التخلف التحفيزي. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يتعين علينا العمل على تعميق أسعار منتجات الموارد وإصلاح عوامل السوق، وتسريع تصويب علاقة الأسعار بين الفحم والكهرباء والنفط والغاز والماء والمنتجات المعدنية وغيرها من الموارد، وتشكيل آليات لتحسين المواد الغذائية والسلع الأخرى الهامة والخدمات وعوامل الأسعار.

الرابع: يتعين تطبيق تنظيم كلي قانوني، والاستخدام الجيد للوسائل "القانونية المشروعة" للحد من الاحتكار والمنافسة الخبيثة، وتمكين القانون من أجل محاكمة الحكومات والشركات المحلية لإهمالها الطاقة والقيود البيئية ومن ثم التشبث بالازدواجية العمياء، وتعزيز التنمية المنسقة لمختلف الصناعات.

الخامس: يتعين تطبيق تنظيم كلي رقابي، وتحسين المزايا التي تمتلكها الحكومة كـ"الوقوف في الأعلى والنظر إلى الأبعد والتفكير بشمولية"، ووضع استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية العلمية، وتوجيه الشركات للعمل في قطاعات الاستثمار طويل الأجل، مع تجنب "السعي وراء النجاح السريع والربح الفوري". وفي الوقت ذاته توفر للمناطق والشركات "التنبؤ بالمخاطر" في الوقت المناسب و"التناصح بالعدل والأخلاق"، و"منع العقوبات الإدارية القاسية".

***

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأول: أين يكمن مخرج الاقتصاد الصيني بعد الأزمة المالية العالمية؟	٩
الفصل الأول: العقبات الجديدة التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الصين بعد الأزمة المالية العالمية	٩
الفصل الثاني: التناقضات الهيكلية الرئيسة التي أبرزها الاقتصاد الصيني في ظل القيود الجديدة بعد الأزمة المالية	١٥
الفصل الثالث: سياسات مواصلة الحفاظ على النمو السريع والمستدام للاقتصاد الصيني	٢٠
الباب الثاني: ما مدى إمكانات تواصل نمو الاقتصاد الصيني؟	٢٥
الفصل الأول: الصين حققت معجزة على جانب النمو الاقتصادي	٢٥
الفصل الثاني: النزاعات الداخلية والخارجية و آفاق النمو الاقتصادي الصيني	٣٠
الفصل الثالث: إمكانات النمو الاقتصادي الصيني "نظرة مزدوجة"	٣٢
الفصل الرابع: الاختيارات السياسية للحفاظ على النمو الاقتصادي الدائم	٤٠
الباب الثالث: كيف تتجنب الصين السقوط في "فخ الدخل المتوسط"؟	٤٣
الفصل الأول: "فخ الدخل المتوسط" ومظاهره الرئيسة	٤٣
الفصل الثاني: التجارب والدروس المستفادة من "فخ الدخل المتوسط" التي تجاوزها المجتمع الدولي	٤٤
الفصل الثالث: خطر "فخ الدخل المتوسط" الذي تواجهه الصين	٥٠
الفصل الرابع: كيفية تجنيب الصين السقوط في "فخ الدخل المتوسط"	٥٤
الباب الرابع: كيف تتعامل الصين مع أزمة الموارد المتزايدة الخطورة؟	٥٩
الفصل الأول: أزمة الموارد الصينية في ظل العولمة	٥٩
الفصل الثاني: الأسباب الرئيسة لأزمة الموارد في الصين	٦٤
الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لتجنب السقوط في أزمة الموارد	٦٨

الباب الخامس: هل مستقبل الصادرات الصينية مازال مشرقا؟ ٧١
الفصل الأول: تباطؤ نمو الصادرات الصينية منذ عام ٢٠١٢م ٧١
الفصل الثاني: احتمالية كبرى لعدم استقرار الانتعاش الاقتصادي العالمي ٧٣
الفصل الثالث: الوضع المعقد الخطير الذي تواجهه صادرات الصين ٧٥
الفصل الرابع: سياسات تعزيز التنمية المستقرة للصادرات الصينية ٨٣
الباب السادس: كيف تتغلب الصين على "المشاكل الزراعية الثلاث"؟ ٩١
الفصل الأول: المشاكل "الزراعية الثلاث" في الصين ٩١
الفصل الثاني: أسباب المشاكل "الزراعية الثلاث" في الصين ٩٥
الفصل الثالث: سياسات القضاء التام على المشاكل الزراعية الثلاث ١٠٤
الباب السابع: كيف تضيق الصين فجوة توزيع الدخل الآخذة في التزايد؟ ١٠٩
الفصل الأول: الدلائل الرئيسة على اتساع فجوة توزيع الدخل في الصين ١٠٩
الفصل الثاني: النتائج السلبية لاتساع فجوة توزيع الدخل في الصين ١١٣
الفصل الثالث: العوامل الرئيسة لاتساع فجوة توزيع الدخل في الصين ١١٥
الفصل الرابع: الإجراءات المضادة لتقليص فجوة توزيع الدخل في الصين ١٢٠
الباب الثامن: كيف تتعامل الصين مع "الإفقار المزدوج" في الحضر والريف؟ ١٢٥
الفصل الأول: المظاهر الرئيسة لـ "الإفقار المزدوج" بين الحضر والريف في الصين ١٢٥
الفصل الثاني: الأسباب الرئيسة للإفقار المزدوج في الحضر والريف الصيني ١٣١
الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لمواجهة مشكلة الإفقار المزدوج في الريف والحضر ١٣٧
الباب التاسع: كيف تعدل الصين الهيكل الصناعي بشكل معقول؟ ١٤٣
الفصل الأول: الهيكل الصناعي الحديث ومعاييره الكبرى ١٤٣
الفصل الثاني: القوة الدافعة لتطوير الهيكل الصناعي الحديث واتجاهات التطوير ١٤٦
الفصل الثالث: التمسك بقوانين التنمية الصناعية والإسراع في تعزيز رفع مستوى الهيكل الصناعي للصين ١٥١
الباب العاشر: لماذا تعد البطالة والوظائف الشاغرة "أزمتين كُبرتين"؟!! ١٥٧

الفصل الأول: الأسباب الجذرية لوجود أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة في آن واحد ١٥٧

الفصل الثاني: الاقتراحات والإجراءات المقدمة لحل أزمة الوظائف الشاغرة والبطالة ١٦٥

الفصل الثالث: المشكلات المتعلقة بأزمة الوظائف الشاغرة والبطالة والتي تحتاج إلى إعادة نظر واهتمام أكثر ١٧٣

الباب الحادي عشر: لماذا يسير الاقتصاد الصيني في "منحنى تصاعدي"، بينما يهبط سوق الأوراق المالية في "منحنى تنازلي"؟!! ١٧٧

الفصل الأول: "مفارقة وول ستريت" على الاقتصاد الصيني وتنمية سوق الأوراق المالية ١٧٧

الفصل الثاني: أسباب تراجع تنمية سوق الأوراق المالية الصيني وآثاره ١٨٢

الفصل الثالث: الإجراءات المضادة لتعزيز تنمية صحية لسوق الأوراق المالية الصين ١٩٢

الباب الثاني عشر: كيف تحل الصين مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ ١٩٩

الفصل الأول: ظهور مشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها ١٩٩

الفصل الثاني: كسر الخبرات الأجنبية لصعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٥

الفصل الثالث: سياسات القضاء على صعوبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين ٢١٣

الباب الثالث عشر: لماذا تتعرض الشركات المملوكة للدولة لانتقادات متكررة؟ ٢٢١

الفصل الأول: مختلف الاتهامات التي تتعرض لها التنمية الإصلاحية للشركات المملوكة للدولة ٢٢١

الفصل الثاني: أسباب تعرض التنمية الإصلاحية للشركات المملوكة للدولة للانتقاد المتكرر ٢٢٧

الفصل الثالث: سياسات إصلاح وتطوير الشركات المملوكة للدولة بطريقة تجعل المواطنين أكثر ارتياحا وقناعة ٢٣٢

الباب الرابع عشر: كيف تنمي الصين الأعمال المصرفية لتصبح آمنة؟ ٢٣٧

الفصل الأول: تحديد وظيفة التنمية المصرفية في الحقبة الجديدة ٢٣٧

الفصل الثاني: المشكلات والتأثيرات التي تواجه التنمية المصرفية في الصين ٢٤٠

الفصل الثالث: اتجاهات إصلاح النظام المصرفي المستقبلي للصين ٢٤٦

الباب الخامس عشر: كيف تقوي الصين إصلاح النظام الضريبي؟ ٢٥٥
الفصل الأول: ضرورة مواصلة تعميق إصلاح النظام الضريبي ٢٥٥
الفصل الثاني: المشكلة الرئيسة في النظام الضريبي المعمول به في الوقت الحالي ٢٥٨
الفصل الثالث: التوصيات المقترحة لمواصلة تعميق إصلاح النظام الضريبي ٢٦٠
الباب السادس عشر: لماذا لا يعترف الغرب بوضع اقتصاد السوق الصيني؟ ٢٧١
الفصل الأول: معرفة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" في سياق أنماط التجارة الدولية ٢٧١
الفصل الثاني: التعرف على مشكلة "الوضع الاقتصادي غير السوقي" من زاوية التطور التاريخي ٢٧٣
الفصل الثالث: الغرض من عدم اعتراف الدول الغربية بالوضع الاقتصادي السوقي الصيني المتكامل ٢٧٧
الفصل الرابع: تأثيرات الوضع الاقتصادي غير السوقي الخطيرة على التجارة الخارجية للصين ٢٨١
الفصل الخامس: المقترحات السياسية لمواجهة الصين لمشكلة الوضع الاقتصادي غير السوقي ٢٨٤
الباب السابع عشر: كيف يتم تدويل اليوان الصيني؟ ٢٩١
الفصل الأول: الخلفية التاريخية والأهمية الإستراتيجية لتدويل اليوان ٢٩١
الفصل الثاني: الاحتمالات الواقعية والإنجازات المتحققة لتدويل اليوان ٢٩٤
الفصل الثالث: السياسات المقترحة والمسارات المختارة لتدويل اليوان ٣٠٠
الفهرس ٣٢٥

❊ ❊ ❊